جامــعة وهـــران 2 محمد بن أحمد
كـــلـية الـحقـوق و العـلوم السـياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية
تخصص العلاقات الدولية و الأمن الدولي

الإستراتيجية الأمنية الجزائرية بمنطقة الساحل الإفريقي في ظلّ التّواجد الفرنسى الأمريكى بعد 2012

إعداد الطالب: **حجازي محمد السعيد**

إشراف الأستاذ الدكتور: **صافو محمد**

أمـــــــــام لـجـنة المـــــــــناقـــــــشة:

الأستاذ بوسماحة نصر الدين	أســتاذ التعـليم الـعالي	جامعة وهران2	رئـــــيـــسا
الأستاذ صـــافـــو مـــــحـمد	أستـاذ محاضر قسم "أ"	جامعة وهران2	مشرفا ومقررا
الأستاذ بن سادات نصر الدين	أستـاذ محاضر قسم "أ"	جامعة وهران 2	عضوا منـاقشا
الأستاذ شـــعنـــان مـــسعود	أستاذ التعـــليم الـعالي	جامعة الجزائر3	عضوا منـاقشا
الأستاذ عـــــياد محـمد سمير	أستـاذ محاضر قسم "أ"	جامعة تلمسان	عضوا منـاقشا

أكتوبر 2018

إهـــــــداء

إلى سندي الوالدين الكريمين أمدّ الله عزّوجل في عمرهما

إلى كلّ زملائي طوال مشواري الدراسي

إلى كل من كانوا سندا و عونا لي في إتمام هذا العمل المتواضع

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث

حجازي محمد السعيد

شكر و تقدير

أتقدّم أوّلا بأسمى عبارات الشكر و التقدير للأستاذ الدكتور صافو محمد وذلك للتفضل و قبول الإشراف على هذا البحث المتواضع، و حسن الإرشاد والتوجيه و تزويدي بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر للأستاذ الدكتور عياد سمير و كل أساتذة قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية خلال مرحلة مشواري الدراسي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلها قبول مناقشة الأطروحة.

Abreviations

ECOWAS: Economic Community of West African States
OCHA: Office for Coordination of Humanitarian Affairs
MNLA: The Movement of National Liberation of the Azawad
AQMI: Al-Qaida in the Maghreb Islamic
GIA: The Group of Islamic Armed
EUTM: European Union training mission
GWOT: The Global War On terrorism
PSI: Pan –Sahel initiative
TSCTP: Trans-Saharan Countries-Terrorism Partenrship
MTT: Mobile Trainning Team
MCC: Multinational Coordination Center
ACM: Academic Courses Training and Civil Military Actions
CEMOC : Comité d'état –Major Opérationnelles Conjoint"
OECD: Organisation for Economic Co-operation and Development
CAD: Comité d'aide au développement
USAID: The U.S. Agency for International Development"
PNAC: Project For A New American Century
UFLISC: Unit for fusion and liaison, an intelligence-sharing club
IMF: International Monetary Fund
IAS: The Islamic Army of Salute
LIDC: The league Islamic for Dawaa and The combat
MNA: Movement of Non-aligned
MIA: The Movement Islamic of The Azawed
G5: Group Five of Sahel
UFL: Unit of Fusion and Liaison

مقدمة

تحتل الدراسات الأمنية حيّزا هاما في حقل العلاقات الدولية لما تحتويه من مواضيع جعلت الدول تولي اهتماما كبيرا بعدة قطاعات ليس بالسياسة و الجانب الإقتصادي فقط بل أيضا قطاع الدفاع و الأمن الذي يعتبر في غالب الأحيان مغلقا بعدة دول. قطاع عرف أشكال مختلفة لعدة أسباب جيوسياسية، اقتصادية، اجتماعية...إلخ. فإجابات العقد الماضي ليست نفسها في اليوم الحالي، العدو لا يمكن أن يكون بالضرورة داخلي لعوامل محلية كاللاعدالة الإجتماعية، الحرمان، التهميش، غياب الحوار والديمقراطية بل أن زعزعة الإستقرار قد تكون نتيجة عدو خارجي و فواعل غير حكومية.

الأمن، موضوع لطالما أثار جدلا فكريا و نقاشا من أعلى المستويات عند الباحثين و أصبحت تعنى له الكثير من الدراسات لما يحويه من دلالات تتميز بشدة التعقيد، الغموض و التغير ما يترتب عن ذلك إمكانية بروز تهديدات جديدة مستقبلا في المنظومة الأمنية، موازاة مع ذلك نستنبط مفهوما آخر وجد مكانا له في الدراسات الأمنية"الإستراتيجية" كمسلمة أخرى أحدثت تغييرا في الجانب النظري، فالمفهومين يؤثران بدرجات كثيرة في السياسات الخارجية للدول كونهما يتميزان بنوع من الديناميكية و سرعة التغير بتغير الأوضاع و الوقائع في المجتمع الدولي، في نفس الوقت التغير الكبير الذي صاحب مجمل التهديدات الأمنية من العسكرية إلى الإقتصادية ومنه الإجتماعية وصولا إلى الإنسانية على مختلف المستويات وطنية، إقليمية وعالمية .

يعتبر الأمن و الدفاع من أكبر تحديات القرن 21، في مرحلة عرف العالم تزايدا لتطور التهديدات بنشاطات الإرهاب، صراعات مفتوحة، غياب الأمن و انعدام الاستقرار الإجتماعي بنزاعات عرقية، لتصبح أولويات المجتمع الدولي تدور حول مسألة بناء السلم. فاليوم و منذ أحداث ليبيا 2011 و مالي 2012، السياق الجيوبوليتيكي و الإقليمي الجديد بمنطقة الساحل الإفريقي يعرف بالخوف و اللاأمن اليومي بمسار سياسيأمني صعب، حركات و انتفاضات عنيفة تعرف أحيانا قمعا وحشياو أنشطة إجرامية متعددة كاحتجاز الرهائن ...إلخ، من هذا المنطلق كل الدول ليست مستثناة من هذا المنطق في بيئة أمنية مدفوعة بعدم اليقين، الشك و الغموض ما يستلزم مراجعة قطاعات الأمن و الدفاع بمقاييس ترتبط بالواقع المكاني، الزماني والمجتمعي من أجل إحلال السلام و الإستقرار.

نتيجة تعقد المنظومة الأمنية، جاءت ضرورة وإلزامية وضع استراتيجيات من حيث تخطيط الدولة و أجهزتها لتصبح استراتيجية الأخيرة بمثابة المقياس و المعيار الصحيح لحماية مصالح الدولة، فأحيانا تتميز بالثبات و الإستقرار النسبي باعتمادها على مبادئ و مقومات مستمدة من عوامل و خلفيات وتركيز الدولة أكثر على الجانب الأمني الذي يجمع مختلف المجالات و أحيانا أخرى بالتغير بغية التكيف والتناسب مع تقلبات البيئة الإستراتيجية الداخلية و الخارجية، و منه ظهور الإستراتيجية الأمنية التي تجمع بدورها كل من السياسة الخارجية، الدبلوماسية، قطاع الدفاع و الأمن، كتصور شامل و مستقبلي لأمن الدولة في مواجهة مختلف التهديدات، فالأخيرة كائن يؤثر و يتأثر بمختلف الأحداث لا يمكنها أن

تعيش بمعزل عن الدول الأخرى، فحسب نظرية مركب الأمن الإقليمي لباري بوزان فإن أمن الدولة لا يمكن فصله عن أمن الدول الأخرى المجاورة ليصبح الساحل واقعا لمركب أمني إقليمي، تتداخل فيه سلسلة من النزاعات المترابطة و المتناسقة مع بعضها البعض، لتصبح مسألة أمننة المنطقة رهانا لدى الدول المكونة لهذا الفضاء الواسع، فما هو الخطر الحقيقي لغياب الأمن و كيف يمكن تأمين هذا الفضاء من إفريقيا بالنظر إلى مجموع التهديدات في الآونة الأخيرة من حركية الصراعات المفتوحة، تنقل الجماعات المسلحة، الإتجار غير المشروع، تدفق الأسلحة من ليبيا و النمو المستمر للإرهاب ؟

لهذا جاء موضوع الدراسة في إطار الجانب الإقليمي بين أمن الجزائر و منطقة الساحل المكونة من مالي، النيجر، موريتانيا و تشاد، في سياق المعضلات الأمنية التي تعيشها المنطقة على مختلف الجوانب التي تكون انعكاسا على أمنها الداخلي و منه أمن الدول المجاورة أهمها الجزائر كطرف يعرف استقرارا نسبيا وبالتالي ما موقع الأمن الوطني الجزائري في ظلّ الإنفتاح الحدودي الشاسع و قدرته على مواجهة مخرجات نزاعات المنطقة؟

إن تحليل المشاكل و السياسات الأمنية لبلدان المنطقة يثير عددا من الصعوبات المفاهيمية الدلالية ما يعقد أكثر إدارة النزاعات من حيث الممارسة، فالأمن اليوم بمنطقة الساحل واسع جدا، مفهوم يحمل طائفة واسعة من العوامل بما في ذلك السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، البيئية، الثقافية ليس حكرا فقط على الجانب العسكري، ضف إلى أشكال أخرى للجريمة المنظمة من أعمال الإتجار غير المشروعو احتجاز الرهائن...الخ.

فتصنيف التهديدات المزعزعة لاستقرار الساحل يسمح في المقام الأول على تأكيد مدى ارتباط الأمن الداخلي بالأمن الخارجي لتصبح بطبيعة الحال مجموع التهديدات الأمنية أكثر فأكثر عابرة للحدود، منطقة بحدود غير مراقبة يسهل اختراقها للغاية، مع ما تعرفه من انتشار الأسلحة و الإمتداد الإقليمي السريع للصراعات الإقليمية ما يتطلب بالتالي استجابة إقليمية للدول. لكن ما يلاحظ و رغم الجهود المبذولة ضد جميع الأزمات الناشئة و المحتملة فإنه من الواضح أن قدرات المنطقة لا تزال غير كافية لضمان الإستقرار الإقليمي، فآلية منع الصراعات، إدارة و حل النزاعات لا تزال تعاني من نقص في الموارد المتاحة المالية و التقنية و صعبة في غالب الأحيان من حيث التوفيق بين الإدارة السياسية الوطنية والمستوى الإقليمي ما يشكل تحديا لآلية الأمن الإقليمي المشترك بالتالي ضرورة النظر في مسألة الأمن الجماعي و التكامل في سياق الأمن القومي، دول الساحل ببعد داخلي متوتر و قدرات غير مهيأة في التعامل مع العديد من عوامل زعزعة الإستقرار بمنظومات أمنية داخلية تعاني نقصا في الموارد المالية والبشرية كما لا تحظى بشرعية بين السكان بالنظر الى اهتمامات السلطات التي غالبا ما تكون قائمة في الخلط بين مصالح الدولة الوطنية و مصالح النظام بغية استقراره و بقائه.

إن واقع تهديدات الأمن في الساحل أصبحت واقعا موجودا بالفعل لتقع المنطقة في مستنقع أزموي و تنتقل من كونها منطقة مهددة إلى منطقة تهديد بفضاء منتج للأزمات، بصراعات ذات بعد إقليمي شكلت زيادة كبيرة في الخطر الأمني لتشهد المنطقة درجة اسقطاب عالية للقوى سواءا الإقليمية منها أو الدولية خاصة القوى الغربية كفرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية، ليعرف الساحل عسكرة ترجمت في إطار مكافحة الإرهاب لكن حقيقة الأمر وراء مصالح استراتيجية ليظل الإرهاب بمثابة الورقة المربحة في تحقيق مكاسب ذاتية و يصبح التدخل في المنطقة ضمن إزدواجية المواقف و محل تواطؤ غربي، لتفرض القوى الكبرى مشهدها الأمني ببعده العسكري و تظل مسارات النزاع تتغذى من تركيب و مكون داخلي، إقليمي وأجنبي في إشارة لوضع استراتيجي جديد و النتيجة وضع أمني في غاية الفوضى خاصة بعد انهيار النظام الليبي وكسر التوازن الجيوسياسي الهش بالساحل الإفريقي، بتأثير إرهابي عبر الحدود الوطنية كاشفا عن عدم قدرة الدولة لبناء الأمن، و إقصاء الحلول السياسية و عدم إعطاء أولوية للحوار المتعدد الأطراف الذي تنادي به الجزائر كلاعب رئيسي للمنطقة.

في الوقت الذي يسقط مالي في صراع مسلح مفتوح و ليبيا في فراغ أمني مفتوح، ظهرت منطقة الساحل كإطار جيوسياسي تحت عنوان التهديدات الجديدة، فتدهور الوضع الأمني المتضاعف أسفر عن حدوث فراغات و ثغرات في السلطة ضمن سياق نزاعات قديمة من تمردات بين الطوارق و الحكومة تضاف إليها سلة من التهديدات التي لم يسبق لها مثيل بالإنتشار الواسع للجماعات المسلحة، الجهادية والإرهابية لتصنع واقعا يميزه شدة التطرف و العنف بتداعيات مباشرة على المستوى المحلي لدول الساحل و على الصعيد الإقليمي العبر الوطني و الدولي.

شكلت أزمة ليبيا موجة لزعزعة استقرار المنطقة المغاربية و الساحل بأكملها و كأنها زلزال ضرب فضاء الساحل و تغير مجريات الصراع، لتصبح مساحة مستغلة من طرف الجماعات الناشطة في الجريمة المنظمة بكل أشكالها هذا من جهة، و من جهة ثانية منطقة تعرف درجة استقطاب عالية لقوى فاعلة حكوميةو غير حكومية، ليصبح الساحل الإفريقي محل رؤى، توجهات، تدابير، إجراءات، خطط واستراتيجيات متباينة، بين خيارات متعارضة و مواقف متعددة، باستجابات تأخذ في المقام الأول التركيز على المصالح الذاتية بين من يريد الهيمنة، و آخر الحفاظ على الوضع الراهن و بين من يود تحقيق مصالح حيوية استراتيجية، لتبقى المنطقة ضمن لعبة استراتيجية كبرى.

بالساحل الإفريقي، نتكلم عادة عن الأزمة بمالي، لكن ما يتم استحضاره هو الجزء الوطني والمحلي، أزمة تعرف شدة تعقيد عالية، تطغى عليها العديد من الخطط و الإجراءات بتجاهل أبعادها المختلفة و يعود ذلك إلى سوء التفسير و بالتالي شدة خطورتها، كما هو الحال عندما يتم فصلها عن قوامها الإجتماعي أو عندما يتم حجب العجز السياسي مما يزيد من تعقيدها أكثر فأكثر. في ظل هذه الظروف التدخل أصبح أكثر صعوبة في تحديده. أزمة تعود على الأقل إلى 50 سنة، تعود بالفعل إلى

سنوات الإستقلال التي شكلت إفريقيا بعد الإستعمار، العتبة الأولى الحرجة، دولة تشكلت في هشاشة تستند على تعاقد اجتماعي ضعيف بفصائل منفصلة و دولة بقيود و محسوبية، بهويات غير متصلة، هياكل سلطة مجزأة، مبدأ إقليمية في تناقض مع ثقافة البدو من سكان الطوارق غير المعترف بهم في دولتهم الأصلية، فليس العقد الإجتماعي الذي لم يتحقق لكن هناك اهتمامات مختلفة كعامل الضعف السياسي، والهشاشة الإقتصادية...إلخ. لكن هذه الأزمة الوطنية هي أزمة كلية إقليمية بعدة دول ساحلية، فقضية مالي تذوّب الفضاء الساحلي بحدود صعبة و فضاء يضم عدة دول أخرى غالبيتها ضعيفة وسريعة في تبادل ضعفها تدريجيا بسبب ما يدعى بالعدوى. إنه ليس من الخطأ القول أن الأزمة في مالي التي أمامنا هي أزمة ساحلية و في معناها الواسع ذات امتداد جغرافي من موريتانيا إلى غاية المحيط الهندي شرقا. ليصنف الساحل الإفريقي كمجمع غير آمن ليس فقط سياسيا، بل اجتماعيا و إنسانيا، لذلك فإنه عند النظر لمعالجة أزمة مالي نكون أمام مواجهة تركيبة ضعف اجتماعي سببها الفقر، انعدام الأمن الغذائي، الأمن الصحي، البيئي، المؤسساتي، أزمة لأزيد من 50 سنة بسبب العطاء السيئ أو التوزيع الخدماتي السيئ. إن العمل على حل أزمة مالي يجعلنا ندخل ضمن حقول المشاكل الإقليمية مثل النيجيرية والليبية...إلخ، أيضا ضرورة الإعتراف بأن إحداثيات الأزمة مسجلة في تصور إفريقيا المرقعة بخمسين سنة من العلاقات بين أنظمة ضعيفة هيكلية هشة و مجتمع دولي الذي قضى نصف قرن ليس فقط في الإستجابة لكن تحقيق المكاسب.لنلاحظ أن عملية سرفال تتناسب تماما وهذه الحلقة المفرغة ضمن دول ناقصة لتعرف تدخلات أجنبية كالتدخل العسكري الفرنسي و رسم مشهده الأمني العسكري تدريجا بالقارة الإفريقية، الأمر الذي سيشكل على المدى الطويل تأثيرات أخرى.

في سياق كل هذه الإضطرابات بالمنطقةو التحولات الإقليميةمنذ 2011، لمنطقة تشهد توترا بين أزمات داخلية مرتبطة بطبيعة الدول الهشة المكونة للساحل و أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود دون تجاهل الوجود العسكري الفرنسي- الأمريكي و ولاء دول المنطقة كالنيجر و مالي، الأمر الذي يشكل تأثيرا مباشرا على جهود الجزائر كطرف إقليمي محوري لمواجهة و حل نزاعات المنطقة في ظل متغيّر التواجد العسكري الأجنبي، نطرح الإشكال التالي:

في ظلّ حيوية منطقة الساحل الإفريقي بالنسبة لفرنسا وأهميتها للولايات المتحدة الأمريكية، ما مدى فعالية و حركية الإستراتيجية الأمنية الجزائرية كفاعل إقليمي بالمنطقة ؟

تتبعها مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

-ما علاقة الإستراتيجية بقضايا الأمن في حقل العلاقات الدولية ؟

-كيف يتجسد واقع بيئة منطقة الساحل الإفريقيو ما هي أهم ديناميكيات أو محركات الإنفلات الأمني؟

–فيم يتمثل سياق التواجد الأجنبي (الفرنسي– الأمريكي)، هل ضمن منطق التعاون من أجل إحلال السلم و الإستقرار أم نحو خيار حماية المصالح الإستراتيجية ؟

–ما هي قدرات الجزائر في حلّ نزاعات الساحل الإفريقي في سياق التواجد العسكري الفرنسي الأمريكي الذي يفرض المشهد الأمني؟

و للإجابة على الإشكالية، تمّ صياغة الفرضيات التالية:

– يمكن القول أنّ العلاقة تكامليّة بين الوسيلة و الهدف، فكلّما استخدمت الدولة كافة الموارد و الوسائل المتاحة كلّما تحققالهدف الأسمى "مصلحة الأمن الوطني".

–بيئة الساحل الإفريقي تمثل حقيقة منطقة لإنتاج الأزمات، فكلّما كانت الدولة غائبة على المستوى الخدماتي بمبنى سياسي، اقتصادي و اجتماعي... هشّ، كلّما ضاعف من غياب مسألة الأمن و زادت شدّة حركية النزاعات ببعدها العبر الوطني.

–كلّما ركّزت المبادرات الأجنبية على الحلّ القائم على البعد العسكري، كلّما زادت بالمقابل تغذية للنزاعات القائمة و تعقد و فوضوية البيئة الأمنية للمنطقة.

–تعامل الإستراتيجية الجزائرية في مواجهة و حلّ نزاعات الساحل قائم على أساس حراك أمني وفق ثوابت دستورية و مبادئ ثابتة، لكن كلّما دعت إلى نهج تنموي تعاوني إقليمي و دولي، كلّما قابله خيار عسكري أجنبي فارضا المشهد الأمني و الترحيب من دول الميدان.

حدود الدراسة الزمانية و المكانية:

–الحدود الزمانية: اختير للدراسة فترة زمنية محددة التي تبدأ لما بعد 2012 مرحلة سقوط شمال مالي في أيدي الجماعات المسلحة إلى يومنا هذا، لكن الدراسة استدعت العودة إلى محطات تاريخية هامة بمنطقة الساحل خصوصا في إطار تمردات الطوارق و جذور النزاعات المتعددة بالمنطقة، دون تجاهل فترة سقوط النظام الليبي 2011 و ما أعقبها من توترات في منطقة الساحل بأكملها، ضف إلى أطر العلاقات بين الجزائر و دول الساحل من جهة و مع فرنسا القوة الإستعمارية السابقة.

–الحدود المكانية: جاء موضوع الدراسة في نطاق إقليمي ثابت و هو الجزائر و المنطقة الإقليمية الساحل الإفريقي التي حددت في دوله الأربع (موريتانيا، مالي، النيجر و تشاد) إضافة إلى كل من ليبيا التي لا يمكن النظر عن وضعها الأمني بمنئ عن بعد التي ساهمت في انشطار و تأزم الوضع الإقليمي، كذلك شمال نيجيريا باعتبارها ديناميكية جيوبوليتيكية في النزاع.

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج قضية جيوبوليتيكية ذات بعد أمني على المستوى الإقليمي الإفريقي و حتى الدولي و هي أمن منطقة الساحل الإفريقي و التداخل العبر الوطني لمجموع التهديدات التي تضرب المنطقة منذ 2012 وسقوط مالي في نزاع معقد. قضية ألقت بتداعياتها على البيئة الإستراتيجية الإقليمية المعقدة و الفوضوية بضعف و هشاشة مبناها السياسي، الإجتماعي والإقتصادي...إلخ، ضف لمجموع التفاعلات بين أطراف إقليمية ودولية، منظمات حكومية و غير حكومية، جماعات مسلحة، مجموعات إرهابية و أخرى متطرفة، واقع شكل تحديا بالنسبة للجزائر كحلقة ضمن منطقة الصحراء الساحل باستجابة إقليمية و مقاربة أمنية تنموية، لتحاول الدراسة كشف التصور الإستراتيجي الأمني للجزائر في هذا الفضاء من القارة الإفريقية في ظل التواجد الفرنسي الأمريكي ومنطق العسكرة.

يقف وراء اختيار "الإستراتيجية الأمنية الجزائرية بمنطقة الساحل الإفريقي في ظل التواجد الفرنسي الأمريكي بعد 2012" كموضوع لأطروحة الدكتوراه مجموعة من الدوافع بين ما هو موضوعي و ذاتي.

الأسباب الموضوعية: بالنظر إلى أهمية مسألة الأمن خاصة التطور الذي لحق بالمفهوم في جميع القطاعات و على كافة المستويات، ليدرج على رأس أولويات أجندة المجتمع الدولي ومواضيع السياسة الخارجية، في إطار يجمع بين مختلف القطاعات دفاع، دبلوماسية وسياسة خارجية ليشكل في الكلّ الإستراتيجية الأمنية للدولة بمختلف حجمها و قوتها.

كما تعود الأسباب إلى محاولة الإرتقاء بالفكر الإستراتيجي الجزائري و فهم تصور صانع القرار في صياغة القرارات التي تخص البيئة الإستراتيجية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

الأسباب الذاتية: محاولة التعرف على موقع الجزائر ضمن بيئتها الإقليمية المعقدة و الفوضوية المتميزة بشدة التقلب و عدم اليقين الجيوبوليتيكي مع علاقاتها بدول الجوار الإقليمي خصوصا دول ميدان الساحل والفواعل الأجنبية الفرنسية و الأمريكية و مدى انعكاسات التواجد الأجنبي العسكري على دورها الإقليمي في حل نزاعات الساحل و بما تنادي به من طرح تنموي قائم على بديل اقتصادي اجتماعي بعيدا عن القوة العسكرية.

معرفة مدى حركية و فعالية الإستراتيجية الأمنية الجزائرية على مستوى برامجها و أهدافها و وسائلها في التعامل مع المعطيات الجيوبوليتيكية بالساحل في ظل التهديدات الوجودية ومنطق الأمننة الكلية للدول الأجنبية بمبادرات و استجابات أكثر ما يطغى عليها الطابع العسكري الذي فرض المشهد الأمني لهذا الفضاء من إفريقيا.

الدراسة تحليلية، ذات علاقة بالتهديدات الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي، تقدم مجموعة مفاهيمية متناسقة في سياق من المرونة و أكثر تنظيما، دراسة تحاول تقديم تحليل تطبيقي ليس مجرد وصفي، تحاول النظر بعمق في العلاقات بين الدول المذكورة الجزائر كطرف محوري و دول الساحل مالي، موريتانيا، النيجر وتشاد، والشراكات و التحالفات و مدى فعاليتها في إطار التواجد الأجنبي العسكري الفرنسي والأمريكي. إن الوضع الأمني بالساحل يترجم عمليا من خلال استجابات وطنية متعددة محلية وإقليمية ودولية، في حين طابع التهديدات و المخاطر عبر وطنية، في إشارة إلى أهمية الدور المحوري للدول في التحليل، مفهوم التحليل الإستراتيجي الذي يعتبر عنصرا أساسيا لتحليل العلاقات بين الدول.

و لأن مراجعة الأدبيات السابقة نقطة مهمة لإنجاز أي بحث علمي بل القاعدة الرئيسية لبناء أي موضوع علمي، حيث تساعد على معرفة المجالات المتعلقة بالبحث و تقدم أفكارا تساهم في التحليل والتفسير، قد تم اعتماد مجموعة مراجع ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة المتمثلة في الإستراتيجية الأمنية الجزائرية و التواجد العسكري الفرنسي الأمريكي تخص بالذكر:

أطروحة مقدمة لنيل شهادة "دكتوراه في العلوم"، **لمنصور لخضاري** بعنوان "استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006–2011"، تبحث في مفاهيم الأمن و نطاقه، الأمن الوطني و الأمن الإستراتيجي، تطرق فيها إلى محددات السياسة الأمنية الجزائرية و ميادينها التي أدرجها في ثلاثة: تأمين الدفاع الوطني، مكافحة الإرهاب و تحقيق السلم الإجتماعي, كما أشار إلى التحديات التي تواجهها السياسة الأمنية الجزائرية من خلال ما شهدته الساحة العربية و خصوصا ليبيا كحلقة جيوبوليتيكية شكلت آثارا مباشرة في منطقة الساحل وعلى الأمن الوطني الجزائري.

إضافة إلى كتاب **مصلوح كريم** بعنوان الأمن في منطقة الساحل و الصحراء في إفريقيا، الذي يبحث في التقويم الحقيقي للأبعاد الأمنية في الساحل و الصحراء، المرتبطة بتقديمه لأطروحتين، الأولى ما إذا كانت المشكلات الأمنية في الساحل الإفريقي أمنية بشكل محض، أو أن تكون خليطا من مشكلات إنسانية و أمنية، ثقافية... ليهدف الكتاب إلى محاولة تفسير قضايا الأمن من زاوية شاملة.

فيما يخص متغير التواجد العسكري الفرنسي الأمريكي، و بعد الإطلاع على بعض المراجع، تظل الآراء و المواقف متضاربة تتأرجح بين التواجد و التنافس بين فاعلين بوزن ثقيل في الساحة الدولية، لتعتمد الدراسة على بعض الدراسات و الوثائق الرسمية لتبرير وجود الطرفين بالمنطقة على أساس مصالحهما و أولوياتهما بإفريقيا.

كما استدعت الدراسة مراجعة مجموعة من المراجع باللغة الإنجليزية و الفرنسية خصوصا المقالات العلمية التي ساهمت في التطرق إلى الفكر الاستراتيجي، بالموازاة مع المراجع باللغة العربية التي حاولت التطرق إلى ميدان الدراسات الإستراتيجية الأمنية و تظل قليلة حسب ما تم الإطلاع عليه. لتكمن الصعوبة في تناول موضوع الفكر الاستراتيجي في عدم وجود مرجعية لغوية دقيقة و موحدة لترجمة الدلالات المفاهيمية عند الإنتقال من اللغة الإنجليزية إلى العربية بشكل دقيق ما زاد عملية التحليل العلمي للبحث صعوبة.

تم توظيف في هذه الدراسة مجموعة من النظريات، المقاربات والمناهج و الأدوات التحليلية التي ساعدت في إنجاز هذا البحث الذي كان في السياق الاستراتيجي الأمني ليتم اعتماد نموذج **Lykke** للاستراتيجية الذي يجمع بين ثلاث متغيرات مفاهيم موارد و أهداف، نموذج يقيس مدى توازن الاستراتيجية وأي خلل من شأنه إحداث خطر كبير في الميدان، نموذج تم إسقاطه على الاستراتيجية الجزائرية في محاولة لمعرفة غاياتها و أهدافها، الطرق المتبعة و الوسائل المستعملة لمواجهة نزاعات الساحل.

نهج باري بوزان **Barry Buzan**، الأكثر شمولية في الأمن حيث ينظر إلى المفهوم من جميع الزوايا ومختلف القطاعات حيث رسم تطور المفهوم و تشعبه من حيث المضمون و الشكل، المستويات والأبعاد.

إسهامات مدرسة كوبنهاغن من خلال مقاربة الأمن الإنساني التي تشمل مختلف القطاعات سياسي، بيئي، غذائي، مجتمعي، صحي، اقتصادي، شخصي و التي حددت مجموع تهديدات الأمن كالنمو السكاني، الهجرة و تفاوت الفرص الاقتصادية، التدهور البيئي، تهريب المخدرات و الإرهاب الدولي.

إضافة إلى نظرية الأمننة من طرف **بوزان و ويفر Buzan and Wever** اللذان ساهما بشكل كبير في فهم ديناميات الأمن وهي نظرية يتم استخدام الأمن فيها كفعل الخطاب أي ممارسة خطابية حيث يتم تأمين القضية عندما تقوم النخب بوصفها مشكلة أمنية، و تطبق إجراءات استثنائية و هذا ما عمدت إليه السياسة الأمنية الفرنسية، ليقابلها نزع الأمننة و تعني إنهاء الشروط الإستثنائية خارج النطاق العسكري بآليات دبلوماسية و هذا ما تمثل من خلال منطق عمل الاستراتيجة الجزائرية في حل نزاعات الساحل من خلال إخراج القضية من منطق العسكرة نحو الآلية الدبلوماسية، أسلوب الحوار و التفاوض.

نهج الدور: كإطار نظري لتحليل السياسة الخارجية الجزائرية، حيث يفحص العلاقة بين مفاهيم الدور الوطني و نماذج المشاركة في عالم الشؤون السياسية، يتطرق النهج إلى سلوك و أداء الدور أي مواقف وقرارات وإجراءات الدولة في تنفيذها لاستراتيجيتها المحددة في سياق مفاهيم دورها الوطني دون تجاهل

مصادر هذا الدور من عوامل الثقافة، التاريخ، قوانين داخلية... لنستنبط في الأخير مدى التوافق بين المفاهيم و الأداء ما ينتج حالة صراع و استحالة الدور.

النظرية الواقعية من خلال الطرح الهجومي و الدفاعي في محاولة لتصنيف قوة الدول سواء الطرف الفرنسي والأمريكي باستراتيجية هجومية أو الطرف الجزائري باستراتيجية دفاعية قائمة على التعاون لزيادة الأمن، إستراتيجية الجزائر القائمة على أساس ثوابتها و عقيدتها الأمنية.

نظرية الفوضى: التي تصف البيئة الاستراتيجية كسلوك يتميز بعدم الإستقرار و الدورية ضمن منظومات قطعية غير خطية تتميز بالدينامية و التنبؤ للسلوكات المستقبلية غير الممكنة.

نظرية التعقيد: التي تقدم رؤى معمقة حول طبيعة البيئة الاستراتيجية و تبرز مدى التداخل و التفاعل بين عناصر المنظومات الاجتماعية، الإنسانية ...، و درجة التعقيد يمكن الإشارة إليها في البيئة وفقا لسمات المنظومات و طبيعة التفاعلات بينها و من حيث التأثير فيما بينها سواء بصورة إيجابية أو سلبية، هذا ما نلمسه في الساحل الإفريقي حيث شدة التعقيد عالية بين الفواعل الحكومية و غير الحكومية.

منهج رتشارد هارتسون "**R.Hartshorn**" في علم الجغرافيا السياسية من خلال مناهجه الأربعة لدراسة الدولة: دراسة مورفولوجية من حيث مساحة، شكل، حدود، مناخ الدول و تأثيراتها على مسألة الأمن، منظور الحركة والتنقل و مدى سيطرة الدولة على أقاليمها. دراسة قوة الدولة من حيث الجانب الاجتماعي كتوزيع السكان و مسألة الدين والهجرة، الجانب الاقتصادي مسألة الأمن الغذائي و التنمية، الجانب السياسي من خلال دراسة متغيري الحكم و الوضع الأمني و أخيرا المنهج الوظيفي الذي تم اعتماده في مدى تلبية دول الساحل الحاجات الأساسية للمواطنين.

نظرية الصراع الهيكلي: التي تنظر إلى أن النزاع متوقف على الهياكل الاقتصادية و المؤسسات الاجتماعية، نزاع يتعلق بمسألة الدين و تنظيم المجتمعات التي تعاني مشاكل استبعاد سياسي و اقتصادي ظلم و فقر واستغلال، حيث أن النظرية ترى في أن النزاع يحدث بسبب الطبيعة الإستغلالية و غير العادلة بين المجتمعات و هيمنة فئة على حساب أخرى، ليتم محاولة فهم نزاع الطوارق على أساس صراع هيكلي.

نظرية مركب الأمن الإقليمي: في تحليل النزاع و فهم مجمل التفاعلات الأمنية بالساحل كمركب أمني إقليمي بفهم التعقيد بين التهديدات الأمنية التي تنتجها مجموع وحدات المركب بما في ذلك مالي، النيجر، تشاد وليبيا. نظرية ترى في عناصر الضعف الداخلي للدول كالتعددية العرقية، النزاعات الدينية،

الجماعات المسلحة وانتشارها، ضعف الحكم ... عوامل من شأنها خلق فوضى عند تداخلها مع بعضها البعض لتلقي انعكاسات إقليمية لنصل إلى نقطة أنه لا يمكن فصل أمن دولة عن دولة أخرى.

نظرية الحاجات الإنسانية: وهنا يرتبط مفهوم الأمن بمدى تحقيق الدولة للحاجات الأساسية للفرد من اعتراف بالهوية، عدالة و مدى تأثير الأوضاع التنموية على أمن و بقاء الدولة، و هو الواقع الذي نراه غائبا في الساحل في ظل غياب التنمية ما يفرض نزاعات و توترات عنيفة مسلحة تجعل الدول تولي اهتماما أكثر بقطاع الأمن منه الأمن الإنساني ذو الصلة بمسألة التنمية.

و لأن البحث العلمي أسلوب منظم في جمع المعلومات و تحليل موضوعي لتلك المعلومات سعيا لاكتشاف الحقائق البحثية، تطلب الأمر اعتماد طريقة علمية من خلال تكامل الأطر النظرية و المنهجية، ليتم توظيف عددا من المناهج في معالجة هذا الموضوع كالآتي:

المنهج التاريخي: عند تتبعنا لمراحل تطور حقل الدراسات الاستراتيجية و الأمنية، و كذا فيما يخص محاولة الفهم الأعمق لمشكلات ماضي دول الساحل و تكوين خلفية تحليلية لمشكلات الحاضر، تم اعتماد المنهج عند تناول السياسة الفرنسية بإفريقيا و ما تمثله منطقة الساحل كأولوية منذ القدم و كفناء خلفي مباشر لفرنسا. كما تم اعتماد المنهج عند دراسة كرونولوجيا الأحداث الأمنية بالساحل في الفترة ما بين 1960-2015، تم تناول المنهج عند دراسة الأقواس التاريخية للسياسة الخارجية الجزائرية في عصرها الذهبي سنوات الستينات وسنوات الأزمة في التسعينات و إعادة التأهيل الدولي منذ 2000.

المنهج الإحصائي: من خلال جمع البيانات و الإحصاءات فيما يخص حجم المساعدات الخارجية الفرنسية والأمريكية لدول الساحل من خلال مؤشرات مختلفة كالمساعدات الإنمائية و الغذائية، و تقديم إحصائيات حول الإنفاق العسكري الجزائري لقطاع الدفاع.

المنهج المقارن: تم توظيفه لإبراز حجم الدعم التنموي الفرنسي و الأمريكي إذا ما قورن بالإنفاق العسكري من خلال مجموع بيانات و معلومات قدمتها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و من خلال ما صرح به من طرف وزارة الدفاع الفرنسية و الأمريكية، كما اندرجت المقارنة بين حجم إنفاق الجزائر على قطاع الدفاع والقطاعات الأخرى.

منهج دراسة حالة: بتناول منطقة الساحل كتهديد وجودي لمصالح فرنسا بالدرجة الأولى وأمريكا بالدرجة الثانية في خليج غينيا، منهج وظف للتعمق في إدراك واقع منطقة الساحل، مشكلاته الطارئة و المستجدة، والإرتباط الإقليمي بين مختلف نزاع الوحدات المكونة له مع إبراز الإرتباطات الخطية و اللاخطية بين متغيرات المشاكل الإقليمية.

المنهج الوصفي: في محاولة وصف منطقة الساحل و إعطاء لمحة عن بنائها الجغرافي، الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي و الأمني، بتقديم لمحة عن أسباب هشاشة الدول و كذا استخدام المنهج عند وصف البيئة الداخلية للجزائر بتحديد عناصر القوة و الضعف كطرف إقليمي محوري بالمنطقة.

تم الإعتماد في الدراسة على خطة تتكون من أربع فصول في سبيل الإجابة على إشكالية البحث واختبار فرضياته، حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى البعد المفاهيمي و النظري للاستراتيجية الأمنية من خلال تحديد مفهوم الاستراتيجية و الأمن في إطارهما الضيق و الموسع و الربط بينهما من خلال متغير المصلحة ليتبلور مفهوم الاستراتيجية الأمنية على المستوى الداخلي و الخارجي للدولة تجمع بين مجموع قطاعات مختلفة ذات مقومات و ركائز سياسية، عقائدية، جيوبوليتيكية، اقتصادية... و صياغتها تتطلب فحص البيئة الإستراتيجية من خلال نظريتي الفوضى و التعقيد التي تميزها.

أما الفصل الثاني جاء في سياق وصف للبيئة الخارجية للجزائر التي تمثلت في منطقة الساحل الإفريقي جغرافيا، اجتماعيا، سياسيا، اقتصاديا و ما تعانيه من أزمات على مختلف الأصعدة، ما زاد الوضع التنموي خطورة، واقع جعل الدول المكونة للساحل عاجزة عن تحقيق الإستقرار لتطلب مساعدات خارجية جاءت في سياق المبادرات الأجنبية المتعددة، و هذا ما تم تناوله في الفصل الثالث بعنوان الساحل الإفريقي بين عسكرة– أمننة المنطقة و المصالح الإستراتيجية، حيث تم التطرق إلى سياسة التدخل العسكري الفرنسي ونهج الإستمرارية و دراسة العلاقة مع التواجد الأمريكي بالمنطقة التي اندرجت في تكامل و تقاسم الأدوار، ليختتم الفصل بطابع الأمننة من خلال خطاب الأمن و التنمية و توظيفه من الطرفين الفرنسي و الأمريكي لتبرير تواجدهما في الساحل الإفريقي. ليتم في الفصل الرابع دراسة الدور الجزائري كطرف إقليمي بالمنطقة في ظل التواجد الأجنبي و بعده العسكري.

فجاء الفصل تحت عنوان: الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في التعامل مع نزاعات منطقة الساحل الإفريقي، و تم الإشارة إلى مقومات الجزائر كقوة إقليمية من حيث مقوماتها السياسية، العسكرية وثوابتها الدستورية و العقائدية، باستراتيجية قائمة على طرح شامل يجمع بين مقاربتي الأمن الإنساني و الشامل بمختلف قطاعاته و أبعاده، باستراتيجية قائمة على الدبلوماسية و الحوار و التنمية لبناء السلم و من خلال طابع نزع الأمننة، ليختتم الفصل بدراسة موقع الإستراتيجية الجزائرية في ظلّ التواجد الفرنسي الأمريكي التي تعتبر من بين المبادرات الأكثر أهمية باعتبارها طرح شامل يجمع بين متغيري الأمن والتنمية التي ترى فيهما المحور الأساس في تحقيق الإستقرار، لأن العلاقة بينهما تكاملية و عوامل الفقر و الحرمان أحد محركات الإنفلات الأمني المنتج للعنف و اللاأمن، بعيدا عن الآلية العسكرية الكلية التي ترى فيها تصعيد للنزاعات و توفير أرضية خصبة للصراعات و تعطيل لعجلة التنمية.

الفصل الأول:
البعد المفاهيمي و النظري للإستراتيجية الأمنية

الأمن "مفهوم قابل للمناقشة"، فكرة أكدها باري بوزان "Barry Buzan" بإعطائه للمفهوم مكانة خاصة في حقل العلاقات الدولية. فكرة ليست فقط متضاربة لكن واسعة، مفتوحة و غامضة، من غير المعقول أن لا تكون له استخدامات و تفسيرات متعددة، ما يجعله بالتأكيد موضوع لتعريف شبه توافقي. في معناه الموضوعي يقيس غياب التهديدات للقيم الأساسية المكتسبة "acquired"، أما في معناه الذاتي غياب الخوف، تعريف في أبسط تعابيره، ليعبر عنه بوزان ب: "السعي إلى التحرر من كل تهديد". الأمن في عمقه يثير أسئلة أكثر من الأجوبة.

- فما هو موضوع الأمن؟ بمعنى ما هي الوحدة المرجعية المعنية بالحماية: القيم الأساسية، الدولة، الفرد...؟
- ما هي التهديدات التي من الضروري أن تكون غائبة؟
- من أي تهديدات، الوحدة المرجعية عليها أن تكون مأمنة بنجاح إذا أرادت ضمان أمنها: تهديدات عسكرية، غير عسكرية، اقتصادية، تدهور بيئي، فقدان الهوية، تهديدات موجودة موضوعيا أو ذاتيا...؟
- ما هي القيم الأساسية الواجب تأمينها: بقاء الدولة "state survival"، الإستقلال الوطني، الوحدة الإقليمية، الرفاه الإقتصادي، الهوية، الحريات الأساسية...؟
- من يتحمل المسؤولية عن الأمن و المشاركة فيها؟
- ما هي ضمانات الأمن؟

على هذه الأسئلة تتباين الأجوبة و تتباعد، فلطالما هيمنت الدراسات التقليدية للأمن من مفردات الدراسات الإستراتيجية، مركزية الدولة و التهديدات العسكرية، لتتطور وجهات النظر الموسعة للأمن، و تعترف أول مرة بوجود تهديدات أخرى غير عسكرية و التمييز بين وحدات مرجعية أخرى إضافة للدولة. لقد أصبح مفهوم الأمن ساحة معركة "battle field" في حد ذاته، و ذلك واضح من خلال الوفرة الحقيقية من التعبيرات مثل: المعضلة الأمنية، المجمع الأمني، مركب الأمن الإقليمي، الأمن الوطني، الأمن المجتمعي، الأمن الإنساني، الأمننة، نزع الأمننة،..إلخ، التي تجعل من فكرة الأمن"المفهوم البارز لحقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية"، فكل الواقعيون يرون في مسألة البحث عن الأمن "الكائن الأبدي" للسياسة الخارجية للدول، و من جهته كنيث وولتز "Kenith Waltz" لا يتردد في القول بأن الأمن هو " الهدف الأول" للدول، لأنه الشرط لضمان بقائهم[1].

إن العلاقات بين الدول تجري ضمن بيئة حرة من أي سلطة مركزية، كل دولة تجد نفسها بشكل دائم، أو تتصور أن تكون بشكل دائم و مستمر عرضة للتهديدات/الخطر من دولة أخرى، بعبارة

[1]BATTISTELLA, Dario, Théories des relations internationals, 3em edition, Paris : presses de sciences Po, 2009, PP 507-512.

أخرى، العلاقات الدولية تجري في ظل الحرب، و كل الدول لا يمكن أن تعتمد إلا على نفسها لضمان أمنها وهو ما يعرف بمبدأ الحفاظ على الذات "self-help" وفقا لولتز كنيث. بالتالي أي دولة واجب عليها الرفع من إمكانياتها و قدراتها الوطنية من عسكرية، سياسية، اقتصادية، و تبني إستراتيجيات وسياسات و خطط أمنية لتفادي أي تهديد، إستراتيجيات تتأرجح بين الدفاعية لضمان بقائها في بيئة عدائية و إستراتيجيات هجومية لتغيير الوضع القائم "statu quo". لهذا في كل مكان يتواجد مجمع فوضوييظهر ما يسمى بالمعضلة الأمنية2، التي تضطر الدول نحو بناء إستراتيجيات أمنية لمواجهة مختلف التهديدات والتحديات الأمنية سواء من بيئتها الداخلية أو الخارجية "الإقليمية و الدولية"، فما المقصود بالإستراتيجية الأمنية؟ وكيف انبثق هذا المفهوم في حقل العلاقات الدولية و الدراسات الأمنية؟

[2] BATTISTELLA, Dario, **Op.Cit**, PP 511-512.

المبحث الأول: الإستراتيجية و علاقتها بقضايا الأمن

خلال فترة الحرب الباردة، أصبحت الدراسات الإستراتيجية واحدة من الفروع الأكثر أهمية في حقل العلاقات الدولية، و كان سبب هذا التطور الجديد ظهور قضايا جديدة تتعلق بتحول النظام الدولي من جهة و البيئة الأمنية من جهة ثانية، ناهيك عن الثنائية القطبية و سيطرة القوتين العظمتين على النظام الدولي.

تاريخيا، أصل الدراسات الإستراتيجية بدأ في وقت مبكر حيث بدأت تعرف تطورا في تعاريفها ونطاقها مع تغير الزمن، خلال فترة الحرب الباردة اعتبرت مركزية الدولة النهج و المحرك الرئيسي لهذه الدراسات فمن خلالها كانت الدول تسعى للبقاء في المجتمع الدولي من خلال منهج بناء القوة (forcebuilding).

عندما اختفى نظام القطبية الثنائية، جادل النقاد حول كيفية بناء معرفة منهجية للدراسات الإستراتيجية فيما يخص الإثبات العلمي لها و قابلية اختبارها في العالم الحقيقي، كما تحدى النقاد جدوى اتخاذ القرار الرشيد و القدرة على التنبؤ لهذه الدراسات.

إن محاولة تسليط الضوء على الدراسات الإستراتيجية من حيث قيمتها و وظيفتها هو تمييزها مع الدراسات العسكرية و الدراسات الأمنية و محاولة إنشاء تخصص و فرع خاص بها[3].

وفقا لهذا و المعروف في بداية أي شيء التأكيد على أهمية وجود نقطة البداية بغية الوصول إلى النقطة الصحيحة، و هنا السؤال المطروح ما هي الإستراتيجية، ما مفهوم الأمن و فيم تكمن العلاقة بين المتغيرين؟

المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية

يحمل مصطلح الإستراتيجية في طياته مجموعة من الدلالات و المسلمات، فالدلالة الأولى التي يمكن أن ترافق المفهوم هو ارتباطه الوثيق ب: "التوافق" أو "التلاؤم" بمعنى أن المصطلح ليس شكلا أو شيئا بسيطا يمكن التحدث عنه أو التنظير له، و عليه أصبح المفهوم من بين أكثر المصطلحات تداولا في مختلف حقول المعرفة العلمية و العلاقات الدولية بصفة خاصة التي طالما تصادفنا كلمة إستراتيجية ومنه عند إطلاق صفة إستراتيجي على شيء يعني بالضرورة أنه مهم، أما الدلالة الثانية التي ترافق المفهوم فهي "المستقبل"، بمعنى أنها تنقل نظرنا من الحاضر إلى أبعد منه على المدى الطويل أي المستقبل ما يمكننا من تملّك رؤية كاملة و بعيدة المدى[4].

---

[3] WEI-HWA Chen, Paradigm stifts: Is strategic studies still relevant to the world today?, Graduate School of International Affairs, Ming Chuan University, 07/06/1999, P179.

[4] نيوف صلاح ، مدخل إلى الفكر الإستراتيجي، (الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية العلوم السياسية)، ص4.

هذا المبحث سيوضح لنا طبيعة الإستراتيجية و مستوياتها من الناحية العسكرية و الأمنية.

يعود أصل كلمة "استراتيجية" إلى اللغة الإغريقية و التي يعود اسمها بالأساس إلى اللفظ اليوناني القديم "Strategos" و نعني بها قائد و من هذا التأصيل يتبادر إلى أذهاننا أن الكلمة استخدمت بداياتها في الجانب العسكري الذي يعتبر المصدر الأول لها، وهناك من المؤرخين من يقصد ب "Strategos" فن القيادة أو فن ممارسة مهارة القادة العسكريين القدامى[5].

الدراسات الإستراتيجية: "Strategic Studies": يعتبر" Ken Both "واحدا من المحللين الإستراتيجيين، ثم باحث في الدراسات الأمنية في وقت لاحق، حيث يدعي أن نهاية الحرب الباردة ترمز إلى نهاية وحد للدراسات الإستراتيجية لأنه و في فترة ما بعد الحرب الباردة قد شقت الدراسات الإستراتيجية طريقها إلى الدراسات الأمنية بسبب الإنتشار الواسع للمخاوف الأمنية للمجتمع الدولي في الوقت الحاضر.

Both، صنف مراحل تطور الدراسات الإستراتيجية إلى ثلاث مراحل، الناجمة عن ظهور و تطور الأسلحة النووية، و هذه المراحل هي:

- *المرحلة الأولى للدراسات الإستراتيجية:* بدأت في وقت مبكر سنة 1950 مع قليل من الإنجازات النظرية، و الجدير بالذكر أنه كان وقت تشكل المفهوم.

- *المرحلة الثانية ما بين 1956 و 1985:* كانت فترة العصر الذهبي للدراسات الإستراتيجية كعنوان للمرحلة الثانية، خلال هذه الفترة أدخلت الدراسات الإستراتيجية في الجامعات بدلالات أكاديمية و عملية صنع السياسات، و أصبحت النظريات المتعلقة بالردع النووي من القيم الأساسية للدراسات الإستراتيجية، مع أفكار متعددة الأبعاد مثل السياسة، الإقتصاد، علم النفس، التاريخ، الدبلوماسية والتكنولوجيا، و منه سلّم العلماء أن الدراسات الإستراتيجية تلعب دورا مركزيا في دراسة العلاقات الدولية(International Relation).

- *المرحلة الثالثة: ظهرت في أواخر الثمانينات و نهاية الحرب الباردة:* هي المرحلة النهائية حيث واجهت فيها الدراسات الإستراتيجية بالفعل بعض الإنتقادات الشديدة من مدارس مختلفة بسبب تغير المخاوف و تحديات الأمن الشاملة إضافة إلى علامات تحول النموذج الحديث بالنسبة للبعض،

[15] بن بكر الطيار صالح ، الملتقى العلمي حول: كليات و مراكز الدراسات الإستراتيجية في العالمين العربي والإسلامي: استشراف المستقبل- واقع الدراسات الإستراتيجية في العالم الإسلامي-، كلية العلوم الإستراتيجية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرباط، 22-2011/2/24، ص2.

علامة قد تشير إلى نظرية ضعيفة و هو الإتجاه الذي بدأ غير قادر على شرح ما يحدث في هذا المجتمع الدولي.

خلال هذه الفترة لم يكن هناك الكثير من التقدم في الجانب النظري للحديث عن الدراسات الإستراتيجية لتبرير موقف مركزية الدولة الأكاديمي في المجتمع الدولي، و هذا هو القول حيث كانت القيم الأساسية التي بنيت عليها الدراسات الإستراتيجية في الحرب الباردة.

خلاصة القول أن الإستراتيجية و الدراسات الإستراتيجية بالنسبة للكثيرين في معناها تشير لاختلافهما في المحاور، والبعض الآخر يجادل أن كلا منهما ذو أصول مماثلة في بعض النقاط مثل القوة و الحرب. في واقع الأمر، تطورت الإستراتيجية من حيث أصنافها خلال فترات مختلفة وخاصة عند الإشارة إلى الدراسات العسكرية ذات الصلة، بينما و في الجامعات تواجه الإستراتيجية تحديات من حيث المنهج العلمي، مع ذلك عند إجراء مقارنة بين الإستراتيجية و الدراسات الإستراتيجية تظهر لنا حقيقة هي أن الدراسات الإستراتيجية تدفع المزيد من الإنتباه أنها ذات قيمة أكاديمية مقارنة بالإستراتيجية ذات الجانب العملي التي تظهر من خلاله، بعبارة أخرى فإن دلالات الدراسات الإستراتيجية تكمن أكثر في نهج المعرفة و محاولة التماسها في العالم الحقيقي، حيث كان هنالك دائما حجة إلى تطوير الدراسات الإستراتيجية في حقبة ما بعد الحرب الباردة[6].

من حيث نطاق الدراسات الإستراتيجية قدم **جون كولينز** "**John Collins**" المستويات التالية: الإستراتيجية الوطنية، إستراتيجية الأمن القومي، الإستراتيجية العسكرية الوطنية، الإستراتيجية الإقليمية و استراتيجية الميدان أو المسرح.

فيما يخص الدراسات الإستراتيجية و صلتها بعالم اليوم هناك دائما وجود سؤال متنازع عليه حول دور هذه الدراسات في عصر ما بعد الحرب الباردة ؟ يرى البعض أن الدراسات الإستراتيجية لها مشكلة من حيث طبيعتها في ظل الإفتراضات القائمة عليها من نهج مركزية الدولة الموجهة، إلى جانب ذلك أن الدراسات الإستراتيجية هي مجال علمي جدا و عليه لابد من أن يكون الأكاديمي ذو صله من حيث دراسة السياسات.

فإذا كانت الدراسات الإستراتيجية تحتاج إلى أن تكون موجودة فإنه يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من الدراسات الأكاديمية و نظام الجامعات، و التي من خلالها يمكن تطويرها و إعطائها قيمة أكثر، بعبارة أخرى على الرغم من أن الدراسات الإستراتيجية ذات صلة بالسياسة "Policy relevant" فإنه يمكن بالمساعدات الفكرية أن تصبح ذات أداء رسمي.

و هكذا ما تزال للدراسات الإستراتيجية دور كبير في دراسة العلاقات الدولية، بالرغم من انتشار و تصاعد العنف داخل الدول و تعزيز دور الجهات الفاعلة غير الحكومية في السياسة

[6]WEI-HWA Chen, **Op.cit**, PP 182-183.

الدولية، و يستمر المحللون الإستراتيجيون بالقول أنه حتى مع جميع النقاد و التحديات التي تواجه الدولة فإن الدراسات الإستراتيجية لا تزال محورا رئيسيا في الساحة الدولية، و دون أي شك لا تزال ذات صلة بعالم اليوم7.

كلمة " استراتيجية " كلمة أصبحت تسود الخطابات و وسائل الإعلام، و استخدامها كمصطلح عام يشير إلى خطة، مسار عمل أو رؤية "Vision " للإتجاه و المضي قدما سواءا على مستوى الفرد، المنظمة، الحكومة، الدولة و على مستويات الفدرالية. و كل إستراتيجية لأية دولة كانت ليست بالبسيطة ولا بالسهلة، حيث تتطلب القدرة و المهنية العسكرية سواء في صياغتها، توضيحها، تقييمها أو حتى تنفيذها، فالقليل من يفعل ذلك بشكل جيد، لأنه يتطلب فهما للبيئة الإستراتيجية بشكل خاص في فترات التغيير الكبير والإظطراب.

عندما تكون الإستراتيجية العسكرية ناجحة بشكل وثيق يمكن أن تعتمد على استراتيجيات وطنية أخرى، فهنا كنظرية إستراتيجية تساعد في هذا التحول من خلال توعية الفكر الإستراتيجي لهذا فإن البيئة الإستراتيجية تساعد في هذا التحول و توضح من حيث النظرية و الجانب العملي، فالتفكير الإستراتيجي يجمع التمييز بين الإستراتيجية و التخطيط العقلي8.

الفرع الأول: المفهوم الضيق للإستراتيجية

التعريف الأول قدمه**كارل فون كلاوزفيتز** "**Carl Von Clausewitz**" كان مقنعا عندما كتب قائلا: "كل شيء في الإستراتيجية بسيط جدا، لكن هذا لا يعني أن كل شيء سهل جدا"9. فالإستراتيجية هي الجسر الذي يربط بين القوة العسكرية و الغرض السياسي، إنها ليست القوة العسكرية في حد ذاتها ولا الغرض السياسي، نعني بالإستراتيجية في هذا الصدد الإستخدام للقوة و التهديد باستخدامها لغاية السياسة و هذا تكييف من Clausewitz، في كتابه "On WAR" ليعرف الإستراتيجية ب: "أنها استخدام الإشتباك لأغراض الحرب"، تعريفه من بين التعاريف المهمة و الأعم ذو علاقة بالعمليات و توجهات المعارك كما يشير إلى التركيز و التقيد بالقتال.و إذا استطاع أحد التفكير بشكل أوسع حول ما ينبغي أن تشمله فكرة الإشتباكات/التعاقدات، يجدر الإشارة إلى مقاربة كلاوزوفيتز، الذي يخبرنا أن الإستراتيجية هي استخدام التكتيك و مواجهة التهديدات و كذلك المعارك الفعلية و الحملات للتقدم نحو الغرض السياسي، علاوة على ذلك الإستراتيجية هي قضية أخرى قد لا تكون إستراتيجية عسكرية وإنما كبرى التي تجمع بين كل أدوات القوة لتحقيق أهداف الدولة10.

---

[7]WEI-HWA Chen, **Op.cit**, P 199.

[8]HARRY R, Yarger, Strategic theory for the 21st century: the little book on big strategy, Strategic studies institute, February 2006, P5.

9CARL VON, Causewitz, ON WAR, Edited and Translated by MICHAEL Howard and PETER Paret, Princeton university, Press pticeton, New Jersey, 1976, P178.

[10]COLIN, Gray, Modern strategy, Oxford university, 1999, P 17.

الإستراتيجية:"هي فن توظيف المعارك كوسيلة للحصول على أهداف الحرب"، و رأى أن التعريف يطاله عيب و هو أن المعركة ليست الوسيلة الوحيدة لتحقيق الغايات الإستراتيجية.

و حسب وجهة نظر **مولتكه** "**Moltke**": " فالإستراتيجية العسكرية بشكل واضح هي وسيلة لأغراض السياسة"[11] .

التعريف الضيق الثاني: قدمه **ويلي** "**J.C Wylie**" الذي يتوافق بشكل كبير مع الإستخدام المنطقي للإستراتيجية، بقترح أن "الإستراتيجية خطة عمل مصممة من أجل تحقيق بعض الغايات، جنبا إلى جنب مع نظام تدابير لإنجاز أهدافها".فضل هذا التعريف بسبب أنه يستوعب في أوقات السلم والحرب، ويحتضن الغايات و الوسائل بالتوازن. بروز تعريف J.C Wylie يربط خطة العمل بالتهديدات المظطربة ذات الدور الفعال في تحديد طبيعة الإستراتيجية كما أكده كلاوزوفيتزمن قبل.

تعريف كلاسيكي آخر للإستراتيجية قدم من طرف **ليدل هارت** "**Basil H.Liddell Hart**": "هي فن توزيع و تطبيق الوسائل العسكرية لتحقيق غايات السياسة"، "ليدل هارت" يقترح بأن دور الإستراتيجية الكبرى"Higher Strategy" أو الإستراتيجية العليا هو تنسيق و توجيه جميع الموارد للأمة، نحو تحقيق الهدف السياسي للحرب و هو الهدف الذي تحدده السياسة.

تعاريف الإستراتيجية كثرت لكن ليس هنالك سبب وجيه للنظر إلى ما هو أبعد مما اقترحه **كلاوزوفيتز** و **ليدل هارت** للإلمام بصلب الموضوع. لا يهم على وجه التحديد أي شكل من الكلمات المفضل لإعطاء تعريف عملي للمفهوم لكن جوهر"The essence" الإستراتيجية يجب تحديده بشكل لا لبس فيه، هذا الجوهر مرتبط بعالم من الإجراءات و الأفعال لنتائج مستقبلية[12].

خلال فترة الحرب الباردة، تناولت الدراسات الإستراتيجية أساسا المنافسة العسكرية "Military Competition" و التسابق النووي بين القوى العظمى و نظرية اللعب التي سرعان ما أصبحت جزءا لا يتجزأ منها. حاليا الإستراتيجية أصبحت مجموعة واسعة من المتغيرات العسكرية و غير العسكرية[13]. على هذا الأساس الإستراتيجية من هذا المنظور تجمع بين النموذج السياسي و النموذج العسكري، الأول يربط الأخيرة بالبعد السياسي و القيادة العامة للحرب، أما الثاني يتمركز ضمن المجال العسكري الخاص بتنظيم الجهاز العسكري و قيادة العمليات و الحملات...إلخ. هذه الثنائية وجدت في العلوم الإستراتيجية المعاصرة مع **كلاوزفيتز** الذي ربط بشكل واضح بين الحرب و غاياتها السياسية رغم أن النموذج العسكري قد غلب حتى سنة 1914، فالإستراتيجية بثوبها السياسي عادت للظهور مع أواخر القرن 19 مع المؤلف **فون دي غولتز** "**Von De Goltz**" في كتابه "الأمة المسلحة" ما بين الحربين

[11]FRED, Nickols, Strategy: Definitions and meanings, Distance consulting LIC, 24/05/2012, P 2.
[12]FRED, Nickols,**Op.Cit**, PP 18-19.
[13]J.GRANGER, "Strategy matters", EU key documents, European Union: Institute for security studies (ISS), 2013/2014.

العالميتين بظهور نزعتين سياسية و عسكرية و لكن الثانية كانت أكثر هيمنة مع الصراعات العسكرية. لتظهر قوة النموذج السياسي بعد سنة 1945 مع اختراع القنبلة النووية التي منحت التفكير الإستراتيجي بوسائل لها غايات عسكرية فقط، وعليه بقيت الأولوية للسياسة إلى يومنا هذا مع محاولات بعض الكتاب إبقاء فكر البعد العسكري غالبا على النموذج السياسي.

طغى على الفكر الإستراتيجي ثلاث مدارس كبيرة ظهرت بشكل متعاقب لا تزال موجودة ليومنا هذا و تتمثل في:

أ/ المدرسة الكلاسيكية: التي تركز على فكرة قيادة الحرب و تقيم المفهوم التقليدي للحرب كنموذج وهو تحقيق النصر، ترى أن الإستراتيجية هي فن الجنرال.

ب/ المدرسة الكلاسيكية الجديدة: ظهرت في نهاية القرن 19 و ساهم في ظهورها تقدم العلوم الإجتماعية و الدراسات العلمية التي أعطت وعيا للبيئة و الظروف المحيطة بالإستراتيجية، من أهم روادها: **الأميرال كاستكس** "**Castex**" ما بين الحربين العالميتين، **برنارد برودي**" **Bernard Brodie**" في الولايات المتحدة الأمريكية و **بوفر** "**Beaufre**" في فرنسا.

ج/ المدرسة الحديثة: تطورت بشكل حقيقي خلال سنة 1945، هذه المدرسة كانت عملا أو نتاجا لباحثين مدنيين، و العديد من العسكريين، من أهم أعلامها: **توماس شيلينغ** "**Thomas Schelling**"في أمريكا و **لوسيان بواريير** "**Lucien Poirier**" بفرنسا[14].

يلاحظ من هذه التعريفات أنها ربطت الإستراتيجية بالجانب العسكري نظرا لأن المصطلح باشتقاقاته المختلفة اشتركت في جانب الحرب، الجيش، فن القيادة/ الجنرال. ما يعني أنها مفردات تختص بالمجال العسكري، جاء هذا ليعكس حالة المجتمعات الأوروبية التي كانت تعيش أوقات الحرب لتحقيق أهداف السياسة، لأن ما كان يميز العلاقات فيما بينهم هو التوتر و نشوب الصراعات.

الفرع الثاني: المفهوم الأوسع أو المعاصر للإستراتيجية

لقد أصاب مصطلح الإستراتيجية موجة من التغييرات و توسع المفهوم من المجال العسكري ليطال مختلف مجالات العلوم نظرا للصعود القوي للإستراتيجيين المدنيين مثل **هرمان كان**" **Herman Kahn**"، وفي مجال العلوم **هنري كيسنجر** "**Henry Kisinger**" و **ريمون آرون** "**Raymond Aron**"، المؤرخان **برنارد برودي** "**Bernard Brodie**" و **مايكل هور** "**Michael Howar**" و المنظر السياسي **إدوارد لوتواك**"**Edward Luttwak**"[15].

الملاحظ اليوم أن الإستراتيجية لم تعد ذلك المعنى الضيق المرتبط بالمجال العسكري فقط بل تعدته لتشمل مختلف الجوانب من السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية و الأمنية وذلك نظرا للتطور الذي

[14] نيوف صلاح، مرجع سابق، ص ص 60-62.

[15] نيوف صلاح، مرجع سابق، ص ص 84.

صاحب النظام الدولي خلال القرنين 18 و 19، فبناء الدولة أصبح يقتصر على قاعدة متينة تمس جميع المجالات هذا ما يعني أن الدولة أخذت ترسم استراتيجياتها وتأخذ بالحسبان كل الخيارات بما يتماشى والواقع العملي بمختلف معطياته سياسية، اقتصادية، اجتماعية... إلخ، عند الجمع بين هذه الأجزاء تصبح الإستراتيجية كلا لا يتجزأ و منه توسع المفهوم و أصبح ذا طبيعة شمولية أو لنقل أصبحت الإستراتيجية قومية المعنى و المضمون، هذه الإستراتيجية التي تتفرع عنها مجموعة من الإستراتيجيات الفرعية:استراتيجية سياسية، اقتصادية، استراتيجية أمنية ...إلخ.

و منه كيف يمكن أن نعرف الإستراتيجية بهذه الصيغة ؟

يعرفها **أندريه بوفر**: "على أنها تنسيق و استعمال القوى السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية والنفسية و العسكرية ضمن مخطط منظم و هادف إلى تحقيق المصلحة القومية". بهذا التعريف أخرجت الإستراتيجية من إطارها العسكري ليضعها في إطارها الشمولي و منه يعتبر بوفر أول من أخرج الإستراتيجية من الإطار الخاص إلى الإطار العام.

إذا بعد أن أصبحت شؤون الدولة أكثر اتساعا و تعقيدا في علاقاتها الخارجية، بدت الحاجة إلى الإعتماد على الوسائل كلها لا سيما بعد أن اتسعت رقعة بناء الإستراتيجية من خلال مساهمة صناع قرار آخرين بجانب رئيس الدولة، فغدت تابعة للسياسة بكل وسائلها مع النظر إلى الوسيلة العسكرية بوصفها من بين الوسائل التي يتم الركون إليها لتحقيق أهداف الدولة بعد أن أصبحت الحرب شاملة وأكثر عنفا.

و عليه الإستراتيجية مصطلح واسع المعنى متعدد الوجوه، ارتبطت تاريخيا بفن الحرب و قيادة القوات، ثم اتسعت مضامينها بمرور الزمن و تراكم الخبرات و المعارف حتى غدت نمطا من التفكير العالي المستوى الموجه لتحقيق غايات السياسة و تعبئة قوى الأمة المادية و المعنوية و ضمان مصالحها في أوقات السلم و الحرب.

لهذا السبب ليس للإستراتيجية معنى متفق عليه لأن معناها و مبناها مرتبطان بالشروط الزمانية والمكانية التي صيغت فيها، و بالأحداث التي انبثقت عنها، و بالأشخاص الذين تبنوها و طبقوها، وبالمدارس الفكرية و المجالات التي احتضنتها، هناك من يصنفها بالعامة لارتباطها بدراسة متطلبات السلم و الحرب و البعض يصنفها بالخاصة لارتباطها بمتطلبات نشاط محدد[16].

جزء من المشكلة هو أن فهم الإستراتيجية من حيث تعريفها الواسع قد عرف تغيرا على مر الزمن، فالنظرية الكلاسيكية اعتبرت الإستراتيجية كلمة ذات تراث عسكري مستخدم في الحروب

[16]خليل حسين و عبيد حسين، الإستراتيجيا، ط 1 (لبنان: بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2013)، ص ص30-31.

والمناورات العسكرية للوصول إلى ساحة المعركة و قد أعطى هذا المفهوم العسكري ضرورة البحث عن وسيلة لتفسير المفهوم بطابع أكثر شمولا، و كانت النتيجة في ثلاث:

- الإستراتيجيون عموما يصرون على أن فنهم لا يشمل فقط العنصر العسكري التقليدي من القوة ولكن أيضا عناصر أخرى مثل السياسة و الإقتصاد.
- الإستراتيجية مفهوم يستخدم في وقت السلم و الحرب.
- مع زيادة الشمولية أصبحت الإستراتيجية كلمة متاحة الإستخدام خارج السياق العسكري وغدت تستخدم في مجموعة متنوعة من التخصصات.

محور هذه الدراسة أن الإستراتيجية يشيع استخدامها في المجالات العسكرية و غير العسكرية و يجب أن يكون كلا التعريفين و النظرة الشاملة لمفهوم الإستراتيجية متوافقان مع هذا الإستخدام، و مع ذلك تركز المناقشة على **الساحة الأمنية** و بشكل خاص على الإستراتيجية العسكرية و الإستراتيجية الشاملة، كما نتبع التفسير الحديث للإستراتيجية الذييتضمن كلا العناصر العسكرية و غير العسكرية للقوة ولها تطبيق المساواة من أجل الحرب و السلم، المثير للدهشة في هذا المصطلح الكبير، أنه لا يوجد إجماع على تعريف الإستراتيجية حتى في ساحة الأمن القومي عكس المجتمع العسكري الذي له تعريف متوافق عليه، و لكن غير مقبول من قبل المتخصصين في مجال الأمن الوطني، لذلك يجب على كل مفكر الاختيار بين العديد من البدائل الموجودة17.

الفرع الثالث: الإستراتيجية علاقة بين ثلاث متغيرات

العقيد المتقاعدأرثور ليك**Arthur Lykke** يرى أن أي إستراتيجية على أي مستوى تتكون من الغايات أو الأهداف، الطرق أو المفاهيم، الوسائل أو الموارد، هذا الإطار المكون من العناصر الثلاثة هو ليس أكثر من إعادة صياغة التعريف التقليدي للإستراتيجية و العلاقة المحسوبة بين هذه المتغيرات18.

كلية الحرب التابعة للجيش الأمريكي تحدد الإستراتيجية بطريقتين:

- من الناحية النظرية هي العلاقة بين طرفين: الطرق و الوسائل.
- صياغة، تنسيق و تطبيق الغايات (الأهداف)، الطرق (مسارات العمل) و الوسائل (الموارد) لتعزيز الدفاع عن المصالح الوطنية.

التعريف الثاني هو أقرب إلى تعريف فن الإستراتيجية الكبرى. من وجهة نظر الكاتب **J.Bonne** الإستراتيجية هي" عملية حل المشكلة بل و هي وسيلة مشتركة و منطقية في التعامل مع المشاكل العسكرية و مشاكل الأمن القومي".

---

[17] J. BOONE, Bartholomees.Jr, Theory of war and strategy, The US Army war college, Volume 1,4th edition, July 2010, P 13.

[18]. BOONE, Bartholomees.Jr ,**Op.Cit**, P 3.

تتناول الإستراتيجية ثلاث أسئلة أساسية:

– ما علي القيام به؟ / – ماذا لدي أو ما يمكنني الحصول عليه بنحو معقول يمكن أن يساعدني لأفعل ما أريد القيام به ؟ / – ما أفضل طريقة لاستخدام ما يجب أن أقوم به أو ما أريد فعله ؟

و عليه تتجسد العلاقة بين المتغيرات الثلاث للإستراتيجية و لكن العلاقة أعمق بكثير و ليست بسيطة كما يبدو، لذا يجب النظر في جميع المكونات الثلاثة لتكون كاملة (و منه المعادلة يجب أن تكون تقريبا متساوية بين العناصر الثلاثة).[19]

الإستراتيجية يتم تطويرها من خلال التحليل الدقيق و معرفة وضع البيئة الإستراتيجية، والغرض من هذا التحليل هو تسليط الضوء على العوامل الداخلية و الخارجية التي تساعد على تعريف الأهداف المحددة و المفاهيم و الموارد الإستراتيجية.

في هذا الصدد أعطى Lykke شكل متماسك للإستراتيجية بالتعبير عنها بالمعادلة التالية: **الإستراتيجية= غايات + طرق + وسائل**، و إذا لم تكن في توازن نفترض حدوث خطر كبير.

في نموذجه: A ⟵ الغايات والأهداف

B ⟵ الطرق و المفاهيم

C ⟵ الوسائل والموارد

إذا لم تكن في شكل متوازن فالخطر يقع على الإستراتيجية: أنظر الشكل رقم1: يوضح نموذج "Lykke"

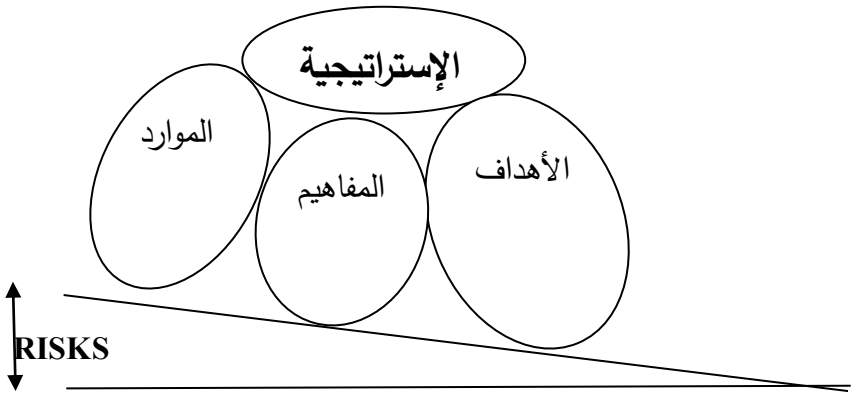

Source: Theory of war and strategy, P 48, The Lykke Model

يقترح هذا النموذج ثلاث أسئلة: ما الذي يجب عمله؟/ كيف يتم القيام بذلك؟/ ما هي الموارد المطلوبة؟

[19] J. BOONE, Bartholomees.Jr ,**Op.Cit**, P15.

إذن يجب على الإستراتيجية الجيدة و الصالحة أن تكون متوازنة من حيث الأهداف، المفاهيم و الموارد، بالتالي تواصل بين عناصر الإستراتيجية[20].

هكذا الإستراتيجية هي عملية التفكير المنضبطة تسعى إلى تطبيق درجة من العقلانية في البيئة الإستراتيجية من خلال تحديد الغايات الإستراتيجية (الأهداف)، الطرق (المفاهيم) و الموارد (الوسائل) و تحديد الحساب الصحيح لهذه العناصر الثلاثة.

هذه العناصر الثلاثة تحددهما مجموعة من المعايير للإختبار متمثلة في:

اختبار الملائمة للغايات Suitability: توضع لمعرفة ما إذا كانت الإستراتيجية المقترحة تحقق الغايات المطلوبة إذا لم يحدث ذلك فإنها لن تكون استراتيجية محتملة.

اختبار القبول للطرق Acceptability :بمعنى هل مسار العمل المقترح يتوافق في تحقيق الإستراتيجية للأهداف؟

اختبار جدوى الوسائل Feasibility: هل الوسائل المتاحة كافية لتحقيق و تنفيذ غاية الإستراتيجية؟[21]

على أساس هذا يجب على الإستراتيجية أن تلبي على الأقل توقعات معقولة لتلبية جميع الإختبارات الثلاثة لتكون صالحة، هذه التحاليل الثلاثة لاختبار الإستراتيجية تسمح بالإختيار الأفضل و الأكثر كفاءة و الأقل خطورة.

المطلب الثاني: دراسة مفاهيمية و نظرية لمصطلح الأمن

تطورت الدراسات الأمنية لتصبح فرعا من فروع العلاقات الدولية، فحقل الدراسات الأمنية أساسا موضوع غربي ظهر إلى حد كبير في أمريكا الشمالية و أوروبا، و تعتبر العلاقات الدولية واحدة من المجالات الفرعية الرئيسية للدراسات الغربية أينما يتم تدريس العلاقات الدولية تكون الدراسات الأمنية واحدة من العناصر المكونة لها، و هناك أدبيات سابقة تمتد إلى قبل الحرب العالمية الثانية، التي كانت تقصد بالدراسات الأمنية أنها دراسات الحرب و الدراسات العسكرية، الدراسات الإستراتيجية الكبرى، و حتى الجغرافية السياسية.تضمنت مناقشات للكثير من الكتاب أمثال **Clausewitz, Mahan, Richardson Haushofer**، و لكن لن نغطي هذه الأدبيات لأسباب تتعلق بتطور الأمن لفترة ما بعد الحرب الباردة مع **Freedman/ Woever / Buzan** حيث تميزت أدبيات الموضوع في ثلاث طرق: أخذ الموضوع من ناحية الأمن بدلا من الدفاع والحرب كمفتاح مفاهيمي، التحول المفاهيمي لمسألة الأمن بظهور مجموعة واسعة من القضايا السياسية، إضافة للعلاقة بين التهديدات العسكرية و غير العسكرية و نقاط الضعف (Vulnerabilities).[22]

[20] J. BOONE, Bartholomees.Jr ,**Op.cit**, P48.
[21] J. BOONE, Bartholomees.Jr ,**Op.cit**, P50.
[22] BARRY, Buzan and LENE Hansen, The evolution of international security studies, Cambridge University Press, New York, 2009, P1.

نمت النقاشات حول الدراسات الأمنية في كيفية حماية الدولة ضد التهديدات الخارجية والداخلية بعد الحرب العالمية الثانية، و أصبح الأمن شعارها (Watch word)، و ظهر مجموعة من الباحثين الذين حاولوا التمييز بين الدراسات الأمنية من حيث التفكير كتخصص من دراسات الحرب والتاريخ العسكري أمثال (Yergin 1978 / Wolfers 1952)، و أول سؤال مهم للتاريخ الفكري حول الدراسات الأمنية هو تحديد ما تشكله كمجال فرعي و مناطق الحدود الفاصلة بينها و بين التخصصات الأكاديمية الأخرى، لكن الملاحظ أنه لا يوجد تعريف متفق عليه حول مفهوم الدراسات الأمنية بل هناك مجموعة من المؤلفات.[23]

هناك أربعة أسئلة لها الجانب الضمني أو الصريح في هيكل الدراسات الأمنية و المنظمة لها منذ أواخر 1940، و يمكن أن تكون لها إجابات مختلفة لكن لا يعني أنها صريحة دائما، تعتبر هذه الأسئلة الأربعة عدسات تحليلية و أدوات يمكن من خلالها قراءة تطور حقل الدراسات الأمنية و هي أعمق بكثير.

-السؤال الأول: هل يمكن اعتبار الدولة ككائن المرجع في موضوع الدراسات الأمنية ؟

الإجابة هي أن الأمن موضوع يخص تأمين الأمة، الدولة، الفرد، جماعة عرقية...إلخ.[24]

-السؤال الثاني: إذا ما كان يشمل التهديدات الداخلية و كذا الخارجية ؟

ترتبط مناقشات الأمن بسيادة الدولة و حول وضع التهديدات بالنسبة للحدود الإقليمية، ما جعل Wolfers يصف الأمن أنه رمز غامض "Ambiguous Symbol".

-السؤال الثالث: هو حول توسع الأمن من خارج قطاع الجيش و استخدام القوة العسكرية؟

منذ أن تأسست الدراسات الأمنية خلال فترة الحرب الباردة التي اعتمدت على الأغلبية الساحقة للجيش و القدرات النووية، أصبح الأمن الوطني مرادفا للأمن العسكري و أكد على الحاجة إلى الدمج بين القوة الإقتصادية و الإستقرار الحكومي.

-السؤال الرابع: هو ما إذا كانت رؤية الأمن كارتباط وثيق بديناميكية من التهدديدات والأخطار ؟[25]

الفرع الأول: مفهوم الأمن

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم الحديثة في العلوم السياسية بالرغم من شيوعه و استخدامه، ما جعله يتميز بكثير من الغموض، لأنه و في ظل المتغيرات التي تعيشها الدول المعاصرة لا يعتبر المصطلح الأدق للتعبير عليها بهذه الصفة هذا من جهة و المصطلح لم يتبلور حتى يصبح حقلا

[23] Ibid, P 8.
[24] BARRY, Buzan and LENE Hansen, **Op.Cit**, P 10.
[25] BARRY, Buzan and LENE Hansen, **Op.Cit**, P 12.

داخل علم السياسة يمكنه من أن ينفصل عن علوم الإستراتيجية و تطبيق عليه قواعد تأسيس النظرية من جهة ثانية، سواء من وضع فرضياته أو تحديد مناهج بحثية له.

تعد جذور استخدام المصطلح إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، بظهور تيار بحث في كيفية الوصول للأمن و إنهاء الحروب، و كان من أهم نتائجه بروز نظريتي الردع و التوازن، لينشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1974، و منذ ذلك الوقت انتشر استخدام المفهوم و توسع على مختلف المجالات و المستويات[26].

أ/ لغة: تعود أصول مصطلح الأمن إلى الجذور اللاتينية الذي اشتق من كلمة Securitas، المركبة من (sans/sine) أي لا يوجد،إضافة إلى فكرة (cura) أي (soin) بمعنى السلامة، وعند تركيب العنصرين معا: sine+cura نعطي للأمن معنى مقلق: الإفتقار للسلامة أي غياب الأمن[27].

تعددت معاني الأمن في اللغة، و فيما يلي موجز لذلك:

حيث قال **ابن منظور** "الأمن ضد الخوف" و المأمن هو موضع الأمن، و الأمانة نقيض الخيانة.

و جاء في المعجم الوسيط: "أمن البلد أي اطمأن فيه أهله"، ومنه الأمن في اللغة يطلق على عدم الخوف، الحفظ، الثقة، الحماية، عدم الخيانة، القوة، الطمأنينة و السلم. بالتالي إعطاء شيء صفة الأمن بشكل مجرد أي دون تحديده لمعناه يؤدي إلى نوع من الإلتباس و الخلط نتيجة كثرة دلالاته ومعانيه، فإطلاق اللفظ يصاحبه التعبير على طبيعة الموقف المراد التعبير عنه بأحد هذه المعاني.

ب/ *اصطلاحا:* ليس هناك اتفاق حول تعريف الأمن اصطلاحا و في هذا الصدد سعى الكثير من المهتمين في المجال الأكاديمي لتعريف المصطلح و من هذه التعاريف:

تعريف الأستاذ **التهامي:** " الأمن زوال الخوف و اطمئنان القلب و الشعور بالسلامة في حياة الفرد والمجتمع بالوطن"، لقوله تعالى " و إذ جعلنا البيت مثابة للناس و أمنا." (سورة البقرة/ الآية 125).

و قوله تعالى: "لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ ١ إِۦلَٰفِهِمۡ رِحۡلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيۡفِ ٢ فَلۡيَعۡبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلۡبَيۡتِ ٣ ٱلَّذِيٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ٤" (سورة قريش).

الدكتور **عبد المنعم المشاط:** "إن الأمن يعني قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث أو الوقائع الفردية بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة و الحادة للعنف."[28]

---

[26]زكريا حسين ، "الأمن القومي"، تاريخ التصفح: 20-11-2014، على الرابط التالي:
http://www.ilamonline.net/arabic/mafahem/2001/11/article2.shtml

[27]THIERRY, Blazacq, "Qu'est que la sécurité nationale ?", Revue Internationale et stratégique, N°52, 4/2003, P 35.

[28]السياري رابعة بنت ناصر، الأمن الداخلي في ضوء مقاصد الشريعة و القضايا المعاصرة، ط1 (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)، ص ص18- 22.

كما يعني اطمئنان الإنسان و عدم خوفه سواء في الوقت الحالي أو الآتي، داخل بلاده و خارجها، من العدو و من غيره، كما يدل على قدرة المجتمع في مواجهة الأحداث و الوقائع الفردية للعنف و كل المظاهر المؤدية له.

فيما يرى آخرون أن مفهوم الأمن من حيث المضمون يتفاوت من مجتمع لآخر، بل و حتى في المجتمع ذاته حيث يرجع هذا التفاوت إلى الإختلاف في الإيديولوجيات السائدة و الإعتبارات الإقتصادية والإجتماعية التي يقوم عليها.

كل هذه التعاريف المتعددة للأمن راجع بالأساس إلى نهاية الحرب العالمية الثانية و إلى الأدبيات الداعية إلى تحقيق الأمن و تفادي الحروب و كل أشكال الصراعات.[29]

الأمن و المفاهيم المجاورة له: Security and its adjacent concepts

المفهوم المركزي للدراسات الأمنية هو الأمن، و لكن الحال أن المفهوم كانت له نقاشات صريحة قليلة و متباعدة بعد العقد الأول من الحرب الباردة، اتخذوا من الدراسات الإستراتيجية و الدراسات الأمنية عامة في إطار مفاهيم السلام أو من حيث نقاشات ملموسة أكثر لنزع السلاح و الحد من التسلح.

في منتصف 1980، تداعى المفهوم و أصبح يتناول بشكل متزايد و أكثر صراحة و أصبح اعتماده أكثر من قبل النقاد الجدد و السابقين للدراسات الإستراتيجية.

ما نقترحه لمعرفة مفهوم الأمن يتم من خلال ثلاث أنواع من المفاهيم:

- *أولا من خلال المفاهيم التكميلية للأمن* المتمثلة في الإستراتيجية، الردع، الإحتواء، و هي مفاهيم تشير إلى مجموعة محددة أو ضيقة من الأسئلة.
- *ثانيا تتمثل في المفاهيم الموازية* كالقوة، السيادة، الهوية و التي تجسد الأمن في نظرية أوسع في إطار العلاقات الدولية كمرجع أساسي لها.
- *ثالثا المفاهيم المعارضة* و المتمثلة في الخطر، التهديدات العسكرية و غير العسكرية...إلخ.

إن ميزة الأمن في إطار ثلاثية المفاهيم يسمح لنا بإجراء تحليل مفاهيمي منظم خاصة تلك الأدبيات التي تناقش المفهوم صراحة في إطار الدراسات الأمنية، و ما يميز الأخيرة هو تركيزها على استخدام متغير القوة في العلاقات الدولية.[30] أنظر الشكل رقم2: يوضح المفاهيم المجاورة للأمن

[29]محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن و التنمية، ط1 (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)، ص ص 13– 14.

[30]BARRY, Buzan and LENE Hansen,**Op.Cit**, PP 13-14.

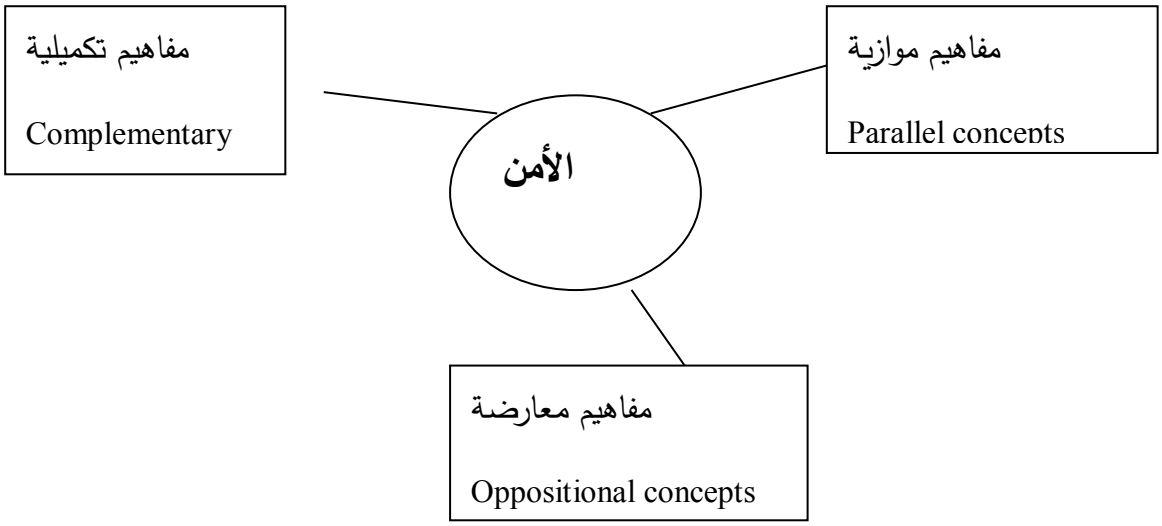

Source: The evolution of international security studies, P 14: ترجمة الباحث

إن التحليل المفاهيمي لا يتعلق باختيار الفرضيات و بناء النظريات على الرغم من أنهما ذو صلة بكليهما، بل يتعلق بتوضيح معنى المفاهيم حيث أن البعض منها يعتبر مجرد دلالات دون مفاهيم واضحة، سنحاول من هذه الدراسة تحديد الهيكل المنطقي لتعبيرات معينة تهدف إلى شرح و الحد من القيود والغموضو التناقضات و تهدف إلى تعزيز الوضوح و الدقة في المعاني و كذلك تسهيل القدرة على العمل بالفرضيات و النظريات مع القوة التفسيرية و التنبؤية.

ينعكس مفهوم الأمن في مختلف الدراسات الإستقصائية للشؤون الأمنية باعتباره مجالا أكاديميا.

بوزان يقترح خمسة متغيرات للأمن هي:

-صعوبة هذا المفهوم و يعتبره **بوزان** من المفاهيم الأكثر غموضا و أثبت أنه في غاية التعقيد.

-تداخل المفهوم الواضح بينه و بين مفهوم القوة خصوصا القوة العسكرية.

-عدم وجود مصلحة في الأمن من قبل العديد من النقاد الواقعيين.

-علماء الأمن مشغولون جدا بمواكبة التطورات الجديدة في مجال السياسة و التكنولوجيا وإعطائهم أولوية منخفضة لبعض القضايا المفاهيمية.

-غموض المفهوم خصوصا خلال فترة الحرب الباردة حيث أن الدراسات الأمنية كانت تتألف من المدارس المهتمة بفن الحكم العسكري.

ترى بعض المدارس في الأمن "كمفهوم أساسي متنازع عليه "Security as a contested concept" وهذا لسببين، أن المفهوم يعاني بعض الغموض، و عند تصنيفه كذلك فإن الآثار المترتبة على الدراسات

الأمنية يمكن تحديدها بشكل غير صحيح. أما **Wolfers** يعرض وجهة نظر مختلفة عن الأمن حيث يرى أن الدول تختلف على نطاق واسع في قيمة الأمن، فقد تكون لدولة واحدة مزيد من الأمن بالنسبة لدولة أخرى أي أفضل أمنا منها. حسبه فإن الأمن يمكن أن يكون غامضا بشكل خطير إذا ما استخدم دون مواصفات. ونقطة انطلاق **Wolfers** هي "توصيف الأمن بغياب التهديدات ضد القيم"Characterization of security as theabsence of threats to acquired values." ما نلاحظه أن عبارة عدم وجود تهديدات أو غياب التهديدات من قبل **Wolfers** تعني وجود أدنى مستوى لاحتمال الأضرار التي تلحق بالقيم، لكن هذا لا يغير كثيرا في المعنى.[31]

بداية لا يوجد اتفاق حول مفهوم الأمن، رغم المجموعة الواسعة من الدراسات الأمنية التي نشرت في مدى الستين عاما الماضية، فللأمن معاني كثيرة و بعضها ليس بالضرورة مرتبط منطقيا بالفهم التقليدي، مصطلح غامض في المحتوى "Content" و كذا الشكل "Format"ليشير إلى مجموعة من القضايا و القيم.

وفقا ل "**Haftendorn**" يقول إن مجال الدراسات الأمنية يعاني من عدم وجود فهم مشترك للأمن فكيف يمكن تصوره ؟، ما هو جوهر المسألة؟...إلخ.[32]

يحمل مصطلح الأمن دلالات متعددة حيث يستخدم في مجموعة واسعة من السياقات و الأغراض المتعددة من قبل الأفراد، الحكومات و الأكاديميين...إلخ، و يشمل عدة تناقضات بما في ذلك الوسائل و الغايات.

على الرغم من ذلك سعى عدد من الكتاب إلى تعريف الأمن، فحسب التقليديين في مجال الدراسات الأمنية يعبرون على الأمن من الناحية العسكرية و يركزون على الدولة حصرا، بالتالي مساواة الأمن مع القضايا العسكرية و استخدام القوة العسكرية، و ارتباطه ارتباطا وثيقا بالنهج الواقعي، منه التركيز على التهديدات العسكرية و استخدام القوة و تشكيل أفكار القوة و المصلحة و النهج المتشدد في التفكير بدلا من السياسة الخارجية التي بدت تتناسب مع سنوات الحرب الباردة. كمثال على التعريف التقليدي للأمن الذي يركز على مركزية الحرب، أعطي من قبل **بلاني** "**Bllany**" : *"الأمن هو الحرية النسبية من الحرب"*، "الأمن دراسة التهديد و استخدام القوة العسكرية، خاصة السياسات المحددة الي تنص على اعتماد القوة من أجل إما الإستعداد، منع أو الدخول في حرب".

[31]BLADWIN, David, " The concept f security", Review of international studies, British international studies association, 1997, PP 6-12

[32]Notions of security: Shifting concepts and perspectives, COT Institute for Safety, Security and Crisis Management, 15-02-2007, P 15.

و حسب **Waltz** يؤكد أن القوة العسكرية لعبت المحور الرئيسي لهذا المجال لكنه يعترف بأن القوة العسكرية ليست المصدر الوحيد للأمن القومي، و التهديدات العسكرية ليست هي المخاطر الوحيدة التي تواجه الدول.[33]

1/ مفهوم الأمن في إطار الطرح التقليدي: الضيق

إن من أهم السمات الرئيسية للمفهوم التقليدي للأمن تتعلق أساسا بالأبعاد العسكرية و هناك 12 افتراضا أساسيا من و جهة نظر السياسية الدولية:

- ✓ الدول هي الجهات الفاعلة الرئيسية في السياسة الدولية.
- ✓ الدول توجد في وضع هيكلي من الفوضى الدولية.
- ✓ الفوضى الدولية هي المتغير الرئيسي في تشكيل سلوك الدول.
- ✓ العوامل الداخلية نادرا ما تؤثر على السلوك الخارجي للدول.
- ✓ الجهات الفاعلة غير الحكومية ذات أهمية محدودة في السياسة العالمية.
- ✓ الفوضى الدولية تعاقب الدول التي تفشل في الإعتناء بمصالحها الحيوية.
- ✓ على الدول امتلاك أكبر قدر ممكن من القوات العسكرية لحماية مصالحهم الحيوية.
- ✓ الدول تميل للتصرف بصفة أكثر عقلانية.
- ✓ الدول تتعايش في معضلة أمنية، حيث أن ذلك يطرح إشكالية في إيجاد توازن بين القدرة الدفاعية و تهديدات الخصوم.
- ✓ الدول غير متأكدة من نوايا و دوافع الدول الأخرى.
- ✓ تميل الدول لأن تكون حذرة من التعاون الدولي حتى في حال وجود مصالح مشتركة تجمعهم.
- ✓ للمؤسسات الدولية تأثير على التعاون بشكل هامشي فقط.

هذا النوع من السياسة الدولية يؤدي لنوع من الحسابات الدقيقة للأمن، فمكانة الدولة في النظام الدولي تمليها أساسيات السياسة الخارجية و السياسات الدفاعية و المحدد الرئيسي هو توزيع القوة داخل النظام على نطاق واسع. هذه الحسابات الدقيقة للأمن تعرضت لانتقادات كبيرة فعلى سبيل المثال **باتريك مورغان Patrick Morgan**"لاحظت ثلاث نقاط ضعف رئيسية للواقعيين نجد:

الأولى أن منطق النظام الدولي و العلاقات بين الدول يقوم على أساس الفوضى.

الثانية أن الواقعيون الجدد لم يملكوا قوة تفسير التغيرات في النظام الدولي.

[33] Notions of security: Shifting concepts and perspectives, **Op.Cit**, PP 16-17.

الثالثة إهمال للعوامل الإختزالية "reductionist" مثل المعتقدات، نوايا القادة الدولالتية التي يبدو أنها أصبحت ذات أهمية في السياسة العالمية.[34]

إن السمة الموحدة التي تميز آراء و وجهات نظر التقليديين هو نظرتهم للعالم بواقعية ومعالجة الوضع القائم، و بما أن مفهوم الأمن عرف تطورا بمراحل مختلفة سنناقشه من وجهتي الواقعية والليبيرالية، فالأولى تدافع عن الأمن في حدود ضيقة متمثلة في بعده العسكري أما الأخرى فتتبنى موقفا أكثر توسعا فبالإضافة للجانب العسكري للأمن تمثل المجالات الإقتصادية، البيئية، والإجتماعية قطاعات جديدة تمثل اهتمامات في أجندة الدول الأمنية.

1.1/ <u>النظرة الواقعية للأمن</u>: يقوم هذا التيار على فكرة أن الأمن في صميم اهتمامات وصلاحيات الدول كونها الفاعل الوحيد و صاحبة الشرعية. ارتبط المفهوم بضرورة "عسكرة" الدول من أجل حماية و الحفاظ على سيادتها و ضمان حدودها الإقليمية من أي اختراق أو تهديد، وحسب الواقعيين الأمن يرتبط بمفهومين:

أ/ المصلحة الوطنية: لأن الأمن يعتبر جوهر المصلحة، من حيث الحفاظ على الوجود المادي للدولة حسب **هانس مورغانتو** بالتالي الأمن هو ذاته المصلحة الوطنية.

ب/ زيادة حجم القوة: بمعنى زيادة قدرة القوة الوطنية، و كان المقصود بالقوة خلال هذه الفترة القوة العسكرية ما جعل الأمن متوقفا على حدود ضيقة في المجال العسكري فقط، من حيث تطوير القدرات العسكرية و إقامة تحالفات قوية بشكل يتجاوب و يتكيف مع البيئة الدولية التي تتسم بالفوضى و التعقيد، الأمر الذي يتيح للدولة امتلاك القوة و منه النفوذ بالتالي ضمان الأمن ضد أي تهديد.

و عليه أثبت رواد التيار الواقعي أنه و رغم تحولات البيئة الدولية فإن المسائل العسكرية بقيت أولوية في الدراسات الأمنية.

2.1/ <u>النظرة الليبيرالية للأمن</u>: الطرح الليبرالي لم يبتعد كثيرا عن تصورات الواقعية التقليدية إلا أن رواده حاولوا تقديم النظرة بنوع من التفاؤل في النظام الدولي من حيث إمكانية التقليل من حدة النزاعات بين الدول بسبب المصالح، الأمر الذي يعطي للأمن معنى مشترك بين الدول.بالإستمرار الدائم لمتغير القوة كمحرك للعلاقات الدولية، يتحدد الأمن إضافة لذلك بعوامل اقتصادية و مؤسساتية من شأنها تقليل المخاطر و زيادة نشاط الفواعل و المؤسسات ضمن النسق الدولي.[35]

---

[34]FRANCIS, Robert and G.Patman, Globalization and conflict: National security in a new strategic era, Routledge Taylor and Group library, 2006, PP 35-36.

[35]جميلة علاق و خيرة ويفي، الملتقى الدولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق، مداخلة بعنوان مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي و الطروحات النقدية الجديدة، (قسنطينة: جامعة منتوري، كلية الحقوق/ قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 29– 30 أفريل 2008)، ص ص 7– 9.

فالباحث **باري بوزان** يؤكد على إضافة للبعد العسكري، كل من القطاعات السياسية والإقتصادية و الإجتماعية و البيئية التي تبقى ميادين أساسية للأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

2/ الأمن بمفهومه الواسع: *من أهم* التعديلات التي مست النموذج التقليدي لمفهوم الأمن، أنه و منذ نهاية الحرب الباردة، كان هنالك عدد من المحاولات لتعديل النموذج الواقعي في السياسة الدولية، ويذكر المؤلف أربعة منها:

المجموعة الأولى: سعت إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن بعيدا عن التركيز على التفاعلات العسكرية، وكانت نقطة البداية ورقة من قبل **ريتشارد أولمان** "**Richard Ullman**" سنة 1983 الذي شكك في جدوى التركيز على الأمن العسكري كونه ينقل صورة خاطئة للواقع بسبب تركيز الدول على التهديدات العسكرية.

المجموعة الثانية:أولئك المؤلفين الذين يرغبون في توسيع مفهوم الأمن للإشارة إلى أجزاء أخرى من العالم غير القوى العظمى، و واحدة من أولى الإسهامات كانت ل كارولين توماس " **Caroline Thomas** " سنة 1987 عندما دافعت بكثير عن شمولية الأمن مقارنة بذلك الموجود في الإتجاه السائد، **فتوماس** ترى أن دول العالم الثالث ليست آمنة بسبب عوامل عسكرية فقط و لكن في المقام الأول بسبب الضعف النسبي "The relative weakness" لعدم وجود حكم ذاتي و نقاط الضعف في المجالات الإقتصادية والإجتماعية.

انتقد*فريق المجموعة الثانية* فكرة واقعية الدولة التي تهيمن على الدراسات الأمنية التقليدية لأنها ببساطة غير مناسبة للوضع في العالم الثالث، إضافة لأن تهديدات أمن دول الجنوب داخلية بالأساس في حين تهديدات الأمن للدول الغربية هي أساسا خارجية، و لكن ينبغي ملاحظة أن فريق المجموعة الثانية استمروا بإعطاء الدولة الوضع المركزي في تحليلاتهم. "**محمد أيوب**" من بين المهتمين هنا و في هذا الصدد انتقد التعريف السائد للأمن من حيث فشله في تصوير مآزق دول العالم الثالث و عدم رؤيته أنها مآزق ترتبط أساسا بعملية تكوين الدولة. حيث يعرف **أيوب** الأمن من حيث كيفية تشكيلة الدولة و مؤسساتها، من حيث بناء الدولة، و منه يرى أن الأخيرة هي الخيار و المرجع في التغلب على مآزق أمن الدول في العالم الثالث. لكن هذا التركيز الكبير على الدولة هو نقطة الخلاف الرئيسية في عمل **أيوب** حيث أن العديد من التهديدات الرئيسية للأمن في العالم الثالث من الحكومات تجاه الأفراد و المجموعات المجتمعية.

المجموعة الثالثة: مثلت المنهج السائد في الولايات المتحدة الأمريكية و علاقته بالدراسات الأمنية وهي نظرية الإختيار العقلاني "Rational Choice"، النهج القائم على النظر إلى سلوك الفاعلين (الدول، الأفراد، المؤسسات...إلخ)، من خلال افتراض أن هذه الجهات عقلانية، حيث سمحت هذه

النظرية بتطوير قوة التنبؤ، لكن نقطة الضعف الرئيسية في حساباتهم لمسألة الأمن هو إغفالهم النظر في مصالح و هويات الجهات الفاعلة، بالتالي وجهت لها انتقادات و مع ذلك فإن النهج يهيمن على حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الو.م.أ و طبقها **ستيفين والت** "**Stephen Walt**" في دراساته لموضوع الأمن[36].

المجموعة الرابعة: هو ما يسمية **Gideon Rose** ب Neo classic realism، جاء باعتبارات كثيرة، ومن أنصارالمجموعة **Randall Schweller**, **Thomas Christensen** , **WelliamWohlforth**, **Fareed Zakaria**، و كل منهم كتب كثيرا. **Rose**يرى أن الواقعية الكلاسيكية الجديدة تتميز عن ثلاث مدارس أخرى، الأولى نظرية The innenpolitik التي ترى أن السياسة الخارجية ناتجة لعوامل داخلية مثل الإيديولوجيا السياسية و الإقتصادية، الهيكل الإجتماعي و الإقتصادي و الطابع الوطني، و مثال واضح نظرية السلام الديمقراطي The democratic peace theory و نقطة الضعف الرئيسية في هذه النظرية هو أن لديها صعوبة الحسابات Difficulties accounting فيما يخص تصرف الدول بشكل مختلف عن النظام الداخلي لها. النظرية الثانية هي الواقعية الهجومية التي ترى أن الدول تحاول تحقيق الأمن و في سبيل ذلك تتجه حتى إلى الصراع مع دول أخرى لأن ضغوط البيئة الدولية على السياسة الأمنية واضحة بما يكفي لجعل الدول في وضع مشابه تتصرف على حد سواء، و النظرية الثالثة هي الواقعية الدفاعية التي تفترض أن الفوضى الدولية غالبا ما تكون أكثر اعتدالا... في الواقعية الدفاعية الدول ذات الإختيار العقلاني متابعة للأمن بالتالي في كثير من الأحيان تكون أكثر مرتاحة و في موقع لرد الفعل على التهديدات الخارجية.

3/ الدراسات البنائية للأمن:

البنائية في المقام الأول نهج معرفي و منهجي، يعود الفضل في نجاحها إلى حقيقة أن معظم المنظرين في العلاقات الدولية أظهروا عدم قدرتهم على التنبؤ بوقائع ما سيحدث في المجتمع الدولي، وعلى فهم التغييرات التي تطال النظام الدولي، فالمشكلة الواقعية هي أنها ترغب في دراسة العالم كما هو في أنه بناء اجتماعي متغير باستمرار و أن السياسة الدولية عملية مستمرة لتداخل مجموعة متغيرات من أفكار، معتقدات، معايير مؤسساتية، إيديولوجيات، تعديل التوقعات والتنبؤات...إلخ التي ليست حكرا على الدولة فقط. لذلك الطرح البنائي يقدم في المقام الأول منظور سوسيولوجي للسياسة العالمية و يركز على السياق الإجتماعي و تشكيل هوية الفاعلين، كما يشدد على أهمية الهياكل التنظيمية و الأجهزة والمؤسسات[37].

[36]DELCOURT, Barbara, Théories de la sécurité, Poli401-(4 ECTS) Obligatoire en 2ème cycleen sciences politiques, Orientation relation internationales, 2006-2007, P 28.
[37]DELCOURT, Barbara, **0p.Cit**, P 28.
[1] FRANCIS, Robert and G.Patman, **Op.Cit**, PP 36-39.

بداية، ترى البنائية أن الأمن ليس كشيء موجود "security is not something that exist"، و تؤكد على مدى تأثير الأفكار و الهويات، حيث يوجد العديد من كبرى الدراسات البنائية للأمن و سنذكر مجموعتين رائدتين:

الأولى: تم تحريرها من قبل **Adler and Barnett** و تمثلت مطالبهم الرئيسية في أن الجهات الحكومية ترى في أن الأمن يمكن تحقيقه من خلال المجتمع و ليس من خلال القوة، لذلك الأمن هو شيء يمكن بناؤه "Is something can be constructed". *الثانية*: من طرف **Katzenstein** التي تمثلت مطالبه المركزية في أن تعريف مصالح الأمن الوطني يكون من قبل الفاعلين الذين يستجيبون لعوامل ثقافية، هذا لا يعني أن القوة فهم تقليدي و ليست مهمة لتحليل الأمن القومي و لكن المعنى أن الدول و الجهات السياسية الأخرى تربط الأمن بالقوة في شرح سلوكاتهم.

مع ذلك نلاحظ أن في كلا الحالتين الفاعل المركزي يبقى الدولة و يستمر تعريف الأمن من الناحية العسكرية، هذا و قد أدى بالدراسات الأمنية البنائية أن تكون مفتوحة للإنتقادات و أنهم مجرد ملاحق للنظرية الواقعية و الواقعية الجديدة للأمن.[1]

الجدول رقم 1: يوضح النظريات التقليدية السائدة في دراسة الشؤون الأمنية:

	الواقعية	**الليبيرالية**	**البنائية**
الإقراح النظري السائد	المصلحة الذاتية للدول تكون باستمرار القوة والأمن	الإعتبارات السياسية و الإقتصادية تتجاوز ما يتعلق بالقوة	سلوك الدول يشكل من خلال معايير الجماعة و الهويات الإجتماعية
أعلى الأهداف	تحقيق القوة و الأمن	السلام و الحرية	تدفق الأفكار
الوحدات الرئيسية للتحليل	الدول	الدول+الجهات الفاعلة غير الحكومية	الأفراد خصوصا النخب، الجماعات، الدول
الأدوات الرئيسية	القوة العسكرية أساسا	مختلفة: القيم، الديمقراطية، المنظمات الدولية، التبادل الإقتصادي.	الأفكار و الحوار
العلاقات الدولية مع الدول الأخرى	الفوضى الدولية ميزان القوى التحالفات	المؤسسات الدولية التعاون بين الديمقراطيين	التعاون الدولي المجزأ على أساس المصالح و الإحتياجات المشتركة

التهديد الرئيسي للأمن الوطني	التهديد العسكري الخارجي	الأنظمة غير الديمقراطية	عدم التعاون

Source: Notions of Security: Shifting and perspectives, 15-02-2007, P 3 : ترجمة الباحث

شغلت مسألة الأمن عقول المفكرين في الشؤون الدولية فمن المفهوم التقليدي لأمن الدولة واعتبارها المرجع الرئيسي وصولا إلى نقاشات واسعة النطاق، و النظرة الواقعية للأمن التي تنظر على أنه مشتق من القوة"Power" يمكن اعتبار هذا الرأي ذو صلة بفترة الحروب أين بدت الدول في صراع على القوة، مع ذلك أصبح المفهوم في عصر ما بعد الحرب الباردة أكثر توسعا و متعدد الأوجه، في كتابه People,State and Fearحيث حاول **بوزان** تقديم الإطار الأوسع للأمن و دمج مجموعة من المفاهيم مأخوذة في السياق لتصبح جزءا من توسع المفهوم مثل الأمن الإقليمي، المجتمعي و القطاعات البيئية للأمن، فنهج **بوزان**يعتبر الأكثر شمولية "More holistic" و يعني في التحليل معتقدات الواقعية الجديدة مثل الفوضى إلا أنه سيكشف كل عنصر من العناصر التي يمثلها بحزمة الأمان للتوصل إلى استنتاجات أكثر عمقا[38].

ما يلفت الإنتباه في نهج بوزان، هو نظرته للأمن من جميع الزوايا و الذهاب من الجزئي إلى الكلي "From micro to macro"، و معالجته للجوانب الإجتماعية و كيف يمكن للشعوب مواجهة التهديدات، إن بوزان إلى حد ما مفكر مستقل و مصلح هذا ما سمح له بتوسيع نطاق التحليل ما جعل فهم التعقيدات الأمنية أكثر و تطبيق المفاهيم في القضايا الراهنة أشمل على سبيل المثال الحرب على الإرهاب.

قبل **بوزان** كانت هناك فجوة في الأدبيات المتعلقة بمفهوم الأمن، القضية التي تبدو بالوقت الراهن في أذهان الجميع، فالمسألة تعرف تعقيدات كبيرة، الأمر الذي يشكل عدم القدرة على مواجهة قضايا الأمن القومي أو أمن الدولة و كما سلفنا الذكر سابقا، حاول بوزان سد هذه الفجوة و كرّس نفسه لدراسة الموضوع أو بالأحرى استخدامه الأمن كنهج للدراسات الدولية و مثّل له هذا المفهوم الأساسي عملية رسم تطور المفهوم و تشعبه من حيث مضمونه و شكله، مستوياته و أبعاده.

يعتبر تحليل بوزان خلط بين الواقعية الجديدة و البنائية و كان الخلط لصالح البنائية و قال أنه يقبل مسلمة الواقعية الجديدة في أن النظام السياسي الدولي هو نظام فوضوي ما يعني تجسيد مبدأ غياب الحكومة الشاملة "Overaching government"، و من خلال كتابه، يتجه بوزان نحو فهم أوسع للمستويات والقطاعات الأمنية و حدد ثلاث مستويات تحليلية للأمن بدءا بالأفراد ثم الدول وصولا

[38]MAEIANNE, Stone, Secutity according to Buzan: A comprehensive security analysis, Security discussion papers, Series 1, Group d'etudes et d'expertise (Securité et technologies) Geest, 2009, PP 1-2.

للنظم الدولية. وقصد بالقطاعات الأمنية: السياسة، العسكرية، الإقتصادية، الإجتماعية و البيئية، هذه المفاهيم لا يمكنها معالجة بشكل كاف مسألة الأمن فكل واحد منها معقد بالتالي لابد من شرح كل مفهوم على حدى من أجل تكوين رؤية كافية للموضوع و التعامل مع ما يسميه بوزانب " **مشكلة الأمن الوطني** "[39].

الأمن السياسي: كبداية تعرف السياسة بأنها " العمليات و الأنشطة الهادفة إلى حل الخلافات والنزاعات التي تنشأ بين الأفراد و الجماعات في أطر علاقاتهم العامة و الخاصة"، و النشاط السياسي يعرف بأنه " كل محاولة تهدف للتأثير على سير الأحداث" ومنه الأخير مفهوم عام يشمل كل عمل يقوم به الإنسان للتأثير على سير الأحداث، و من بين أهم القضايا الكبرى المتعلقة بالمجال السياسي الحكم و إدارة شؤون الدولة، فالأمن السياسي حالة خاصة من الطمأنينة الإجتماعية تتحقق كلما وضعت الدولة و احترمت حقوق الإنسان و من تم تحقيق حالة الأمن السياسي تتجسد بمجموعة عوامل كتشجيع و تنمية مشاركة المواطنين في الحياة السياسية." هو انعدام شعور المواطن العادي أو صنف من المواطنين في الدولة بالعزلة السياسية "، و له أثرين مباشرين تسعى الحكومة لتحقيقهما:

الأول: زوال ما يهدد كيان السلطة الحاكمة.

الثاني: زوال ما يعيق قدرة الحكومة على الحكم بفعالية.

ما يتبادر للأذهان هو أن من أهم مقومات الأمن السياسي تحقيق المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، ما يجعل الأمن السياسي خطوة مهمة نحو تحقيق الأمن الوطني في الدولة من عدة أوجه:

- ✓ المشاركة السياسية كعنصر مهم في تحقيق التنمية السياسية من خلال خلق وجهات نظر من شأنها إيجاد حلول لمشكلات مطروحة تواجه القادة السياسيين و من شأنها إثراء الفكر السياسي.
- ✓ عدم استثناء أي أحد من فئات المواطنين لأن عكس ذلك يؤدي للإخلال بمفهوم ومضمون عملية المشاركة السياسية[40].

الأمن العسكري: يشير إلى المفهوم الضيق للأمن الوطني، وهو المفهوم النظري الغالب في الأدبيات التقليدية للأمن و يعتبر بمثابة القضية الأولى عند الدول في حال التصدي عمليا لأي تهديد يتعلق بالأمن الوطني.

و من بين التساؤلات التي تثار حول الموضوع:

[39]MAEIANNE, Stone, **Op.Cit**, P 3.

[40]الشفحاء فهد بن محمد، الأمن الوطني: تصور شامل، ط1 (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004)، ص ص 71– 73.

- ✓ هل تحقيق الأمن العسكري يلزم على الدول الدخول في أحلاف عسكرية كخيار لذلك؟
- ✓ هل تحقيق الأمن العسكري يستلزم على الدول اتخاذ مناطق نفوذ لها؟
- ✓ هل يستوجب الأمن العسكري حماية الحدود الإقليمية و الدفاع عنها فقط أم أن دفاعاتها يجب أن تكون قادرة على حماية حدود تتجاوز حدودها؟
- ✓ ما مقدار القوة العسكرية المطلوبة لتحقيق أمن الدولة ضد العدوان الخارجي أو ما درجة تسليح الدولة ؟

يتضمن المفهوم في محتواه مجموعة من الأسئلة تتعلق أساسا بالمجال العسكري للدولة.

كان و لا يزال موضوع الأمن العسكري يحظى باهتمام واسع على المستويين النظري و التطبيقي ومن المواضيع ذات الأسبقية في الدراسات الأمنية، ناهيك عما يعرفه الموضوع من شدة التعقيد. إن المهتمين بالموضوع يصنفون دول العالم الثالث من حيث دوافعهم العسكرية و الأمنية إلى مجموعتين: دول تسعى إلى الحفاظ على الذات و المكتسبات و دول تطمح إلى التوسع و تحقيق مزيد من المكتسبات.

هناك حقيقة واضحة في البيئة الدولية هي أن أمن الدولة العسكري مرتبط بمصالحها الإستراتيجية، حقيقة متفق عليها ليس فيها اختلاف، و ما يميز مسألة الأمن العسكري هو أنه لا يعتبر قضية أو مشكلة سياسية تقبل معالجتها بحلول وسطية توافقية و إنما تتعلق بحماية كيان الدولة و مصالحها ما يجعل الأمن العسكري قضية مصيرية، قضية وجود و بقاء الدولة بالتالي مسألة إستراتيجية لا تقبل المساومات[41].

الأمن الإقتصادي: يتمثل في حصول الدولة على أقصى قدر ممكن من الموارد، التمويل و توفير الأسواق الضرورية للحفاظ على مستويات مقبولة من الرفاه و قوة الدولة، لكن العيوب الهيكلية المستمرة التي تميز نقاط ضعف للأمن الإقتصادي هو عملية التنمية التي تعني في جوهرها عدم القدرة على الحفاظ على الإحتياجات الإنسانية الأساسية للسكان كما هو الحال في عدة بلدان مثل السودان، إثيوبيا، ليبيريا...إلخ، يكون نتيجة عدم القدرة على مقاومة الضغوط السياسية من المؤسسات الخارجية التي تقدم إمدادات من رأس المال مقابل شروط، في هذا الإطار يرى البعض أن المشكلة تستمر لعدة أسباب كالإختلاف في المصالح بين الدول، الإستراتيجيات الناجحة التي قامت بها الدول الكبرى، الضعف الحاد من أزمة الديون للدول المتخلفة و فقدان الميزة النسبية للتكنولوجيا.

الأمن الإجتماعي: يتعلق بمجموع التهديدات و نقاط الضعف التي تؤثر على أنماط الهوية الطائفية والثقافة، القضيتين الأكثر بروزا على جدول أجندة القرن 21 وصراعات الهوية. من أبرز القضايا التي

[41] الشفحاء فهد بن محمد، مرجع سابق، ص ص 87- 88.

عرفها القرن 21: قضية الهجرة، أزمة الهوية، الطائفية، الصراع العرقي و الديني للشعوب، ليصبح أهم ما يميز هذه القضايا أنها قابلة للقياس بالأرقام و لا يمكن التحكم فيها[42]. الأمن الإجتماعي ربما يعتبر الأكثر إثارة من الخمسة للنظر فيه، في حين أنه من الصعب فصله عن القطاع السياسي، فالدول الضعيفة غالبا ما تكون غير مجهزة للتعامل مع الإختلافات في الهوية والثقافة و من المسلم به أن الأخير مرتبط و بعمق مع الأمن السياسي و حتى العسكري.فمعظم الصراعات التي تنتشر الآن تلك التي لديها عنصر مجتمعي لذلك من المهم أن يأخذ هذا القطاع في الإعتبار دراسة الأمن على المستوى الكلي، ومع ذلك من المهم أيضا التأكيد على أن مفهوم الأمن المجتمعي من الصعب تطبيقه لأنه يتماشى و متغيري الهوية و الثقافة التي يمكن أن تؤديان و بسهولة إلى سياسة التمييز، الإقصاء و التهميش.

الأمن البيئي: من الصعب تحديده لكن يمكن اعتباره الأكثر إثارة للجدل من القطاعات السابقة، و عند التفكير في التهديدات البيئية المحتملة، نفكر في الكوارث الطبيعية التي تعتبر ظواهر من المستحيل السيطرة عليها هذا من جهة و من جهة ثانية تأثيرات الإنسان على البيئة ما أدى إلى ظاهرة الإحتباس الحراري والتلوث على سبيل المثال، إن هذه الظواهر لا يمكن اعتبارها تهديدات للدولة الفردية فقط ولكن تهديدات عالمية سيكون لها تأثيرا واسع النطاق.

كل واحد من هذه القطاعات له أهمية خاصة، على الرغم من التهديدات العسكرية التقليدية التي أخذت الأسبقية إلا أن المفهوم تطور و تعرض لجميع القطاعات، هذه الأخيرة التي ينبغي أن تأخذ بعين الإعتبار عند تحليل قضية الأمن الوطني و الدولي سواء بصورة منفردة أو جماعية[43].

الأمن الإنساني: Human Security

برز مفهوم الأمن الإنساني في برنامج التنمية للأمم المتحدة لعام 1994 (UNDP)، الذي اقترح تحويل التركيز بعيدا عن الأمن العسكري إلى الأمن الإنساني، فيمكن للمرء الآن رؤية العديد من الصراعات داخل الدول و ليس بين الدول، و بالنسبة لمعظم الناس الشعور بانعدام الأمن يطرح نفسه أكثر من المخاوف بشأن الخوف من الحياة اليومية.

بالنسبةلتحليل موضوع الأمن الإنساني فإنه يأتي في الدلالات التالية: "الطفل الذي لا يموت، المرض الذي لم ينتشر، العمل الذي لا ينقطع و التوتر العرقي الذي لم يفجر العنف"، إن الأمن الإنساني لا يتعلق بالأسلحة و القوة العسكرية بل بحياة الإنسان و كرامته. بين التقرير سبعة مجالات للأمن الإنساني: الأمن الإقتصادي، الصحي، الغذائي، البيئي، الشخصي، المجتمعي، السياسي. و تم في

[42]BARRY, Buzan, "New patterns of global security in the twenty first century", International Affairs, (Royal institute of international affairs), Vol 67, N 03, 1944, PP 445-447.
[43]MAEIANNE, Stone, **Op.Cit**, PP 5-6.

هذا الإطار تحديد ستة تهديدات رئيسية للأمن الإنساني: النمو السكاني الهائل، التفاوت في الفرص الإقتصادية، ضغوط الهجرة، التدهور البيئي، تهريب المخدرات، الإرهاب الدولي.

في عام 1997، خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول مفهوم الأمن الإنساني تم إدخال فكرة التمييز بين فقر الدخل و الفقر البشري، خصوصا في دول العالم الثالث التي يصل فيها دخل الفرد إلى 1 دولار في اليوم. ليتخذ المفهوم من قبل هيئات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و بعض الحكومات على سبيل المثال كندا و اليابان في العمل الأكاديمي، ليرتبط بدراسة الصراع و الأمن والتنمية الإقتصادية.

و أشارت **Caroline Thomas** إلى أن المفهوم ينطوي ليس فقط لتحول التركيز من الدولة إلى الفرد و لكن أيضا تحولا من مفاهيم أمن الفرد للتركيز على أمن الإحتياجات الفردية من (غذاء، تعليم، رعاية صحية، و تحقيق الكرامة الإنسانية التي تحقق الإستقلال الشخصي Personal autonomy.

مدرسة كوبنهاغن و الأمن:

اثنين من الكتاب الرئيسيين في هذا النهج هما Barry Buzan و Ole Woever و إسهاماتهما الكبرى سنة1983، فبوزان وسع أجندة الأمن بإشراك 05 قطاعات بدلا من التركيز على قطاع واحد المتمثل في الأمن العسكري، أضاف **بوزان** إلى ذلك كل من القطاعات السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية على الرغم من أنه أبقى الدولة الكائن و المرجع الأساسي في التحليل. سنة 1990، **بوزان** وفي سلسلة من المنشورات مع **ويفر** وضعا مفهوم الأمن المجتمعي باعتباره السبيل الأكثر فعالية لفهم الأجندة الأمنية الناشئة في فترة ما بعد الحرب الباردة.[44]

الأمننة و نزع الأمننة "securitization and desecuritization"

"الأمننة"، مفهوم تم تطويره من قبل مجموعة من الباحثين في معهد كوبنهاغن لأبحاث السلام (Copenhagen Peace Research Institute) كإطار نظري للتوصل على: ما مدى تحول الظاهرة إلى مشكلة أمنية؟ المفهوم تم تطويره خلال المناقشات الأمنية سنوات 1990، ليتحول إلى نهج رئيسي في الدراسات الأمنية المعاصرة. **بوزان و ويفر** ساهموابشكلكبير في فهم ديناميات الأمن من خلال تطوير مفهوم الأمننة "securitization" و التأمين "securitized". ليشكل بوزان مدرسة كوبنهاغن في كتابه الدول و الخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية " states and fear : the national security problem in international relations"[45]، الكتاب نشر عام 1983، و تم تعديله سنة 1991، و منذ 1985 سعت المدرسة نحو توسيع الدراسات الأمنية ما وراء العلاقات العسكرية بين

[44]MAEIANNE, Stone **Op.Cit**, P42.

[45]SOUR, Lotfi, "Analysing the Algerian approach in the Sahelian crisis from the point of view of the Copenhagen school", International relations, N° 13, 2016, P 13.

الدول، و بصرف النظر عن تطوير مفاهيم الأمننة و التأمين و نظرية مركب الأمن الإقليمي، علماء هذه المدرسة اتخذوا تدابير، بما فيها:

. دمج القضايا الإقتصادية، السياسية و الإجتماعية و البيئية في مفهوم الأمن.

. تطوير تعريف الأمن كمفهوم متعدد المستويات.

. تقديم نظرية الأمن الإقليمي المترابط" theory of intercomiected regional security".

. تطبيق نظرية ويفر للأمننة في إطار تحليل الأمن.

وفقا لويفر، يهدف منطق الأمننة إلى تحليل الأمن باستخدام طريقة جديدة، بعبارة أخرى على الرغم من أنها موالية للمبادئ الرئيسية للنظريات التقليدية للأمن (بمعنى التهديدات الوجودية " existential threats")، فإنها ليست مرنة "inflexible" و جازمة "dogmatic"، أي تبقى في إطار من الدينامية والتغير. مع ذلك فإنها تشمل العديد من المجالات خارج النطاق العسكري و لا تنظر إلى الحكومات كلاعب وحيد. في المقابل و في إطار نزع الأمننة، العملية تعطي لقضية أمنية محددة الأولوية دون غيرها من المسائل، كنتيجة، اللاعبون الأمنيون يلجأون إلى تدابير خاصة للتعامل مع القضية وفق ما تخوله لهم أنفسهم كتفضيل استخدام القوة مثلا دون اعتماد الآلية الديمقراطية و الوسيلة السياسية، هنا الأمن و في إطار منطق الأمننة لا ينظر إليه باعتباره هدفا ماديا "matreial objective" و لكن يتم استخدامه **كفعل الخطاب** "speech act" ليصبح بذلك ممارسة خطابية.

في إطار الأمننة، يتم تأمين القضية عندما تقوم النخب أو الفاعل المؤمن بوصفها مشكلة أمنية، من هذه الزاوية الأمن يصبح بوضوح "**قضية اجتماعية**"، و ما يحول القضية إلى مشكلة أمنية هو تقديمها على أساس **تهديد وجودي**، ليتطلب الأمر **إجراءات استثنائية** "extraordinary actions" عند وصف القضية كمسألة أمنية مواجهة للتهديد، عندها يمهد "paves" الطريق أمام اللجوء إلى أدوات غير عادية و إجراءات غير سياسية كتدابير لازمة. في واقع الأمر، الأمننة ليست عملية محايدة "neutral"، لكن عملية قائمة على مقاييس معتمدة من قبل لاعبين مختلفين لجعل القضية مقبولة اجتماعيا مع ما يتعلق بالتهديدات، وهذا تمهيد في محاولة لكسب الدعم الإجتماعي نحو تطبيق إجراءات أو سياسات معينة. من ناحية أخرى، نزع الأمننة هو **عملية معاكسة** "opposite process"، تعني في مضمونها تطبيع السياسات "normalizing politics" و إنهاء الشروط الإستثنائية[46].

قدّم مفهوم الأمننة نظرة جديدة للنقاش على نحو متزايد بين أولئك الذين يزعمون أن التهديدات موضوعية "objective" (أي ما تشكل حقا تهديدات للأمن الدولي) من جهة، و تلك التي تأكد على أن الأمن هو ذاتي "subjective" (ينظر إليه على أنه تهديد وجودي للقيم المكتسبة) من جهة ثانية. في محاولة لتجنب هذا النقاش، تقترح مدرسة كوبنهاغن أن الأمن ينبغي أن ينظر كما سلف

[46]SOUR, Lotfi, **Op.cit**,PP 13-14.

الذكر كفعل للخطاب، حيث القضية المركزية ليست ما إذا كانت التهديدات حقيقية أم لا، لكن في أن بعض القضايا (الحركات الإحتجاجية، الهجرة، التدهور البيئي) يمكن بناؤها اجتماعيا كتهديد قائم. مع ذلك ليس كل حديث عن الأمن مؤهل على أنه أمننة بمعنى المفهوم من قبل ويفرو بوزان و مدرسة كوبنهاغن، **فخطاب الأمننة** يحتاج اتباع بنية خطابية محددة "specific hetorical structure"، مستمدة من الحرب و الدلالات التاريخية من البقاء على الحياةوالوجود، الطوارئ، التهديد و الدفاع هذا ما يؤدي بمدرسة كوبنهاغن لتعريف الأمننة: *" كفعل خطاب لتحقيق ثلاث معايير بلاغية: إنها عملية خطابية عن طريق وسائل التي يكون فيها أهداف الفاعل تطالب بالحق في اتخاذ تدابير مضادة غير عادية للتعامل مع التهديد، و إقناع الجمهور أن سلوك مواجهة التهديد و كسره له تبريره"* .

باختصار، من خلال وصف شيئ على أنه "أمن"، القضية تصبح ذات أولوية عليا، لذا لا يمكن للمرء أن يفكر في الأمننة كعملية **تحمل صبغة سياسية أو تسييس** "politicized" القضايا إلى مسائل أمنية تحتاج التعامل معها على وجه السرعة، فمدرسة كوبنهاغن أصلا تدرس ديناميات الأمن في 05 قطاعات غير حصرية: سياسية، عسكرية، اقتصادية، اجتماعية و بيئية، لكن بالرغم من السعي لتحليلات لاحقة للأمننة في توسيع عدد من القطاعات إلا أن عملية الأمننة يمكن أن تتخذ تدابير طارئة خارجة عن الديمقراطية، لهذا مدرسة كوبنهاغن عادة و عموما تختار **نزع طابع الأمننة** بدلا من الأمننة كوضع أفضل لحل المشكلة[47].

لتكون الأمننة ناجحة يجب توفر 03 خطوات: تحديد التهديدات الوجودية، إجراءات الطوارئ و آثار العلاقات بين الوحدات عن طريق كسر القواعد. و لعرض قضية على أنها تهديد وجودي يجب القول أنه: " إذا لم تعالج هذه المشكلة، فكل شيء سيكون في غير محله irrelevant، و منه هذه الخطوة الأولى نحو الأمننة الناجحة تسمى **خطوة التأمين** في النظرية: كخيار مفتوح لأي وحدة. و من حيث الممارسة العملية، الأمننة حتى الآن مفتوحة لجميع الوحدات، تقوم على حد كبير من القوة و القدرة والوسائل في مواجهة التهديد، بهذه الطريقة تبقى الدراسات الأمنية واسعة لكن مع قيود متعلقة " بمن who" يستطيع التأمين، لتبقى نوع من الدراسات التي لا يمكن السيطرة عليها "unmanageable" و غير متناسقة "incoherent"، وهنا ما دعا إليه ويفر من حيث تأطير القضايا من الناحية الأمنية، فبالنسبة له "ينبغي أن ينظر إلى الأمن كشيئ سلبي"، لهذا قال أنه يفضل إستراتيجية نزع الطابع الأمني "desecuritization"، حيث يتم عكس الأمننة و تنقل القضايا من التهديد–الدفاع إلى المجال العام حيث يمكن التعامل معها وفقا لقواعد الديمقراطية السياسية[48].

[47]RENS, Van Munster, "Securitization", Oxford University Press, Last modification: 26 june 2012, Date of Consultation: 20-02-2015, Sur le site: www.oxfordbibliographis.com/view/document/abo-9780199743292/obo-98780199743292-0091.xml/.

[48]TAURECK, Rita, "Securitization theory and securitization studies", University of Warwick, Date of Consultation: 20-02-2015, http://dx.doi.org/10.1057/palgrave.jird.1800072

كما يجدر الإشارة في إطار عملية الأمننة: تحليل الخطاب و مدى تأثيره، و ملاحظة تحديد تحركات الجهات الفاعلة الأمنية و الحكم على فعاليتها، ضف إلى تصنيف تلك الجهات و ذلك مفيد بشكل خاص، بتحديد: الجهات الرائدة/ القيادية "lead actors"، الجهات الفاعلة الفيتو "veto actors"، الجهات الداعمة "supportactors"، و الجهات الوظيفية "functionalactors"[49].

إجمالا، ما يؤخذ عن نظرية الأمننة هو محاولتها فهم كيف للقضايا أن تصبح مؤمنة، بالتركيز على دور الخطاب في تأطير التهديد، في هذا السياق، دور المحلل الأمني ليس استكشاف الواقع الموضوعي للتهديد، لكن فهم ديناميات الأمن. أنشأت بشكل استطرادي.

هناك 04 مفاهيم مفتاحية مهمة لفهم الأمن في سياق نظرية الأمننة، و 03 عناصر، كالتالي[50]:

أ/ المفاهيم الرئيسية: التهديد الوجودي، المواضيع المرجعية للتهديد، حالات الطوارئ والتدابير و الإجراءات الإستثنائية. ليشير التهديد الوجودي لتفوق قضية واحدة و تميزها مقارنة مع غيرها من القضايا التي لا تلق الأولوية. كما تنظر إلى الأمن أنه إعلان لحالة الطوارئ و الحق في استخدام أي وسيلة ضرورية لمنع تطور التهديد، ثم استخدام الإجراءات الإستثنائية.

ب/ العناصر و المكونات الثلاث للأمننة هي: فعل الخطاب، الجهات الفاعلة و الفئة الموجهة لهم الخطاب أي "الجمهور "audiance".

أما المقصود من نزع الطابع الأمني: هو العودة إلى الحياة الطبيعية، فحسب **لين هانسن** " **Lane Hansen**" هناك نتائج لنزع الطابع الأمني تتمثل في : التغيير من خلال تحقيق الإستقرار، الإستبدال وإعادة صياغة التعبير و الخطاب.فنزع الأمننة كتغيير من خلال الإستقرار يشير إلى الحالة التي يكون فيها هناك أدلة على وجود تغيير واضح في الخطاب الأمني من خلال عملية تدريجية، هذا التغيير التدريجي يجعل المنهج العسكري أقل استخداما و عنفا بشكل ملموس. في حين نقصد بالإستبدال "replacement" إعادة الشيء إلى مكانه، يشير إلى عملية أين يتم استبعاد قضية من المجال الأمني بينما يتم تأمين أخرى، و بخصوص تغيير الخطاب: فنشير إلى العمل لنقل القضية خارج المجال الأمني من خلال تقديم النشاط السياسي في التعامل مع التهديد محل النظر، بالتالي معالجة مصدر النزاع فيما يخص إعادة التعبير، و إدراك الأطراف المتنازعة أن التعاون والتفاوض سوف يخدم مصالحهم على نحو أفضل للبقاء على الوجود. أما المساهمة النهائية والأكثر معاصرة هي تلك التي وضعها بوزان فيما يخص الأمننة الكلية "macro-securitization"، التي تستند على فكرة مفهوم الأمننة

[49]MAERTENS, Lucile, La sécurité environmentale et le processus de sécurisation : définitions et enjeux théoriques, Institut de recherche stratégique de l'école militaire (IRSEM), Fiche N° 17, June 2012, P 7.

[50]YANDRY K, Kasim, Securitization and desecuritization in Indonisia's democratic transition: A case study of ACECH Separatist Movement, Paper presented at the 8th Pan-European conference on international relations, 18-21 september 2013, Warsaw, organized by: the ECPR standing group on international relations and EISA in Coperation with: the institute of international relations of Warsaw and the polish Association for in studies, PP 2-4.

بالأصل التي وضعها ويفر كما سبق الذكر التي تحمل مسألة التأمين عند حدوث التهديد التي و وفقا له: " تعتبر الظاهرة مشكلة أمنية عندما تعلن النخب ذلك" و الشيئ يصبح مؤمنا عندما يتم الإعلان عنه بمشكلة أمنية و هذه الأخيرة مقبولة "accepted" من طرف الجمهور".

فكرة الأمننة الكلية، نفس الفكرة لكن أكبر نطاقا تهدف إلى نقطة النجاح في تأطير القضايا الأمنية "framing security issues"، الأجندة و العلاقات على نطاق المنظومة. إنها قائمة على **البناءات الشمولية** للتهديدات و المواضيع المرجعية. أهم مثال توضيحي لعملية الأمننة الكلية يتجلى في الإستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب "the war on terrorism"، خطاب بوش الإبن "أن تكون معنا أو ضدنا"، و كأنه إنذار خلق جوا يشبه إلى حد كبير الحرب الباردة حيث وجد الجميع أنفسهم بطريقة ما "اختيار مع الجانب الأمريكي".

في الختام، أعمال بوزان يمكن أن تعتبر أداة عظيمة للدراسات الأمنية و كذا العلاقات الدولية بالنظر إلى الجوانب الجديدة للغز الأمني التي قدمها مثل الأمن الإقليمي، المجتمعي...إلخ، كأدوات مفيدة للتعامل مع المخاوف الأمنية الوطنية و الدولية. طرح بوزان، هو تفكيك للمسألة الأمنية و كسر كل الجوانب من أجل الحصول على قدر أكبر من الفرص المطلوبة للتصدي للتهديدات، ليبقى النتاج الأخير يبين الترابط بين مختلف المستويات و القطاعات الأمنية، كما يقول بوزان "مشكلة الأمن القومي تحولت إلى أن تصبح مشكلة أمنية نظامية، أين الأفراد تلعب دورا، الدول و النظام ككل تلعب جزءا، و العوامل الإقتصادية والإجتماعية والبيئية لا تقل أهمية عن تلك السياسية و العسكرية، من هذا المنظور التكاملي تظهر مستويات و قطاعات أكثر فائدة تمكن من ملاحظة المشكلة الأمنية من زوايات مختلفة[51].

الدراسات النقدية للأمن

لقد كان لنهاية الحرب الباردة نقطة تحول مهمة على صعيد الدراسات الأمنية، حيث تجاوزت النقاشات الإهتمامات التقليدية القائمة على الصراع بين الدول و بدأت تظهر بوادر جديدة و أطر تحليلية لتفسير التعقيد الذي يميز المفهوم في عالم ما بعد الحرب الباردة، هذه المرحلة التي وصفها **ستيفن وولت**بمرحلة النهضة في الدراسات الأمنية. لتصبح من أهم الأسباب التي جعلت المنظور الواقعي الأمني غير قادر على فرض أطره التحليلية لفترة الحرب الباردة هو تعدد مصادر التهديدات وطبيعة المسائل الأمنية التي لم تعد تقتصر على التهديدات العسكرية بل تعدتها إلى الإجتماعية، الإقتصادية، البيئية...إلخ ما أدى إلى توسيع دائرة الأمن، سواء من حيث المجالات و القطاعات أو على المستوى الداخلي والخارجي للدولة. فالدراسات النقدية للأمن تنطلق بمراعاة الصور التالية:

[51]MAEIANNE, Stone, **Op.cit**, PP 8- 10.

- تركيزهم على الدولة كمحور في العلاقات الدولية و الأمنية بالمقابل اعتبار الفرد موضوعا مرجعيا أساسيا، فالدولة تبقى دائما وسيلة لضمان أمن الأخير.
- كما ركزت هذه الدراسات النقدية بنوع من الإيجابية حيث رفضت ربط الأمن بصور الحرب، في هذا الصدد دعا **جوهان غالتونغ** "**Johan Goltung**" إلى فكرة السلام الإيجابي، و طرح **كينيد بولديني**"**Kenned Bonlding**" مفهومه الخاص بالسلام المستقر و حسبهم الأمن يساوي غياب الحرب أو التقليص من العنف غير المباشر، إلى جانب **Ken Booth** الذي يرى أن الأمن يعني "الإنعتاق" بمعنى انعتاق الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها في تجسيد خياراتها كالحرب، الفقر و نقص التعليم، الإضطهاد...إلخ، أي كل الأسباب التي من شأنها تقويض أمنهم.
- بروز تحديات جديدة شكلت مصادر للنزاع بعيدة عن الطابع العسكري متمثلة في الإختلالات الإقتصادية، أزمات الهوية، الكوارث البيئية، الصحة و التعليم، على هذا الأساس تطرح الدراسات النقدية مستويات جديدة أكثر عمقا لمفهوم الأمن[52].

هناك نوعين من التيارات الرئيسية في مجال الدراسات النقدية للأمن، الأول يمثله كتاب معنون ب: "Critical security studies" حرره **Krause and Williams**، كلا منهما يريد أن يكون للأمن رؤية شاملة من الناحية النظرية، بمعنى إشراك العديد من وجهات النظر المختلفة. يشددان على الحاجة للإنتقال من التركيز على البعد العسكري لسلوك الدول في ظل الفوضى الدولية إلى التركيز على الأفراد و المجتمع والهوية وتحقيق ذلك عن طريق تعزيز التعددية الفكرية و تشجيع مجموعة متعددة من المناهج لدراسة الأمن بدلا من تأييد أي نهج واحد بعينه. ومن الأعمال الرائدة في الدراسات النقدية للأمن كانت لKeenBoothوRichardWynJonesحيث ركز كلاهما على فكرة **التحرر**.

Keen Booth لديه رؤية واضحة على نحو مماثل لكيفية تصور الدراسات الأمنية التي يجب أن تركز على تحرير الإنسان، فكرة يعتبرها بمثابة العملية التي بوسعها جعل الأمن أكثر احتمالا، لكن النهج الواقعي يعارض و ينتقد Booth و يعطون ضرورة تحرير أسبقية التفكير حول الأمن من خلال الموضوعات السائدة للقوة و النظام الدولي.

حسب Booth الأمن و التحرر وجهان لعملة واحدة و ينتج عن الأخير **تجسيد مسألة الأمن**.

هناك ثلاث انتقادات رئيسية للدراسات التقليدية للأمن:

- ✓ الأولى تركز على فكرة التحرر و يقول العديد من الخبراء الأمنيين التقليديين في هذا الصدد أن التركيز على التحرر غير مناسب لأنه يخلط في التحليل بينه و بين مبدأ الأخلاق، أي ضرورة تحليل الأحداث و المسائل الأمنية مع الإلتزام المعياري لتحرر الإنسان.

[52] جميلة علاق و خيرة ويفي، مرجع سابق، ص ص9- 11.

حسب **إنكسون**"**Enksson**" فإن الدراسات الأمنية النقدية ذات طابع سياسي مباشر، و يلقي باللوم على الواقعية التي أنشأت العداء و اللااستقرار و الظلم، و مع الأسف هي جزء من السياسة العالمية حسب وجهة نظره.

إضافة لذلك فالدراسات النقدية للأمن تفتح المجال لمناقشة كيف ينبغي أن تسير الأمور بدلا مما هي عليه أي لما يجب أن يكون و ليس ما هو كائن، حسب مبادئ المثالية الكلاسيكية.

✓ تتعلق المشكلة الثانية لمفهوم التحرر في وجود مفهوم متنازع عليه بشكل أساسي فيما يخص تفسيراته، إذا ما تمعنا أكثر حتى مفهوم التحرر الفردي قد أصبح نفسه سببا جديدا لانعدام الأمن.

✓ يقول **محمد أيوب** أن الدراسات النقدية للأمن تميل إلى فرض نموذج الأنظمة السياسية الغربية المعاصرة "Impose a model of contemporry Westermpolitics"، التي تعتبر بعيدة عن العالم الثالث، و أضاف **أيوب** أن **بوث** خاطئ في تركيزه على فكرة تحرر الإنسان باعتماده في هذا الصدد على المنظور الواقعي ويركز على أمن الدولة بالدرجة الأولى مقارنة بأمن الفرد[53].

الفرع الثاني: التصورات البديلة لمفهوم الأمن

نبدأ هذه الدراسة من خلال تحديد الإفتراضات الكامنة في صلب الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة و نود أن نشير إلى أن تسمية "Securitystudies" أصبحت في الآونة الأخيرة على نطاق واسع و معتمدة على المستوى الدولي كبديل لدراسات الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية والدراسات الإستراتيجية في المملكة المتحدة خاصة، و الهدف من وراء تغيير الإسم هو للدلالة على حساسية البيئة الأمنية المتغيرة بعد انهيار الكتلة السوفياتية[54].

1/تعميق مفهوم الأمن: Deepenning security

المقصود بتوسيع مفهوم الأمن هو جعله أوسع ليشمل مجموعة واسعة من القضايا غلى غرار القضايا التقليدية التي تركز على البعد العسكري فقط دون سواه، أما المقصود بتعميق المفهوم أي جعله يتصل بمرجعيات أخرى على غرار الدولة.

و قد صنفت **إيما روثشيلد** " **Emma Rothschild**النقاشات حول توسيع نطاق الأمن إلى 04 فروع:

-الأول توسيع نطاق الأمن ليشمل الدول، الجماعات و الأفراد.

-الثاني يمتد صعودا من الدول إلى المحيط الحيوي.

[53]FRANCIS, Robert and G.Patman, **Op.Cit**, PP 43-44.

[54]RICHARD WYN, Jones, Security, strategy and critical theory, Lynne Rienier Published, IN.C, 1999, PP 80.

-الثالث عملية تمتد على نطاق أفقي أو إلى أنواع و مجالات الأمن بالتالي من العسكري، السياسي، الإقتصادي، الإجتماعي، البيئي و البشري.

-الرابع المسؤولية السياسية الدولية لضمان الأمن.

إذن عملية توسيع الأمن تنشر في كل الإتجاهات من الدول الوطنية صعودا إلى المؤسسات الدولية نزولا إلى الحكومات الإقليمية أو المحلية إلى جانب المنظمات غير الحكومية...إلخ.
لكن توسيع و تعميق مسألة الأمن قد دفعت الكثيرين للتساؤل عما إذا كان هذا يقوض من فعاليته وفائدته، و حسب **Williams** و **Krause** رأوا أنه قد يكون من الضروري توسيع أعمال الدراسات الأمنية نظريا "Theoritically" و منهجيا "Methodologically" من أجل الفهم العميق لكل أحداث وظواهر البيئة الأمنية، و مواجهة كل التهديدات، لسبب، هو أن المفهوم بحد ذاته أصبح ساحة معركة "Battle ground" في جزء كبير منه بعد انتهاء الحرب الباردة و ظهور العولمة، فأصبح من المستحيل التفكير في حدود ضيقة للأمن التقليدي[55].
لقد اتجهت الدراسات الأمنية التقليدية إلى القضايا العسكرية في سياقها الأوسع من خلال جعل سلسلة من الإفتراضات الضمنية في كثير من الأحيان مبنية على أساس النظرة الواقعية، على سبيل المثال فيما يتعلق بدور و قيمة الدولة بالتالي ليس من الغريب أن يسعى المحللون إلى تقويض هذا النهج التقليدي للنظرية والممارسة الأمنية، و أمثال P.B.J.Waller و Keen Booth يؤكدون العلاقة بين مفاهيم الأمن والإفتراضات الأعمق حول طبيعة السياسة و دور الصراع في الحياة السياسية، ولكل مفكر مفاهيم للأمن تستمد من الإفتراضات العميقة الجذور.
إن مسألة تعميق الأمن لا توفر وسيلة هامة فقط لانتقاد الدراسات الأمنية التقليدية و إنما جزء حيوي لإعادة بناء النهج التقليدي كبديل، كذلك جزء حيوي لإعادة التوجهات النقدية الأساس لموضوع الأمن.
ف: Walker يقول أن محاولات إعادة النظر في الأمن ينبغي تسخيرها كمحاولات عمل من خلال إجابات أكثر إقناعا لمجموعة من الأسئلة حول طبيعة الحياة السياسية للدولة التي تكون فيها الدولة رد فعل في النظام الدولي.

في الحقيقة مطلب إعادة تصور الأمن يتطلب إشراك محاولات أعمق للتفكير حول الموضوع، فتعميق الأمن يعني تطور لتوسيع جدول الأعمال الأمنية لدمج القضايا العسكرية و غير العسكرية ومنه لا ينظر إليه من وجهة نظر ضيقة.

[55]FRANCIS, Robert and G.Patman, **Op.Cit**, PP 44-45.

2/توسيع مفهوم الأمن:

يستخدم مصطلح "توسيع" للدلالة على دمج القضايا غير العسكرية في الأجندة الأمنية، حسب **بوزان** تتعلق الدراسات الأمنية بمجموعة من التهديدات التي تأخذ شكلا أوسعا من الأمن الإقليمي و الدولي، و يحدد بوزان التهديدات الموجهة للأمن في خمس قطاعات رئيسية سياسية، عسكرية، اقتصادية، مجتمعية وبيئية، حيث قدم ذلك في كتابه People, State and fearالذي نشأت الطبعة الأولى منه سنة 1983.[56]

توسيع مفهوم الأمن ← تعميق مفهوم الأمن		قطاعات الأمن				
مستويات التحليل		البيئي	المجتمعي	الإقتصادي	العسكري	السياسي
الفرد						
الدولة	النظام الدولي	/	/	/	/	/

Source: Thierry Blazacq, Qu'est ce que la sécurité nationale ?, Revue internationale et stratégique, P 43.

3/إصلاح و إدارة قطاع الأمن:

منذ سنوات 1990، أصبحت إدارة قطاع الأمن تحتل مكانة أكثر أهمية في جدول أعمال السياسات الوطنية و الدولية، و في الواقع إذا ما أخذنا في الإعتبار أن قطاع الأمن دون إصلاح يمثل عقبة كبيرة أمام التنمية المستدامة فإنه يمثل كذلك عقبة أمام الديمقراطية و السلام. فالتحديات التي تواجه قطاع الأمن متعددة منها آثار العولمة و إشراك جهات فاعلة غير حكومية و جماعات مسلحة. لهذا فإن إصلاح القطاع الأمني يعتبر نهجا شاملا يأخذ في معناه جميع الفواعل، منبع و مصب الدولة. نهج يسمح بتعبئة جميع فروع الحكومة: التنفيذية، التشريعية والقضائية، كما يتطلب مشاركة جميع الجهات الفاعلة غير الحكومية بما في ذلك المجتمع المدني المستفيد النهائي من عملية الإصلاح أو التحول. كل هذه الفواعل تساهم في تعزيز الركائز الثلاثة المرتبطة ارتباطا وثيقا ب: الإحترافية، الكفاءة العملياتية و ممارسة الإدارة الجيدة، مع الإلتزام بالمساءلة و الرقابة الديمقراطية لقطاع الأمن. إن عمليات إصلاح القطاع الأمني صراحة تختلف اختلافا كبيرا في كثير من الحالات و لا تتفق مع جميع المحللين حول الهدف الضروري من الإصلاح أو التحول؟ بالنسبة للبعض الإصلاح عملية تدريجية " gradual process" التي تصف بالضبط كيفية تعزيز العلاقات المدنية، العسكرية والديمقراطية، أما التحول يعني تغييرا كاملا و التزاما كاملا من طرف الحكومات لأنشطة مؤسساتهم الأمنية بشكل منتظم وفقا لمبادئ الحكم الديمقراطي.

[56]RICHARD WYN, Jones, **Op.Cit**, PP 80-82.

إن إصلاح القطاع الأمني يمثل أداة رئيسية لتنفيذ الحكم الديمقراطي، هذا الإصلاح المفترض يعالج مشاكل الخلل أو أوجه القصور الأمني (انعدام الأمن أو غيابه)، كذلك معالجة أوجه القصور الديمقراطية، بينما يختلف التفسير بين مختلف الجهات المعنية، فقد ظهر في السنوات الأخيرة تعريف عالمي مرن بما يكفي ليتناسب مع مجموعة واسعة مع الجهات الفاعلة و ينطبق على مجموعة واسعة. إن اتباع نهج شامل ينبغي أن يتضمن بالضرورة إصلاحات جزئية مثل الدفاع مع تقديم تدابير تحسين الكفاءة.[57]

من حيث المعايير، غيرت المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا جذريا الموقف حول إصلاح قطاع الأمن منذ التسعينات، و أكدت على الروابط بين الأمن و الحكم الرشيد و قد يتحقق هذا الموقف من خلال اعتماد العديد من الأدوات القانونية حول السلم، الأمن و التنمية، نحو توفير إطار من الجهود لإعادة إصلاح القطاع الأمني. في هذا الصدد تعتبر أداة "CEDEAO" أكثر تطورا لمنظور العلاقة سلم، أمن وتنمية من خلال بروتوكول متعلق بآلية منع و إدارة و حل النزاعات و حفظ السلم و الأمن المعتمد عام 1999، بروتوكول يحدد الشروط و المتطلبات الأساسية لتحقيق السلم و الأمن في 50 مقالة تعالج مواضيع متعددة: دور القوات المسلحة و الأمنية في العملية الديمقراطية، دولة القانون، الحكم الراشد، حقوق الإنسان، و التأكيد على ضرورة وجود قوات أمنية مجهزة بشكل جيد.[58]

الفرع الثالث: أهم سمات الأمن

يعتبر الأمن من أصعب المواضيع التي يتناولها التحليل العلمي، لتميزه بالنسبية، شدة التغيير، التركيب والديناميكية، ذو أبعاد و مستويات متنوعة، خصوصا من حيث مصادر التهديد و التحديات التي يتعرض لها سواء في شكلها المباشر و غير المباشر، هذه المصادر تختلف من حيث درجتها، أنواعها، أبعادها و وقتها، قد تمس الفرد، الدولة، على المستوى الإقليمي و الدولي، فالمسألة الأمنية كانت و لا تزال تحتل أولويات أجندة الدول في سياساتها الخارجية فالأخير يشكل هدفا أساسيا من أهداف الدولة.

قد تطور مضمون الأمن و لم يعد يقتصر على حماية الدولة من التهديدات أو بمعناه العسكري و إنما اتخذ بعدا أشمل لتحقيق المصالح الوطنية، و من أهم السمات التي يتميز بها المفهوم:

- *سمة التغير*: الأمن حقيقة متغير بتغير المكان و الزمان، وفقا لاعتبارات داخلية و خارجية و عليه هو ليس مفهوما جامدا أو يتميز بالسكون و إنما ديناميكي يرتبط بالأوضاع المحلية و الإقليمية والدولية، منه نقول أن الأمن حالة مركبة لا تتصف بالجمود.

[57]BRYDEN, Alan, N'DIAYE, Boubacar et OLONISAKIN, Funmi, Gouvernance du secteur de la sécurité en Afrique de l'Ouest : les défis à relever, Centre pour le contrôle démocratique des forces armées, Genève (DCAF), 2008, PP 7-10.

[58] BRYDEN, Alan, N'DIAYE, Boubacar et OLONISAKIN, Funmi, **Op.Cit**, P 12.

➢ *الأمن حالة نسبية*: و ليس مطلقة بمعنى يتجسد في سعي الدول المستمر نحو زيادة قوتها، الأمر الذي يثير الشعور بغياب الأمن دائما، و المقصود هنا أنه لا توجد حالة من التوازن في السعي وراء القوة و إنما الملاحظ دائما محاولة دولة تحقيق تفوق و هذه حالة طبيعية في العلاقات الدولية لانعدام الثقة و منه الأمر يولد انعدام للأمن بصورة تلقائية، هذه العملية المتصاعدة يطلق عليها بالمعضلة الأمنية.[59]

➢ *يمتاز الأمن بكونه مفهوما مركبا*: لأنه يجمع في مضامينه معاني عدة تتصف بالغموض والوضوح، الحقيقة و نوع من الإلتباس في أن واحد، فهناك مفهوم ضيق للأمن و آخر واسع. الأول يتضمن إجراءات خاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة. الثاني يمثل كل ما يخص الإستقلال و سلامة أراضيها و ضمان الإستقرار السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي الداخلي و منه تحقيق الأمن ببعديه الداخلي و الخارجي أي "تأمين كيان الدولة و المجتمع من الأخطار التي تتهددها داخليا و خارجيا وتأمين مصالحها و تهيئة الظروف المناسبة الإقتصادية و الإجتماعية لتحقيق الأهداف و الغايات التي تعبر عن 'الرضا العام في المجتمع".على هذا الأساس، المفهوم يرتكز على ثلاث محاور رئيسية: تأمين كيان الدولة داخليا و خارجيا، تحقيق الإستقرار السياسي، الإقتصادي والإجتماعي، و تحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع.[60]

المطلب الثالث: العلاقة الترابطية بين مفهومي الإستراتيجية و الأمن

مما لاشك فيه أن مفهومي الإستراتيجية و الأمن من المفاهيم اللذان حظيا بأهمية بالغة عند المفكرين و الباحثين، القادة السياسيين و غيرهم، و قد شاع استخدامهما في حقل العلاقات الدولية نظرا لتداخل المصطلحين مع بعضهما البعض و ما زاد هذه الأهمية هو ارتباطهما الوثيق و الغموض الذي يكتنفهما خصوصا عند استخدامهما مع بعض. ما نستنتجه من الدراسة لتجسيد العلاقة بين المفهومين هو أن:

تطور الإستراتيجية من الإطار الضيق و هو المجال العسكري لتصبح ذات رؤية شمولية تنبثق عنها ما يعرف بالإستراتيجية الشاملة أو القومية و يتفرع عنها مجموع من الإستراتيجيات التخصصية: السياسية، العسكرية، الإقتصادية والأمنية ..إلخ. كما صاحب هذا التطور مفهوم الأمن الذي خرج من إطاره الضيق أي الطرح التقليدي له إلى مختلف الأبعاد و المجالات الإجتماعية، السياسية، الإقتصادية...إلخ.

---

[59]سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته و صيغه و تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، ص ص 1-2.

[60]المرجع نفسه، ص 11.

هذا التطور في المفهومين جاء تزامنا بجملة من الإعتبارات و العوامل أهمها التطور في البيئة الإستراتيجية و الأمنية للنظام الدولي، إذن كلا المفهومين يحمل نظرة شمولية و إذا أخذنا بهذا الطرح فالأمن الوطني الشامل يعني تأمين الدولة و الحفاظ على مصادر قوتها السياسية، الإقتصادية، العسكرية و الإجتماعة.

فالأمن الوطني بالأساس يهدف إلى تحقيق غايات و مصالح و أهداف وطنية، حيث تسعى كل دولة إلى تحديد و توضيح تلك الغايات عن طريق إعداد و بناء إستراتيجية أمنية، **لماذا؟** : للمحافظة على تلك الغايات و تحقيق المصالح و الوصول للأهداف التي و من بينها تحقيق أمن شعبها واستقراره[61].

بعد ما حددنا سلفا الإطار المفاهيمي و النظري المقدم حول مصطلحي الإستراتيجية و الأمن لابد من الإشارة إلى العلاقة التي تجمعهما، حيث ذكرنا سابقا أن الإستراتيجية تعني في مجملها **استخدام كافة المقومات المتاحة للمجتمع في سبيل تحقيق الأمن القومي**". أما الأمن القومي يعني تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهدده داخليا و خارجيا، و تأمين مصالحه و تهيئة الظروف المناسبة الإقتصادية والإجتماعية لتحقيق **الأهداف و الغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع**".

كما يقصد بالأمن القومي أنه: " يتطلب من الدولة الإستعداد الدائم لتأمين الإمكانيات البشرية والمادية في كل المجالات لمواجهة أي تهديد عسكري ضدها من أي عناصر معادية"[62].

إذن العلاقة هو مدى **حاجة الأمن** بمختلف مضامينه و شكله إلى **بناء إستراتيجية** واضحة الأهداف والمعالم لتحقيق أمن و استقرار الدولة، و عليه نستنتج الإرتباط الوثيق من حيث أن الإستراتيجية أداة لتحقيق الأمن. أنظر الشكل رقم03: يوضح العلاقة بين الإستراتيجية و الأمن

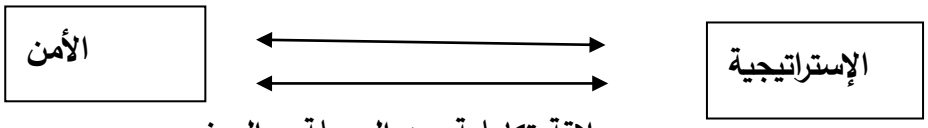

علاقة تكاملية بين الوسيلة و الهدف

و عليه تتضح العلاقة من هذا المنظورمن حيث أن تحقيق أمن الدولة ركيزته بناء إستراتيجية أمنية،

[61]القحطاني عبد الرحمان بن سعد، "الإستراتيجية و الأمن الوطني"، مجلة البحوث الأمنية، المملكة العربية السعودية: مركز البحوث و الدراسات في المديرية العامة لكلية الملك فهد الأمنية، تاريخ التصفح: 28-03-2015، على الرابط التالي:

faculty.kfsc.edu.sa/.../qahtanias/.../الإستراتيجية%20والأمن%20الو

[62]محمود شاكر سعيد و الحرفش خالد بن عبد العزيز ، مفاهيم أمنية، ط1 (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010)، ص 16.

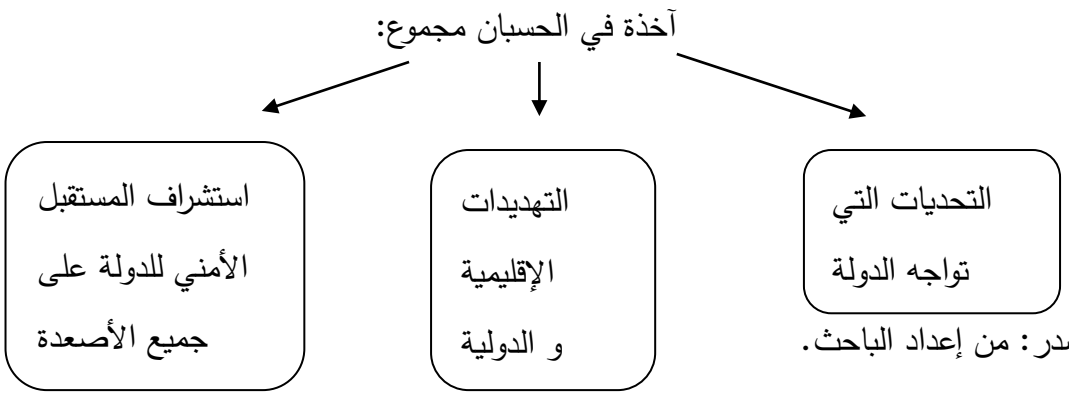

المصدر: من إعداد الباحث.

كما تتحدد العلاقة بين المفهومين من حيث اعتبار الإستراتيجية الوسيلة لتحقيق أهداف الدولة وغاياتها الرئيسية و تأتي في مقدمتها الإستقرار و السيادة. و منه متغير **المصلحة الوطنية** أداة الربط بينهما لأن كلا من الإستراتيجية و الأمن يسعيان لتحقيق غايات و مصالح و أهداف وطنية. **فما المقصود بالمصلحة الوطنية و الأهداف الوطنية؟**

1/ مفهوم المصلحة الوطنية:

تشير المصلحة الوطنية إلى محاولة الدولة لحماية و الدفاع عن مصادر قوتها خارج حدودها، تقليديا المصلحة الوطنية قسمت إلى أساسية أو حيوية مثل الأمن و أخرى ثانوية، ففكرة المصلحة الوطنية ارتبطت تاريخيا بالفهم الجيوبوليتيكي للعلاقات الدولية و بالفعل ارتبط تحقيق المصالح الوطنية ارتباطا وثيقا بالجغرافيا كالمواقع و الموارد مثل مصادر الطاقة...إلخ، و نتيجة للتغيرات التي صاحبت السياسة الدولية أصبحت تشمل عوامل معيارية مثل ضروريات حقوق الإنسان، قيم الفرد و المصالح الجماعية...إلخ.[63]

استخدم مفهوم المصلحة الوطنية "National interest " من قبل الدول و الباحثين منذ نشأة الدول القومية لوصف طموحات و أهداف سيادة الدول في النظام الدولي، اليوم وزراء الخارجية والإستراتيجيين العسكريين و الأكاديميين يناقشون المصالح الحيوية لدولهم بطرق توحي أن كل واحد منهم يفهم بدقة ماذا يعني و يدل استخدام المفهوم، و مع ذلك يشوب المصطلح عند دراسته في حقل العلاقات الدولية و السياسة الدولية نوع من الغموض[64].

في الحياة السياسية الحديثة، أصبح مصطلح "المصلحة الوطنية" شائع بين السياسيين و علماء السياسة، و تقريبا في كل مناقشة حول التغيرات التي تطرأ في السياسة الخارجية للدول، في محاولة لتعريف المفهوم ليس هناك معيار مقبول أو تعريف مشترك للمصلحة الوطنية، بالتالي فهم معنى

[63]COICAUD, JEAN Marc and J.WHEERLER, Nicholas, National interest and international solidarity, United nations-University press, Tokyo/ New York/ Paris, 2008, P2.
[64] E.NUECHTERLEIN, Donald, National intersests and foreing policy: A comprehensive framework, Analysis and decision-making, Combridge University Press, Vol 2. N° 03, 1976, P 244.

المصلحة الوطنية مختلف تماما من مستخدم لآخر، هذا الأمر يجعل من المستحيل تقريبا الوصول إلى إجماع عند مناقشته، لذلك لابد من وضع معايير مشتركة لتحديد المصالح الوطنية.

بداية، لتوضيح المفهوم لابد أولا أن ندرس مفهوم المصلحة لاستكمال تعريف المصلحة الوطنية.

المصلحة: هي مفهوم اجتماعي، بصفة عامة يمكن اعتبار مصلحة الشخص في الحاجة المادية والروحية و عليه مصلحة الشخص لها جانبين:

- ✓ جانب مادي: فاحتياجات الإنسان تتمثل في الغذاء، المال..إلخ.
- ✓ جانب روحي: متمثل في الخصائص المعنوية مثل: الإعتراف الإجتماعي، فهي تعني تلبية رغبات الشعب و احتياجاتهم لتحقيق نوع من التوازن[65].

بعد توضيح مصطلح المصلحة، نقصد *بالمصلحة الوطنية* من الناحية المادية أن الأمة تحتاج للأمن والتنمية و من الناحية الروحية الأمة تحتاج للإعتراف و الإحترام من المجتمع الدولي. المصلحة الوطنية ليست مفهوما مجرد "Is not abstractconcept"، في مجال السياسة الدولية تشير إلى المصالح الوطنية لكل بلد، و في مجال السياسة الداخلية المصلحة الفردية لكل مواطن هي جزء من المصلحة الوطنية وعليه المصلحة الوطنية هي مجموعة من المصالح الفردية و لكن هذا لا يعني أن مصالح كل فرد هي جزء من المصلحة الوطنية فبعض المصالح الفرية التي تكون بصفة غير قانونية تتعارض مع المصلحة الوطنية للبلاد.

1.1/تصنيف المصلحة الوطنية (Classification of national interest): تختلف المصالح الوطنية ويمكن تصنيفها إلى أنواع مختلفة وفقا لمعايير مختلفة حيث يمكن تصنيفها إلى مصالح سياسية، أمنية، اقتصادية، ثقافية و كل فئة من هذه الفئات العامة يمكن تقسيمها إلى مزيد من المصالح.

-فالمصالح السياسية تتمثل في الإستقلال السياسي، سيادة الدولة، المكانة الدولية...إلخ.

-المصالح الأمنية تتمثل في التفوق العسكري، الأمن الوطني و الإقليمي...إلخ.

-المصالح الإقتصادية و تشمل المصالح التجارية، التصدير/الإستيراد، جذب الإستثمار...إلخ.

–المصالح الثقافية تتمثل في حماية الأفكار، العادات، التقاليد و المعتقدات...إلخ.

[65]DR. X.UE-Tong, Analyse of china's national interests, Institute of International studies, Tsinghua University, 1992, P11.

جميع هذه الفئات تعتبر المصالح الأمنية أساس المصلحة الوطنية و عندما يتم استيفاء المصالح الأمنية لدرجة معينة يمكن أن تتحقق المصلحة الوطنية.

بناءا على الفترة الزمنية للحصول على المصلحة، يمكن تقسيمها إلى مصالح ثابتة و أخرى متغيرة، فالأولى دائمة و الأخرى يمكن أن تقسم إلى مصالح طويلة الأجل و قصيرة الأجل و متوسطة الأجل، و بالنظر إلى المصالح الدائمة فهي الأكثر استقرارا و لا تختفي مثل: الوجود، البقاء السلامة الإقليمية و الوطنية، استقلال و سيادة الدولة، القدرة على تحقيق التنمية الإقتصادية حيث تختفي باختفاء الدولة، أما المصالح الوطنية طويلة الأجل هي مستقرة نسبيا مثل التوازن البيئي، القوة النووية العسكرية والتحديث الصناعي، و ما يجدر الإشارة إليه أيضا أن بعض المصالح قد تنتهي و تختفي قبل اختفاء الدولة ككيان. فيما يخص المصالح المحددة الزمن أي على مدى فترة معينة، التي تستمر لسنوات قليلة من أمثلة على ذلك استيراد الجيش أنواع من الأسلحة أو تكنولوجيا معينة، حيث تعتبر المصالح على المدى القصير الأكثر استقرارا من بين جميع المصالح كالسعي للحصول على قروض تجارية، تعديل الرسوم الجمركية، الضغط من أجل تغيير السعر في سلع معينة[66].

بناءا على أهمية المصالح الوطنية يمكن تقسيمها إلى مصالح حيوية "Vital interests" و مصالح مهمة "Extrenely important interests"، مصالح هامة فقط "Just important interests"، مصالح أقل أهمية "Less important interests"، الفرق بين المصالح كالآتي:

- ✓ المصالح الحيوية: ذات صلة بحياة الأفراد و الأمن و كذلك الإستقرار الطويل الأجل للنظام السياسي في البلاد و الحياة الإقتصادية و سلامة الأراضي و الإستقلال السياسي و الإقتصادي.
- ✓ المصالح المهمة للغاية: تتمثل في التوازن الإستراتيجي الدولي، الحفاظ على الهيبة الوطنية و القدرة على اختيار نموذج للتنمية، ضمان أهمية المصالح الإقتصادية.
- ✓ المصالح الهامة فقط: هي المصالح المنشودة عندما لا يكون هناك تهديد واضح مثل: التوسع في أسواق التصدير، الحفاظ على التفوق التكنولوجي، جذب الإستثمار الدولي، الحفاظ على الإستقرار السياسي، تحسين العلاقات الثنائية الودية.
- ✓ المصالح أقل أهمية: هي التي تؤثر بشكل ليس على محمل الجد على المصالح الإقتصادية الإستراتيجية مثلا.

بناءا على نطاق المصلحة "Scope of interests"، يمكن تصنيف المصلحة الوطنية إلى:

[66] DR. X.UE-Tong, **Op.Cit**, PP 17-20.

مصالح عالمية "Universal interests" و مصالح جزئية أو فردية " interest Partial or individual "، و يتجسد الفرق بينهما في أن:

✓ المصالح العالمية: مصالح منشودة من قبل كل دولة ذات سيادة مثل الحفاظ على سيادتها والوضع الدولي، أمنها الوطني...إلخ.

✓ المصالح الجزئية: هي تلك المتبعة فقط من قبل بعض البلدان في النظام الدولي من قبل القوى العظمى خاصة مثل الأدوار المهيمنة في الشؤون الإقليمية، التعاون الإقليمي للبلدان المعنية في منطقة محددة، الأمن المتبادل و التحالفات...إلخ، هذه المصالح تختلف من بلد لآخر فبعد الحرب الباردة تسارعت الصين في تحقيق تنميتها الإقتصادية و سعت نحو اللحاق بركب البلدان المتقدمة مثل روسيا و سعيها لتحقيق الإستقرار السياسي و تجنب الإنشقاق الوطني، مثال آخر الولايات المتحدة الأمريكية و سعيها للحفاظ على هيمنتها ومحاولة إقامة نظام عالمي جديد تحت قيادتها[67].

كما يمكن تصنيف المصالح الوطنية في مقابل المصالح المشتركة المتضاربة و ذلك وفقا لطبيعة المصلحة إلى: مصالح موحدة "Unified interests" أو تكميلية " Supplemental". *إستنادا للعلاقة بين المصالح:* المصالح العامة و الخاصة "General and special". أما و *على أساس سمات المصلحة:* مصالح البلدان المتطورة و مصالح البلدان النامية، مصالح البلدان الإشتراكية و مصالح البلدان الرأسمالية.

تصنيف المصالح الوطنية يعتمد بالأساس على مشاكل العلاقات الدولية التي تتعامل معها الدولة، من أجل توضيح طبيعة و مضمون مختلف المشاكل الذي يتيح تصنيف هذه المصالح بشكل علمي ومعقول[68].

2/ الأهداف الوطنية: تعددت آراء الباحثين و المفكرين في تحديد معنى الأهداف الوطنية ولكن ما ميزها أنها لم تختلف من حيث الجوهر، لا تنشأ من فراغ و ليست عملية مجردة، تحدد وفقا لظروف ومؤثرات، فتنفيذها يقتضي مجموعة من الوسائل.

يعبر **هولستي** الهدف و يقول أن: "تحديد معنى الأهداف يكون بدلالة الظروف المستقبلية التي تطلع الحكومات عبر صناع القرار إلى إيجادها من خلال إيقاع تأثيرات خارجية لتضمن سلوك الدول الأخرى أو الإبقاء عليه"، و هناك من يراها مجموعة محصلة التطلعات التي تتبناها الدول في محاولة التأثير على البيئة الدولية.

[67]DR. X.UE-Tong DR. X.UE-Tong, **Op.Cit**, P 20.
[68]DR. X.UE-Tong DR. X.UE-Tong, **Op.Cit**, P 20.

أهداف الدولة في صعيدها المستقبلي هو التطلع الذي يحاول صانع القرار تحقيقه مدعوما بالقدرات التأثيرية للدولة و ذلك **خدمة للمصالح الوطنية**.

ما يميز الأهداف الوطنية للدول أنها و إن كانت في شكل معلن فلا تكون بالضرورة حقيقية، و ذلك لغايات سيادية تتستر على أهدافها، الأمر الذي يؤدي إلى محاولة مضاعفة جهود الكشف عن تلك الأهداف الحقيقية بغية التعامل معها في الزمان و المكان و تجنب احتمالات وقوع نتائج سلبية، وإجمالا تكون الغاية المرجوة من الأهداف موجهة إلى الدول الخارجية لتحقيق آثار محددة[69].

إن عملية تحقيق المصالح و الأهداف الوطنية للدولة يستلزم و بالضرورة مجموعة من الوسائل و تتمثل في عناصر القوة التي تتمتع و تمتلكها الدول، منه نستنتج أن عناصر القوة هي المتغير الذي يجمع مفهومي الإستراتيجية و الأمن لأن تحقيقهما يتطلب مجوعة من الوسائل، و الإستراتيجية وسيلة لتحقيق الأمن الوطني للدولة باستخدام أبعاده و عناصر القوة الوطنية.

[69] تامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية و إستراتيجية إدارة الأزمات، ط1 (دار النشر: دار المجدلاوي للنشروالتوزيع، 2005)، ص ص 140–141.

المبحث الثاني: الإطار النظري و المفاهيمي للإستراتيجية الأمنية

الحاجة إلى الأمن جعل الدول من الضروري وضع استراتيجياتها الأمنية، الأمر الذي أصبح مصدر قلق كبير للدول في النظام الدولي للقرن 21، تتطلب هذه الحاجة تصميم و رسم و تطوير استراتيجيات على المستوى الوطني المصحوبة بأهداف التي إذا ما تحققت يمكن على أساسها تأمين المتطلبات اللازمة للأمن. للدول دائما مجموعة متنوعة من الإستراتيجيات التي تهدف للإستخدام على المستوى الوطني أو الإستراتيجي للحكومة، معظم هذه الإستراتيجيات موجودة في وثائق رسمية "Formal documents"، التي يتم تصنيفها و لا تكون مفتوحة للرقابة العامة.

في كثير من الأحيان، الإستراتيجيات التي يتم التركيز عليها في الأمن الوطني تتعلق بالإستراتيجيات الشاملة للأمن الخارجي و الداخلي للدولة، فضلا عن استراتيجيات أكثر تخصصا مثل تلك التي تهدف إلى توجيه الإستراتيجية العسكرية في البلاد أو استراتيجيات محددة تهدف لمكافحة الإرهاب. و هناك عدة أغراض من وضع الإستراتيجيات الأمنية ففي جوهرها تهدف إلى **خلق إجماع بين كل من السياسة الخارجية و سياسة الدفاع و الدبلوماسية و أمن الوطن**[70].

يعتبر الأمن حجر الزاوية في التنمية و التقدم لأي مجتمع و تكمن أهميته في ضمان رفاه المواطنين و استقرار الدولة لكن تحقيق ذلك يستوجب على الدولة رسم استراتيجيتها الأمنية التي تحتضن الإطار المرجعي لمختلف المسائل الأمنية، هذه الإستراتيجية تتوخى الخصائص الفريدة للمخاطر والتهديدات التي تواجهها الدول، كما توجه عمل الدولة تجاه الإستجابة للتحديات باستخدام الموارد المتاحة بمرونة و كفاءة، كما تعزز قدرات الدولة الوقائية و الحمائية في بيئة أمنية تزداد تعقيدا، بذلك توفر الإستراتيجية الأمنية رؤية شاملة للأمن الوطني، كما توفر استعداد الدولة لمواجهة التحديات و وسيلة لتحقيق التنمية و الإزدهار.

يوفر الفكر الإستراتيجي لمحة عامة عن البيئة الأمنية، و يسمح لنا أن نكون أفضل استعدادا لمواجهة المخاطر المحتملة و التهديدات المستقبلية، لكن هذا لا يكفي فمن الضروري تحديد أولويات الموارد المتاحة على نحو فعال، من أجل تحقيق هذا الهدف، لتوفر الإستراتيجية الأمنية هيكل مؤسسي جديد مجهز للتعامل مع القضايا الأمنية و إدارة الأزمات التي تتطلب استجابة سريعة، منسقة و شاملة، ووجود درجة عالية من الإلتزام و الإرادة الشعبية في تنفيذ هذا النظام الجديد للأمن القومي لخدمة الجميع[71]، **فما المقصود بالإستراتيجية الأمنية ؟**

[70]ALAN, G.Stolberg, How nation-states craft national security strategydocuments, Enlarged Edition, October 2012, PP 1-3.

[71]The national security strategy, Departemento de seguridad nacional, Gobierno De Espana, 2013, PP 4-5.

المطلب الأول: الأطر المفاهيمية للإستراتيجية الأمنية

إن تعريف الإستراتيجية الأمنية يعتبر مدخلا حتميا يلزم علينا التطرق إليه في سبيل الوصول إلى إرساء المبادئ المحددة لعلم الإستراتيجية في مجاله الأمني، و قد صار من الضروري النهوض وتطوير معالم ذلك الفرع الإستراتيجي بالنظر إلى مجموع التطورات التي صاحبت مفهوم الأمن وتوسع مضامينه الذي أصبح بصورة شاملة.

محاولة منا التعريف بالإستراتيجية الأمنية أمر صعب خصوصا عند الرجوع إلى أبعاد الأمن بمفهومه الواسع الذي أصبح يمس جميع القطاعات و منه الإستراتيجية الأمنية: " **هي الطريقة التي تهدف إلى تسخير كافة الإمكانات و القدرات المتاحة لمواجهة وضع أو موقف أو مشكلة أو حالة حفاظا على حالة الأمن،وتطويع تلك القدرات لتلائم ظروف الواقع و تحقق الأهداف وفقا للمبادئ والأسس الواردة في الخطط السياسية، بشكل يحول دون وقوع أي خلل أمني أو يعوق احتواءه في سبيل توفير الإستقرار الأمني**"[72].

بداية، تمثل الإستراتيجية الكبرى أعلى مستويات أنواع الإستراتيجية و منه تعتبر الإستراتيجية الأمنية و غيرها من الإستراتيجيات المتعلقة بموضوع الأمن على المستوى الوطني أداة لتنفيذ الإستراتيجية الكبرى أو الشاملة.

الإستراتيجية المتعلقة بالأمن الوطني تشمل أنواع متعددة و إضافية من الوثائق و لها مسميات تختلف من دولة لأخرى على سبيل المثال:

- ✓ الورقة البيضاء كعنوان " للتقرير الحكومي الرسمي في عدد من البلدان بما فيها بريطانيا، أستراليا، نيوزلندا، كندا، هذه الورقة تحدد سياسة الحكومة في مسألة معينة إقليمية كالدفاع أو مكافحة الإرهاب.
- ✓ تشمل أيضا استعراض الدفاع الإستراتيجي المعروف في الولايات المتحدة الأمريكية باسم: Q.D.R، و يعتبر جهودا لربط المصالح و مسارات العمل الوطنية لدعم تلك المصادر العسكرية المطلوبة (القوات، الموظفين، البنية التحتية...إلخ)، لضمان أن الأمة تمتلك القدرة العسكرية لضمان أمنها.
- ✓ كما يطلق عليها اسم استراتيجية الأمن القومي أو الوطني التي تسمح للدولة التعرف على البيئة الأمنية و تشمل عناوين أخرى من الوثائق مثل الدفاع الوطني، الدفاع العسكري، استراتيجيات مكافحة الإرهاب.

[72] ضياء الدين خليل، أسس الإستراتيجية الجنائية و تطبيقاتها الأمنية، (الرياض: دار النشر المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، 1992)، ص ص 21– 23.

يمكن تجميع جميع هذه الوثائق الأمنية الوطنية في مختلف أشكالها و الأحجام الخاصة بها في تسلسل هرمي، حيث هناك علاقة تجمع بين الوثائق في كل مستوى من عملية صياغة الإستراتيجية الأمنية، حيث يفترض المنطق في كل مستوى تحكم واحد على الثاني و خدمة مستوى لمستوى فوقه، في هذه الحالة الإستراتيجية الأمنية يتم إدراجها مع الإستراتيجية الكبرى التي تعتبر بمثابة المعيار الإستراتيجي لجميع وثائق الإستراتيجية الوطنية التابعة[73].

الفرع الأول: مفهوم الإستراتيجية الأمنية " استراتيجية الأمن القومي "

استراتيجية الأمن الوطني" هي النهج الأوسع للدولة في السعي لتحقيق الأهداف الوطنية في البيئة الدولية". النقطة المهمة هي أن تختار الدولة الأهداف على أساس مصالحها و القيم التي تأثرت أو هددت أو تلقى تحديا في النظام الدولي. السؤال الذي يطرح: لماذا تصوغ الدولة سياسات واستراتيجيات أمنية؟ الجواب يرتبط بمفهوم "المصالح"، فتاريخيا تعتبر المصلحة الوطنية الهدف العام أو الطموحات "ambitions" التي تسعى لحمايتها. و تحقيق هذا لا يكون إلا من خلال مجموعة من الوسائل التي تصنف في أربع فئات: إعلامية، عسكرية، اقتصادية و سياسية أو دبلوماسية"، حيث تقوم الدول بتنظيمها و تطبق بذلك عناصر القوة الوطنية معا لتشكل "طرق" أمنها الوطني أو استراتيجيتها الشاملة[74].

الإستراتيجية الأمنية للدولة في المفهوم الحديث، أصبحت ذلك الموضوع ذو الرؤية الشاملة، تتداخل فيه أبعاد متعددة من **بعد عسكري** (القدرة العسكرية) للدفاع عن البلد، **بعد اقتصادي** (القدرة على تلبية المطالب الأساسية للمواطنين)، **بعد سياسي** (ينصرف إلى التركيز على الجانب الداخلي و الخارجي لسياسة الدولة)، **بعد يتعلق بتوجهات و إيديولوجيات** الدولة، **بعد اجتماعي** (يركز على البناء الإجتماعي من حيث درجة تجانسه و تماسكه) و **بعد جغرافي** (متعلق بالموقع الجغرافي و حدود الدولة و علاقتها مع دول الجوار). لتتعدد بذلك "ركائز استراتيجية الأمن الوطني للدولة" من أمن داخلي هدفه تحقيق الإستقرار و التنمية، أمن مباشر يركز على تأمين حدود الدولة و الدفاع عن أي تهديد لأمنها الداخلي، و أمن خارجي (إقليمي) و هنا تتعلق المسألة باستراتيجية الدولة في محيطها تجاه القضايا الإقليمية و المشاركة مع باقي دول الجوار في مكافحة المخاطر الأمنية من إرهاب و جريمة منظمة.

ليعرف قاموس وزارة الدفاع الأمريكية الإستراتيجية الأمنية " بالإستراتيجية الشاملة "total"، أو الإستراتيجية الكبرى أو العليا "grand" أو العامة "general" و هي وثيقة يوافق عليها رئيس الولايات

[73]ALAN, G.Stolberg, **Op.Cit**, P 15-16.
[74]OPHEIM, A.Michael, BOWEN, Nicholas and VIOTTI, R.Paul, Terrorism and homeland security: Thinking strategically about policy, CRS Press, Taylor & Francis Group, New York, 2008, P 22.

المتحدة الأمريكية لتطوير و تطبيق و تنسيق أدوات القوة الوطنية لتحقيق الأهداف التي تساهم في تحقيق الأمن الوطني".

كما يرى الباحث "**جهاد عودة**" أن " الإستراتيجية الأمنية هي خريطة الطريق التي تهتم بالأنشطة على المستوى القومي، تأخذ في اعتبارها كل عناصر القوة للدولة (مفهوم القوة الشاملة) تهدف نحو حماية المصالح الحيوية للدولة و أمنها القومي بمعناه الشامل لضمان استمراريتها و تنميتها". بهذا المفهوم الشامل يجعل الإستراتيجية الأمنية تضم في جوهرها "إستراتيجيات تخصصية" (من دفاع، دبلوماسية، سياسة خارجية، الأمن الوطني الشامل) في سبيل تحقيق الهدف العام في سياق أهداف تخصصية لكن و في إطار متكامل ومتناسق يتحقق الهدف العام بتحقق الأهداف التخصصية[75].

تمثلاستراتيجية الأمن القومي للبلاد خطة الأمة للتنسيق في استخدام جميع وسائل الدولة سواء العسكرية منها أو غير العسكرية لتحقيق الأهداف التي تدافع عنها و التي تسمح بتحقيق المصلحة الوطنية.

يصف مصطلح الإستراتيجية الأمنية: كل منهجية، مخطط، أو عملية عقلانية "Racional process "، تشكل من قبل القادة و صناع القرار في الدولة، تأتي هذه العملية في شكل مكتوب من خلال إعلان رسمي عام حول الطريقة التي تنوي من خلالها الدولة تحقيق أهدافها الأمنية سواء في بيئتها الداخلية أو الخارجية الخاصة بها.تعتبر الإستراتيجية الأمنية من بين الإستراتيجيات الرسمية للدولة، و هناك عدد من أنواع مختلفة من المستندات الإستراتيجية الرسمية لمعالجة قضايا الأمن القومي و لكل منها اسم وصفي خاص بها. و من الأسماء الأكثرة شهرة:

- استراتيجية الأمن القومي "National security strategy ".
- مراجعة الدفاع الإستراتيجي " Strategic defense review".
- الإستراتيجية الدفاعية الوطنية "National defense strategy ".

من بين هذه الأسماء عادة ما يتم وصف أمن الدولة باستراتيجية الأمن القومي، حيث يمكن للأخيرة أن تخدم مجموعة متنوعة من الأغراض "Can serve variety of purposes".

حيث أشار **Sharon Caudle** أن الإستراتيجية الأمنية الوطنية الناجحة يمكن أن توفر القدرة على:

- وضع رؤية استراتيجية مفصلة للبيئة الأمنية الحالية و المستقبلية.

[75]عبد المنعم محمد عدلي، القرار الإستراتيجي في ضوء المتغيرات الدولية: دراسة في صنع القرار نموذج للتحليل، ط 1 (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص ص 38- 40.

– تحقيق التواصل بين قيم الدولة بتوحيد مختلف السياسات و الإستراتيجيات المتعلقة بالأمن الوطني.

– تقديم الغايات و الأهداف ذات الأولوية القابلة للقياس مع الجداول الزمنية.

– تحديد العوامل الداخلية و الدولية مثل مقارنة القدرات، القضايا، الإتجاهات، عوامل من شأنها أن تؤثر على تحقيق الأهداف و الغايات الأمنية.

– وضع نهج من طرف الحكومة لسياسة الأمن القومي و صنع الإستراتيجية، هذا النهج الذي يشمل جميع الإدارات و الهياكل المؤسسية و الوكالات ذات الصلة.

– تحديد مسارات العمل و الموارد (الطرق و الوسائل) التي يتم استخدامها لتحقيق الأهداف الوطنية وتقديم التوجيه إلى الإدارات و المؤسسات الحكومية لوضع الميزانية و التخطيط، وتنظيم مسؤولياتهم لتنفيذ الإستراتيجية.

– تعمل الإستراتيجية الأمنية كحلقة وصل بين الأهداف الإستراتيجية و مسارات العمل لتحقيق الأهداف. *لكن السؤال الرئيسي ما إذا كانت الإستراتيجية الأمنية تهدف في المقام الأول أن تكون إستراتيجية واقعية، لديها القدرة على تحقيق أهدافها مقارنة مع الموارد المتاحة؟ أو بالأحرى ما هي أدوات الإتصال الإستراتيجي التي سيركز عليها من طرف الأمن القومي للبلاد؟*[76]

أول إستراتيجية رسمية أمريكية للأمن القومي وضعت عام 1987، و قد وصفت بأنها وثيقة هامة "تجمع بين السياسة الخارجية و سياسة الدفاع بل إنها تحدد الأهداف و المصالح الأمريكية و تحدد بعض التهديدات لتلك المصالح، كما تنص على الأولويات و الخيارات التي تعبر عن جوهر الإستراتيجية و لا يمكن تقديم مثل هذه الإستراتيجية إلا في وثيقة سرية.

تعتبر الإستراتيجية الأمنية بمثابة *التصور الشامل والمستقبلي لمسألة الأمن بمفهومه الواسع* الذي يتضمن أمن الدولة السياسي، العسكري، الإقتصادي، الإجتماعي، البيئي...إلخ، و الذي يأخذ في اعتباراته الحقائق السياسية الوطنية (الوضع الداخلي) و ما يحدث في دول الجوار على المستوى الإقليمي بل والدولي، لتكون هذه الإستراتيجية قادرة على تحديد الخيارات التي من شأنها احتواء مصادر التهديد إما بالحد من قوة تأثيرها أو من خلال تحييدها وإخراجها من دائرة المواجهة أو

[76]ALAN, G.Stolberg, **Op.Cit**, P 14.

بمواجهتها بشكل مباشر أو غير مباشر و من تم وضع السياساتو الخطط و البرامج اللازمة للتعامل مع تلك التهديدات و تحقيق درجات تأمين الدولة وحماية مصالحها.

الشكل رقم 4: يوضح مفهوم ومضمون الإستراتيجية الأمنية

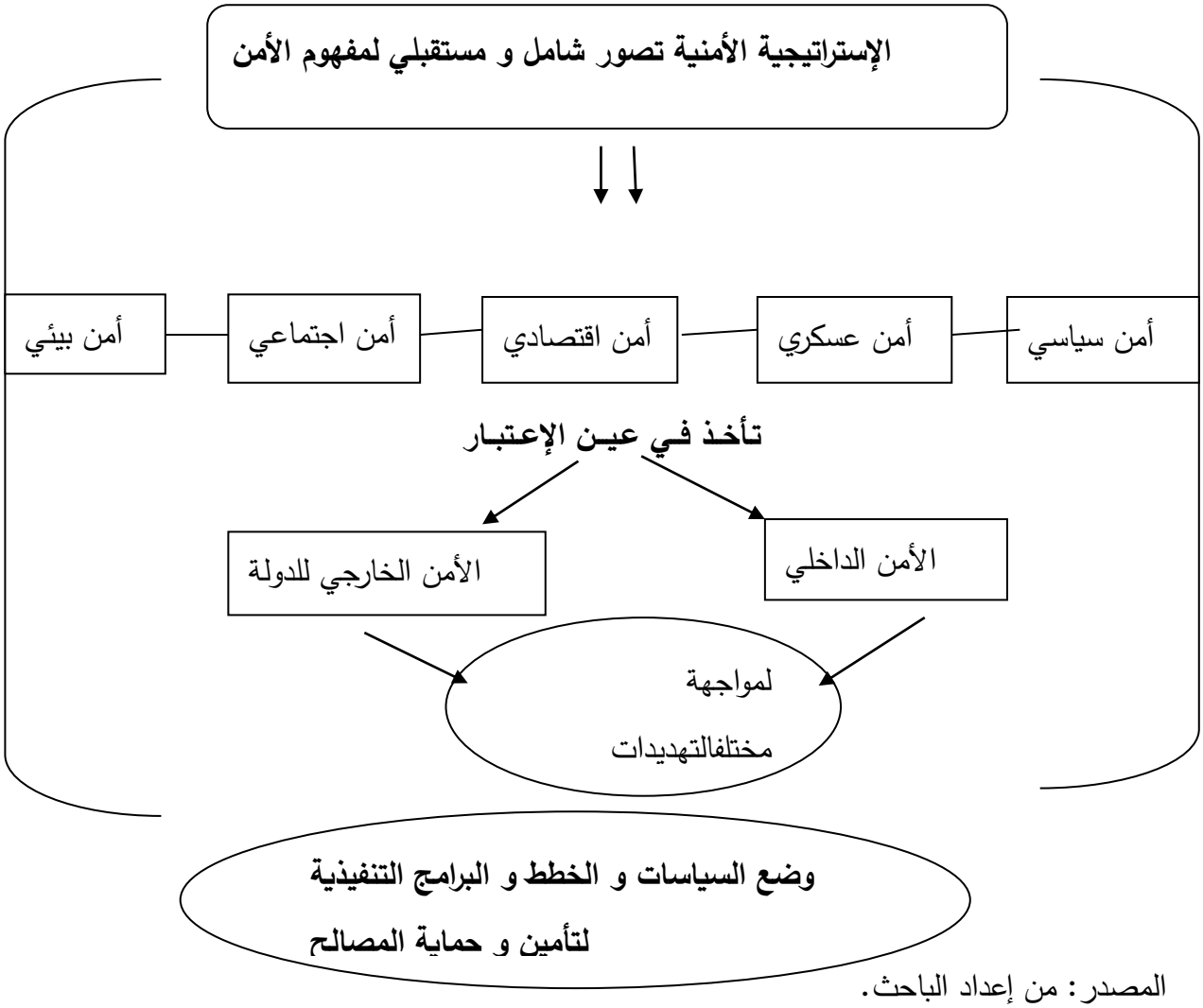

المصدر: من إعداد الباحث.

إن الرؤية الإستراتيجية للأمن تجعله مفهوم ديناميكي قابل للمراجعة و التقييم بشكل دوري، و من الطبيعي أن تتسم سياسة و برامج تنفيذ الإستراتيجية الأمنية هي الأخرى بالحركية التي تستلزم مراجعتها لتقرير مدى توافقها وملاءمتها لإنجاز أهداف الإستراتيجية المحددة، منه من أساسيات العمل لصياغة إستراتيجية الأمن الوطني للدولة دراسة و تحديد طبيعة التهديدات، المخاطر، مصادرها وأشكالها[77].

[77]كمال الأسطل، "الإطار العام لصياغة إستراتيجية أمنية شاملة"، تاريخ النشر 16-01-2011، الجزء الأول، تاريخ التصفح: 18-04-2015، على الرابط التالي:K-astal.com/index.php ?action=detail&id=100

تختلف الإستراتيجية الأمنية في جوهرها عن الإستراتيجية العسكرية إلا في طبيعة النشاط نتيجة المشكلات التي يهتم بها كل واحد منهما و طبيعة الإمكانيات و القدرات التي تتناسب و تحقيق الأهداف و الغايات التي تسعى إليها الدولة[78].

تعرف الإستراتيجية في ميدان العلوم الأمنية بأنها: " **تصور عام أو إطار عام أو خطة بعيدة المدى تعمل على توظيف إمكانيات و طاقات كافة مؤسسات الدولة و المجتمع و توجيهها للعمل بشكل منتظم، تكاملي و فعال لتحقيق الأمن بمفهومه الواسع عبر مجموعة من الخطط الفرعية والبرامج والوسائل المختلفة التي تنسجم مع طبيعة كل قطاع**"[79].

إن سرعة و تغير مستجدات البيئة الدولية، يحتم على كافة الدولة التوافق نحو مفهوم الأمن الشامل الذي يمكّنها من مواجهة المخاطر الأمنية ويكون ذلك من خلال وضع إستراتيجيات أمنية جديدة، تتضمن فكرا أمنيا متطورا، أساليب و آليات و برامج حديثة تساير الأوضاع الأمنية القائمة.

يرى **الشهراني:** " أنه و طبقا للفكر الإستراتيجي المعاصر تعد الركيزة الأمنية بجانب السياسية والإقتصادية بمثابة أسس و ركائز نمو و استقرار الدولة، حيث يعتبرها متداخلة و كل منها يشكل عامل تأثير على الآخر، و مع ذلك تعد الركيزة الأمنية ذات أهمية خاصة نظرا لشدة تعقيد المسائل والقضايا الأمنية التي تواجه الحكومات و الشعوب في العصر الراهن، لذلك غياب إستراتيجية شاملة ومتكاملة للأمن الوطني بمثابة ثغرة و تهديد للأخير، و فعاليتها تتجسد عند صياغتها من خلال التنبؤ لما ستكون عليه الظواهر الإجرامية و درجة خطورتها، والتطور في أساليب ارتكابها، باعتبار المستقبل امتداد للماضي.[80]

ما يجدر الإشارة إليه أن للإستراتيجية الأمنية جانبان: *الأول* يتمثل في سعي الدولة الدائم لحماية المصالح الوطنية و التعايش مع المتغيرات الأمنية الإقليمية منها أو الدولية، من خلال التفاعل الإيجابي بين عناصر الدولة سواء البشرية أو المادية. أما الجانب الثاني يتمثل في السعي لحماية كيان الدولة من الأخطار و التهديدات المحتملة داخليا و خارجيا و المقصود هنا حماية الأركان الثلاث المكونة للدولة الشعب، الإقليم، السيادة، بتعبير آخر أي تهديد لأي عنصر من العناصر الثلاثة يعتبر تهديدا للأمن الوطني بدرجة أو بأخرى.

كل دولة لها بيئتها الأمنية داخليا، إقليميا و دوليا، لها مقوماتها و ظروفها التاريخية، الإجتماعية و السياسية، تحدد مصالحها الوطنية من حيث أهميتها و أولوياتها، كما تحدد

---

[78] ضياء الدين خليل، مرجع سابق،ص 22.

[79] عباس عبد الهادي عبد الناصر، الأمن الشامل و انعكاساته على التخطيط الإستراتيجي للأمن الوطني، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008)، ص 136.

[80] المرجع نفسه، ص 143.

بالمقابل الأخطار الداخلية و الخارجية التي تواجهها و الأخطار المحتملة الوقوع، الأمر الذي يجعلها تضع سياسات و خيارات و مجموعة بدائل لتعزيز أمنها الوطني و حماية مصالحها باستخدام كل الوسائل المتاحة.

و عليه الإستراتيجيات الأمنية من بين أهم الوسائل و الأدوات للتنبؤ بالمشكلات و الظواهر والمتغيرات المؤثرة بشكل كبير على أمن الدولة الشامل بأبعاده و قطاعاته المختلفة، هذه المتغيرات التي عرفت تطورا و تجددا باستمرار من تشابك المصالح، التطور التقني و الصناعي و العلمي، النقل و الإتصالات وهيمنة الدول الكبرى، اتساع الهوة بين دول الشمال و الجنوب، تطور الجرائم العابرة للحدود، ما حتم على الدول بناء إستراتيجيات أمنية فعالة لمواجهة مجموع الأخطار و التهديدات التي من شأنها زعزعة أمنها وسلامتها.

الفرع الثاني: مقومات الإستراتيجية الأمنية

إن أساس الإستراتيجية الأمنية هو تحديد الدولة مجموع الأخطار سواء التي في صدد مواجهتها، أو الأخطار المحتملة الوقوع و درجة أهميتها، من تم تحديد قدرات مواجهة هذه الأخطار سواء القدرات البشرية أو المادية، و عليه تقوم إستراتيجيات الأمن الوطني على مجموعة من المقومات نذكرها كالآتي:

-المقوم العقائدي: و يقصد به العقيدة، و منظومة القيم السائدة في المجتمع بالمقابل درجة قبولها من مختلف فئات الأخير و درجة تمثيلها في بقية المقومات الأخرى، في هذا السياق نشير إلى **العقيدة الأمنية** و التي تعني " مجموع الآراء، الإعتقادات و المبادئ التي في مجملها تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة، تتبناها الأخيرة عندما يتعلق الأمر في مواجهة مجموعة من التحديات والقضايا التي تشكل خطرا على أمنها، هذه العقيدة من شأنها إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني، عبارة عن أداة تقوم الدولة من خلالها بتعريف التهديدات والتحديات والمخاطر التي تواجهها حيث تختلف من دولة لأخرى باختلاف طبيعة التهديدات الأمنية[81].

العقيدة الأمنية ذو صلة باستراتيجية الأمن الوطني، حيث توجه الغرض الأعلى للدفاع والسياسات الأمنية، تحدد المبادئ العامة و المهام الأساسية للقوات المسلحة، المجتمعات الإستخباراتية

[81]صالح زياني، " تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهيدات العولمة"، مجلة المفكر، العدد 5، بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2012، ص 290.

والدبلوماسية بالتالي تسعى لتحقيق الأهداف الوطنية، لا يمكن أن تنشأ من فراغ حيث تعود جذورها بشكل حيوي من تاريخ، جغرافية و ثقافة الدولة بالتالي مكون معقد للغاية[82].

-المقوم السياسي: و نعني به شكل الحكم، مؤسساته، مدى قدرته على تحديد الأهداف والمصالح الوطنية بدقة و من تم وضع سياسات و إستراتيجيات بتحديد الخيارات المتاحة لتحقيق تلك المصالح وحمايتها.

كما و تهتم الركيزة السياسية للإستراتيجية الأمنية على السلوك الخارجي للدولة – في سياق إستراتيجية الأمن الخارجي– و على نطاق واسع من خلال تحليل السياسة الخارجية لها، في هذا الجانب سيتم اعتماد **نهج الدور** كإطار نظري لتحليل السياسة الخارجية، نهج استخدم في مجال العلاقات الدولية بداية من عام 1970 من قبل KALHOLSTI، و فحصه للعلاقة بين **تصورات/ مفاهيم الدور الوطني** "**national role perceptions/conceptions**" و نماذج المشاركة في عالم الشؤون السياسية. في مقالة له تحت عنوان " national role conceptions in the study of foreign policy"، هولستيوجد له بعض المفاهيم التي يمكن استخدامها في تحليل السياسة الخارجية: **كسلوك وأداء الأدوار** "**role performance**" الذي يشمل اتخاذ المواقف، القرارات، الإجراءات و عمل الحكومات في تنفيذ استراتيجياتها المحددة لمفاهيم دورها الوطني[83].

في تحديد للمبادئ الرئيسية لنهج الدور، وجهت 04 أسئلة لأنصار النهج عند تحليل السياسة الخارجية و هي: ما هي مصادر تصورات/مفاهيم الدور التي يحتفظ بها صناع السياسة الخارجية

تحت أي ظرف من الظروف يتم بناء مفهوم الدور الوطني؟

ما هي تأثيرات مصادر السياسة الخارجية و الظروف على قرارات و إجراءات الشؤون الخارجية؟

إلى أي مدى تلعب الإستراتيجيات (مفاهيم الدور) بالمقابل الإجراءات (أداء الدور) درجة التوافق والتناغم؟

[82]Joshy, Manoj et ABHIJIT, Lyer-Mitra, National security : the need for a doctrine, Special report, February 2014, Date de consultation: 19-04-2015, Sur le site : www.orfonline.org

[83]SEKHRI, Sofiane, "The role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries", African journal of political science and international relations, Vol 3, October 2009, P 426.

استخدم منظري الدور هذه الأسئلة في محاولة للربط بين تحليلاتهم للسياسة الخارجية لنهج الدور و قسم الأخير إلى **مصادر الدور** "**rolesources**"، **تصورات الدور** "**role perceptions**" و**أداء الدور**"**role performance**". حيث يرى هولستي أن أداء الدور يكون في شكل قرارات السياسية الخارجية و الإجراءات الناشئة في المقام الأول من مفاهيم دور صانعي السياسات.

إن عوامل الإحتياجات و المطالب المحلية، الأحداث الحرجة لاتجاهات البيئة الخارجية تشكل توجه السياسة الخارجية و بناء تصور دور الدولة و موقفها في تنفيذ دور معين المقصود به الأداء. ف "**Robert Keohane و Judith Goldstein**" يعرفان **مفاهيم الدور الوطني** بأنها " مجموعة قواعد تعبر عن سلوك السياسة الخارجية المتوقع و توجه العمل: يمكن النظر إليها على أنها خارطة الطريق "road map" التي يعتمدها صانعي السياسة الخارجية في تبسيط و تسهيل الواقع السياسي المعقد. هذه الخارطة تتضمن أهداف، إستراتيجيات نابعة من طرف مصادر مختلفة قد تكون ثابتة أو متغيرة، خارجية أو داخلية. لتتحدد **مصادر الدور** من عوامل الثقافة، التاريخ، القوانين الداخلية، القيم الوطنية والشخصية، القدرات و موارد الدولة، الموقع، الأدوار التقليدية، الإيديولوجية، الظروف الخارجية المرتبطة بالوسط الدولي مثل الإلتزامات و المعاهدات الدولية، الاحتياجات المحلية، الشعور بالخطر من الأعداء و دول الجوار...إلخ. لتشكل مجموع هذه المصادر في الأخير مفهوم الدور لصانع السياسة في توجهات البلاد سواء في النظام الدولي أو النظم الإقليمية التابعة لها و تنشئ عند الدولة مواقف معينة تعرف في نهج الدور بمفاهيم الدور الوطني.

وفقا لهولستي: "مفاهيم الدور الوطني هي أنواع عامة من القرارات و الإلتزامات و القواعد لصانعي السياسة و الإجراءات المناسبة لدولتهم، و الوظائف التي و إن وجدت ينبغي على دولتهم أداؤها على أساس مستمر في النظام الدولي و النظم الإقليمية التابعة لها". بالتالي هي الإجراءات المكرسة لأداء وإجراء تصورات الدور تعرف على أنها سلوك الدور الذي يشمل سلوك السياسة الخارجية الفعلي من حيث الإجراءات المتخذة، إجراءات تسمح بتكوين صورة معينة لأدوار الدولة في مناطق معينة. كما أن مصادر نفس السياسة الخارجية يمكن أن تؤثر في مفهوم توجه و سلوك الدور في وقت واحد، الأمر الذي يخلق حالة من عدم التوافق "non-concordance" بين مفهوم الدور وسلوكه، بذلك يبدأ نهج الدور من خلال تأثير مصادر توجه السياسة الخارجية في صياغة مفاهيم/تصورات الدور الوطني و في وقت لاحق يدرس التفاعل بين التصورات و أداء الدور.

في بعض الحالات، الدول ملزمة في وقت واحد أداء أدوار غير متوافقة في إجراءاتها السلوكية مقارنة مع توجه سياستها الخارجية، أمر من شأنه أن يضع صانعي القرار في السياسة الخارجية في حالة مربكة تدعى بصراع الدور "role conflict" أو استحالة الدور.[84]

الشكل رقم 05: يوضح مفاهيم نهج الدور

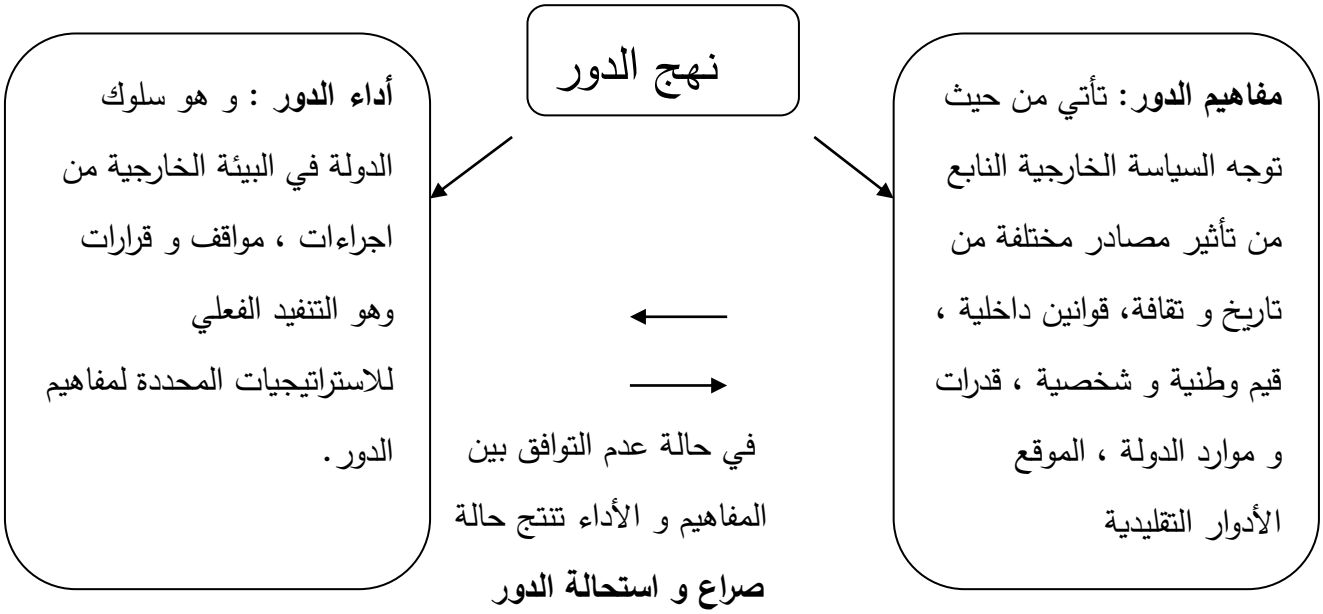

المصدر: من إعداد الباحث.

-المقوم الإقتصادي: المقصود به قاعدة الدولة الإقتصادية و الموارد الطبيعية التي تمتلكها، إضافة لدرجة التقدم و أسس النظام الإقتصادي التي تقوم عليه، و تحاول الدولة في هذا الإطار جاهدة لتوفير بيئة مناسبة لهذا المقوم سواء بجذب الإستثمارات الأجنبية أو إيجاد قاعدة اقتصاد قوية[85].

-المقوم الجيوبوليتيكي: المقصود منه العامل الجغرافي للدولة من موقع، مساحة، توزيع السكان، وأقاليم الدولة بالإضافة لوضع الدولة بين دول الجوار.

-مقومات القوة: تأتي في المقام الأول القوة العسكرية بالإضافة لمجموع المقومات السابقة من قوة سياسية، اجتماعية، اقتصادية...إلخ.

[84]SEKHRI, Sofiane, **Op.cit**, PP 427-428.

[85]بن معيض آل سمير فيصل، إستراتيجيات الإصلاح و التطوير الإداري و دورها في تعزيز الأمن الوطني، (الرياض: مركز الدراسات و البحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007)، ص ص 165– 167.

يمكن القول أن مجموع هذه المقومات متداخلة فيما بينها يؤثر بعضها على الآخر بالتالي تشكل كلا لا يتجزأ و إذا اختل واحد فإن ذلك سيشكل ثغرة من شأنها أن تهدد الأمن الوطني للدولة هذا من جهة، و في نفس الوقت مجموع هذه المقومات يحدد لنا سياسات و إستراتيجيات الأمن الوطني.

فالإستراتجية الأمنية الفعالة هي التي تسعى في النهاية إلى المحافظة على البلاد انطلاقا من تحديد مصالحه و قضاياه و حماية الدولة من التهديدات الداخلية و الخارجية و التماشي مع متغيرات البيئة الأمنية.

يستلزم صياغة الإستراتيجية الأمنية بالضرورة مراعاة قضايا الأمن الوطني، فلكل دولة وضعها السياسي، الإقتصادي، الإجتماعي و الجيوبوليتيكي الخاص بها، تبعا لذلك لكل بلد مسائله الأمنية يواجه أخطار وتهديدات لا يواجهها بلد آخر و ذلك راجع لاختلاف الأوضاع و الظروف[86].

الفرع الثالث: سمات و خصائص الإستراتيجية الأمنية

من خلال التعاريف السابقة للإستراتيجية الأمنية يتوضح لنا أنها تتميز بعدة سمات و خصائص حسب حقيقتها و طبيعتها، لكن قبل الشروع في تحديد سمات و خصائص الأخيرة لابد من تحديد الفارق الأساسي بين السمة و الخاصية حيث لابد من التنبيه له و تجنب الخلط المستمر بين المتغيرين فالسمة المقصود منها: " الصفة المستمدة من الطبيعة الخاصة لذات الشيء "، أما الخاصية فتعني: " الصفة التي يكتسبها الشيء نتيجة لتعامله مع ظروف الواقع المتغيرة باستمرار "[87].

1/ سمات الإستراتيجية الأمنية:

- ✓ طريقة علمية تعتمد بالدرجة الأولى على التخطيط الأمني، لماذا؟، لدراسة حجم الظاهرة أو الموقف أو المشكلة إضافة إلى التعرف على حجم و أبعاد كافة إمكانيات و قدرات الدولة المتاحة.
- ✓ تتسم الإستراتيجية الأمنية بالواقعية من حيث تعاملها مع الموقف الأمني من حيث تجنيد الوسائل القادرة على مواجهة و تحقيق الأهداف.
- ✓ تهدف من حيث طبيعتها إلى احتواء الموقف أو المشكلة و محاولة القضاء عليها دون احتمالية وقوعها في المستقبل.

[86] بن معيض آل سمير فيصل، مرجع سابق، ص ص 167– 170.

[87] ضياء الدين خليل، مرجع سابق، ص 23.

- ✓ تتسم الإستراتيجية الأمنية بالحركية الناتجة عن محاولة التصدي و مواجهة موقف أو مشكلة واقعية.
- ✓ تتوقف درجة نجاح الإستراتيجية الأمنية من خلال تحقيقها عنصر المبادرة في سبيل احتواء مصدر الخلل الأمني خصوصا من قبل أولئك الذين يريدون زعزعة الإستقرار.
- ✓ كما تتسم الإستراتيجية الأمنية بمدى سريتها بشكل يضمن نجاحها.

2/ خصائص الإستراتيجية الأمنية: هناك مجموعة من الخصائص الناتجة عن اتصال الإستراتيجية الأمنية بظروف البيئة الأمنية و يمكن إجمالها كالآتي:

- ✓ تتميز الإستراتيجية الأمنية برجوعها الدائم و المستمر لدروس الماضي سعيا منها للإستفادة مما سبق و مواجهة أي خلل أو موقف أمني حاليا و تحقيق أهداف مستقبلية.
- ✓ تتصف بالمرونة لضرورة التكيف مع الواقع الذي يتميز بشدة التغير، بالتالي على الإستراتيجية الأمنية تبني حلولا و بدائل تحسبا لظروف الواقع الأمني.
- ✓ قابلية الإستراتيجية الأمنية بالتأثير و التأثر بكافة ظروف و واقع البيئة الأمنية، أي قدرتها على التأثير و التأثر على حد سواء.
- ✓ ضرورة اعتمادها على كافة قطاعات الدولة سواء الأمنية منها و غير الأمنية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، عسكرية، دبلوماسية، إعلامية...إلخ، هذا لنجاحها و فعاليتها لتحقيق الأهداف المرجوة.
- ✓ قدرة الإستراتيجية الأمنية على احتواء المشكلة الأمنية، بشكل حتى و إن لم يتم فيه القضاء عليها تماما، فإنها يمكن على الأقل منع تفاقمها و إحداث آثار سلبية على أمن الدولة[88].

الفرع الرابع: أنواع الإستراتيجيات الأمنية

مما لاشك فيه أن الأمن القومي بذاته و المحافظة عليه يعتبر من بين الأهداف الأساسية والمركزية التي تسعى الدولة تحقيقها باستخدام كافة إمكانياتها بجوانبها المختلفة. لتصبح مسألة الأمن الحجر الأساس لتقدم و استقرار أية دولة لذا تزداد أهميته يوما بعد يوم، في ضوء ذلك تسعى الدول جاهدة بالرجوع إلى مواردها و قيمها الأساسية لمواجهة كل من التهديدات الداخلية و الخارجية القائمة أو المحتملة الوقوع، عن طريق بناء و رسم سياساتها و استراتيجياتها الأمنية الخاصة بها، هذه الأخيرة التي تتغير من دولة لأخرى لكن الأمر لا ينفي تشاركها في نفس الأهداف و الغايات الأمنية، ما

[88]ضياء الدين خليل، مرجع سابق، ص 24– 28.

يستلزم ضرورة التعاون والتنسيق في بعض الأحيان ومنه الأمر راجع بالأساس إلى المصالح التي تسعى الدول تحقيقها و تأمينها.

مما تقدم، موضوع الأمن القومي الذي يعني في مضمونه مواجهة التحديات الداخلية والخارجية في نفس الوقت بجانب صانع القرار الذي يشكل و يرسم أهم القرارات فيما يتعلق بذلك، تصبح المعادلة أن كل منهما أداة الربط بين السياسة الداخلية و الخارجية، فالعلاقة وثيقة بين الأخيرة و مسألة الأمن، منه و انطلاقا من العلاقة بين سياسة الدولة و ضمان أمنها على الصعيدين الداخلي و الخارجي إضافة إلى ضمان تحقيق الأمن باعتباره هدفا أساسيا لصانع القرار، نستنتج أن سياسة صانع القرار يتفرع عنها، استراتيجية داخلية و استراتيجية خارجية، و عليه تنبثق لنا كل من استراتيجية الأمن الداخلي و استراتيجية الأمن الخارجي و هما أهم أنواع الإستراتيجية الأمنية.

1/ استراتيجية الأمن الداخلي:

بداية، الحديث عن موضوع الأمن الداخلي من بين المسائل الحيوية و الهامة بالنسبة لجميع الدول، ففي العديد من الحالات ما أثرت قوة الأمن الداخلي في مواقف وانتصارات و هزائم بعض الدول عند دخولها صراعات و نزاعات، فالكثير منها دخلت صراعات خارج حدودها بمعادلة خاسرة حيث سقطت من الداخل قبل سقوطها خارجيا، كما في العديد من الحالات دول دخلت معارك و خسرت خارجيا لكنها لم تسقط من الداخل، لهذا السبب ترى حكومات الدول أن أبرز اهتماماتها هو تحقيق الأمن الداخلي في بيئتها الوطنية.[89]

المقصود من الأمن الداخلي احتواء و سيطرة الدولة لكل العناصر المسببة لغياب الأمن من مكافحة حركات التمرد و محاولات الإنفصال، العصيان و محاولات هدم النسيج أو البناء الداخلي للمجتمع، أعمال التخريب...إلخ، و دور الدولة هنا يكون في مدى سيطرتها على التهديدات الداخلية التي تواجهها من سياسية، اقتصادية، اجتماعية...إلخ التي تؤدي بطبيعة الأمر إلى زعزعة الإستقرار السياسي و البناء الإجتماعي و التنمية الإقتصادية للدولة، الأمر الذي يستدعي من صناع القرار إلى " الوعي لحقيقة الموقف إضافة إلى التنبه في وقت مبكر النزوع لمعالجة المشكلة في إطار رسم سياسة أمنية تتفرع منها استراتيجيات الأمن الداخلي و التي تهدف إلى:

- ✓ استقرارية و استمرارية النظام السياسي، من خلال احتواء التهديدات سواء العسكرية أو غيرها على المجتمع، الإقتصاد الوطني و عملية التنمية.

[89] تامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص ص 327– 329.

- ✓ يتحقق الأمن الداخلي المستقر و متانة الوضع الداخلي للبلاد بمدى فعالية استراتيجية الأمن الداخلي، الأمر الذي يتيح لصناع القرار القدرة على التحرك داخليا، إقليميا و دوليا و منه نستنتج أن الأمن الداخلي و الأمن الخارجي يتفاعلان بصورة مستمرة[90].

2/ استراتيجية الأمن الخارجي:

من المسلمات التي جرى تداولها عند دراسة و بحث قضية الأمن القومي هو اعتبار أمن الدولة كلا يجمع بين الأمن الداخلي و الأمن الخارجي، الأخير يعني تحقيق أهداف السياسة الخارجية و قدرة الدولة على مواجهة التهديدات الخارجية باحتوائها كمحاولات العدوان الخارجي بكافة أشكاله. لذلك، يعتبر الأمن الخارجي بمثابة مرآة أو واجهة الأمن الوطني و يمثل " ذراع الدولة الممتد إقليميا و دوليا، يكون الهدف منه حماية الأهداف و المصالح الوطنية المتمثلة أساسا في حماية حدود الدولة، أراضيها، شعوبها و ثرواتها ضد أي عدوان سواء مباشر أو غير مباشر ". فالأمن الإقليمي يعد جزءا من استراتيجية الأمن الخارجي يعكس ظاهرة أن غالبية الدول ترتبط بمنطقة أو مناطق أمن. فما المقصود بمناطق الأمن لدولة ما؟

" هي تلك المناطق أو الرقعة الجغرافية التي لها تأثير مباشر على سلامة أراضيها و استقرارها، من حيث ارتباطها الوثيق بمصالحها و سياساتها الإستراتيجية "، حيث تتحدد منطقة الأمن في ثلاث معايير:

الموقع الجغرافي للدولة/ المعيار السياسي أو الإيديولوجي للدولة/ معيار قوة الدولة بمختلف أشكالها.
من أهم النتائج المتعارف عليها، أن استقرار مناطق الأمن لدولة ما يعد بمثابة ضمان أمنها الإقليمي ما ينعكس على أمنها الخارجي و الداخلي بالتالي أمنها الوطني.

فتحقيق الدولة المستمر لمصالحها و حمايتها يجعله دوما في حالة مستمرة نحو خلق بيئة خارجية ملائمة و مناسبة تأخذ في الإعتبار الوسائل و الإمكانيات المتاحة، فالملاحظ أن بعض الدول تعتمد في استراتيجية أمنها الخارجي أسلوب الحوار و الإقناع في حين تلجأ بعض الدول إلى أساليب التدخل المباشر و غير المباشر.

من أهم ميزات استراتيجية الأمن الخارجي هي شدة الدينامية و النسبية تبعا لإجراءات الدولة الأمنية المتغيرة هي الأخرى، بسبب تغير المصالح الوطنية وفقا لسلم أولويات الدولة، كما أن هناك حقيقة لا

[90] تامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص 330.

يمكن إخفاؤها و هي مدى الترابط بين الأمن الداخلي و الأمن الخارجي، حقيقة تمثل حلقة الوصل عند صانع القرار و أهداف السياسة الخارجية[91].

ما يجب الإشارة إليه، أنه و في سياق صياغة أي دولة استراتيجيتها على المستوى الخارجي يجب بالضرورة بناء مجموعة من "الحسابات الإستراتيجية" تتناول قدراتها الذاتية و ظروف البيئة الداخلية و الإقليمية و كذا قدرات الأطراف الفاعلة، كمفتاح لنجاح استراتيجيتها الأمنية، ومواجهة للتهديدات الواقعة أو المحتملة و تحقيق مصلحة الأمن[92].

العلاقة بين الإستراتيجيات الأمنية

من أهم الصعوبات التي تواجه صانع القرار هو مدى تفاقم التحديات التي تواجه الدولة ما يؤثر سلبا على قدرتها في مواجهة عمليات الإختراق الخارجي، هذا إضافة إلى أن تحرك الإستقرار الداخلي مرتبط بالوضع الداخلي، و عليه نستنتج أن استراتيجية صانع القرار لردع التحديات الخارجية بصفة عامة ذات ارتباط مباشر على القدرة في تحقيق الوحدة الوطنية و الإستقرار السياسي والإنسجام الإجتماعي. والحقيقة لا تحتاج نقاشا فبدون أمن خارجي تصبح إجراءات تصميم و رسم الإستراتيجية الأمنية لتحقيق الإستقرار الإجتماعي في صعوبة أكثر لأننا في بيئة أمنية معرضة لمجموعة من التهديدات تأثر على استقرار أي منطقة، الأمر الذي يحتم على الدول بناء خططها و استراتيجياتها الأمنية بمراعاة مختلف التفاعلات الخاصة بمناطق أمنها.

ما يجدر الإشارة إليه، أن البيئة الخارجية بمثابة واجهة تعكس الأمن الخارجي، لكن نجاح أو فشل الإستراتيجية الأمنية الخارجية بمثابة نجاح أو فشل بالنسبة للبيئة الداخلية، ما نستنتجه علاقة الترابط الفعلي بين البيئتين و الإستراتيجيتين الداخلية و الخارجية، لذلك صانع القرار يسعى دوما لضمان بيئة أمنية مناسبة على الصعيدين الداخلي و الخارجي لتحقيق الأهداف على مختلف المستويات سياسية، اجتماعية، اقتصادية...إلخ. إذن العلاقة بين الإستراتيجيتين واضحة من حيث حماية المصالح الأساسية للدولة و هي علاقة تفاعل مستمر، مثلما التحديات متفاعلة و متداخلة، و كلا الإستراتيجيتين هدفهما الأساسي التصدي لمختلف تهديدات الأمن القومي و قاعدتهما هي السياسة الأمنية التي يضعها صانع القرار[93].

---

[91] تامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص ص 331– 332.

[92] عبد المنعم محمد عدلي، مرجع سابق، ص 51.

[93] تامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص 335.

الفرع الخامس: مضمون الإستراتيجية الأمنية

تعرف الإستراتيجية الأمنية على أنها: " **علم و فن تحقيق الغايات الأمنية العليا بالإستخدام الأمثل للإمكانات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية في سبيل استيعاب الظواهر التي من شأنها أن تهدد أمن الدولة** ". كما يعرفها **جونميرشيمر**: " **مجموع الخطوات المتخذة من قبل الدولة من أجل كسب الحرب أو منعها، أو احتواء معتدي أو الحفاظ على توازن القوى أو القضاء على تهديد معين للأمن القومي** ".

و منه ما مضمون الإستراتيجية الأمنية؟

الأمر المتعارف عليه و لابد الإشارة إليه، أن استراتيجية الأمن الوطني للدولة تبنى أساسا على تحديد مجموعة من المتغيرات المتمثلة في طبيعة التهديدات، نوعية مصادرها، ما يلزم علىالدولة رسم استراتيجيات مضادة لاحتواء مجموع تلك التهديدات، كما أن أساسها حماية مصالح الدولة، في ظل كل هذا، مرجعيتها هي الطبيعة الإيديولوجية التي تحملها السياسة الخارجية مثل الليبيرالية و الإشتراكية وغيرها.

مثلا بالرجوع إلى الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تقوم حسب وجهة نظر روبرت كوفمان **Robert G.Kaufman**على مجموعة من النقاط الجوهرية:

-تشخيصهم مصدر تهديد الأمن القومي الأمريكي في ظاهرة الإرهاب، و كان هدفهم الأساسي مكافحة الظاهرة و ملاحقة تنظيم القاعدة أمنيا و عسكريا إضافة إلى تجنب تكرار وقوع هجمات ضد مصالحها.

-العنصر الثاني في الإستراتيجية الأمنية تمثل في محاولة تهدئة النزاعات الإقليمية من تحولها إلى نزاعات مسلحة خصوصا بالمناطق التي ترى فيها مصالحها الحيوية مثل منطقة الشرق الأوسط.

-السيطرة و الضغط على الدول التي تحاول الحصول على أسلحة الدمار الشامل عبر العالم سواء من حيث الصناعة، المتاجرة به من بيع و شراء، أو وقوعه في يد الدول التي تعتبرها مهددة لمصالحها.

-تشجيع التنمية في دول العالم الثالث من أجل تحقيق الإستقرار و لا تنتقل ظاهرة الإرهاب إلى الدول الغربية[94].

[94]عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي و الأمني للعلاقات الدولية، ط1 (دار النشر: دار الكتاب الحديث، 2010)، ص ص 120- 121.

الملاحظ في مجموع النقاط المذكورة أن **كوفمان** قد جمع بين مقاربتين من حيث بناء الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، الأول متمثلة في المقاربة الواقعية الجديدة عند تحدثه عن فكرة الأحلاف العسكرية و مراقبة التسلح و محاصرة الأعداء، و الثانية متمثلة في المقاربة الليبيرالية الجديدة عند تحدثه عن أفكار الديمقراطية التعاون، الإنفتاح الإقتصادي و التنمية الإقتصادية كعنصر للإستقرار[95].

الأمن و الدفاع متغيران رئيسيان في الإستراتيجية الأمنية

يعتبر موضوع الأمن و الدفاع من أكبر تحديات القرن 21، في مرحلة تطورت فيها مصادر التهديد بصورة سريعة و مستمرة من نشاط الجماعات الإرهابية، الصراعات الداخلية المفتوحة، التزعزع واللاإستقرار الإجتماعي، بالتالي أصبحت أولويات المجتمع الدولي تدور حول حماية الأفراد و تحقيق السلام. اليوم و بعد أحداث 11 سبتمبر2001، السياق الجيوبوليتيكي الإقليمي و العالمي يعرف بخاصية الخوف و غياب الأمن، مع مسار سياسي صعب مصحوبا بمظاهرات أحيانا عنيفة، ذات قمع وحشي فكل الدول غير مستثناة من هذا المنطق.

ليست كل النزاعات قد تؤدي بالضرورة إلى حالة اللاأمن أو تدخل عسكري عنيف بالعكس، فسوء التسيير العسكري، عدم الفهم، الشك و عدم اليقين إضافة إلى عدم معرفة و تجاهل الجهات المسؤولة عن الأمن و الدفاع و غياب مسؤولياتهم و أدوارهم و التزاماتهم عوامل من شأنها أن تكون قاتلة لأمن الدولة.

يشكل الدفاع و الأمن عصب الإستراتيجية الأمنية لأي دولة بغية تحقيق السلم و الإستقرار في إقليمها، الدفاع مفهوم يختلف من دولة لأخرى بالنظر إلى الإحتياجات و الوظائف و الحقائق الخاصة بالشعوب، الموارد البشرية، المادية و أيضا السياق الإقليمي للدولة.

تجمع استراتيجية الأمن الوطني في مضمونها كل الإستراتيجيات الداخلية للدولة من أجل تحقيق السلم و حماية إقليمها، تأمين مواطنيها، كونها حصانة ضد التهديدات و العدوان العسكري أو هجومات المتمردين. فالدفاع يعني الوسائل و القوة العسكرية التي تملكها الدولة للتأكيد على حماية الإقليم وأفراده من أي عدوان خارجي، بمعنى آخر حماية الوحدة الترابية من التهديدات الخارجية[96].

---

[95]عامر مصباح، مرجع سابق، ص 121.

[96]MIALISOA Randriamampianina, Sécurité et defence : Nouveaux défis, nouveaux acteurs, Freidirich-Ebert-Stifting, Allemagne, 2009, PP 5-6.

نقطة أخرى لابد من الإشارة إليها التي تعتبر من أهم مميزات ديناميكيات التفاعل الأمني بين الوحدات الدولية في النظام الدولي ما اصطلح عليه باري بوزان مصطلح مأزق الدفاع " The defence dilemma" الذي يتمحور الإهتمام فيه حول مجموعة من الأسئلة مثل:

- ✓ هل الدول آمنة؟ و هل تشعر حقيقة بذلك؟
- ✓ ما السياسيات المطلوبة لتحقيق أو المحافظة على الأمن القومي؟
- ✓ ما طبيعة الإستراتيجيات اللازمة للحفاظ على استقرار الدولة؟

من خلال طبيعة الأسئلة الواردة، يتبين و يتوضح لنا أن مستوى التحليل النظري يرتكز على المظاهر الإستراتيجية المختلفة و الجانب العسكري الذي مازال يطغى على جل الممارسات العملية لقضية الأمن القومي و داخل الإستراتيجيات الأمنية للدول رغم تطور مفهوم الأمن من حيث المضمون و الشكل.

بالإضافة لذلك أن من الأمور الشائعة و المتداول عليها في العلاقات الدولية هو القوة العسكرية كأحد أهم الأدوات الرئيسية في تحقيق الأمن و بالموازاة مع ذلك التهديد العسكري كأحد أهم مصادر التهديد الرئيسية للأمن القومي، الأمر الذي يجعل بعض المحللين في الشؤون الأمنية يجزمون أن القوة العسكرية أساس تحليل العلاقات و السياسة الدولية[97].

مما يتفق و يجمع عليه المفكرون الإستراتيجيون أن التهديدات العسكرية تأتي في سلم أولويات و أجندة الدراسات الأمنية باعتبارها العنصر الأساس في زعزعة استقرار الدولة ما يجعل الأخيرة تسعى لاكتساب القوة العسكرية لاحتواء تلك التهديدات.

المقصود من فكرة الدفاع هو حماية الدولة من التمزق من قبل أي هجوم عسكري خارجي و حتى اضطراب داخلي،و هنا يتفق و يلتقي كل من **بوزان** و **ميرشيمر** في مفهوم **المساعدة الذاتية** التي تعني في جوهرها اعتماد الدولة على قدراتها الذاتية لحماية نفسها ضد أي تهديد يمس أمنها القومي.

يبقى مبدأ الدفاع الإتجاه البارز في بناء الدول لاستراتيجياتهم الأمنية، بمعنى التأكيد على القوة العسكرية في الدفاع على أقاليم الدولة في حالة نشوب أي نزاع عسكري من شأنه زعزعة أمن الدول، لكن تطبيق المبدأ تراجعت قيمتهالإستراتيجية كحل لمشكلة الأمن القومي و فقد فعاليته نتيجة مجموعة من العوامل كالتطور التكنولوجي الذي صاحب الأدوات العسكرية و توسع دائرة التهديدات الأمنية الأمر الذي جعل الدولة غير قادرة على حماية جميع منشآتها و مصالحها و إن صح القول حتى

[97]عامر مصباح، مرجع سابق، ص 169.

إقليمها بمفردها، الأمر الذي يستدعي ضرورة إقامة تحالفات أو التنسيق مع دول الجوار لحماية المناطق الأمنية[98].

المطلب الثاني: الأطر النظرية للإستراتيجية الأمنية

شهد النموذج المعرفي الواقعي ظهور العديد من التطورات الكبيرة من خلال إسهامات العديد من المنظرين و الباحثين في مجال العلاقات الدولية لفهم سير التفاعلات الدولية و عملية صنع السياسة الخارجية للدول خاصة في المجال الأمني و هو ما يهم الدراسة. لذلك سيتم محاولة من خلال التحليل الواقعي التعريج إلى أهم الأطر النظرية للإستراتيجية الأمنية وفق الرؤى و القواعد التفسيرية للواقعيين الجدد من حيث بعض المفاهيم المتمثلة في الواقعية الدفاعية و الواقعية الهجومية.

تنطلق الواقعية السياسية من أربع فرضيات أساسية:

- ✓ طبيعة السياسة بالأساس تميل إلى الصراع.
- ✓ الفاعلون في السياسات هم إستراتيجيون.
- ✓ القوة هي المعيار الأساسي، بالتالي سمة الصراع هي السمة الأساسية للسياسات.
- ✓ الوسائل و القوة العسكرية تحدد إلى حد كبير نتائج السياسات.

تعتبر هذه الإفتراضات الأربعة بمثابة الداعم الكامل للواقعية السياسية، باعتبارها نظرية متماسكة والإفتراضات الثلاث الأولى هي من تملي طبيعة السياسة، و طبيعة الفاعلين في الحياة السياسية والأهداف العامة للسياسة، و يمكننا التفريق بين اثنين من المجالات: السياسة الداخلية و السياسة الدولية و الفرق بين المجالين حسب Waltzأن السياسة الداخلية هرمية"Heirachical" في حين السياسة الدولية تتميز بالفوضى "Anarchy"[99].

للواقعية السياسية في السياسة الدولية إصدرات مختلفة: أنظر الجدول رقم02: يوضح اتجاهات المدرسة الواقعية

الواقعية الهجومية	الواقعية الدفاعية
الدول بطبيعتها عدوانية سواء بطبيعتها أو بسبب الفوضى.	الدول ليست في حد ذاتها عدوانية.

[98]عامر مصباح، مرجع سابق،ص ص 172– 174.

[99]TANG, Shiping, A theory of security strategy for our time: Defensive realism, Algrave Macmillan, United States, 2010, P 10.

المصدر: من إعداد الباحث.

في مجمل القول، لقد عرف النموذج الواقعي تطورا هائلا من حيث أطره النظرية و ذلك لإسهامات العديد من المفكرين، حيث شهدت الأدبيات الواقعية بروز أهم نظريتين فيما يتعلق بالدراسات الأمنية: الواقعية الهجومية و الواقعية الدفاعية نظريتان تركزان على سلوك الدول و الطرق المتبعة التي يؤثر عليهما طبيعة النظام الدولي.

أساس و فحوى النظريتين:

- ✓ هل الأمن في النظام الدولي موجود أم ضئيل؟
- ✓ هل تحقيق الأمن يجعل الدول تتجه دائما نحو توسيع نفوذها؟

هذه الأسئلة هي لب النقاش بين الواقعية الهجومية و الدفاعية[100].

الفرع الأول: الواقعية الدفاعية: Defensive realism

من أهم روادها **Steven Walt, George Quester, Robert Jervis, Jack Snyder,Stephen Van Evera**، قدموا إسهامات و إضافات مهمة للمدرسة الواقعية.

من أهم الأفكار التي جاؤا بها أن احتمالات وقوع الحروب بين الدول كانت أعلى درجة و النتيجة وجود كفة غالب و مغلوب، لكن رأت أن حالة الدفاع من أسهل الوسائل لتحقيق الأمن بالمقابل حظوظ التوسع للدول الأخرى تقل، ما ينشب حالة من التعاون، إذن عوامل من شأنها أن تقلل من تأثيرات الفوضى الدولية.

معادلة كالآتي: زيادة الأمن () + قلة الهيمنة و النفوذ() = زيادة التعاون بين الدول .

من هنا نلاحظ أن الدول تسعى إلى الأمن أكثر من سعيها للنفوذ، حسب **Robert Jervis, Jack Snyder**يرون أن صناع القرار بدأوا يستوعبون أن من نتائج الحرب ارتفاع تكاليفها دون تحقيق فوائد كثيرة وأن استخدام القوة العسكرية كأداة في الاستراتيجية الأمنية يرفضها العديد و بدت وسيلة لقرارات لاعقلانية من الدول عدا القوى العظمى التي ترى في التدخل العسكري أنجع سبل الوصول إلى حالة الأمن، كما ينظرون إلى التعاون أفضل الطرق في تحقيق الإستقرار في وقت زادت عملية الإعتماد المتبادل و التكامل الإقليمي.كما ترى الواقعية الدفاعية أن تفادي الحروب يكون من خلال خلق مؤسسات أمنية تقوم بدور هام في الخروج من المأزق الأمني و توفير أمن مشترك، وعليه تعتبر أكثر تفاؤلا من الواقعية الهجومية و أن الصراع غير ضروري في العلاقات الدولية. إذن مظاهر التعاون

[100]أنور محمد فرج ، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، (مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007)، ص ص 384.

المشترك توفر قاعدة مصالح متوافقة بين الدول لكن بشرط عدم اللجوء إلى وسائل التضليل من مراوغة و غش فيما يخص المصالح الوطنية خاصة الأمنية منها.

الفرع الثاني: الواقعية الهجومية: Offensive realism

من أهم روادها: **Randall Schweller, Peter Liberman, Eric Laps, J.Mearsheimer**، حيث انتقدوا الواقعية الدفاعية في عدة نقاط:

- ✓ **Randall Schweller** يرى أن سعي الدول نحو البقاء فقط فرضية تكدس الوضع الراهن.
- ✓ حسب **PeterLiberman** يثير نقطة الجدل حول فرضية أن التوسع العسكري لم يعد مربحا و أن الغزو يتجاوز التكاليف في بعض الأحيان.
- ✓ حسب **Eric Laps, J.Mearsheimer**، يرون أن طبيعة النظام الدولي المتميز بحالة الفوضى بمثابة عامل أو إن صح التعبير حجة تستغلها الدول لتحقيق الحد الأقصى من القوة النسبية.
- ✓ **J.Mearsheimer**، من مؤيدي الواقعية الهجومية و يقترح أن سعي الدول لبناء إستراتيجيات أمنية يضعف من قدرات أعدائها و تزيد قوتها النسبية تجاههم.ما يلاحظ بالنسبة للواقعيين الهجوميين فإن الدول تبحث عن تحقيق أقصى قدر ممكن من القوة النسبية في سبيل مواجهة الدول الأخرى، لماذا؟ للحفاظ على أمنها الخارجي و الداخلي و منه الهجومية تحاول الحصول على الأمن عن طريق بناء قدرات أكبر من قدرات الآخرين بينما تعتمد الدفاعية على آلية التعاون لتحقيق الأمن و المصلحة المشتركة[101].

كل من الواقعية الهجومية/الدفاعية استخدمتا لفترة طويلة من الزمن، بعبارات و مصطلحات تعني أشياء مختلفة بالنسبة لهم و يسودهم الكثير من الإرتباكات المفاهيمية، لتصف الواقعية الهجومية والدفاعية السياسة الدولية دون سلطة مركزية، النقطة الأساسية التي تشتركان فيها أنها عالم من الإعتماد على الذات " Realm of self-help".

تنقسم المساعدة الذاتية حسب **والتز** إلى فئتين الجهود الداخلية و الجهود الخارجية، فيما يتعلق بالوسائل الداخلية للمساعدة الذاتية كل من الواقعيتين تتفقان على آلية التوازن الداخلي من خلال النمو الإقتصادي كوسيلة داخلية، لكن تختلفان إلى حد كبير من حيث الوسائل الخارجية للمساعدة الذاتية.

-*التعاون و المصالح المشتركة:*تتمثل أول نقاط التعارض بين النظريتين من حيث المصلحة و التعاون المشترك، فالواقعية الهجومية تقول أن التعاون بين الدول تحت الفوضى أمر صعب و مليء بالمخاطر

[101]أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص ص 384- 389.

نظرا للقلق الكبير حول المكاسب، والإنتشار الكبير لمظاهر الغش و الخداع، نتيجة لذلك الهجومية لا تنظر لأطر التعاون و التحالف عند مواجهة تهديد مشترك كوسيلة ناجحة للمساعدة الذاتية الخارجية، في حين ترى الدفاعية عكس ذلك حيث أن التعاون لا يمكن استبعاده و جزء لا يتجزأ من أسس الواقعية الدفاعية، كما ترى الهجومية أن الدول عدوانية إما بطبيعتها أو بسبب فوضى العلاقات الدولية و أن المصالح المشتركة ضئيلة بين الدول و إن صح القول قد تكون مؤقتة، في المقابل الواقعية الدفاعية ترفض فكرة أن الدول بطبيعتها عدوانية أو أن الفوضى تجبرها أن تكون عدوانية.

-*المخاطر المرتبطة بتعظيم القوة النسبية:*نقطة النقاش الثانية بين الواقعية الهجومية و الدفاعية هو ما إذا كان هناك أي خطر يرتبط مع زيادة القوة النسبية للدول؟، بالنسبة للهجومية لا ترى أي خطر يرتبط بزيادة القوة و لابد من تحقيق أقصى قدر منها كوسيلة للمساعدة الذاتية الخارجية، و في الواقع الهجوميون يزعمون أن الخطر يكمن في عدم السعي نحو الإستيلاء على الفرص لتحقيق القوة لأن الدولة لا يمكنها أبدا أن تكون متأكدة من مدى قوتها لضمان أمنها و يجب أن تحاول الحصول على أكبر قدر ممكن من القوة، في حين الدفاعية ترى أن في تعظيم القوة النسبية حتى و إن كانت، فهي ليست دائما وسيلة جيدة للمساعدة الذاتية الخارجية (Externel self-help)، حيث يمكن أن تكون لمسألة تعظيم القوة نتائج عكسية لسببين اثنين: الدول تميل إلى التوازن ضد القوة أو التهديد، بالتالي الدول التي تسعى بلا تراجع نحو كسب القوة تظهر في شكل تهديد للدول الأخرى التي تسعى للتوازن، أما السبب الثاني الذي يظهر وراء البحث عن القوة يتمثل في بروز معضلة الأمن كنتيجة[102].

- ✓ *البحث عن القوة النسبية مقابل البحث عن الأمن:*

نقطة النقاش الثالثة تتمثل في سعي الدول تحقيق القوة مقابل البحث عن تحقيق الأمن، من منظور الواقعية الهجومية الصورة واضحة نسبيا حتى بالرغم من أن بعض أنصارها يرون أن الدول ببساطة تسعى نحو كسب القوة لغرض التأثير في النظام الدولي، و أنصار آخرون يجادلون بأن الفوضى تدفع الدول للسعي نحو الأمن و الطريقة الأفضل لتحقيق الأخير هو بتحقيق أقصى قدر من القوة و الفرق بين الموقفين طفيف إلى حد ما، كلاهما يتوصل إلى نفس الحجة هو أن الطريقة الوحيدة و المؤكدة نحو البحث على الأمن في ظل الفوضى هو تعظيم القوة لأن كل من التعاون و التحالف كوسائل خارجية لا يعول عليهما. في المقابل الواقعية الدفاعية تعترف بأن التعاون أساس مبادئها كوسيلة للمساعدة الذاتية الخارجية و تنفي فكرة أن القوة وسيلة لتحقيق الأمن. **فوالتز** أكد أن تحقيق أقصى قدر

[102]TANG, Shiping, **Op.Cit**, PP 19-22.

من القوة قد لا يخدم الغايات الأمنية مما يعني أنها لا يمكن أن تكون الوسيلة الخارجية و المؤكدة من المساعدة الذاتية.

لكن لماذا الدولة دائما تحاول تحقيق مكاسب نسبية و ترفض التعاون كوسيلة خارجية للمساعدة الذاتية؟ الإجابة تكون: المكاسب النسبية يمكن ترجمتها بسهولة إلى القوة النسبية و هي الوحيدة في سبيل تحقيق وحل المسائل الأمنية، فالقوة قابلة للإستبدال كلما كان ذلك أفضل لتحقيق الغايات. تحقيق أقصى قدر من القوة يعني التأكيد على الأمن[103].

هكذا الدول الواقعية الهجومية تسعى نحو كسب القوة النسبية في حين الدول الواقعية الدفاعية تسعى نحو الأمن، وفقا لذلك كل دولة في ظل الفوضى تسعى لكسب القوة و الأمن، لكن المتغيرين لا يتفاعلان مع بعضهما البعض، حسب "**Neibuhr**" ليس هناك إمكانية رسم خط حاد بين نية العيش والإرادة نحو القوة، نتيجة لذلك من الصعب تفعيل هذا الإنقسام في البحث عن القوة مقابل البحث عن الأمن[104].

إن المناقشة السابقة تكشف عن العناصر المشتركة و نقاط الإختلاف التي نحاول من خلالها ترسيم الثنائية بين الواقعية الهجومية و الواقعية الدفاعية من خلال محاولة التقاط الخلافات الأساسية بين الدول الهجومية و الدول الدفاعية، لكل منهما أسس مختلفة و أهداف تفرضها على عدة مستويات. الواقعيين بصفة عامة، لهم نفس الإفتراضات و التصورات حول ما يتعلق بالأهداف الحالية والنهائية، فجميع الدول تريد و تسعى لتحقيق الأمن و كسب القوة في نفس الوقت، لكن بأي نهج؟ الدول الهجومية تعتمد باستمرار استراتيجيات هجومية ضد الدول الأخرى من أجل تحقيق أهدافها، حيث تسعى لتحقيق الأمن و لو بإلحاق أضرار عمدا على الآخرين، في حين الدول الدفاعية عكس ذلك، و في حال اعتماد السلوك الهجومي يكون تحت ظروف قصوى[105].

حقيقة الأمر، أن السعي وراء كسب القوة في النظام الدولي أمر مجدي، لكن في نفس الوقت يخلق مجموعة من المشاكل الأمنية عندما تحاول الدول زيادة قوتها العسكرية في محاولة تحقيق أمنها، بالرجوع إلى الأطر النظرية المختلفة في العلاقات الدولية حول الطريقة للوصول إلى تحقيق الأمن فالرؤى تختلف، على سبيل المثال الواقعية ترى أن أساس الأمن هو كسب القوة، في المقابل المثالية ترى الطريق نحو الأمن هو بناء السلم، ما نستنتجه هو الإزدواجية في الرؤى حول تحقيق الأمن.

باري بوزان حدد ثلاث اعتبارات لتحديد العلاقة بين متغيري القوة و الأمن كالتالي:

---

[104]TANG, Shiping, **Op.Cit**, P 26.
[105]TANG, Shiping, **Op.Cit**, PP 29-31.

- ✓ كفاح الدول من أجل القوة و الكفاح من أجل الأمن صادر عما يترتب من ديناميات التفاعل بين الوحدات الدولية في البيئة الدولية، و هنا نطرح السؤال: ما نتيجة كسب الدولة قدرات عسكرية زائدة عن الحاجة؟
- ✓ يمكن اعتبار سعي الدول للكفاح من أجل القوة و السعي وراء الأمن إستراتيجيتين مصممتين أساسا من أجل البحث عن الأمن القومي في سبيل مواجهة مصادر التهديد من جهة والتصدي لأي اختراق خارجي من شأنه تهديد أمن الدولة من جهة ثانية.
- ✓ أما الإعتبار الثالث يتمثل بالأساس في واقع العلاقات الدولية حيث نميز بين علاقات قائمة على نموذج كسب القوة و علاقات قائمة على أساس نموذج البحث عن الأمن و ذلك وفقا لسلوك الدول.

تعتبر مسألة الأمن القومي المكون الحقيقي لربط العلاقة بين مفهومي القوة و الأمن، بالنسبة لبعض الدول و من أجل أمنها القومي تسعى جاهدة لكسب أقصى قدر ممكن من القوة و أحيانا أخرى بعض الدول تسعى وراء كسب القوة من أجل تغيير الوضع القائم و تعديل ميزان القوة، وفقا لهذه المنظور، تصبح مسألة أو نموذج الكفاح من أجل الأمن في معادلة صفرية ما يشكل تحدي مركزي للأمن القومي ويصبح نموذج كسب القوة مرتبطا وفقا لغايات الدول و مصالحها[106].

[106]عامر مصباح، مرجع سابق، ص ص 175– 177.

المبحث الثالث: البيئة الإستراتيجية كأساس في صياغة الإستراتيجية الأمنية

يعتبر التحليل الإستراتيجي ذلك الإطار لفهم طريقة بناء الأفعال الجماعية انطلاقا من السلوكات الفردية، حيث يكون التحليل ذو طبيعة استراتيجية عندما تكون له القدرة على معاينة سلوك الفاعلين في تحقيق الأهداف الواضحة التي رسموها مع الأخذ بعين الإعتبار الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف، فهو الفحص الداخلي و الخارجي لمتغيرات البيئة و متقلباتها[107].

استخدم التحليل الإستراتيجي على نطاق واسع في مجالات متنوعة من السياسي، الإقتصادي، الصحي، البيئي، الأمني، كما استخدم لدراسة المنظمات...إلخ، حيث يقدم مفهوم العمل الجماعي الذي يفسر العلاقات بين الجهات الفاعلة في سياق معين لتحديد المتغيرات التي يمكن استخدامها لتحليل مختلف الظواهر، كما يعد منهجا للبحث النظري بتوفير مفاهيم نظرية للتحليل تسمح باستخدامها لتقييم وضع الدولة[108].

يتناول التحليل الإستراتيجي فحصا داخليا للبيئة الداخلية و الخارجية، لكن بداية ما مفهوم البيئة الإستراتيجية؟

تسعى الإستراتيجية لإحداث آثار محددة في البيئة لتعزيز نتائج إيجابية بالنسبة للدولة، فالبيئة الإستراتيجية هي العالم التي تتفاعل فيه الدول أو غيرها من الجهات الفاعلة لتعزيز أمن و رفاه الدولة، و تتكون من السياق الداخلي و الخارجي، علاقات الدول، الإتجاهات، التفاعلات، التهديدات، الفرص والآثار التي تؤثر على نجاح الدولة. إن وظائف البيئة الإستراتيجية كنظام معقد " ذاتي " يسعى للحفاظ على التوازن النسبي الحالي، أو إيجاد توازن جديد مقبول في هذه البيئة، و من المعروف أن بعض الأشياء يمكن التنبؤ بها، بعضها معقول، بعضها ممكن و بعضها يبقى ببساطة غير معروف، إذن هي بيئة ديناميكية تتفاعل مع المدخلات و لكن ليس بالضرورة بطريقة مباشرة.

إن الإستراتيجية قد تركز على مصلحة خاصة أو سياسية، لكن الطبيعة الشمولية تنتج آثار مقصودة وغير مقصودة، و عليه الإستراتيجي في نهاية المطاف يسعى لحماية و تعزيز مصلحة الدولة في البيئة الإستراتيجية من خلال خلق آثار متعددة.

---

[107] عبد القادر خريبش، "التحليل الإستراتيجي عند ميشال كروزي"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الأول+ الثاني، 2011، ص 576.

[108] ASTRID Brousselle, PH.D, FRANCOIS Champagne, "L'analyse stratégique : Modèle d'analyse ou démarche théorique pour l'évaluation de l'implantation", Centre de Recherche de l'Hôpital Douglas, Université McGill, 8-09-2010, Date de consultation : 08-05-2015, Sur le site : http://www.etudier.com/dissertations/l%27Analyse-Strat%C3%A9gique-Mod%C3%A8le-d%27Analyse-Ou-D%C3%A9marche/70235.html

من الناحية النظرية، نموذج الإستراتيجية بسيط: طرق، وسائل و أهداف لكن طبيعة البيئة الإستراتيجية يجعل من الصعب تطبيق النموذج و حتى يكون ناجحا ينبغي على الإستراتيجي أن يفهم طبيعة البيئة الإستراتيجية و بناء استراتيجية تتفق مع ذلك و لا ينكر طبيعة الجهات الفاعلة الأخرى[109].

تم وصف طبيعة البيئة الإستراتيجية مرات عديدة من قبل سلطات مختلفة، حيث وصفتها كلية الحرب الأمريكية USA. Army War College بأنها تتميز بأربع خصائص: التقلب، عدم اليقين، التعقيد والغموض، فالبيئة الإستراتيجية هي دائما في حالة أكبر من عدم الإستقرار الديناميكي أو الفوضى، في هذه الحالة دور الإستراتيجي هوممارسة النفوذ على التقلب و السيطرة عليه/ إدارة عدم اليقين/ تبسيط التعقيد/ حل الغموض.

كلية الحرب الأمريكية ترى أن البيئة الإستراتيجية متقلبة، لأنها موضوع يخضع لرد الفعل و التغيير السريع و الهائل و غالبا ما تتسم بالعنف. كما تتميز بعدم اليقين و هي إشكالية بطبيعتها لأنها غير مستقرة، نظرا للقضايا الجديدة في الظهور والمشاكل القديمة المتكررة أو تكشف عن نفسها بطرق جديدة و تصبح الحلول السابقة مشكوك فيها و غير مجدية، إذن كل شيء يخضع لمسألة التغيير فتصبح هذه البيئة معقدة للغاية لأنها تتألف من أجزاء كثيرة ترتبط فيما بينها، ما ينبغي فهمها بطريقة و بشكل جماعي لأن الفصل بين هذه الأجزاء من الصعب و غالبا ما يكون مستحيلا.

إن البيئة الإستراتيجية يمكن تفسيرها من وجهات نظر متعددة باستنتاجات مختلفة التي قد تشير إلى مجموعة متنوعة من الحلول البعض منها تكون جيدة و بعضها سيئة و غالبا ما تفتقر إلى المعرفة. لذا وصف مظهر البيئة الإستراتيجية دون توفير الفهم النظري لها يصعّب الأمر بالنسبة لدور الإستراتيجي في اتخاذ إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى نتائج مرجوة مع تجنب تلك غير المرغوب فيها في نهاية المطاف، فعلى الإستراتيجي فهم البيئة من أجل التأثير فيها[110].

المطلب الأول: تحليل البيئة الإستراتيجية أو وضع الدولة وفق نموذج SWOT

ما يميز عقود القرن الواحد و العشرين، تضاعف شدة التهديدات و المخاطر في المنظومة الدولية، من حيث زيادة الصراعات و الأزمات الإقليمية إلى جانب زيادة نسبة التدخلات الخارجية التي تمس خصوصيات سيادة الدول. الأمر الذي ألزم على الأخيرة لعب أدوار استراتيجية من شأنها التأثير في بيئتها الخارجية و إحداث تغييرات من حيث نقاط الفرص و التهديد التي تؤثر بصفة مباشرة على مصالحها و قدراتها، ما ينعكس أوتوماتيكيا على البيئة الداخلية للدولة (سياسيا، اجتماعيا، اقتصاديا، عسكريا...) لتقع مسألة "السيادة المطلقة" للدولة ضمن الخطوط العريضة على طاولة المجتمع الدولي، و تدخل الدول في نطاق التحالفات الإقليمية لتحقيق أهداف محددة، هذه التحالفات

[109]HARRY R, Yarger, **Op.Cit**, P 17.
[110]Ibid, P 18.

ترجع إلى أن الدول غير متساوية من حيث القدرات على المواجهة، الدفاع أو الإستمرار في لعب دور إقليمي لتأكيد قيمها و تحقيق مصالحها لتلبية الإحتياجات الأمنية، و ذلك راجع أيضا إلى القدرات الإستراتيجية التي تمتلكها و مدى تفعيلها واستغلالها (المقصود به القدرة على التأثير من خلال مصادر القوة التي تملكها) هذا من جهة، و من جهة أخرى المبنى الداخلي و درجة المرونة و التماسك في مواجهة ضغوط و تهديدات البيئة الخارجية، ما يسمح باتخاذ قرارات ناجعة في ضوء رؤية استراتيجية بناءة، ذات إدراك شامل لمنازل القوة و الضعف، التهديد و الفرص المتاحة.

نتيجة لمستوى و درجة هذا التعقيد و التشابك بين الداخل و الخارج، ألزم على الدول ضرورة الإهتمام "بالمنظور الإستراتيجي" كمقرر لسلوكيات الدولة و ردود أفعالها لتجنب الدخول في صراعات وتعقيدات إقليمية غير مسبوقة تؤثر سلبا على أمنها و مصالحها. لتبقى العلاقة بين الداخل و الخارج من أهم عمليات التخطيط الإستراتيجي وفق ما أكده الدكتور "جهاد عودة": "المخططين لإستراتيجية الدول وأمنها القومي عليهم في إطار تفكيرهم الإستراتيجي الإهتمام بالوجه التفاعلي بين متغيرات البيئة الداخلية والخارجية، من هذا المنطلق، يصبح الفكر الإستراتيجي شاملا، يأخذ في الإعتبار التغيرات البيئية والزمنية ليصبح القرار الإستراتيجي يحكم كل قطاعات الدولة من سياسة خارجية، دفاعية، اقتصادية للدولة...حماية لأمنها ومصالحها. و يصبح على أساس هذا: قرار السياسة الخارجية أو قرار سياسة الدفاع ضمن مجال القرار الإستراتيجي للدولة، و يصبح كمحدد لمختلف قرارات الدولة، فمثلا إذا كان قرار الدولة الإستراتيجي هو تحقيق السلام الإقليمي فإن قرار السياسة الخارجية هدفها تحقيق هذا الخيار من خلال أدوات الوساطة و التفاوض.[111]

بالتالي و في إطار التركيز على البيئة الداخلية و الخارجية للدولة، كان من أهم نتائج دراسات سنة 1960 بالولايات المتحدة الأمريكية من طرف**S.HumphreyAlbert**تحليل Swot، الذي يعتبر أداة تشخيصية "Outil diagnostic"، مساعدة لصناعة أي قرار استراتيجي، هذه الطريقة في التحليل تسمح بمعرفة نقاط القوة و الضعف المرتبطة بمختلف المهام الإستراتيجية من جهة و التهديدات والفرص التي تؤثر على عوامل تقييم البيئة الإستراتيجية للدولة.

تستخدم التقنية للأغراض التالية:

-تنظيم و تجميع المعلومات من أجل تبسيط و فهم الوضع الداخلي و الخارجي للدولة.

-تقييم الوضع لاتخاذ القرارات الصائبة و المناسبة.

[111]عبد المنعم محمد عدلي، مرجع سابق، ص ص 5-7.

-اقتراح بدائل إستراتيجية و عملياتية[112].

مصفوفة SWOT في معناها المختصر (القوة و الضعف / الفرص و التهديدات)، و عرفت بتسمية أخرى LCAG نسبة إلى مطوريها الأربعة من مدرسة الأعمال La Havard Business و هم: (Learned, Christensen, Anderews, Guth)، في عام 1965 وضعوا مفهومهم بدءا من فكرة تفترض أن الفاعل يعتمد سلوك انتهاز الفرص و الإعتماد على تجنب المخاطر، بالتالي التقليل من المخاطر من خلال التعرف على الفرص المتاحة و تقييم مصادر الربح الذي يمكن أن تغطيه الإستراتيجية.
مصفوفة SWOT تساعد على فهم أفضل للوضع من حيث تشخيصه و تقييم فشل أو نجاح القدرات، كما توفر رؤية استراتيجية بنهج أكثر شمولا لأي موقف، إضافة لذلك توفر تقنية swot التحليل الداخلي والخارجي للبيئة أو المحيط و الذي ينقسم كل تحليل في حد ذاته إلى قسمين فرعين[113].
مناهج الإستراتيجية وفقا ل تقنية SWOT أربعة و تتمثل في: أنظر الجدول رقم 03: يوضح مصفوفة SWOT

Interne / Externe	Opportunities (فرص)	Menaces (تهديدات)
Forces (قوة)	استراتيجية الهجوم	استراتيجية التكيف
Faiblesses (ضعف)	استراتيجية الدفاع	استراتيجية البقاء على قيد الحياة أو الوجود

Source : Joil Moulhade, La matrice swot et la gestion stratégique d'une maison de repos, P 11.

وضعت تقنية SWOTأصلا في مجتمع الأعمال بالبلدان الصناعية كأداة للتخطيط الإستراتيجي بينما العديد من نماذج التخطيط ظهرت سنوات السبعينات و لكن أكثرها تستند إلى تقنية swot.
هي طريقة التحليل الداخلي و الخارجي و التي تستخدم في شكل مصفوفة بأربع نوافذ نقاط القوة والضعف، الفرص و التهديدات و يحدد هذا التحليل الإستراتيجيات لتحقيق الأهداف المرجوة.

[112] "La méthode d'analyse et diagnostic swot", 2011, Date de consultation : 10-05-2015, Sur le site: www.mcrmconsulting.com
[113] JOIL, Moulhade, La matrice swot et la gestion stratégique d'une maison de repos, Date de consultation : 10-05-2015, Sur le site web :http://www.medcare.be/images/expo60/presentaties2009/27moulhade.pdf

طريقةSWOTبسيطة و سهلة الفهم تتميز بمرونتها في التطبيق و تقدم إمكانات كبيرة لإجراء تعديلات منهجية[114].

إن نقاط القوة والضعف خاصة بالجانب الداخلي للبيئة الإستراتيجية للدولة في حين الفرص والتهديدات تتعلق عموما بالبيئة الخارجية.

للمساعدة على إجراء التحليل بتقنية SWOT لابد من الإجابة على الأسئلة التالية:

- ✓ نقاط القوة: ما هي المزايا الخاصة بالدولة؟

ما هي إمكانية الدولة فعله مقارنة بالدول الأخرى؟

- ✓ نقاط الضعف: ما يمكن تحسينه؟

ما يجب تجنبه؟

تحديد العوامل التي تجعلنا نخسر؟

- ✓ الفرص: فيما تتمثل الفرص الجيدة التي يمكن الحصول عليها؟
- ✓ التهديدات: ما هي العقبات التي تواجه الدولة؟

من هم المنافسين؟[115]

التحليل الإستراتيجي خطوة مهمة من عملية التخطيط الإستراتيجي حيث تتم من خلاله تحديد تحليل البيئة الخاصة للدولة للتحقق من القدرات و الإمكانيات التي تمتلكها بالمقابل مجموع التحديات التي تواجهها أو المحتملة الوقوع، كما تتضمن تحليل البيئة العامة أو الخارجية للدولة.

نقصد بالبيئة الداخلية للدولة الخطوة التي يتم فيها جمع المعلومات الخاصة بالوضع الداخلي و تحليلها على جميع الأصعدة لتحديد نقاط القوة و الضعف للدولة. بالمقابل البيئة الخارجية للدولة الخطوة التي يتم فيها جمع المعلومات الخاصة بالبيئة الخارجية للدولة و يمكن تقسيمها إلى مجموعتين حسب المعيار الجغرافي:

أ/ البيئة الإقليمية: و تضم دول الجوار الجغرافي للدولة.

ب/ البيئة الدولية: تضم جميع الوحدات في المجتمع الدولي[116].

---

[114]COLETTE, Acheroy et HADJAJ, Hédia, "La méthode SWOT", 07/2007, Date de consultation : 11-05-2015, Sur le site web : www.cota.be

[115] "Swot analysis", 11.21.2011, Date de consultation: 10-05-2015, Sur le site: http://www.minbtools.com/pages/articles/newTMC05.htm,last accessed,

[116]حسين خليل، "التخطيط"، على الموقع الخاص بالدراسات و الأبحاث الإستراتيجية، تاريخ التصفح: 11-05-2015، على الرابط التالي:http://drkhalilhoussein,blogspot.com/2011/02/blog-post3313.html..

الفرع الأول: تقييم بيئة الدولة الداخلية من حيث نقاط القوة و الضعف

المتغيرين الأساسيين لدراسة هذه المرحلة هما نقاط قوة و ضعف الدولة، فالقوة تعني في مجملها القدرة على التحكم في سلوك الآخرين أو التأثير فيه، لكن الملاحظ في بعض الأحيان أن بعض الدول تملك عناصر القوة من سياسية، اقتصادية، اجتماعية، عسكرية...إلخ، بالموازاة مع ذلك تكون غير قادرة على توظيف تلك العناصر لإحداث تأثير في سلوك الآخرين أو تحقيق التأثير المطلوب لتحقيق أهدافها و مصالحها.

متغير القوة قابل للملاحظة و القياس حيث أن عملية قياس قوة أو ضعف الدولة تتأثر بمجموعة من العوامل و الحقائق أهمها:

✓ أن قوة الدولة تتصف بالطبيعة النسبية غير المطلقة، هذا ما يعني عدم محدوديتها أي لا يوجد وحدة في المجتمع الدولي تمتلك مركزية القوة.

✓ تتميز قوة الدولة بالطبيعة المؤقتة غير الدائمة و هذا راجع لسبب التقدم التكنولوجي و العلمي خصوصا في المجال العسكري بظهور السلاح النووي.

✓ قوة الدولة نتاج لمجموعة من العوامل و مقومات الدولة السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، العسكرية، الجغرافية...إلخ، بالتالي القوة بمثابة كل من الأجزاء و النتيجة محصلة لقوة الدولة. هي عوامل و حقائق تجعل من موضوع قياس قوة الدولة يختلف من وقت لآخر و من دولة لأخرى. أما في حقل الدراسات الإستراتيجية تقاس قوة الدولة بأسلوب المقارنة مع دول أخرى خاصة التي تقع بالقرب من حدودها بمعنى الإطار الإقليمي لها[117].

القوة واحدة من المفاهيم المركزية و تعد إشكالية بذاتها في العلاقات الدولية، واحدة من المفاهيم الأساسية في الفكر الغربي و المفهوم ذو جذور تاريخية طويلة على عدة مستويات من التحليل، كما تفتقر لاتفاق من حيث تعريفها تعريفا واضحا نتيجة السياقات المفاهيمية العديدة. من ميكيافيللي، دفيد هيوم إلى **E.H Carr**و هانس مورغنتو، كانت القوة و لا تزال مهمة جدا كمتغير في التنظير السياسي الدولي، بالرغم من أن البعض يعتبر تحليلها قديم و عفا عليه الزمن إلا أن الأدبيات الأخيرة في التفكير حول العلوم السياسية فيما يخص القوة تشير إلى إمكانية تنشيط هذا النهج لفهم العلاقات الدولية.

لكن، لماذا هذا المفهوم مثير للجدل؟، كيف يتم تعريف القوة فعلا؟، ما هي السمات الرئيسية لهذا المفهوم؟

لماذا البعض يمتلك القوة أكثر من الآخر؟، كيف تمارس القوة؟ و ما أشكالها؟

[117] خليل حسين و عبيد حسين، مرجع سابق، صص 95-96.

في المعنى الأكثر عمومية، القوة تشير إلى أي نوع من التأثير الذي تمارسه الأفراد أو الجماعات على بعضها البعض. أما تعريف ماكس ويفر**Max Weber** كان الأكثر تأثيرا حين عرف القوة أنها: " احتمال أن فاعل في إطار علاقاته الإجتماعية سيكون في وضع يمكّنه من تنفيذ إرادته على الرغم من مقاومة الطرف الآخر". وفقا لويبر القوة لعبة محصلتها صفر إما تكسب أو تخسر، و هذه النقطة هي أن القوة السمة التي تستمد من موارد و قدرات الدولة.

روبرت دال **Robert Dahl** في نفس الموجة مع **ماكس ويبر** و يقول أن الطرف (أ) لديه سلطة على الطرف (ب) إلى درجة أن (أ) يمكنه الحصول على (ب) دون أن يفعل الأخير شيئا.

Blau يعرف القوة على أنها: " قدرة الأشخاص أو الجماعات فرض إرادتها على الآخرين بالرغم من المقاومة من خلال الردع "[118].

بعدتعريف القوة من الناحية النظرية الإجتماعية و السياسية التقليدية ننتقل لدراسة المفهوم في حقل العلاقات الدولية، هنا و مرة أخرى يعاني المفهوم جدلا فكريا، و كبداية القوة ترتبط بشكل وثيق مع النظرية الواقعية والهدف من الدراسة هو إظهار كيف ينظر إلى القوة؟ و كيف تقاس على مستوى سياسات الدول؟ من ناحية أخرى معالجة بعض المسائل الأساسية: ما هي مصادر القوة في الساحة الدولية؟ هل تعتمد القوة فقط على امتلاك الموارد الطبيعية؟ كيف يمكن قياس القوة في العلاقات الدولية؟

بالرغم من أن جميع المدارس المختلفة لنظرية العلاقات الدولية لديهم ما يقولونه حول طبيعة ودور القوة، تبقى المدرسة الواقعية النظرية الأكثر تأثيرا، حيث يقول الواقعيون أن القوة هي المحدد الرئيسي في العلاقات بين المجموعات السياسية و ذات أهمية حاسمة لفهم ديناميات الحرب و السلم والقول القديم المأثور ل: Thucydides" القوي يفعل ما يريد و الضعيف يتحمل العواقب "[119].

1/ الواقعية الكلاسيكية و مفهوم القوة: Classic realism and the concept of power

في بدايات السياسة بين الأمم، أعلن مورغنتو Morgenthau أن السياسة الدولية مثل كل السياسات هي صراع على القوة " struggle for powerIs"، و أضاف قائلا " أن أيا كانت الأهداف النهائية للسياسة الدولية، فالقوة هي دائما الهدف المباشر "، ومنه السياسة إذن في معنى واحد دائما سياسة القوة.

عندما يتعلق الأمر بتقديم تعريف للقوة، **مورغنتو** أيد نهج مزيج عناصر القوة الوطنية، ومن ناحية أخرى ينص على أنه عندما نكون في صدد التحدث عن القوة نحن نعني هنا قوة طرف في سيطرته على عقول و تصرفات الطرف الآخر. و منه يعرف مورغانتو القوة السياسية بأنها: " علاقة نفسية بين أولئك الذين يمارسونها و الذين يريدون ممارستها بدرجة أكثر، منه يعطي السيطرة

[118] MATTEO, Pallaver, Power and its forms: Hard, Soft, Smart, The London School of economics and political science, London, October 2011, PP 28-33.
[119] Ibid, P 53.

السابقة على إجراءات معينة على هذه الأخيرة من خلال التأثير على عقول الآخرين ". كما يقول مورغانتو أن هناك فرقا جوهريا بين التهديد باستخدام القوة لتحقيق نتيجة معينة و بين استخدامها الفعلي، حسبه يعتبر الأخير تخليا عن القوة السياسية لصالح القوة العسكرية أو شبه العسكرية.
من جهة أخرى يتم فقدان الجانب النفسي للقوة عندما يستخدم العنف الجسدي العلني للتأثير على سلوك الفاعل الآخر.

ميز مورغانتو بين نوعين من العناصر التي تساهم في قوة الدولة، تلك التي تكون مستقرة وتلك التي تخضع للتغيير المستمر، فالعناصر المستقرة تتميز إلى حد كبير بالطابع الكمي و تتمثل في العامل الجغرافيو الموارد الطبيعية، القدرة الصناعية، السكان، الإستعداد العسكري، في حين حدد أربعة عناصر نوعية التي يكون لها تأثير على القوة الوطنية و هي الطابع الوطني، الروح المعنوية الوطنية، نوعية الحكومة و نوعية الدبلوماسية الوطنية للدولة.
ساوى**E.H Carr** بين السياسة الدولية و سياسة القوة، لكنه لم يقدم تعريفا صريحا للقوة و قال أن " القوة كانت غير قابلة للتجزئة " لكن و لأغراض المناقشة يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات: القوة العسكرية، القوة الإقتصادية و قوة الرأي، حيث قال Carr أن القوة العسكرية كانت أهم أشكال القوة في السياسة الدولية و أوضح أن الأهمية القصوى للأداة العسكرية تكمن في حقيقة أنها الوسيلة القوية في العلاقات الدولية أثناء الحرب. كما اعترف أن للقوة الإقتصادية أهمية أساسية تكمن في ارتباطها الوثيق مع الأداة العسكرية[120].

باختصار يقول الواقعيون الكلاسيكيون أن سعي الدول الدائم نحو كسب القوة هدف كل دولة، وهو تحقيق أقصى قدر من القوة النسبية الخاصة، كما يؤكدون مجددا أن أساس استمرار السياسة هو الصراع الدائم من أجل القوة.

2/ الواقعية البنيوية و مفهوم القوة: Structural realism and the concept of power

يتفق الواقعيون البنيويون مع الواقعيين الكلاسيكيين أن عالم السياسة الدولية هو صراع مستمر على القوة، لكن لا يؤيدون الإفتراض الواقعي الكلاسيكي أن بعض النزاعات وجدت في طبيعة الإنسان.
فكل دولة على حدة تعتمد على وجودها الذاتي لحماية مصالحها، أي في المقام الأول الإعتماد على قوتها الذاتية، لذلك على جميع الدول أن تتخذ التدابير المناسبة لضمان بقائهم في الوجود، و يقول الواقعيون البنيويون أن هذا الإجراء الأكثر أهمية الذي يمكن الدولة أن تتخذ من القوة قدرا كافيا لضمان بقائها.

وفقا ل **John Mearsheimer**، يجبر هيكل النظام الدولي الدول على تحقيق أقصى قدر من القوة النسبية، فالبيئة التي تعيش فيها الدولة هي المسؤولة عن المنافسة في كل مكان عن القوة التي يطالب

[120]MATTEO, Pallaver, **Op.Cit**, PP 53-56.

بها الدول للبحث عن فرص لزيادة قوتهم على حساب منافسين آخرين و يبني في هذا الصدد خمس افتراضات أساسية حول النظام الدولي:

نظام فوضوي/ جميع القوى العظمى تملك القوة العسكرية الهجومية/ لا يمكن للدول أن تكون على معرفة بنوايا الدول الأخرى/ البقاء هو الهدف الأساسي للدول/ تتميز اختيارات الدول بالعقلانية.

كما يصنف ميرشايمر أن النمط الأكثر أهمية من السلوك الذي يترتب على هذه الفرضيات هو أساس القوة و أن الدول تدرك أن السبيل الأفضل للبقاء في النظام الفوضوي هو تراكم أكثر قدر من القوة من أي طرف آخر.

و هكذا القوة مفهوم أساسي عند الواقعيين الهجوميين و يعترف ميرشايمر أنه من خلال التحديد الواضح للقوة نستطيع أن نفهم سلوك القوى العظمى، و يبدأ بالتمييز بين نوعين من قوة الدولة، القوة العسكرية والقوة الكامنة، حيث يرى أن جوهر القوة الفعلية عند الدولة هو القوة العسكرية التي تستند إلى حد كبير على حجم و قوة الجيش و مقارنتها بالقوة العسكرية للدول الأخرى.[121]

للتلخيص، يرى **Stephen Walt:** " أن مفهوم القوة أمر أساسي للنظرية الواقعية، لكن لا يزال هنالك القليل من الإتفاق حول الكيفية التي ينبغي أن ينظر إليها و مع ذلك هناك درجة من التوافق في الآراء بشأن كيفية تحديد القوة، على الرغم من أن الواقعيين الكلاسيكيين لا سيما مورغنتو يرون أن القوة محددة من حيث عناصرها بالرغم من وجود خلاف على أهم عناصرها التي تساهم في القوة الوطنية للدولة و التي تعتمد على قدرة التأثير و السيطرة على تصرفات دول أخرى.

عرف الواقعيون القوة من حيث امتلاك الموارد المادية و كان هناك اتجاه عام بين الواقعيين لربط القوة بالجانب العسكري لأنهم يعتقدون أن القوة العسكرية هي السهم الأخير في السياسة الدولية.

3/ قياس القوة في العلاقات الدولية

عقبة رئيسية أخرى في مسعى جعل القوة محور العلاقات الدولية، تكمن في صعوبة التوصل إلى توافق الآراء بشأن أنسب طريقة لتحديد و قياس هذا المفهوم، مفهوم متنازع عليه أساسا يعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين تماما.

Bladwin يصف اثنين من التحاليل التقليدية لمفهوم القوة من حيث العناصر و الموارد، و من حيث النهج باعتبارها علاقة فعلية بين الموارد.

مسألة قياس القوة عادة ما تتم من خلال الجمع بين كل الموارد الهامة التي تمتلكها الدولة لتحديد القوة الشاملة الإجمالية و الموارد التي غالبا ما تستخدم كمؤشر لقياس القوة الوطنية على مستوى الإنفاق العسكري، حجم القوات المسلحة، الناتج القومي الإجمالي، حجم الأرض و السكان.

[121]MATTEO, Pallaver, **Op.Cit**, PP 58-60.

واحدة من الصعوبات في مسألة عناصر القوة الوطنية هي قضية تحويل القوة " The issue power conversion " و تعني " القدرة على تحويل القوة المحتملة إذا ما قيست الموارد إلى قوة حقيقية" مثال: الطرف (أ) له قوة على الطرف (ب) إلى درجة أنه يمكن الحصول عل الأخير دون أن يفعل أي شيء"[122].

4/ أشكال القوة

القوة الصلبة Hardpower

القوة الصلبة نموذج بسيط و بديهي للقوة، يعتبر قديم و يتجلى بطريقة جد عملية و ملموسة بالإضافة لذلك هو أسهل لرؤية آثاره و قياسه. لتعرف القوة الصلبة مثل القدرة في الحصول على ما تريد من خلال استخدام القوة العسكرية، التهديد باستخدامها أو استخدام القوة الإقتصادية.

كشكل من أشكال القوة ترتكز على قدرة فاعل لتجميع أكبر قدر ممكن من الموارد الضرورية لفرض إرادته، و الموارد تقتصر في هذه الحالة على الموارد المادية بمعنى الأشياء الملموسة و غير الملموسة مثل الأفكارو الآراء، في هذا المعنى القوة الصلبة تختلف أساسا عن القوة الناعمة جذريا. العنصر الأساسي في القوة الصلبة هو القدرة على التهديد باستخدام هذه الموارد.

تتدرج القوة الإقتصادية في التفوق الإقتصادي للدولة (أ) على الدولة (ب) يكون في جانب سلبي بتقديم مساعدات اقتصادية كما يمكن أن تحفز الطرف (ب) لفعل ما يريد بمنحه مبلغا من المال في هذه الحالة، قوة (أ) تجاه (ب) مستمدة من خلال شرائه، لكن هذا الموقف يمكن أن ينظر إليه من حيث المكافأة Rewaed بالتالي تكون المحصلة إيجابية: (أ) يحصل على ما يريد و (ب) يحصل على المال. و جانبه السلبي من خلال إمكانية فرض الدولة المتفوقة عقوبات اقتصادية[123].

Inducement ⟵⟶ Coercion

Hard power

كما هو مبين على الرسم البياني أعلاه ينظر إلى القوة الصلبة كسلسلة متصلة من الحث نحو الإكراه.

أما الجانب الأخير من القوة الصلبة الإكراه و هو الفئة العامة التي تضم درجات مختلفة من الشدة: "Intensity" و مع ذلك الإكراه له علاقة باستخدام القوة، لأن القوة مفهوم صعب و من الأفضل القول أن الإكراه له علاقة مع توظيف العنف و بدقة أكبر استخدام العنف الجسدي، يمكن النظر للقوة بميزة إيجابية عندما تكون لديك القدرة و الإستعداد للقيام بأمور كبرى و تحقيق نتائج إيجابية.

القوة الصلبة معقدة على الرغم من سهولتها كشكل من أشكال القوة، إلا أنها تقوم أولا و قبل كل شيء على امتلاك بعض الموارد الأساسية كالمال كوسيلة للإكراه.

[122]MATTEO, Pallaver, **Op.Cit**, PP 63-64.
[123]MATTEO, Pallaver, **Op.Cit**, PP 81-82.

القوة الناعمة Soft power

بداية، أنصار القوة من الصعب عليهم التفكير في القوة الناعمة، و يعتقدون ببساطة أن القوة الناعمة ليست شكلا من أشكال القوة و علاوة على ذلك يرون أن في القوة الناعمة تخلي على القوة بالأساس. حسبهم القوة تعني القوة العسكرية و القوة تساوي القوة الصلبة، بعبارة أخرى القوة هي القدرة على حل المشاكل من خلال استخدام العنف و القوة خلال اللجوء إلى الحرب في نهاية المطاف.

لاينكر الواقعيون وجود أشكال أخرى من القوة لكن يشككون في مدى فعالية هذه الأشكال مثل القوة الصلبة. **جوزيف ناي** "**Joseph Nye**" من مؤيدي القوة الناعمة المعروفة كذلك بالقوة اللينة و يقول أنه: "أحيانا يمكنك الحصول على ما تريد دون تهديد ملموس ". و تعني " استمالة الأفراد بدلا من إجبارهم "" Co-opt people rather than coerce them ".

خلاصة القول، تكمن في أن القوة الناعمة هي القدرة على تشكيل تفضيل للآخرين دون استخدام القوة أو الإكراه أو العنف، إذن القوة الناعمة هي القدرة على جذب الدولة دون إكراه بالتالي الشرعية في توظيف القوة، لتعتبر القوة الناعمة ضرورية لكسب السلام و بناء دول قادرة و ديمقراطية. تعتبر شكلا من أشكال القوة وليس بديلا للقوة الصلبة فالشرعية عنصر أساسي في أي قرار لكن وجودها أو غيابها ضروري عند تطبيق أي خيارات، نستطيع القول أن القوة الصلبة يمكن أن تكون فعالة دون الشرعية، في حين القوة الناعمة غير ذلك لا يمكن أن تكون. طريقة واحدة للتفكير في الفارق بين القوة الصلبة و القوة الناعمة هي النظر في الطرق التي تمكن من الحصول على النتائج التي نريدها، وفقا لناي تميل مصادر القوة الناعمة لتكون مرتبطة مع سلوك القيم كالتعاون في حين ترتبط عادة موارد القوة الصلبة مع سلوك الأوامر والإجبار[124].

5/ عناصر القوة الوطنية: إن الهدف من دراسة نقاط قوة و ضعف الدولة هو محاولة إيجاد علاقة بين عناصر قوة الدولة و بين النقص الذي تعانيه قصد تهيئ الظروف لتحقيق استقرار و أمن الدولة، ويتحدد من خلال ذلك قياس القوة الوطنية.عناصر القوة الوطنية تصور لنا قدرة الدولة على إدارة شؤونها و حوكمة نفسها بنفسها، مع القدرة على التفاعل في المجتمع الدولي، حيث أن هذه القوى تختلف من بلد لآخر و تتمثل كما يلي:

أ- القوة الدبلوماسية:

يتمثل العنصر الأول للقوة الوطنية في القوة الدبلوماسية و التي تشير إلى قدرة الدولة على الإستفادة من الدبلوماسية للتفاعل "To interact"مع الدول الأخرى، مع المنظمات الدولية بعقد اتفاقيات ومعاهدات تتفق و قواعد القانون الدولي، وصفها **Zhu Majie:** " بقدرة البلد على المساهمة بشكل

[124]MATTEO, Pallaver, **Op.Cit**, PP 86-88.

إيجابي في الشؤون الدولية و المجتمع الدولي مع الحفاظ على القدرة القسرية في إدارة شؤونها الخارجية". توفر القوة الدبلوماسية للدولة الأساس القانوني في الوجود بالمجتمع الدولي، لأنها توفر للدولة و المجتمع القدرة على خلق المعاهدات و تنفيذ العقود كما توفر لها الإنخراط في مجال الأعمال و التجارة مع دول أخرى الأمر الذي يسمح لها من توفير فرص و امتيازات في الأسواق الدولية. تضمن القوة الدبلوماسية أكبر فرصة للدولة من التعامل مع المنظمات الدولية التي تعتبر حيوية لنجاح الجانب الإقتصادي، و مثال ممتاز لذلك هو الإتحاد الأوروبي و وضعه الدبلوماسي الذي يعزز له وضعه الإقتصادي[125].

القوة الدبلوماسية هي قدرة الدولة للعمل على الصعيد العالمي، و في حال انخفاض الأخيرة في أي بلد معين تصبح الدولة ذات قابلية أعلى لخلق مساحات غير محكومة، و يرجع هذا في المقام الأول إلى عدم قدرة الحكومة على العمل في المجتمع الدولي لمنع و إلقاء القبض على الجماعات الإرهابية والمتمردين أو المنظمات الإجرامية و من هنا تسمح الدبلوماسية للبلاد من المحافظة على مستوى عال من المشاركة في المنظمات الدولية. مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء الكبرى مثال جيد على كيفية القوة الدبلوماسية في خلق ظروف مواتية في المجتمع الدولي للحصول على الموارد و المعدات اللازمة لتعزيز الأمة، مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية ومالي، تشاد، النيجر، المغرب، الجزائر، فرنسا، السينغال و نيجيريا، في الإتفاق وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم التدريب لمساعدة القوات المسلحة في مكافحة الإرهاب و منه تعزيز أمن و استقرار المنطقة. قياس مستوى القوة الدبلوماسية يكون من خلال عدد السفارات و القنصليات خارج البلد، بالتالي يعتبر المقياس الأساسي لقياس مستوى القوة الدبلوماسية، و هناك عدد أكبر من السفارات و القنصليات يرتبط بقدرة البلد على التأثير في الدول الأخرى عن طريق الدبلوماسية، كنتيجة الدولة التي لديها عدد كبير من السفارات تكون لديها قوة دبلوماسية كبيرة للتأثير على دول أخرى، مثلا سويسرا لها القدرة على الحفاظ على 301 سفارة وقنصلية في جميع أنحاء العالم، فالبلاد تشتهر بسجل راسخ في الدبلوماسية من خلال قدرتها على تمثيل وجهة نظر محايدة في الرأي العام العالمي. أما إسرائيل تملك 96 سفارة في الخارج، مما يدل على أهمية القوة الدبلوماسية للدولة و مساعدتها في الإستقرار سياسيا و اقتصاديا. إضافة لمؤشر ثاني لقياس القوة الديبلوماسية هو عدد العضويات في المنظمات الدولية. مع ذلك تكلفة حفاظ الدولة على سفاراتها وقنصلياتها عالية جدا خصوصا مع الدول الصغرى التي ليس لها سوى تمثيل محدود في جميع أنحاء العالم، فلابد و من المهم فهم قيمة العضوية في المنظمات الدولية لأن هذه العلاقات الدبلوماسية تسهل نجاح الدولة في المجتمع الدولي.

[125] E.Elrich, Utilizing the elements of national power to predict ungoverned space, School of advanced military studies, United States Army, October 2007, PP 13-15.

و الدول التي تحافظ على أكبر قدر من العضوية في المنظمات الدولية تكون قادرة من الإستفادة على مزايا اقتصادية، سياسية، أمنية...إلخ من خلال التعاون مع الدول الأقوى.

ب/ القوة الإعلامية:

العنصر الثاني من القوة الوطنية هو المعلومات و من المهم فهم القول المأثور القديم: المعلومات هي القوة " Information is power"، فالفروق مثيرة للإهتمام بين الدول فيما يخص حصول المواطنين على المعلومات أي مدى التنقل الحر للمعلومات بين الأفراد. فعملية تدفق المعلومات متاح للعديد بطرق ووسائل مختلفة على الصعيدين الوطني و الدولي، و الوسيلة الأكثر شيوعا للحصول على المعلومة عن طريق الإنترنيت، المحطات التلفزيونية و الإذاعة، الصحف، أما الأساليب التقليدية انحصرت على الإذاعة و الصحف. لتمثل هذه الوسائل مصادر معلومات و اطلاع على مختلف القضايا المحلية، الإقليمية و العالمية، فالدولة التي تعرض عددا قليلا من الصحف أمر يحد من كمية المعلومات المتاحة للجمهور، هذا ما يزيد من فرص المساحات غير المحكومة و النتيجة خلق بيئة حيث الأفراد لا يعرفون ولا يفهمون مثلا عواقب وجود إرهابين أو مجرمين. و العكس من ذلك، الدولة ذات نظام كبير من شبكات المعلومات تخلق لمواطنيها الظروف الملائمة لزيادة قوتها الإعلامية على المستوى الدولي، بالتالي توفير كمية كافية من المعلومات للتفاعل في المجتمع الدولي. إن عدد مستخدمي الإنترنيت في تزايد بمعدل هائل في جميع أنحاء العالم وقياس القوة الإعلامية يكون من خلال قياس عدد عناوين IP التي ترتبط بالقدرة على تدفق المعلومات عبر شبكة الإنترنيت، حيث يتم جمع البيانات باستخدام عدد عناوين IP لكل بلد كمقياس وصول المواطنين للمعلومة، حيث أن عدد IPيجب أن يتطابق مع عدد مستخدمي الكمبيوتر في البلاد. الإعتقاد السائد هو أن الدول المستقرة توفر الوصول غير المحدود إلى المعلومة في حين الدول الفاشلة محدودة الوصول إلى المعلومة، فالدولة التي تحرم مواطنيها من الحصول على المعلومة يخلق ظروف تؤدي إلى مساحات من الصعب التحكم فيها ما يولد عدم الثقة بين الأفراد و الحكومة إضافة إلى ذلك عدم وجود وسائل الإعلام يخلق بيئة سهلة للإرهابيين.[126]

ج- القوة العسكرية:

العنصر الثالث في القوة الوطنية هو عسكري، فالقوة العسكرية من الصعب قياسها لأنها تعتمد حقا على مستوى القوة العسكرية للتدريب و المعدات، فالتجربة تعرف قياس القوة العسكرية حسب حجمها، العدد الإجمالي للقوات العسكرية، إدراج حجم قوات الميليشيات في العدد الإجمالي للقوات العسكرية من أجل فهم قدرة الدولة في الدفاع عن حدودها.

[126]E.Elrich, **Op.Cit**, PP 15-17.

فكلما زاد حجم الجيش مقارنة مع عدد السكان كان مجال سيطرة الحكومة على البلاد أكبر، ضرورة حيوية لها في الدفاع عن نفسها و الأهم الحفاظ على الأمن الداخلي ضد التهديدات الأمنية فالدفاعات الداخلية ذات الحد الأدنى هي العرضة الأكثر للهجمات الإرهابية، فروبرجRoberg يؤكد أن الشرط الأكثر أهمية للدولة هو توفير الأمن لمواطنيها حيث لا يمكن توفير هذا الأمن إلا من خلال الوجود العسكري.

قياس القوة العسكرية مهمة صعبة الإنجاز في ظل حجم القوة العسكرية التي يجب أن تكون متناسبة مع حجم البلد و السكان، فكلما كان حجم البلد أكبر لابد من زيادة حجم الجيش اللازمة لضمان أمن البلاد.

إضافة إلى حجم القوة لقياس القوة العسكرية، هناك مؤشر آخر متمثل في حجم نفقات الدولة من الأموال لتعداد الجيش أي مدى قدرة التمويل اللازمة لحماية مواطنينها، فإذا كانت الدولة تنفق أكثر من المتوسط من ناتجها المحلي الإجمالي على الجيش، ينبغي أن تكون قادرة على حماية حدودها، و لكن تنشأ المشكلة عندما تنفق الدولة المزيد من المال على الجيش و ليس بما يكفي على الإحتياجات الأساسية لمواطنيها127.

يمكن تحديد أهم نقاط الضعف و القوة في المجال العسكري من خلال المؤشرات التالية:

- ✓ طبيعة العقيدة العسكرية للدولة "Military doctrine" التي تشتق من الفكر الإستراتيجي للدولة حيث تنبثق عنها الإستراتيجية العسكرية، و تعني رؤية القيادة السياسية لما ينبغي أن تكون عليه القوات المسلحة من حيث هيكلها و بنائها، فالعقيدة العسكرية ترسم سياسة الفعل ورد فعل الدولة الإستراتيجي العسكري من حيث استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها. و تؤثر في صياغتها جملة من العوامل كطبيعة الإستراتيجية الأمنية للدولة، مستوى العامل التكنولوجي، التهديدات المحددة و موارد الدولة المخصصة لبناء القوة.
- ✓ طبيعة الإستراتيجية العسكرية للدولة و هي فن استخدام القوات العسكرية للوصول إلى الأهداف السياسية، تعد طريقة تسيير الصراع، كما تصوّر للدولة طريقة تفكير العدو و منه تظل الأخيرة النشاط العملي للقيادة السياسية و العسكرية العليا، كنتيجة، كلما كانت العقيدة العسكرية والإستراتيجية العسكرية منسجمة مع التوجه العقائدي للدولة و قدراتها كلما شكل عامل قوة لها والعكس صحيح كلما وجد تعارض بين المتغيرين كلما زاد في ضعف الدولة.

و من العوامل التي تؤثر في القوة العسكرية للدولة كالآتي:

- ✓ ميزانية الإنفاق العسكري قياسا على حجم الناتج الإجمالي القومي.
- ✓ حجم القوى البشرية العسكرية.

[127]E.Elrich,**Op.Cit**, PP 18-19.

- ✓ حجم قوات الإحتياط من الأجهزة الأمنية.
- ✓ مستوى و حجم القوى الجوية، البحرية و البرية.
- ✓ حجم و مستوى القوات الإستراتيجية.
- ✓ مستوى الإستخبارات الإستراتيجية.
- ✓ حجم و مستوى مجموعات الدفاع الإستراتيجية[128].

د- القوة الإقتصادية:

العنصر الرابع من القوة الوطنية هو القوة الإقتصادية، التي تعني قدرة الدولة على التعامل في الإقتصاد العالمي، إذا كان البلد ضعيفا اقتصاديا ينعكس سلبا عليه الأمر الذي يخلق تأثيرات وتحديات كخلق فرص لتحقيق مكاسب مالية للهجومات الإرهابية.

تقاس قوة الدولة بمجموعة من المؤشرات التي لابد أن تأخذ في عين الإعتبار و هي كالآتي:

- ✓ الناتج القومي الإجمالي أي ما تنتجه الدولة من سلع و خدمات خلال فترة زمنية معينة.
- ✓ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.
- ✓ معدل النمو الإقتصادي و هو مقدار الزيادة في الناتج القومي على ممر السنوات السابقة.
- ✓ مستوى إسهامات كل من القطاع الصناعي و الزراعي و قطاع الخدمات في الناتج القومي.
- ✓ معدل قوة العمل أي الموارد البشرية المرتبطة بالعملية الإنتاجية.
- ✓ مستوى البطالة في الدولة.
- ✓ حجم الميزانية العامة.
- ✓ نسبة المديونية أي قروض الدولة من الدول الأخرى.
- ✓ حجم الدولة من الإحتياطي النقدي من العملة الصعبة.
- ✓ حجم إنتاج مصادر الطاقة من نفط و غاز طبيعي...إلخ.
- ✓ حجم الإحتياطي من الطاقة.
- ✓ المعدل السنوي لاستهلاك مصادر الطاقة.
- ✓ حجم الطاقة المصدر و المستورد من الخارج.
- ✓ الحجم الكلي للصادرات و الواردات.

[128] خليل حسين و عبيد حسين، المرجع السابق، ص ص 102- 106.

- ✓ أكثر الدول تبادلا مع الدولة استيرادا و تصديرا.

من خلال كل هذه المؤشرات يتم تحديد نقاط قوة الدولة اقتصاديا بالمقابل استنتاج نقاط الضعف[129].

هـ- قوة تنفيذ القانون Law enforcement power

عنصر آخر من القوة الوطنية هو قوة تنفيذ القانون، ليس عنصرا من النسخة التقليدية للقوة الوطنية، وتعني قدرة الدولة من الحفاظ على قوة كبيرة من نزاهة احترام القانون الذي يعتبر أمر حيوي لضمان الأمن على المستوى المحلي و الإقليمي، هذا الأمر له جانب إيجابي حيث يزيد من الثقة بين المواطنين و الحكومة، قياس هذا النوع من القوة يكون من خلال قياس حجم و كفاءة الأجهزة الأمنية[130].

و- القوة الجغرافية:

تشمل مجموعة من المحددات الموقع الجغرافي للدولة، المساحة، الحدود، طبيعة التضاريس كما يلي:

- ✓ الموقع الجغرافي للدولة و يشمل واجهة الدولة على البحار، المضايق و المناطق الحيوية، إضافة إلى الموقع الفلكي الذي يتكون من خطوط الطول التي تحدد موقع الدولة من حيث (شرق وغرب خط الإستواء ما يحدد التوقيت الزمني للدولة) إضافة لخطوط العرض التي تحدد للدولة موقعها بالنسبة لخط الإستواء و هو خط تعامد الشمس على الكرة الأرضية الذي يحدد مناخ الدولة وإنتاجها الزراعي و الطبيعة البيئية.
- ✓ الشكل الجغرافي للدولة حيث يؤثر على استراتيجية الدولة ببعديها العسكري و الأمني في أوقات السلم و الحرب.
- ✓ المساحة الجغرافية للدولة التي تلعب دورا كبيرا في تحديد مجموعة من الإيجابيات، فالمساحة الواسعة قادرة على استيعاب عدد كبير من السكان و تستحوذ على موارد طبيعية ضخمة من الموارد الطبيعية مصادر الطاقة من النفط و الغاز الطبيعي...إلخ، كما للمساحة الشاسعة جانب سلبي عندما لا تستطيع الدولة الدفاع عنها من أي تهديدات.
- ✓ التضاريس تلعب دورا هاما في تحديد شبكة النقل و المواصلات، فكلما اتسمت بسهولتها كلما زادت درجة التجانس و الإرتباط الإقتصادي، الإجتماعي...إلخ و العكس صحيح.
- ✓ حدود الدولة التي تصنف إلى حدود طبيعية كالجبال مثلا و تكون أكثر مواجهة لمنع أي اعتداء خارجي، و حدود وهمية ممثلة في خطوط الطول و العرض للكرة الأرضية، ما

---

[129] خليل حسين و عبيد حسين، مرجع سابق، ص ص 100-101.

[130] E.Elrich, **Op.Cit**, PP 18-22.

يعاب عليها أنها حدود سهلة الإختراق من قبل الدول الأخرى ما يشكل نقطة ضعف للدولة، وأكثر من ذلك تصبح المنافذ الحدودية عرضة للإعتداء و ارتفاع أشكال الجريمة المنظمة كعمليات التهريب[131].

ي- القوة الإجتماعية:

تعني القوة البشرية للدولة و تعدادها السكاني، حيث يمكن تحديد نقاط القوة و الضعف في المجال الإجتماعي من خلال المؤشرات التالية:

- ✓ مستوى الإندماج في الدولة بين جميع العرقيات و الديانات و الأقليات في نسيج مجتمعي واحد.
- ✓ مستوى الإستقرار الأمني في الدولة من أمن سياسي، اجتماعي، اقتصادي، صحي، غذائي...إلخ، لما يرتبط الأمن بعملية التنمية التي توفر الإستقرار في المجتمع.
- ✓ مستوى الخدمات الصحية التي تقاس بمجموع الولادات مقارنة بمجموع عدد الوفايات[132].

تؤثر مجموعة من العناصر و العوامل هذا التأثير في صورة سلبية أو إيجابية، قوة أو ضعفا، تخلفا أو نموا، بحيث أن هذه العوامل تتغير و تتطور، فكما ذكرنا سابقا القوة مفهوم نسبي و المتعارف عليه أن مهما بلغ حجم قوة الدولة و تنوع مواردها فمن المستحيل أن لا تعاني من نقاط ضعف من شأنها التأثير في قوتها الوطنية.

فعلى سبيل المثال من بين نقاط ضعف الدولة في الجانب الجغرافي، أن للمساحة الشاسعة جانب سلبي في حالة وجود مساحات خالية مثل الصحاري نظرا لقلة عدد السكان أو محاولة انفصال هذه المجموعات المجتمعية كونها بعيدة عن المركز، الأمر الذي يخلق محاولة أو رغبة الأخيرة بالإستقلال فتصبح مراكز إزعاج للنظام الداخلي ما يخلق حالة من خلل النسيج أو التركيبة المجتمعية، بالتالي يصبح الأمر عرضة لأطماع دول أخرى محاولة الإستفادة من الوضع لتصبح المهمة سهلة لاقتطاع جزء من الدولة.

مسألة مرتبطة بنقاط الضعف ينبغي الإشارة إليها و هي قضية الحدود التي لها جانب سلبي، فطول الحدود ينهك الدولة حيث يتطلب مراقبة مستمرة بنشر قوات كبيرة نوعا و حجما (كما) لمنع أي اختراق بالتالي مسألة الحدود تشكل عبئا اقتصاديا و عسكريا بالنسبة للدول التي تعرف شريطا حدوديا طويلا[133].

---

[131] خليل حسين و عبيد حسين، مرجع سابق، ص ص 95 -98.

[132] خليل حسين و عبيد حسين، مرجع سابق، ص ص 107- 108.

[133] طشطوش هايل عبد المولى، مقدمة في العلاقات الدولية، (الأردن: جامعة اليرموك، 2010)، ص ص 27- 28.

كذلك من بين أهم عوامل القوة الوطنية اقتصاديا هي امتلاك الموارد الطبيعية هذه الأخيرة التي تلعب دورا هاما في حقل العلاقات الدولية، هذه الموارد التي كانت و مازالت محل أطماع الدول و سبب نشوب النزاعات، فالدولة التي تتوفر على الموارد الطبيعية خاصة منها مصادر الطاقة كالبترول و لا تملك القدرة لا على استغلالها أو السيطرة عليها أو حتى حمايتها يشكل ذلك جانبا سلبيا عليها و يصبح بقاؤها مرهونا بها فيصبح بقاؤها أمرا سياديا[134].

و من بين نقاط الضعف فيما يخص القوة الإجتماعية، عندما يكون عدد السكان كثيفا مع مساحة دولة صغيرة الأمر الذي يشكل عبئا عليها خصوصا إذا ترافقها تأخر قتصادي و اجتماعي و ثقافي و لم تلب الدولة احتياجات الأفراد الأساسية.

الفرع الثاني: تقييم بيئة الدولة الخارجية من حيث التهديدات و الفرص الإستراتيجية

كما ذكرنا سابقا، البيئة الخارجية للدولة هي البيئة المحيطة بها أي دول الجوار الإقليمي و نوع آخر يتمثل في البيئة الدولية التي تشمل النظام الدولي كله، لكن ما يهمنا في الدراسة هي دول الجوار الإقليمي و هي الدول الملاصقة جغرافيا للدولة.

تحليل البيئة الخارجية يحدد من خلال مؤشرين اثنين: الفرص المتاحة للدولة والتهديدات، و يتم دراسة:

- ✓ طبيعة الأحلاف و التكتلات، كالأحلاف العسكرية و التكتلات الإقتصادية.
- ✓ تحديد خارطة التهديدات من حروب و صراعات و إرهاب، تحديد مستوياتها وتداعياتها على مصالح الدولة و أمنها.
- ✓ تحديد نمط علاقات الدولة: تصارعية، تعاونية، تنافسية، ودية أو تحالفية.
- ✓ تحديد مجموع الإتفاقيات التي أبرمتها الدولة مع الدول الأخرى[135].

1/ دراسة تهديدات الأمن الوطني

اليوم، الأمن كقيمة سياسية "Political value" ليس له معنى مستقل و لا يتعلق بنظم القيمة الفردية والمجتمعية بالتالي المفهوم ذو وجهين:

- ✓ الأمن بالمعنى الموضوعي: يقيس غياب الأخطار التي تهدد القيم المكتسبة.
- ✓ المعنى الشخصي للأمن: غياب الخوف من أن هذه القيم سيتم مهاجمتها.

حسب **Wolfers** يشير الأمن في جوهره إلى غياب كل أنواع المخاطر، التهديدات و التحديات، و وفق المنظور الواقعي الأمن الموضوعي يتحقق عندما يتم مواجهة الأخطار التي تشكلها التهديدات المتعددة و تجنب جميع التحديات أو التعامل معها بتكييفها من قبل الدولة.

---

[134] المرجع نفسه، ص ص 22– 23.

[135] خليل حسين و عبيد حسين، مرجع سابق، ص 112.

منذ عام 1990، ظهرت نقاشات جديدة لمسألة الأمن بين الأساليب التقليدية و الدراسات الأمنية الجديدة، بظهور الأمن الشامل للدولة الذي أصبح المرجع الرئيسي للدراسات الأمنية[136] و هنا نطرح الأسئلة التالية التي تستلزم إجابات لها: ما هي التهديدات، ما مفهوم التحديات و الأخطار الأمنية ؟

على خلفية اتساع و تعميق مفهوم الأمن على مختلف المستويات و القطاعات تستعرض الدراسة بعض المخاوف الأمنية التي غالبا ما يشار إليها باسم المخاطر الأمنية، التحديات الأمنية و التهديدات الأمنية و استخدام هذه المفاهيم في مختلف مجالات البحث العلمي خاصة أولئك الباحثين في مجال الدراسات الإستراتيجية و الأمنية في مدى تغير البيئة الإستراتيجية الأمنية.

أ- مفهوم التهديد

مصطلح التهديد مرادف لكلمة Threat بالإنجليزية و Menace بالفرنسية، مشتق من اللغة اللاتينية (Latine: Trudere)، حيث يشير و وفقا لقاموس "Webster" إلى التعبير عن نية الإيذاء " Expression of intention to hurt"، أو التدمير Destroyأو المعاقبة Punish، الإنتقام أو الترهيب، كذلك يشير إلى خطر وشيك أو أذى.

يعرفه Langenscheidt-Longrian على أنه فعل يتسبب في مشكلة.

عرفه قاموس أكسفورد الإنكليزي Oxford English Dictionary بأنه نية إلحاق الضرر أو التلف للآخر، وهو مؤشر على اقتراب شيء غير مرغوب فيه، و هكذا للكلمة معاني و دلالات متعددة.

التهديد كمفهوم علمي: في السياسات و الدراسات الأمنية التهديد يستخدم كمصطلح سياسي و كمفهوم علمي لا يزال غير معرف في كثير من قواميس العلوم الإجتماعية، ف Robertson يستخدم مفهوم تقييم التهديد "Threat assessment" كتحليل للأسباب الكامنة وراء برامج تسلح الخصم مثلا، التي كانت في كثير من الأحيان خلال الحرب الباردة.

في إطار أمن الدولة و خلال الحرب الباردة، **بوزان** أشار إلى مصادر تهديدات الدولة التي يمكن أن تأتي هذه المصادر من الداخل أو الخارج.

بالنظر إلى الدول القوية، التهديد يأتي في المقام الأول من طرف قوى خارجية بينما الأمر بالنسبة للدول الضعيفة التهديدات تكون بالأساس داخلية و خارجية.

من منظور الأمن القومي للدولة بوزان ميز بين *التهديدات العسكرية* المتمثلة في الإحتلال، غزو الأراضي، التلاعب في السياسات و إسقاط الحكومات و تغييرها، و *التهديدات الإقتصادية* مثل القيود

[136]HANS, Guriter Brauch, Human and environmental security and peace, Hexagon series o,Coping with global environmental change disasters and security, Springer-Verlag, berlin Heidebberg, Vol 5, 2011, PP 61-62.

المفروضة على الواردات، التلاعب بأسعار السلع، التخلف عن سداد الديون، *تهديدات بيئية* متمثلة في إتلاف القاعدة المادية للدولة.

و عليه تركز الإستراتيجية الأمنية على أسباب و مصادر التهديد، و الغرض يكون لمنع و القضاء عليها من خلال مجموعة من الوسائل[137].

Ullmanعرف تهديدات الأمن القومي كعمل أو تسلسل أحداث كما يلي:

- ✓ تهدد بشكل كبير أو على مدى نسبي، أو فترة وجيزة من الوقت نوعية حياة أفراد الدولة.
- ✓ يهدد بشكل كبير تطبيق نطاق الخيارات السياسية المتاحة للحكومة.

بعد تطور مفهوم الأمن من التقليدي إلى الأمن الواسع صاحبه تطور في مسألة التهديدات الأمنية ووفقا لكل من Myers و Matheus شملت التهديدات الأمنية الجديدة:

- ✓ النمو السكاني Populationgrowth.
- ✓ ندرة الموارد Resources carcity.
- ✓ تدهور البيئة Environmental degradation.

ب – التطبيق الموسع لمفهوم التهديدات الأمنية

كان للدول العديد من ردود فعل في سياسات دفاعها الوطني، أو الأوراق البيضاء و وثائق استراتيجياتها الوطنية نتيجة التغير الجوهري في طبيعة التهديدات بعد توسع مفهوم الأمن و شملت التهديدات العسكرية و غير العسكرية مثل الإقتصادية، السياسية، البيئية، المجتمعية...إلخ.

ب.1– التحديات الأمنية:

كثيرا ما يستخدم مصطلح تحدي في مجال الأمن و القضايا العالمية لكن ناذرا ما عرف و في كثيرا من الأحيان يتم استخدامه بشكل مرادف للتهديد ف Dodds و Schnabil أشارا إلى الأمن الجديد New security و مفهوم الأمن غير التقليدي Nontraditional، والتحديات كمصدر للقلق في البيئة الأمنية ما بعد الحرب الباردة، حيث قالا أن المفهوم العام للبيئة الأمنية تغير بشكل كبير في الألفية الجديدة.

بالنسبة لكلمة تحدي تعني باللاتينية "Calumnia" أي الصدمة، بالإنجليزية "Challenge" و تعني المواجهة، دعوة لخوض اختبار، المهمة الصعبة، أما قواميس اللغة الإسبانية عرضت معاني مصطلح تحدي بالشيء الصعب، اختبارات القوة، المهارة...إلخ، في مجمله يعني الدعوة للمنافسة، طلب الرد عن فعل ما.

[137]HANS, Guriter Brauch, **Op.cit**, P 62.

الملاحظ أن مفاهيم التهديدات و التحديات في كثير من الأحيان تستخدم بشكل مرادف للمخاطر الأمنية الصعبة[138].

ب.2- المخاطر الأمنية:

الخطر مصطلح مشتق من اللغة اللاتينية "Risicare"، بالفرنسية "Risque" و يستخدم للعديد من المرادفات كالخطر "Danger"،عدم الإستقرار "Instability"، اللاأمن "Insecurity"، الخوف "Fear"، عدم اليقين "Uncertainty"...إلخ.

الخطر يعني إمكانية الخسارة أو الإصابة بالحرمان، وضع غير مؤات، حالة التدمير، شخص أو شيء ما من شأنه أن يخلق خطر أو عنصر سلبي و عامل خطير، يعني فقدان فرصة تأمين مسألة ما.

كمفهوم علمي، يتم تعريف الخطر في الموسوعات الكبرى و القواميس العلمية في العديد من التخصصات بما في ذك العلوم السياسية، الفلسفة، علم الإجتماع، علم النفس، الإقتصاد، لذلك مصطلح الخطر يحمل معاني كثيرة، و من ناحية القياس الكمي للمخاطر في كثير من الأحيان يستخدم مؤشرات بسيطة متمثلة في:

- ✓ تقدير المخاطر "Risks estimates" التي دائما ما تنطوي على عامل الإحتمال "Probability".
- ✓ تحليل المخاطر "Risks analyses" أي تقييم المخاطر "Risks assessment" على سبيل المثال تقييم المخاطر التكنولوجية النووية بين مختلف الجماعات و الدول.

تطور مصطلح الخطر منذ القرن 15 في إشارة إلى الخطر المالي المرتبط بالتجارة، هذا المفهوم استخدم في المقام الأول لتأمين الأنشطة الإقتصادية، ثم استخدم على نطاق واسع من خلال نظرية الإحتمالات "The probabilitytheory" لكل من Bernoulli و Laplace.

في مجال الإقتصاد من طرف Smith، J.S Mills، Ricardo، Knight.

في مجال الفلسفة الوجودية عند Kierkegaard، Heidegger Jaspers، Sarte، Camus.

في نظرية صنع القرار "Decision-making theory" لكل من Von Morgenstern وNeumann.

استخدم مصطلح التهديد كمصطلح سياسي في التكنولوجيا النووية لتقدير كم هنالك من حاجة لأمن التكنولوجيا و كم نسبة انعدام الأمن غير المقبول في المجتمع. إضافة لذلك، المفهوم نوقش بشكل مكثف عام 1970 في الإقتصاد و علم النفس، علم الإجتماع و العلوم السياسية.

التهديدات يمكن أن تتراوح ما بين القريبة وعدم اليقين بشأنها، في هذا الصدد يقول Llewllyn أن التهديدات و عدم اليقين جزء لا يتجزأ في معظم السلوكات البشرية، خاصة في الإقتصاد و المال حيث

[138]HANS, Guriter Brauch, **Op.Cit**, PP 63-67.

أن عدم اليقين ينشأ عندما يكون المستقبل غير معروف و منه يعتمد تحليل التهديد على نظرية الإحتمال، فعملية تحليل التهديدات تنطوي على خمس خطوات رئيسية هي:

- ✓ تحليل و قياس التهديدات.
- ✓ ما يمكن القيام به لخفض درجة التهديد.
- ✓ وضع تدابير للحد من الضرر الذي تولد عن التهديدات.
- ✓ العمل على محاولة تحويل التهديدات إلى أطراف أخرى أو تقاسم التهديدات.
- ✓ كيفية استيعاب التهديدات المتبقية[139].

في السياسة الأمنية و دراسات الأمن الدولي (ISS) خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أصبحت إدارة التهديدات مهمة أمنية كبيرة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر و منذ ذلك الحين العديد من المنظرين جادلوا في موضوع التهديدات خصوصا في التعامل مع قضايا الإرهاب و الهجرة.

ظهرت مجموعة من العلماء الألمان Free University Of Berlinحيث طوروا مفهوما جديدا سمي ب "International risk policy" أي سياسة التهديد الدولي بغية التعامل مع المخاطر الدولية الجديدة مثل انتشار الأسلحة النووية و ظاهرة الإرهاب فضلا عن التحديات الأمنية الناعمة أي : Soft securityكالهجرة، تغير المناخ، الجريمة الإلكترونية، الإتجار بالمخدرات، و منه يمكن القول أن هذه الأخطار الجديدة تتطلب تغير نموذجي في السياسة الأمنية كما تستوجب الدفاع ضد هذه التهديدات لمنع تفاقم الأزمات، و عليه لابد من السياسات الأمنية التركيز على الوقاية من آثار التهديدات و قبل كل شيء معرفة أسبابها،الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى أربع نماذج مثالية في الإستراتيجيات الأمنية متمثلة في:

- ✓ استراتيجية التعاون Strategy of cooperation.
- ✓ استراتيجية التدخل Strategy of intervention.
- ✓ استراتيجية التعويض Strategy of compensation.
- ✓ استراتيجية الإعداد للإحتواء Strategy of preparation yo containrisks.

يكون الهدف من الإستراتيجيات الأربع الآتي:

- ✓ الحد من احتمال التهديدات أن تصبح واقعة بسبب سوء فهمها من خلال إدارتها.
- ✓ خفض احتمال الضرر في المستقبل باستخدام السياسة و الإكراه العسكري.
- ✓ الهدف من الإستراتيجية الثالثة هو تقاسم المخاطر.

[139]HANS, Guriter Brauch, **Op.Cit**, PP 78-80.

- ✓ و أخيرا خفض المستوى القمعي المحتمل من خلال الإستخدام الفعال للسياسة والإقتصاد و التدابير القانونية و العسكرية التي من شأنها منع استمرار تفاقم الأضرار[140].

ج/ مصادر التهديدات الأمنية

لم تعد الظاهرة الأمنية بمختلف أبعادها سياسية كانت، اقتصادية أو اجتماعية...إلخ محددة بالنطاق الداخلي للدولة بل تجاوزته لتشمل دول الجوار الجغرافي المحيطة بها، في هذا الإطار يمكن القول أن هناك درجة من التداخل بين الأمن الداخلي للدولة مع أمنها الخارجي المتعلق بطبيعة الأمر في الأوضاع الأمنية بدول الجوار الإقليمي و عليه الدولة حين صياغتها لاستراتيجيتها الأمنية تأخذ في الإعتبار كل مصادر التهديد من حيث نوعيتها، كثافتها و أساليب التعامل معها. بهذا الوضع تصبح الظاهرة الأمنية المتعدية لحدود الدولة معقدة نتيجة مصادر التهديد التي تكون أحيانا خارج نطاق سيطرة الدولة نتيجة نشوب الصراعات الداخلية في تلك الدول لتصل إلى درجة حرب أهلية تصبح آثارها عبر وطنية و عليه تطورت مصادر التهديد الأمني التي لم تعد مقتصرة على النزاعات الحدودية الإقليمية أو قيام دولة باعتداء عسكري على دولة أخرى و إنما اتسعت دائرة مصادر التهديد لتشمل التطورات الداخلية الحاصلة داخل الدول لتصل تداعياتها إلى دول أخرى كما سبق الذكر.

من أهم مصادر التهديد الأمني مايلي:

- ✓ مصادر اقتصادية: و هي المصادر التي تهدد ثروات و موارد الدولة الإقتصادية، و تتمثل في إلحاق أضرار مباشرة لمنشآت الدولة كمنشآت مصادر الطاقة مثلا النفط.
- ✓ مصادر تهديد سياسية: تشمل النزاعات العرقية، القبلية و الطائفية ، كذلك التهميش الطبقي، ظاهرة الإرهاب، ما يشكل عدم استقرار سياسي داخل نظام الدولة.
- ✓ مصادر اجتماعية: ناتجة عن البطالة و اللاعدالة في توزيع الثروات، الهجرة غير الشرعية، مشكل اللاجئين...إلخ.
- ✓ مصادر بيئية: الناتجة في الأساس عن التلوث البيئي و ما يترتب عنه من أمراض...إلخ.
- ✓ مصادر تهديد معلوماتية: أي تلك التهديدات الأمنية الممارسة عبر النظم المعلوماتية التي من شأنها خلق تهديدات أمنية خطيرة، كالتأثير على منظومة معلومات أجهزة و أعمال أكبر المؤسسات.

ما يلاحظ اليوم، هو مدى التداخل الكبير في مضامين مصادر التهديد الأمني بين ما هي داخلية وخارجية، فكل ما يحصل في البيئة الداخلية للدولة إلا و يخلق أضرارااستراتيجية و خسائر و تهديد لاستقرار الدول المجاورة.

[140]HANS, Guriter Brauch, **Op.Cit**, P 84.

بالتالي رسم الدولة لاستراتيجيتها الأمنية بطريقة فعالة يتوقف أساسا على مدى إدراكها و تشخيصها لمصادر التهديد الوطني، فكلما كان الإدراك شاملا كانت الإجراءات المتخذة أكثر فاعلية بالتالي اكتشاف مصادر التهديد تؤخذ لها مساحة كبيرة من الحسابات إذ تحاول الدولة القضاء عليها و العكس صحيح، من تم تصبح عملية الإدراك مرحلة أساسية لرسم الإستراتيجية الأمنية لأية دولة[141].

د/ مستويات مصادر التهديد الأمني

✓مصادر التهديد الرئيسية: هي تلك التي يمثل تهديدها خطرا على بقاء الدولة و وجودها، وبذلك يمس كيان الدولة ذاتها إضافة إلى مواردها ما يعرضها لمصدر تهديد رئيسي.

✓مصادر التهديد الثانوية: هي تلك المصادر التي تلحق أضرارا أمنية لبعض أبعادها الحيوية، بالتالي المصادر الثانوية ذات تأثير جزئي على الدولة و ليس كلها، لكن صناع القرار يعتبرونها رئيسية لأنها قد تكون لها الإمكانية أن تتحول لمصادر تهديد رئيسية و تصبح لها آثار أمنية ذات انعكاسات يصعب مواجهتها في حالة تفاقم الأوضاع.

هـ/ طبيعة التهديدات الأمنية

قد تأخذ التهديدات الأمنية طابعا مسلحا عن طريق العمل المسلح المباشر من قبل دولة أخرى أو جماعات أو أفراد بعبارة أخرى هو طابع يحمل استخدام القوة العسكرية لغرض الحصار أو الإجتياح، كما يأخذ التهديد الأمني طابعا غير مسلح باستخدام أساليب غير عسكرية كالإعلام مثلا، و كل هذا للأغراض التالية:

- ✓ إلحاق الضرر بالمصالح الحيوية للدولة.
- ✓ محاولة إسقاط النظام السياسي للدولة أي زعزعة الإستقرار السياسي.
- ✓ تفكيك الإندماج و النسيج الإجتماعي.
- ✓ إلحاق الضرر بمصادر التنمية و مواردها[142].

لتصنف في حقل الدراسات الأمنية و الإستراتيجية إلى[143]:

أ- تهديدات تماثلية (تناظرية/ دولاتية): مصدرها من دول أخرى، ذات طبيعة تماثلية/تناظرية/دولاتية يعني مصدرها دول تماثل الدول محل التهديد في موقعها القانوني و خصائصها.

---

[141]كمال الأسطل، الإطار النظري لمفهوم الأمن القومي، تاريخ النشر 16-01-2011، الجزء الأول، على الرابط التالي:

K-astal.com/index.php ?action=detail&id=100

[142]كمال الأسطل، الإطار النظري لمفهوم الأمن القومي، المرجع السابق.

[143]منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات- الميادين- التحديات، ط 1 (قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2015)، ، ص ص 17-18.

ب- تهديدات لاتماثلية (لاتناظرية/ لادولاتية): تهدد أمن الدولة و تشكل خطرا كالإرهاب، شبكات الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات...إلخ.

ج- مهددات صلبة: تهديدات أمنية ذات طبيعة عسكرية كالحروب، اعتداء خارجي مصحوب بقوة عسكرية.

د- تهديدات لينة: ذات طبيعة غير عسكرية مثل الأخطار البيئية و الأمراض.

هـ- مهددات عبر وطنية: يعبر عنها في الدراسات الأمنية و الإستراتيجية ب" الفوق وطنية" عابرة للحدود، كمعاناة دول الساحل من الإرهاب الذي ينتشر بسهولة في دول الجوار. لتشكل التهديدات اللاتماثلية الصنف الأكثر خطورة لمهددات الأمن الوطني.

مصادر التهديدات الأمنية من الناحية العملية و حسب الأفق الزمني

- ✓ تهديدات وشيكة " Impending threats": هي تهديدات موجودة و تعني أن الخطر وشيك، في كثير من الأحيان لا تظهر على الفور وتكون خارج السيطرة تكون محددة و يمكن ملاحظتها.
- ✓ تهديدات متوقعة "Expected threats": تعني التهديدات المترقبة، تهديدات يتنبأ بها.
- ✓ تهديدات ممكنة " Possible threats": محتملة الوقوع.
- ✓ تهديدات مستبعدة "Excluded threats": تهديدات بعيدة الوقوع، غير ممكنة الحدوث، بعيدة الإحتمال و مستحيلة الحدوث.

كما يمكن ترتيب التهديدات من حيث خطورتها إلى تهديدات مقلقة، خطيرة و خطيرة جدا، حيث أن تحديد درجة الخطورة يكون من قبل لجان و مؤسسات و مراكز إدارة الأزمات[144].

إدراك التهديد:

تجدر الإشارة إلى ضرورة إدراك التهديد الذي يعتبر عملية معقدة تنشأ من إدراك الدولة و ما سيلحق بها، و هناك مجموعة من العناصر التي تساهم في تحديد التهديد الأمني من خلال التطرق إلى[145]:

طبيعة التهديد: و هو تصنيف التهديد؟ ما هي أبرز أبعاده؟

مكان التهديد: ما هو النطاق الجغرافي لهذا التهديد و امتداداته؟

زمان التهديد: ما تأثيراته الآنية و المستقبلية؟

---

[144] كمال الأسطل، مرجع سابق، على الرابط التالي:

K-astal.com/index.php ?action=detail&id=100

[145] جارش عادل، مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة، مجلة العلوم السياسية و القانون، المركز الديمقراطي، العدد 1، فبراير 2017، ص 3.

درجة التهديد: ما قوة هذا التهديد؟ و ما هي خطورته؟

تعبئة الموارد: ما هي الإجراءات و التدابير المناسبة المادية و المعنوية و البشرية لمواجهة هذا التهديد أو الحدّ من أبعاده و تأثيره؟

لنستنتج أنّ مفهوم التهديد مفهوم معقد، حركي لابدّ من دقة تحديده ما يتطلب فهما للبيئة الإستراتيجية.

2/ دراسة الفرص الإستراتيجية للدولة في البيئة الخارجية

في سبيل صياغة استراتيجية أية دولة لابد من القيام بعملية الفحص الخارجي التي تم ذكرها سلفا من خلال دراسة عنصر التهديدات إلى جانب الفرص الإستراتيجية التي يمكن للدولة تحقيقها من ورائها، فالأخيرة مهمة و ذات تأثير على الدولة في شكلها الإيجابي إذا ما تمكنت من استغلالها و العكس صحيح فإن مرّت دون اغتنامها فالنتائج حتما ستكون سلبية، و في حال الإستفادة منها يمكن أن ينتقل موضع الدولة إلى مكان المسيطر، لكن اغتنام الفرص و الإستفادة منها يستلزم منهجية معينة في التحليل، و من المؤكد أن أساليب ووسائل تحليل الفرص تختلف من دولة لأخرى و من فرد لآخر باختلاف طبيعتها والمعلومات المتاحة حولها، و الميزانية المكلفة لها إضافة لعامل الزمن (الوقت) فضلا عن عوامل أخرى.

و من بين منهجيات تحليل الفرص هي عملية التنبؤ، أحد أهم العوامل في مجال فحص عناصر البيئة الخارجية بشكل مستمر، الأمر الذي يمكّن رصد الأخيرة التي تنشأ نتيجة معامل التغير و الإستمرارية في البيئة التي تعيش فيها الدولة، و عليه طبيعة الفرص الإستراتيجية أنها لا تأتي إلى الدولة و إنما ينبغي البحث عليها لتصل إليها و التمكن من استغلالها، و إلا تنقلب إلى تهديد في حال تأخر الدولة عن الوصول إليها[146].

مفهوم الفرصة الإستراتيجية:

تختلف مفاهيم الفرصة من مجال لآخر تبعا لما تستخدم من أجله، إلا و أنه بصفة عامة عرفت الفرصة بأنها:" تجمع لعدد من الظروف المواتية لأحداث تحسن في الأحوال القائمة". من خلال هذا التعريف يقصد بالظروف مجموع الأوضاع الإيجابية التي من شأنها أن تستمر لتحسين الوضع القائم "Statu quo"، لكن ما يلاحظ من التعريف أنه أغفل الظروف المستقبلية.

عرفها Pearce و Robinsonأنها: " الموقع الرئيسي المواتي في بيئة الدولة"، إذن تعني الفرصة موقع الدولة الإيجابي في البيئة الخارجية في حال استغلالها من أجل تعزيز موقعها في بيئتها.

[146]الملتقى العربي الثاني: التسويق في الوطن العربي: الفرص و التحديات الإستراتيجية، (الدوحة قطر، 6- 8 أكتوبر 2003)، ص 1.

الفرصة الإستراتيجية "Strategic opportunity" تختلف عن الفرصة العادية، حيث تتميز بأنها مجموع المواقف و الآراء و الأفكار أو مواقع الدولة ذاتها في البيئة التي قد يتوقف عليها مستقبل التفاعلات بين الدول، و الوصول إليها مع استغلالها، بالتالي تعبير عن بقاء الدولة[147].

تعريف مصطلح الفرصة يحظى بأهمية كبيرة في مختلف النقاشات المهمة لبناء إجماع حول كيفية تفعيل و قياس الأهداف و الغايات، الفرص تختلف من فرد لآخر و ذلك وفقا لمجموعة المصالح وقدرات الدولة و إمكانياتها من مجال لآخر، تعريف الفرص ينبغي أن يشمل الحد الأدنى لبعض العناصر أو الشروط المسبقة، فنطاق تعريف الفرص يمكن ترتيبه في الأسئلة التالية: فرص ماذا؟ / فرص من؟[148]

الفرصة هي حالة من عدم اليقين يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي يؤدي إلى منافع إيجابية أو مكافآت، فالفرص تخلق عندما يتم إزالة جميع التهديدات و تأتي لتحقيق الأهداف المرجوة[149].

إذن مرور الفرصة الإستراتيجية دون استغلالها يعتبر تهديدا لوجود الدولة خصوصا عند اغتنامها من قبل منافسين آخرين، لهذا للفرص أهمية و مكانة كبيرة في حياة الدولة في ظل درجة التعقيد و التشابك الذي يميز البيئة الخارجية لها، و عليه مواجهة المنافسين تجسيد في الوصول وزيادة كسب الفرص.

أول مؤشر لقياس فرص الدولة يكون من خلال مدى التوافق الأخيرة مع موارد الدولة وإمكانياتها، لكن أحيانا حجم الفرص تتعدى حجم و إمكانيات الدولة.

ثانيا، ضرورة فهم الفرصة الإستراتيجية يعد من الأساسيات المهمة للدولة لأنه يعتبر أداة في تحديد الخيارات و البدائل الإستراتيجية المناسبة.

تحليل الفرص يشمل أساسا عملية التنبؤ بها، بوضع مجموعة من الإحتمالات الممكنة الحدوث من أجل تحديد المسار المستقبلي لوضع الدولة في بيئتها الخارجية، مع الأخذ بعين الإعتبار حجم الخطر الممكن حدوثه وراء كل فرصة.

تعتبر عملية التنبؤ في مجملها، وضع مجموعة التنبؤات التي تخص الفرص الإستراتيجية التي لا تكون بنفس الأهمية لدى جميع الدول، و ذلك يعود إلى طبيعة عمل الدول و مدى الإستقرار الذي تعرفه البيئة التي تعيش فيها، لكن ما يجدر الإشارة إليه أن عملية تحليل البيئة الخارجية بعنصريها(

---

[147] المرجع نفسه، ص7 .

[148] COLLEEN, O.Brien, What is opportunity? Defining, Operationalizing, and measuring the goal of postsecondary educational opportunity, Aconcept paper prepared, The institute for higher education policy, December 1999, P3.

[149] HILLSON, David, "Deffining risk and opportunity", Date de consultation: 08-06-2015, Sur le site web : www.risk-dfoctor.com

التهديدات/الفرص) عملية صعبة نظرا لدرجة التعقيد و معدل التغير المفاجئ فيها، إضافة لمجموع الفواعل في هذه البيئة والإستراتيجيات الأمنية المختلفة و المطبقة من طرفهم.

بالتالي، تحديد الفرص التي يمكن للدولة الحصول عليها و استغلالها يتوقف أساسا على دراسة مجموع المتغيرات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية السائدة إضافة لدراسة القوى المنافسة.

بصفة عامة دراسة الفرص الإستراتيجية يمر بثلاث مراحل و هي:

- معرفة بشكل دقيق طبيعة الفرص المتاحة، و مدى ملائمتها مع إمكانيات الدولة المتاحة.
- تقييم و تقدير جدوى الفرص، من أجل معرفة درجة المخاطر التي تحيط بالدولة ومدى مردوديتها.
- معرفة المشاكل التي تظهر أثناء عملية تنفيذ الفرص مع إيجاد حلول لتلك المشاكل.

عملية تقييم الفرص ذات أهمية كبيرة عند الدولة، ذلك أن التقييم يحدد لنا مدى تناسب تلك الفرص مع قدرات الدولة أم لا؟ ما يتيح لنا معرفة طبيعة الفرص التي تتوفر أمام الدولة في البيئة الخارجية[150].

من بين أهم ما يميز البيئة الخارجية هي مجموع الفاعلين أي المنافسين، حيث أن كل واحد يحاول التأثير في الآخر و منه في عملية تحليل البيئة الخارجية لابد من التطرق و الإشارة إلى بيئة قوى التنافس.

بيئة قوى التنافس:

بداية لابد من تحديد مفهوم التنافس، الذي يعتبر ظاهرة طبيعية عند الإنسان نتيجة احتكاك الأفراد سعيا منهم لتحقيق مصالحهم، بعد الأخذ بالنظر مجموع قدراتهم و إمكاناتهم المتاحة، لكن الملاحظ أنه كلما أراد أحد الأطراف الإستحواذ على هذه المصالح بشكل منفرد كلما زاد التوتر بين الفاعلين لتخرج ظاهرة التنافس من شكلها السلمي و تتحول إلى حالة صراع أو نزاع منه تصبح ظاهرة التنافس بداية لنشوب النزاع.

التنافس مصطلح ذو جذور اقتصادية و انتقل إلى معظم الحقول المعرفية كعلم الإجتماع، السياسة ضمن دراسات الإقتصاد السياسي و العلاقات الإقتصادية الدولية، اليوم و بعد أن أصبح العامل الإقتصادي مؤثرا في العلاقات الدولية تزايدت أهمية الظاهرة التنافسية بآليات مختلفة دبلوماسية/سياسية، تكنولوجية...إلخ.

كلمة ترجع إلى أصلها اللاتيني "Curn-Ludre" و تعني بالفرنسية "Jouer enssemble" بمعنى اللعب معا[151].

---

[150] الملتقى العربي الثاني:التسويق في الوطن العربي: الفرص والتحديات الإستراتيجية، مرجع سابق، ص ص 7-11.

[151] محمد نذير حمدي، ظاهرة التنافس في العلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الإقتصادية، مصر، تاريخ التصفح: 09-06-2015، على الرابط التالي: www.democraticac.de/?p=1775

التنافس عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي، و هو نشاط يسعى من ورائه طرفان أو أكثر إلى تحقيق نفس الهدف، لذا تتفاوت ظاهرة التنافس كما و نوعا من مجتمع لآخر وحتى داخل المجتمع الواحد[152].

و في تحديد أكثر لمفهوم التنافس فوفقا ل ساره غيلو "**Sarah Guillou**" التنافس مشهد مليء بالمخالفات التي تكون لها آثار أكثر عدوانية، وهنا إشارة للجانب السلبي لظاهرة التنافس، حسبها المنافسة حالة طبيعية بين الأفراد لكن هناك من الأطراف الضعيفة غير القادرة على المنافسة بقدر كاف[153].

تتضمن البيئة الخارجية مجموعة من المكونات حيث تتضمن مختلف المنافسين و الفاعلين حيث أن كل واحد منهم يحاول التأثير في الآخر عن طريق مجموعة من الخطط و الإستراتيجيات قصد الوصول إلى الفرص الإستراتيجية و يصبح في موقع إيجابي.

ما نميزه أن لكل فاعل اتجاهه الخاص بالتالي نلاحظ شدة التعقيد الأمر الذي يهدد بقاء الدولة ومصالحها و عليه نلاحظ عدم الإستقرار بناءا على أنشطة المنافسين و تحركاتهم.

عند محاولة تحليل البيئة الخارجية للدولة لابد أولا من تحديد المنافسين الحاليين و المحتملين، تحديد تحركاتهم لأن تحديد المنافسين يعد جوهر رسم الإستراتيجية الأمنية من أجل التركيز على مضمون استراتيجياتهم[154].

يعود تحديد الفرص الإستراتيجية بالدرجة الأولى إلى مستوى المنافسة، الطابع الذي يسود البيئة المحيطة بالدولة/ فالتنافس بين الدول لم يعد تنافسا بالإستحواذ على موارد الطاقة فقط بل تجاوزه إلى تنافس على الفرص و مدى استغلالها في المستقبل، هذه الفرص التي أصبحت بمثابة رؤية حيوية لدى الدول، و عليه أدركت الأخيرة حقيقة لا يمكن التغاضي عنها أن التنافس في الزمن الحاضر ليس نفسه في المستقبل ومنه يلعب عامل الوقت دورا كبيرا.

لما كانت الإستراتيجية رؤية و تصور لأهداف في المستقبل، فالأمر نفسه بالنسبة للتنافس هو الصمود من أجل كسب الفرص و استغلالها و عليه لابد من الدول طرح الأسئلة التالية:

ما هي حصتنا من الفرص المستقبلية في بيئة يسودها التعقيد و التغير المستمر؟

ما هي إمكاناتنا من الموارد و القدرات للوصول إلى تلك الفرص؟[155]

---

[152] اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة المسيرة للمصطلحات السياسية (عربي–إنجليزي)، ص128.

[153] SENECAL, Laura et COLIN Ali-Mehemi, Les inégularité de la concurrence internationale, Programme enseignants-entreprises 2013, Edition 10, P 1.

[154] الملتقى العربي الثاني:التسويق في الوطن العربي: الفرص والتحديات الإستراتيجية، مرجع سابق، ص ص 16–17.

[155] الملتقى العربي الثاني:التسويق في الوطن العربي: الفرص والتحديات الإستراتيجية، مرجع سابق، ص ص 8.

المطلب الثاني: الأطر النظرية للبيئة الإستراتيجية

هناك نظريتين تلعبان الدور الكبير في فهم طبيعة البيئة الإستراتيجية تتمثلان في نظريتي الفوضى والتعقيدو ما يميزهما أنهما وضعتا وفقا و اعتمادا على استقراءات رياضية بحثة، حيث تجسدان سلوك الفاعلين الإستراتيجيين و طبيعة البيئة الإستراتيجية المتمثلة في الغموض، التقلب، التعقيد و عدم اليقين ليتم تعديلهما من قبل بعض المفكرين في مجال العلوم السياسية لتوصيف البيئة الإستراتيجية.

قبل وضع نظريتي الفوضى و التعقيد، استحوذ على الفكر رأيان عالميان هما أن المنظومات تصنف في كونها إما قطعية أي قابلة للتنبؤ أو عشوائية أي فوضوية، و من هنا لا يمكن التنبؤ بها. فالمقصود بالمنظومات القطعية أن نتائجها قابلة للتنبؤ بها، لأن المدخلات نفسها تؤدي إلى المخرجات نفسها كل مرة[156].

الفرع الأول: نظرية الفوضى

من أهم مؤسسيها " **Edward Lorenz** "، في محاولة منه للبحث عن طريقة لإنتاج المزيد من التنبؤات الدقيقة حول الطقس، أين اكتشف ظاهرة" Butterfly effect " بمعنى " تأثيرات الفراشة "، حيث لاحظ أن تغييرات ضئيلة في المدخلات الأولوية من خلال حسابات رياضية حول تنبؤات الطقس يمكن أن يكون لها آثار غير عادية و غير متوقعة على النتائج تصل إلى عدم القدرة على التنبؤ بها، و خلص إلى أن السلوك المستقبلي للأنظمة معقد و ديناميكي بشكل لا يصدق، و في وقت سابق أكثر من 150 عاما، كلاوزوفيتز وصف الظاهرة في الحرب في تعريفه للخلاف قائلا: " كل شيء سهل في الحرب لكن الأشياء البسيطة صعبة[157].

تصف نظرية الفوضى في البيئة الإستراتيجية سلوكا يتميز بعدم الإستقرار و الدورية ضمن منظومات ديناميكية قطعية غير خطية، و المقصود بالمنظومات الديناميكية منظومة متغيرة مع مرور الزمن، لهذا معظم السلوكات في النظام الفوضوي غير دورية بمعنى لا يوجد متغير يغير الآخر بصفة دورية لأن كل متغير يغير قيمه و ذاته بمرور الوقت بدرجة معينة، إذن بهذا فإن التنبؤ الدقيق للسلوكات المستقبلية لا يمكن الوصول بمنطومة غير دورية، بهذا السلوك الفوضوي يكون التنبؤ به إلى حد ما بشكل نسبي غير مطلق.

---

[156] هاري آر. يارغر، الاستراتيجية ومحترفوا الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين،ص ص 57-58.

[157] المرجع نفسه، ص 57.

نظرية الفوضى مهمة جدا كونها تساعد على شرح الأسباب التي من شأنها جعل المنظومات القطعية أو الخطية (سبب– نتيجة) تنتج أحيانا سلوكات غير قابلة للتنبؤ بها، إضافة إلى أن هذه النظرية توضح الواقع الذي يعني أن كثيرا من الأشياء قد تبدو لنا عشوائية لكن هي عكس ذلك، منه نستنتج أن علاقات السبب والنتيجة في المنظومات تعمل بصورة غير مباشرة و في بعض الأحيان لا نستطيع اكتشافها.

إن الحالة القطعية لمنظومة نظرية الفوضى تضمن أن هناك بعض مظاهر الإستمرارية من حالة لحالة لاحقة تابعة لها، في نفس الوقت الطبيعة اللاخطية يقصد بها تلك العواقب التي تظهر في شكلها الفور و الحاد، ما نلاحظه أن في المنظومة الفوضوية التغييرات المبكرة لها القدرة على إحداث تأثيرات استثنائية على المدى البعيد.

صحيح أن النتائج تكون محدودة و مقيدة، و عليه المنظومة الفوضوية عبارة عن مزيج من الإستمرارية و التغيير، عدم الإستقرار، اللخطية و الديناميكية. بالتالي البيئة الإستراتيجية ينظر إليها على أنها منظومة فوضوية تمثل فيها السلوكات شكلا غير دوري و النتائج أثبتت ذلك من حيث النماذج الكبيرة في نهوض الحضارات و سقوطها[158].

الفرع الثاني: نظرية التعقيد

تقدم لنا نظرية التعقيد رؤى معمقة حول طبيعة البيئة الإستراتيجية و في كثير من الأحيان تتضمن مقولات وآراء أحيانا مشتركة و أحيانا أخرى ذات جدل مع نظرية الفوضى.

كما عرفنا سابقا البيئة الإستراتيجية بأنها منظومة معقدة التي تنشأ بفعل التداخل و التفاعل بين مجموعة من العناصر حيث يؤدي التغير لبعض منها بالضرورة إلى نفس التغييرات في الأجزاء الأخرى من المنظومة.

بصفة عامة المنظومة هي المجموع الكلي لمجموعة من الأجزاء، الأنماط، و السلوكات كالمنظومة الإجتماعيةو الإنسانية...إلخ، تتسم بالدينامية و كما نلاحظ وجود منظومات كبيرة جدا و أخرى صغيرة جدا، في كثير من الأحيان ترتبط فيما بينها بعلاقات تعاونية.

يمكن الإشارة إلى مستوى التعقيد في البيئة الإستراتيجية وفقا لسمات المنطومات و طبيعة التفاعلات بينها، كما يجدر الإشارة إلى أنّ التعقيد يتجسد من حيث تأثير الأجزاء فيما بينها سواء في صورته الإيجابية أو السلبية، كما أن درجة التفاعل بين الأجزاء قد تكون مستقلة باستمرار تتكيف مع بعضها البعض من أجل البقاء.هذه المنظومة التي تتميز بالتعقيد لا يمكن الحكم عليها بالقطعية الكاملة ولا بالعشوائية الكاملة بل تتضمن النمطين معا، لذلك فإن المنظومات المعقدة ليست قابلة للتنبؤ

[158]هاري آر. يارغر، مرجع سابق، ص ص 59–60.

بدقة ومجموع تفاعلاتها ضمن المنظومة الكلية أكبر من تفاعلات أجزائها.تتميز المنظومة المعقدة بتطورها الكبير ما يجعلها حالة حرجة بالنسبة للبيئة الإستراتيجية، عند هذه النقطة تصبح فيها المنظومة المعقدة وغير المستقرة بتدخل عامل يشكل زيادة ضغط و انشطار في المنظومة، هذه الحالة تدعى نقطة التشعبات التي يحدث فيها تغير كبير لينجم عن هذا العامل منظومة جديدة مختلفة عن أصلها لكن تحتفظ باستمراريتها في بعض الجوانب.

تعتبر كل من نظريتي الفوضى و التعقيد بمثابة رؤية للبيئة الإستراتيجية، حيث تصفان الواقع كما هو ليس بصفة النموذج الخطي و فق علاقة السبب و النتيجة، فالنظريات ذات علم بأن المنظومات مكونة من علاقات خطية و أخرى ديناميكية غير خطية.

فنظرية التعقيد لا تسعى للوصول إلى تنبؤات إنما تحاول فهم مجموع العناصر و المكونات المختلفة في البيئة الإستراتيجية، حيث تقدم نظرة معقدة للوضع في البيئة الإستراتيجية، هذه النظرة تقبل جميع التناقضات و الجدل، كما تساعد و تنبه الإستراتيجي بوجود مواقف و أفعال متعددة الأسباب إضافة إلى نتائج إما مقصودة أو غير مقصودة، إضافة إلى توضيحها لظروف البيئة الإستراتيجية التي تنتظر التغيير و تشير لأهمية الفرص (التغذية الرجعية الإيجابية) و التهديدات (التغذية الرجعية السلبية)، كل هذا وفقا لنموذج الإختيار و التخطيط العقلاني[159].

تتمثل وظيفة كل من النظريتين في المساعدة على فهم واقع البيئة الإستراتيجية، كونها تعبير عن السمات الأربع (التقلب، عدم اليقين، التغيير، الغموض) للبيئة الإستراتيجية، خصوصا و أن الأخيرة تتميز بالإستمرارية و التغيير، مجموع العلاقات و التفاعلات و الحركات الديناميكية الدائمة، عدم الإستقرار و السلوك غير الدوري، بهذا تمتلك خصائص النموذج الخطي و اللاخطي.

إن صفة التعقيد التي تميز البيئة الإستراتيجية تجعل الأخيرة يطلق عليها باسم " أم المنظومات"، نظرا لمجموع المنظومات المعقدة و المرتبطة فيما بينها أفقيا و عموديا بسبب سلوكات الفاعلين في البيئة المعقدة، رغم ذلك تحاول أطرافها إيجاد نوع من التوازن النسبي و المنظم لها.

هذا التعقيد ما هو نتاج إلا بفعل القرارات و الأفعال الفردية للأطراف نتيجة التفاعلات فيما بينها والظروف المتغيرة، فكل طرف يتصرف وفقا لأدواته حسبما تقتضي الظروف و على أساس المصالح الخاصة، بهذا، التعقيد واضح و ينجم عن إمكانية تأثير طرف على آخر في أوضاعه و مصالحه الأمر الذي يسمح بخلق تفاعلات فوضوية، تفاعلات لا يمكن التنبؤ بها، و هكذا البيئة الإستراتيجية مثيرة للشك و التقلب.

[159] هاري آر. يارغر، مرجع سابق، ص ص 60-61.

كما سلف الذكر فإن المعادلة الخطية(سبب--- نتيجة) أصبحت بمثابة أفكار تقليدية غير قابلة للتطبيق في الوقت الراهن، نظرا لأن الإستراتيجية تقدم لنا توجها معمقا و عريضا و هادفا في إطار ملائم و موافق لدرجة التعقيدات في البيئة الإستراتيجية، مع الإحتفاظ بخاصية المرونة والتكييف، في هذا الصدد يتم توجيه أفعال أطراف البيئة الإستراتيجية نحو تحقيق الأفضل بدلا من محاولة فرض السيطرة المطلقة، ما يؤخذ عن النظريتين، أن المنظومة المعقدة كلها في الأصل لاخطية و لهذا السبب حالة التنبؤ بالنتائج وفهمها ليست بالأمر السهل، على العكس من المنظومة الخطية التي تكون فيها المدخلات متناسقة مع المخرجات، منه مجموع المدخلات يساوي مجموع المخرجات و وفقا للمعادلة تكون النتائج قابلة للتنبؤ.

ما يجدر الإشارة إليه، أن التفكير عند معظم الفئات العلمية و الأكاديمية قائم وفق منظور خطي أو بأسلوب خطي حتى في عمليات التخطيط التي تأخذ حيزا كبيرا منها وفق افتراضات خطية، بالرغم من أن التجربة أثبتت فشل هذا النموذج، نظرا لوجود مجموعة من العواقب و الظروف المفاجئة في البيئة الإستراتيجية التي ليست أحادية الجانب و إنما تتضمن مجموعة من الأطراف يتخذون مجموعة من الإجراءات و ردود فعل، أحيانا أخرى يتخذون إجراءات استباقية بهذا تصبح درجة التعقيد متفاقمة بالرجوع إلى ما يمكن أن يقوم به الآخرون، هكذا خاصية اللاخطية للبيئة الإستراتيجية ناتجة عن التفاعلات المتشابكة والظروف المفاجئة أو المنظومات الفرعية السائدة، و بصفة عامة الدول والأطراف الفاعلة ذات سلوكات وردود فعل و إجراءات استباقية تجعل من منظومة البيئة الإستراتيجية في وضع لاخطي[160].

" سمة اللاخطية في البيئة الإستراتيجية تعني في مجملها فرص و تهديدات لا يمكن التنبؤ بها، وتوحي بعملية تفاعلية تنتج من خلالها الخيارات الإستراتيجية تأثيرات التي تولد ردود أفعال و تغييرات تصل لدرجة التعقيد". و عليه أي عمل استباقي أو تنفيذ بطيء، أو أية عوامل خارجة عن السيطرة من شأنها أن تصبح خطأ مما يخلق فوضى محتملة الحدوث.بهذا نلاحظ أن البيئة الإستراتيجية، وضع و واقع يسوده نوع من عدم الإستقرار، كثرة العمليات و الأفعال المتنوعة و المتزايدة بشكل مستمر، عدم اليقين و عدم القدرة على التنبؤ، واقع على عكس ما يفضله المخططون و الساسة و الإستراتيجيون، فأحيانا تحاول الأطراف في البيئة الإستراتيجية إقامة علاقات خطية لكن نتائجها تكون غير متوقعة و عند صياغة الإستراتيجية لابد أن تقوم على مجموعة من العوامل من تحليل علمي مرافقا للمنظور التاريخي، التمهيد لأية تغييرات دينامية، سرعة التجاوب مع المتغيرات، المرونة و القدرة على التكيف، الأمر الذي يسمح بصياغة استراتيجية شاملة، كل هذا لبلوغ الأهداف المرجوة و المقصود بالجانب

[160] هاري آر. يارغر، مرجع سابق، ص ص 62– 64.

العلمي للإستراتيجية هو" تقديم منهجية منضبطة لوصف ثلاثية العناصر المكونة للإستراتيجية أي الطرق، الوسائل و الغايات في البيئة الإستراتيجية.

لماذا تتميز البيئة الإستراتيجية بالمنظومة المعقدة ؟

تعتبر البيئة الإستراتيجية منظومة معقدة نظرا لمجموع التفاعلات بين أطرافها التي لديهم القدرة على الرد سواء بشكل فردي/ أو جماعي (علاقات ثنائية أو متعددة الأطراف) لمجموع التحديات والأخطار التي تواجههم وتهدد بقاءهم، الأمر الذي يشكل حالة من عدم الإستقرار، فتسعى الدول إلى خلق سلوكات و اتباع نماذج ذاتية جديدة تتماشى و ظروف البيئة الإستراتيجية في سبيل استعادة التوازن السابق أو تحقيق مصالح خاصة.

كما هو الوضع في أية منظومة معقدة تطور الدولة سلوكها وفقا لمعامل التغيير في البيئة الإستراتيجية و المقصود منه التغيير في الطرق و الوسائل، و هنا تظهر عملية قدرة الدولة على التكيف بالمحافظة على العوامل المستمرة من الماضي التي تعتبر جزءا أساسيا في استراتيجيتها مع الأخذ بعين الإعتبار عوامل" النظام الناشئ الجديد (عوامل التغيير)"، بحيث يكون الهدف من التكيف هو " المحافظة على توازن مقبول بين الإحتياجات الداخلية و المطالب الخارجية بالشكل المناسب "، بهذا يظهر انسجام الدولة مع ظروف البيئة الإستراتيجية و كل هذا سعيا منها في البقاء.

في حالة غياب القدرة على التكيف أو عدم توفر الدولة على موارد كافية من أجل ذلك، تكون النتيجة انهيار الدولة، أو انهيار منظومتها الداخلية لتحل محلها دول أخرى و ظهور علاقات جديدة.

ما يميز عملية التكيف أنها ليست بالضرورة في أن تحدث بصورة مستمرة ، في حالات البيئة الإستراتيجية يسودها نوع من السكون و الإستقرار لتمر أوقات يتخللها نوع من التغييرات قد تكون سريعة، أمر يخلق توازن جديد، فإذا ما أخذنا الظاهرة بعين الإعتبار فإن أحداثا صغيرة أحيانا تولد أحداثا كبيرة في البيئة الإستراتيجية و هذا ما يسمى " بتأثيرات الفراشة "، بطريقة مشابهة لنظرية الفوضى التي كتبها **إدوارد لورنز** "**Edward Lorenz**".منه تصبح البيئة الإستراتيجية كما من الأحداث ذات تأثير و عواقب لا يمكن إلغاؤها و تتولد عنها ظروف مختلفة لتصبح مهمة الإستراتيجي صعبة ويكون أمام خيارات إما *التعامل مع مجموعة العوامل و التحديات بطريقة رد الفعل، أو السعي لإجراء دراسة دقيقة لاستغلال هذه النتائج وتحويلها إلى فرص لتعزيز المصالح الوطنية*[161].

خلاصة القول، البيئة الإستراتيجية منظومة معقدة تتكون في مجملها من منظومات تتضمن تحليلا داخليا و خارجيا لبيئة الدولة التي تتسم بالتعقيد، التقلب، الغموض وعدم اليقين لهذا لا يعنى أنها صعبة التحليل و الدراسة و التقييم، أو أنه من الصعب استباق و توقع ما سيحصل في المستقبل،

[161]هاري آر. يارغر، مرجع سابق، ص ص 65-67.

لكن يمكن القول أن التنبؤ أو التحكم بها مسألة صعبة لهذا طبيعة هذه البيئة تترك نوعا من الإنعكاسات في مسار صياغة ورسم استراتيجية أية دولة في جميع مستوياتها.

رجوعا إلى موضوع الدراسة، يتعين علىأي دولة في البيئة الدولية تحليل الوضع الداخلي من حيث نقاط القوة و الضعف و وضعها الخارجي من حيث تحديد مجموع التهديدات و الفرص الإستراتيجية في بيئتها الإستراتيجية الأمنية و ذلك في سبيل صياغة استراتيجية أمنية فعالة و ناجحة تساير جميع الأوضاع وظروف الواقع على مختلف المستويات و الأصعدة سياسية، اقتصادية، اجتماعية، أمنية...إلخ.

و لما كانت طبيعة الموضوع تتعلق بمنطقة أمن الجزائر المنحصرة في شريط الساحل الإفريقي، و ما يحدث فيه من تغيرات و حركية في مجموع الأزمات نتيجة لمجموعة من الأسباب والعوامل ترجع بالأساس إلى دوله التي تعرف أزمات متكررة، الأمر الذي يخلق آثارا و انعكاسات تعود بالسلب على الإطار الداخلي لهذه الدول ما يترتب عليها من تداعيات على دول الجوار الجغرافي وخصوصا الجزائر التي تشترك في مجموعة من العوامل مع دول الساحل الإفريقي خاصة جماعات الطوارق على سبيل المثال.لهذا سيتم في الفصل الثاني من الدراسة محاولة التطرق إلى منطقة الساحل الإفريقي من خلال توصيف للبيئة الأمنية في سبيل التعرف على أهم العوامل التي تنتج آثارا سلبية في البيئة الإستراتيجية للجزائر ومنه تحليل الوضع الداخلي و الخارجي لها و بناء استراتيجية أمنية تكون فعالة و ذات حركية في سبيل مواجهة و إدارة النزاعات التي تنتجها منطقة الساحل الإفريقي.

الفصل الثاني:

توصيف البيئة الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي

مما لا شك فيه أن الساحل الإفريقي الآن منطقة في نزاعات حادة و ما يخرج من وسائل الإعلام الدولية المركزة على الحرب في مالي و تأثيرها على المنطقة ما إلا دليل على اضطرابات و صراعات كامنة مفتوحة نتيجة مجموعة من الديناميات الجيوبوليتيكية و المتغيرات التي تمر بها بلدان الساحل في السنوات الأخيرة من انقلابات عديدة و متكررة موريتانيا عام 2008، النيجر 2010، مالي 2012، والتمرد المسلح بالسودان الذي أدى إلى تقسيمها بحكم القانون عام 2011، ما ولد اضطرابات سياسية و عسكرية كان لها انعكاسات بخلق ضغوطات اقتصادية وسط توترات اجتماعية، ليشهد الساحل أنشطة الجريمة المنظمة والإنتشار الواسع للجماعات المسلحة التي يدعو البعض منها إلى أفعال راديكالية، الأمر الذي بات يهدد استقرار دول المنطقة و أمن سكانها ما أدى للتدخل الأجنبي الفرنسي العسكري عام 2013 باسم مكافحة الإرهاب بدعم من القوات التشادية و البعثة الدولية بقيادة إفريقية[1]، إذن الوضع بالساحل في أزمات معقدة ما يستلزم طرحا معمقا لأسباب النزاع، الطرح الذي يعتمد بالأساس على التحليل والفحص الداخلي للمنطقة ودراسة مجمل المتغيرات.

لهذا و في الدراسة سيتم الإعتماد على منهج **رتشارد هارتسون** "R.Hartshorn" في علم الجغرافية السياسية الذي يرى وجود أربع مناهج أو مداخل كل منها منفصل عن الآخر لدراسة الدولة، تتمثل هذه المناهج في: الدراسة المورفولوجية، دراسة قوة الدولة (تحليل الجانب الإجتماعي، الجانب الإقتصادي والسياسي للدولة)، الدراسة التاريخية و الدراسة الوظيفية[2]. فيما يتعلق بمورفولوجية منطقة الساحل الإفريقي سيتم تحليل الدول قيد الدراسة المحددة في موريتانيا، مالي، النيجر و تشاد، من حيث حجمها وشكلها، مساحتها، الحدود، الموارد الطبيعية، التضاريس، المناخ، مورفولوجية المنطقة و تأثيراتها على مسألة الأمن و تغذيتها للنزاعات، منظور الحركة و التنقل، و مدى سيطرة الدول على إقليمها، بهذا و على أساس مورفولوجتها تحتفظ الدولة على ديناميكيتها أي تحتفظ على التدفق المستمر للقوة بينها و بين السكان المقيمين على إقليمها. بالإضافة إلى قاعدة الدولة من موقع و حجم و مساحة...إلخ، العنصر الأساسي الثاني يتمثل في دراسة قوة الدولة من حيث البناء الإجتماعي فبدون شعب لا تكون سلطة و لا سياسة، لهذا سيتم محاولة دراسة التكوين الإجتماعي لدول المنطقة من حيث النمو الديمغرافي، عدد السكان، اللغة، التركيبة المجتمعية بالتطرق لمجموع الإثنيات، العرق إضافة للديناميكيات الديمغرافية في المنطقة من هجرة و تنقل، الأمن المجتمعي لدول الساحل، التوزيع السكاني في الدول، مسألة الدين...إلخ، لهذا حكومات العالم تسعى لمعرفة أكثر دقة

1BONNECASE, Vincent et BRACHET, Julien, "Les « crises sahéliennes » entre perceptions locales et gestions internationales", Politique africaine, N° 130, Juin 2013, P 1.

[2]محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافية السياسية و الجيوبوليتيكا، (مصر: القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، 2012)، ص 21.

ممكنة بالوضع الديمغرافي لسكانها و هو الجوهر السياسي، فالبلدان بدون إحصاء أو بإحصاء تعدادي سيئ بشكل عام دول ذات نظام حكم سيئ أو سيء التسيير والإدارة، و الإقليم ذو تأثير كبير في الواقع الديمغرافي3، أمر لا يمكن إنكاره في منطقة الساحل، ضف إلى البناء الإقتصادي و هنا سنتطرق إلى واقع الدول الإقتصادي من معدل الدخل القومي، اقتصاديات قائمة على أساس أي إنتاج؟، طبيعة الإقتصاديات الهشة، الإقتصاديات الضعيفة للدول الأربعة و مدى تأثيرها على وضع الأمن الغذائي لسكانها و مستوى تنميتها، و أخيرا التطرق لدول المنطقة من حيث البناء السياسي في دراسة لمتغيري الحكم و الوضع الأمني ومدى تأثير الإضطرابات السياسية على الإستقرار السياسي للدول من انقلابات عسكرية سياسية، أعمال ارهابية، العنف...إلخ. فيما يخص المنهج التاريخي تم اعتماده في محاولة الفهم الأعمق لمشكلات ماضي دول الساحل الإفريقيوتكوين خلفية تحليلية لمشكلات الحاضر، دراسة تتناول بالأساس البحث في نمو دول المنطقة من حيث ترسيم حدودها و ضم الأقاليم المختلفة، دراسة تبحث في جذور طبيعة النزاعات داخل الدول و العلاقة بين الأرض و الدولة بمعنى مدى تأثير مركز الدولة بالنسبة لباقي الأقاليم أي مدى الإتصال بين أقاليم الدولة وهو الواقع الغائب في دول الساحل الإفريقي. أما عن النهج الوظيفي سيتم تطبيقه على دول منطقة الساحل الإفريقي من حيث معرفة الجانب الخدماتي في تلبية الحاجيات الأساسية للمواطنين أين يتم اعتماد مؤشرات التنمية البشرية لقياس مدى كفاءة و فعالية الدول في مختلف الميادين صحة، تعليم، سكن، تنقل...إلخ، ضف إلى شرعية الدول و سلطتها على أقاليمها.

كما تمتسليط الضوء في المبحث الثاني من الفصل على النظريات المختلفة للنزاع، حيث سنلاحظ أنها تتداخل مع بعضها البعض إلى حد ما، لتستند على العامل الإجتماعي. من بين النظريات، نظرية الصراع الهيكلي ذات توجهين فرعيين، الأول تمثله المادية الجدلية الماركسية و مؤسسها Karl Marx، Feiderich Engels، V.I Lenin، و الثاني تمثله البنيوية الليبيرالية و مؤسسها الشهير Johan Galtung. نظرية الحاجات الإنسانية "human needs theory".ليتم اعتماد نظرية مركب الأمن الإقليمي **لباري بوزان وويفر** عند تحليل النزاع، لفهم مجمل التفاعلات الأمنية بمنطقة الساحل كمركب أمن إقليمي، و فهم أكثر شدة التعقيد بين التهديدات الأمنية التي تنتجها جميع وحدات المركب الأمني بما في ذلك مالي، النيجر، تشاد وموريتانيا ومدى تأثير الأزمة الليبية على الكل، نظرية تعتمد على عناصر الضعف الداخلي للدول في التحليل (التعددية العرقية، النزاعات الدينية، الميليشيات المسلحة و انتشارها، النطاق الواسع للجماعات المسلحة، ضعف الحكم، هشاشة اقتصادية...إلخ)، لتصبح عناصر من شأنها خلق فوضى عند تداخلها مع بعضها البعض لتلقي انعكاسات إقليمية و آثار ذات درجة أعلى لمستوى التهديد، وضع أمني جعل وحدات مركب

[3]SANGUIN, André- Louis, La géographie politique,Paris : Les Presses universitaires de France, 1re édition, 1977, PP 34- 35.

الأمني الإقليمي في استجابة لإدارة مختلف النزاعات في مقدمتها مكافحة الإرهاب بتطوير آليات وعقد اتفاقيات، فحالة اللاانتظام للتحديات الأمنية أعطت معنى أعمق للتعقيد في التعامل مع الأزمة و ترابط أمني بين دول الساحل الإفريقي ساعد على تفاقم حالة انعدام الأمن، بهذا المنظور من غير الممكن تحليل المشاكل الأمنية التي تدور فيها المنطقة بشكل منفصل، ما يجعل بالضرورة اعتماد تحليل قائم على الديناميات الإقليمية للنزاعات في الساحل الإفريقي.

المبحث الأول: البيئة الداخلية لمنطقة الساحل الإفريقي

الصحراء/ الساحل، منطقتين تتقاسمان نفس التاريخ و نفس الجغرافيا رغم أن هذه الحقيقة تم اكتشافها في وقت متأخر، مكان يتميز بالتقلب و عدم اليقين الجيوبوليتيكي، فالساحل الإفريقي اليوم تجاوز التعريف الجغرافي الكلاسيكي وفق نموذج المناطق البيولوجية المناخية "bioclimatic" لفترة طويلة، مع السيطرة على ترسيم الحدود، لتأخذ المنطقة شكلا جديدا، بالخصوص ضمن سياق مبادرات مكافحة الإرهاب التي وحدت الكيان الجيوسياسي لمنطقة الصحراء/ الساحل تحت اسم واحد و هو الساحل الإفريقي ليتم نقلها و تداولها من قبل الإعلام بمناطق اللاأمن، منطقة انتقدت بقوة من طرف وزارة الشؤون الخارجية الفرنسيةكما توضحه الخارطةرقم 01: منطقةالصحراء/ الساحل " غير منصوح بها"، ديبلوماسيا منطقة غير منصوح بها في الفترة ما بين 2011–2013 باعتبارها منطقة مخاطر و تهديدات اقليمية.

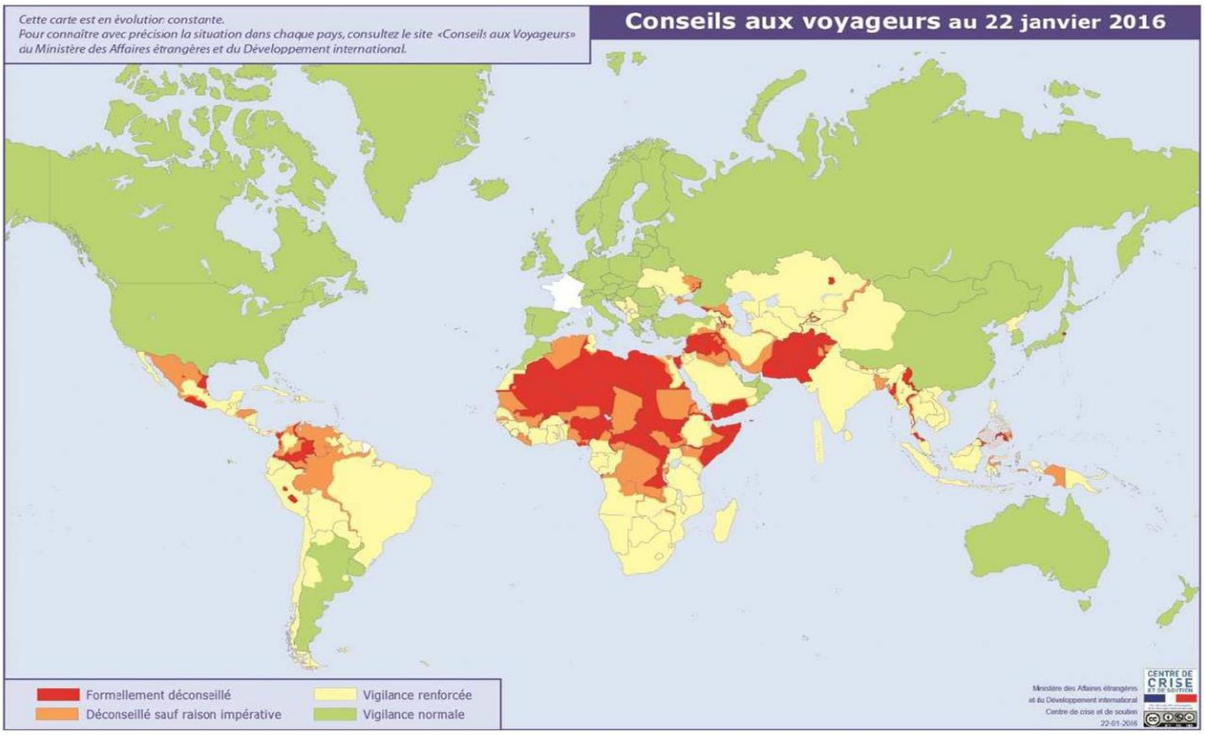

Source : France diplomatie

هذا التشوه الديبلوماسي للمنطقة في حد ذاته مثال توضيحي لفضاء أو محيط جد حركي، بتهديدات أمنية تجاوزت المعايير المناخية، ما يجعل ضرورة وضع احتمال لإمكانية تذبذب أو تقلب "fluctuation" البيئة بدلا

من حصرها ضمن قيود وهمية " illusionary"، وجهة نظر تتجاوز حدود الدول للشروع نحو التحليل الإقليمي "regional analys"4.

العالم اليوم أمام معضلة رئيسية: **كيف نخلق مناخ شرعي أو ربما قانوني، يتفق مع الواقع المكاني للمجتمع و حركيته؟** السؤال الذي يطرح نفسه في مناطق كثيرة من العالم و هو السؤال المطروح بالنظر إلى الوضع الأمني بالساحل الإفريقي.

إذن **كيف يمكن لقطاع الأمن أن يهيكل في منطقة فرعية، و كيف تطور ليصبح معقد، حركي و متعدد الأوجه؟،** دراسة الحالات المقدمة دليل على هذه الحركة المستمرة و الإرتجاجية. لهذا إن إصلاح قطاع الأمن في إفريقيا لا يزال أفكارا حتى يتحول إلى واقع ملموس، و وفقا لمؤلفي هذا الكتاب بعنوان" gouvernance de la sécurité en Afrique du l'ouest'فهم يتمسكون بالمبادئ التي لا تزال حديثة جدا ومحاولة تطبيق إدارة قطاع الأمن في سياق إقليمي يتميز بعدم القدرة في العديد من الدول و الأجهزة الأمنية لضمان بيئة آمنة. لهذا فإن دراسة كل بلد من حيث سياقه الوطني يسمح بعرض أكثر أهمية حجم و طبيعة الإصلاحات في مؤسسات الدولة لا سيما بقطاع الأمن حيث ينصب التركيز على تنظيم هذا القطاع من ثمّ تقييم أدائه و مستوى الرقابة و الإدارة المدنية في هذا القطاع الحساس ضمن السياسة العامة.

الهدف من هذه الدراسة التي تتمحور في توصيف البيئة الأمنية للساحل الإفريقي، هو مراجعة قطاع الأمن بالمنطقة، التي تعتبرمن بين أفقر دول القارة، في الوقت نفسه تتميز بالعديد من المشاكل الأمنية والصراعات العنيفة و أنظمتها الإستبدادية، لذلك عديد بلدان هذا الفضاء من إفريقيا تم اختيارهم ليكونوا جزءا من برنامج التنمية أواخر التسعينات. عبارة إصلاح قطاع الأمن " security sector reform"، ظهر وأدرج في برنامج مشروع دولي لتعزيز السلام و التنمية المستدامة في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية. التي خرجت من صراع أو نظام استبدادي طويل. فالأزمات و اللاأمن قد أبطأ أو أفشل جهود التنمية في مختلف أنحاء العالم. إفريقيا واصلت ليتم اختيارها للإستفادة من هذا البرنامج الإصلاحي، كونها من البلدان التي شهدت دولها حروبا أهلية، و يبدو أن ما يقارب النصف يسقط مجددا في دوامة العنف السياسي والأزمات، ليكون إصلاح القطاع الأمني حجة قوية في هذا السياق، من جهة أخرى، ارتفاع الأنظمة الإفريقية العالقة في وضعها الراهن و التي لا تعرف نزاعات مع دول الجوار، تركز كليا في الحفاظ على النظام وليس أمن الأفراد، و هي حجة أخرى لصالح إصلاح القطاع الأمني حتى و لو كان من طبيعة مختلفة[5].

---

[4]BOSSARD, Laurent, Un atlas du Sahara- Sahel : Géographie-économie et insécurité, Secrétariat du Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest, OCDE, 2014, PP 16-19.

[5]BRYDEN, Alan, N'DIAYE, Boubacar et OLONISAKIN, Funmi, Gouvernance du secteur de la sécurité en Afrique de l'Ouest : les défis à relever, Centre pour le contrôle démocratique des forces armées, Genève (DCAF), 2008, PP 3- 20.

إن محاولة فهم كيفية عمل قطاع الأمن في سياق كل بلد ضروري إذا أردنا إصلاح قطاع فعال و مستدام لأن السبب الرئيسي لانعدام الأمن في الدول الإفريقية آخذ في الإنهيار و ذلك راجع إلى أنظمة الحكم من جهة و إلى جزء كبير منه إلى المحسوبية و سوء استخدام أدوات الإكراه الحكومية لغاية ترسيخ الإستبعاد السياسي والإقتصادي و الإجتماعي. حالة من شأنها قمع السكان المحليين و اخضاعهم لسلطة الأنظمة الإستبدادية ويصبح الهدف الأساسي هو الحفاظ على النظام و ليس أمن الدولة و مواطنيها. في سوء الأحوال فإن إثارة النزاعات المسلحة يؤدي لكوارث إنسانية و قد أصبح أكثر وضوحا أن ليس هناك سوى تغيير جوهري فيطريقة تصميم الأمن التي تكون من خلال وضع الحكومات مواطنيها في مركز الأولويات والمخاوف الأمنية، ما يجعل هذه الدول بهذه الطريقة مستقرة و آمنة مواتية للتنمية. [6]

فالنطاق الواسع لمنطقة الساحل الإفريقي التي تتسم بتضاريس صحراوية في الغالب، يجعل من الضروري أولا و صف الخصائص الجيوسياسية للصحراء؟

مثل البحر، الصحراء واحدة من المناطق الجيوبوليتيكية الأقدم و الأكثر غموضا، تشهد اتساعا يصعب عبوره، باللاتينية مصطلح الصحراء يعني الأرض أو الإقليم غير الصالح للسكن بعيد عن نقاط المياه القليلة، حيث الفرد لا يمكنه البقاء على قيد الحياة في حالة ثباته بالموضع نفسه، الأمر الذي يجعله في حالة حراك دائم ومستمر بحثا عن سبل العيش للبقاء على قيد الحياة، بهذا، الصحراء أرض تبدو فارغة وقاحلة ذات امتداد واسع و كثافة سكانية منخفضة لا تتجاوز 5 نسمة في كلم2.

عبارة عن فراغ طوبولوجي " topological void" يصعب السيطرة عليه و الدفاع عنه، و من المرجح أن تجتذب الكثير من الوظائف " functions multiple" الإتجار غير المشروع (أشخاص، أسلحة محظورة، مخدرات...إلخ)، منطقة تساعد على تنويع و انتشار عدة ضغوطات و بؤر توتر ضف إلى كونها منطقة تجارب حساسة ل (تجارب الأسلحة الكيميائية، الأسلحة الباليستية، التدريب على الطيران...إلخ).

بهذا المنظور، تعتبر الصحراء في الواقع منطقة عبور، منطقة لجوء و منطقة لأنشطة سرية مختلفة، من ناحية أخرى غالبا ما تكون عامل محو للحدود"border rassure factor"، في هذا السياق الصحراء/ الساحل فضاء يشجع لمسألة التشكيك في الحدود التي وضعتها الدول في مرحلة ما بعد الإستعمار، مسألة خلقت اضطرابات حدودية، عرقية بما في ذلك حرية الحركة (القوافل، التجارة، البيوت المتنقلة...إلخ)، و في الواقع المناطق الساحلية الجافة، تاريخيا تعرف تنافسا من أجل السيطرة على الواحات و طرق عبور القوافل، بالنسبة لهذه القبائل التنقل و الحركية هي عادة و تقليد و مسألة بقاء أما عن القيود التي تضعها الدول فيما يخص إجراءات التنقل في المنطقة لا معنى لها، لهذا و بصورة منطقية عملت دول الساحل الإفريقي منذ استقلالها

[6]BRYDEN, Alan, **Op.Cit**, P 20.

إلى تقوية و تعزيز الأدوات الإدارية و العسكرية لتحقيق السيطرة على أراضيها، في هذا السياق عرفت محاولات ومبادرات تسوية بين البدو و الرعاة التي أصبحت تدريجيا أولوية من حيث السيادة و الأمن الوطني إضافة إلى السيطرة على عمليات التهريب و الحركات التخريبية " movement subversive"، فالحقيقة أن البدو غالبا ما تكون الجهة الفاعلة الرئيسية في مجموع الصراعات المختلفة، في هذا الإطار سجلت عدة حركات تمرد للطوارق في مالي و النيجر أو حركات التوبو "Toubou" في شمال تشاد[7].

لمدة طويلة في الأطلس، كانت الصحراء تظهر على شكل بقعة بيضاء إلى غاية وسط القرن 19، بتدوينها في علم الجغرافيا أين تم تغطيتها في إطار خطوط الطول و العرض التي اخترعها العلماء اليونان "Grec" في العصور القديمة، كلمة صحراء تدل على المد المتقلب "flactuating extended"، بقعة بقيت بيضاء في الخرائط القديمة، و من المفاهيم الجغرافية الأولى لها: "oekoumène" التي تعني المجتمعات التي تعيش في منطقة خارج الأرض، دون شعوب ثابتة و مستمرة.

خلال القرن 19، انجذب المستكشفين الأوروبيين من قصص جغرافيي العصور القديمة أو الجغرافيين العرب للحقبة الكلاسيكية و اتبعوا مسارات البدو الذين اعتادوا هذا الإمتداد الفارغ، و هنا لاحظوا بعض المقاييس المناخية و جمعوا بعض العينات المعدنية و بدأ بالتدريج اكتشاف خريطة تلك البقعة البيضاء.

وفقا لخطوط العرض الصحراء عبارة عن منحدرات قاحلة "aridy hills"، الخالية من الشعوب، أما من ناحية خطوط الطول شبكة موحدة تقسم إلى الصحراء الوسطى ثم يضاف إليها الأطلسي نحو البحر الأحمر، أما عن منطقة الصحراء/ الساحل فتنتهي إلى عدة مناطق: الوسطى، الشمالية، الجنوبية، الغربية، الشرقية...إلخ، مناطق صحراوية أصبحت حدود لمناطق شعوب مستقرين " settlement sedentery"، حدود من الضروري محاولة السيطرة عليها و ضبطها[8].

المطلب الأول: السمات الجغرافية و الطبيعية لمنطقة الساحل الإفريقي

إذا كان مصطلح الساحل من أصل عربي بمعنى الشاطئ "shore"، حيث لاقى إجماعا في استخدامه، ما هو التعريف الإجرائي لمنطقة الساحل من حيث الدول و الشعوب المكونة له؟، غموض وتساؤل من شأنه أن يؤدي إلى نتائج غير محددة لهذا الجزء من العالم، باعتبارها منطقة صعبة بشكل يعقد من ترسيم حدودها، فبعيدا عن الرغبة في إعطائها تعريفا جوهريا، نود تعريف الساحل الإفريقي كمنطقة إفريقية تدريجيا ذات اتساق عام[9].

---

[7]TAJE, Mehdi, Sécurité et stabilité dans le Sahel Africain, Collège de Défense de l'OTAN,Rome, Décembre 2006, PP 7-8.
[8]BOSSARD, Laurent, **Op.cit**, PP 28-29.
[9]BONNECASE, Vincent et BRACHET, Julien, **Op.cit**, PP 7.

في السجلات التاريخية العربية الكبيرة من القرن 17، مثل " "Tarikh Al Sudan، "Al-Fattash" Tarikh""، تم الحديث عن ممالك الساحل في منطقتي"غاو" و "تمبكتو" على وجه الخصوص، كما أن الساحل مصطلح صدر من اللغة العربية و من عدة لغات محلية مثل ""le bambara"، le fufulde"" و"tamasheq" على وجه الخصوص. خلال القرن 19، ظهر الساحل في نصوص الرحالة الأوروبيين أمثال: "Heinrich Barth" الذي أدلى به في رحلته من طرابلس، تمبكتو و بحيرة تشاد، لكن لا يوجد ذكر في نصوص "Réné Caillé" الذي سافر إلى تمبكتو و "Djenné" و لا في نصوص "Monteil" الذي سافر من السينغال إلى بحيرة تشاد. مصطلح " الساحل" أصبح أكثر شيوعا خلال الجزء الأول من القرن 20، عند مدراء الإستعمار الفرنسي الذين يشيرون إلى مناطق "الساحل الإفريقي" للمناطق المطلة على الصحراء في الجنوب. خلال القرن 20، اكتسب الساحل الإفريقي دراسات و بحوث، تمحورت أساسا بين الجغرافيين وعلماء المناخ الذين أدرجوا المنطقة في فضاء الإنتقال بين الصحراء و منطقة السودان. منطقة واسعة تمتد من المحيط الأطلسي إلى الهندي، بما في ذلك جزء كبير من إفريقيا الغربية الناطقة بالفرنسية، جزء من إفريقيا الناطقة بالإنجليزية، إضافة للأراضي الصومالية و الإثيوبية. و لكن حتى عام 1960، لا يشير إلى مجموعة البلدان وإنما مصطلح من حيث معناه الجيوبوليتيكي، ف"**Yves Lacoste**" لم يذكر منطقة الساحل في الطبعة الأولى من كتابه "Géographie du sous développement" الذي نشر عام 1965، أين كان يسعى إلى تحديد الخصائص المشتركة للبلدان المتخلفة، ليظهر المصطلح سنة 1976 في الطبعة الثانية من نفس الكتاب في فرع منه يسمى "Géopolitique d'une crise" في فصل خاص بعنوان " جغرافية الجوع"، الآن منطقة الساحل ليست منطقة جغرافية مناخية فقط، أيضا مجموع البلدان التي تعاني الجفاف و المجاعة، و وفقا للديمغرافي "John Cadwell" بدأ الحديث عن بلدان الساحل من السنغال، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، بوركينافاسو "La Haute-Volta.

هذا الظهور الكبير لمنطقة الساحل الإفريقي في التمثيل الدولي جاء نتيجة مجموعة غير متجانسة من تعبئة وسائل الإعلام و علماء السياسة الذين أولوا أهمية لمشاكل الغذاء و التغذية في هذا الجزء من إفريقيا. حكومات إفريقية ساهمت في هذه الظاهرة من خلال خلق اللجنة المشتركة لمكافحة الجفاف عام 1973 و 20 منظمة إقليمية هدفها الأول تشجيع و تنسيق استجابة دولية ضد المجاعة، بهذا اكتسب الساحل الإفريقي وضوحا لم يسبق له مثيل و ملامح جديدة، ومنذ ذلك الحين الجوع و الفقر من الخصائص الرئيسية لدول الساحل، لكن الأخير يبدو في منظور جديد بميزة التطرف الديني، زعزعة الإستقرار السياسي، تفاقم ظاهرة الإرهاب الدولي وما هو مؤكد أن ليس كل شيء جديد[10].

[10]BONNECASE, Vincent et BRACHET, Julien, **Op.cit**, PP 8- 10.

منطقة الساحل الإفريقي "arid shore ofanabandoned sea"، بمعنى الشاطئ الجاف و بحر من الرمال المهجورة، منطقة جافة و قاحلة، الساحل كلمة من أصل عربي التي تعني بالمفهوم التقليدي الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء.

جغرافيا، يمتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، منطقة انتقال بين أكبر صحاري العالموالسافانا حيث الأمطار الكافية أين يمكن تطوير الإنتاج الزراعي، يقع بين خطي طول 20° و 12° شمالا.

تعد المخاطر و التهديدات المناخية مصادر جفاف و انعدام للأمن الغذائي، منطقة بمثابة حقل جغرافي يتميز بحدود غامضة ذات حركية كبيرة.

تعريف يرتكز على معيار المناخ، منه لا يمكن التسليم بالإطار الجغرافي فقط فالساحل الإفريقي وفقا للإطار السياسي يعني مجموعة البلدان المجتمعة معا ضمن اللجنة المشتركة لمكافحة الجفاف في المنطقة التي أنشأت عام 1971، و تتكون من السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، تشاد وأضيفت لها الرأس الأخضر و غينيا بيساو بالنظر إلى زحف الصحراء، كما يمكن إضافة ليبيا، السودان، إثيوبيا، الصومال، إريثيريا و كينيا[11]. (كما توضحه الخارطة رقم 02: موقع منطقة الساحل الإفريقي).

الخارطة رقم 02: توضح موقع منطقة الساحل الإفريقي

Source : http://www.europesolidaire.eu/article.php?article_id=880

[11]TAJE, Mehdi, **Op.cit**, P 6.

بالنظر إلى مساحة الساحل الإفريقي فهو ينتشر على العرض الكامل لإفريقيا و من خصائصه بحر من الرمال في الشمال و أرض رطبة ترويها الأمطار كلما اتجهنا نحو الجنوب، من حيث معناه الإيكولوجي منطقة تستقبل ما بين 200 إلى 800 ملم كمتوسط هطول الأمطار سنويا، و يعد المنطقة الأكثر شساعة في قلب إفريقيا والشمال مع مخططات الهجرة الراسخة[12].

من منظور المناخ، يعرف الساحل الإفريقي بذلك الحزام الذي يمر عبر ستة دول من بلدان غرب إفريقيا: موريتانيا، السنغال، مالي، بوركينافاسو، النيجر و تشاد و أحيانا تضاف شمال نيجيريا و شمال الكاميرون، في جزئه الجنوبي تنتشر الأشجار و السهوب العشبية من السافانا، موسم الأمطار لا يتجاوز ثلاث أشهر و هطول أمطار غير منتظم من سنة إلى سنة، عبارة عن مساحة واسعة تعاني من العقم والهشاشة[13].

استخدم اسم الساحل في غرب إفريقيا لأكثر من 100 عام، يمتد تقريبا على 5000 كلم من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، في حقيقة الأمر لا يوجد حدود محددة لمنطقة الساحل الإفريقي لكن عادة ما تعتبر المنطقة بمرورها بفترات انتقالية لهطول الأمطار حيث تقدر ب 100–200 كلم سنويا في الشمال الأكثر جفافا إلى نحو 600– 1000 ملم في الجنوب الذي يشهد رطوبة أكثر، هذا التفاوت من شأنه أن ينعكس بالتدريج على تغير الغطاء النباتي و النظم الإيكولوجية حيث يتميز الجنوب بغطاء نباتي أكثف على العكس من الشمال الجاف أكثر[14].

الساحل الإفريقي شريط طويل من الأراضي الجافة، مشكلمن أفقر البلدان في العالم، على مساحة إجمالية قدرها 7 إلى 9 مليون كلم^2 اعتمادا على عدد البلدان المدرجة سابقا في لجنة مكافحة الجفاف، فضاء يتحول على نحو متزايد إلى منطقة محرومة على جميع المستويات بسبب الجفاف والتصحر الذي تشهده الأخيرة، و مع ذلك يعيش السكان أساسا على الزراعة و الرعي، قليلي العدد لكنهم يعرفون وتيرة نمو سريعة على الرغم من تفشي سوء التغذية و المجاعة الناجمة عن الجفاف ما جعل الساحل أكبر إشكالية لقضية الغذاء[15].يمتد تقريبا على مسافة 4800 أميال من السنغال في المحيط الأطلسي إلى غاية القرن الإفريقي

[12]HESSE, Ced, ANDERSON, Simon et autres, Soutien des moyens de subsistance résilients au climat dans la région du sahel, Institute for environment and development (IIED), London, November 2013.
[13]Atlas de l'intégration régional en Afrique de l'Ouest, Série environnemental : La zone écologique fragile de pays du Sahel, CEDEAO-CSAO/OCDE, Avril 2006, P 1.
[14]VAGEN, Tor-Gunnar and GUMBRICHT, Thomas, Sahel: Atlas of changing landscape « tracing trends and variations in vegetation cover and soil condition, United Nations Environment Programme (UNEP),Nairobi, 2012, P 16.
[15]Gérard-François Dumont et Alain Antil, Le Sahel sur la carte du monde, date de consultation : 25-11-2016, Mise à jour : 07/05/2013, sur le site : http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/d000540-le-sahel-un-enjeu-international/le-sahel-sur-la-carte-du-monde

على البحر الأحمر، يتألف من مليون ميل مربع من الأراضي العشبية الجافة و شبه الجافة في الشمال، بحر لا نهاية له من الرمال ليتحول إلى أرض خصبة ببط في السافانا الخضراء جنوبا16.

الدول محل الدراسة كل من موريتانيا، مالي، النيجر و تشاد تشكل مساحة قدرها 4.8 كلم2، كما توضحه الخارطة رقم 03: الدول محل الدراسة(موريتانيا، مالي، نيجر و تشاد)

Source : UNOCHA

الفرع الأول: طبيعة الحدود

بصفة عامة، تعتبر الحدود الإفريقية منذ فترة طويلة حدود متأخرة مفروضة من قبل القوى الإستعمارية دون الأخذ بعين الإعتبار مجتمعاتها المحلية و مؤسساتها السياسية، بالتالي كل حدود الدول الحديثة لمنطقة الصحراء– الساحل لم تقسم بطريقة اعتباطية– عشوائية "arbitrary" البعض منها تتبع الحدود الداخلية للإستعمار مثل الطرق الشمالية الفاصلة المغرب عن الجزائر، تونس عن ليبيا.

بجنوب الصحراء التصنع " artificiality" واضح للحدود، بواسطته يمكن إخفاء مسارات عن طريق التفاوض بين القوى الإستعمارية الباحثة عن تقسيم الجماعات السياسية المتنافسة و هو الحال بين النيجر و نيجيريا أين تم فصل الكيانات السياسية المندمجة بشكل دائم في خلافة " Sokoto" إلى كيانات هامشية " periphera

[16]POTTS, Malcolm andZULU, Eliya and others, Crisis in the Sahel:Possible Solutions and the Consequences of Inaction,OASIS Conference (Organizing to Advance Solutions in the Sahel),hosted by the University of California, Berkeley and African Institute for Development Policy in Berkeley, April 9, 2013, P 7.

entity" مثل: "Zinder" و "Maradi"، كذلك الأمر في الحدود الجنوبية بين نيجيريا و البنين التي تطابق الحدود بين مماليك "Yoruba" و "le Dahomey" الحال للحدود بين بوركينافاسو و مالي التي تفصل "Lespeul" القادمين من مالي عن "desmossi" لهذا تضاف حقيقة أن الحدود الإفريقية تجمع مجموعات سياسية غير مسبوقة، وحدات وطنية استنادا إلى الإقليم ذات حجم أكبر من الشكل السياسي[17].

دول منطقة الصحراء/ الساحل ناتجة لمفهوم المنطقة التي تشترك في عدة مجالات متعددة بيولوجية، مناخية، زراعية و رعوية، ككل عبارة عن محور التصاق متصل وفقا للخرائط السابقة، و بالإضافة إلى تصنيعواعتباطية الحدود فإن غموض و تعدد الطرق التاريخية تغذي الصراعات على الحدود حيث أن السنوات الخمسين الماضية كانت محكمة العدل الدولية موضع فتوى و حكم لعدة حالات، و من أقدم النزاعات فيما يتعلق بالصحراء الغربية منذ 1975، و بين بوركينافاسو و النيجر عام 2013، لكن الملاحظ أن التسوية الدولية لهذه النزاعات جد معقد نظرا لعدة عوامل منها غياب المعاهدات فمجرد التأكيد على الطابع الإستعماري لتقسيم الحدود ليس كافيا[18].

إذن عدم دقة جغرافية مسارات الحدود الموروثة عن الإستعمار نتج عنها العديد من النزاعات الحدودية، خاصة عند إعلان الإستقلال للدول الإفريقية سنة 1960، و تسوية مثل هذه القضايا جد معقد، بالتالي مسألة الحدود في بلدان الساحل الإفريقي تشكل تحديا على المستوى الداخلي للدولة و كذا المستوى الإقليمي.

من جهة أخرى، طول حدود دول الساحل الإفريقي قيد الدراسة (موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد) جد شاسعة حيث تصل إلى 4144 كلم بحساب طول الحدود الشمالية للدول الأربعة، كما توضحه الخارطة رقم 04: طول حدود دول الصحراء/ الساحل)، شريط جد طويل يصعب السيطرة عليه و مراقبته.

الخارطة رقم 04:

[17]BOSSARD, Laurent, **Op.cit**, PP 42-43.

[18]BOSSARD, Laurent, **Op.cit**, PP 44-45.

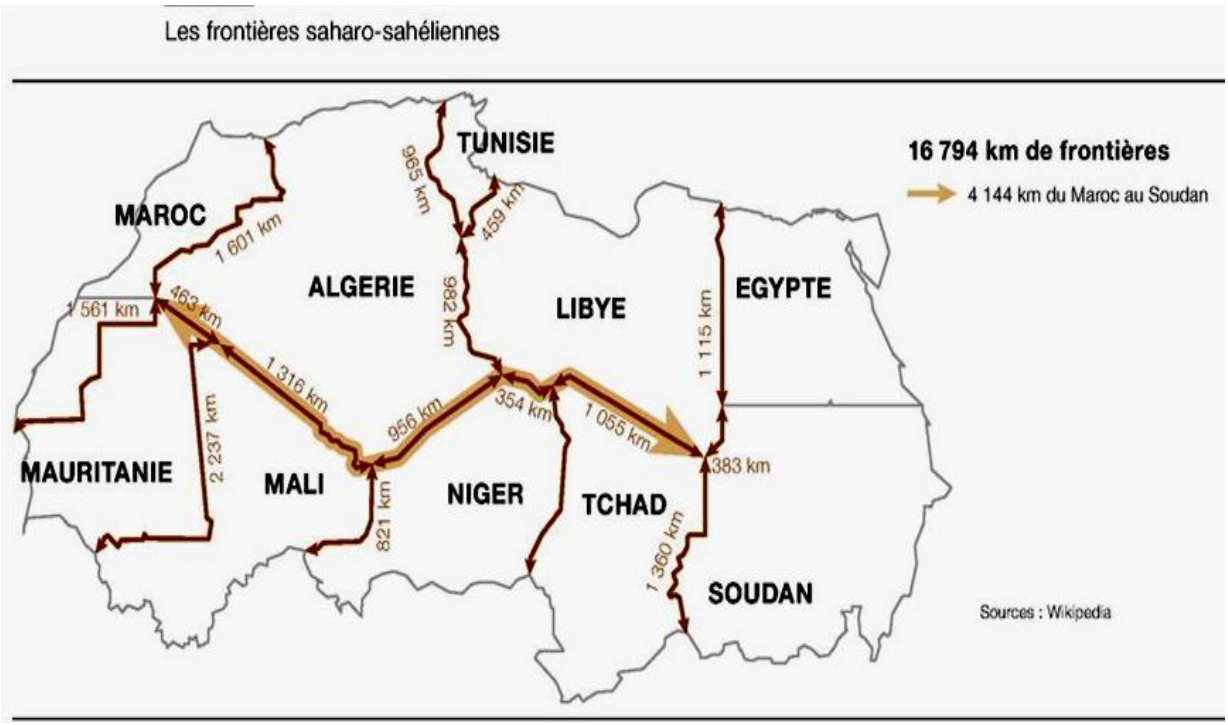

الفرع الثاني: الموارد الطبيعية

ساهمت كل من ظاهرة التصحر و الجفاف في أزمات غذائية متكررة ما جعل الساحل الإفريقي من المناطق الأفقر في العالم، مع ذلك منطقة غنية جدا خصوصا في باطن الأرض الغنية بالموارد الطبيعية من نفط، غاز طبيعي، حديد، فوسفات، قصدير، اليورانيوم، الذهب، و منه بلدان الساحل قوس مليء بالموارد غير المستغلة و أجزاء كبيرة لا يزال يتعين استكشافها. فمثلا ما يتعلق بمالي، و إنتاجها للذهب جعل منها مملكة شبه مستعمرة، الثالثة قاريا بعد جنوب إفريقيا و غانا، حيث يعتبر الذهب المصدر الثالث من عائدات التصدير في البلاد بعد القطن و الماشية19.

بينما موارد النيجر محدودة تتكون أساسا من رواسب اليورانيوم، هذا الخام حاليا يعد من بين نصف صادرات البلاد تقريبا، أما الدول المجاورة في نفس الوضع مثل حال تشاد الغنية جدا بالنفط قطاع يعتبر حيوي للإقتصاد المحلي. في عام 2002 على خلفية ارتفاع أسعار النفط الخام تضاعفت موارد ميزانية الدولة، وفي عام 2008 استغلال النفط قادته شركة "ExonMobil".

بهذا يعتبر الساحل الإفريقي مركزا للطاقة محل أطماع، يتمركز في موقع استراتيجي للقارة حيث يتميز بعدة ممرات لتسليم الموارد، ما ضاعف قيمته بالنسبة للقوى العظمى، فالسيطرة على مواقع الإنتاج

19HENRI PLAGNOL et FRANCOIS LONCLE, La situation sécuritaire dans les pays Sahéliennes,Rapport d'information déposé en application de l'article 145 du RèglementPar la commission des affaires étrangères, Enregistré à la Présidence de l'Assemblée nationale le 6 mars 2012, PP 17-18.

قضية ورهان رئيسيان، حيث لاحظ الخبراء أن كلا من تشاد و موريتانيا يمتلكان منابع نفط تثير خطرا يؤدي إلى الإستثمار الجشع من الخارج، فرنسا نفسها و منذ فترة طويلة بالنيجر لاستخراج اليورانيوم تواجه الآن مشكل خطير المتمثل في المنافسة، فخلال السنوات الأخيرة منحت حكومة النيجر الكثير من رخص التنقيب و حق التشغيل للشركات الكندية، الصينية، الأسترالية، الروسية، الهندية و جنوب إفريقيا، ما تسبب في كسر الممارسات السابقة لفرنساو جعلها تبحث عن ضمان أفضل لإمدادات اليورانيوم في هذا البلد[20].

بالرجوع إلى الموارد الطبيعية، الأخيرة يمكن أن تساعد و تساهم في انفجار العنف و توسع نطاقه و هو الحال في إفريقيا عموما و الساحل الإفريقي خاصة، فالعلاقة بين الموارد الطبيعية و النزاعات منذ فترة طويلة تتضح من خلال الحروب الأهلية، في الوقت الذي يمكن أن تلعب دورا مهما و حاسما في عملية السلام و الأمن.

كما هو الحال في مالي و النيجر، بلدين من بين الأفقر في العالم يختلفان اختلافا كبيرا مالي منتج مهم للذهب، و النيجر ذات صناعة يورانيوم قديمة جدا و التي تحتل المركز الرابع عالميا و منتج للبترول منذ عام 2011، كما توضحه الخارطة رقم 05: الموارد الطبيعية لدول الساحل الإفريقي

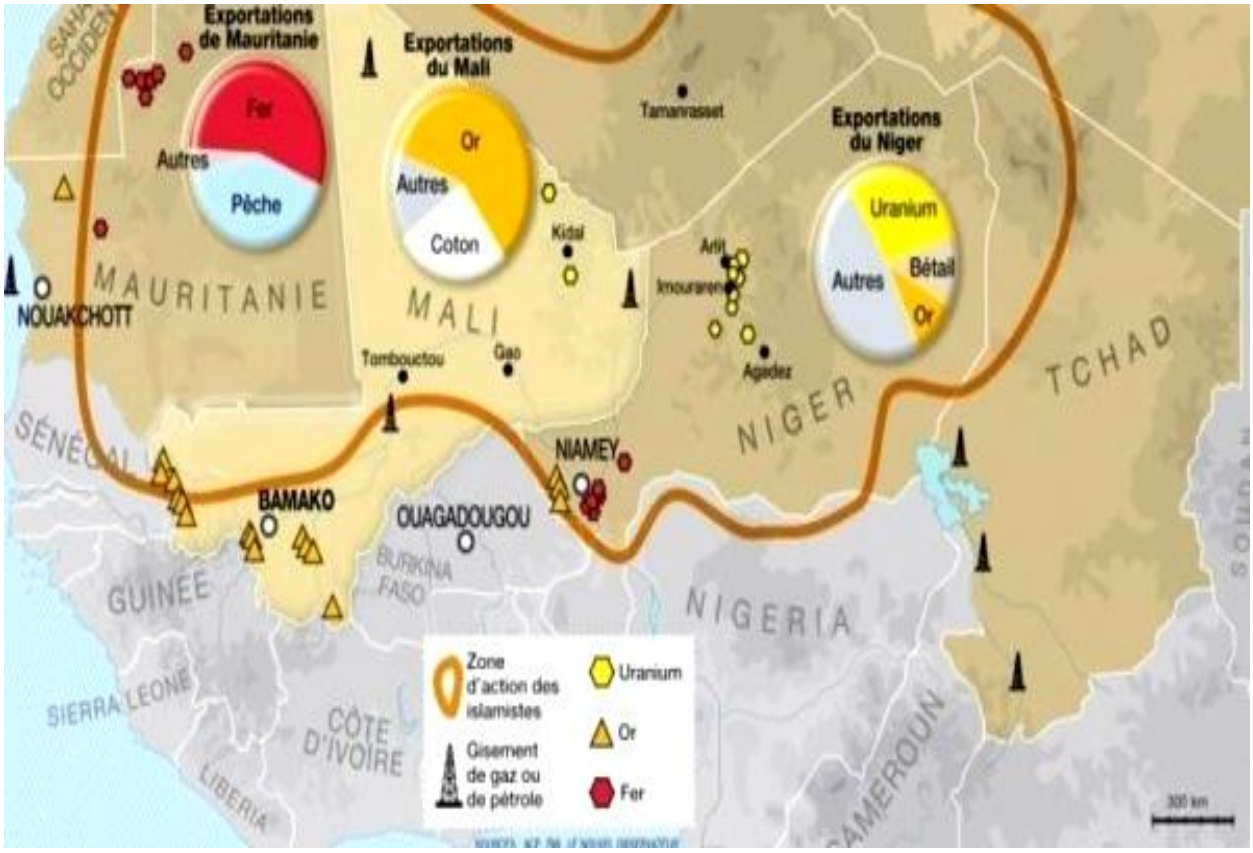

[20]HENRI PLAGNOL et FRANCOIS LONCLE,**Op.Cit**, PP 18- 19.

Source :http://www.alterinfo.net/notes/Niger-le-gouverenement-valide-l-accord-de-production-d-uranium-avec Areva_b7068364.html

على الرغم من قوة مواردهما تعانيان ضعفا بأجهزة الدولة المحلية في وجه انقلابات و توترات متكررة، طموح القوى الكبرى من أجل الوصول لتلك الموارد، عدم الإستقرار في المنطقة التي تمثلت في الآثار المترتبة على الحرب في ليبيا، استئناف التمرد في مالي ضف لأنشطة القاعدة في المغرب الإسلامي، أنصار الدين في بوكو حرام، عناصر مجتمعة تثير مخاوف جديدة حول مستقبل الأمن بالمنطقة.

في هذا السياق، دور الموارد المعدنية في ظهور و استمرار الصراعات يثير تساؤلات كثيرة، فهي تعزز مكان الدولة التي تدير الموارد بكفاءة، أو أنها تساهم في زعزعة استقرار السلطة ما يزيد من مخاطر الصراع، وعليه الطرح التالي سيحاول دراسة الآثار الأمنية المترتبة على الموارد المعدنية بمالي والنيجر[21].

التحليل التالي سيقوم على ثلاث أجزاء، الأول يصف طبيعة و حالة إنتاج المعادن في مالي و النيجر، ثانيا كيف تدار الموارد من قبل الدولتين و يعرض القسم الأخير الأسباب التي من شأنها إما زيادة خطر التعرض للعنف أو أنها تعزز دينامية التعاون في الدولتين.

يمثل الذهب بالنسبة لمالي القيمة المعدنية الوحيدة التي تقوم عليها، بالرغم من الإنتاج لكميات قليلة من الماس من خام الذهب إضافة لرواسب البوكسيت "bauxite" (خام الألمنيوم الرئيسي) في الجنوب، ومشروع منجم الفوسفات على بعد 130 كلم عن شمال غاو، لكن هذه الموارد لا تزال غير مستغلة إلى غاية 2012، ففي جميع أنحاء البلاد يتركز نشاط تعدين الذهب في جنوب غرب مالي على طول الحدود السنغالية و غينيا و ساحل العاج، في مناطق كايس و سيكاسو المناطق الأكثر رطبة و زراعة.

يوجد تسع مناجم تشغيل بمالي التي تديرها 8 شركات من سبع دول مختلفة، بالإضافة إلى 19 موقع تنقيب، كما يستخدم الذهب من قبل الحرفيين على طول الأنهار الجنوبية الغربية و يحشد قطاع الذهب غير الرسمي ما لا يقل عن 200 ألف عامل، بالرغم من أن الإنتاج النهائي من القطاع هو أكثر بعشر مرات في المجموع.

بالنسبة للنيجر، الصناعة المعدنية أقدم و تستند لحد كبير على اليورانيوم الذي يتواجد في وسط البلاد، في المنطقة الصحراوية "Air" بدأ إنتاج اليورانيوم بعد وقت قصير من الإستقلال سنة 1960، تحت رئاسة الإشتراكي "**Hamadi Dion**" الذي رأى في هذا المعدن النفيس مفتاح التنمية للبلد، و بسرعة كبيرة فرنسا احتكرت الواقع في إنتاج اليورانيوم بالنيجر في فترة ارتفاع البرامج النووية و العسكرية، المناجم الأولى التي فتحت كانت عام 1971 "Somair"، المنجم الثاني بفعل الصدمة الأولى عام 1978 "Coimirak" و في عام

[21]DELTENRE, Damien, Gestion des ressources minérales et conflits au Mali et au Niger, Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité, 12-12-2012, PP 2- 3.

2007 ظهر منجم ثالث قيد التشغيل بالقرب من "Tegguide"، بهذا إجمالي اليورانيوم بالنيجر يأتي من هذه المواقع الثلاث التي رفعت النيجر إلى رابع أكبر الدول المنتجة لهذا المعدن عام 2011.

حتى عام 2007، كان العملاق الفرنسي "Areva" المشغل الوحيد لاثنين من المناجم "d'Arlitetd'Akouta"، مع ذلك بوصول سلطة "**MamadouTandja**" سنة 1999، كان التركيز على زيادة إنتاج اليورانيوم بنسبة 76% ما بين 2000 و 2009، سياسة اجتذبت عدد كبير من الشركات كندا، الولايات المتحدة، روسيا، الصين و حصلت شركة صينية على رخصة تشغيل مناجم جديدة في "Tegguida" ما زاد الضغط و المنافسة على شركة "Areva" الفرنسية.

لدى النيجر كذلك مواقع ذهب في منطقة "*Liptako*" في جنوب غرب البلاد غير مستغلة، مع 30 ألف عامل غير رسمي في مناجم اليورانيوم و أهم منجم "SamiaHill"، كما لديها عدد محدود من رواسب الفحم لكن الإنتاج مكرس لمنجم "Tchirozérine".

قدرة كل من النيجر و مالي للإستفادة من استغلال الموارد الطبيعية المستخرجة تأثرت بشكل كبير من الأزمات البيئية سنوات 70– 1980 بسبب الجفاف الشديد بشكل خاص الذي تسبب في إلحاق أضرار للمحاصيل ما شكل أزمة غذائية[22]، نتيجة لذلك اضطرت مالي و النيجر لطلب مساعدات دولية وتحصل البلدين عام 2010 على التوالي على مبلغ 1.088 مليار دولار ثم 744.2 مليون دولار من المساعدات الغذائية في القروض من المؤسسات الدولية، قروض اضطرت كل من نيامي و باماكو تنفيذ برامج التكييف الهيكلي التي تم عرضها بطريقتين التحرير" liberalization" و الدمقرطة " democratization". فيما يخص **تحرير قطاع التعدين**، تم صياغة قوانين في صالح الشركات، قوانين تحد من مشاركة حكومتي مالي والنيجر من التعدين بنسبة 20 و 30% على التوالي باحترام، بموجب القوانين أصبحت مالي و النيجر غير حرة لتعديل ما تراه مناسبا في سياساتها الإقتصادية للمناجم، قوانين وفرت و قدمت امتيازات للشركات مقارنة بالدول، أما من حيث **دمقرطة قطاع التعدين** كان من خلال تنفيذ برامج لامركزية واسعة بالقضاء على مركزية الدولة، عملية جد إيجابية للوصول إلى نشاط التعدين على المستوى المحلي و تحقيق فرص عمل للمجموعات المحلية، لكن الواقع مغاير فمثلا بالنيجر مواقع Arlit لا تشغل سوى 500 شخص و منجم Imouraren سوى 1100 شخص.

[22]DELTENRE, Damien, **Op.cit**, PP 3-7.

فيما يخص العدالة في توزيع الثروة من حيث الأنشطة المعدنية هو بمثابة ضعف لسياسات إدارة الموارد بمالي و النيجر، فمن وجهة نظر أفقية تعدين الذهب بمالي يضخم التباين بين الشمال و الجنوب الذي يميز البلاد من حيث الكثافة السكانية، الأراضي الزراعية، المدن تتواجد بالجنوب الغربي و كل الموارد المعدنية تتمركز هناك، في حين شمال البلاد بمساحات واسعة من الأراضي القاحلة و المجتمعات الفقيرة من حيث الموارد الطبيعية و البنى التحتية، الأمر نفسه في النيجر الذي يعرف تباينا عميقا بين مركز البلاد والمناطق الأخرى، مواقع الموارد المعدنية تلعب دورا معتدلا، في الوسط حيث يشمل السكان والأراضي الزراعية، محيط البلد أين يتمركز اليورانيوم و النفط، نلاحظ أن المعادن في قلب التوترات الإجتماعية والعرقية التي توجد بالنيجر.

ما يجدر الإشارة إليه أن قوانين التعدين في البلدين لا تحتوي على بيانات تتعلق بالتنمية الإجتماعية حيث مسؤولية الشركات تقتصر على العاملين بها فقط، و حسبهم المواطنين المحليين غير مؤهلين للعمل على العكس من ذلك المهاجرين و النازحين الداخلين أولى بذلك، دينامية تخلق شعورا بالإحباط لدى السكان المحليين بصرف النظر عن وظائف التعدين لصالح العمال القادمين من الجنوب.

إذن نشاط التعدين بمالي و النيجر يشمل مجموعة عوامل التي يمكن أن تؤثر على سلامة و أمن المناجم لا سيما السكان المحليين، فالخطر الرئيسي يكمن في عدم التوافق بين المجموعات المحلية وشركات التعدين، بينما المسؤولين يعدون بتوفير فرص عمل و تنمية لصالح المجموعة ككل، فحالة النيجر مماثلة لتلك بمالي بالنظر للمشاكل الأمنية خصوصا عند النظر لمسألة العرق و مجموعات الطوارق التي تعيش على هامش المدن شعب شبه رحل، بالتالي مجتمعات ذات شعور قوي للتفكيك الإجتماعي و الإقتصادي.

إذن في كل من مالي و النيجر، مناطق هشة يتداخل فيها تراكم لعوامل يمكن أن تتغذى بمطالب سياسية مرتبطة بمشاكل اقتصادية و بيئية محلية و الإستغلال غير متوازن في البلدين للموارد من ذهب ويورانيوم كل يشكل و يزيد الخطر الأمني[23].

بالنظر إلى الموارد الطبيعية، فمنذ نهاية الحرب الباردة احتلت مكانة بارزة و أهمية كبرى في دراسات الأخطار التي تهدد السلم و الأمن الدوليين حيث العديد من الصراعات ظهرت منذ 1990 على الأرض الإفريقية بالخصوص، مثل الساحل الإفريقي الذي يعتبر مسرح للعنف السياسي، فإذا كانت الأسباب والدوافع متعددة وكثيرة فإن كلا منها تعود جذورها بالأساس إلى سلبيات إدارة الموارد الطبيعية من جهة و نذرتها من جهة أخرى.

[23]DELTENRE, Damien, **Op.cit**, P 7-14.

طوال القرن 20، شهد الساحل الإفريقي أنواع مختلفة من الصراعات العنيفة، من حروب استعمارية إلى حروب أهلية في شكل نضالات التحرر الوطني، انقلابات عسكرية أو مظاهرات دامية، واقع من شأنه تدمير آفاق و آمال التطور و التنمية الإقتصادية و تدمير للحرية السياسية و السلم و الأمن و الإستقرار.

مع ذلك، منذ نهاية الحرب الباردة تغيرين أساسيين حولا نظرة المجتمع الدولي إلى السلم و الأمن الدوليين، أولهما التغير في الجهات الفاعلة المحتمل أن تشارك في الصراعات حيث توسعت لتشمل غير الدول، ثانيهما الأسباب المحتملة لانعدام الأمن قد زادت و تنوعت بشكل كبير، بالتالي الوصول إلى الموارد الطبيعية لم يظهر كقضية ورهان جيوسياسي بالنسبة للقوى الكبرى فحسب، تدريجيا أصبح رهان اجتماعي، سياسي محلي مولد لتوترات و نزاعات بين الجماعات و المجتمعات المشكلة للدول[24].

بالنسبة لمنطقة الساحل الإفريقي، بما في ذلك السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، نيجيرياو تشاد، دول من بين ضحايا التغير المناخي تتأثر بشكل خاص من نذرة الأمطار، حيث قال Nyong: " الحياة بمنطقة الساحل تتحكم بها الأمطار"، إلى هذا تضاف ظاهرة التصحر من تآكل واستنزاف للتربة، انفجار ديمغرافي يساهم في خفض المخزون المحدود أصلا للموارد المتاحة من (أرض، حطب، مياه...إلخ)، إضافة إلى اللاعدالة في توزيع الثروة التي تصيب الفرد (عدم المساواة)، وضع يشير إلى النقص المستمر للموارد الطبيعية بالمنطقة، في هذا الصدد ثلاث ديناميات معروفة في قلب الساحل الإفريقي: **الطلب يتجاوز المخزون أو الكمية المتاحة، تضاؤل مخزون الموارد كما و نوعا، إضافة إلى وضعية الوصول للموارد غير المنصفة** "**inquitable**".

الملاحظ بالمنطقة أن جميع التوترات و الصراعات تقدم لنا حقلا خاصا للدراسة يفحص العلاقة بين البيئة و الأمن، ففي مقال ل "Starr" سنة 1991، قدم متغير نقص المياه الذي اعتبر أصل الحروب بين الدول في المستقبل، في الإطار الزماني هذ الطرح نقل على نطاق أوسع، علاوة على ذلك انفجر صراع دموي بين السنغال و موريتانيا حول نهر السنغال عامي 89 و 90، صراع يمكن تفسيره على أنه "حرب على الماء" نظرا لعنصر الموارد الآخذ في التضاؤل و النذرة.

إن ميزة الساحل الإفريقي من تغيرات و تقلب المناخ، ظاهرة تزيد من تفاقم المشاكل المتعلقة بتوفر الموارد الطبيعية إضافة لانعداماالأمن الغذائي و أهم من هذا آثار الظروف المتغيرة للمناخ على توافر الموارد الطبيعية جنبا إلى جنب مع عوامل مثل: النمو السكاني، مشاكل سوء الحكم، التي أسفرت عن منافسة متزايدة على الموارد الناذرة خاصة الأراضي الخصبة و المياه التي أسفرت عن توترات و صراعات داخلية بين

[24]HELLENDORFF, Bruno, Ressources naturelles: Conflits et construction de la paix en Afrique de l'Ouest, Groupe de recherche et d'information sur la paix et de la sécurité (GRIP), Juillet 2012, PP 5- 6.

المجتمعات، و أهم مثال توضيحي هو سنة 2011–2012 و التمرد المسلح للطوارق بمالي سكان مهمشين يعانون ضعفا، ما تسبب في النزاع هو عنصر التهميش على كافة المستويات[25].

الفرع الثالث: فهم الروابط بين تغير المناخ و الأمن في منطقة الساحل الإفريقي

الإهتمام المتزايد عند التعبير في العلاقة بين تغير المناخ و الأمن ظهر من خلال الإنتشار الكبير للدراسات الدولية في السنوات الأخيرة حول هذه العلاقة باعتبار المناخ تهديد للإستقرار الوطني و الدولي، قدمت مجموعة من التقارير و من أمثلة لذلك نذكرها في السياق الأوروبي لتقرير "Solana" في مارس 2008، التي حددت سبع تهديدات للإستقرار و الأمن الوطني و الدولي التي من شأنها أن تتحول إلى نزاع مسلح، عرفت "Solana" التغير المناخي" كعنصر مضاعف للتهديد، مصدر لتعزيز التوتر وعدم الإستقرار القائم"، هذه التهديدات و أشكال الصراع و النزاع تمس و تغطي جميع الدول دون استثناء، لكن إفريقيا يتم تعريفها " كواحدة من القارات الأكثر عرضة لتغير المناخ بسبب ضغوط متعددة وانخفاض و نقص القدرات والإمكانات للتكيف"، وضع من شأنه أن يؤدي إلى انعدام الأمن الدولي المتزايد الذي يؤثر على مصالح الدول.

من الصعب إيجاد في الدراسات المختلفة الروابط بين تغير المناخ و موضوع الأمن، حيث تتضح العلاقة في إطار نهج السببية "causality" الذي يوضح مدى الغموض و الصعوبة وفق هذا المنظور، فتغير المناخ يزيد من خطر الصراعات العنيفة في ظل ظروف معينة و مجموع تفاعلات مع عدة عوامل اجتماعية و سياسية.

يندرج تعقد العناصر في إطار الأخذ بالإعتبار طبيعة العلاقات السببية ذات الصلة بالعموم و الدينامية بين تغير المناخ و الأمن في ظل توقعات و سيناريوهات صعبة، ضف إلى أن تهديد تغير المناخ على قضية الأمن الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على خاصية كل بلد بالنسبة للآخر، بالتالي العلاقات بين المتغيرين المناخ/ الأمن يظهران كمحفز محتمل لوقوع أزمة في سياقات مختلفة مناخية، اجتماعية، سياسية...إلخ.

تعريف الأمن يشمل جميع الجوانب التي لها تأثير على الإستقرار الشامل في المنطقة و دولها، ما يسمح بالإضافة إلى الصراع العنيف و مجموع التهديدات على أمن الدول الأخذ بالإعتبار تهديدات " الأمن الإنساني" مثل الأزمات الغذائية و التوترات الداخلية، فالتحليلات تشير إلى أن إدراج مفهوم **الأمن الإنساني** هو أكثر من **مفيد**"**instructive**" **و بنّاء** " **constuctively**" في إيضاح العلاقة بين المناخ والأمن.

[25]Ibid, PP 16-17.

أولا، هذا الأخير يمكن أن يغطي مجالات ذات صلة بأبعاد أمنية متعلقة بتغير المناخ في منطقة الساحل الإفريقي، ثانيا، يعيد تركيز النقاش السياسي حول الظاهرة البيئية، الإقتصادية، و التنمية[26].

في الوقت الراهن، لا يوجد أي دليل عملي لاستنتاج العلاقة المتكررة بين تغير المناخ و الأمن، فأغلبية الدراسات حول الوضع الأمني بالساحل الإفريقي تظهر الدور المهيمن للمتغيرات غير المناخية مثل ضعف الحكم، التفتت الإجتماعي، عدم الإستقرار الإقتصادي باعتبارها عوامل لااستقرار في المنطقة و هذا ما تؤكده نتائج التحليل و ما تلعبه المتغيرات الإجتماعية، السياسية و الإقتصادية في ارتفاع حدة الصراعات المختلفة بالمنطقة.في إطار تحليل الأحداث الأمنية بمنطقة الساحل نكشف عن:

أولا، تعقد المتغيرات التي تدخل في إطار تحديد العلاقة بين تغير المناخ و الأمن و درجة ترابطهما (المتغيرات البيئية، السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، النفوذ الطاغي للمتغير التاريخي على الأمن وأكثر تحديدا على النزاعات).

ثانيا، صعوبة قياس أثر تغير المناخ على مسألة الأمن (السببية "causality"، التعميم "generalizable") بالتالي من غير المعقول النظر في هذا الربط دون الحتمية "determinism" (بمعنى كعلاقة و ليس بوصفها تفاعل "interaction" أو بعبارة أخرى مبدأ السبب و النتيجة).

مع هذه الملاحظات تحليل الأحداث الأمنية بالساحل الإفريقي منذ 1967، يركز على مدى تأثير البيئة على عملية انعدام الأمن بالمنطقة، متغيرات مثل نذرة الموارد، استنزاف التربة التي تتأثر بشكل مباشر من جراء معالم تقلب المناخ.بالنسبة لغالبية الأحداث الأمنية في الساحل الإفريقي، لا يوجد سبب مباشر أثر بين المتغيرات البيئية والمتغيرات الأمنية، فالمتغيرات البيئية تلعب دورا ثانويا بالنسبة للمتغيرات السياسية، التاريخية ، الإجتماعية والإقتصادية،فمن بين المتغيرات التي تعرف توافقا في الآراء بشأن التأثير المباشر على الأمن هي كالآتي: مستوى التنمية الإقتصادية، سياق النزاع، الهيمنة و الإستقطاب العرقي، المعايير الجغرافية، أنظمة غير ديمقراطية، اختلال موازين القوى...إلخ، و الملاحظ بالمنطقة أن العديد من الصراعات المتكررة و التوترات المختلفة تكون موضوعاتها المعارضة العرقية و الدينية، توترات بين المزارعين و الرعاة، الإتجار غير المشروع، الوصول إلى الموارد (خصوصا الأرض)، الحكم الضعيف...إلخ، توترات قائمة من شأنها أن تؤدي إلى أزمات متعلقة بالحصول على الموارد و تكون أقرب إلى الصراعات العسكرية التقليدية كاحتلال ليبيا ل "Aozou" سنة 1973.

[26]HEINRIGS, Philippe, Incidences sécuritaires du changement climatique au Sahel :Prespectives politique, Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest, CSAO/OCDE, 2010, PP 16- 17.

في حالات أخرى يتم الجمع بين المتغيرات البيئية مع مجموع المتغيرات الإجتماعية و السياسية مثل احتلال الأراضي، الموارد، العرق، الحكم...إلخ في ديناميات النزاع، لذلك يبدو أن المتغير البيئي لا يختلف عن المتغيرات الأخرى ما يستلزم استراتيجية مناسبة و متكاملة الأبعاد[27].

لقد أسهمت عوامل المناخ بالساحل الإفريقي في تجسيد نوع من تفسير واقع الأخطار الأمنية والنزاعات، لتشكل هذه العلاقة المترابطة بين الجغرافية و الأمن جملة من المشكلات الأمنية كالمجتمعية مثل الهجرة. فالجغرافية يمكن أن تلعب دورا في جعل بعض المشكلات الأمنية أكثر تهديدا نظرا لما قد تسببه من صعوبات على الدول الضعيفة من فرض الرقابة على المساحات الواسعة أي صعوبة الوصول إليها.

يلعب المناخ دورا كبيرا في تعميق و توسيع المشكل الأمني بالساحل بصرف النظر عن المشكلات ذات الطابع السياسي، فعلى سبيل المثال الجفاف و خلقه لاضطرابات كثيرة في العناصر الديمغرافية كالهجرة وفي الجانب الإقتصادي حيث يؤثر على النمو الإقتصادي في ظل خصوصية المنطقة التي تمتاز بالجانب الرعوي والوسائل التقليدية و غلبة السكان البدو، ما يجعل عامل المناخ يشكل نوعا من التصادم بين السكان المستقرين و البدو و حالة عدم الإنسجام. بالتالي و كما ذكرنا سابقا، مسائل تتعلق بصميم الأمن الإنساني، فالمناخ يؤثر أيضا على وفرة الموارد كالمياه ليجعل المنطقة مهددة في أمنها الإنساني بالدرجة الأولى[28].

في الأخير، على الرغم من أن التحليل لم يثبت إلى حد بعيد أن المتغير البيئي له تأثير على موضوع الأمن بالساحل، فإن فرضية الروابط العامة بين الأمن و التغير المناخي لا يمكن استبعادها بالنظر إلى عدم كفاية الدراسات و تحليل الحالات التجريبية، ما يستلزم المزيد من الدراسات التي تركز على المناطق الإقليمية التي تشهد تقلبات و تغييرات مناخية متكررة و بصفة مستمرة.

المطلب الثاني: البناء الإجتماعي و السياسي لمنطقة الساحل الإفريقي

عدم وجود دول تمارس رقابة و سلطة حقيقية على أقاليمها، خلق أعباء كبيرة على الدول في ظل العلاقات التاريخية و التجارية و العائلية التي تربط السكان المحليين كذلك التي تربط مثلا مدن "سبها والكفرة" بليبيا مع دارفور و بحيرة تشاد، أكاديز بالنيجر مع التجار الجزائريين، الأمر الذي أوجد ضغوط الهجرة عبر الإقليمية و تعقيدات ترتب عنها صعوبة ممارسة الرقابة عبر الحدود.

فراغ إقليمي، نجم عنه نشوب نزاعات ترابية بين الدول و حتى بين الدول و الجماعات و كذا نزاعات مسلحة لبسط السيطرة، أهم النزاعات نزاع ليبيا مع تشاد حول قطاع أوزو.

---

[27] HEINRIGS, Philippe, **Op.Cit**, P 18.

[28] كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل و الصحراء في إفريقيا، ط1 (الإمارات: أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014)، ص ص 35-36.

منطقة الساحل الآن تدخل ضمن معادلة الفوضى نتيجة انعدام الأمن و هشاشة الدول و ضعفها في مراقبة أقاليمها و التحكم في مختلف التهديدات، هذا ما تبحث عنه الجماعات المسلحة مثل تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلاميسعيا إلى الربح من خلال الفوضى. إن عوامل انعدام الإستقرار متنوعة لا تنحصر في الجماعات المسلحة، جماعات التهريب الإقليمية بل أيضا سوء تشكل الدول و الضغط الإجتماعي الذي يمارسه تغير المناخ و الجغرافية ليذكر بعض الباحثين مجموعة من عوامل انعدام الإستقرار منها[29]:

-الفشل السياسي للدول: من عدم القدرة في السيطرة على الحدود، كإشكالية مركزية تغذي الجماعات المسلحة.

-عسكرة متنامية: بانتشار السلاح على كامل التراب الساحلي.

-ضغط ديمغرافي: تزايد ديمغرافي سريع قد يصل 150 مليون نسمة عام 2040.

-نزاع على الموارد الطبيعية: توفر على بعض الموارد كالغاز، النفط، اليورانيوم و الذهب، يتم تصديره عبر السودان نحو آسيا، و نحو الولايات المتحدة الأمريكية و أمريكا اللاتينية عبر خليج غينيا و نحو أوروبا عبر الصحراء الكبرى.

الفرع الأول: الجانب الإجتماعي لدول الساحل الإفريقي

سيتم هنا دراسة حالة منطقة الساحل الإفريقي بتقديم توضيح للمنطقة جيوسياسيا داخليا للتنوع العرقي"ethnic diversity"، السلطة المركزية "central authority"، الإختلافات الدينية "religious diversity" و استخداماتها الجيوسياسية، المشهد اللغوي، الديناميات المجتمعية، طبيعة السكان، الروابط بين سوء التغذية و الجيوبولتيك، لذلك تعتبر المعطيات السكانية جد مهمة على صعيد أي دولة، في هذا الإطار، الدراسة الجيوسياسية لسكان الساحل ينبغي أن تأخذ في الإعتبار الحدود الدولية التي في نفس الوقت عبارة عن حدود إحصائية " statistical boundareis"، لكن ما هي الدول ذات الصلة بالدراسة ؟

كما ذكرنا سابقا هناك تسع دول أعضاء في اللجنة المشتركة لمكافحة الجفاف في الساحل الإفريقي لكن المنطقة لا تشمل عموما إلا جزء من هذه الأراضي و السودان ليست جزء من هذه اللجنة إضافة لذلك، حتى و إن كان من غير الجدل أن الساحل يضم جنوب الصحراء إلى غاية الإمتداد الغربي إلى المحيط الأطلسي، فإن الدراسة ستقتصر على أربع دول: **موريتانيا، مالي، النيجر و تشاد.**

[29] كريم مصلوح، مرجع سابق، ص ص 43- 49.

بداية،يتميز سكان الساحل الإفريقي بعدد قليل ومتفرق جدا، ذو توزيع ديني و عرقي متنوع ما أدى إلى آثار جيوسياسية مختلفة، ثم أنه ينبغي النظر في حقيقة أن الشعوب يمكن أن تنمو بنسب كبيرة في العقود المقبلة دون تجاهل نظام الهجرة، فالدول الأربعة ذات تكوين سكاني مماثل و كثافة منخفضة في جميع المناطق الشمالية من البلاد، في حين أن العاصمة السياسية و الديمغرافية تتموقع في جنوب غرب البلاد.

في موريتانيا: ما يقرب 68 ألف شخص يعيش في العاصمة نواكشوط أي ربع سكان البلد، أين تتميز الشعوب بكثافة منخفضة جدا و علاوة على ذلك البدو يهيمن على 19 منطقة بموريتانيا.

في مالي: عاصمة باماكو يقطنها أزيد عن 1.5 مليون شخص أي ما يقدر ب 12% من السكان[30].

تولد تكوينات الشعوب حتما مشاكل جيوسياسية داخلية، فبالنظر إلى حكومات الدول الأربع من الناحية النظرية للسيادة على أراضيها الشاسعة، ليس لديهم الوسائل و القدرات لتجميع السكان أو شبكة إقليمية كافية تمكنهم من تأكيد تفوق الحكومة أو السلطة المركزية، واقع يثبت بدون شك مدى صعوبة السيطرة على الأراضي حتى في ظل وجود إمكانيات أمنية من جيش و قوة و ميزانية عسكرية، فالأماكن المتفرقة و المساحات الشاسعة أمر يتطلب و يفرض خدمات و إمكانات لوجيستية ضخمة ما يتطلب بالمقابل تكلفة باهضة هذا ما تفتقر إليه بلدان الساحل الإفريقي. الأمر الثاني الذي لا مفر منه، تقريبا أن المجموعات المحلية من الجماعات العرقية ذات شعور بأنهم ورثة الجزء من تراب الإقليم الذي يعيشون فيه، و ضرورة ضمانه و السيطرة عليه إلى درجة الدخول في تمرد مع الحكومة المركزية مثل هذه الحالة يمكنها زعزعة استقرار الحكومة المركزية من حيث سيناريوهين محتملين:

أ/ تغيير الحكومة يمكن فرضه من قبل أولئك الذين يشعرون بقدرة أكثر على الدخول في التمرد.

ب/ التمرد يسعى لقهر السلطة المركزية لتحقيق نصر و فوز محلي و وطني.

في حين أن النزاعات المختلفة ترجمة لانتصارات عسكرية، على سبيل المثال تاريخ تشاد منذ الإستقلال يمكن تلخيصه من خلال سلسلة من الإنتصارات العسكرية عبر مختلف الأطراف المشاركة.

في حالات أخرى، الدول أو بالأحرى السلطات و القوى التي تتحكم في قلب الدولة بمعنى العاصمة السياسية يمكنها في نهاية المطاف الوصول إلى قمع التمرد الذي يسعى للحفاظ أو اغتنام جزء من إقليم الدولة، لكن بعد ذلك يتم الحفاظ و السيطرة على الإقليم لسببين اثنين:

أ/ الدولة تخشى أن تكون في مواجهة غياب أو عدم كفاية الدعم المحلي من الشعب.

ب/ الدولة ليس لديها القدرة على توظيف وسائل مكلفة للسيطرة على الأراضي الشاسعة حيث القوة العسكرية تعجز في بعض الأحيان من احتواء التمرد[31].

[30]DUMONT, Gérard-Françoit, La géopolitique des populations du Sahel, le Cahier du CEREM (Centre d'études et de recherche de l'École militaire), n° 13, décembre 2009, PP 1- 2.

بعد **وضع الشعوب القليلة و توزيعها في مساحات شاسعة**، وضع جيوسياسي آخر لسكان منطقة الساحل الإفريقي المتمثل في **الدرجة العالية من التنوع العرقي و الديني و اللغوي**.

أول فرق واضح الذي لا يمكن أن لا تكون له آثار على المستوى الإجتماعي يتعلق بالبيض "the whites" أو السكان ذوي البشرة الفاتحة الذين يقطنون عموما في الجزء الشمالي من منطقة الساحل الإفريقي والسود " the blacks" في الجزء الجنوبي و درجة الإختلاف بينهما.

في **مالي** نميز عموما بين 23 مجموعة عرقية مقسمة إلى خمس مجموعات رئيسية كالآتي:

أ/ ماندينغ "Mandingue" و تضم كل من Bambara, Soninké, Malinké, Bozo.

ب/ البولسار "Pulsar" و تضم Peul, Toucouleur.

ج/ فولتا "Voltaïque" و تضم كل من Bobo, Senoufo,Minianka.

د/ الصحراويين "Saharien" و تشمل Touareg, Arabe.

هـ/ سونغاي "Songhaï".إضافة إلى 19 مجموعة إثنية هم سود مستقرون يتمركزون في جنوب البلاد، من حيث الإمكانيات الزراعية أكبر مجموعة هي: الماندينغ، و نحو خمسي سكان مالي في تشكيلته من " Bambara"، في المركز الجغرافي لمالي المجموعة العرقية المهيمنة هي "Peul" أما في الوسط الجنوبي بالقرب من بوركينافاسو نجد "les dugongs "، في الشمال الطوارق، البدو الرحل، الموافقين بصعوبة وأحيانا غير موافقين تماما على الإلتزامات المفروضة من طرف سكان الماندينغ المسيطرين على جنوب غرب البلاد، بالتالي فإن قضية الطوارق تنفجر بشكل دوري من خلال أي تمرد[32]. الخارطة رقم 06: توضح مجموع الإثنيات بمالي)

[31]Ibid, PP3-4.

[32]DUMONT, Gérard-Françoit, **Op,Cit**, P4.

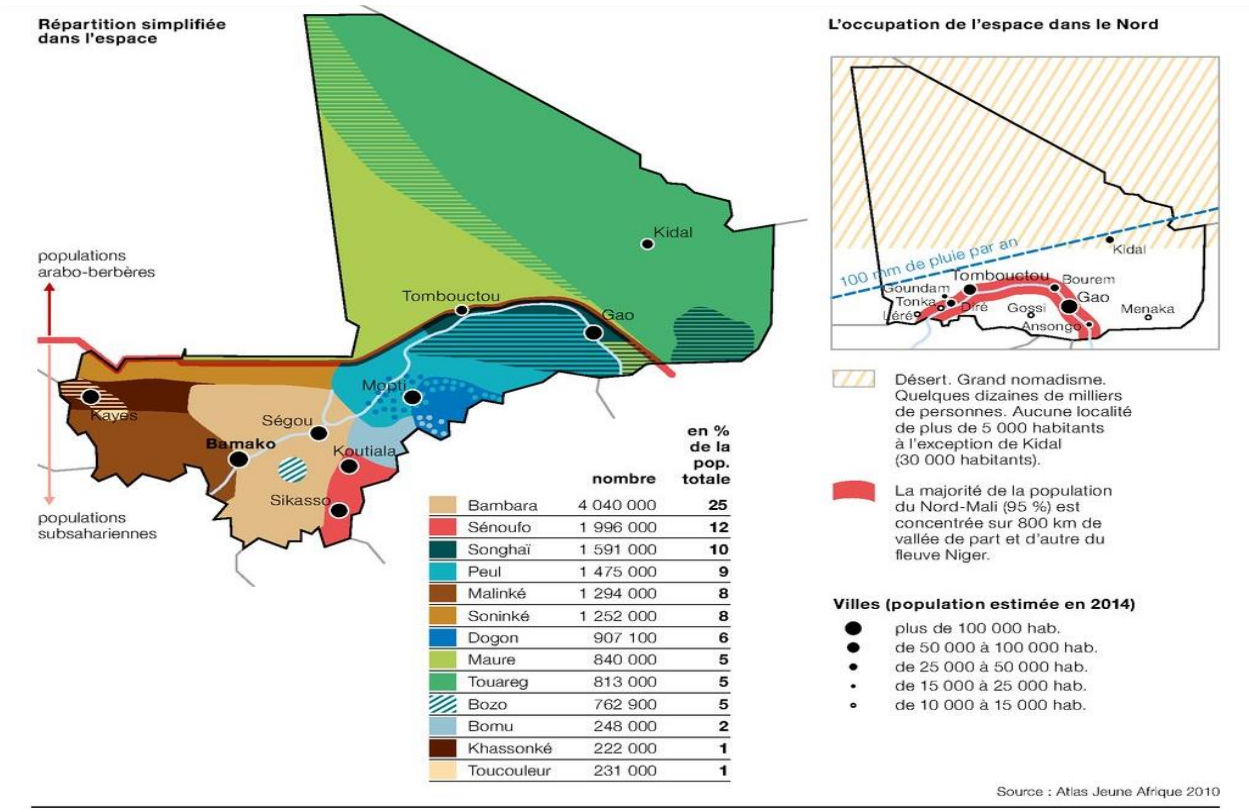

Source : Atlas Jeune Afrique 2010.

في وسط منطقة الساحل، **النيجر** إقليمثلاثي الأقطاب مركب من:

أ/ في الغرب " Des Djerma-Songeai" ب 22 % من إجمالي السكان.

ب/ في الوسط حتى الشرق "Des Haoussas" الهوسا ب 56% من إجمالي السكان.

ج/ إلى الشمال الطوارق بحوالي 10 % من مجموع سكان البلاد.

كما تشمل النيجر على جماعات عرقية أخرى مثل: " "Les Fulas، Les Kanouris ""، العرب، "Toubous" أو " "Peul، Gourmantchés"، عموما "Les Djermas" يمارسون السلطة العسكرية في حين " Les Haoussas" السلطة الإقتصادية[33].

بتشاد، واحدة من الخصائص البارزة للسكان يرجع إلى التمايز في ثلاث مناطق جغرافية من حيث تمركزهم، مع كثافة سكانية منخفضة أقل من 10 نسمة/كلم2، الأمر الذي يخفي عدم المساواة في توزيع السكان بين المناطق الجغرافية المناخية الثلاثة: كثافة منخفضة جدا في منطقة الصحراء، منخفضة جدا في الساحل، أعلى في الجنوب، في النصف الشمالي من البلاد المنطقة الصحراوية تشمل مناطق"BET"بمعنى(Bourkou, Ennedi, Tibesti)التي تتميز بهطول أمطار منخفضة جدا أقل من 200 ملم و أحيانا منعدمة، أما الإمكانيات الزراعية تقتصر على استغلال الواحات و تربية الإبل والماشية، هذا الجزء

[33]DUMONT, Gérard-Françoit, **Op.cit**, PP 4- 5.

الشمالي من تشاد تبلغ مساحته حوالي 500.000 كلم2، منطقة الصحراء بتشاد تمثل حوالي 47 % من المساحة الكلية و يقطنها حوالي 5% من سكان البلاد.

المنطقة الثانية التي تغطي وسط البلاد تمثل 43% من الإقليم الكلي، و تشمل مناطق Batha، Biltine (على الحدودو مع السودان)، Ouadaï، Guéra، Kanem، Salamat (مع حدود جمهورية إفريقيا الوسطى)، و Chari Baguirmi، مستفيدة من تساقط أمطار تتراوح ما بين 200–800 ملم سنويا، الأنشطة الرئيسية هي محاصيل الثروة الحيوانية، و المحاصيل الغذائية كالذرة و الفول السوداني، تشمل حوالي 2.5 مليون نسمة بمتوسط كثافة 8 نسمة/كلم2 .

في المجموع، سكان الساحل الإفريقي يتألف من مئات المجموعات العرقية و في نفس الوقت بعض هذه المجموعات في حد ذاتها تشمل مجموعات فرعية عرقية أخرى، ما يترتب عنها اثنين من المخاطر الجيوسياسية الناشئة عن هذه الإختلافات العرقية، من جهة الحكومة المركزية قد ترغب في بناء فجأة هوية وطنية لضمان الإنسجام الإجتماعي للتقاليد العرقية المختلفة و المتنوعة، الأمر الذي يؤدي في بعض الحالات لتجاهل البعض منها، وضع من شأنه أن يخلق توترات بين الحكومة المركزية و مجموعات عرقية معينة نتيجة التهميش و الحرمان، من جهة ثانية تولي الشعوب أهمية أكثر على عضويتهم في الجماعة العرقية كما جنسيتهم القانونية، شعوب، عرقهم الأساسي هو من أجل الحصول على السلطة الوطنية بربط المزيد من الأهمية حول انتماءاتهم مقارنة للصالح العام لجميع السكان، موقف يمكن أن يسود عندما تسيطر جماعة عرقية على الحكومة و تستفيد من توزيع معظم مواقع المسؤولية أو المصالح لأعضاء نفس المجموعة العرقية.

بالإضافة إلى ذلك فإن مسألة "العرق" لها آثار جيوسياسية بسبب طبيعة حدود دول الساحل الإفريقي، مثال على ذلك المجموعة العرقية "Zaghauae" بين حدود تشاد و السودان، نتيجة لذلك الأقاليم الأجنبية يتم استخدامها لتكون أماكن ينطوي عليها نزاعات و صراعات مدنية، و هكذا السودان موقع أو مسقط لمجموعات تمرد تشادية، في الجزائر يستخدم الساحل كمكان تراجع و انسحاب لمجموعات عرقية نيجيرية و متمردي مالي ضد الحكومة المركزية، ما يجعل الصحراء منطقة تراجعية و مساحة مستخدمة تاريخيا من قبل الطوارق.

بالتالي التنوع العرقي لمنطقة الساحل يؤدي إلى معرفة ما إذا كانت هنالك ممارسة قانون الجماعات البشرية أو حقوق الإنسان، و هو الحال كذلك بالنسبة للتمايز الديني أيضا[34].

[34]DUMONT, Gérard-Françoit, **Op.cit**, PP 5- 7.

الإختلافات الدينية و استخداماتها الجيوسياسية

تثيرالمسألة الدينية قلقا متزايدا بالنسبة للدول الأربع في الساحل الإفريقي موريتانيا، مالي، النيجر و تشاد، ذات الأغلبية الساحقة من المسلمين.

فعلى سبيل المثال، مسألة الدين قد تبدو غائبة في موريتانيا لأن هذا البلد يسمى رسميا "الجمهورية الإسلامية الموريتانية"، أين الإسلام يظهر بشكل واضح من ديباجة الدستور التي تبدأ " بالإيمان بالقدرة الكلية لله ".

يعتبر الدين عامل هوية البلد أين تكون للوحدة الوطنية عمقها التاريخي و مع ذلك الدين عامل تقسيم لجميع الموريتانيين، حيث الإسلام لا يفسر بنفس الطريقة كمرجع بسبب وجود تيارات مختلفة، منه وجود انقسامات داخلية بسبب مسألة الدين يبرز بشكل دوري و مستمر.

التوزيع الديني للسكان بمالي يشمل 94% مسلمين، 2% وثنيين و 4% كاثوليك، بالنسبة للنيجر تشير إلى 95% مسلمين و ما تبقى من السكان مسيحيين أو وثنيين.

أما الوضع الديني في تشاد مختلف جدا عن وضع الدول السابقة حيث الإزدواجية الدينية تختلف تماما إلى حد ما من حيث الفجوة بين الشمال و الجنوب، فالإسلام يأتي من الشمال بواسطة الهجرة أو التجار العرب أما المسيحية جاءت من الجنوب على أساس التسوية الأوروبية خلال الفترة الإستعمارية.

التقديرات تشير إلى محاولة ما يعرف بتشفير الإسلام " encrypting islam" بمعنى دين نصف السكان، المسيحية لثلث الإسلام و الباقي للأديان الأخرى الوثنية، لكن في الواقع الممارسات و المعتقدات الدينية يمكن أن تكون متنوعة تتميز أحيانا بطابعها التوافقي.

بصفة عامة، كل من الدين و العرق في حد ذاتهما عامل صراع و تقسيم لا مفر منه لأن المرجعيات الدينية مثل المرجعيات العرقية و الإثنية تبدو كمرجعيات في بروز النزاعات و التوترات الداخلية نظرا لدرجة عدم التوافق.

مشكل اللغة و عدم وجود هوية لغوية مشتركة:

وضع جيوسياسي أو خصوصية جيوسياسية أخرى لمنطقة الساحل الإفريقي التي تعكس الإختلاف الإثني هي "لا هوية مشتركة و لا هوية دولة"، غياب اللغة المشتركة أو الأبجدية المشتركة التي تعتبر رمزا من رموز الدولة، في حين أن العديد من الدول لديها لغة رسمية لكن الأخيرة لا تترجم أي ممارسة لغوية وطنية[35].

[35]DUMONT, Gérard-François, **Op.cit**, P 8.

في موريتانيا مثلا، اللغة العربية هي اللغة الرسمية لكن يضاف إليها لغات وطنية أخرى مثل: le ouolof, le soninké, le pular، بمالي وجود العديد من اللهجات المحلية مثل: le sonrhai, le soninké, le peul, le bambara، و اختيار إحدى اللغات الرسمية يكون الفرنسية حيث ينطبق الشيء نفسه على النيجر، لكن هذه اللغة لا يتحدث بها سوى أقلية صغيرة ربما 10% من السكان، حيث اللغة الأكثر ممارسة هي الهوسا " haoussa " بنحو 60 % من السكان إلى جانب أقليات أخرى مثل ""le djerma"، "le tamashek"، ""le peul و " kanouri".

أما البلد المتعدد باللغات في المنطقة بدون شك هو تشاد، الميزة التي ترتبط إلى حد كبير مع التنوع الإثني، في الواقع العدد الحقيقي و الأدق للهجات لا يمكن معرفته على وجه التحديد لأن كل مجموعة إثنية و لها لهجتها، ضف إلى المجموعات العرقية الفرعية بلهجات تميزها، إذن التعددية اللغوية الشاسعة تجعل من عملية التواصل جد صعبة خصوصا و أن تشاد لا يوجد لديها لغة مشتركة، الحقيقة أن الفرنسية اللغة الرسمية الوحيدة منذ أول ساعة للإستعمار لتضاف إليها العربية وفقا لدستور1993، لكن اللغتين تعاني من صعوبة لدى السكان و علاوة على ذلك فإنه من الصعب على السكان فهم مصلحة اللغتين الرسميتين إذا ما تم اعتمادهما سينطوي على التخلي عن لهجاتهم[36].

الديناميات الديمغرافية بالساحل الإفريقي:

في الواقع، تتميز الدول محل الدراسة كل من مالي، النيجر، موريتانيا، تشاد بنمو ديمغرافي قوي طبيعيا بأكثر من 2% سنويا، 3% في مالي و النيجر، بمعدلات أعلى بكثير من المتوسط العالمي 1.2% ، نمو يرجع أساسا إلى ارتفاع معدل الخصوبة المرتفع، مع ذلك فإن آثار الخصوبة على النمو السكاني محدود بمعدل الوفيات الجد مرتفع، 77 حالة وفاة للأطفال الرضع دون سن الواحدة لكل ألف ولادة بموريتانيا، 106 بتشاد، ضف إلى معدل وفيات الأمهات المرتفع جدا، رغم هذا منطقة الساحل توجد في المرتبة الأولى من حيث التحول الديمغرافي بمعدلات نمو أعلى جدا، لذلك ديناميات التحول الديمغرافي بحاجة إلى النظر من جانبي النمو الطبيعي و الهجرة.

- ارتفاع معدل النمو السكاني: خطر جيوسياسي

عرفت منطقة الساحل بدولها الأربع للدراسة ارتفاعا كبيرا لعدد السكان حيث بلغ في فترة ما بين 1950–1960 حوالي 12.3 مليون نسمة ثم 23.7 مليون في فترتي 1980–1990 ليصل إلى 32.3 خلال 1990–2000 ليبلغ تعداد السكان حوالي 45.2 مليون نسمة سنة 2010.

[36]DUMONT, Gérard-Françoit, **Op.cit**, P9.

بالنسبة لعدد السكان دول الساحل الإفريقي فقد بلغ عدد سكان النيجر 17.2 مليون نسمة تليها مالي 14.9 ثم تشاد 12.5 و أخيرا موريتانيا ب 3.8 مليون نسمة حسب إحصائيات البنك الدولي لسنة 2013. وتشير توقعات البنك الدولي أن إجمالي سكان منطقة الساحل الإفريقي المذكورة سابقا سيصل إلى 61.7 مليون نسمة سنة 2020 ليبلغ 141.2 مليون نسمة سنة 2050. حيث سيبلغ عدد سكان النيجر63.3 و مالي 40.9، موريتانيا 7 و تشاد 29.9 مليون نسمة بحلول بحلول سنة 2050.

عموما، هذه التوقعات الديمغرافية تنطوي على مشاكل جيوسياسية جديدة في الأساس؟ في الواقع التراكم السكاني للدول الأربع يشير إلى أن الظاهرة موجودة بالفعل يقابلها قصور في التنمية و في نمط ونوعية الحياة، بناءا على ذلك التأثيرات الجيوسياسية بالساحل الإفريقي تصبح أكثر تأثيرا من حيث العناصر الهيكلية للتغيرات الديمغرافية[37].

- الهجرة، التنقل و الحركية " mobility"

الصورة المميزة للشعوب الصحراوية/ الساحلية هي الصورة القائمة على حقيقة واقع الشعوب الممكن ملاحظته على أرضه، واقع يربط بين السكان والمساحة الكلية لأراضيه، في سياق البدو" the context of nomadic"، بشكل عام التنقل يشمل شكل من أشكال الشعوب الذي يمكن أن يطلق عليه اسم "flottant" بمعنى الشعب الطليق، الحرّ ، أو الشعب غير الثابت، ما يجعل شعوب الساحل الإفريقي من الصعب إحصاء عددهم بدقة، ليفسر حقيقة الهجرة بالنسبة لهم في المنطقة المعروفة بشساعة أراضيها، ففي نهاية عام 2013 قدر إجمالي حوالي 500 ألف لاجئ مالي، تدفق من اللاجئين يعبر عن فضاء مبني على أساس مبدأ "الحركيةو التنقل"، بالتالي من الضروري أخذهم بعين الإعتبار، لهذا الغرض لابد من التركيز على الممرات التي يعبرها سواء اللاجئين، المتنقلين و المهاجرين التي يستخدمونها، بمعنى آخر طرق و نقاط البداية، العبور و الوصول، لأنها ممرات تعبر من خلال أماكن شاسعة و خالية[38].

الإحصائيات تقدر عدد النازحين الداخليين الماليين حوالي 198.558 و تشاد 120.000 سنة 2012، أما عدد اللاجئين فقدر بحوالي 347.191 لاجئ، نيجر 61.880 و موريتانيا 54.117 وفقا لسنة 2012.

فمنذ التسعينات، الحركية و التنقل في منطقة الساحل الإفريقي عبر الصحراء في تكاثف و تنوع، ظاهرة شكلت حقيقة مكانية و اجتماعية أساسية في دول المنطقة و المجموعة الدولية، الأمر الذي يستدعي اتخاذ الإجراءات اللازمة في سبيل التصدي لهذه الظاهرة.

[37]DUMONT, Gérard-Françoit, **Op.cit**, P 12.
[38]BOSSARD, Laurent, **Op.cit**, P 47.

سنة 2014، قدر عدد النازحين داخليا بمالي 99.816 و عدد المهاجرين العائدين حوالي 406.102، النيجر عدد اللاجئين 97.994 و عدد العائدين 55 ألف، في موريتانيا قدر عدد اللاجئين 48 ألف، في تشاد عدد اللاجئين 494 ألف و العائدين 301 ألف.

عرف عدد الأشخاص المتنقلين بالساحل الإفريقي ارتفاعا بالنظر إلى تدهور الوضع الأمني بمالي و الأمن النسبي بنيجيريا الذي سمح من جهته بعودة بعض اللاجئين، لكن ليس مباشرة إلى مكانهم الأصلي, فمثلا بلغ عدد السكان المتنقلين في **النيجر** 2.328.303 حسب إحصائيات UNHCR ليعرف عدد النازحين ارتفاعا كبيرا في جانفي 2017. في حين عدد السكان النازحين داخليا بلغ 1.899.830 بنسبة 7% زيادة مقارنة ب 1.770.444 في ديسمبر 2016. ارتفاع بسبب عودة الأمن النسبي إلى بورنو الذي سمح للسكان النازحين داخليا يجدون أنفسهم في أماكن متفرقة, و أما عن عدد اللاجئين بالنيجر فقد بلغ 200.346 شخص في كل من تشاد و كامرون ليبلغ العدد الإجمالي للنازحين في الدول الثلاثة 404.210 شخص حسب إحصائيات UNHCR لسنة 2017. أما بالنسبة **لمالي** وفقا لإحصائيات national the leadership of development، فإن عدد الأشخاص النازحين داخليا بلغ 44.763 شخص بجانفي 2017.[39]

ممرات التقاطع بين المناطق المغاربية و الساحلية عبر الصحراء أصبح من السهل الوصول إليها وبلوغها، فالمهاجرين لم يعودوا مقتصرين على الأراضي الصحراوية بل أن التنقل امتد على كامل المنطقة، ما يجعل منطقة الساحل الإفريقي فضاء حركي، كما أن أشكال الهجرة متعددة من عمل، تجارة، دين، دراسة، ريادة الأعمال، العبور نحو أوروبا، وضعيتهم يمكن أن تتغير من شكل لآخر بمعنى قابليتها للتحول فجأة[40].

هكذا يمكننا أن نميز بين مستويات مختلفة في قضايا الساحل الإفريقي الجيوسياسية:

أ/ المشكلة الهيكلية فيما يخص صعوبة تحديد سيادة الدول التي تشكلت خلال فترة انتهاء الإستعمار وخاصة مسألة الحدود التي لم تتفق و مجتمعات المنطقة و مؤسساتها السياسية.

ب/ المشكل الثاني مجموعة الإختلافات العرقية، الأمر الذي من شأنه خلق توترات و محاولة الإستيلاء على السلطة ما يؤدي إلى مواجهات وجها لوجه بين المجموعات العرقية و الحكومة المركزية.

ج/ المشكل الجيوبوليتيكي الهيكلي الثالث المتعلق بخطوط التصدع في الأديان الواضح بشكل خاص في تشاد، ضف لمسألة اللغة و دورها في بناء الإندماج و الشعور الوطني.

د/ اختلاف الفوارق الديمغرافية بين المجموعات العرقية التي تحاول كل منها تعديل ميزان القوة لصالحها.

---

[39]Sécurité alimentaire et implications humanitaires en Afrique de l'Ouest et au Sahel, N° 81, Février-Mars 2017, Food and agriculture organization of the United Nations, PP 2-5.

[40]BOSSARD, Laurent, **Op.cit**, P 55.

من الواضح مما سبق، أن بلدان الساحل الإفريقي في القانون الدولي هي دول مواجهة لبعضها البعض بسبب مجموع الإختلافات الإثنية و الدينية، صعوبة الإتصال بسبب غياب لغة مشتركة، الغياب الناتج عن الأمية الجد مرتفعة، هيكل جيواجتماعي- ديمغرافي ذو أهمية جيوسياسية في الإتجاهات الديمغرافية الطبيعية للسكان، ما يستلزم إدارة هذه الهياكل مستقبليا لتحقيق التوازن الجيوسياسي الإقليمي المرجو لمنطقة الساحل في عملية التحول الديمغرافي[41].

الساحل الإفريقي هو تراكم لمجموعة من العوائق التي تؤثر ليس فقط على قدرة الدول في مكافحة المخاطر الأمنية و لكن أيضا و قبل كل شيء على التنمية الإجتماعية و الإقتصادية هذه المنطقة التي تضم مجموعة من بين الدول الأفقر في العالم، فمؤشرات التنمية من بين أدنى المعدلات فيها، دول في قلب العمل الميداني للقاعدة في المغرب الإسلامي و بلدان أقل نموا (موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد).

الفرع الثاني: الجانب السياسي لدول الساحل الإفريقي

على المستوى السياسي، تعاني دول منطقة الساحل الإفريقي مختلف المشاكل السياسية من انقلابات عسكرية، أزمات شرعية، فساد سياسي، ضعف الأداء المؤسسي، عجز وظيفي للدولة...إلخ، وما زاد الأمر تعقيدا انعكاس وضع البناء الإجتماعي القائم على أساس القبلية- العرقية و الإثنية بالسلب على الحياة السياسية لهذه الدول.واقع سياسي من شأنه احتمالية سقوط و تهاوي الأنظمة القائمة، ما يزيد تعقد الأزمات الإقتصادية والإجتماعية...إلخ، في شكل انقلابات عسكرية و تمردات متتالية كما حصل في النيجر و مالي وما يحدث حاليا، انقلاب عسكري في الجنوب و حركة انفصالية في شمال مالي، بهذا الطرح فإن مؤشرات اللاإستقراروغياب الأمن و السلم في تصاعد مستمر مع توسع للعجز الوظيفي للدولة ما ينعكس سلبا على الأداء الأمني لها[42].

من بين أهم السمات الأساسية لدول الساحل الإفريقي العجز الوظيفي و الفشل البنيوي للمؤسسات من حيث الضعف في الإطار العام للدولة من جهة و فعاليتها و كفاءتها على كافة المستويات السياسية، الإقتصادية و الإجتماعية من جهة ثانية، وضع ذو تأثير سلبي على المستوى الأمني و في قدرة النظام السياسي على حفظ الأمن و الإستقرار، سمة العجز و الفشل يمكن تصنيفها في ظل المتغيرات التالية:

---

[41]DUMONT, Gérard-Françoit, **Op.cit**, PP 12- 14.

[42]عشور قشي، "التنافس الفرنسي- الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في منطلقات الإهتمام و آليات التغلغل"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 45-46، 2015، ص 74.

- متغير عدم السيطرة أو غياب الحكم "ungovernability": و يقصد به فشل الدولة في فرض النظام و القانون في الأقاليم التابعة لها، و هنا لا نعني غياب للمؤسسات الحكومية، لكن موجودة بانفصالها قانونيا و لا تمثل السلطة المركزية للدولة في تلك المناطق بالشكل المطلوب و اللازم، مع الذكر أن متغير غياب الحكم يقاس بالمؤشرات التالية:

– مدى وجود و انخراط الدولة في جميع أقاليمها بما فيها المعزولة جغرافيا، هذا ما لا نلاحظهفي دول الساحل الإفريقي حيث التهميش التام لمناطق الجفاف ما يؤدي إلى تمرد و رفض الإنصياع للسلطة المركزية للدولة.

– مدى قدرة الدولة على احتكار و استعمال وسائل الإكراه (الإستعمال الشرعي للقوة) و حصره في مصلحة الجهات الشرعية المخولة قانونيا، مؤشر غائب بالنظر إلى وضع الدول الساحل الإفريقي حيث الإنتشار الواسع للأسلحة و الجماعات المسلحة و القيام بتمردات متتالية و انقلابات عسكرية.

– قدرة الدولة على مراقبة أقاليمها الجغرافية بتغطيتها أمنيا و عسكريا خصوصا الأقاليم الحدودية وتأمينها ما يبرز مستوى كفاءة الدولة أمنيا و قدرتها من الدفاع أثناء أي تدخل خارجي أو خلل أمني، لكن بالنظر إلى الوضع في منطقة الساحل و طابعها المورفولوجي (الطبيعي والجغرافي) فإن شساعة المنطقة صعب الأمر على السلطة المركزية للدولة ضف إلى حركية تنقل الجماعات المسلحة ما يجعل المنطقة في انفلات و فراغ أمني.

- متغير الظروف و الشروط المهيئة لحالة اللاأمن: يعتبر هذا الأخير نتيجة مباشرة و محصل لفشل الدولة من ضمان الأمن بجميع مستوياته السياسي، الإقتصادي، الإجتماعي، البيئي و الإنساني، ويتضمن مجموعة مؤشرات: ظاهرة الفساد، التنظيم الإجرامي، التهريب، الفقر و الحرمان، التهميش...إلخ[43].

الجدول رقم 04: المؤشرات و المعايير التي تؤثر في كفاءة الدولة و فعاليتها:

مؤشر1: متغير عدم السيطرة أو غياب الحكم	متغير الظروف و الشروط المهيئة لحالة اللاأمن
– ضعف الترابط بين الدولة و المجتمع	– وجود جماعات مسلحة و متطرفة
– غياب مؤسسات الدولة	– تهميش بين الجماعات المجتمعية
– ضعف الهيباكل و البنى التحتية	– جماعات الجريمة المنظمة
– ضعف احتكار مصادر القوة (انتشار الأسلحة)	– تفشي الفساد
– نقص الرقابة على الحدود	– الحرمان و الفقر و التهميش

[43] شاكر ظريف، "أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي و الصحراء الكبرى: دراسة في الأسباب و الإنعكاسات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 41–42، 2014، ص 95.

– التدخل الأجنبي	

المرجع: شاكر ظريف، "أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي و الصحراء الكبرى: دراسة في الأسباب والإنعكاسات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 41–42، 2014، ص 95.

فما يميز كل من مالي، النيجر، تشاد و موريتانيا هو كثرة التوترات الداخلية من انقلابات و نزاعات عسكرية و تمردات، اضطرابات سياسية و أعمال إرهابية، فبإلقاء لمحة عن تطور الإستقرار السياسي للدول نستنتج غياب الإستقرار السياسي، كما يوضحه الجدول رقم 05: يوضح تطور الإستقرار السياسي من 1960–2013 بالساحل الإفريقي)

توترات مهمة:

X إنقلابات

C نزاعات عسكرية و تمردات

Pu اضطرابات سياسية

T أعمال إرهابية

البلد	موريتانيا	مالي	النيجر	تشاد
1960				P.U
1961				P.U
1962		C		P.U
1963		C		P.U
1964		C		P.U
1965				P.U
1966				P.U
1967				P.U
1968		X		P.U
1969				P.U
1970				P.U
1971				P.U
1972				P.U
1973				P.U
1974			X	C
1975				X.C
1976	C			C
1977	X.C			C
1978	X.C			C

C.X			C	1979
C				1980
C				1981
C.X				1982
C				1983
C			X	1984
C		C		1985
C				1986
C				1987
C				1988
C				1989
X.C	C	C		1990
C	C	X.C		1991
C	C	C		1992
C	C	C		1993
C	C	C		1994
	C	C		1995
	X			1996
C				1997
C				1998
C	X			1999
C				2000
C				2001
C				2002
	T	T		2003
	T	T		2004
C			X.T	2005
C.T	T	C.T		2006
C	C	C	T	2007
C	C.T	C	X.T	2008
C	C.T	C.T	T	2009
	X.T	T	T	2010
	T	T	PU.T	2011
	T	X.T.C		2012
	T	T.C		2013

Source: Williams P.D (2013) et révision auteur

بالتالي، من حيث محاولة استقراء الجدول حول تغيرات الإستقرار السياسي، نلاحظ أن دول الساحل الإفريقي قد سجلت في تاريخها السياسي عدد هائل من التطورات السياسية كالإنقلابات، النزاعات، التمردات و الأعمال الإرهابية بالخصوص منذ فترة 2005 إلى غاية 2013.

كما أنه في فترة 1997–2012، اهتزت منطقة الساحل الإفريقي بنوبات متكررة من العنف، كما توضحه الخارطة رقم 07: أعمال العنف في الفترة ما بين 1997– 2012.

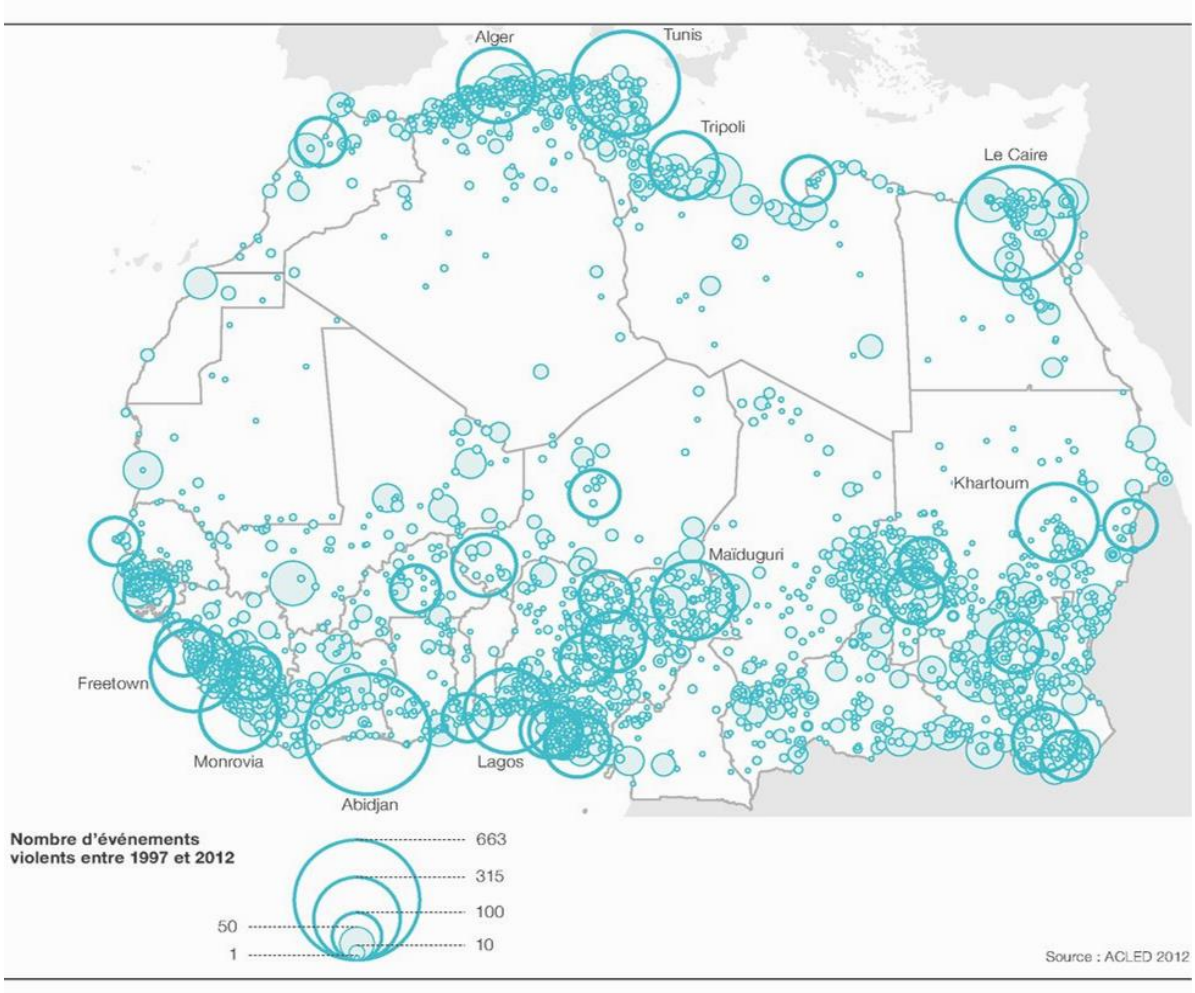

Source : ACLED 2012

المبحث الثاني: إشكالية التنمية بمنطقة الساحل الإفريقي

وصف الساحل الإفريقي على أنه نظام للصراعات الذي يثور بشكل عرضي، تساهم فيه العديد من العوامل العميقة و المتعددة الأشكال، عوامل أهملت هذا الفضاء لفترة طويلة من الزمن ما شكل نموا لجماعات مسلحة غذت بدورها مختلف الصراعات. علاوة على الطابع القبلي و العرقي، الخلاف التقليدي العنصري و نزاع الطوارق فإن التخلف و ركود عجلة التنمية هو من بين الأسباب الجذرية للعديد من التحديات الأمنية. منطقة بين هشاشة اقتصادياتها المبنية على الزراعة و المتأثرة بتغير المناخ، الضعف الإجتماعي و الخدمات المتأخرة و الفقيرة، أمر ساهم في تكوين مظالم أخرى، لتتحدد لنا العلاقة الجوهرية بين مسألة الأمن و التنمية كهيكل يستبعد قيام أحدهما عن الآخر، علاقة توضح معادلة تقارب و ارتباط وثيق، فالركود التنموي و انتشار الفقر المدقع و الأمراض و سوء التغذية ذات تهديد مباشر على الأفراد وبدورها توفر أرضية خصبة لتهديدات جديدة كالصراعات الأهلية، الحروب و النزاعات، الأمر الذي يقتل عملية التنمية التي بحاجة إليها كل الدول دون استثناء. العلاقة تعرف إجماعا بين المفهومين و ترابطا ينمو نظرا لتطور المشهد السياسي، الأمني، الإجتماعي و الإقتصادي الإقليمي بالمنطقة، "صلة" يبدو أنها توفر احتمالية لإطار من السياسات التقدمية التي بحاجة ماسة إلى التصميم بغية معالجة المشاكل السياسية والتحديات المعقدة اليومية[44].

الأمن يقابله اللاأمن "insecurity" و التنمية يقابلها مجموعة دلالات كتدني، تراجع أو تدهور مستوى التنمية "under-development"، و في اتصال بين المفهومين فإن المشاكل الأمنية و التنموية تحبط وتفشل عملية خلق سياسات فعالة و بنّاءة نحو الإستقرار، لتصبح التنمية مفهوما عميقا لإستراتيجية رئيسية نحو بناء الدولة و ضرورة ملحة للنمو الإقتصادي و الإجتماعي و السياسي و طريقا أو مسلكا سريعا لتجاوز حلقة التخلف[45].

بخصوص مسألة التنمية، تعني الأخيرة توفير كافة الإحتياجات الأساسية اللازمة لبناء الدولة، وهنا نرى ارتباطا كبيرا بين قدرة الدولة من توفير المتطلبات الأساسية لأفرادها من اقتصادية، سياسية، خدماتية اجتماعية...إلخ في ظل حالة الأمن الذي تتمتع به الدولة و هو التحليل **لنظرية حاجات الإنسان**[46] " **human needs theory**" ، فإن جميع البشر لديهم حاجيات أساسية يسعون إليها لتحقيقها وأن حرمان الأفراد والجماعات من هذه الحاجيات قد يكون له تأثير فوري أو في وقت لاحق ما يؤدي لحالة النزاع. لتتألف

[44]STERN, Maria and OJENDAL, Joakin, Mapping the security-development nexus: conflict, complexity, cacophony, convergence?, School of global studies, University of Gothenburg Sweden, 2010, PP 5-6.
[45]STERN, Maria and OJENDAL, Joakin, **Op.Cit**, PP.10-11.
[46]NOM AMBE-UYA, Terhemba and AKEUSOLA, Ph.D Olu., and A. BELLO, Abdul Rahoof, Strategic studies in the 20th century, National open university of Nigeria, 2008, P 59.

الحاجات الإنسانية الأساسية "basic human needs" من المادية، النفسية والإجتماعية...إلخ، كالوصول إلى الغذاء مثلا. ف "Abraham Maslow" في دوافعه الشخصية قد حدد هذه الإحتياجات لتشمل السلامة، الإنتماء و تحقيق الذات. في حين "Burton" عام 1990 حددها من ناحية الإستجابة، التحفيز، الأمن، الإعترافو عدالة التوزيع. أما **إدوارد أزار** "**Edward Azar**" ذكر بعض الحاجات الأساسية مثل الأمن، الإعتراف الإجتماعي و الهوية. لهذا فإن منع حدوث النزاع يتحقق بضرورة تحقيق احتياجات الفرد الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية، و الأمر الذي يجعل ارتباط مفهوم الأمن وتحقيق الدولة الحاجات الأساسية للفرد مسألة جوهرية، يتمثل في مدى تأثير الأوضاع التنموية ودرجتها في أمن و بقاء الدولة ذاته[47]. هو الواقع الذي نراه حقيقة بالساحل الإفريقي بتراجع عملية التنمية، أمر يفرض على الدول توترات ونزاعات عنيفة مسلحة ما تجعل الدول تولي اهتماماتها أكثر بموضوعات الأمن الوطني أكثر منه الأمن الإنساني ذو الصلة بمسألة التنمية. دول تغاب و تهمش فيها توفير كافة المطالب الأساسية للشعوب، شعوب وصلت إلى حد البحث عن سبل العيش من أجل البقاء على قيد الحياة، لتتدهور بذلك مستويات التنمية وتأثر على بقاء الدول و أمنها، صورة تترجم لنا النتيجة الحتمية لاستمرار الصراعات المسلحة و تبقى قضية الأمن الشغل الشاغل و المتغير الأساسي عند دول المنطقة متجاهلين مسألة البعد التنموي.

المطلب الأول: اقتصاديات دول منطقة الساحل الإفريقي

بالنسبة ل "**Gérard-François Dumont**"*، أول ميزة لديمغرافية بلدان الساحل الإفريقي هو فقرهم، حيث أن متوسط المعدل العالمي للدخل القومي الإجمالي (RNB) للفرد الواحد بالنسبة للقدرة الشرائية (PPA) قدر ب 10760 دولار، وفقا لإحصائيات البنك الدولي دول الساحل تختلف ما بين 2410 دولار للفرد بالنسبة لموريتانيا، 720 دولار للفرد بالنسبة للنيجر، البلد الذي لديه مناجم اليورانيوم، القصدير والحديد، فكل من مالي، تشاد و النيجر يعانون من حالة العزلة التي تعيق التنمية و الظروف الإقتصادية و ضعف موقعهما الجغرافي كدول حبيسة ضف لموقعهما السياسي.

---

[47]أبو زيد أحمد محمد ، التنمية و الأمن: ارتباطات نظرية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العربي السنوي الأول للعلوم الاجتماعية والإنسانية بعنوان: "من النمو المعاق إلى التنمية المستدامة: أي سياسات اقتصادية واجتماعية للأقطار العربية؟، من تنظيم المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات (قطر: الدوحة، 24– 26 مارس 2012)، ص 2.

*جغرافي، اقتصادي و ديمغرافي فرنسي، من مواليد 20 ماي 1948، بمنطقة (La Souterraine)، أستاذ بجامعة باريس 4 و يعمل كأستاذ بمعهد الجغرافيا و التخطيط. ينشر و يحضر ملتقيات حول الجغرافية البشرية.

إذا ما أخذنا بالناتج المحلي الإجمالي للفرد و مؤشر التنمية البشرية كمرجع، دول الساحل من بين أفقر 40 بلد في العالم، في السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، تشاد و النيجر، حيث يعيش أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر أقل من 2 دولار يوميا، عوامل تفسيرية في كثير من الأحيان من حيث هشاشة هذه الدول.

في إطار التحليل المكاني "spatial analysis": بالنظر إلى اسم المنطقة "الساحل الإفريقي"، فإن الحقيقة هي أن المنطقة غير ساحلية و حتى بالنسبة لدول مثل السنغال و موريتانيا ذات الواجهة البحرية فإن جزءا كبيرا من أراضيها الإقليمية سيء للغاية من حيث البنى التحتية و شبكة الإتصالات ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل و سعر المواد المستوردة و توزيعها في المنطقة.

من حيث التحليل القائم على عرض و تقديم الخدمات "analysis of the service offer": فإن وضع البنى التحتية فيما يخص النقل هو انعكاس بالدرجة الأولى على نوعية الخدمات التي تقدمها دول الساحل لسكانها، حيث تشير قطاعات الصحة، التعليم، الإسكان، السياسات العامة لدعم الإقتصاد على وجه الخصوص الرعي، الزراعة و قدرة الدول فيما يخص تقديم الخدمات محدود جدا، و غالبا ما توزع استثمارات سيئة للغاية على الإقليم و على عدد قليل من السكان.

من حيث التحليل الزراعي– الإيكولوجي "agro-ecological analysis": فإن للمناخ الأثر الكبير عل الغطاء النباتي لشرح الأداء الضعيف لاقتصاديات دول المنطقة، حيث سجلت الزراعة و الرعي أنشطة غالبية السكان.بالنسبة ل Gérard-FrançoisDumontاقتصاد دول الساحل الإفريقي هو **اقتصاد البقاء على قيد الحياة** "**a survival economy**"[48]، بنظام إنتاجي قائم على الزراعة و الرعي في دول المنطقة كما هو مبين في الجدول رقم 06: المؤشرات الزراعية لدول الساحل الإفريقي:

الدول	إجمالي عدد السكان بالمليون	سكان الريف %	المزارعين السكان %
موريتانيا	3.22	%59	%51
مالي	12.71	%68	%76
نيجر	14.70	%83	%84
تشاد	10.9	%73	%68

Source: Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest, CSAO/OCDE

[48]DUMONT, Gérard-François et ANTIL, Alain," Le Sahel sur la carte du monde", Date de consultation : 25-10-2015, Mise à jour : 07/05/12013, Sur le site : http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/d000540-le-sahel-un-enjeu-international/le-sahel-sur-la-carte-du-monde

إنتاج يعتمد اعتمادا كبيرا على القطاع الزراعي و الرعي المتأثر جدا بتقلب و تغير المناخ و العواقب البيئية من تصحر و جفاف، ما يشرح لنا هشاشة اقتصاد المنطقة القائم على البقاء على قيد الحياة في ظل ظروف جد صعبة، أمر يجعل الإقتصاد قائم على البحث بالدرجة الأولى على **سبل العيش** " **moyens subsistances** " وتحقيق الأمن الغذائي الذي يتعزز بالإعتماد على الأنشطة الزراعية في منطقة الساحل الإفريقي[49].

و عليه،يشغل قطاع الزراعة معظم و غالبية اليد العاملة للمنطقة حيث يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 45% في بعض البلدان، بالتالي يلعب دورا حيويا في تحقيق الأمن الغذائي، مع ذلك لا يزال متخلفا و يعتمد بشكل حصري تقريبا على 3 إلى 4 أشهر من الأمطار السنوية، قطاع يتميز بالإستخدام المنخفض للبذور و الأسمدة إضافة لغياب ميكانيزمات متطورة و أسواق ضعيفة. وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUE)، الجفاف المتكرر من 1970 و 1980، خلف خسائر فادحة لحقت بالقطاع الزراعيو الرعوي، و وفيات أشخاص الراجع لأزمة المجاعة و سوء التغذية والأمراض، كما أن تغير المناخ أثر بشكل حاد على الإنتاج الزراعي و منه الأمن الغذائي لدول الساحل الإفريقي والمنطقة التي تظهر بنتائج سلبية في مؤشر التنمية البشرية[50].

أما فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي لمجموع دول الساحل الإفريقي بلغ 5.5% وفق تقديرات 2012، في حين بلغ 5.6% بموريتانيا، النيجر 3.5% ، مالي 5.1% و تشاد أكثر من 8% . بالنسبة لإنتاج البترول قدر بدول الساحل الثلاث النيجر، موريتانيا و تشاد سنة 2013 بحوالي 2.8/ مليون برميل يوميا أي بنسبة 31% من ناتج القارة الإفريقية بانخفاض كبير مقارنة بسنة 1970 حيث سجل الإنتاج 4.8 مليون برميل يوميا بنسبة تعادل 74 % من إنتاج القارة الإفريقية.

وفقا لهذا الطرح، دول الساحل الإفريقي و بوتيرة متواصلة تواجه أزمات متكررة ذات حجم هائل من سوء التغذية الحاد الذي يصيب أكثر من مليون طفل، أزمة توضح بشكل كبير فشل سياسات الدول وعدم قدرتها على مواجهة الوضع المأساوي في ظل اللجوء إلى المساعدات الدولية، أزمة ناجمة أساسا عن استمرار تدهور النظم المعيشية للفقراء و صعوبة استجابة السلطات بوضع استراتيجيات فعالة لمواجهة الأزمة.

الوضع الغذائي في الساحل حاليا متقلب جدا "très volatile"، في الربع الأخير من عام 2011 نظم الإنذار جاءت مبكرة و متوقعة لأزمة غذاء كبيرة نتيجة مزيج من العوامل أهمها ضعف المحاصيل الزراعية، ارتفاع أسعار المواد الغذائية، عودة المهاجرين من ليبيا، تدهور الأوضاع في الربع الأول من عام 2012 مع

[49]HEINRIGS, Philippe, **Op.cit**, P 19.

[50]ESCOUNGOU, André-Michel, Sahel : le monde se mobilise, Afrique renouveau, Vol 27, N°3, Département de l'information des Nations unies, Décembre 2013, P 23.

منحدر تمرد الطوارق في شمال مالي و فجأة بانقلاب عسكري مع فراغ أمني بنيجيريا (حركة بوكو حرام) التي تسببت في إغلاق الحدود و عرقلة سير الأسواق في المناطق الحدودية للنيجر[51].

في المجموع تقدر بحوالي 13 مليون شخص عرضة للخطر في منطقة الساحل بما في ذلك أكثر من 6 ملايين في أزمة حادة.

الجدول رقم 07: السكان المعرضين للخطر و سوء التغذية (1000 x شخص)

	موريتانيا	مالي	نيجر	تشاد
السكان المعرضين للخطر	700	3000	5458	1600
سوء التغذية الحاد للأطفال أقل من 5 سنوات	16–12	219–175	413–310	159–127
سوء التغذية الحاد المعتدل للأطفال أقل من 5 سنوات	40	175	725	300
سوء التغذية الحاد للنساء الحوامل و المرضعات	14	37	177	70

Source : Comité Permanent Inter-Agences - Dakar. Plan de réponse face à la crise alimentaire et nutritionnelle au Sahe,version 2 (9 février 2012).

سوء التغذية و الجيوسياسة

سوء التغذية بمنطقة الساحل مرتبط بمجموعة من الأسباب الكامنة اجتماعية، سياسية، ثقافية، والإقتصادية خاصة، فالمجاعة أصبحت رهانا جيوسياسيا تستخدمه الحكومات لإضعاف السكان و تعتبر نفسها غير كافية لتحقيق الولاء للسلطة، و دول أخرى تستخدمه للحصول على الدعم الدولي.

في هذا السياق سوء التغذية و المجاعة ترجع لأسباب مختلفة بالدرجة الأولى للعمليات الزراعية حيث الكثير من المناطق الساحلية تبقى اقتصادياتها عرضة لمجموعة من المخاطر و التقنيات الزراعية غير الملائمة للتغيرات المناخية، في كثير من أراضي الساحل الكثافة السكانية منخفضة لا تشجع على استخدام عمليات أكثر كفاءة و أكثر احتراما للتنمية المستدامة.

عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في منطقة الساحل لا يزال مرتفعا جدا، حيث تدهورت وضعية الغذاء في كل من مالي، النيجر، تشاد و موريتانيا وفق تقديرات نوفمبر من عام 2014 حيث بلغ

[51]Bulletins se synthèse souveraineté alimentaire, Institute conjointe d'inter-réseaux développement rural et de SOS faim Belgique, Avril 2012, P 1, Date de consultation: 25-10-2015, Sur le site : www.sosfaim.org

عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بمالي 2.6 مليون شخص، بالنيجر 3.5 مليون، موريتانيا 428 ألف و تشاد 2.4 مليون شخص حسب إحصائيات OCHAلسنة 2015.

لتشهد هذه الدول سوء تغذية حاد و شديد بانتشار واسع جدا كما توضحه الخارطة رقم 08: سوء التغذية الحاد في منطقة الساحل في 2015)، فوفقا لتقديرات لعام 2015، قد بلغ عدد الأفراد الذين يعانون من سوء التغذية الحاد بمالي 715276، النيجر1.295.173، موريتانيا 129.761، و تشاد 368.962 شخص[52].

الخارطة رقم 08:

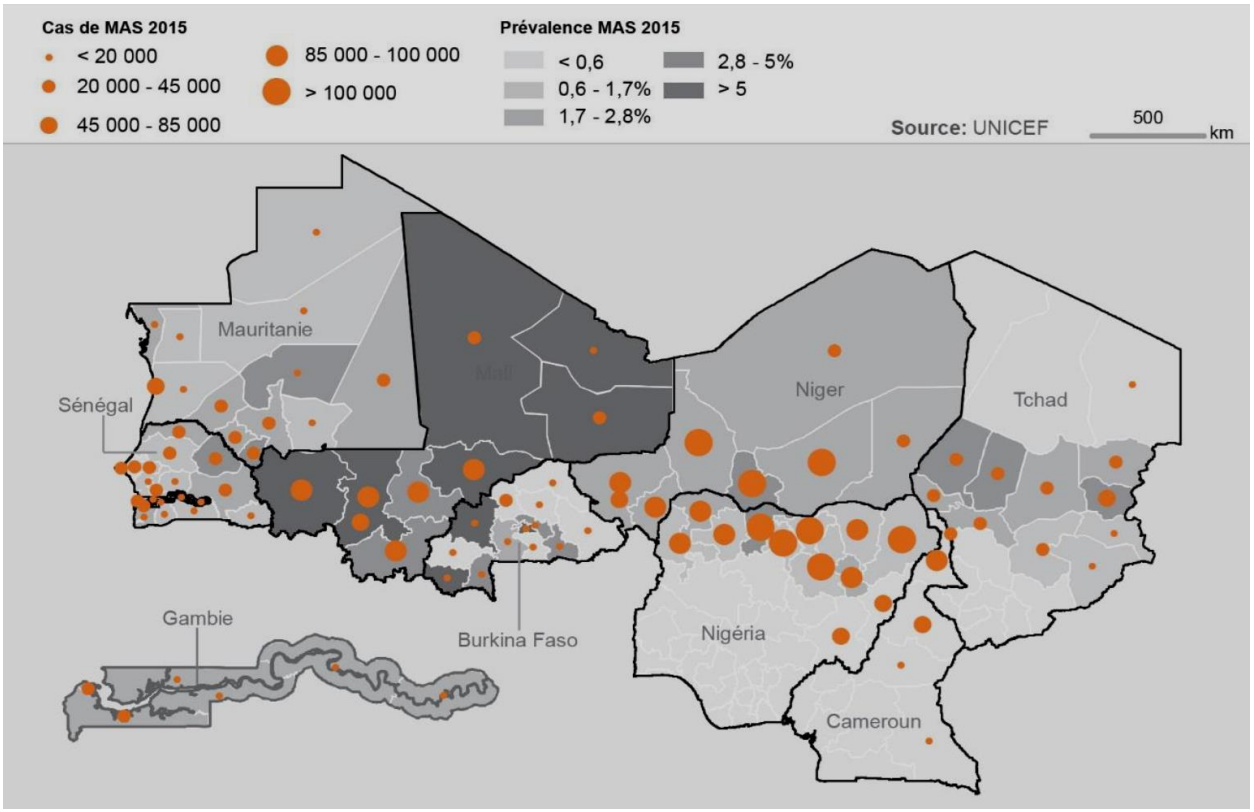

.Source : UNICEF 2015

و وفقا لمنظمة التغذية و الزراعة للأمم المتحدة، إن لم يتم تعزيز المساعدات الإنسانية و يتم تنفيذها خصوصا ببوركينافاسو و شمال مالي و موريتانيا و النيجر، و شمال نيجيريا و السنغال و تشاد، فإن السكان الذين يعانون أزمة غذاء سيبلغ في فترة جوان– أوت 2017 حوالي 13,8 مليون نسمة و 1,6 مليون في حالة طوارئ، و بنيجيريا 50 ألف في حالة مجاعة, من بين هؤلاء السكان الضعفاء يجب الأخذ بعين الإعتبار 4,9 مليون شخص نازح و لاجئ بسبب غياب الأمن في بحيرة تشاد و شمال مالي بسبب النزاعات, إن وضعية التغذية جد مقلقة بشمال مالي و النيجر و عدة دول بسبب غياب ظروف الأمن الغذائي في

[52] BAUMEL, M.Philippe, La stabilité et le développement de l'Afrique francophone, Assemblée Nationale Français, N° 2746, 06 mai 2015, P 18.

مناطق تضم عدد من اللاجئين و النازحين داخليا, فعدد الأطفال الذين يعانون سوء التغذية الحاد يمكن أن يبلغ 3.5 مليون شخص نهاية 2017، إذا لم يتم تعزيز مساعدات إنسانية و غذائية للقضاء على سوء التغذية,فبمالي يوجد حوالي 25,6 % يعانون انعدام الأمن الغذائي بفبراير 2017،و 3,6 % يعانون سوء التغذية الحاد، وفي مقارنة لانعدام الأمن الغذائي يبقى مستقرا مقارنة بفبراير 2016 الذي بلغ 25 %,[53]

في إطار مفهوم المجاعة يمكن التمييز بين ثلاث أنواع:

أ/ المجاعة المفروضة "denied" هو النوع المفروض من قبل الدول التي تفضل إضعاف الأقلية غير المرغوب فيها.

ب/ نلاحظ للأسف وجود نوع من المجاعات التي يتم خلقها "created": يخلق من جانب الدول و من تم الحصول على الإهتمام و المساعدات الدولية، حيث يتم فرض التجويع المتعمد في بعض المناطق من الدول.

ج/ المجاعة الحقيقية "real ": هو النوع من المجاعة الذي تشهده منطقة الساحل الإفريقي و المعرضة "exposed" بسبب مجموعة ظروف الجفاف، التصحر، الإضطرابات الأهلية...إلخ، كما يمكن أن يكون أيضا علامة جيوسياسية ناتجة عن سوء الحكم "عكس الحكم الراشد".

بنى تحتية غير كافية

النقطة الأولى لمعالجة قضية البنى التحتية غير الكافية، هي أنها مكلفة و أقل فعالية في مجال الطاقة و النقل و غيرها، ما شكل عرقلة كبيرة لعملية النمو، فما لوحظ سنة 2014 أن وتيرة الإستثمار في إفريقيا لا تتماشو حجم البنى التحتية. عجز بالطاقة يدفع بانقطاع الكهرباء المتكرر و بشكل عام فشل في البيئة المادية و تكاليف ضئيلة بدول غير ساحلية تعتمد على وصلات البنى التحتية من البلدان المجاورة كتشاد مثلا، لتظل المنطقة مهمشة على المستوى الإقتصادي و لاعب لا يزال صغيرا في الإقتصاد العالمي[54].

مجموع بلدان ذات ديناميكية اقتصادية محدودة بنماذج اقتصاد ذات تأثير سلبي على تنميتها. باقتصاد غير متنوع لا يزال يعتمد بشكل كبير على استخراج الموارد الطبيعية و انعدام التصنيع، نمو يظل عرضة لصدمات داخلية محتملة، اقتصادية و خارجية، بلدان لا تملك السيطرة، عوامل وضعتها في موقف الهشاشة. لتضاف على هذا مجموعة عوامل أخرى تعيق التنمية مثل ضعف البنى التحتية و مسألة الحكم

[53]Sécurité alimentaire et implications humanitaires en Afrique de l'Ouest et au Sahel, **Op.Cit**,P5.
[54]BAUMEL, M.Philippe, **Op.cit**, P 18.

القضية التي تثير عدم الإستقرار السياسي و الفساد، كلها عوامل شكلت عواقب تعترض جوهر التنمية بالمنطقة[55].

بسبب سياقه المناخي، البيئي، الإجتماعي، المؤسسي، الإقتصادي و البحث عن سبل العيش، الساحل الإفريقي يبدو كأنه واحد من أكثر المناطق المعرضة للخطر في العالم، بنسب فقر مدقع عالي منتشر، ضف للمراتب المتأخرة التي تحتلها الدول في سلم التنمية البشرية. ليبقى قطاع الزراعة مصدر الرزق لغالبية السكان نفسه متقلب جدا بمخاطر أساسها الضغوط الناتجة و النمو السكاني السريع، تقلب أسعار المواد جنبا إلى جنب مع تدهور الظروف المناخية التي تنتج دورات متكررة من الجفاف و التصحر دون تجاهل التهميش لأطر التنمية و الجانب الخدماتي (صحة و تعليم و سكن...إلخ) خاصة بمناطق الشمال، ليواجه السكان بذلك مزيجا من انعدام الأمن تغذيه صراعات متعددة و التأخر التنموي المرتبط بعوامل التخلف و الحرمان و الفشل الخدماتي.

المطلب الثاني: مؤشر التنمية البشرية "the human development index" كمقياس للهشاشة

مؤشر التنمية البشرية (IDH)، أداة واسعة لقياس درجة الرفاه "bien-être"، يجمع بين مجموعة من المعايير الإقتصادية، الإجتماعية من صحة و تعليم...إلخ، يسلط الضوء على مجمل الإختلافات على مستوى التنمية، مثلا النيجر تحتل المرتبة الأخيرة في سلم التنمية البشرية و نفس الأمر بالنسبة لمالي وتشاد مقارنة بفرنسا.

الجدول رقم 08: يوضح مؤشرات التنمية البشرية لدول الساحل الإفريقي مقارنة بفرنسا سنة 2015

مؤشرات ومعايير التنمية	مالي	موريتانيا	النيجر	تشاد	فرنسا
مؤشر التنمية البشرية	0.419	0.506	0.348	0.392	0.888
مؤشر التنمية العالمي	179	156	188	185	22
الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي %	7.1	3.8	6.5	3.6	11.7
معدل وفيات الأطفال –5 سنوات(لكل 100 ولادة)	122.7	90.14	104.2	147.5	3.5
متوسط العمر المتوقع عند الولادة(سنوات)	8.4	8.5	5.4	51.6	82.2

[55]BAUMEL, M.Philippe, **Op.cit**, P.13.

الإنفاق على التعليم % من إجمالي الناتج المحلي	4.8	3.8	4.4	2.3	5.7
متوسط سنوات الدراسة (سنة)	2	3.8	1.5	1.9	11.1
معدل معرفة القراءة و الكتابة للبالغين %	33.6	45.5	15.5	37.3	n.a
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (ثابت بالدولار لسنة 2005)	1583	3560.1	908.3	2085.3	38.056.4
السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر %	55.9	29.9	73.5	67.6	n.a

Source: Human development report, 2015, (UNDP), United Nations Development programme

بلدان بمؤشرات اجتماعية دائما منخفضة للغاية، ليظل الفقر يخيّم على منطقة الساحل الإفريقي، فقر متعدد الأبعاد لثلاث عوامل رئيسية: الصحة، التعليم و المستوى المعيشي. سكان يعيشون فقرا مدقعا يصل 79 % بالنيجر و حوالي 56 % بمالي. كما تبقى قضية الصحة تشكل رهانا كبيرا، بإنفاق ضعيف على القطاع ومعدل وفيات لأقل من 5 سنوات مرتفع جدا و بصفة عامة تبقى مؤشرات الصحة رهيبة جدا ببيانات ومعطيات مثيرة للقلق و عدم كفاية الجهود المبذولة من طرف الدول، وضع صحي يرجع أساسا إلى حقيقة أن المرافق الصحية ذات جودة منخفضة بعدد غير كافي من الأطباء المؤهلين و توزيع غير متوازن في مجال الصحة.

ضف لهذا تعاني بلدان الساحل أزمة نظام تربوي، خاصة و أنه يبقى مسألة في غاية الأهمية، إلا أن المعطيات تفرض واقعا في غاية القلق حيث معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة يعرف تدنيا كبيرا في كل من مالي، تشاد، النيجر و موريتانيا بأعلى نسبة تجاوزت 45 %.مؤشرات أثبت أن البلدان الساحلية من بين الأكثر فقرا بالرجوع إلى نموها، لتصنف ضمن المناطق الجغرافية التي تقع تحت فئة البلدان أقل تقدما، وضع يجعلها معرضة بشكل خاص لأزمات و صراعات داخلية.في إطار هذا الوضع التنموي المتأزم والفشل الخدماتي لدول الساحل[56]، و بإسقاط المؤشرات السابقة، يمكن اعتبار دول الساحل الإفريقي، دولا فاشلة، ضعيفة و هشة على مختلف الأصعدة، من مستوى معيشي متأخر في ظل تفاقم كل أشكال الفقر و الحرمان و غياب المستوى الخدماتي لتلبية حاجيات السكان، سوء الأداء الإقتصادي بسبب الأزمات المتكررة، انتشار

[56]شاكر ظريف، مرجع سابق، ص ص 94-95.

ظاهرة تغيير الأنظمة السياسية بالشكل العنيف حيث شهدت المنطقة ظاهرة الإنقلابات العسكرية، حروب أهلية داخلية، تمردات متتالية، و يرجع ذلك إلى العجز الوظيفي للدولة إضافة إلى العجز في بناء هيكل مؤسساتي قادر على ضمان الإنسجام و الإندماج الإقتصادي والإجتماعي و الثقافي الموحد[57].

دول الساحل الإفريقي دول هشة "fragile state" بالنظر لبنائها السياسي، الإجتماعي، الإقتصاديوالخدماتي

غالبا ما تتميز **الدول الهشة** " بالعنف و انعدام الأمن المستمر، و هذا راجع إلى مختلف الصراعات، ضعف الإدارة و الحكم، عدم القدرة على تحقيق التوزيع الفعال و المنصف (اللاعدالة في التوزيع)، دول ذات دخل منخفض جدا، معدل فقر مدقع، تعاني سوء التغذية، وفيات الأطفال و انخفاض في معدلات إتمام التعليم.

و قد تم ربط الدول الهشة بمجموعة من التهديدات الأمنية العابرة للحدود بما في ذلك، الهجرة الجماعية، الجريمة المنظمة، الصراع العنيف، الأمراض المعدية، التدهور البيئي، و منذ 2012 إلى يومنا بالإرهاب، حيث يجادل البعض أن الدول الهشة لها آثار مباشرة على دول الجوار بما في ذلك زعزعة استقرارها وغالبا ما تعتبر الآثار السلبية لهشاشة الدول التدخل الأجنبي[58].

تم تصنيف الأخيرة في خانة الدول الهشة، مصطلح لم يلق تعريفا واضحا يتفق عليه دوليا لمصطلح "الدولة الهشة: fragile state"، الهشاشة "fragility"، أكثر منظمات التنمية و وكالات التنمية تحددها بصفة أساسية في الفشل الأساسي للدولة على أداء الوظائف اللازمة لتلبية احتياجات المواطنين الأساسية، الدولة الهشة عادة يتم وصفها بأنها غير قادرة على ضمان الأمن الأساسي و الحفاظ على سيادة القانون و العدالة، أو تقديم الخدمات الأساسية و الفرص الإقتصادية لمواطنيها.

وفقا ل: OECDمؤخرا، وصفت الدولة الهشة بأنها: " غير القادرة على تلبية الخدمات لمواطنيها أو إدارة التغييرات في التوقعات و القدرات من خلال العملية السياسية. " 2008/ OECD".

"DFID"، تعرف بالمثل الدول الهشة على النحو التالي: " تلك التي لا يمكن لحكوماتها أو عدم قدرتها من القيام بالمهام الأساسية لغالبية المواطنين بما في ذلك الفقراء". على نحو متزايد، الدولة الضعيفة الشرعية هي السمة المميزة و الرئيسية لهشاشة و ضعف الدولة.

---

[57]شاكر ظريف، مرجع سابق، ص 96.

[58]MCLOUGHLIN, Claire, Topic guide on: Fragile states, GSD/RC: Governance and social development: Ressource Centre, March 2012, University of Birmingham, UK, PP 7- 8.

هي الدول التي تفشل من تلبية الإحتياجات الأساسية و الحفاظ على التوقعات الإجتماعية و الفشل في الحفاظ على التوازن لإقامة علاقات بين الدولة و المجتمع مثلا: عدم المساواة بين المجموعات المجتمعية والإقصاء الإجتماعي، على سبيل المثال مركز الأبحاث حول عدم التوازن و الإقصاء الإجتماعي" Center for research on inequality and social exlusion" يعرف الدولة الهشة ب الدولة الفاشلة "failing state" أو المعرضة لخطر الفشل "risk of failing".

تطور المصطلح من الدول الهشة إلى حالات الهشاشة

الدولة الهشة اصطلاحا: يرى الكثيرون أن مصطلح هش كتسمية تحقير "as a pejorative" هو عكس الدولة الناجحة "successful state"، على المستوى العملي الدولة الهشة هي الدولة الضعيفة على جميع الأبعاد اجتماعية، سياسية، اقتصادية...إلخ. يهدف هذا الطرح إلى تحديد مفهوم الدولة الهشة و هو البلد الذي فشل أو عرضة للفشل في ثلاثة أبعاد:أ/ فشل في السلطة: تفتقر الدولة للسلطة في حماية مواطنيها من أنواع العنف المختلفة.ب/ فشل خدماتي: تقاعس الدولة في ضمان و تمتع جميع المواطنين من الوصول إلى الخدمات الأساسية من صحة، تعليم، سكن...إلخ.ج/ فشل الشرعية: تفتقر الدولة إلى الشرعية، حيث تتمتع بدعم محدود بين المواطنين و عادة غير ديمقراطية59.

مفهوم الدولة الهشة مفهوم جديد نسبيا على جدول الأعمال الدولية، منذ فترة طويلة لم يكن هناك فهم لفشل الدولة في البحوث الأكاديمية، لتظهر مصطلحات تميز بين القوة النسبية للدولة أو ضعفها، فالدولة الضعيفة "weak state" أو الدولة الهشة "fragile state" تنص لنهاية واحدة ألا و هي الفشل "failed" أو الإنهيار "colapsed"، مع ذلك يمكن اعتماد تعريف واسع كما يلي[60]:

الدولة الضعيفة "weak state": هي الدول الفقيرة التي تعاني من ثغرات "gaps"، في المجال الأمني، من حيث الأداء و الشرعية (معهد بروكينغز)، تفتقر إلى السيطرة على بعض المناطق من أراضيها، بالتالي وضع خطير من وجهة نظر الأمن الدولي. هي الدولة غير القادرة على مكافحة التهديدات الداخلية من إرهاب أو تمرد، لكن بالنظر إلى ما يسمى "الدولة الضعيفة" قد لا تزال قادرة من قمع أو مواجهة النزاعات.

الدولة الفاشلة "failing state": المصطلح عادة ما يستخدم لوصف الدول التي تفشل بشكل كبير على تحقيق النمو الإقتصادي و تلبية الخدمات الأساسية للمواطنين، و أحيانا أخرى يعبر عن الدولة بالفاشلة بسبب انهيار سلطة الحكومة المركزية في فرض النظام، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان السيطرة المادية على الإقليم أو احتكار الإستخدام الشرعي للقوة، الأهم من ذلك أنها لم تعد قادرة على إعادة إنتاج الظروف المهيأة لوجودها الخاص.

---

[60]MCLOUGHLIN, Claire, **Op.cit**, PP 9- 10.

الدولة المنهارة"collapsed state": الدولة التي فشلت تماما، غالبا ما تكون فيها وظائف الدول بالتوقف تماما عن العمل من أجهة أمنية، مؤسسات سياسية، الهياكل الإقتصادية...إلخ.[61]

الدولة الهشة في بعض الأحيان توصف باسم " شبه دولة": "quasi state" التي لها حكم القانون ولكن ليس الأمر الواقع بالنسبة للسيادة. هناك العديد من النظريات حول سبب فشل الدولة أو هشاشتها، فعلى مستوى واسع جدا، هشاشة الدولة هو نتيجة لتفاعل ديناميكي بين العوامل الداخلية (بما في ذلك الصراعات العنيفة، الفقر، ظروف اقتصادية متدهورة، هيكلة مؤسسات رسمية ضعيفة) و عوامل خارجية (بما في ذلك الإقتصاد السياسي الدولي، انعدام الأمن الإقليمي و الدولي)، و كثيرا ما ترتبط الهشاشة إن لم تكن مرادفا مع النزاعات العنيفة و الفقر بصورة مستدامة كما هو الحال بدول الساحل الإفريقي.

لمحة عامة عن أسباب و خصائص الهشاشة " overview of causes and characteristics of fragility"

على الرغم من أن الهشاشة تكون متعددة الأسباب و الأبعاد في أي سياق معين، وضع بعض المحللين مجموعة من الأهمية لبعض العوامل المسببة من بينها:

أ/ العوامل الهيكلية الإقتصادية "structural and economic factors": الفقر، انخفاض الدخل و التدهور الإقتصادي، الصراعات العنيفة ، نقص الموارد الطبيعية...إلخ.

ب/ العوامل السياسية و المؤسسية "political and institutionnel factors": شرعية السلطة، الحكم السيئ، قمع المشاركة السياسية، ضعف المؤسسات (الرسمية)، غياب التعددية، التحولات السياسية...إلخ.

ج/ العوامل الإجتماعية "social factors": الفوارق الأفقية، التفتت الإجتماعي الشديد، أزمة الهوية، الإقصاء الإجتماعي، عدم المساواة بين الجنسين، عدم التماسك الإجتماعي، ضعف المجتمع المدني...إلخ.

د/ العوامل الدولية "international factors": الإرث الإستعماري، تغير المناخ، الصدمات الإقليمية، اللاأمن الإقليمي...إلخ[62].

في إطار ما تقدم من توصيف للبيئة الداخلية لدول منطقة الساحل الإفريقي (جغرافيا، اجتماعيا، اقتصاديا و سياسيا)، بالموازاة مع الجانب النظري لمفهوم الدولة الهشة قياسا مع مجموع المؤشرات فيما يخص مدى فاعلية و كفاءة الأخيرة، عجزها الوظيفي أو فشلها البنيوي المؤسسي، نستخلص واقع دول المنطقة ضمن خانة الهشاشة و الضعف و التي مآلها الفشل، فغاية الدراسة لا تحاول تقديم تعاريف صحيحة للمفاهيم فكل مفهوم و له سياق مختلف إلى حد ما، هذا ينطبق على كل من فشل الدولة وهشاشة الدولة، بالتالي

[61]MCLOUGHLIN, Claire, **Op.cit**, P 11.
[62]MCLOUGHLIN, Claire, **Op.cit**, P 16.

حاولنا استكشاف التعاريف الممكنة من أجل التوصل إلى منطق مفهوم لدول الساحل التي يمكن وفقا للطرح السابق أنها دول هشة على كافة الأبعاد الثلاث من حيث شرعيتها، خدماتها و سلطتها كدول على أقاليمها.

-فشل سلطوي "authority failures": في هذه الحالات تفتقر دول الساحل السلطة من حماية مواطنيها من العنف بمختلف أنواعه، حيث تشهد المنطقة عنف سياسي يوصف أنها حرب أهلية متكررة في مالي، تشاد، نيجر، كما أن سلطة الدولة لا تمتد على جزء كبير من البلاد كما هو الحال في مالي و الحركات الإنفصالية بالشمال.

-فشل خدماتي "service failures": حيث تقاعس منطقة الساحل من ضمان الخدمات لجميع سكانها، ونلاحظ ذلك في الحرمان و التهميش الذي تعانيه مناطق الشمال خاصة مقارنة بالجنوب أين مناطقالتحضر.

-فشل الشرعية "legitimacy failures": بلدان الساحل الإفريقي تفتقر إلى الإعتراف الكامل من طرف مواطنيها مع غياب للديمقراطية و تكريس للحكم العسكري في كثير من الأحيان[63].

في كثير من النواحي و الجوانب، السياق الجيوبوليتيكي لدول الساحل الإفريقي في غاية **التعقيد والفوضى**، حدود يسهل اختراقها، عدم الإستقرار، الإرهاب، تمرد الطوارق، مطالب الإستقلال، انقلابات عسكرية، جفاف متكررو مستمر، تفتت اجتماعي، فسيفساء من المجموعات العرقية، نمط اجتماعي في تراجع، حرمان وتهميش، اختلافات كبيرة رغم الوجود المشترك للقبائل"tribes"، الطائفة "caste" و العشائر "clans" لكن بتنظيم اجتماعي غير سليم بمجموعات عرقية جد هرمية و ديانات مختلفة، مؤشرات تنمية بشرية متدهورة، انعدام الأمن الغذائي، سوء التغذية، المجاعة، الفقر المدقع، منطقة بأكملها ذات اقتصاديات ضعيفة، بالتالي أسباب الهشاشة متنوعة من بيئية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية.

فشلت دول الساحل الإفريقي في أن تكون دولا حيوية من خلال مشروع مشترك، فهي غير قادرة على ضمان لمواطنيها الخدمات الأساسية و لا تزال أقل نجاحا في أداء وظيفتها السيادية المتمثلة بالأساس في مسألة "الأمن"، في الواقع حتى السيطرة على الحدود و مراقبتها يكاد يكون مستحيلا، دول ضعيفة بانتشار جميع أشكال العنف، انفلات أمني كبير بمساحات جغرافية شاسعة شجعت على توسع كل أشكال الجريمة المنظمة، واقع يجعل المنطقة تدخل في مستنقع أزماتي و حالة من اللاأمن.

[63]STEWART, Frances and BROWN, Graham, Fragile state, Center for research on inequality, human security and ethnicity (GRISE), Crise working paper N°: 51, January 2009, , P 3.

إذن و بعد الفحص الداخلي لمنطقة الساحل الإفريقي المتمثلة في دولها الأربع موريتانيا، مالي، النيجر و تشاد قد تم تحديد الضعف في نواح كثيرة من عجز مجتمعي "الإندماج الإجتماعي"، عجز اقتصادي " تنموي" و عجز سياسي "الوظيفي و البنيوي للدولة"، دول تعيش في منطقة معرضة لتهديدات مستمرة بالنظر لغياب العلاقة الهيكلية بين عنصر الأمن و التنمية، بالتالي الساحل الإفريقي تساوي "منطقة الضعف المزمن" " chronic vulnerability"، بمعنى الضعف المستمر"persistante" و الآخذ في الإستمرار "which lasts".

المبحث الثالث: إشكالية الأمن بالساحل الإفريقي (الأبعاد المحلية و الإقليمية للأمن بالساحل الإفريقي)

منذ حوالي 50 سنة الماضية، هزت منطقة الساحل الإفريقي نوبات متكررة من العنف في شكل نزاعات حدودية، حركات انفصالية و تطرفية، تمردات، انقلابات عسكرية و تغيير الأنظمة...إلخ، ما جعل دول الساحل الإفريقي مع نهاية 2000 توصف بالدول التي " **طغى عليها العنف**"، و الملاحظ أن منازل أو مقرات الصراع بالمنطقة غير مستقرة و ثابتة حيث تمتاز بشدة حركيتها و مرونتها. إن تدهور الأوضاع بالساحل راجع إلى مجموعة من العوامل التركيبية ذات بعد داخلي لمواطن الصراع آخذة بعدها الإقليمي ذات التداخل الجيوبوليتيكي للنزاعات، ما يجعل الساحل الإفريقي حزاما منتجا لأزمات متعددة الأبعاد والأوجه، نزاعات في مجملها تتميز بعدم اليقين الجيوبوليتيكي ممتدة على كامل عرض القارة الإفريقية من موريتانيا وصولا إلى البحر الأحمر، هذا القرب والتماس الحدودي بين الدول خلق تهديدات و منازل لاستقرار في ظل التوازن الهش لكل دولة من دول الساحل الإفريقي[64].

كرونولوجيا، تاريخ النزاعات بمنطقة الصحراء/ الساحل منذ سنوات الستينيات تميز بعدة مراحل من العنف يمكن تلخيصها في أربع و هي:

- المرحلة الأولى (1960–1975): المنطقة عرفت استقرارا نسبيا دون مواجهات كبرى، حيث أن العديد من الإنقلابات مست أنظمة استبدادية في صور "**Moussa Traoré**" بمالي ما بين 1968–1991، كذلك "**Seyni Kountché**" بنيجر 1974–1987...إلخ.
- المرحلة الثانية (1975–1990): أين شهد الساحل نزاعات حدودية بين ليبيا و تشاد حول موضوع المنطقة الصحراوية "Aozou" سنة 1973 إلى غاية وقف إطلاق النار 1987، كذلك فإن فترة الثمانينات عرفت عدة نزاعات حدودية بمواجهات أقل بين بوركينافاسو و مالي (1985–1986)، بين نيجيريا و تشاد 1987.
- المرحلة الثالثة: التي بدأت سنة 1990 من طرف المتمردين الطوارق الذين أثاروا النزاعات النيجيرية والمالية، تمردات انتهت بسلسلة من الإتفاقيات المحفوفة بالمخاطر لإحلال السلام.
- المرحلة الرابعة لعدم الإستقرار الأكثر أهمية ليومنا هذا، بدأت سنة 2003، تقريبا جميع دول المنطقة تأثرت بنزاعات أو باللاإستقرار السياسي، انقلابات عسكرية بموريتانيا (2005–2008)، النيجر 2010، مالي 2012.

[64]BOSSARD, Laurent, **Op.cit**., PP 64-65.

ما بين 1990–2013، ما لا يقل عن 31 جماعة غير حكومية من وقت لآخر تعارض دول الصحراء/الساحل، ب 18 انقلاب ناجح ضد حكومات المنطقة، خصوصا ب: موريتانيا (1978، 1984، 2005، 2008)، بالنيجر (1974، 1996، 1999، 2010)، تشاد (1975، 1980، 1982، 1990)، بمالي (1968، 1991، 2012)، أما فترات العنف الطويلة فقد شهدتها تشاد (1973، 1994، 1997، 2002، 2005، 2009)[65].

انقلابات عسكرية، تمردات، ثورات، نزاعات حدودية، عصيان، حركات معارضة بمطالب اقتصادية واجتماعية، منذ بداية القرن 21 أزمات متعددة الأوجه و الأشكال أعادت تشكيل المشهد السياسي و الأمني لدول الساحل الإفريقي إضافة لعلاقاتهم الجيوبوليتيكية.

إن محاولة الفهم العميق لأسباب و آثار النزاعات بالساحل الإفريقي أصبح عملية معقدة على نحو متزايد بالنظر إلى طبيعة هذه النزاعات و بعدها الإقليمي العبر وطني "transnational"، فمنطقة الساحل باتت توصف كمكان للصراعات التي تنفجر بشكل متقطع في شرارات صغيرة لعدة عوامل عميقة و متعددة الأوجه بما في ذلك سوء الحكم، شرعية الحكومة المحدودة، الصراعات العرقية، ضعف الدولة والمعارضة المتزايدة بين السلطات المدنية و العسكرية، عوامل ساهمت لاحتلال المنطقة من قبل جماعات مسلحة أدت إلى نشوب أزمات مستمرة ما يجعلنا أمام واقع الإنهيار المؤقت و التدريجي للدولة.

علاوة على ذلك، هيمنة طابع القبلية و الإثنية و الإنقسامات العرقية، مسألة الطوارق، غياب الطابع الخدماتي من بين العوامل الكامنة وراء الأزمة، كما للتخلف حصة للعديد من المشاكل الأمنية، هشاشة اقتصاد الدولة، الضعف الإجتماعي و تفاقم المشاكل المناخية و الجغرافية التي تعانيها المنطقة كمصدر تهديد لها ما زاد من تعقد الأزمة.

إلى جانب تحديات الفقر و التخلف، الجماعات المسلحة المتطرفة و جريمة الحدود التي عرفت سهولة الإنتشار بواسطة شساعة الحدود التي يسهل اختراقها، ضف إلى تداولها الأسلحة في أعقاب انهيار النظام الليبي وقدرات الدولة المحدودة في المنطقة، لتقوم بأنشطة إجرامية بما في ذلك اختطاف الرهائن الأجانب، عوامل زادت فوضى البيئة الأمنية و غياب الأمن و زعزعة الإستقرار لتتحول منطقة الساحل إلى مسار عبور المخدرات ومصدر قلق[66].

---

[65] BOSSARD, Laurent, **Op.cit**., PP 176-177.

66 Sécurité et développement au Sahel-Sahara, Séminaire international inaugurée par M. RAFINI, Brigi, Synthèse de réunion, International peace institute (IPI),leSecrétariat exécutif de la Stratégiede développement et de sécuritédans les zones sahélo sahariennesdu Niger (SDS Sahel Niger) et leCentre des stratégies pour lasécurité du Sahel Sahara (Centre4S), Niger: Niamey, 15-16 février 2013, P 2.

بالإضافة إلى ذلك، تم ربط النزاع بالساحل الإفريقي بدينامية جيوبوليتيكية إقليمية تمثلت في ليبيا التي زادت من مخاوف عدم الإستقرار أين الحكومة المركزية لم تعد قادرة من تأسيس سلطة على إقليمها الشاسع حيث الجنوب تهديدات جديدة آخذة في الظهور و تطوير ميلاد الجهاديين ضف إلى أزمة محتملة بين قبائل التبو والعرب، أيضا شمال تشاد أين يقطن قبائل التبو، إذن كلها ظروف تدل على أن يصبح هذا البلد مهيأ لينتهي في قلب النزاع بالمنطقة، دون نسيانالنيجر و تحدياتها الأمنية الداخلية من جهة وتأثرها بالأزمة الليبية شمالا من جهة أخرى، و جنوبا حيث الإنتشار الواسع لحركة بوكو حرام بنيجيريا، أما غربا الأزمة بمالي وتداعياتها الإقليمية، لتضاف موريتانيا كلاعب هش ناشئ بالمنطقة، دون تجاهل الجماعات المسلحة للقاعدة بالمغرب الإسلامي.

ما نستنتجه من النزاع بمنطقة الساحل هو ازدواجية الأخير ببعده الداخلي المتمثل في هشاشة الدولو تحدياتهم الأمنية لتعكس آثارا إقليمية على دول الجوار و انتشار النطاق الجغرافي لأنشطة الجماعات المسلحة.

بالتالي تحتاج دراستنا لرؤية جيوبوليتيكية لمنطقة الساحل التي تضم قوسا من الأزمات تربط بين موريتانيا، مالي، النيجر و تشاد، دول ذات تكوين مماثل بكثافة منخفضة جدا في جميع المناطق الشمالية و العاصمة السياسية و الديمغرافية تتمركز في الجنوب الغربي، و الملاحظ أن السيطرة على الأقاليم مشكل تعانيه الدول بشدة، ما ينتج عنه اختلال للتوازن الإقليمي ضف إلى سياسات عدم المساواة والتركيز على المناطق المتحضرة بعيدا عن السكان البدو الرحل المهمشين، ما يولد بطبيعة الحال شعورا بالإحباط وحركات انفصالية و استياء عميق ضد السلطة المركزية، الطوارق في مالي و نيجر، التبو في تشاد...إلخ.
إذن المنطقة كانت و ربما ستواصل أن تكون مهتزة بتمردات و هو الشغل الشاغل للحكام المحليين والقوى الغربية.

تهديدات تتطور بسبب نقاط ضعف و هشاشة في المنطقة، منطقة رمادية غير مراقبة، تعاني سوء الإدارة خصوصا من حيث الأجهزة الأمنية، حدود موروثة عن الإستعمار مفروضة أين عانت منها البلدان وغالبية السكان بدو رحل. إذن الساحل هو مسرح لعمليات العديد من الجهات الفاعلة التي تشترك في نقطة واحدة متمثلة في عدم وجود سلطة بالمنطقة[67].

[67]PELLERIN, Mathieu et TROTIGNON, Yves, "Les enjeux sécuritaires des rivages Sahéliens", Sécurité et stratégie, N° 4, 2/2012, PP 43-44.

المطلب الأول: هشاشة دول الساحل الإفريقي و تغذيتها للنزاع بالمنطقة

منطقة الساحل الإفريقي مسرح لصراعات داخلية و حلقات إرهاب في عدة دول من موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، دول تعاني مشاكل جد معقدة، قديمة و كثيرا ما تكون مرتبطة، حيث يرتبط الجانب الأول البارز بالجغرافيا، هذا الشريط من الأرض الذي يضم في شماله امتداد لمناطق صحراوية والأراضي شبه القاحلة على العكس من الجنوب، ما يعني تقسيما واضحا بين الأراضي القابلة للحياة و الأخرى القاحلة القاسية الصعبة العيش فيها، مجموعات تعيش في منطقتين لهم أنماط حياة و تقاليد تختلف اختلافا بينيا.

بهذا التداخل الجغرافيالمكون لدول الساحل الإفريقي فإنه تعيش مجموعات بدو وأخرى مستقرة في اتصال عن طريق الهجرة ما يترتب عنها نزاعات في وقت لاحق أم عاجل بالتالي التعايش بين الأخيرة في حد ذاته إشكالية في العديد من النواحي.

في حقيقة الأمر، العوامل المذكورة ليست بالضرورة من عناصر عدم الإستقرار، بل و يساهم في تعزيز المشاكل الأمنية كل من البناء السياسي، الإقتصادي و الإجتماعي الهش، ما يجعل الساحل الإفريقي **منطقة شديدة الإشتعال** "highly flammable area" بين مختلف المجموعات لاعتبارات اقتصادية، إثنية أو دينية ليست جديدة في المنطقة لكن اليوم عناصر جديدة تظهر أهمها الحركات المتطرفة و تهيئتها لظروف صراع أوسع ما يؤثر على الإستقرار، ضف للأزمات الإقليمية ذات التأثير الواسع النطاق[68].

الفرع الأول: الأزمة الليبية بين الجمود السياسي و الفراغ الأمني

ليبيا دولة جد كبيرة بمساحة تقدر بحوالي 1.760.000 كلم2، ذات سهل ساحلي و سلاسل جبلية وهضاب، تنفتح جنوبا على الصحراء الكبرى، و نظام القذافي حافظ على سلطته مدة 42 سنة من خلال إعادة توزيع عائدات النفطو منعه طوعا من ظهور مؤسسات تمثيلية محلية، ضف إلى الإساءة في معاملة السلطة لمجموعات مجتمعية، تلاعب في النظام...إلخ، لكن ليبيا ما بعد الإضطراب الذي حدث فيها لا تزال تواجه معضلات أمنية كثيرة من أزمة هوية، قضايا تقاسم السلطة بين مختلف المدن الصحراوية، حقوق الأقليات، شروط إعادة توزيع الثروات الطبيعية للبلاد و تحدي إدارة الأزمة بين اللاعبين الذين لم يترددوا في اللجوء إلى القوة المسلحة لتغرق ليبيا في مستنقع الفراغ الأمني بتداعيات على دول الجوار. ضف إلى هذا كان الجزء الصحراوي من ليبيا تاريخيا، مسرحا لصراع بين القبائل العربية وإثنيات الصحراء، التبو "Toubou" و الطوارق. التبو و الطوارق كانوا الضحايا الرئيسيين لأخطاء النظام وكان يتم توظيفهم كمساعدين أثناء أي نزاع مع دول الجوار الليبي كشرط لحصولهم على الجنسية الليبية، و لسنوات طويلة كان يمنح الأخيرة وفقا

[68]CARBONARI, Andrea, "Sahel : La bande de l'instabilité", Dossier 3, April 2012, PP 1-3, Sur le site www.misna.org

لاحتياجاته الجيوبوليتيكية و بالعودة إلى قراراته، نتيجة لذلك وليومنا هذا حوالي مليون من السكان التبو والطوارق بلا جنسية حسب ما أفادت به "the Nationality Reform Commission" في أوت 2013.[69]

خلق عدم الإستقرار بليبيا حالة من التوتر بالساحل الإفريقي، فعلى مر السنين القذافي جند مقاتلين لأغراض من دول إفريقية مختلفة بما في ذلك الطوارق، لكن و مع نهاية الديكتاتورية بليبيا أجبرت الميليشيات التي تلقت تدريبا عسكريا أقل أو أكثر اكتمالا من العودة إلى بلدانهم الأصلية – النيجر ومالي–، ففي بعض الدول نقلوا بطريقة أو بأخرى تحت السيطرة ليتم إعادة تشكيلهم في البنية الإجتماعية. عدد هذه الميليشيات يختلف وفقا للمصادر، المهم في الأمر هو عودتها من ليبيا مستعدة للقتال خارجة عن سيطرة باماكو، بالتالي سقوط نظام القذافي نتج عنه آثار أخرى بالمنطقة ما أجج الوضع الأمني الذي عرف تدفقا غير مشروع للأسلحة وحتى الثقيلة منها كقاذفات الصواريخ ليتم بيعها في بلدان أخرى من القارة و يتم شراؤها من قبل الكثير من المنظمات الإجرامية و الجماعات الإرهابية و المسلحين، في هذا الصدد مالي شهدت حدثا متناقضا تقريبا: الثوار هم أفضل تسلحا من الجيش النظامي كما أن قادة تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي المنظمة الرائدة الإرهابية الناشطة في المنطقة لا تزال تعرف إمدادا للأسلحة من ليبيا[70].

حرب دامية تجري منذ فبراير 2011، من المرجح أن تكون لها نتائج رئيسية في جميع أنحاء الساحل، وليس في الصحراء الليبية فقط. فبعد سقوط النظام، كثير من المقاتلين ذهبوا إلى أماكن متفرقة من الصحراء ومعهم أسلحة، لذلك فمن الجدير بالذكر النظر إلى الصحراء في كلّها لفهم أفضل لحالات القلق و التهديد التي تتطور شدتها وتتفاقم بسرعة أكبر، منطقة حظيت بتغطية إعلامية مكثفة منذ سنوات طويلة من خلال التطور لنشاطات الإتجار غير المشروع و ظاهرة الهجرة، فضاء لمهربي المخدرات و مسرح لعمليات الجماعات المسلحة[71].

ما يحصل بمنطقة الساحل الإفريقي مترابط إلى حد بعيد بين ما يحصل بليبيا و الأزمة بمالي من خلال مجموعة العوامل التالية:

عامل الإرتباط القاعدي الذي يتجسد في التشابك المتبادل بين التنظيمات الجماعية المسلحة مثلا بين تنظيم القاعدة ببلاد المغرب العربي وحركة التوحيد و الجهاد غرب إفريقيا، **عامل الإرتباط الإثني** و الذي ينصرف من خلال فئة انتشار الطوارق في الجنوب الغربي الليبي و علاقات القرابة الوثيقة مع نظرائهم الذين يقطنون بالشمال المالي، فئة استخدمها القذافي لدعم نظامه حتى سقوطه، ليضاف **عامل الإرتباط الأمني** حيث الفراغ في ليبيا والذي يقابله في الساحل أفرز انتشارا كبيرا لأنشطة الجريمة المنظمة من تهريب للمخدرات، تجارة

[69]GALLET, Archibald, "Les enjeux du chaos Libye", Politique étrangère, Institut française des relations internationales (IFRI), 2/2015, PP 99-101.
[70]CARBONARI, Andrea, **Op.cit**, PP 2-5.
[71]LACOSTE, Yves, "Sahara perspectives et illusions géopolitiques", Hérodote, N° 142, 3/2011, P 12.

الأسلحة، اختطاف الرهائن...، لتمثل مصادر مالية بالنسبة للجماعات والتنظيمات المسلحة فضلا عن الحدود غير المراقبة ما سهل المهمة بالنسبة للجماعات للإتصال الوثيق، وضع يعمق أكثر فأكثر المأزق الأمني لفضاء الصحراء/الساحل في إفريقيا.

إن تأثير الداخل الليبي على مالي و المنطقة ككل واضح من خلال المعطيات المذكورة، و الخروج من هذه الفوضى الأمنية لا يكون إلا من خلال إخماد الأزمة الليبية التي كانت عامل انفجار للمنطقة من خلال ضبط تأمين الحدود لفرض الإستقرار[72].

إن تعقد الحرب الحالية ناتج عن أن ليبيا تواجه تراكمية للصراعات، على الصعيد الوطني المواجهة بين النخب القديمة و الجديدة بتداخل جزئي و انقسام بين الإسلاميين و العلمانيين.لتصبح من أهم الآثار المباشرة للحرب الليبية على دول الجوار هو التدفق الكبير و المستمر للاجئين بعودتهم نحو النيجر و مالي بقدرات عسكرية، زد عن ذلك التدفق المستمر للأسلحة على كامل منطقة الصحراء/ الساحل، في ظل المشاكل الرئيسية لبلدان الأخيرة ما فاقم تعقيد الأزمة.

الخارطة رقم 09 : توضح الأزمة الليبية والتهديدات الإقليمية

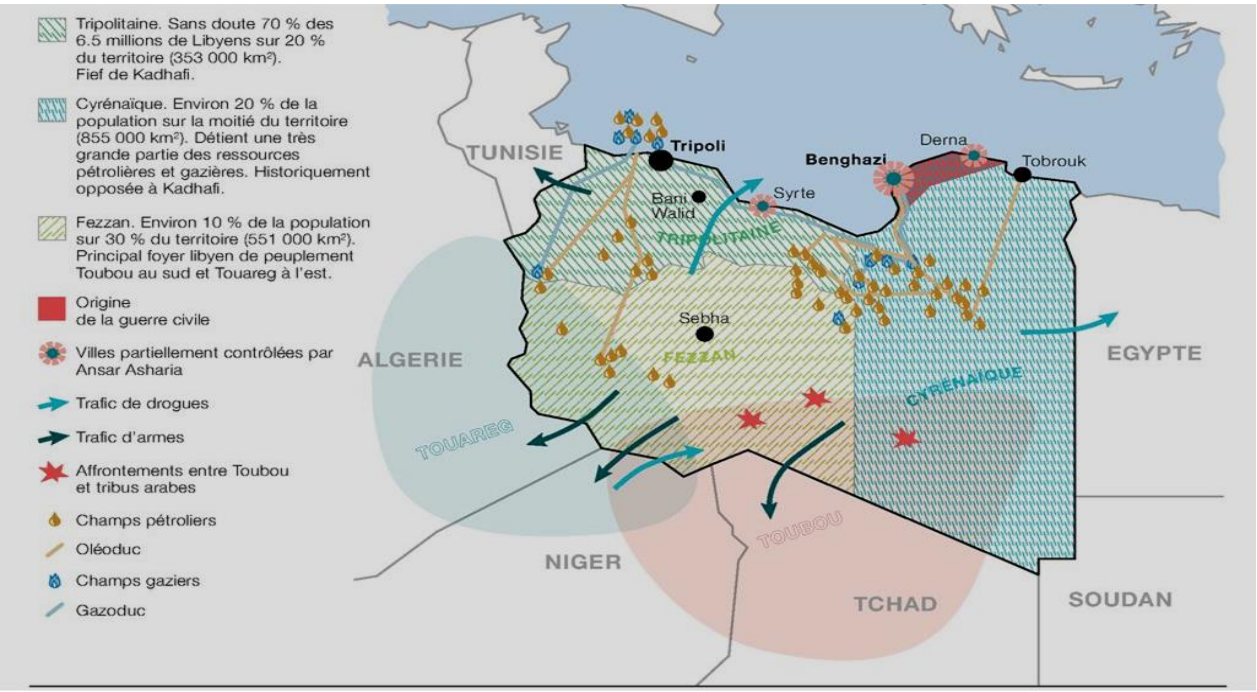

Sources: OECD (2014), "An Atlas of the Sahara-Sahel: Geography, Economics and Security", West African Studies,

[72]محمد بوبوش، الأمن في منطقة الساحل و الصحراء، ط1 (الأردن: عمان، دار الخليج للصحافة والنشر، 2015)، ص ص 201– 203.

لا يعتبر مالي و النيجر البلدين الوحيدين الذين تأثرا بالأزمة الليبية على المستوى السياسي و الأمني، تشادوالخوف من الإنتشار الكبير للأسلحة خصوصا إذا ما وقع بين أيدي "Toubou" بما في ذلك العناصر المتبقية من "Tibesti".

في ظل هذا التكوين، تعتبر النيجر كذلك أكثر إثارة للقلق، فإلى جانب الحدود المشتركة مع ليبيا التي يسهل اختراقها من الجانب الشمالي، فإن القوات المسلحة تنتشر بشكل واسع في جنوب البلاد لمواجهة تسلل عناصر بوكو حرام و كذا مواجهة تداعيات أزمة مالي و زيادة ضمان تأمين الحدود الشرقية مع تشاد. بهذا و بعد سقوط القذافي تحولت العيون في المقام الأول إلى النيجر في ظل عودة مقاتلي الطوارق، حيث صرح مصدر رسمي أنه يتوقع عودة 75% نيجيري للبلد مرورا بالصحراء الأمر الذي يثير تساؤلات جدية حول الوضع الأمني الصعب بهذا البلد[73].

الفرع الثاني: النيجر بين هشاشة الدولة و التهديدات الإقليمية

التفجيرين اللذان وقعا في 23 ماي 2013 و استهدفا ثكنات "Agadez" و مصنع لمجموعة "Areva" ب"Arlit"، ليتبعه في 1 جوان هروب عنيف من سجن نيامي، يشكل طابعا جديدا في مسألة الإستقرار بالنيجر في ظل بيئة أمنية إقليمية متدهورة، ما يجعل البلد يدخل في استجابة أمنية ملحة كما في أماكن أخرى من الساحل الإفريقي مثل هذه الإستراتيجية لديها أهمية قصوى عند الدول، فالتركيز المفرط على التهديدات الخارجية ضف لمجموع الديناميات الداخلية من توترات مجتمعية، عجز ديمقراطي، التهميش المتزايد، فإنالبلد يواجه تحديات ديمغرافية و اقتصادية كبيرة، زيادة إلى التهديد الإرهابي والعدوى من دول الجوار ما يثير قلق النيجر في ظل الوضع الإجتماعي و السياسي و الإقتصادي الهش.

ينظر إلى منطقة الساحل من طرف الدول الغربية كمنطقة خطر ملحوظ بسبب ارتفاع مستوى انعدام الأمن، الأزمات السياسية و الرقابة السيئة للحدود، انتشار السلع غير المشروعة، الحرب الأهلية الليبية 2011، الأزمة بمالي 2012 و التصعيد الأخير للمواجهات المسلحة بين القوات الحكومية وبوكو حرام في شمال نيجيريا التي تؤثر على النيجر حيث الإنتشار الواسع للأسلحة و المقاتلين على الحدود. أنظر الخارطة رقم 10: النيجر في وجه التهديدات الإقليمية.

[73]PELLERIN, Mathieu," Le Sahel et la contagion Libyenne", Politique étrangère, Institut française des relations internationales (IFRI), 4/2012, PP 841-845.

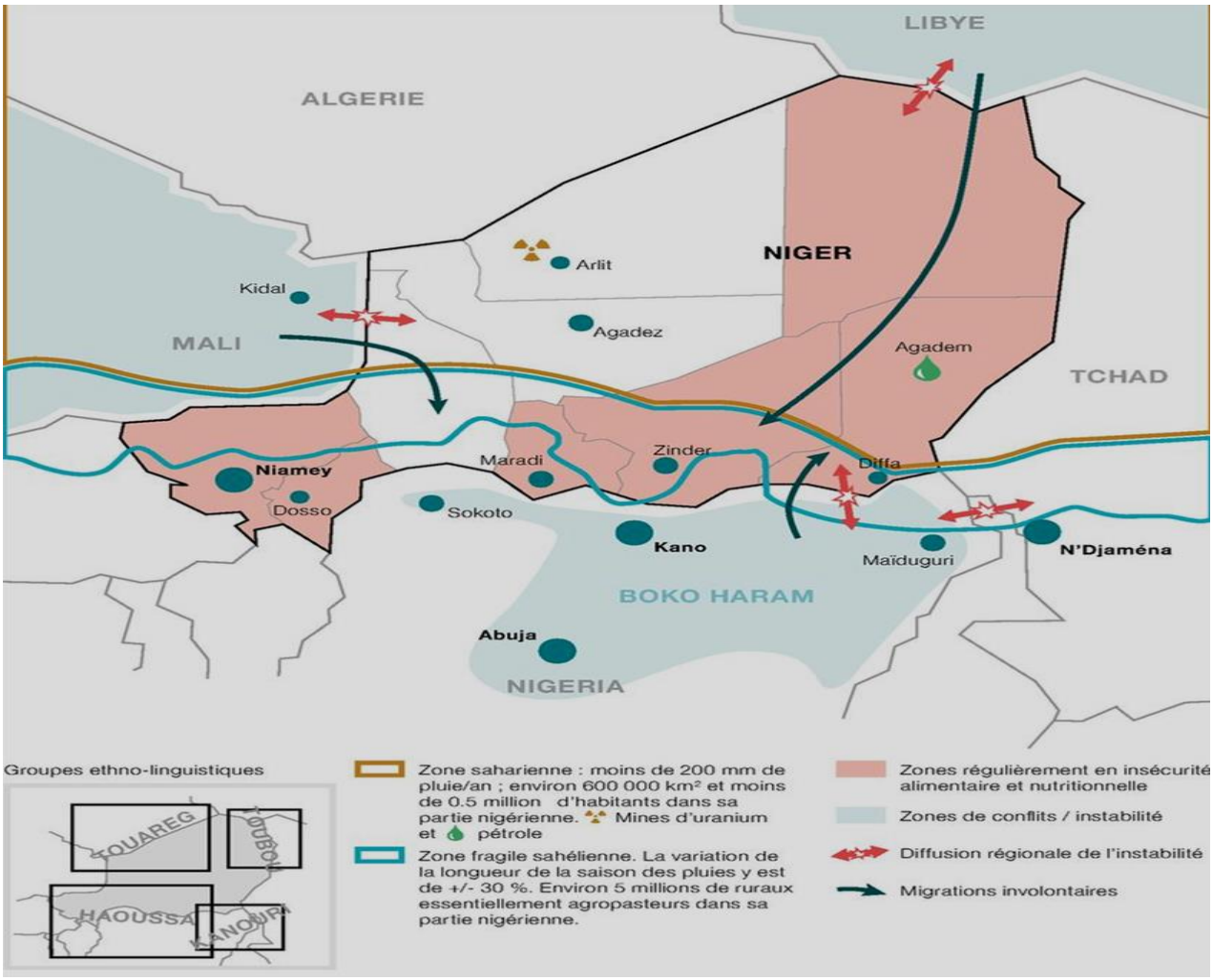

التهديد الرئيسي هو الإسلام المتطرف لتنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي، بوكو حرام و الحركة من أجل الجهاد في غرب إفريقيا "MUJAO"، فمنذ 2011 قوات الأمن النيجيري في حالة تأهب مع قوات دعم غربية.

الخارطة رقم 10: النيجر في وجه التهديدات الإقليمية.

Sources: OECD (2014), "An Atlas of the Sahara-Sahel: Geography, Economics and Security", West African Studies,

وفقا للخارطة، يقع النيجر في قلب منطقة الساحل منكوبة و متأثرة باضطرابات شديدة من عنف سياسي وديني في شمال نيجيريا، الإستقلال الذاتي للطوارق و الحركات المسلحة في شمال مالي، العنف الطائفي و أزمة الدولة بجنوب ليبيا، لكن و على الرغم من حالة عدم الإستقرار التي تميز بيئتها الجيوسياسية، لم تعرف النيجر أعمال عنف فالخطابات الحالية التي تقدم حول منطقة الساحل كمنطقة مهددة تسلط الضوء على أهمية ديناميات انعدام الأمن العبر الإقليمي " trans-regional"، حيث المهم أكثر الأبعاد الداخلية لمسار

كل دولة في المنطقة بحثا عن التوازنات السياسية المحلية الداخلية، فالنيجر تواجه بشكل متزايد مشكل إدارة المساحة الهائلة المقدرة ب 1.267.000 كلم2 سادس أكبر بلد إفريقي و الأول من حيث الحجم في غرب إفريقيا، دولة حبيسة غير ساحلية لديها ما يقرب 5700 كلم من الحدود البرية و الكثير من المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة التي يصعب السيطرة عليها[74].

البيئة الإقليمية المهددة بالنسبة للنيجر

يمثل جيران النيجر مصدر متكرر للقلق من وضع أمني متدهور في شمال مالي، ليبيا، شمال نيجيريا، لتمثل عواقب على النيجر ليس فقط من أجل الإستقرار الداخلي بل و أكثر للموازين الإقتصادية والإجتماعية.

أ/ الجار الليبي، المخاوف القديمة و الجديدة

ليبيا هي الجار الذي لا غنى عنه "essential" و المرهق/ الثقيل "cumbersome" في نفس الوقت، فسياسة القذافي نحو منطقة الساحل بشكل خاص متقلبة متغيرة "versatile"، يدافع عن فكرة توحيد السكان البدو تحت راية الجماهيرية الليبية، كما يدعو إلى تشكيل الولايات المتحدة لمنطقة الساحل " Etats- Unies du Sahel" قبل تخليه عن الفكرة. في سنوات 1970 و 1980، رحب و استقبل بالشباب الطوارق النيجيري و المالي و تدريبهم عسكريا، ليشكل الإطار العسكري للجبهات العسكرية سنة 1990 بالنيجر ومالي. و على الرغم من الروابط بين النيجر و ليبيا فالقذافي دعم الإنفصاليين الطوارق في النيجر و عمل كوسيطبين الجماعات المسلحة و الحكومة المركزية، و هو الحال لا سيما عند التمرد في 2007– 2009 بالنيجر، حيث أن القذافي كان يستخدم ماله و نفوذه للتفاوض و إنهاء القتال و نزع السلاح بتمويل المتمردين.الحرب الأهلية الليبية عام 2011، كان لها آثار هامة على النيجر حيث اعتمد القذافي بوجه الخصوص على مقاتلي الطوارق ذو الأصول المالية و النيجيرية، و عند سقوط القذافي اعتمد الجيش النيجيري شن عملية " the malibero operation" لمراقبة تدفق الأسلحة و الأشخاص لمنع التهديد الإرهابي وردع استئناف التمرد المسلح في الشمال، لتصبح سيولة التنقل حقيقية فيما بين الحدود الليبية و النيجيرية وتوصف ليبيا على أنها **سوق الأسلحة المكشوف** "marché d'armes à ciel".

إن الإضطرابات التي تعانيها ليبيا في الوقت الحالي لا تزال تؤثر على النيجر، فجنوب غرب ليبيا إلى حد كبير خارج عن سيطرة الدولة المركزية، ميليشيات مجتمعة تتنافس من أجل السيطرة على الأراضي

[74]Niger : Un maillon faible dans le Sahel ?, Rapport Africain, International crises group, Belgium : Brussels, N° 208, 19 septembre 2013, , PP 3-5.

و الإتجار بأنواعه، فعدم الإستقرار تجاوز الحدود خاصة ذات التماس المشترك مع النيجر منطقة و صفت بأنها: " ملجأ للجماعات الجهادية الفارة من مالي".

في ماي 2013، نيامي أعلنت أن التفجيرن بأرليت و أغاديز أعد من الجنوب الليبي، إثر هذا التصريح طرابلس احتجت ضد هذه الإتهامات و الإنتقادات، بلوم النيجر لإيواء أنصار الدكتاتور السابق لأحد أبنائه"Kadahafi Saadi" 75.

ب/ <u>السياسة المتشددة بمالي</u>

على النقيض من الأزمة الليبية فالرئيس "**Issoufou**" توجه بسرعة نحو الخيار العسكري حيث قبل أيضا وجود القوات الفرنسية و الأمريكية على أراضيه بما في ذلك الطائرات بدون طيار و حشد العمليات العسكرية.

التدخل العسكري النيجيري بمالي مرتبط باعتقاد أن الخلفية لدى القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في شمال مالي تشكل لسنوات عديدة تهديد مباشر للبلد، تدخل يضع النيجر في وضع جيد للحصول على الأمن في منطقة الساحل، بالتالي تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي مغلف كبير يزيد بشكل كبير في تأجيج الأزمة بالساحل الإفريقي.

من جهة أخرى الإلتزام النيجيري بمالي يقدم مخاطر و تكاليف أخرى، بالرغم من أنه يتلقى مساعدات خارجية فالنيجر يحمّل نفسه جزءا من النفقات المتعلقة بتدخله العسكري، و الحكومة تقوم بعمليات نقل النفقات من القطاع الإجتماعي نحو الأمن و الدفاع ما يؤثر على التوازن للبلد، ضف إلى الإشتراك العلني في مكافحة الإرهاب، كلها عمليات تجعل الحكومة النيجيرية تعرض نفسها لخطر النقد الداخلي.

ففي الدوائر الحكومية بعضها تنتقد التدخل بمالي خشية من أنيظهر السكان حساسية لخطاب الإسلاميين الراديكاليين الذين يرون في النزاع حربا دينية، و عليه يرى البعض أن النيجر ستكون هدفا رئيسيا للمجموعات الذين يريدون معاقبتها في رأيهم لتحالفها مع الدول الغربية.

ج/ سياسة حكيمة وجها لوجه مع نيجيريا

مثل ليبيا، نيجيريا جارة مفيدة و مرهقة في نفس الوقت، الروابط التجارية قوية بين البلدين ومصالح السكان التجار بين الحدود، بينما سكان الريف في جنوب النيجر الأكثر فقرا بالعالم.

العنف السياسي و الديني بشمال نيجيريا المتكرر يتجاوز الحدود ليلقي آثاره على النيجر، فمثلا بدايات 1980، أتباع "**Maitatsine**" بما في ذلك العديد من النيجيريين فروا نتيجة القمع العنيف للحركة من قبل الجيش النيجيري بعبورهم الحدود إلى مناطق "Maradi" و "Zinder"، كذلك سنوات التسعينات جاءت حركة

75 Niger : Un maillon faible dans le Sahel ?, **Op.cit**, PP 37-39.

"Izala" من شمال نيجيريا أين احتضنت العديد من الأتباع بجنوب النيجر، كان هدفهم الرئيسي مسار سنّة الإسلام[76].

وضع يصبح مقلقا لخطر انتشار عدوى الثورات الدينية على أراضي البلد، فالتطورات الأخيرة لحركة بوكو حرام شكلت مخاوف للنيجر التي طورت قواعد خلفية بالبلد بما في ذلك مناطق "Diffa" و"Zinder"، وجود يثير قلق و عصبية السلطات النيجيرية، و لحد الآن الأخيرة تشكل منطقة لجوء "refuge area" وليس مسرح لعمليات بوكو حرام لكن بعض العلامات تشير إلى إمكانية تغيير الإستراتيجية، ففي سنة 2012 عززت الحركة اتصالاتها مع المجموعات التي تحتل شمال مالي بذلك نيجيريا التي تشجع جارها النيجر أن تكون أكثر صرامة في المعركة ضد بوكو حرام، لتوقع الدولتان في أكتوبر 2012 اتفاقيات لتنظيم دوريات مشتركة لمراقبة الحدود حرصا من تجنب تأجيج الوضع، بالتالي تستجيب النيجر بحذر لمشكلة بوكو حرام وأكثر اهتماماته وقف انتشار العدوى من شمال نيجيريا بصفة سرية نحوها.

في الأخير، عدم الإستقرار الذي يؤثر حاليا على الساحل الإفريقي يشكل تهديدا إضافيا للبلد الذي يواجه بالفعل العديد من التحديات، فالآن النيجر في مركز الرهانات الجيواستراتيجية التي تتجاوزه، بحيث أن الشركاء الغربيين عازمون على الدفاع عن مصالحهم و احتواء ما يعتبرونه الإسلام المتطرف الذي لم يسبق له مثيل، و بتأثير من حلفائه الرئيس "Issoufou" التزم بمقاربة أمنية بمحاربة و مكافحة أي خطر في الحدود مع الجار المالي[77].

الفرع الثالث: تشاد لاعب ناشئ هش في منطقة الساحل الإفريقي

منذ أوت 1960، تاريخ الإستقلال أو بالأحرى أسوء من ذلك، أين تضاعفت الحروب الأهلية من عهدة الرئيس "**Félix Mallourn**" وصولا إلى "**Idriss Deby**"، السلطة كانت دوما تأخذ بالقوة و لم تكن أبدا عن طريق حكومة مدنية عقب انتخابات ديمقراطية مثلا، و كما هو الحال في جميع بلدان الساحل حدود تشاد وضعت خلال المؤتمر الشهير لبرلين سنة 1885، أين وزعت الدول الأوروبية الأراضي الإفريقية، وضعت ورسمت هذه الحدود على ورقة وفقا لمصالحها الإستعمارية أين منافذ البحر لبلدان خليج غينيا، والحصول على الثروات المعدنية و الغابية في ذلك الوقت. تشاد كان معروفا بالفعل كمكان للإنتجاع "détrarshumance" مكان للإجتماعات بين الصحراء و منطقة الساحل، كما ذكره المستكشفين الأوروبين في النصف الأول من القرن 19. كيان سياسي للعديد من المجموعات العرقية (بحوالي 140) التي يمكن تصنيفها في 20 مجموعة عرقية كبرى و 12 مجموعة من اللغات الرئيسية، لهذا إعطاء أسباب الصراع في

[76]Niger : Un maillon faible dans le Sahel ?, **Op.cit**, PP 41-45.
[77]Niger : Un maillon faible dans le Sahel ?, **Op.cit**, PP 45-46.

ذاته يشكل تحدي سواء تعلق الأمر بتشاد أو إفريقيا حيث العوامل متنوعة منها الإستعمار، غياب فكرة الدولة القومية فالأخيرة ليست كيانا شعبيا بل فضاء للإستفادة من المصالح الخاصة، ضف إلى عامل آخر وهو تأثير وضع البقاء على قيد الحياة في ظل مجتمعات متعددة، في الأخير ربما الوضع في تشاد يتميز بالعزلة وعدم التواصل بالعالم الخارجي و ظهور الفجوة بين السياسيين و المجتمع التشادي[78].

البيئة الجيوبوليتيكية للتشاد

يكشف تاريخ تشاد عن حرب أهلية و تمرد قبائل "Toubou" ما بين 1965– 1990، فمعارضة الأخيرة كانت دوما موجودة في البلد، تقع في الشرق الوسط و بالخصوص في ""Manga"، "LeKawar"" و"Djado" بالحدود الليبية التشادية، بيئة و فضاء التبو و "Kanuris" المتواجدة في كل من تشاد و النيجر أقاليم موروثة عن الحقبة الإستعمارية، فتمرد "Toubou" مماثل لتمرد "الطوارق" يطالبون بالحكم الذاتي لهذه المنطقة وتحقيق فرص عمل للأفراد المحليين ذوي الأولوية على مواقع النفط. التمرد متكرر لحوالي 50 سنة تقريبا خاصة في "BET" شرق البلاد حيث كانت عامل تفاقم دورات متتالية للحرب الأهلية التي مست البلاد، فنظرا لعدم قابلية "Irréductibilité" و معارضة التبو ل "BET"، طالب الرئيس " **Tombal baye**" الدعم من القوات الفرنسية بهذه المنطقة التي لا تزال تحت نظام إداري منفصل منذ 1966. [79]

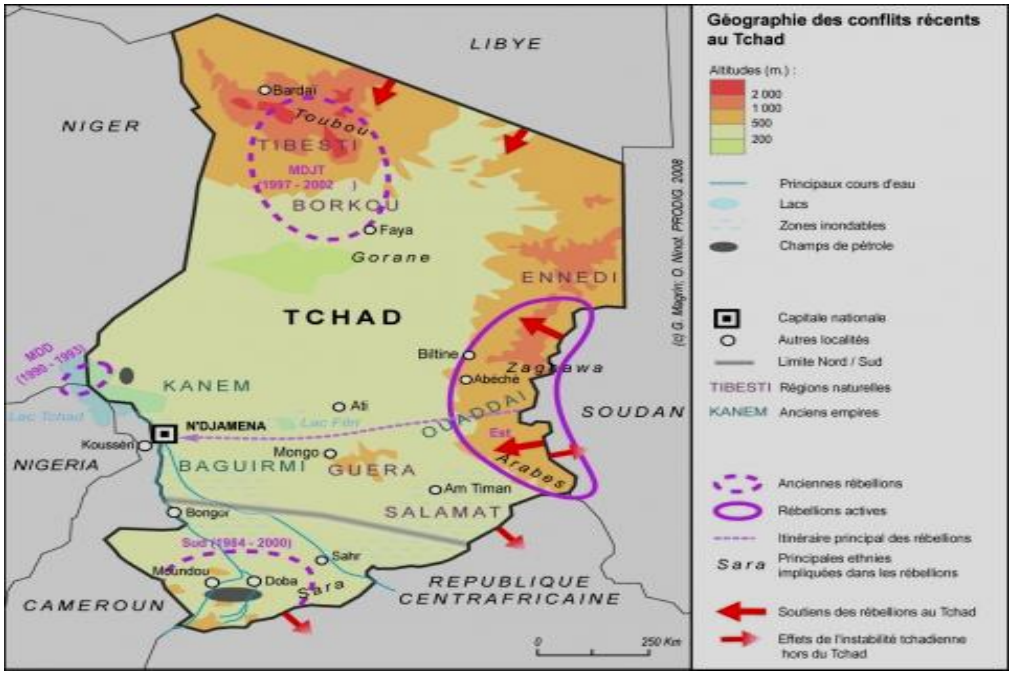

الخارطة رقم 11: توضح منطقة نزاع التبو " Tibesti"

Source : http ://echogeo.revues.org/docannexe/image/2249/img-1.jpg

[78]MALADOSSE, Antoine, "Tchad :une continuité de conflits", Revue étude, Tom 409, 7/2008, , PP 20-22.
[79]SALLIOT, Emmanuel, Revue des évènements sécuritaires au Sahel (1967-2007), OCDE, Secrétariat du club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest, 2010, P 12.

تبو كل من النيجر و تشاد هم رعاة رحل "pasteursnomades" الذين يدعون "Tibesti"، تشاد بلد واسع ومجزأ يضم مجموعة مطالب و رغبات من شأنها تأجيج النزاع، يتميز بمسافات هائلة تعرف عزلة قوية في أجزاء معينة من الأراضي الوطنية مثل منطقة "BET" و "Tibesti" خاصة بتضاريس جبلية وعرة. جغرافية التجزئة " geography of fragmentation" هذه يمكنها أن تفسر و تشرح التوازنات القديمة و محاولات الإنفصال الإقليمية لا سيما في شرق و شمال البلاد، إضافة لذلك يقع تشاد عند تقاطع الطرق الساحلية التي تربط المغرب العربي و الشرق لإفريقيا السوداء، بالتالي يشحذ مصالح الدول المجاورة له و كذلك مصالح الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا.

انقسامات عنيفة في شكل حركات تمرد و حرب أهلية، أعمال عنف وصلت ذروتها حيث خلف العنف عام 1972 حوالي 3000 حالة وفاة باشتباكات مسلحة، الجنوب كذلك على شفا حرب أهلية مع هيمنة "SARA" على الأقليات[80]. كما للقذافي دور في زعزعة الإستقرار في عام 1972، عند خلقه "للفيلق الإسلامي""islamic legion"، الذي يضم رعايا أوغندا، جمهورية إفريقيا الوسطى، المتطوعين من بوركينافاسو، مالي، موريتانيا، النيجر و السنغال، ما وراء حلمه في بناء جمهورية صحراوية لتمجيد الإسلام والدفاع عن قبائل الطوارق و التبو المهمشين، الفيلق سمح له بخلق ضغط بين الأنظمة التي ضد التوجه الإيديولوجي الذي يتعارض و رؤيته الإفريقية و لكن أيضا لتوسيع السيطرة السياسية و الإقليمية، هذا التدخل الليبي شكل عوامل مهمة في زعزعة الإستقرار و التمرد التشادي كما شارك بشكل غير مباشر في انفجار الخصومات العرقية بتشاد.

احتلال أو غزو " Aozou"

احتلال " Aozou" واحد من أقدم النزاعات الحدودية بالساحل الإفريقي، حيث يعارض تشاد ليبيا ما يجعل فرنسا تتدخل بشكل دوري، لكن حقيقة المفارقة تتعلق بواحدة من الحدود القليلة التي تم الإعتراف بها رسميا من قبل دولة مستقلة ليبيا سنة 1955، منطقة ذات خطين مستقيمين تماما تقاطعهما على مدار السرطان، كانت بالفعل موضوع تقاضي في سنوات 30 بين فرنسا و بريطانيا.

الخارطة رقم 12: المنطقة المتنازع عليها "Aozou"

[80]SALLIOT, Emmanuel, **Op.cit**, P 12.

Source :http://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/tchad.htm

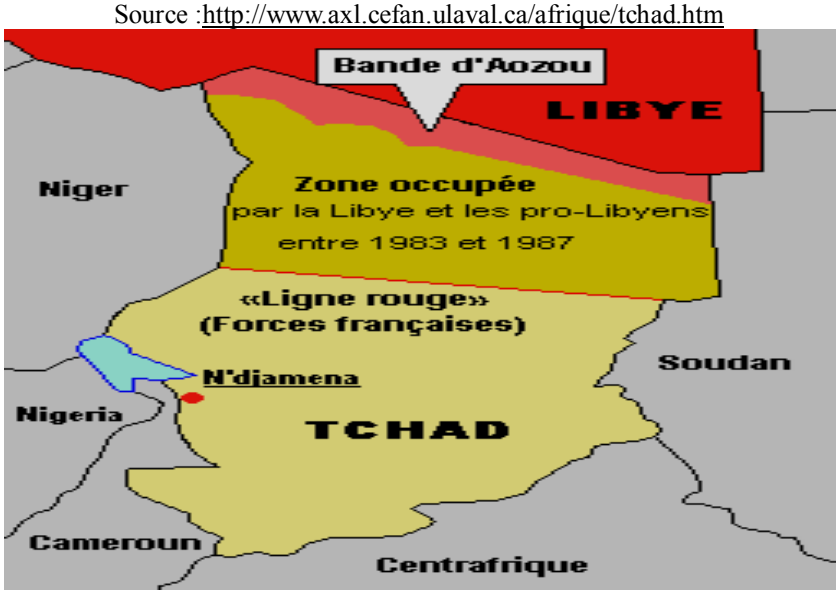

المسار الحالي ل" Aozou" قدم كمسألة من طرف القذافي الذي يطالب بالمنطقة التي احتلت عسكريا سنة 1973 و القضية الأساسية للإحتلال تتعلق بعملية التنقيب على النفط، النظام الليبي لم يستطع احتلال المنطقة بموجب معاهدة "Tripoli" الموقعة عام 1955، لكنه اعتمد على اتفاق سري موقع مع " **Tombal baye**" عام 1972، مصحوبا بوعد تقديم مساعدات ب 23 مليار فرنك إفريقي ما يعادل 100 مليون دولار مقابل إدراج شريط "Aozou" في إقليم ليبيا، بهذه الحدود عادت إلى مسارها القديم التي تم التوصل إليه في معاهدة روما بين " Benito Mussolim و PierreLaval" سنة 1935.

بعد وصول متمردي "Tibesti" للسلطة عام 1979 بقيادة " **Hissène Habré**" عاد تصلب العلاقات بين تشاد و ليبيا، و اتضح أن المنطقة لا تملك احتياطات نفط غنية و ليست سوى منطقة حجرية تضم رحل بدو و حدود يسهل اختراقها، بالتالي احتلال هذا الجزء من الأراضي من طرف القوات الليبية عمل ضد مبدأ حرمة الحدود المنصوص عليه في المادة 3 من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الموقع سنة 1963.

التوترات الناجمة عن هذه المنطقة من الإقليم أدخلت تشاد في نزاعات دورية و محاولة تغيير الوضع القائم "Statu quo" لغاية 1988 مع التوغل الليبي و الإعتراف الرسمي للحكومة التشادية لليبيا[81].

منذ استقلاله حتى نهاية عام 2000، شهد تشاد فترات طويلة من عدم الإستقرار و الصراع المستمر والآخذ في الإستمرار، خاصة من حيث تهديدات الجماعات المسلحة لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي ليحصل فيما بعد على دعم دولي و تحقيق طموحاته الجيوسياسية، الممول من عائدات النفط، المدعم من فرنسا، و عند أي تهديد داخلي حقيقي يستخدم الرئيس عاصمته السياسية لحل المشاكل الحدودية مع دول الجوار خاصة في شرق منطقة الساحل.

[81]SALLIOT, Emmanuel, **Op.cit**, PP 13-14.

يرسل تشاد أيضا بشكل مستمر المزيد من القوات للعمليات العسكرية الفرنسية بمالي حوالي 2000 جندي في مطلع 2012، هذه العملية التي تعطي ل "**Idriss Deby**" فرصة لوضع بلاده كلاعب إقليمي لا مفر منه في غرب و وسط إفريقيا، و من بين الأسباب الرسمية لهذا الإلتزام هو من أجل التضامن الإقليمي كون تشاد و مالي أعضاء اللجنة الدائمة (CEN_SAD, CILSS).

لكن تسعى تشاد لإستراتيجية خاصة بها بالنظر لمجموع الأزمات الداخلية و تبعات الأزمتين الليبية والمالية، الأمر الذي يزيد من عدم الإستقرار المحتمل بما في ذلك الجزء الشمالي الغربي من البلاد، حيث كان للهجرة المتواصلة للمجموعة العرقية الرئيسية التي تعيش بالمنطقة و التحالفات بين تبو من تيبستي من النيجر وليبيا، و التأثيرات العربية المسلمة انتشار واسع في المنطقة الصحراوية الشاسعة، فمسألة التبو بتشاد والنيجر و ليبيا و مطامع الطوارق أعطت بعدا إقليميا للمشاكل السياسية المحلية بسبب التضامن الحدودي – عبر الحدود–.

أولا، شمال غرب تشاد يتقاسم مع المنطقة الصحراوية نشاطات تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي بمعنى شمال النيجر ومالي، بيئة صحراوية عدائية يقطنها سكان رحل بدو، نشاطهم الأساسي التجارة عبر الحدود. فمثلا شمال غرب تشاد مصدر الأسلحة للمتمردين طوارق النيجر، إضافة لذلك يستخدم الشمال الغربي من قبل المهربين بغية نقل المخدرات نحو المغرب، أوروبا و الشرق الأوسط.

هذا التهديد الآتي من شمال غرب البلاد، تفاقم نتيجة الإشتباكات العنيفة على نحو متزايد بين التبو والميليشيات العربية في جنوب ليبيا بالإضافة إلى التوترات المستمرة في الشرق (من جنوب السودان) والجنوب (وسط إفريقيا)، إذن البيئة الإقليمية تعتبر مصدر قلق لتشاد، وضع يتطلب جهاز أمني متعدد الجبهات، ليبقى تشاد واحدا من أفقر البلدان في العالم حيث انعدام الأمن الذي يهدد غالبية الإقليم والسكان[82].

الخارطة رقم 13: توضح موقع تشاد في مواجهة التهديدات الإقليمية

[82]BOSSARD, Laurent, **Op.cit**, PP 203-204.

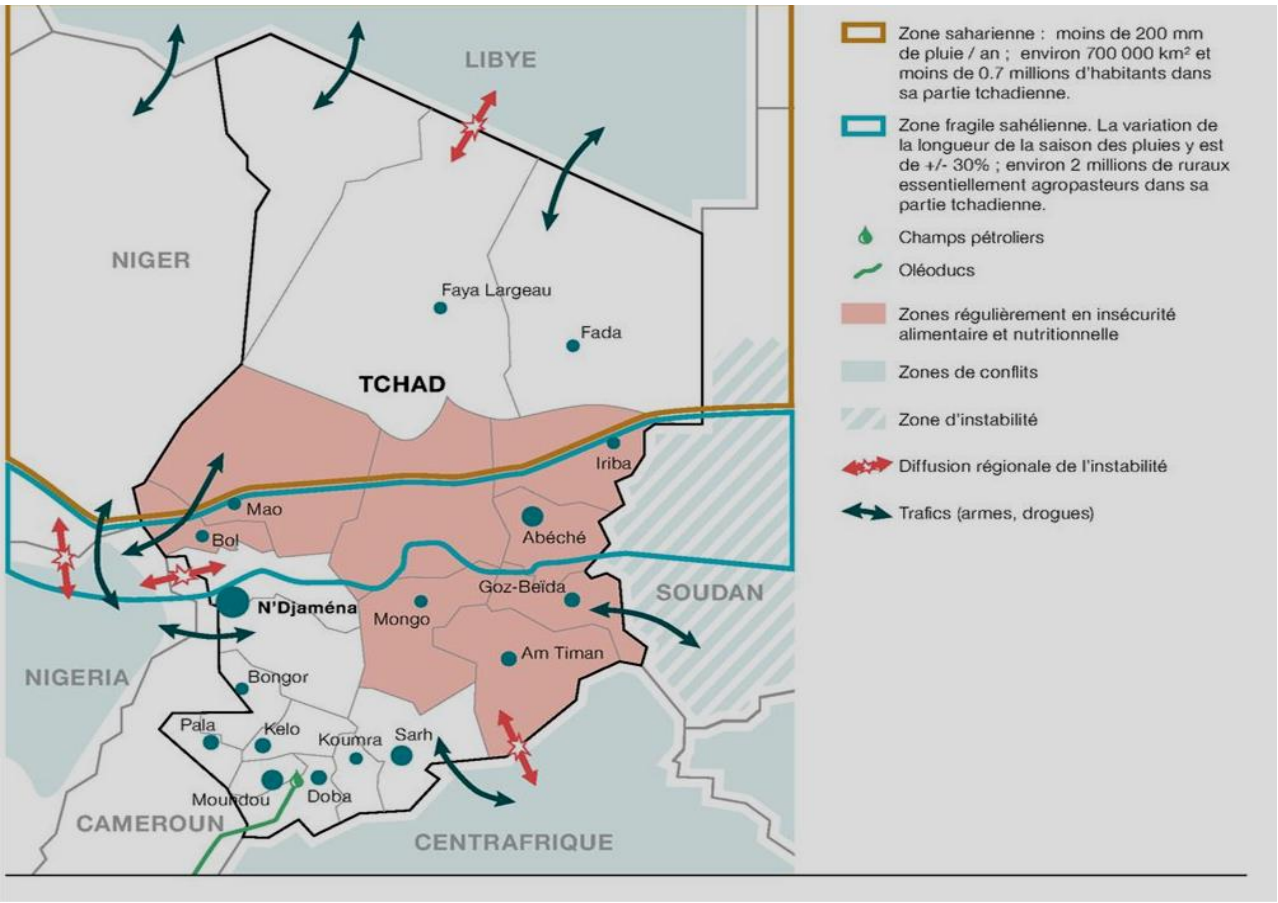

Sources: OECD (2014), "An Atlas of the Sahara-Sahel: Geography, Economics and Security", West African Studies,OECD Publishing, Paris, and OECD, AfDB, UNDP, UNECA (2014), "African Economic Outlook.

تشاد و الجار نيجيريا:

تشترك نيجيريا و تشاد في حدود مشتركة فالأخيرة تطمح إلى القيادة القارية بطبيعة الحال لا يمكنها أن تبقى بعيدة عن النزاعات التشادية لأنها تمثل فرص و تهديد خطر العدوى و زعزعة الإستقرار للأسباب التالية: الجوار الجغرافي، الروابط العرقية و التاريخية بين شمال نيجيريا "Bornons" و الجزء الغربي من تشاد "Kanen".[83]

اللاإستقرار في تشاد مركز جاذبية للخطر بالساحل الإفريقي، نزاع بين العشائر، انقسام بين الشمالو الجنوب، فوارق اقتصادية و سياسية، تدخل قوى خارجية، كلهابمثابة عوامل وراء صراع مزمن وانشقاقات مستعدة للإشتعال في أي وقت.

[83]ANTIL, Alain et TOUATI, Sylvain, "Mali et Mauritanie : Pays Sahéliens fragiles et états résilients", Politique étrangère, Institute Française des relations internationales (IFRI), 1/2011, P 52.

الفرع الرابع: موريتانيا خيار يتوقف على استراتيجية أمنية

تمثلموريتانيا صلة وصل بين إفريقيا السوداء و المغرب العربي، دولة إسلامية أين السكان يمارسون الإسلام السني المالكي على نطاق واسع، ظهر التطرف الديني الأول من الإحتجاجات العنيفة في منتصف التسعينيات و قمع **ولد الطايع** المعادي جدا لأطروحات الأصولية.

رحبت موريتانيا منذ فترة طويلة باللاجئين الطوارق من شمال مالي حيث بلغوا 110.000 قبل بدء الصراع سنة 2012، و بعد معارضة التدخل الفرنسي فإن الحكومة الموريتانية و بعد ستة أشهر من عملية "serval" أعلنت مثل قادة منطقة الساحل إرسال قوات إلى مالي بحوالي 11.800 جندي بعد تردد مبدئي للرئيس **ولد عبد العزيز** خوفا من العواقب المحتملة لهجمات إرهابية، فإذا كان البلد هدفا لهجمات بين عامي(2007–2011) الوضع استقر بعد انهيار الجيش المالي في أوائل سنة 2012 حيث أن مقاتلي القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وجدوا صعوبة القتال على عدة جبهات، فالجيش الموريتاني شارك بين عامي (2009–2010) في حملات عسكرية ضد القاعدة خصوصا في خلال عملية احتجاز الرهائن لتليها حملة التطرف (2009–2011) الذي حاول إعادة تأهيل الشباب المتدخل.

منذ نهاية 2000، الحكومة التزمت باستراتيجية وطنية لمكافحة الجريمة العابرة للحدود و مكافحة الإرهاب التي تعين اعتمادها سنة 2012، استراتيجية انتقدت بشدة من قبل بعض المعارضة التي رأت ضرورة وضع عقيدةجديدة تقوم أساسا على دبلوماسية نشطة و تواصل سياسي، فالعلاقات مع دول الجوار تلعب دورا محوريا في تنفيذ هذه الإستراتيجية بتعزيز العلاقات مع المغرب و العديد من اتفاقيات التعاون مع الجزائر، كما أكده البلدين من خلال استعدادهم لتنشيط التعاون الجمركي و مكافحة الجريمة المنظمة.

أما عن التوترات مع مالي فانتهت من خلال عقد اتفاقيات تعاون في مجال الأمن بجانفي 2014 التي تجمع و تأخذ بعين الإعتبار مكافحة وسائل الإرهاب و نشر دوريات عسكرية مشتركة[84].

تعاني موريتانيا تحديات أمنية داخلية من هشاشة الدولة، عدم استقرار سياسي، الفقر و غياب الأمن عناصر تشكل في كلها مربع ضعف لا يمكن التغلب عليه و احتضانه بسهولة.

بهذا، يبدوأنّ الساحل الإفريقي منطقة جد مهمة كونها تعرف مجموعة مفاهيم من دول هشة، منهارة، مفلسة، دول أصبحت في قلب التفكير للعديد من وكالات التنمية للدول المتقدمة و التي تربط بين الأمن والإقتصاد أو الأمن و التنمية[85].

[84]BOSSARD, Laurent, **Op.cit**, PP 204-205.
[85]ANTIL, Alain et TOUATI, Sylvain, **Op.cit**, P 59.

موريتانيا دولة هشة على نحو متزايد بارتفاع مستويات انعدام الأمن ما يؤدي ارتباطها بالتطرف العنيف و الإجرام عبر الحدود و نشاط الإرهاب بضغوطات داخلية تتحد مع عوامل خارجية، أمر يضعّف قدرات الدولة الضعيفة للإستجابة لهذه المتغيرات. ليست الهشاشة مصدر قلق للمواطنين الموريتانيين فقط وأولئك الذين يسعون لتعزيز التنمية في البلاد، و تهديد أوسع لتحقيق الإستقرار في منطقة الساحل من حيث تغذية الصراعات، على وجه التحديد الهشاشة تقوض جهود مكافحة الإرهاب التي تعتبر الأولوية القصوى بالنسبة لدول المنطقة و الجهات الفاعلة و الحكومات الغربية.

موريتانيا ليست البلد الوحيد في الساحل الإفريقي للأسف الذي يعاني فوضى انعدام الأمن التي تهدد استقرارها من زيادة انتشار تأثير أنشطة الجريمة المنظمة و الجماعات الإرهابية الأمر الذي يهدد المكاسب الديمقراطية الهشة، عوامل من شأنها أن تقوض "undermine" التسلسلات الهرمية الإجتماعية ونسيج التماسك الإجتماعي، بضعف و فساد مؤسسات الدول، توترات سياسية و اجتماعية متأصلة في الهياكل القبلية القديمة و الإنقسامات العرقية و العنصرية و تنامي التشدد وسط المجتمع الموريتاني، عوامل ثلاثة شكلت ضغوطات حرجة لتتداخل مع بعضها البعض ما يخلق حلقة مفرغة لابد من كسرها من أجل استعادة بعض الإستقرار[86].التدفق الأخير للأسلحة من ليبيا نتيجة النزاع، مع استمرار تدفق اللاجئين أكثر من 31.000 حتى الآن ، من مالي هربا من الإشتباكات المسلحة بين المتمردين الطوارق و الجيش ضف إلى المزيج من الأزمات من أزمة غذاء و إجرام عبر الحدود و دخول تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي بتورطها في الصراعات التقليدية، حوّل منطقة الساحل بأكملها " من منطقة رمادية إلى برميل بارود على استعداد للذهاب بعيدا"[87].

الفرع الخامس: تمرد الطوارق، النزاع الأكثر أقدمية ذو تأثير واسع و ممتد (نزاع هيكلي)

لعل أن أهم سبب لمشكلة الطوارق عند تناول نظرية الصراع الهيكلي، هو النزاع المتوقف عن الهياكل الإقتصادية و المؤسسات الإجتماعية، فالحجة الرئيسية لهذا النزاع يتعلق بمسألة تنظيم المجتمعات التي تبدو في مشاكل متنوعة من استبعاد سياسي و اقتصادي، ظلم، فقر و استغلال، فحسب أنصار النظرية أن النزاع يحدث بسبب الطبيعة الإستغلالية و غير العادلة بين المجموعات البشرية وهيمنة فئة على حساب أخرى وهو الحال لفئة الطوارق. وفقا للنظرية فإن النزاع يركز أساسا على المصالح المادية و منه النزاع من شأنه إطالة أمده لأن الحل في نظرهم يكون من خلال الثورة حيث سيتم الإطاحة بالطبقة المستغلة[88].

[86]BOIKHARS, Anouar, "The drivers of insecurity in Mauritania", Middle East, Carnegie endowment for international peace, April 2012, PP 3-4.
[87]Ibid, P 15.
[88]Strategic studies in the 20th century, **Op.cit**, P 56.

تمرد الطوارق مشكل قديم ولد مع إعلان الإستقلال، طبقة مهمشة و مضطهدة، مجتمع الطوارق كان دائما على حافة المعارضة ضد الدولة، بالنسبة لهوية الطوارق و الدولة القومية الصحراء لم تكن أبدا حاجزا بين شمالو جنوب إفريقيا، حيث كانت دوما مسارا لمختلف القوافل و القبائل و العشائر، فمنذ 1960 مسألة الإنتماء الوطني أثرت على حياتهم بعد انتهاء الإستعمار.

ولد العداء التاريخي بين السكان البدو و المستقرين ضف لمركزية الدولة و تهميشها حيث يعيشون بعيدا عن الأنشطة الإقتصادية و السياسية و فرص العمل، ينظر إليهم سلبا بحكم عدم إمكانية السيطرة عليهم، فالقرارات السياسية و الإقتصادية تتخذ في الجنوب بعيدا عن مناطق الطوارق مما يساعد على استمرارية استبعادهم من حيث تقسيم الثروة و السلطة[89].

بهذا الوصف الوجيز، من هم؟، كم عددهم؟، من أين هم؟، أسئلة تستوجب إجابات لهذا الصنف من الشعوب ما سنقوم بتوصيفه باختصار في الجدول التالي رقم 09 [90]: يوضح لمحة عن سكان الطوارق

الطوارق	يسمون أنفسهم " KelTaggemoust" بمعنى الذين يرتدون الحجاب، " KelTamatcheq" أي الذين يتكلمون لهجة " tamasheq"، و أيضا " Imageren" أي الرجال الأحرار، يشكلون فرعا من شعب الأمازيغ، منطقة سكانهم التقليدية تغطي ما يقرب 2.5 مليون كلم2 في المنطقة الصحراوية أو شبه الصحراوية، وسط الصحراء و حواف منطقة الساحل الإفريقي. الحدود السياسية الحالية مقسمة بين 5 دول: الجزائر، ليبيا، مالي، نيجر، بوركينافاسو، عددهم يختلف وفقا للتقديرات ما بين 1- 3 مليون شخص حيث يمثلون 10% من سكان مالي و 20% بنيجر.
الأنشطة و الموارد	قاعدة اقتصاد الطوارق تستند لحد كبير على البداوة الرعوية التي ترتبط ارتباطا وثيقا والظروف المناخية، المواشي وبالتناوب بين موسم الجفاف والمطر مع حركة الشمال و الجنوب بحثا عن المراعي ونقاط المياه.
معلومات عن اللغة	هوية الطوارق " temoust/temust" و تعرف أولا من ناحية اللغة ب "tamasheq" المكونة من "tamazight"، اللغة الأمازيغية، فيما يخص "tamasheq" لم يتم التعرف عليها لا كلغة وطنية أو كلغة رسمية في دول الساحل الإفريقي مع ذلك الطوارق هم الوحيدون الذين يحجزون أبجدية "tamasheq" المستمدة من الأبجدية الليبية القديمة "letifingh". ثقافة الطوارق مازالت أساسا

[89]SALLIOT, Emmanuel, **Op.cit**, PP 33-37.

[90]Touareg, Groupe international de travail pour les peuples autochtones (GITPA), France, PP 1-3, Sur le site : www.gitpa.org

والثقافة	عن طريق الكلام و يتم التعبير عنها اليوم من خلال مناسبات الحفلات التي تترجم في حياتهم اليومية، أغلبيتهم مسلمون سنة اعتنقوا الإسلام في القرن 7م مع الغزو العرب.
التنظيم السياسي والإجتماعي	تقليديا التنظيم السياسي للطوارق منظم في إطار اتحادات كل منها تحت إشراف رئيس أو قائد يسمى "amenokal"، يختار على أساس الكاريزما و شجاعته في القبيلة و نبله، توكل له مهمة جمع الضرائب، إدارة المراعي، الثقافات و يفصل في النزاعات. تقليديا هناك 09 اتحادات سياسية التي تحدد المناطق المسيطرة كل واحدة منها تتكون من عدة قبائل مقسمة لعدة طبقات مشكلة علة أساس هرمي من أعلى نحو أسفل النبلاء وهم (imajaghen) هم بالأساس محاربين يتوجهون نحو الفتوحات و يضمنون السلامة، ثم تأتي الطبقة الدينية (ineslimen) المعزولة عن المعسكرات و البعيدة عنهم دورها الرجوع لها للمعرفة و مشاورتهم، و في الجزء السفلي من التسلسل الهرمي الإجتماعي هم عبيد (iklan) المسؤولين عن الحرف اليدوية.
حول دولة القانون	مختلف الأنظمة و المؤسسات التي نجحت في الوصول إلى السلطة، وضعت الطوارق دوما بعيدة عن الحياة السياسية والإجتماعية و الإقتصادية، بذريعة تهديدهم للأمن الوطني، يتم تهميش الطوارق و ظلمهم و معاملتهم كمواطنين لمنطقة ثانية.
المشاكل و المطالب	في التمييز و العنف بأشكاله و إنكار لهويتهم و تقاليدهم، وضع الطوارق مطالب في ظل مفاوضاتهم مع السلطة الحكومية، كإنشاء نظام تعليمي مناسب و نمط الحياة البدوية، تطبيق العمل الإيجابي لتكافؤ الفرص، الإعتراف بلغة "tamasheq" كلغة رسمية و إمكانية ممارسة بحرية حياة البدو.

Source: Touareg,www.gitpa.org

الخارطة رقم 14: توضح تمركز الطوارق بمنطقة الصحراء/ الساحل

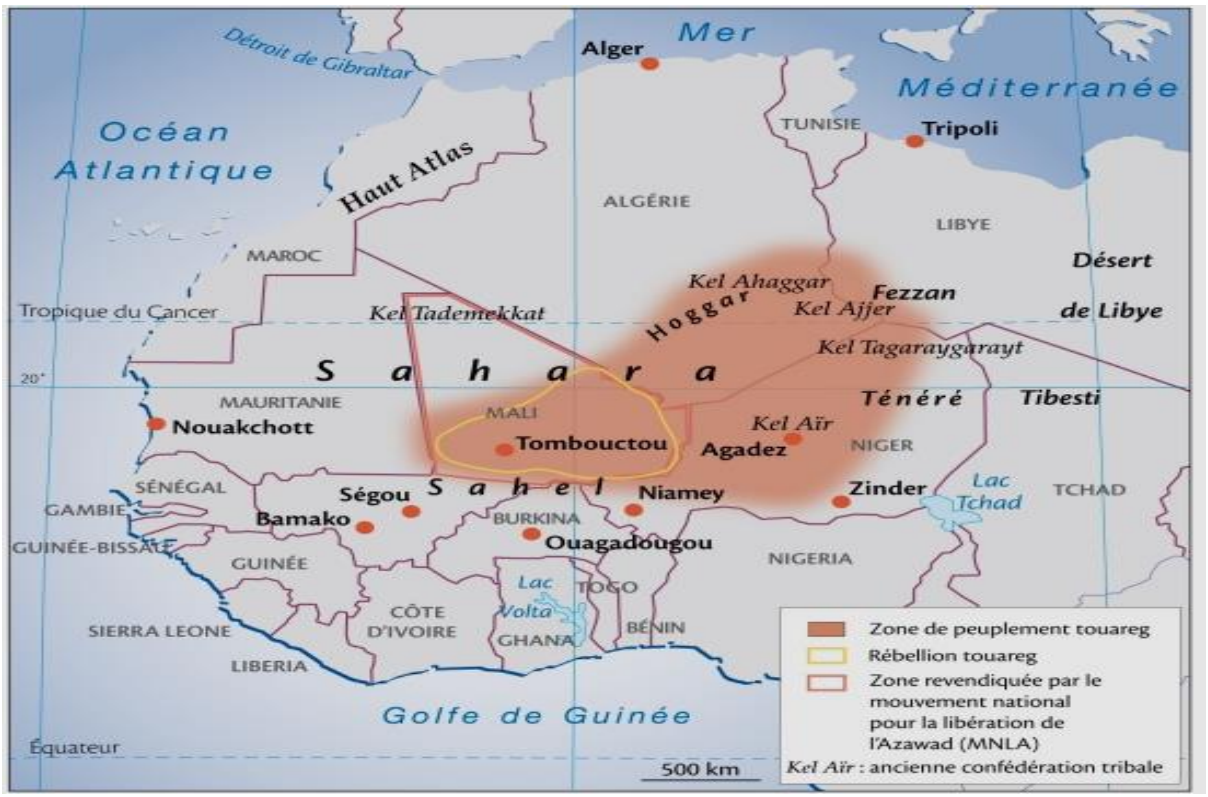

Source :http://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/Touareg/147148

مسألة الطوارق لها أكثر من 130 سنة، تترجم أولا مشكل فرنسي عرف الميلاد في مقاومة المقاتلين الطوارق، في نهاية القرن 19 و التغلغل الإستعماري إلى الصحراء كانت البداية مع المستكشفين الأوروبيين الذين صوروا المشهد و جمعوا المعلومات عن السكان و أحكامهم، حيث تركزت طموحات الأوروبيين حول التجارة عبر الصحراء في سياق المنافسة بين فرنسا و إنجلترا.

فرنسا و عملها على تطوير مشروع السكك الحديدية الطموح من خلال الصحراء يهدف ربط المستعمرات الفرنسية من الجزائر و السودان و هنا اندرجت خطة الكولونيل " **Paul Flatters**" بإيجاده الطوارق في فبراير 1881 لتتبع الطرق، بدأ ينظر إليهم على أنهم يشكلون عائقا أمام توسع التجارة الإستعمارية الفرنسية، فلقبوهم بالهمجيين "barbarie"، الفوضويين "anarchie"، مهجورين "archaisime"، إقطاعيين "feudalism"، متعصبين "fanaticism"، ذوي مطامع "irredentism"...إلخ، بالتالي إطلاق جميع الصفات لإذلال مجموعة الطوارق لغرض تعبئة و إضفاء الشرعية على المشروع الإستعماري الفرنسي[91].

كاستنتاج لما حدث في تاريخ 11 جانفي 2013، عندما أرسلت الحكومة الفرنسية قواتها نحو مالي لتدمير المجموعات المسلحة المتقدمين نحو الجنوب و محاولة فرنسا استعادة الإندماج الإقليمي بمالي فإن

[91]CAUDOT, Hawad- Héllène," La question touareg : quels enjeux ?", La découverte, Paris, Juin 2013, PP 1-2.

كل المزاعم "clichés" حول مسألة الطوارق هو محاولة لإعادة تنشيط الفكرة الكولونيالية السالفة و قمع ليس التمرد و إنما الطوارق في حد ذاتهم حيث لا وجود لأطراف نزاع أخرى و لا مطالب جديدة كما أن النزاع لا يشمل تعزيز هويات أخرى، بالمعنى الدقيق ينطوي على بعد الطوارق و هم شعب الجنوب بالجزائر "southern population"، المربين بالنيجر " breeders" و "bouzou" الذي يعني العبيد في الهوسا والسنغاي بمالي والنيجر[92].

ما هي الحرية بالنسبة للطوارق؟

الطوارق هم في الأساس فخورين عندما يكونون مستقلين "autonom" وباكتفاء ذاتي "sufficient-self" يكرهون أي تدخل أو إكراه خاصة من السلطة الخارجية، الحكم الذاتي بالنسبة لهم يعطي حرية التحرك بدون حواجز في الرقعة الشاسعة من الصحراء بالتالي يمكن فهم الجروح العميقة التي تسببت فيها الحدود التي تقسم أراضي الطوارق في وقت مبكر سنة 1960، ضف لوجود الحرية لإدارة بيئة معينة وموارد طبيعية صحراوية على أساس العادات "usages" و الإحتياجات ما يساوي الحرية أن يكون الطوارق بدو رحل والعيش في سلام في هذه الحالة من العزلة، في بعض الأحيان هو الصالح أي نعمة و أحيانا أخرى نقمة. يأملون في العيش دون خوف في بيئة خالية من العنف سواء الممارس من قبل الدولة أو دول الجوار أو الأجانب. الحفاظ على علاقات جيدة مع المجموعات العرقية الأخرى التي تشترك في الصحراء من Toubous, Songhais, Peuls, Arabes...، باعتباره أمر ضروري لمفهوم حرية الطوارق[93].

الفرع السادس: النزاع في شمال مالي

شمال مالي منطقة واسعة في قلب الساحل الإفريقي تمتد على مساحة 922.490 كلم2 من إجمالي 1.241.238 كلم2 لمساحة مالي أي بنسبة 74.32% ، تشارك مالي في أكثر من 5000 كلم مع الحدود الجزائرية، الموريتانية، النيجر و بوركينافاسو، لذلك فإن اتساع الفضاء و تماس الحدود جعل من المستحيل عمليا السيطرة على هذه المنطقة في شمال مالي مع بنى دولة ضعيفة إلى حد غير موجودة (الغياب الفعلي للإدارة في بعض المناطق)، عدم فعالية و كفاءة الأجهزة الأمنية...إلخ، فقر و انعدام الأمن و آفاق التنمية جنبا إلى جنب مع البيئة العدائية التي تضع الشعوب في وضع غير مستقر ومزمن، ما ينتج عنه آثار ضارة و غالبا ما تثير حركات تمرد مسلحة مصحوبة بأعمال عنف، الأمر الذي يقوض بشكل خطير القاعدة

[92]Ibid, P 3.

[93]"Stabilité politique et sécurité en Afrique de l'Ouest et du Nord", Service Canadien du renseignement de sécurité avec le Cabinet office du Royaume-Uni, Points saillants de la conférence, Publication de la série regards sur le monde : avis d'expert, 2014, PP 57-58 ?, Sur le site : www.scrs-cris.gc.ca

الإقتصادية و الإجتماعية في الشمال[94]، و بالفعل هذا ما حدث في مالي منذ التسعينات و لا يزال يتكرر مؤخرا و الإنقلاب سنة 2012، الأخير عكس ميزان القوى فلأول مرة الإختلال يستفيد منه الطوارق، عقب نهاية الحرب الليبية، المقاتلين الطوارق الذين تم تجنيدهم في جيش القذافي عادوا إلى البلاد بكميات أسلحة ذات جودة لينهار الجيش المالي بعد شهرين ما أدى لانقلاب في باماكو ضد الرئيس " **Amani Toumani Touré**"[95].

الخارطة رقم 15: توضح الترابط الخطير بين ليبيا و منطقة الساحل الإفريقي

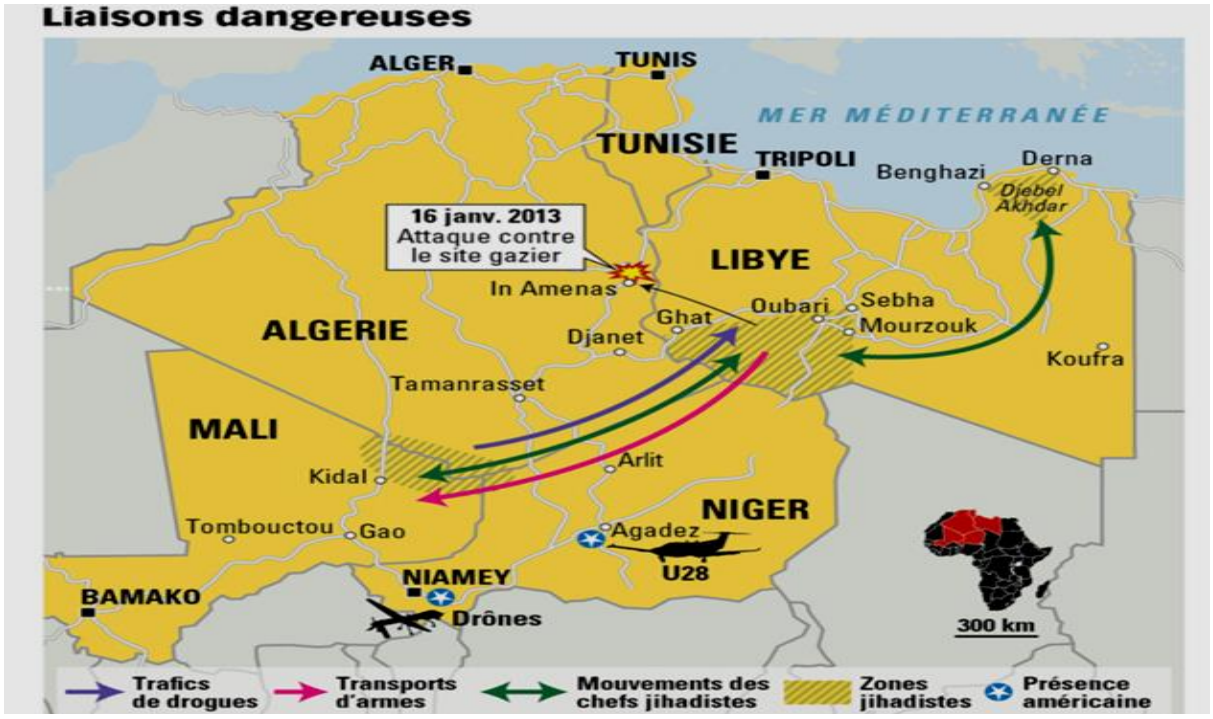

Source : http ://numidia-liberum.blogspot.com/2014/06/la-guerre-secrete-de-lalgerie-en-libye.html, 2014

مالي و منذ بدايات استقلاله يعيش على إيقاع سلسلة من الإنقلابات و التمردات في شماله الذي يزعزع استقراره، في الواقع تشابك الأزمات التي تضرب مالي منذ 2012 خصوصا التمرد و الإنقلاب العسكري بالمقابل الصراع السياسي في العاصمة بالجنوب و التأثير المتزايد للمخاوف في مناطق الشمال من البلد، التي تتوافق لمحيط جغرافي مكون من ثلاث مناطق و هي: تمبكتو، غاو و كيدال بقرابة ثلثي الإقليم الوطني، بحوالي 10% من السكان، عبارة عن بدو الصحراء (Arabes, Maures, Touareg) المتعايشين مع السكان المزارعين المستقرين (Songhais, Peulhs, Soninké, Bambara). لكن منذ سنة 1990، الحروب

[94]SIDIBE, Kalilou, Security management in Northern Mali : Criminal networks and conflict resolution mechanisms, Research report , Institute of development studies (IDS), Vol 2012, N° 77, UK, August 2012, P12.
[95]TAJE, Mehdi, Les géopolitiques de la guerre au Mali, Séminaire International sur la sécurité et le développement au Sahel et au Sahara, Niger : Au palais Niamey, 15-16 février 2013, P 3.

اشتعلت من حركات تمرد الطوارق أين الهدف هو الهيمنة على المناطق التي أخذت بعدا إقليميا[96]، و اليوم من الواضح أن هذه التمردات المسؤولة عن الاستقرار بالمنطقة لكن السبب هو الحرمان و التهميش، عاملان ليسا الوحيدين فبالإضافة إلى ذلك يوجد غياب التطور التنموي و البنى التحتية، دون تجاهل الرؤية التمييزية لسكان المنطقة التي تعتبر من بين المقاييس لحقيقة أسباب لاستقرار المنطقة. إذن رجوعا إلى تمرد الطوارق هي سلسلة الإنتفاضات المتكررة التي تهز الرؤساء الماليين من "**Modibo Keita**" وصولا إلى " **Amadou Toumani Touré**"، في سنة 2011 مجموعة صغيرة من الطوارق ذو حساسية من المجتمع المالي، بالرجوع إلى تاريخهم و قيمهم الثقافية تجمعوا ضمن منظمة سياسية– عسكرية تحت اسم " the national liberation movement of the azawad (MNLA)" التي تحاول تقسيم مالي بالأسلحة.

في ديسمبر 2011، MNLA تعززت ببعض العسكريين الماليين ذو أصل طوارق و اندمجاهم للإلتحاق قبل هجوم جانفي 2011، أيضا حركة طوارق تحالفت مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، أنصار الدين *MUJAO.

MNLA ظهرت مثل هيكل مؤسسي للديمقراطية التي تحارب التهميش و الإضطهاد للطوارق الماليين.

*AQMI, Ançardine , *MNLA* حرب بمالي تدور إلى يومنا هذا، تجمع سياسي– عسكري من الطوارق يشمل كل أساليب القوة، ما زعزع استقرار مالي و أدى لانتقالات جديدة من حيث أمن الأخيرة، عنف حاد وهدر لحقوق السكان ما فاقم الأوضاع الأمنية[97].

---

[96]LAKURAYA, Afriki, Analyse et réflexion sur la crise au Mali, Convergence Africaine pour le renouveau (CARE), Centre d'études politiques, 2012, PP 6-7.

[97]LAKURAYA, Afriki, **Op.Cit**, PP 8-10.

*MUJAO الحركة من أجل الجهاد و الوحدة في غرب إفريقيا، نمت في الصراع سنة 90، و ظهرت في 2011 كفرع منشق عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي و نشرت أول بيان عسكري لها في أكتوبر 2011، معلنة للجهاد في جزء كبير من غرب إفريقيا.

* أنصار الدين حركة جهادية سلفية من طوارق هدفها إقامة الشريعة في كامل الأراضي المالية، تتميز بقومية الطوارق ومختلفة عن MNLA، الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، أنشأت في 15 أكتوبر 2011 هدفها جعل شمال مالي دولة مستقلة تسمى "azawad" ترتبط هذه الحركة مع مختلف الجماعات المتطرفة في شمال مالي بما في ذلك تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وMUJAO.

* AQMIمنظمة سلفية جهادية متشددة وريثة الجماعة السلفية للدعوة و القتال من أصل جزائري و هي فرع من الجماعة الإسلامية المسلحة "GIA".

*MNLA تاريخ تأسيسها كان في 2010/01/01، تشكيلها يعود إلى "توماستين" نسبة إلى كلمة توماست التي مفادها القومية باللغة الطوارقية، بالرغم من محاولة إقناع تمثيلها كل سكان إقليم أزواد من العرب، السونغاي و الفولان، لكن الواقع يعكس البعد

منذ 2007، منطقة الطوارق أصبحت مساحة لتزايد انعدام الأمن و الإنتفاضة الأخيرة للطوارق في جانفي 2012، تختلف عن سابقتها التي شنتها حيث كان نفوذها إقليمي بتركيبة بشرية و أسلحة ليبية ملفتة النظر باعتبارها تحدي و ليست تعبيرا عن محاولة تحقيق تنمية اقتصادية بل حق في تقرير المصير مندمجة في عدة فصائل كما سبق الذكر، جماعات تهدد استقرار مالي و سلامة أراضيها ما يقوض لانتخابات كانت مقررا إجراؤها بأفريل 2012[98].

المطلب الثاني: الجماعات المسلحة، التنظيمات الجهادية و نطاقها الواسع في تغذية اللاأمن بالساحل الإفريقي

لقد ساهمت مجموعة من العوامل كامتداد و انتشار تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي إلى جعل منطقة الساحل مجالا فوضويا، و أكثر ما يعزز ذلك سقوط نظام القذافي الذي خلف انتشارا للأسلحة ووقوعها في أيدي الجماعات المسلحة. لهذا فإن دول المنطقة ما تعتبره مشتركا هو "تنظيم القاعدة كعدو"، الأخير الذي أوجد هذا الفضاء بما يتضمنه من ثغرات و فراغات أمنية مفضلا لنشاطه آخذا بعده الإقليمي[99].

كما أن عمل و زيادة نشاط الجماعات المختلفة بالمنطقة مرتبط في الأساس إلى مجموع الخصائص التي تتميز بها، و امتلاك مصادر القوة، و ذلك ملاحظ في عدم قدرة التدخل الفرنسي بمالي من القضاء نهائيا على تهديد الجماعات المسلحة رغم اتباعها استراتيجية "الطرد و الإبعاد"، لتكون النتيجة المنطقية ارتباط الجماعات مع بعضها البعض أو ظهور أخرى جديدة. حيث يمكن إبراز مصادر قوة الجهاديين في **القدرات الإرتباطية والعمل التنسيقي**، فبالرغممن تعدد المجموعات الجهادية على مسرح الساحل الإفريقي فإن هذا لم يقف حاجزا أو عائقا أمامها نحو ربط الإتصال و التنسيق فيما بينها، لتصنف هذه الجماعات بين جماعات المصدر الأم أو الأصل التي تعتبر بمثابة جماعات رئيسية مثل تنظيم القاعدة ببلاد المغرب وبوكو حرام، ويتولد عنها جماعات فرعية ناتجة عن عوامل الإنشقاق التنظيمي الذي مردّه مجموعة أسباب كالخلاف، من أبرزهاحركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا و الفروع المتعددة لجماعات أنصار الشريعة في كل من ليبيا، تونس...، كذلك من أهم عوامل القوة هو **التأسيس الإيديولوجي الموحّد** لهذه التنظيمات حيث تعرف تقاطعا مشتركا في الأفكار واستنساخا للتوجهات، ترفعوتنادي بشعارات دينية واحدة كمواجهة للغرب و رفع لواء دولة

القومي القبلي للحركة التي انظموا في صفوفها الطوارق المتمردون الذين حاربوا إلى جانب القذافي، و يعتبر محمد أغ ناجي من أبرز قادتها (قيادي شاب العائد من ليبيا).

[98]AMMOUR, Laurence Aida, Les enjeux de sécurité émergents en Maghreb et au Sahel depuis le « printemps arabe », Annuaire IEmed de la méditerranée, 2012, PP 142.

[99]كريم مصلوح، مرجع سابق،ص 51.

الخلافة، و تطبيق الشريعة. تترسخ في معتقداتها عدم الإستسلام و الرضوخ لأي تدخل عسكري و لا ضغوط أمنية، كما ويساعدها على التنظيم هو تدارك الإنشقاق، حيث معظم المقاتلين من أتباع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلاميوبيانها الذي يدعو ضد التدخل العسكري في مالي. نقطة أخرى يجب الإشارة إليها هي **الخبرة القتالية** التي تتمتع بها الجماعات، من خلال المشاركة في الحرب ضد نظام القذافي و الأسلحة المكتسبة، فترة المشاركة هذه سمحت بتكوين خلايا جديدة إما نائمة أو جديدة في الأصل بدول الجوار.

من عناصر القوة كذلك **الموارد العسكرية و الإقتصادية** التي تستحوذ عليها المجوعات من خلال الأنشطة غير المشروعة كمصادر تمويل في ظل هشاشة و ضعف المبنى السياسي و الأمني في السيطرة على الحدود ودفع الدول فدية لتحرير الرهائن، حيث يتراوح متوسط الرهينة الأجنبي ما بين 1.5 و 4 ملايين دولار، واقع سمح لهذه الجماعات من زيادة قوتها و ينمي من منافع مواردها الإقتصادية. في ظل كل هذا ما ساعد أكثر التنظيمات هو البيئة الهشة و الإنقسامات داخل الدولة و غياب الإستقرار السياسي وشرعية النظام و ضعف التنمية ما شكل أرضية خصبة لاستمرار النمو[100].

الفرع الأول: بوكو حرام، تهديد أمني ببعد إقليمي

الجدول رقم 10: نيجيريا، بعض مفاتيح التقديم

طبيعة النظام:	جمهورية فدرالية	**عدد الولايات:**	36 إضافة للإقليم الفدرالي
المساحة:	923.773 كلم2	**السكان:**	177 مليون نسمة (2014)
الناتج المحلي:	510 مليار دولار(2013)	**الديانات الأساسية:**	48.8% إسلام بالشمال 49.3% مسيحية بالجنوب
4047 كلم من الحدود البرية و 853 كلم من الساحل:	الكامرون من الشرق 1690كلم، نيجر من الشمال 1497 كلم، الشمال الشرقي تشاد ب 84كلم و في الشرق بنين ب 773كلم.	**التركيبة السكانية:**	الهوسا، Yoruba, Ibo, Kanuri, Tiv, Nupe
معدل المعرفة قراءة–كتابة	61.3 % (PNUD 2012)	**أمل الحياة:**	52 سنة (PNUD 2013)

Source: PNUD 2013

[100] كريم مصلوح، مرجعسابق، ص ص 52– 55.

في عام 1999، نيجيريا خرجت منذ 16 سنة من الديكتاتورية، فترة تميزت بالإنتشار الواسع للفساد والإنحراف بجميع أشكاله، في الجزء الشمالي من البلاد اتساع الهوة بين النخب و السكان المدعمين من قبل العديد من الحركات و الزعماء الدينيين المعتقدين بالشريعة الأكثر صرامة التي من شأنها أخلقة الحياة السياسية والإجتماعية، ما أدى في مطلع هذا القرن لامتداد نطاق المجال القانوني الجنائي الإسلامي في كثير من الأحيان ضد إرادة السياسيين.

محمد يوسف "**Mohammed Yussef**" واحد من الزعماء الدينيين ولد في ولاية "Yobe" زعيم حركة " Boko Haram"، تعتبر في المقام الأول حركة احتجاجية ضد فساد الحكومات بالشمال، المسؤولة عن فرض الشريعة، أنصارها يدعون لتطبيق " دمج القانون و رفض الحداثة في جنوب شرق نيجيريا التي تعتبر في نظرهم خطيئة " a sin".

في عام 2003، يوسف و أتباعه خلقوا مجموعة في وسط مجتمع ريفي سمي تحت اسم المدينة السماوية "heavenly city"، بولاية "Yobe"، لكن تم اصطيادهم من قبل السكان المحليين و طردهم من الدولة، جزء كبير منهم موجود في "Maiduguri" في "Borno"، أين العلاقات مع السلطات بدأت تتصاعد بسرعة وتتخلها مواجهات متفرقة.

في جويلية 2009، أبادت قوات أمن نيجيريا المئات من أعضاء الطائفة "secte" بما في ذلك محمد يوسف.

غيّرت بوكو حرام الكل بالكل، طائفة أصبحت منظمة عنيفة جدا "ultra-violent"، توسعت نطاق أهدافها كما توسع تدريجيا غطاؤها الجغرافي لتغطي عام 2014 مجمل شمال نيجيريا.

من 2009 إلى 2013، أكثر من 800 هجوم للمجموعة التي تقترب الآن من تلك بتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي و فروعها، روابط مع جماعات إرهابية أخرى بمنطقة الصحراء/ الساحل يجعل صعوبة تقييمها، و بعد وفاة محمد يوسف، القاعدة التزمت علنا بتسليم الأسلحة لبوكو حرام و من المرجح أن تكون هناك مبادلات وقعت بين الطرفين و المرجح أيضا أن "MUJAO" قد ظهرت بمناسبة الأزمة في مالي والتي رحبت بالمنبثقين عن بوكو حرام[101].

الخارطة 16: توضح انتشار طائفة بوكوحرام بشمال نيجيريا

[101]BOSSARD, Laurent, **Op.cit**, P 185-186.

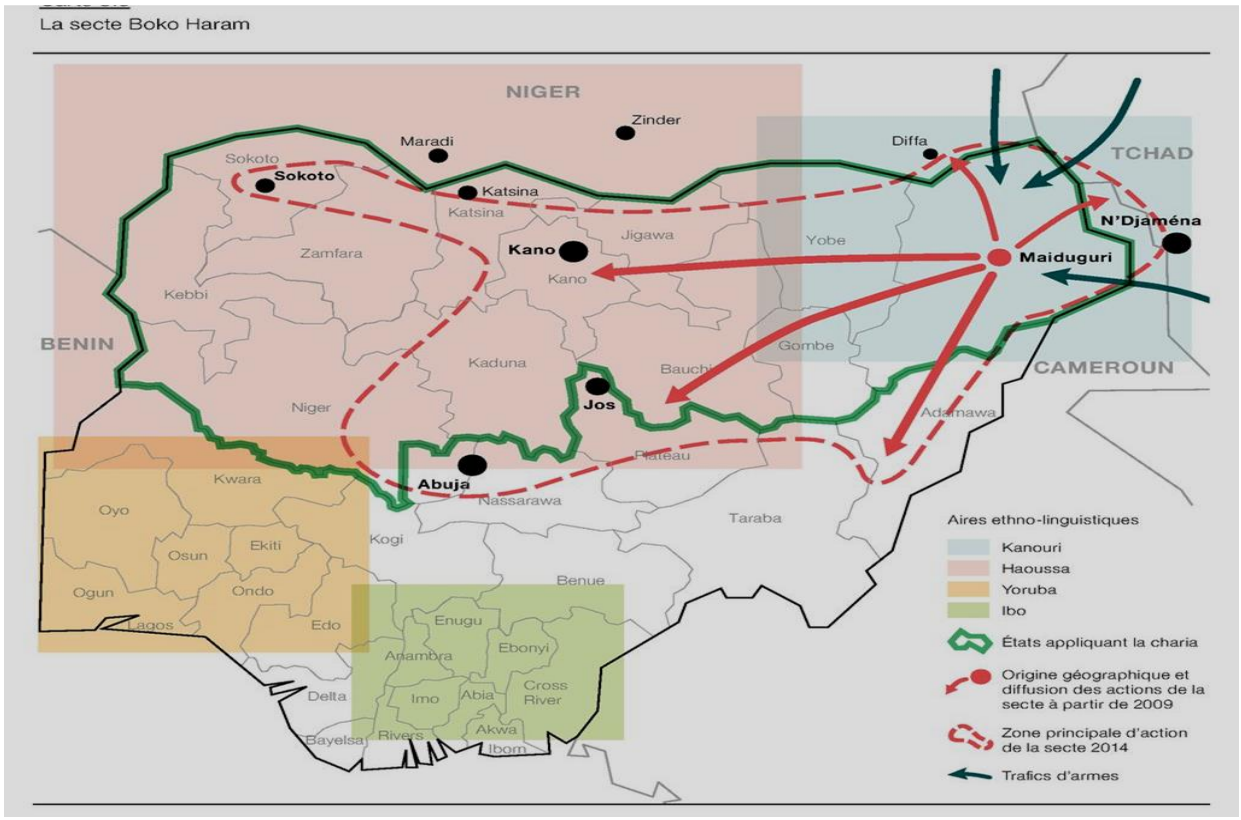

Sources: OECD (2014), "An Atlas of the Sahara-Sahel: Geography, Economics and Security", West African Studies,

"BOKO HARAM" هو مزيج من لغة الهوسا و اللغة العربية، بالهوسا تعني التعليم الغربي "western education" و بالعربية "haram" تعني الخطيئة و عند الجمع بين الإثنين تعني "التعليم الغربي حرام"، بالنسبة لأعضاء الطائفة الإسم هو تحقيري "péjoratif" و لا يعكس فكرهم و إيديولوجيتهم لهذا يفضلون الإسم العربي: "Jama'at- ahl al-sunna li'l-da'wa wa'l-jihad" : "جماعة أهل السنة للدعوة و الجهاد"، التي تعني المجتمع المخلص المخصص لنشر تعاليم و تقاليد النّبيّ و الجهاد.

كثفت هجماتها ضد رموز الدولة حتى جويلية 2009، و بعدها وفاة زعيمها أعيد ترتيب المجموعة بسرعة كبيرة لتصبح راديكالية بقيادة "**Abu bakar Shekau**" الذي كان قادرا بمساعدة جماعات إرهابية أخرى كالقاعدة "" و حركة الشباب في الصومال، الجماعة السلفية للدعوة و القتال من تدويل أنشطتها في الكامرون، النيجر، تشاد، من عمليات الخطف و تدمير المباني العامة و العسكرية، عمليات بمثابة تذكير بأن بوكو حرام يريد القضاء على كل ما هو ذو صلة بالتعليم الغربي و الغرض الإقتضاء بتعاليم الشريعة الإسلامية[102].

[102]Boko Haram : Bras armé du terrorism international+Déstabilisation du Niger et reconfiguration géopolitique de la zone Sahélienne, Institute de relations internationales et stratégiques (IRIS), Février 2015, P 2.

على الصعيد الوطني، تحمل الطائفة خطابات تجذب و تستمسك جيل الشباب من الشمال المحرومين والساسة الذين قرروا القيام بمعركة ضد السلطة المركزية، نظرا للفرق حيث الشمال ببنى تحتية غير كافية مقارنة بتلك الموجودة في الجنوب، معدلات أمية، بطالة أعلى...إلخ[103].

مسؤولية بوكو حرام في اللاإستقرار بمنطقة الساحل الإفريقي

يجدر الإشارة إلى أنه بعد وفاة أعضاء الطائفة من قبل الجيش عام 2009، بالخصوص زعيمها محمد يوسف، انقسمت الطائفة إلى عدة فصائل بإيديولوجيات و أساليب مماثلة، لذلك هناك فرعين:

أ/ القناة التاريخية بقيادة "**Abu bakar Shekau**" الذراع الأيمن لمحمد يوسف و الذراع الدولي تحت إمرة "**Mamman Nur**". أبو بكر شيكو ركز على تراب النيجر مع أنشطة محددة بدول الجوار، المقاتل الأكثر وضوحا ببوكوحرام يركز هجماته على ضباط الأمن و القادة السياسيين و الكيانات المسيحية، البنوك النيجيرية و الهدف هو زعزعة استقرار الحكومة ما يكرس الأهداف الرئيسية لهذه الطائفة.

ب/ الخلية الدولية بقيادة "Mamman Nur" من أصل تشادي، تشمل اللاجئين المقاتلين في الخارج بعد قمع جويلية 2009 من قبل الجيش و بعض المجندين.

التحليل الدقيق لتطرف و تطور أنشطة بوكوحرام يقترح أن المجموعة لديها و تستفيد من عمليات أنشطة لحركات أخرى مثل تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، حركة الشباب في الصومال و الجماعة السلفية للدعوة والقتال.

بوكوحرام في النيجر

في 22 أبريل 2014، أعلنت خدمة الهوسا من هيئة الإذاعة البريطانية "BBC"، أن بوكو حرام لها تجنيد واسع النطاق بالنيجر المجاورة، فبين نهاية 2011 و بداية 2012 أكثر من 80 ألف رعية نيجيري غادروا ليبيا و لجأوا لأراضي النيجر، في الوقت نفسه آلاف من المقاتلين السابقين النيجيريين الذين دعموا جيش القذافي في 2011 عادوا للنيجر، بالإضافة لذلك مصادر موثوقة كموقع: touaregtamoudre.org، أكدت أنه بمساعدة مقاتلي الشباب الصومالي و القاعدة، بوكو حرام تسللت إلى النيجر لذلك نلاحظ مجموعة من الأنشطة بين بوكو حرام و جماعات إرهابية على طول الحدود بين البلدين. بالتالي ما نلاحظه وجود اختلاط بين اللاجئين النيجر ومقاتلي بوكوحرام بعد 2009 و المقاتلين العائدين من ليبيا. إذن محيط بوكو حرام يتطور إلى منطقة الساحل باعتبارها المفضلة لتطوير الأنشطة الإرهابية[104].

[103]Boko Haram : Bras armé du terrorism international+Déstabilisation du Niger et reconfiguration géopolitique de la zone Sahélienne, **Op.Cit**, P 3.
[104]Ibid, PP 7-9.

تطورت حركة بوكوحرام و نمت أنشطتها بتداخل مجموعة من العوامل أهمها عدم وجود رقابة إقليمية على الحدود، الفساد و التحديات الأمنية التي يعانيها النيجر ضف إلى الفوضى الليبية بعد الإطاحة بنظام القذافي، ما سمح لبوكو حرام بجلب العديد من الأسلحة، حسب ما شرحه "Samuel Nguembock" من معهد (IRIS) في مقابلة أجريت معه خلال مؤتمر في مجلة "Challenge" فإن بوكوحرام أصبحت تهديدا عسكريا خطيرا بحوالي 4000 مقاتل و ما بين 30 و 40 ألف عضو، عبارة عن فرع للحركة الجهادية الدولية ضمن قوس الساحل الإفريقي و عصابة إجرامية " a criminal gang" يتم تمويلها من قبل جميع الحركات المسلحة105.

الفرع الثاني: تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي و نطاقها الواسع

غالبا ما تستعمل وسائل الإعلام تسميات "salafistes" (الناشئة عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC)، و تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي كمرادف مما يشير في المقام الأول أن الأخيرة مشكلة جزائرية بالأساس، مهما يكن فإن الخلفية التاريخية صحيحة بأن أصول القاعدة جزائرية، و التنظيم في حد ذاته ليس له برنامج، يركز في المقام الأول حصرا على الجزائر، فهي تنتشر في المنطقة الواسعة لوسط الصحراء، كانت كتنظيم ضعيفة إلى حد ما و معزولة، لكنها نجحت في الإندماج مع السكان المحليين وإنشاء تعاون مع تجار المخدرات الإقليميينو منظمات إجرامية أخرى، أيضا تستهدف زعزعة الإستقرار في منطقة الصحراء/ الساحل بأسرها و تعزز مصالحها الإقتصادية و السياسية مما تخلق حالة اللاأمن.هناك العديد من القادة المعروفين على رأس تنظيم القاعدة حيث ينبغي الإشارة أنها ليست منظمة إرهابية هرمية بالمعنى التقليدي، فروعها ليست تماما تحت مراقبة قيادتها و حتى قادتها ليسوا دائما واضحين.في السنوات الأخيرة أحد زعمائها "Amin Abdelmalek Drondkel" المعروف باسم " Moussaabdel Wadorid" ذو أصل جزائري هو الأساس لظهورها المبكر سنة 2007، حيث عين الرؤساء المختلفين للوحدات الإقليمية المختلفة، كان رئيس الوحدة الغربية أمير مختار بلمختار (مسقط رأسه الجنوب الجزائري) المعروف باسم " Mister Malboro" بسبب دوره في تهريب السجائر غير القانوني، شارك في خطف و قتل فرنسيين بالنيجر وكان عضوا في الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) و(GSPA) بالجزائر ويسيطر على حوالي 150–200 مقاتل.
أظهرت العديد من الملاحظات أن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي منظمة إجرامية باستخدامها تسمية القاعدة لعملياتها الأمر الذي يثير انتباه المجتمع الدولي.

انتشار تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي: لا تنتشر فقط في بلاد المنشأ (الجزائر) بل و نحو وسط الصحراء وأساسا بمالي و النيجر وأيضا البلدان المغاربية، الخارطة رقم 17: توضح انتشار تنظيم القاعدة في

[105]FIORINA, Jean-François, "Boko Haram : religion et frontières en Afrique –Secte islamiste, gang criminel ou rébellion ethnique, CLES : comprendre les enjeux stratégique", Note hebdomadaire, N° 151, 5 février 2015, PP 2-3.

وسط الصحراء وأنشطتها، موريتانيا كذلك تأثرت من الأنشطة الإرهابية التي تمارسها القاعدة حيث تحاربها الأخيرة بالرفض التام لها و أبرمت بذلك اتفاقيات مع مالي بنشر دوريات مشتركة لمكافحة الإرهاب. الخارطة رقم 17: توضح انتشار تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في الصحراء وأنشطتها

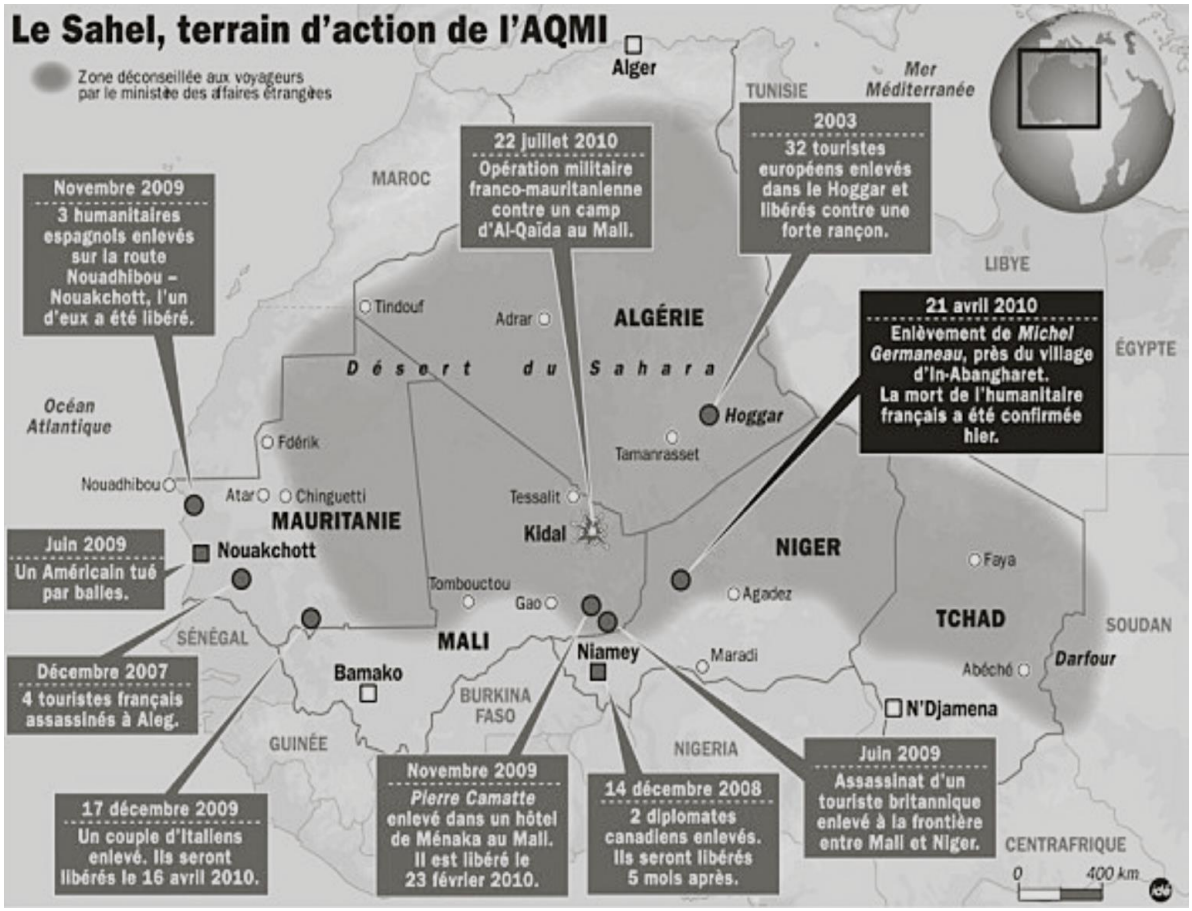

Source : http://www.alterinfo.net/Otage-francais-Quatre-membres-d-AQMI-remis-en-liberte_a108730.html

في ظل الوضع بليبيا بعد بدء الصراع و التدخل العسكري، بداية فبراير 2011، أعرب تنظيم القاعدة ببلاد المغرب العربي عن دعمه للمتمردين لمطالبهم الشرعية و بعدها بفترة وجيزة دعا تنظيم القاعدةلدعم التمرد بليبيا. تقدر الموارد المالية للقاعدة بحوالي 100 مليون دولار، على أساس إيراداتها من تهريب المخدرات واحتجاز الرهائن و غيرها من الأنشطة، ليتم بعدها استخدام هذه العائدات لهجمات إرهابية، وهي أبعد من ذلك يشار إلى أنها وصلت إلى ترسانات الأسلحة الليبية، و من المفترض أن هذه الأسلحة نقلت عبر الصحراء الوسطى بما في ذلك مالي، حيث أن استمرار تدفق الأسلحة من المرجح أن يؤدي إلى تعزيز القاعدة بالأسلحة من حيث الكم، ما يؤدي بطبيعة الحال إلى تغيير الوضع الأمني في منطقة الساحل، حيث كان المؤشر الأول هو الحذر الفرنسي، أمر آخر في غاية الأهمية هو استفادة القاعدة من هشاشة بلدان

الساحل الإفريقي مالي و النيجر بالتالي أنشطتها أنهت بالكامل فرص التنمية الإقتصادية في المناطق الشمالية[106].

الساحل الإفريقي: المنطقة المفضلة لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي

تركز القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي عملياتها في منطقة الساحل الإفريقي (موريتانيا، مالي، النيجر و تشاد) بسبب موقعها الجغرافي، السياسي، الإجتماعي و الإقتصادي، دول تبلغ مساحتها إجمالا حوالي 4 ملايين كلم2، أرض خصبة لإنشاء الجماعات الإرهابية كملجأ بعيد عن أجهزة أمن الدولة.

القاعدة استفادت جدا من فقر سكان المنطقة و هشاشة الجهاز الأمني للدولة ما ينتج سهولة و حرية اختراق الحدود بالنظر إلى الغياب و الإهمال الكلي للمناطق الشمالية من هذه المنطقة، الأمر الذي زاد من استياء القاعدة و إهمال السكان المهجورين، عنصر ثاني يشرح و يفسر سهولة عمل تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، منذ أكثر من 20 سنة الصراعات تعارض بانتظام الحكومات على هامش شعوبها الراغبة في الإستفادة من عائدات الموارد الطبيعية من يورانيوم، ذهب، نفط و غاز ...إلخ من بلدانهم[107].

صراعات أدت لظهور عصابات مسلحة سيطرت على مساحات شاسعة من هذه المناطق، الأمر الذي يجعل الساحل الإفريقي منطقة شبه منعدمة القانون و إذا أضفنا الفقر المدقع للسكان تكون المحصلة تربة أين يمكن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي من تنمية كل أنواع أنشطتها.

تضم القاعدة أكثر من 200 مقاتل في غاية التسليح، مقسمة لثلاث أجزاء:

أ/ الكتيبة1: "الملثمون" يقودها مختار بلمختار تتألف ما بين 90 إلى 150 مقاتل و في ثلثيها موريتانيين.

ب/ الكتيبة2: "الفاتحين" بقيادة عبد الحميد أبو زيد معروف باحتجازه للرهائن تتكون من 80 إلى 200 مقاتل.

ج/ الكتيبة3: يتزعمها عبد المالك دروكدال.

الإختلاف بينهم أساسا هو في طريقة التنافس حول مناطق أنشطتهم و المحاولات التي يقومون بها لتوسيع نطاق أراضيهم، و عن تنوع أنشطتهم فهي ذات شقين أولها في العمليات العسكرية و ثانيهما البحث عن التمويل[108].

---

[106]LOHMANN, Annette, Qui sont les maitres du Sahara ? vieux conflits, nouvelles menaces : le Mali et le Sahara Central entre les Touareg, Al Qaeda et le crime organisé, Friedrich Ebert Stiftung, 2011, PP 9-11.

[107]MEKDOUR, Mehdi, Al Qaïda au Maghreb Islamique : une menace multidimensionnelle, Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (GRIP), Bruxelles, 26 aout 2011, P 4.

[108]MEKDOUR, Mehdi, **Op.Cit**, PP 4-6.

الفرع الثالث: العلاقة بين الجماعات المسلحة

إن الإنشقاق الذي ضرب تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي بظهور مجموعة حركات في الساحل مثل جماعة التوحيد و الجهاد غرب إفريقيا، يمثل في جانبه أكبر خسارة للتنظيم و إرباك لسياسته الأمنية. فمن ناحية انهيار النظام الليبي و انفجار الوضع بالمنطقة و المشاكل المتعاقبة كان جلها مدركا من طرف دول الميدان و الجوار، لكن كانت تتسم بالتأجيل و كانت الجهود تركز على محاربة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي حيث استفحال الوضع و وقوع المنطقة ضمن فراغ أمني و إقليمي ليزيد الأمور سوءا انشقاقتنظيم القاعدة ببلاد المغربو ظهور جماعات مسلحة إضافية بخبرة قتالية و عسكرية كافية وانطوائهم ضمن مختلف التنظيمات لتتعدد القنوات الجهادية المسلحة و يطرح السؤال نفسه: في سياق التطورات السريعة و تأزم الوضع الأمني بالساحل كيف تتحدد طبيعة العلاقة بين كل من حركة أنصار الدين و الحركة من أجل الجهاد و التوحيد في غرب إفريقيا وتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي؟ [109]

يرى الأستاذ "**محمد ظريف**" بوجود قراءتان فيما يخص تحديد هذه العلاقة بمنطقة الساحل الإفريقي، القراءة الأولى تشير بتقاسم الأدوار و الثانية تتعلق بالصراع على المواقع و النفوذ. فيما يخص **الرؤية الأولى:** فإن تقاسم الأدوار بين المجموعات يقصد به مستوى تحليل الأولويات من جهة و مستوى الخيارات التنظيمية، نعني بالأول من حيث التركيز على مواجهة العدو المقسم إلى القريب و البعيد، القريب نعني به مواجهة الأنظمة القائمة في الدول و العمل على إلحاق شلل بمؤسساته و آليات انشغاله، أما المستوى الثاني ينصرف نحو تنظيم هيكل مركزي في كل منطقة تعتبر استراتيجية، من هذا المنطلق فإن الأدوار بالساحل عرفت تقاسما باحتضان جماعة أنصار الدين بمراقبة الجزء الشمالي لمالي أما حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا ركزت على غرب إفريقيا خاصة السنغال و ساحل العاج، أما تنظيم القاعدة ببلاد المغربفنشاطها كان في منطقة الصحراء الكبرى. لكن هذه القراءة لا تعني ترسيم حدود قطعية بين التنظيمات في ما يخص مجال عملها، فقد يحدث تنسيق عملياتي فيما بينها، لتبقى القاعدة ببلاد المغرب في ظل هذا الطرح التنظيم ذو البعد الكلي في وسط التنظيمات المسلحة.

أما **القراءة الثانية** فتندرج ضمن منطق الصراع على المواقع و النفوذ، قراءة تنطلق من تفسير يعود إلى سببين، الأول كما هو معلوم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي منبثقة أصولها و جذورها من الجزائر وتضم مقاتلين غير جزائريين أيضا يريدون التحرر من هيمنة القيادات الجزائرية، بالتالي فإن ظهور جماعات مسلحة تفسير منطقي للإنشقاق بالتنظيم.

---

[109] كريم مصلوح، مرجع سابق، ص ص 77-78.

سبب يتعزز بمجموعة من المؤشرات، كالترابط بين حركة أنصار الدين و حركة التوحيد و الجهاد غرب إفريقيا و اتفاقهما على تأسيس المجلس الإنتقالي لدولة أزواد الإسلامية، ترابط كاد يتحقق في 26 ماي 2012 عقب اندلاع الإنقلاب و انهيار الجيش. مؤشر آخر يرتبط بما أقدمت عليه حركة التوحيد و الجهاد غرب إفريقيا في تحديدها لمرجعياتها و مجال نشاطها حيث حددت المجال في كل من السنغال، ساحل العاج و إدراج مالي، أما مرجعيتها أسامة بن لادن زعيم القاعدة و استبعاد تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي[110].

السبب الثاني يتمثل في موضوع الخلاف حول عائدات اختطاف الرعايا الأجانب بين تنظيم القاعدة وحركة التوحيد و الجهاد غرب إفريقيا، فتنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي كان يحصل على موارد مالية ضخمة مقارنة بحركة الجهاد و التوحيد غرب إفريقيا، وضع كان بمثابة دافع وراء الإنفصال و التفكير في القيام بعمليات اختطاف تعود لحساباتهم الخاصة. كما و أن ما زاد قوة ظهور التنظيمات هو ما يعاب على بلدان الساحل وعدم امتلاكها قوات مسلحة عسكرية كافية ذات خبرة في مكافحة الجماعات الإرهابية مثل الجيش الجزائري، عنصر قوة الذي يمثل في المقابل ضعفا لبلدان المنطقة و هو المساحة الشاسعة للساحل وجغرافيتها الوعرة تتقاطع فيها مصالح مختلفة بين الجماعات المسلحة و مهربي المخدرات و المهاجرين السريين كلاعبين يحمون بعضهم البعض، حيث الجامع بين النسيج الإجتماعي للمنطقة ككل هو السكان الطارقي و العرب، نمط حياة بدائي مع نشاط ضعيف للأسواق، يعيشون على البضائع المهربة. إضافة لكل هذا الفراغ الأمني و الغياب الحكومي و استخدام القوة العسكرية بتواجد عسكري ما زاد تغذية للنزاعات[111].

إن تنسيق الجهود بين الجماعات المسلحة و تنامي أنشطتها، راجع إلى:

الإستفادة من الضعف الهيكلي في تكوين الدول منذ الإستقلال و هشاشة بنائها السياسي، الإقتصادي والإجتماعي، كذلك تنافس دول الجوار في حل نزاعات المنطقة و تقديم المصلحة الذاتية على مصلحة أمن المنطقة، إضافة إلى التواجد الغربي و أطماع التحكم بمسارات الأمن و التنمية و فرض المشهد العسكري.

كخاتمة للفصل، يتميز الأمن الإقليمي في الساحل بإطار نظري معقد، مزيج من عوامل جغرافية وبشرية، اقتصادية و سياسية، ما يستدعي مناقشة مسألة الأمن من جانب عام، أي ربطه بالقيمة الجيوسياسية للصحراء من جانبها الإقليمي و بالإضطرابات السياسية الناتجة عن النزاع السلطوي وفشل الدول في السيطرة على أراضيها، ما أنتج مشكلات أمنية متعددة. ضف إلى هذا التوصيف الأمني للمنطقة جعل

---

[110] كريم مصلوح، مرجع سابق، ص ص 79–82.

[111] كريم مصلوح، مرجع سابق، ص ص 82–85.

الأخيرة لا تخلو من مشكل النزاعات كخاصية تتميز بها إفريقيا عامة و عنصر أساس في تحليل الأمن الإفريقي بما يتضمنه من أمن منطقة الساحل الإفريقي.

فما تتسم به الوضعية الأمنية في الساحل هو بناؤها الجغرافي الذاتي من جهة و الحركي من جهة أخرى، خصائص جغرافية مناخية تجعلها في قلب تفسير المعضلات الأمنية المنتجة للنشاطات الجهادية، دون تجاهل الأبعاد الإنسانية لهذه السمات الأمنية فصفة البدو و الترحال نمط عيش يؤثر كثيرا على تكوين الحياة الحضارية، ضف لعوامل التصحر و الجفاف كأهم دافع وراء صراع و تنافس السكان على المجالات الحيوية. بهذا نستنتج فراغا إقليميا خلق بدوره فراغا سلطويا في المناطق الصحراوية البعيدة، ما صعب المهمة أمام السلطات المركزية لدول الساحل في فرض السيطرة لعدم امتلاكها من القدرات ما يمكنها للعب دور بسط الإدارة الأمنية، الإجتماعية، السياسية و الإقتصادية[112]، و هنا يندرج الحديث عن ضرورة التركيز على برنامج إصلاح قطاع الأمن في معظم البلدان الإفريقية الذي يعتبر غائبا بسبب غياب ثقافة الحكم الراشد والجيد، حيث تواصل النخب نفس الممارسات السيئة، لذلك دعا المحللون والنشطاء الأفارقة إلى فكرة التحول في قطاع الأمن بدلا من الإصلاح، معتبرينه جزءا لا يتجزأ من عجلة التغيير الديمقراطي بإفريقيا، مثل هذه العملية "التحول" ينبغي أن ندخل فئتين من التغيير: الأولى تحسين العلاقات التي غالبا ما تكون صعبة بين الحكومة و المجتمع المدني و المؤسسات الأمنية.

و الثانية تهدف إلى إصلاح شامل للمؤسسات الأمنية من حيث المنظومة، الثقافة المؤسسية و العلاقة مع السلطة المدنية. إن برنامج إصلاح القطاع الأمني بإفريقيا لم يصل إلى الجاهزية للإستخدام، فمنذ أواخر التسعينيات، النقاش حول هذه القضية عرف ثلاث مراحل: في البداية المفهوم كان يعكس ببساطة مصلحة الشركاء الأفارقة مشيرين إلى أن التخفيضات الجذرية في ميزانية الدفاع أدى عنه زيادة في الإنفاق لصالح التنمية و القطاعات الأخرى مثل الصحة والتعليم أما في المرحلة الثانية كان يعكس إيلاء المزيد من الإهتمام لأوجه القصور في الحكم مما أدى بالمانحين إلى المطالبة بمعايير الشفافية و المراقبة بصرامة وجعل الديمقراطية و الحكم الراشد كشروط مسبقة للإستفادة من المساعدات الخارجية.

ليمر الجدل حول إصلاح القطاع الأمني إلى مرحلة ثالثة التي كان فيها فيها التركيز بدلا من تعريف الأمن الإفريقي إلى سياق موسع و هو الأمن الإنساني، مقاربات ترتكز على أمن الأفراد و ليس الدولة أو النظام في قلب مسألة الأمن. وفقا لهذا الرأي التهديدات التي تواجه الدول الإفريقية عامة هي إقليمية وعبر وطنية، في هذا الصدد يدعو المحللون نحو تبني نهج لضمان الأمن الإنساني كطريقة ملائمة

---

[112] كريم مصلوح، مرجع سابق، ص ص 54– 55.

لتنفيذ برنامج حوكمة قطاع الأمن بالإضافة إلى المهام العادية له كالحفاظ على النظام العام وحماية وحدة أراضي الدولة و القطاع الأمني بشكل جيد و المشاركة في الدفاع الإقليمي و سلامة المناطق. بهذا يعتبر إصلاح القطاع الأمني جزءا لا يتجزأ من عملية شاملة ، لتظهر الروابط بين الأمن والحكم الراشد و قد يتحقق هذا الموقف من خلال اعتماد العديد من الأدوات القانونية حول السلم ، الأمن والتنمية، نحو توفير إطار من جهود إعادة إصلاح القطاع الأمني على الصعيد الوطني.[113]

إن تشعب نزاعات دول المنطقة و امتداداتها فرض انعكاسات على البيئة الخارجية من حيث حجم الخطر الذي يهدد أي دولة من حيث تكوينها، بنائها، نظمها و مصلحتها في استمرارها تجنبا لتفككها. لهذا فالنزاعات المحلية سواء كانت نتيجة أزمة هوية أو سياسية من العناصر الواجب مراقبتها. نزاعات بالمنطقة خلقت فراغا و انفتاحا على الساحة الساحلية بخروج و دخول الجماعات المسلحة والتنسيق عبر الحدود، لهذا لابد من الربط بين مقاربة الدولة و بنائها مع مفهومها الوظيفي الملاحظ غيابه.

بعد تحديد أهم أبعاد المشكلة الأمنية في المنطقة و الفصل بين المشكلات ذات البعد المحلي –الناتجة عن عوامل داخلية– و امتداداتها الإقليمية، نستنتج أن المنطقة لا تعرف هدوءا و حتى بصفة نسبية، منطقة بنزاعات متنوعة بين الدول سواء حول مسألة الحدود أو مسائل داخلية لتشكل قضية النزاعات خريطة لاستقرار، ونستطيع تصنيفها إلى **نزاعات محلية مرتبطة بالحدود** "تتميز بأبعادها التاريخية و الإستعمارية وظهر أول محدد للتعامل مع هذا الوضع في سياق الدول الإفريقية نحو إقرار مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الإستعمار و كان هذا منذ المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1963. مبدأ شكل امتياز للبعض دون غيرهم (فدول حصلت على أقاليم واسعة و أخرى مساحات أقل بحدود مضطربة) لكن من حيث الممارسة العملية، المبدأ قد عرف تنازلا من خلال حالتي استقلال إريتريا عن إثيوبيا و جنوب السودان عن شماله"[114]. **نزاعات أطرفها جماعات مسلحة** تتميز بالتعقيد في حالة كون أطراف النزاع جماعات أو حركات تمرد.

و في منطقة الساحل الإفريقي يمكن ذكر ثلاث أنواع من هذا النوع من النزاعات:

أ/ نزاعات حول المجال السياسي، تتميز كونها ذات طابع تاريخي تتميز بأمدها الطويل تنتسب حول إما المجال الجغرافي و المطالبة بإعادة تحديد الخارطة الإقليمية أو تغيير سياسة إقليمية داخل الدولة، نزاعات

[113]BRYDEN, Alan, **Op.Cit**, P 10-12.

[114]كريم مصلوح، مرجع سابق، ص ص 56– 58.

تعبر عن انتماءات اجتماعية منها حروب الطوارق المتكررة شمال مالي و النيجر نتيجة مطالبهم التي إن لم تنادي بالإستقلال تنادي بالتنمية أو المشاركة في الحياة السياسية، لتضع دول المنطقة في تمزق إثني[115]. بالتالي ما يميز الواقع المكاني للساحل الإفريقي هو الفكرة المرتبطة بالشعوب الأصلية "autochants"، شعوب بعدما كانت في موقف مواجهة للإستعمار تنتقل إلى وضعية تشابك مع الدولة بعد الإستقلال التي أنقصت من حقوقهم (حالة الطوارق و ظروف التهميش و الحرمان بالشمال المالي).

ب/نزاعات مسلحة إيديولوجية التي تتخذ طابعا مسلحا بقيادة جماعات مسلحة ذات مرجعية دينية و فكرية مضادة للحكومة المركزية أو للتواجد الغربي، و هي السمة لبعض الحركات المتواجدة كتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي و بوكوحرام.

ج/نزاعات أهلية متداخلة ذات طابع داخلي تنشب نتيجة أسباب اقتصادية، سياسية أو اجتماعية ذات علاقة بانعدام الإستقرار الداخلي، لتتجه نحو الإنقسام الداخلي و تتعقد البيئة الأمنية بانتشار السلاح وتدخل دول الجوار في دعم إحدى الجماعات ما يفاقم شدة النزاع كما يمكن التمييز بين نوع آخر من النزاعات **ذات التقاطع الإقليمي** في الساحل و هو النوع الذي يتعلق بالتنسيق بين الشبكات الإرهابية عبر الحدود، الذي أعيد بموجبها صياغة تقويم جديد لمنطقة الساحل التي وجدت الصحراء ملجآ أمنا و تربة خصبة لأنشطتها.

أما من حيث القضايا الأمنية في الساحل الإفريقي، فوفقا للطرح أعلاه يمكن التمييز بين "**القضايا الأصيلة**" (ذات الجذور الأقدم) كمسألة الطوارق ذات المطالب السياسية، الإقتصادية و الإجتماعية تجاه الحكومة المركزية بمالي و النيجر، و "**القضايا المستجدة**" التي تعتبر طارئة ناتجة عن ضغوط محيطة و تحولات داخلية، ما يفرز مشكلات متغيرة تتفاعل بسرعة مع التحولات الحاصلة بالمنطقة، هذه المشكلات الطارئة كثيرا ما تلقي نوعا من الضبابية على المشكلات الأصيلة، بنوعية التهديدات الجديدة ما يحجم مستوى الخطر و استصغار النوع الأول من المشكلات باعتبارها ثانوية[116].

إذن التهديدات التي تواجه الساحل في كثير من الأحيان متعددة الأوجه، بموضوعية الإرهاب وانتشار الجماعات المسلحة التي ليست بظاهرة حديثة على العكس من ذلك دول المنطقة في حقائق متكررة من جماعات و ميليشيات إرهابية غالبا ما تشارك في أنشطة غير مشروعة مثل الإتجار بالمخدرات

[115] كريم مصلوح، مرجع سابق، ص ص 60– 61.

[116] كريم مصلوح، مرجع سابق، ص ص 68– 83.

واحتجاز الرهائن، بالتواطؤ مع منظمات إجرامية بحتة، دورها على طول طرق الصحراء في كثير من الأحيان ضمان و سلامة قوافلها.
لهذه المنظمات و الجماعات وجهين قد تعرف انقسامات داخلية فيما بينها في حين تكون مستعدة لتحالفات مع بعضها البعض بإقامة علاقات تعاونية بجميع أنواعها كما سلفنا الذكر عن طائفة بوكوحرام مثلا، بالتالي أمر يعتبر بمثابة قفزة نوعية في العمليات الإرهابية لهذه الجماعات.

الوضع الأمني بالساحل الإفريقي يتدهور بطريقة تقدمية فعدم الإستقرار يبدو و كأنه يمتد على كل أقاليم المنطقة و ما يحدث في مالي مفتوح ليحدث في أي منطقة، أنظمة لم تحقق استقرارا كافيا بانقلابات متكررة، حكومات استبدادية لا تحل المشاكل الأمنية بل تظل صامتة، بالتالي الإستقرار في الساحل في شكل ضبابي[117].

على المدى الطويل، الساحل بالنظر إلى الديناميات الجيوبوليتيكية للنزاع الممتدة إقليميا ذات بعدها المفتوح، هو حزام من عدم الإستقرار يتميز بضعف الحكم، تنمية اقتصادية مزمنة، أنشطة إرهابية، تنقل وحركية الأفراد، جماعات مسلحة و امتدادها الواسع، بالتالي ليس هناك من يضمن أن النزاعات تبدأ أو تنتهي بالمنطقة، مفتوحة في ظل بلدان لا تزال تعاني الهشاشة، حدود يسهل اختراقها ضف إلى عدم وجود رقابة حكومية على المساحات الصحراوية القاحلة و هو التحدي الرئيسي، لذلك ليس من المستغرب أن المتمردين المتعددي الجنسيات و الجماعات الإرهابية غير ملزمة بالحدود الوطنية حيث يجدون سهولة نسبية لتهريب الأسلحة كما وجدوا المنطقة جذابة "attractive" و مربحة و مساعدة لعملياتهم.

بهذا المنظور، الرؤية الطويلة الأجل للساحل الإفريقي تشمل بالضرورة كل الجهات الفاعلة الإقليمية بالمنطقة، بالتالي أي فعل إقليمي بالضرورة سيكون ذو نطاق مفتوح في المنطقة، في الواقع عدم وجود استجابات إقليمية و آليات و قدرات و ميكانيزمات فعالة تعتبر فرص في أيدي أولئك الذين يسعون للإستفادة من عدم الإستقرار في الساحل حيث الدول مثل مالي، النيجر، تشاد و موريتانيا تحتاج لاستجابة أمنية إقليمية ومتماسكة على المدى الطويل[118].

أزمة معقدة و متعددة الأبعاد، لتظل منطقة الساحل أولوية في جدول أعمال المجتمع الدولي الذي لا يزال يحدد استراتيجيات لحل الأسباب و العواقب المترابطة لهذا النزاع الإقليمي، خاصيته أنه يحدث في سياق ضعف اقتصادي، سياسي، مؤسسي و أمني في التكوين الحالي لمعظم دول المنطقة. ما يستلزم حلول دائمة

[117]CARBONARI, Andrea, **Op.cit**, PP 7.
[118]FIOTT, Daniel et HOEBEKE, Hans, "The Sahel crisis: Where do European and African perspectives meets", Policy brief, Institute for European studies, Issue 02/2013, Brussel, PP 2.

لا يمكن الإستغناء عنها بنهج متعدد الجوانب بما في ذلك البعد الجماعي، نهج يجمع بين الأمن و تعاون السكان، مسألة الإتجاهات الديمغرافية العرقية و الهجرة و التنمية و تعزيز المؤسسات الديمقراطية[119].

الأزمة في الساحل متجذرة في ازدواجيتها من حيث هشاشة الدول و تحدياتها الداخلية و بعدها الإقليمي على دول الجوار ضف لشبكات الجماعات المسلحة و نطاقها الواسع في البيئة الإقليمية، هشاشة استغلت من قبل الجماعات الإرهابية و الجماعات المتمردة المسلحة[120]، فسياق اللاإستقرار و الفراغ الأمني الحاد " an acute security vacuum" أثار التدخل العسكري الفرنسي و عدة جهات دولية فاعلة لفهم التحديات الرئيسية أمام غياب الأمن و توقف عجلة التنمية بدول الساحل الإفريقي في ظل ما تعانيه من تهديدات أمنية كثيرة، لذا فقد نشأت العديد من الأسئلة كنتيجة للأزمة[121]:

هل للجهات الفاعلة القدرة على التعامل مع مثل هذه البيئة الأمنية المتغيرة،المعقدة والديناميكية أوتوماتيكيا؟

ما هي الخارطة السياسية التي يتعين اعتمادها؟

هل يمكن لمختلف اللاعبين أن يتفقوا على مختلف الإحتياجات و التحديات التي يتعين معالجتها؟

فيم تتمثل أهم الإستراتيجيات الأمنية المتخذة من طرف الجهات الفاعلة كاستجابة للوضع الأمني؟

هل الجهات الفاعلة على استعداد للمشاركة على المدى الطويل؟

هل يمكن للأخيرة التعاون على نحو فعال و قادرة على الإندماج و مختلف الأجندات؟

بين وضع هش في الساحل الإفريقي و المصالح الإقليمية و الدولية، ما هي فرص المنطقة في تحقيق الإستقرار و تجاوز مجموع المعضلات الأمنية التي تواجهها؟

أسئلة تستوجب إجابات في إطار سياق أمني متغير و عدم استقرار إقليمي و عدم يقين جيبوبوليتيكي، عناصر صعّبت و جعلت البيئة الأمنية في الساحل في غاية التعقيد و الفوضى، واقع يزيد من تغذية النزاعات في المنطقة و عليه فيم تكمن دوافع التدخل الأجنبي في الساحل الإفريقي هل لتحقيق و ضمان

[119]ABEL, Christiane, Sécurité et développement au Sahel-Sahara, International peace institute, New York, Décembre 2013, P 2.
[120]ABEL, Christiane, **Op.cit**, P 8.
[121]FIOTT, Daniel et HOEBEKE, Hans, **Op.cit**, P 1.

الأمن أم تواجد لجعل الساحل مسرح تنافس بين القوى الدولية لتحقيق غايات و أهداف وطنية؟ و هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفصل التالي من الدراسة المعنون تحت: **الساحل الإفريقي بين عسكرة/ أمننة المنطقة و المصالح الإستراتيجية؟**

الفصل الثالث: الساحل الإفريقي بين عسكرة/أمننة المنطقة والمصالح الإستراتيجية

أصبح السلام و الأمن من القضايا ذات الأولوية بالنسبة للمجتمع الدولي، على الرغم من أن هذه القضايا غير جديدة و تمثل تحديات ملحة تواجه القارة الإفريقية، وحتى وقت قريب لم تكتسب شخصنة "diagnostic" ملحوظة في أجندة و أولويات المجتمع الدولي، فالهيكل الجديد للسلم و الأمن صاحبه تغيرات في السياسات المتبعة من طرف الجهات الفاعلة الخارجية، يمكن ملاحظتها في ثلاث مستويات: أولا إفريقيا بدأت تلعب دورا أكثر ملموس في جدول أعمال الأمن الدولي من حيث إعادة تعريف الإهتمامات والمصالح الجيواستراتيجية، ثاني تغير يمكن ملاحظته في رغبة الجهات الخارجية الفاعلة أن تلتزم عسكريا أو إرسال بعثات حفظ سلام للقارة الأمر الذي كان غائبا في المشاركة المباشرة للأمم المتحدة عند إرسالها قوات حفظ سلام بإفريقيا، و أخيرا الميل المتزايد لتبني هيكل مشترك، النهج الذي ينطوي على السياسة الخارجية والأمنو التنمية بهدف بناء و دعم السلم و الأمن الإفريقي1. تغيرات ثلاثة جعلت إفريقيا تحظى بالإهتمام الدولي ويتغير وزنها في الخارطة السياسية العالمية، هذا من جهة، و من جهة ثانية، هذه التحولات شكلت هندسة جديدة في واقع العلاقات الدولية بتشابك سياقات متعددة مترابطة فيما بينها من سياسية، أمنية وتنموية، ثلاثية وسعت في مفاهيم مختلفة و قطاعات متنوعة أهمها الأمن، القضية البارزة على الصعيد الدولي عموما و القاري الإفريقي خاصة.

ليشكل بذلك موضوع الأمن بإفريقيا الشغل الشاغل لمختلف الفواعل سواء المحلية أو الدولية، خلال السنوات الأخيرة أين شهدت القارة حالة من عدم الإستقرار المستوطن بالكامل تقريبا، خارج نطاق سيطرة الحكومات المحلية و تزايد عدم الإستقرار من خلال أشكال الجريمة المنظمة، جنبا إلى جنب مع نقاط الضعف الهيكلية في الدول المشاركة، مع تدهور البيئة الأمنية بالقارة التي وصلت حالة الفوضى المتزايدة في النزاعات الأمنية بدول الساحل الإفريقي و ديمومة الهجمات الإرهابية عبر الحدود، لتصبح محورا لانعدام الأمن، الكاشف عن الطبيعة المعقدة و غير المتماثلة لمجموع التهديدات بإفريقيا عامة.

حالة جعلت من إفريقيا تدور في ديناميكية لقارة ""حاضنة للإرهاب""، غير المستقر يتبلور بمجموعة من العوامل خاصة مع التطورات الأخيرة، بالتالي التحدي المتمثل في مكافحة الإرهاب والتهديدات العابرة للحدود يبدو واحدا من الحقائق الجيوسياسية الأكثر هيكلة بإفريقيا و منطقة الساحل بالخصوص.

في ظل هذه الظروف، التعامل مع هذه التهديدات في سياق انعدام الأمن تفاقم في شكل هياكل وبرامج تنفيذية عملياتية وطنية، إقليمية و دولية أمنية بإفريقيا و أظهرت أقصى حدودها، حيث شرعت الجهات

[1]KLINGEBIEL, Stephan, "Africa's new peace and security architectise: comverging the roles of external actors and African interests", African security review, 14 (2), 2015, PP 35-36.

الدولية كفرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب و التهديدات العابرة للحدود بجهاز عسكري كاستراتيجية لتأمين منطقة الصحراء– الساحل2، كما توضحه الخارطة رقم 19.

الخارطة رقم 19: توضح الإنتشار الفرنسي– الأمريكي و عسكرة منطقة الساحل الإفريقي

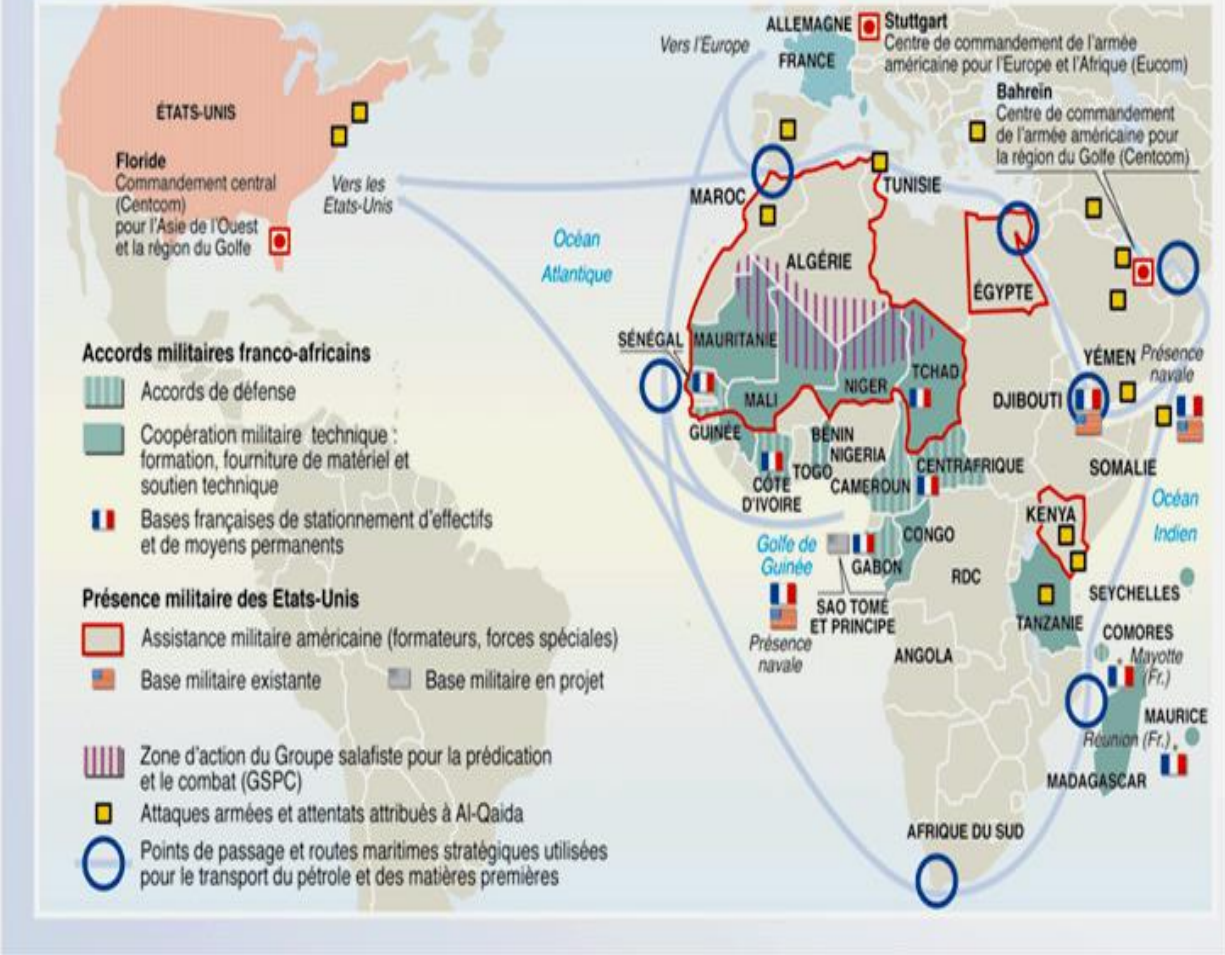

Sources : George J. Coakley, Philip M. Mobbs, « The Mineral Industries of Africa 1999 », US Geological Survey Yearbook 2002, United States Geological Survey (USGS) ; National Mining Association, Washington DC ; Organisation mondiale du commerce (OMC), Genève ; United States Department of Commerce, Bureau .of Economic Analysis (BEA), Washington DC ; Military Balance, Londres, 2003

انتشار عسكري فرنسي مكثف في إفريقيا بكاملها، بالنظر للقواعد المتمركزة بالقارة، لتربط الدول الإفريقية مع القوة الإستعمارية السابقة بسلسلة من الإتفاقيات مع مالي، النيجر، تشاد، مالي... و يبقى الساحل الفضاء الأول لفرنسا، على عكس جهات خارجية حيث ظل الساحل ضمن المجالات الهامشية في حساباتهم العالمية، و لعقود طويلة كان ينظر إليه بوصفه محورا بعيدا عن المحاور الجيوسياسية الأساسية في السياسات و الإستراتيجيات الدولية، لتدخل منطقة الساحل في الفترة الإستعمارية ضمن

[2]"La force Barakhane : nouvelle approche stratégique de sécurité et de défense de la France en Afrique", Revue électronique de l'U.N.S, 15-07-2015, sur le site : http://revel-unice-fr/psei/index?id=262.

مجالات ذات الأهمية تتوفر على موارد طبيعية، و من المجالات لإثارة القلاقل في مواجهة الإستعمار. لتهيمن فرنسا على أغلبية المنطقة المعروفة باسم السودان الفرنسي بإقامة مخططات الإدارة الترابية منذ عام 1912.

تاريخيا تدخلت بالمنطقة ثلاث دول فرنسا و بريطانيا و إيطاليا، غير أن المنطقة الأكثر أهمية في دراسة الساحل هي التي كانت في مجال التدخل الفرنسي تاريخيا و تضم موريتانيا، مالي، النيجر و تشاد التي لا تزال إلى يومنا تحظى بأهمية في السياسة الفرنسية و الدليل التدخل العسكري منذ جانفي 2013. الدول الأربعة بمثابة دول ميدانية مباشرة لفرنسا بعد أن كانت مصنفة ضمن خانة الإنكماش الجيواستراتيجي والتهميش الخارجي بالنظر إلى الإنغلاق الصحراوي الداخلي للمنطقة، أصبحت تعرف اهتماما في إطار السياسات الإفريقية و الإقليمية مثل: المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا، اهتمام إقليمي جاء نتيجة سببين اثنين3: محاولة تعميق الروابط الإقتصادية في غرب القارة و محاولة تأدية بعض الأدوار الحيوية من طرف الدول كالجزائر و نيجيريا. أما دوليا، فقد استقطبت المنطقة انجذابا دوليا رافقه حسابات الدول الكبرى، لغرض تعزيز اهتمامات جيوسياسية وجيواقتصادية منها: الإهتمام بدول محورية كالجزائر و نيجيريا باعتبارهما دول تساعد على تعويض بعض الحلفاء، كذلك الإهتمام بالمنطقة كونها قريبة إلى أوروبا ومزاحمة بعض الفاعلين الخارجيين كالصين.4، ليجعل بذلك واقع الساحل بعض الدول الإفريقية تزداد أهميتها في الرادارات الإستراتيجية للفواعل الدولية، أهمية غيرت موقف القوى الكبرى المتعاملة كأمريكا مثلا في علاقاتها مع الدول الإفريقية.

لتصبح إفريقيا اليوم، تلعب دورا كبيرا في الأمن و الإعتبارات الجيواستراتيجية للجهات الفاعلة الخارجية أكثر مما كان عليه سنة 1990، فمثلا النقاش في الولايات المتحدة الأمريكية حول مدى أهمية استراتيجية جديدة يتمثل أساسا في تعريف المصالح الوطنية الحيوية الأمريكية، فعلى خلفية النضال ضد الإرهاب الدولي، تلعب إفريقيا دورا هاما في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، خاصة في ظل الإرتباط المفترض بين الدول الهشة و التهديدات الأمنية، فتقريبا تعتبر ثلث دول القارة غير مستقرة غير قادرة على الممارسة الفعلية في السيطرة تقريبا على أراضيها الوطنية الخاصة بها، قدرة ينظر إليها بمثابة خلفية تعجيزية في عدد من البلدان الإفريقية5. حيث باتت هشاشة دول الساحل وضعفها الخدماتي مع التوقف الكامل لعجلة التنمية في ظل انتشار اللاأمن، متغيرين يقضيان على

---

[3]كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل و الصحراء في إفريقيا، ط 1 (الإمارات: أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014)، ص ص 40– 41.

[4]المرجع نفسه، ص 42.

[5]KLINGEBIEL, Stephan, **Op.Cit**, P 36.

أي سبل نحو الإستقرار أو استسباب الأمن ويبقى التدخل الأجنبي واقعا يفرض نفسه، ليبقى مصير الشعوب رهين سياسات حكومية مفروضة من جهات خارجية لا تأخذ في الإعتبار الواقع المكاني والمجتمعي للشعوب.

لكن، إذا ما نظرنا إلى مدى أهمية ما شكله الساحل الإفريقي منذ فترة طويلة في الخيال الإستعماري، نلاحظ أنه منطقة " عديمة الفائدة" "unutil" أين التقدم يبدو مستحيلا، و بعد الإستقلال عام 1960، كل من موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد و بوركينافاسو أهملوا إلى حد كبير من طرف القوى العظمى أين كان الإلتزام موجه في مذهب الفرنكفونية، البلدان التي تشكل المنطقة ذات التأثير والمجال الطبيعي لنفوذ القوة الإستعمارية السابقة، و غيّر ذلك من الصحراء الكبرى و التي ورثت من طرف الإستعمار، لتصبح مرادفا لمساحات فارغة لا يمكن السيطرة عليها.لكن و منذ 2000، تطور كبير شهده الساحل الإفريقي، منطقة ينظر إليها كتهديد للأمن العالمي و منطقة لعدم الإستقرار، وضع أدى بفاعلين جدد للإنخراط في المنطقة كالولايات المتحدة الأمريكية، و في الوقت نفسه الإحتياجات من الطاقة، ليتحول الساحل إلى ساحة سباق نحو الموارد الطبيعية، سباق يعبئ أيضا قوى ناشئة6. الساحل الإفريقي منطقة صحراوية لكن ليست مهجورة!، فالعديد من الجهات تتطور في هذا الممر الإستراتيجي، حيث تتواجد سلسلة من الجهات الفاعلة ليصبح الساحل نوع من رقعة الشطرنج، منطقة ضعيفة، هشة، بمساحات غير مسيطر عليها من قبل القوات المسلحة لدول المنطقة بالنظر إلى الإفتقار لوسائل الدفاع بالتالي صعوبة إمكانية ضمان و الحفاظ على السيادة ما يجعل الساحل فضاء غير مسيطر عليه لعدم توافر الإمكانيات والموارد المتاحة، أمر يجعله محل تسلل لجهات متعددة.

كيف يمكن للبلدان الغربية الإستثمار في هذا المجال الإفريقي؟

الصورة جدّ معقدة، مساحة ذات مطامع كبيرة لأنها غنية بالموارد الطبيعية و علاوة على ذلك واقعها الجغرافي الذي يسمح لبعض الدول بالتموقع فيها اقتصاديا– من شأنه أن يكون الأمثل بالنسبة لهم و عسكريا للسيطرة أفضل على ثروات غرب إفريقيا، بالتالي دينامية مزدوجة، فبعض الدول تسعى وتبحث لوضع نفسها داخل هذا الممر الإستراتيجي لتأمين إمداداتها من الموارد الحساسة الطاقوية والمعدنية. نحو خليج غينيا (أي الولايات المتحدة الأمريكية و مصالحها)، نحو الصحراء و البحر الأبيض المتوسط (أي أوروبا– فرنسا) و أخيرا من جهة البحر الأحمر شرقا (آسيا كالصين مثلا)، بالتالي لعبة كبيرة في طور الإعداد على مستوى الساحل الإفريقي بشكل تدريجي بين القوى الغربية الكبرى. بهذا التوصيف ، الساحل يشهد إعادة تقويم جديدة نتيجة عوامل متعددة مرتبطة بساحات تعدد القوى و تصاعد قدراتها لتقع المنطقة ضمن نقط تقاطع: بين اهتمامات أوروبية تقليدية (فرنسا) مع

[6]DEYCARD, Frédéric, "Une région à l'importance internationale croissante", Questions internationales, N° 58, Décembre 2012, P 9.

أخرى أمريكية و صينية، ليجعل الساحل الإفريقي و كأنه نقطة تمركز و تواجد مكثف للقوى الكبرى حيث يتيح لهذه الدول ربط الصلة مع شمال إفريقيا و عبرها البحر المتوسط و غربا بالأطلسي، كما يتيح للدول الإمتداد جنوبا نحو وسط إفريقيا و خليج غينيا وشرقا نحو القرن الإفريقي، ليشكل عدم التواجد بالمنطقة غياب في الحضور بشمال إفريقيا، ووسطها، تواجد شجعته الأهمية الإستراتيجية لهذا المجال من إفريقيا التي تحولت إلى ساحة للمرور البري و مرور النفط وارتباطها بموارد جديدة. بهذا التقويم الجديد نستنتج أن الساحل الإفريقي أصبح يشكل قلبا متجددا لإفريقيا ومركز للحدود العالمية من الشمال، الغرب، الشرق و الجنوب7. قلب نابض للقوى الكبرى يحاول فيه كل طرف السيطرة و فرض تواجده و يتموقع لإيجاد موطئ قدم في القارة الإفريقية.

فمن جهتها، الولايات المتحدة الأمريكية لديها مشروع سياسي- اقتصادي يقوم بالفعل من خلال إيصال أنابيب البترول التشادية عبر خليج غينيا في ظل خلفية اكتشاف النفط بمالي و النيجر بالتالي قد تكون أمام مشاريع جيوسياسية ضخمة، أما الوسط مع القوة الإستعمارية السابقة فرنسا تسعى جاهدة لتأمين الإمدادات الطاقوية و محاولة إمكانية الإنفتاح عبر البحر المتوسط من خلال أنابيب الغاز ضف إلى تأمين اليورانيوم في النيجر و مدى أهميته على الصعيد العسكري لكن الأخيرة تتأثر جدا من أحد العناصر الفاعلة في الممر، من الحركة التي تسمى تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي. لكن ما يجدر الإشارة إليه، هو التأثير الغربي في المجال العسكري، ففرنسا لديها قوات خاصة في بلدان المنطقة خاصة مالي وتشاد والنيجر بما في ذلك توفر مختلف الوسائل، بالتالي تتوجه القوى نحو طريق تضخيم القوة العسكرية، فمختلف البرامج الغربية – فرنسا و أوروبا- هي تأكيد رسمي على الوجود العسكري، لكنه وضع قد يكون عاملا إضافيا لزعزعة استقرار الساحل الإفريقي و إذا ما عدنا إلى التحليل الجيوسياسي باعتباره بحر داخلي و محيط من الرمال، فالأمن و التنمية لا يتفق إلا من خلال التعاون و التشاور بين البلدان المتشاطئة للوصول إلى تطوير آلية تعاون مشترك8. لكن هذا التعاون حقيقة لا يكون إلا من خلال زرع الثقة بين الدول المكونة لهذا الفضاء الواسع أولا، ثم الثقة بين الأخيرة و الأطراف المتجاورة كالجزائر.

[7] كريم مصلوح، مرجع سابق، ص ص 51- 52.

[8] TAJE, Mehdi, Le Sahel, un couloir stratégique, un échiquier tourmenté, sur le site : http://www.RMIBILADI.com/FR/INDEX.PHP?OPTION=COM_CONTENT=ARTICLE&ID=1120 :SAHELENTRETIEN-AVEGMEHDI-TAJE-&CATID=4 :INTERVIEWS&ITEMID=5

المبحث الأول: التدخل الفرنسي العسكري كاستمرار للإرث الكولونيالي

في عرض مشترك سنة 2007، من قبل أربع ممثلين منتخبين كل من **André Dulait, Pozzo di Borgio, Didier Boulaud, Yves Robert Hue,** من أربع أحزاب سياسية مختلفة، قدموا تقريرا لمجلس الشيوخ الفرنسي بعنوان " فرنسا و إدارة الأزمات الإفريقية"، تحدث عن العقيدة الجديدة للوجود والتدخل العسكري الفرنسي بإفريقيا، تقرير موضوع لتوافق سياسي، أكد الرغبة في إعادة تشكيل أو إصلاح السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا و ليس نقد السياسات السابقة حيث ذكر التقرير الآتي: *"... وجودنا العسكري جد مهم في إفريقيا و منطقة الصحراء، فأصول بلدنا من الضروري ضمانها وتعزيزها، و تحديد الشراكة الأمنية الفرنسية مع الدول الإفريقية ما هي إلا تبرير على الوجود المستدام من خلال الحفاظ على القواعد العسكرية"، بالنسبة للمقررين الأربعة فك الإرتباط "disengagement" ليس ممكنا فحسب، بما أن إفريقيا " المحيط الخارجي القريب"، و هو غير مرغوب فيه، إفريقيا فرصة لرؤية متعددة الأقطاب في العلاقات الدولية و هي في قلب الوصول إلى العالمية من فرنسا، بالتالي، إفريقيا طريق الوصول إلى العالمية بالنسبة لنا".*

بالمعنى الواضح رؤية متعددة الأقطاب، حيث لا يسمح لتفرد الإمبريالية الأمريكية أو دول أخرى للوصول إلى العالمية، كأنه هاجس للإمتداد نحو "وضع القوة الكبرى" و المحصلة في الأخير إعادة الإمبراطورية الإستعمارية السابقة.

في قراءة لما ورد، فإنه وفقا للمقررين الأربع، الإنسحاب العسكري في نهاية المطاف لا يمكن الحدوث و سيكون وضعا كارثيا بالنسبة لفرنسا، في هذا السياق يجب تقدير الشروط الجديدة للتدخل العسكري الفرنسي الذي تم إعادة تعريفه من خلال المحاور التالية: *تطوير القدرات الإفريقية، التعددية و التوجه الإقليمي على نطاق أوسع و التشاور حول الشرعية الجديدة للوجود العسكري الفرنسي في المقام الأول*[9]. محاور ثلاثة خصوصا الثاني و الثالث الذي يجعل فرنسا و كأنها تريد أن تبقى القوة العسكرية في المنطقة لكن دون تحمل كل الأعباء.

بالعودة إلى سنة 1960 و رغم استقلال المستعمرات الإفريقية، المهم بالنسبة لفرنسا كله هو رغبتها في الحفاظ على التأثير الخاص و الحصري على إمبراطوريتها السابقة أي إفريقيا الغربية الفرنسية بالحفاظ على العلاقات السياسية، الإقتصادية، الثقافية و العسكرية المتميزة و الدائمة مع المستعمرات السابقة بشكل استعماري، لتقدم مساعدات عسكرية و تقنية للأنظمة الإفريقية مقابل دعم الأخيرة لمشروعها السياسي الدولي، و هكذا أنشأت باريس نوع من الإرتباطات العسكرية الجديدة المتداخلة مع هذه الدول الواقعة في منطقة الساحل ذات السيادة المحدودة، بهذا تعرفها فرنسا بالفناء

[9]GRANYAUD, Raphael, "Intervention militaires Française en Afrique : nouvelle donne géopolitique", Revue Naqd, N° 31, 1/2014, PP 248-249.

الخلفي و منطقة عملها الحصري. من هنا، و لفهم هذه السياسة الفرنسية القوية، من الأهمية تسليط الضوء على "ماذا تعني الإمبراطورية الإستعمارية السابقة لمكانتها الدولية باعتبارها قوة كبرى؟"، إن باريس كانت قادرة على الحصول على مقعد دائم في الأمم المتحدة بمجلس الأمن عام 1945، بسبب أهمية إمبراطوريتها الإستعمارية ضف إلى دور القوات الفرنسية خلال الحرب العالمية الثانية، و بعد أن حققت تلك الأراضي استقلالها،لا تزال فرنسا ليومنا هذا تعتبر نفسها قوة عظمى خاصة في ظل المفهوم الشائع "Françafrique".

منذ فترة الإستقلال و ما بعده، يستند الوجود الفرنسي في المستعمرات السابقة الإفريقية على ثلاثة أعمدة، أولها هي المجال النقدي من خلال منطقة الفرنك التي شملت 14 دولة إفريقية تقاس بنفس العملة (CFA) الفرنك للإتحاد النقدي الإفريقي " franc de la communauté financière africaine" التي تم تداولها بشكل مباشر مع قيمة الفرنك الفرنسي، الدعامة الثانية، تتألف من شبكة الخبراء الفرنسيين على مستوى الدول الإفريقية في المؤسسات التعليمية و المالية، أما آخر ركيزة الأكثر أهمية و هي القوة العسكرية من خلال انتشار الجنود الفرنسيين في عدة قواعد عسكرية دائمة متفرقة بجميع أنحاء القارة بما في ذلك الساحل الإفريقي.

أول و أكثر فاعل مؤثر في هذه السياسة الفرنسية بإفريقيا هو "**Jacques Foccart**" حيث كان مسؤولا على جميع العمليات الفرنسية في منطقة الصحراء و الذي تمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي الذي منحه إياه "**De Gaulle**"، أنشأ **فوكر** كتلة فرنكفونية متماسكة إلى حد كبير و وضع فرنسا دركي المنطقة، حيث أن بعض الخبراء وصفوا هذا النظام بالنظام الإستعماري الجديد و سمي ب " Pax Gallia" في إشارة إلى "Pax Romania"بمعنى سلام رومانيا، الذي فرض على الإمبراطورية الرومانية.

بذلك أنشأ **فوكر** المركز القانوني المعالم لإضفاء الشرعية على التدخلات العسكرية و ضمان التعاون العسكري الدائم مع بلدان الفناء الخلفي من خلال اتفاقيات التعاون العسكري و الدفاع، اتفاقيات تتيح قانونيا التدخل العسكري الفرنسي في الشؤون السيادية للدول المستقلة حديثا10، و تم التوقيع على هذين النوعين منالإتفاقيات بين 1960–1961 من قبل 12 دولة إفريقية، لتنضم جيبوتي في وقت لاحق و جزر القمر سنة 1977، اتفاقيات دفاع الآن مهمة و ملزمة قانونيا حيث تمنح الجيوش الفرنسية الحق في: ""التصرف الحر في المنشآت العسكرية اللازمة لتنفيذ الدفاع... كما تتعلق كذلك بمايلي: التداول على الأراضي والمجال الجوي و المياه الإقليمية...، استخدام الموانئ، البنى التحتية، الطرق، السكك الحديدية و النقل الجوي...إلخ""، اتفاقيات سمحت لفرنسا بالتدخل في حالات

[10]VALLIN, Victor-Manuel, "France as the gendarme of Africa (1960-2014)", Political science quarterly, Academy of political science, Volume 130, N° 1, Spring 2015 , PP 79-81.

الإضطراب الداخلي أو اضطرابات الحدود في أي من الدول المعنية، تدخلات تحتاج دائما إلى طلب مباشر من الرؤساء المحليين أو المندوبين.11

بصفة عامة، العلاقات بين فرنسا و إفريقيا (جنوب الصحراء الكبرى) قديمة جدا و كانت من بين القوى الإستعمارية الرئيسية بالقارة في غالبية الجزء الغربي منها من السنغال (Afrique Occidentale Française" إفريقيا الغربية الفرنسية A.O.Fونحو إفريقيا الإستوائية الفرنسية(Afrique Equatorial Française)A.E.F"، أيضا مدغشقر، جزر القمر و جيبوتي مناطق تحت النفوذ الفرنسي.

الخارطة رقم 20: توضح المستعمرات الفرنسية السابقة بإفريقيا سنة 1925 (A.O.F / A.E.F)

Les domaines coloniaux en Afrique en 1925

Source : www.atlas-historique.net08-2002

جويلية من سنة 1960، تعد مرحلة استقلال المستعمرات الإفريقية، و هنا فرنسا بقيادة ديغول يذكر الرئيس الجابوني " **Léon M'Ba**" في 05 جويلية 1960 قائلا : *" نقدم الإستقلال لدولة، حيث تتعهد الأخيرة باحترام اتفاقيات التعاون المبرمة، و هناك نوعان من الأنظمة التي ستصبح نافذة المفعول: اتفاقيات الإستقلال و التعاون"*. بهذا وقعت فرنسا مع معظم مستعمراتها السابقة مجموعة من آليات

[11]VALLIN, Victor-Manuel, **Op.Cit**, P81.

التعاون في مجالات متنوعة الأمن، العملة، مساعدات التنمية ضف إلى ذلك الجانب الثقافي في إطار الفرنكفونية12. واقع جعل الدول نفسها في شكل من أشكال الحقبة الإستعمارية.

لتحافظ فرنسا و منذ تاريخ قديم على علاقات وثيقة مع دول الساحل الإفريقي منذ أن أصبحت جزءا من الإمبراطورية الإستعمارية الفرنسية في نهاية القرن 19، و بعد استقلال بلدان المنطقة، حافظت على وجودها بالساحل في جانبه الأمني، فالأخير و رغم ذلك لعب دورا هامشيا في سياستها الخارجية. إلا و أنه في عام 2007 بإنشاء القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي جلب المنطقة مرة أخرى إلى أعمال السياسة الفرنسية، و نظرا للروابط التاريخية مع استمرار وجودها ببلدان الساحل أصبحت فرنسا الدولة الغربية الأكثر تضررا من التوجه الإستراتيجي الجديد للمنطقة التي أصبحت مقر و موطن للجماعات الإرهابية الأمر الذي يهدد مصالحها بشكل مباشر13. مصالح في مجالات مختلفة تعتبر حيوية لمكانتها كقوة استعمارية سابقا وقوة حاليا في ظل النظام المتعدد الأقطاب مع تصاعد القوى الناشئة.

المطلب الأول: المصالح الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي

حافظت فرنسا على السياسة الخارجية الواقعية تجاه إفريقيا منذ التاريخ الإستعماري، وفقا للنظرية الواقعية في العلاقات الدولية التي تشكل سياستها الخارجية تبعا لمصالحها الوطنية، حيث بدأ اهتمامها بالقارة ككل منذ القرن 17 مع ميناء التجارة على الساحل الغربي الإفريقي بالسنغال الذي وليومنا هذا يسمى "**S.T Louis**"، كما وقعت قانون برلين 1884–1885 لتقسيم إفريقيا و حماية المصالح الإقتصادية و السياسية المشتركة في المؤتمر الذي يعتبر نقطة تحول تاريخية كبرى ابتدءا من التاريخ الإستعماري الأوروبي و الإمبريالية الجديدة في إفريقيا، لتعتبر السمة الرئيسية في الإستعمار الفرنسي استغلال الموارد الطبيعية و نشر الفرنكفونية14.

تعتبر أهداف التدخل الفرنسي على النحو التالي: الحفاظ على المصالح الإقتصادية، حماية المواطنين الفرنسيين، حماية الأنظمة التي معها علاقات استراتيجية، سياسية و اقتصادية، توسيع دائرة نفوذها مع الدول الناطقة باللغة الفرنسية، محاربة المتمردين الذين يهددون الأنظمة العميلة، و زيادة

[12] GUINANT, Priscille, La politique de la France en Afrique Subsaharienne après les indépendances, Mémoire préparé sous la direction du génerale Raffenne, Institut d'Etudes Politiques de Toulouse, 2012/2013, PP 7-9.

[13] KOEPT, Tobias, France and fight against terrorism in the Sahel : the history of difficul leadership role, Institut française des relations internationales (IFRI), June 2013, P 5.

[14] SIRADAG, Abdurrahim, "Understanding French foreingn and security policy towards Africa : Paragmatism or altruism", Afro Eurasian studies journal, Vol 3, Issue 1, Spring 2014, P 101.

دورها القيادي من خلال التدخلات العسكرية في الشؤون الداخلية للأفارقة15. أهداف، غايتها الأولى والأخيرة حماية مصالحها و فرض المنطق الكولونيالي بشكله الجديد مع تزعّم هذا المجال من القارة.

كانت العلاقات بين فرنسا و إفريقيا موضوع العديد من الدراسات التي تشترك في أنها تركز على تجاه ثنائي "bilateral" تاريخي الذي احتفظ بشكل جيد على هذه العلاقة، ثنائية تعكس تاريخ استعماري واستقلال الذي لم يغير من العلاقة الخاصة بين فرنسا و الدول الإفريقية، حيث حافظت فرنسا على عين الدركي، الأب و الأخ الأكبر... على الساحة الإفريقية، لكن اليوم المجتمع الدولي يتميز بالنظام الدولي الجديد" العولمة" التي ليست اقتصادية فحسب لأنها ظهرت في العلاقات الإقتصادية مع امتداد الأسواق الحرة و نهاية القطبية الثنائية، بل تنطبق أيضا على العلاقات القانونية، الإجتماعية خاصة لبلدان الشمال التي تراقب و تحاول السيطرة على سياسات و تشريعات فيما يخص المهاجرين، عولمة لم تدّخر أو تكن حكرا للعلاقات الفرنسية الإفريقية، لأن الطبيعة الثنائية التي تواجهها لم تعد تسمح لوحدها في فهم هذه العلاقات.

المنطق التقليدي للعلاقات الثنائية –الفرنسية الإفريقية– هي عادة في إطار ثنائي، بمعنى بين فرنسا ودولة إفريقية في وقت واحد، لكن بعد الإستقلال كان التعاون الثنائي جزءا في سياق فرنكفوني حصري، حاليا هذا الحصر لم يعد وحده فدول أخرى غير فرنكفونية دخلت الساحة و في السياسة الإفريقية لا سيما في نيجيريا و جنوب إفريقيا– الناطقين بالإنجليزية–16. هذا النهج من المنطق التقليدي للثنائية أخذ تطورا وتمحور حول 03 مسارات مترابطة لكن لأسباب تحليلية سيتم شرحها بوضوح وهي، المسائل الإقتصادية، السياسية والأمنية.

1/ المصالح الإقتصادية

الإستثمارات الفرنسية في التعدين بمالي ضخمة و أكثر في مختلف المجالات بالبلد، خصوصا الدول المجاورة لها في قطاع النفط و اليورانيوم مثل النيجر، من هنا جاءت محاولات الحركات المسلحة التصلب ضد فرض الهيمنة الغربية الفرنسية بكل الوسائل في شمال مالي، ما تسبب في عدم استقرار المنطقة و الذهاب ضد المصالح الفرنسية بمالي و عبر كافة منطقة الساحل الإفريقي.

فمالي تعتبر ثالث منتج للذهب بعد جنوب إفريقيا و غانا ضف إلى اليورانيوم و البترول و الفوسفات الذي تم اكتشافه من قبل شركة إيطالية عام 2010، لهذا فرنسا تحاول أن تجد مكانا في منطقة الساحل حيث تواجد احتياطات كبيرة محتملة، بذلك تنويع المستوردين.

[15]SIRADAG, Abdurrahim,**Op.Cit**, P 107.

[16]ADJOVI, Roland, La politique Africaine de la France, Annuaire Français de relations internationales (AFRI), Volume 11, 2001, PP 426-428.

فالمصالح الإستراتيجية و الإقتصادية جد هائلة لفرنسا كما ذكرت وزير الدفاع الفرنسي للشؤون الخارجية ""Laurent Fabius" في 2013/01/14 قائلا: *"" المصالح الأساسية بالنسبة لنا و لأوروبا وإفريقيا في خطر، لهذا السبب قررنا التحرك بسرعة في التدخل بمالي""* ، في رأس هذه المصالح قضية اليورانيوم في الصحراء الإفريقية، كما تعتمد فرنسا على الطاقة النووية لتلبية نحو 75 % من احتياجاتها من الكهرباء الأمر الذي يفسر تبعية فرنسا لليورانيوم الخام.

2/ المصالح السياسية

تحافظ فرنسا على نفوذها التقليدي و التاريخي في الساحل و تريد ترسيم أكثر دائرة نفوذها ضد التأثير المتنامي للولايات المتحدة الأمريكية و دول أخرى ناشئة كالصين مثلا. حيث أرادت أمريكا بناء قاعدة عسكرية ضخمة في إحدى دول المنطقة لتحقيق سيطرتها على هذه المنطقة الشاسعة الممتدة على طول عرض القارة الإفريقية، بالتالي لا يمكن تأمين هذا المجال عن طريق طائرات أو قوات خاصة فقط، و إنما قاعدة عسكرية كتلك الموجودة بألمانيا، حيث اختارت أمريكا شمال مالي كمقرّ لقاعدتها الأفريكوم لتلقى رفضا من قبل الدول المحلية و الإقليمية هذا من جهة، و التحدي الثاني الذي تواجهه فرنسا هو الصين كطرف في الساحل و سياستها البراغماتية التي أصبحت من اللاعبين الرئيسيين في الساحة الإفريقية منذ العقد الماضي و منه لابد من احتواء الأخيرة في نظرها.

يعود الإهتمام الصيني بالقارة الإفريقية إلى سنوات الستينات و السبعينات، ليتعزز لتتحرك بالقارة في سياق خلفية الحس التضامني العقائدي مع البلدان النامية نحو تعزيز الشيوعية و مواجهة المدّ الإستعماري الغربي، لتتطور الإهتمامات أعقاب الحرب الباردة بمساعي براغماتية في مجالات التجارة، الإستثمار و الطاقة، ليضع الصين موطئ قدم في إفريقيا و تدخل القارة ضمن الرادارات الإستراتيجية ذات الأهمية الإقتصادية. لتتبنى الصين رؤية اقتصادية ذات مصالح أهمها: الطاقة والمواد الخام، حيث تعتبر ثاني أكبر مستهلك للوقود بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

لتنتهج الصين نهجا مغايرا عن القوى الكبرى الغربية، بآلية تغليب المصلحة المتبادلة و الإحترام والمساواة دون التدخل في شؤون الآخرين، بمنطق عمل يختلف عن سياسات الدول الغربية حيث يتجلى في تقديم قروض ميسرة و استثمارات دون شروط إضافة للمساعدات التي تذهب للبنى التحتية[17].

[17] الحبيب الشيخ باي، الإستثمارات الصينية بإفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية، مركز الجزيرة للدراسات، 30 أفريل 2014، ص ص 3-4.

لتعرف الإستثمارات الصينية في إفريقيا ارتفاعا ملحوظا إلى نحو 64 % حسب ما أفادت به وزارة التجارة الصينية بأن التبادل التجاري مع الدول الإفريقية ارتفع بنحو الخمس في الربع الأول من سنة 2017.هذا و قد أعلن الرئيس الصيني عن خطط لضخّ 60 مليار دولار في إطار القيام بمشروعات في مجال التنمية بإفريقيا تشمل قطاعات متعددة زراعة وبناء الطرق و الموانئ و السكك الحديدية و شطب الديون[18].

لتتموقع الصين في إفريقيا كلاعب صاعد يثير مخاوف و قلق القوى الكبرى كفرنسا في مزاحمتها ضمن فنائها الخلفي المباشر الذي تعتبره المنطقة ذات الأولوية، كقوة لينة تقوم على وسائل اقتصادية لتحقيق معادلة المصلحة المتبادلة.

دون تجاهل الحضور الخليجي بالمنطقة المتمثل في التحرك السعودي الإماراتي، نحو تفعيل قوة الساحل G5، حضور يثير مجموعة من التساؤلات تدور حول دوافع هذا التدخل بالمنطقة خاصة وأن البلدين تعهدا خلال قمة باريس المنعقدة في 13-12-2017 بتمويل G5 بنحو 130 مليون أورو (100 مليون أورو من الرياض و 30 مليون أورو من أبوظبي).

مساهمة تشكل أكثر من ربع التمويل المبدئي المخصص ل G5، المقدر مبدئيا ب 500 مليون أورو لإطلاق العملية في منتصف عام 2018. لتتجاوز حصة الطرفين ما قدمته القوى الغربية الأكثر نفوذا بالمنطقة مثل فرنسا ب 8 مليون أورو، الولايات المتحدة الأمريكية ب 60 مليون أورو والإتحاد الأوروبي ب 50 مليون أورو.[19] ليطرح التساؤل الجوهري ما سبب هذا الإهتمام بالمنطقة؟ في حقيقة الأمر، تمويل في عمقه تحقيق لمصالح في مقدمتها، الترابط في قضية مكافحة الإرهاب، تأمين المصالح الأمنية و الإقتصادية بالمنطقة، مواجهة القوى الإقليمية خاصة إيران و قطر، بناء تحالفات دائمة مع فرنسا و المغرب بالتالي البحث عن شركاء جدد.

لنلاحظ التغير في السلوك الخليجي لتتصدر مسألة مكافحة الإرهاب دوافع الإهتمام بالمنطقة ويأخذ الطرفان عمل استباقي وقائي ببرنامج مخطط زمنيا.

الإستثمارات الصينية في إفريقيا تقفز 64 بالمائة، تاريخ النشر 12ماي 2017،تاريخ التصفح: 27-04-2019، على الرابط التالي:

[18] www.aleqt.com/2017/05/12/article-1186201.html

[19] خالد حنفي علي، لماذا التحرك السعودي-الإماراتي لتفعيل قوة الساحل الإفريقي، مجلة السياسة الدولية، 22-12-2017، تاريخ التصفح: 27-04-2019، على الرابط التالي:

http://www.siyassa.org.eg/News/15452.aspx

جاء الإهتمام الخليجي بالساحل الإفريقي لأنه يندرج ضمن قوس الأزمات الذي يمتد من البحر الأحمر حتى أفغنستان، ليشكل عدم استقرار للإستثمارات السعودية و الإماراتية داخل القارة الإفريقية ككل، حيث باتت الأخيرة جزءا أساسيا في استراتيجيتهما لتنويع قطاعاتهم غير النفطية في مجالات مختلفة كالتعدين، الموانئ...إلخ.

3/ المصالح الأمنية الإستراتيجية

تولي فرنسا اهتماما كبيرا بمالي و الدول المجاورة لها، لكن تريد و دون مبالغة حماية و تأمين مواطنيها بالخارج و حماية من بعيد الدول الإفريقية. وزير الدفاع الفرنسي "Jean Ives Laudrien"، أوضح بأن القرار الفرنسي جاء كرد على مجمل التهديدات التي أدت بالتدخل العسكري السريع خوفا من تهديد آخر راجع إلى" الخوف من إنشاء دولة إرهابية على أبواب فرنسا و أوروبا"، مضيفا أن بلاده لن تترك الجماعات المسلحة التمركز بمالي و منطقة الساحل الإفريقي.

و قال رئيس الحكومة و شدد في الوقت نفسه على البعد الدولي و الأوروبي قائلا: أن *"التدخل الأخير الفرنسي بمالي لوقف التهديد الإرهابي، لا يهدف الدول الإفريقية فحسب بل أيضا فرنسا و أوروبا"*، تدخل من المؤكد أن له عواقب ليس فقط من حيث الأمن الداخلي و لكن على الصعيد الخارجي أيضا20. لهذه الأسباب التعاون الفرنسي بإفريقيا حول أمن الدول الإفريقية يعتمد على عنصرين الدفاع عن الدول و حل الصراعات، فيما يخص الأول هناك في الأساس اتفاقيات الدفاع و التعاون العسكري لكن الأمر الغريب أن المراجع أصبحت نادرة بشكل متزايد حول هذه الإتفاقيات21.و حول حل الصراعات، ما تفسير التعاون بين فرنسا والدول الإفريقية منذ توقيع اتفاقيات التعاون في مجال الدفاع و مجموع البرامج العسكرية التدريبية، حيث أن نتيجة المحصلة تكرار الإنقلابات العسكرية و طلب رؤساء الدول الإفريقية الدعم والتدخل العسكري المباشر في المنطقة، و الدليل على ذلك ما حصل بمالي منذ 2013، السؤال يبقى مطروحا ما تفسير فائدة هذا التعاون ؟

يمكن تقسيم المصالح الفرنسية بإفريقيا عامة و منطقة الساحل و غرب إفريقيا خاصة، هبوطا وفقا لأطر زمنية على المدى القصير، المتوسط و الطويل. مصالح توجه استنادا لمفهوم التراث المرتكز على السياسة الديغولية و تحولاتها اللاحقة، فعلى المدى الطويل، تنتهج فرنسا نهجا فعالا لتوسيع نطاق نفوذها خارج البلدان الفرنكفونية و تجنب دفع المنافسين الناشئين، و على المدى المتوسط، تحقيق الإستقرار في المناطق التي تقع تحت نفوذها التقليدي خصوصا تلك الواقعة بالساحل الإفريقي(النيجر، مالي، تشاد) أين ترتكز أغلب مصالحها بالقارة.

[20]IBRAHIM, Mahdi, L'intervention française au Mali, Perspective Africaines, Volume 11, Edition 38, 2013, PP 17-19.
[21]ADJOVI, Roland, **Op.Cit**, P 428.

و بالنظر إلى الأدوات المتاحة لفرنسا، بطبيعة الحال لا تعرف تراجعا للقوة العسكرية تحت غطاء التعاون السياسي المتعدد الأطراف و الشركات الفرنسية كأداة دبلوماسية كبيرة في إفريقيا.

ما وراء النقاش حول نهاية "Françafrique" أم لا، أمر متميز في ناحية الممارسة، حيث الهدف الأول لفرنسا هو الحفاظ على توسيع نفوذها في القارة و احتواء أي قوى صاعدة في المنطقة.

على المدى القصير، الوضع أكثر إلحاحا لفرنسا يقع في شريط الساحل الإفريقي، حيث المصالح الفرنسية مهددة على عدة أوجه، في المقام الأول كما ذكرنا اقتصادية لأن زعزعة استقرار المنطقة يمكّن في نهاية المطاف من خلق اضطرابات فيما يخص استخراج اليورانيوم بالنيجر التي تعتمد عليه فرنسا بنسبة 75 إلى 80% في إنتاج الكهرباء الفرنسي، من جهة أخرى إمكانية تطوير صناعة الذهب بمالي و استخراج النفط.

فالتدخل العسكري الفرنسي يشكل مخاطر طرد الجماعات الإرهابية و المسلحة من مالي، ما يمكن أن يتسبب في انتشار وجودهم نحو النيجر و موريتانيا و استعادة قوتهم و إعادة هيكلتهم في منطقة الصحراء/ الساحل باعتبارها مكان لجوء، بالتالي النتيجة أن استخدام القوة المسلحة لا يمكن أن ينجح إلا بإشراك وبالموازاة مع ذلك حوار سياسي مع الجماعات المتمردة للتعرف على جل الإنقسامات الداخلية لإيجاد أهداف محددة22. بالتالي وجود عسكري مكثف بالأساس من أجل تعزيز نظام على نحو أفضل، لتأمين مواقع اليورانيوم بالنيجر، وجود في تصاعد متزايد خاصة في مجال مكافحة الإرهاب.

المطلب الثاني:الإستخدام الجيوبوليتيكي للتعاون الفرنسي بإفريقيا في إطار تحقيقالمصالح

على أساس العلاقات الفرنسية الإفريقية لأزيد من 50 عاما، السياسة الفرنسية في إفريقيا هي سياسة نفوذ و هيمنة، صممت لتكون خطوة ضرورية نحو تحقيق القيادة في القارة، واقع ضروري للملاحظة و يأخذ في الإعتبار تحليلا للعلاقات الفرنسية– الإفريقية.ففي المجال العسكري، على الرغم من السنوات الطويلة، فإن المساعدة العسكرية الفرنسية في إفريقيا تبرر دوما و رسميا في تكوين وتدريب جيوش الدول الإفريقية، لكن كيف تفسر هذه المساعدة؟، فبدلا من تخفيف البعد العسكري مع مرور الوقت، العكس من ذلك، عززت بشكل كبير منذ الإستقلال، فحوالي 23 دولة من جنوب الصحراء وقعت اتفاقيات بعد ما كانوا 13 دولة سنة 1960، الحجة دائما مساهمة فرنسا في خلق جيوش ذات قدرات ضامنة للديمقراطية، و النتيجة طلب الرئيس المالي دعما عسكريا من الرئيس

[22] ROSSIGNOL, Raphael, Les intérêts français en Afrique, Dossier stratégique, Institut de recherche stratégique de l'école militaire (IRSEM), 15-02-2013, PP 1-2.

الفرنسي **هولاند** و توّج بتدخل عسكري تحت عملية "serval" سنة 2013، ليس التدخل الأول في القارة، و التبرير الرسمي للتدخل منذ فترة طويلة مرتبط بثلاث مبادئ أساسية: المسؤولية التي اتخذتها فرنسا في ضمان الحدود الإفريقية الموروثة عن الإستعمار الفرنسي بما في ذلك منطقة الساحل، حماية الدول الإفريقية الفرنكفونية ضد أي محاولة للعدوان أو زعزعة الإستقرار الخارجي و على نطاق أوسع مساهمة فرنسا في استقلال إفريقيا.

منطق "نيوكولنيالي" أم زبون "clientaliste"؟ : إذا كانت فرنسا بدون شك الدولة الأكثر تدخلا في منطقة الساحل و المتحركة وفقا لسلطتها و قوتها، أحيانا تعتبر كعائق حقيقي، فبحث فرنسا للحفاظ على نفوذها في إفريقيا و منطقة الساحل الإفريقي هو جزء من نظام إن صح التعبير "الإمبريالي" أو "النيو الإستعماري" على أنها زبون، مصطلح استخدم من طرف عدة أفارقة، مفهوم طور من قبل "**Bertrand Badie**" في حقل العلاقات الدولية لوصف نظام المعاملات المتميز بين دولة ذات القيادة " state-leadership" و دولة زبون "customer state"، على أساس منافع متبادلة، و على قيود نسبية وشخصنة قوية للعلاقات تضمن استمرار النظام. هذا النوع من العلاقات غير متكافئ حيث اعتماد الدولة "leadership" فيما يتعلق بالدولة "customer" هو أقل دائما من العكس، فتكاليف المقاطعة ثقيلة بالنسبة للدولة الزبون مقارنة بالدولة القائد، ضف لوسائل ضغط الأخيرة الأكثر عقابية على الدولة الزبون، فمثلا في ديسمبر 1967 الكامرون و تصويتها ضد فرنسا في قرار ONUبشأن إضفاء الشرعية على استقلال جيبوتي،كانت النتيجة حظر الجنرال ديغول شحنات الأسلحة التي كانت توجه للكاميرون[23].

تحدثنا عن سياسة التعاون، لكن لم ينظر إليها في السياق الجيوبوليتيكي حيث تمكنا من تحديد الروابط التاريخية بين فرنسا و الدول الإفريقية في إطار علاقات النفوذ و القوة العسكرية، مصالح استراتيجية و تدخل جهات و قوى دولية أخرى24. ليبقى واقع العلاقات الدولية الكلاسيكية من منظور فرض القوة والسيطرة غالبا على أطر العلاقات بين فرنسا و دول القارة الإفريقية التي تظل في موقع الولاء و الخضوع لأكبر قوة استعمارية سابقا.

في الكل، الهدف الجيوسياسي للتعاون الفرنسي الإفريقي يفسر استمرارية هذه السياسة لأزيد من 50 عاما في إطار خدمة "المكانة" الفرنسية في الساحة الدولية، سياسة تعود إلى استدامة الإرث الديغولي في الدبلوماسية الفرنسية25.

[23]PETITEVILLE, Franck, Quatre décennies de « coopération franco-africaine et usure d'un clientélisme », Etudes internationales, Vol 27, N° 03, 1996, PP 571-577.
[24]PETITEVILLE, Franck, **Op.Cit**, P 578.
[25]Ibid, P 582.

الفرع الأول: تصنيف القوة الفرنسية بمنطقة الساحل الإفريقي

كما ذكرنا سلفا في الفصل الأول عن أشكال و أنواع القوة، عام 1990 جوزيف ناي – نائب وزير الدفاع في إدارة كلينتون 1994–1995– قدم قراءة جديدة عن القوة الأمريكية، بالتمييز بين القوة الصلبة والناعمة،و وفقا لهذا التحليل، الأولى تجمع بين الوسائل السياسية، المؤسساتية، الإقتصادية والعسكرية، و تكون مفروضة سواءا عن طريق الإكراه أو استعمال القوة إن لزم الأمر بفرض الإرادة على الجهات الأخرى، في حين القوة الناعمة على العكس من ذلك تحقق الأهداف عن طريق العضوية بدلا من الإكراه بوسائل سلمية، سياسية و ديبلوماسية26. بهذا الطرح القوى الخارجية في منطقة الساحل تجمع بين العديد من أدوات القوة.

واحدة من السمات المهيمنة في استخدام القوة لفترة ما بعد الحرب الباردة هو تكرار لما يسمى حروب الإختيار "wars of choice"، نوع من الحروب المحدودة، أين الدولة تشارك بمعيار الأولوية "preference" بدلا من الضرورة "necessity". و يترجم المصطلح على أنه الفرصة حسب الغرب في سنوات التسعينات و 2000 لتصبح النتيجة ظاهرة المحاربة. فالتمييز بين حروب الأولوية و حروب الضرورة يحتفظ بجزء غير قابل للإختزال من الذاتية، كما يذكر كلاوزوفيتز *"أي حرب تعني دائما اختيار المدافع للمقاومة بدلا من الخضوع"*.

بالتالي لا يوجد ضرورة مطلقة، حتى حجة الضرورة يمكن الإستناد عليها لأسباب بعيدة عندما يتعلق الأمر مثلا بمسألة التدخل الإنساني المقدم كضروريات أخلاقية "moral imperative" كحروب مثل غزو العراق 2003، مبرر باسم التهديد المبالغ. لكن رغم هذه الحدود، فإن التمييز بين حروب الإختيار و الضرورة هو لتوضيح كيف يمكن لبيئة استراتيجية أكثر أو أقل تهديدا أن تلزم الدول ترك حريتهم محل انخراط تدخلات تشارك بالدرجة الأولى في تحقيق مصالحها الحيوية، كما حدث في ليبيا عام 2011 و مالي 2013، من طرف فرنسا. فرغم تواجدها منذ وقت طويل في مواجهة الإرهاب، فسنة 2013 شهدت تطورات في طبيعة الحرب مؤكدة التحول بإطلاق عملية سرفال ثم برخان و ذلك ليس فقط لمسؤوليتها تجاه باماكو و لكن أيضا ضرورة لمنع تشكيل ملاذ إرهابي في مالي، سمات هذه الضرورة جلبت باريس للاضطلاع بالدور الأمامي في الحرب ضد الجماعات المسلحة الجهادية بهدف كسرها في منطقة الساحل/الصحراء.

أيا كانت سمات حرب الإختيار في الساحل الإفريقي سواء بين الضرورة أو الأولوية؟، يظل التدخل الخارجي في المنطقة بهدف التموقع لتحقيق المصالح الإستراتيجية27.

[26]Les défis stratégiques Africains: exploration des racines de la conflictualité, Cahier de l'IRSEM, Paris : Institut for strategic research of the école militaire, N° 08, 2011, P 137.

[27]Thierry DE MONTBRIAL et David DOMINIQUE, "Un monde de ruptures", Revue politique étrangère RAMSES2017, N° 2, 2016 été, IFRI, PP 42-43.

بالساحل الإفريقي، فرنسا باعتبارها قوة استعمارية سابقة و نظرا للروابط التاريخية في هذا الجزء من القارة، لديها كل أدوات القوة بوضعها استراتيجية نفوذ سياسية، اقتصادية، عسكرية، دينية، ثقافية ولغوية (المنظمة الدولية الفرنكفونية "OIF")، في هذا المعنى فرنسا ظهرت كقوة صلبة بكل مقوماتها بما في ذلك العسكرية، البعد الغالب في سياستها تجاه دول الساحل الإفريقي، فالمنطقة تدور ضمن معادلة التواجد العسكري المستدام الهادف إلى الحفاظ على النفوذ و تأمين المصالح الإقتصادية و الإسترتيجية بالدرجة الأولى، موقف مؤهل في ضوء قاعدة تاريخية، و في واقع الأمر إلى جانب القوة الصلبة فرنسا تقوم باتباع قوة ناعمة متجذرة لفترة طويلة و مستمرة من خلال فرض الهيمنة الثقافية الفرنكفونية28.

الفرع الثاني: سياسة التدخل العسكري الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

من منظور تاريخي، على النقيض من معظم القوى الإستعمارية الأوروبية السابقة، حافظت فرنسا على وجودها القوي في مستعمراتها السابقة بإفريقيا كمالي، تشاد و النيجر بعد تصفية الحقبة الإستعمارية عام 1960، استمرار هدفه الحفاظ على مكانة متميزة في جزء من إفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية التي أصبحت تعرف باسم "الفناء الخلفي الفرنكفوني" "BACKYARD"، لتظل السياسة الفرنسية ما بعد الإستعمار في جانبها الإقتصادي، الثقافي، و العسكري تحت الغطاء الأمني لأزيد من 50 عاما، دول شكلت جزءا لا يتجزأ من فنائها الخلفي حيث تسعى من خلاله فرنسا الحفاظ على مكانها المحوري، لتحاول مرارا و تكرارا لعب دور المهيمن/المسيطر في دول الساحل الإفريقي و هذا واضح في كل المجالات، فكانت الشريك التجاري الأكثر أهمية و المزود الرئيسي لمساعدات التنمية في النيجر، موريتانيا و مالي و ربطهم باتفاقيات تعاون عسكري ثنائي، بذلك حافظت على سيطرتها وكثفت وجودها العسكري بالقوات المسلحة و الخاصة، إضافة لنشر مستشارين عسكريين و تزويد المنطقة بأسلحة و دعم لوجيستيكي و تدريب الجنود في مدارس عسكرية فرنسية، و بالإضافة إلى الأهمية الإستراتيجية للمنطقة كجزء من فنائها الخلفي تم عقد بعض المصالح الخاصة في كل من النيجر التي أصبحت مزود مهم لليورانيوم الذي تحتاجه فرنسا في برنامجها النووي العسكري الطموح، و بموريتانيا كمورد خام للحديد فمهم لفرنسا التخفيض التدريجي لعدد الجنود المتمركزين في إفريقيا، بالمعنى الشامل الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل في السياسة الخارجية الفرنسية انخفضت بشكل ملحوظ خلال التسعينات29.

[28]Les défis stratégiques Africains: exploration des racines de la conflictualité, **Op.cit**., PP 137-138.
[29]KOEPT, Tobias **Op.Cit**, P 5-7.

في العموم، تأرجحت السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا عموما و منطقة الساحل خاصة، في الواقع بانتظام بين "...سياسة القوة بالتدخل في الفناء الخلفي "pré-carré" الفرنكفوني، دعم الدول الإفريقية لفرنسا في إطار الأمم المتحدة و استخدام أبعاد "françafrique"، كذلك بتطبيع العلاقات " normalize relationships"، أوربة للقارة و الوجود المكثف في أكبر الأسواق الإفريقية كنيجيريا و أنغولا، هذا التأرجح أدى إلى بعض التضاربات في تنفيذ المبادئ التي من شأنها أن تضر بصورة فرنسا في إفريقيا30. بالتالي، تأرجح يضعف من مكانة فرنسا في إفريقيا في ظل تصاعد قوى ناشئة صاعدة كالصين مثلا، ما يهدد مصالحها الحيوية و يزحزح من دورها القيادي خاصة، الأمر الذي يفقدها ثقلها، وزنها و هيبتها الدولية باعتبار الساحل الإفريقي الفضاء ذو الأولوية القصوى في سياستها الخارجية.

فقوس الأزمات كما هو محدد في الكتاب الأبيض عام 2008، من المحيط الأطلسي إلى الهندي، من موريتانيا إلى باكستان و يغطي بما في ذلك منطقة الساحل الإفريقي بأكملها من موريتانيا إلى الصومال، منطقة تحتل مكانة خاصة في أجندة الأمن الفرنسي، لأن الأحداث الأخيرة بالنيجر ومالي تبرر هذه الأهمية، الساحل من الواضح أنه منطقة أين الإرهاب يبحث و يسعى في النمو، بهذا النحو فرنسا على وجه الخصوص مهددة في مصالحها، و هكذا لا فرنسا و لا أوروبا تنقد اهتماماتها بالقارة الأقرب لهم لتبقى إفريقيا مركز العديد من الصراعات و بؤر التوتر، حيث يشير الكتاب الأبيض أنها" أراضي حيث السلطة تشكك فيها" كناية عن المناطق التي ينعدم فيها القانون.

و في إشارة للإمكانيات البشرية و القوة الإقتصادية للدول المكونة للساحل، يسلط الكتاب أنها ضعيفة وهشة ذات آثار مباشرة على المشاكل الإفريقية بالتالي على مصالح فرنسا، و يتعلق الأمر بالهجرة غير الشرعية، التطرف الديني، الشبكات الإجرامية، الجماعات الإرهابية و الإتجار غير المشروع بجميع أشكاله، فالساحل من موضع هذه التهديدات المتشابكة و على هذا النحو يتطلب اليقظة على المدى الطويل.

نقاط الضعف هذه، تتطلب إجراءات حازمة لدفع السلم و الأمن بإفريقيا مرتبطة بالطبع بالتنمية، ولتحقيق هذا تحتاج فرنسا لإعادة ترتيب الأصول العسكرية و تجديد الأساس القانوني لوجودها العسكري بالمنطقة، وجود يأخذ أشكالا متعددة لدفع السلام في القارة لذلك لابد من التمييز بين:

[30]RENULLER, M. Jaques, Assemblée nationale, constitution du 04/10/1958, N° 1332, Troisième législative, Rapport d'information des affaires étrangère déposé en application de l'article 145 du règlement par la commission sur : la politique de la France en Afrique, 31/07/2007, P 10.

القوات في الأماكن المتقدمةforce pre-positioned/ قوات السيادة the forces sovereignty'/ القوات التي تشارك في نطاق ثنائي forces engagedby a bilateral agreement/ مشاركة القوات الفرنسية في العمليات الدولية خاصة للإتحاد الأوروبي31.

الخريطة رقم 21 أدناه، تعرض أهمية الأجهزة العسكرية من قبل فرنسا في القارة الإفريقية، من وجهة نظر جيواستراتيجية، اختيار المواقع مهم خاصة بالنسبة للمساهمة في دعم برامج الأمن الجماعي والإقليمي للأفارقة و محاربة مختلف التحديات الأمنية التي تهددها و كذا أوروبا و فرنسا32.

الوجود العسكري الفرنسي في الساحل الإفريقي

- اتفاقيات التعاون العسكري و الدفاع: بموجب اتفاقيات المساعدات و التعاون العسكري الموقعة مع معظم الدول المستقلة حديثا، اتفاقيات تحتوي على العديد من البنود السرية التي حتى البرلمان الفرنسي يتجاهلها في حين أنه مختص في المسألة، تعتيم لبنود الإتفاقيات التي من شأنه حماية الدول الإفريقية، في الأصل لغاية استمرار المصالح الفرنسية، بهذه الأخيرة فرنسا لها وجود عسكري واحد في إفريقيا الذي ليس لأية دولة غربية أخرى في القارة. البعض يرى في هذه الإتفاقيات تمديد للإستعمار بوسائل أخرى التي تجعل استقلال الدول أكثر نظري منه حقيقي عملي.

وضع جعل فرنسا، القوة الوحيدة الأجنبية الأكثر اندماجا في إفريقيا، القوة الوحيدة التي كانت قادرة من التفاوض على اتفاقيات منحتها قوة النفوذ في القارة – على حساب سيادة الدول– و كثيرا ما يطلق عليها صفة الدركي في غرب إفريقيا و منطقة الساحل الإفريقي، بالتالي هذا الموقع الإستراتيجي المتميز ليس وليدالصدفة لكن جاء نتيجة سياسة استباقية فرنسية "French voluntarist policy" للحفاظ على نفوذها بالقارة بعد موجة الإستقلال، حتى الكومنويلث البريطاني أقل اتساعا في علاقاته مع مستعمراته السابقة مقارنة بفرنسا33.

–القواعد العسكرية: الوجود العسكري الفرنسي بإفريقيا لا يزال يتكون من ثلاث قواعد عسكرية دائمة في السنغال بحوالي 150 رجل، الغابون ب 800 رجل و جيبوتي 2900 رجل إضافة إلى 1200 رجل في إطار عملية "le dispositif épervier" و اكتمال هذا النظام بقاعدة "Réunion" في فرنسا للتعاون العسكري، ثم مؤخرا عملية ذات البعد الإقليمي "barakhane".

[31]De. ROHAN, Josselin, La politique africaine de la France, Sénat : session ordinaire de 2010-2011, Rapport d'information des affaires étrangères, N° 324, 28-02-2011, PP 22-23.
[32]Ibid., P 23.
[33]GUINANT, Priscille ,**Op.Cit**, PP 9-10.

في المجموع حوالي 6000 جندي فرنسي في قواعد دائمة التي تحتاج إضافة 3000 إلى 5000 جندي في سياق العمليات الخارجية إضافة لوجود بحري دائم في خليج غينيا لحماية المواقع النفطية[34].

-بيع الأسلحة: فرنسا تحتل المرتبة الخامسة بشأن صادرات الأسلحة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا و الصين حسب دراسة نشرها المركز الدولي لأبحاث السلام في ستوكهولم (SIPRI) في الفترة ما بين (2010- 2014)، حيث قدرت صادرات أمريكا 31% ، تتبعها روسيا 27% ، الصين ثم ألمانيا ثم فرنسا بحوالي 5%، و بهذا مبيعات الأسلحة تحتل مرتبة بصفة رسمية " أولوية وطنية" مقارنة بالدول الإفريقية ذات صادرات منخفضة مقارنة بحجم الإستيراد.

-التدخلات العسكرية الرسمية و غير الرسمية: منذ 1960، اتخذ الجيش الفرنسي أكثر من 50 تدخلا عسكريا رسميا، تحت شعار حماية و إجلاء الرعايا الفرنسيين و جاء في أكثر الأحيان التدخل في الشؤون الداخلية[35].

سؤال يبقى مطروح، لماذا إفريقيا؟، أكثر من 50 عاما بعد استقلال الدول الإفريقية، فرنسا لا تزال تحافظ على جهازها العسكري و تجري تدخلات، لكن ليس لأية أسباب، ففرنسا ليس لديها فقط شرعية الدفاع عن إفريقيا و مصالحها و حتى حلفائها، بالإضافة لذلك ليس فقط أنها تستطيع و لكن من الممكن القول أنه من الضروري، أولا على نفسها لحماية مواطنيها و تحمل مسؤوليتها التي منحتها إياها مكانتها الدولية وتطلعها إلى "الحكم الذاتي الإستراتيجي في إفريقيا"، كما أن تدخلها ضروري بالنسبة للشركاء الأفارقة.

لكن، إذا كان لدى فرنسا مسؤولية التدخل في إدارة الأزمات الإفريقية و منها بمنطقة الساحل الإفريقي والإبقاء على الوجود العسكري الدائم يساعدها من منع أو إدارة الأخيرة بطريقة رد الفعل، فإنه يتجسد بذلك:

أ/ مصلحة فرنسا في حماية مصالحها من خلال منطق "الدفاع الأمامي" "defense logic forward" ضد التهديدات الإرهابية.

ب/ مسؤولية فرنسا نحو شركائها الأفارقة المستمر، الذين وضعوا في وقت مضى تحت سيادتها[36].

[34]GRANVAMD, Raphael, Que fait l'armée française en Afrique ?, Février 2001, P 1, Date de consultation : 25-01-2016, Sur le site : http://survie.org

[35]GRANVAMD, Raphael, **Op.Cit,** P 2.

[36]FROMION, MM. Yves et ROUILLARD, Gwendal, l'évolution du dispositif militaire française en Afrique et sur le suivi des opérations en cours, Assemblée Nationale, Quatorzième législative, N° 2114, 09/07/2014, P 13.

الجهاز العسكري اليوم مكون من أجل مهمتين رئيسيتين: العمليات "operations" و التعاون "cooperation"، فالمقررين مهتمون بدراسة الوضع الحالي لهذا الجهاز و تحليل فعاليته في مسار العملية الأخيرة "serval" بمالي، لدراسة الهيكل الجديد المقترح لهذا الجهاز و كذا أساليب التنفيذ من تم تقييم مدى ملاءمته للتهديدات و احتياجات الأفارقة الحالية. و عليه المقررون يفضلون اختيار النظر للوجود العسكري الفرنسي بإفريقيا في مجموعة ككل متماسكة متناسقة37، و هذه الخريطة توضح الإطار الإستراتيجي للتدخل العسكري الفرنسي بالساحل الإفريقي و منه تفسر مدى أهمية و أولوية المنطقة.

الخارطة رقم 21: توضح الإطار الإستراتيجي للتدخل العسكري الفرنسي

Source : état-major des armées (commandement de l'opération Licorne). 2013

شكلت "N'Djamena" بالفعل موقعا استراتيجيا، يقع في شرق منطقة الساحل، و هي نقطة انطلاق مهمة للقوات الجوية للتدخل ليس في عملية "serval" و إنما حتى في وسط إفريقيا، كما هو موضح في الخارطة رقم 22 أدناه. ضف لاختيار فرنسا موقع رئيسي ثاني في الساحل و هو "نيامي" بالنيجر و فسح التعاون مع فرنسا لمحاربة الإرهاب و التمرد ضد سلطات دول المنطقة، بهذا يتم تغطية شريط الساحل الإفريقي باثنين من مراكز القوات الجوية في غرب و شرق المنطقة38.

[37]FROMION, MM. Yves et ROUILLARD, Gwendal, **Op.Cit**, P 15.
[38]FROMION, MM. Yves et ROUILLARD, Gwendal, **Op.Cit**, P 52.

N'Djamena, au carrefour de la bande sahélo-saharienne et de l'Afrique centrale

.Source : état-major des armées (commandement de l'opération Épervier)

بعد أحداث في شمال مالي بماي 2014 ضد MNLA و غيرها من الجماعات المتمردة المتحالفة والسيطرة على كثير من المناطق الشمالية، تم تعزيز المئات الموظفين الإضافيين ب "Gao"[39].

فرنسا و الدور العسكري الدائم: لدى فرنسا قوات متمركزة في 22 بلدا إفريقيا و أقامت قواعد عسكرية في دول إستراتيجية مثل جيبوتي، السنغال، جمهورية إفريقيا الوسطى، كامرون، غابون و ساحل العاج ويتمثل هدف السياسة الأمنية الفرنسية في: حماية الحكومات الصديقة ضد العدوان الداخلي و ذلك لحماية المصالح السياسية و الإقتصادية الفرنسية، ضف لهدف آخر حماية الحكومات من أي تهديدات خارجية.وقعت فرنسا 27 معاهدة دفاع عسكري مع الدول الإفريقية ما بين 1960–1994 كما هو مبين في الجدول رقم 11 (حول مجمل التدخلات العسكرية الفرنسية بإفريقيا منذ 1960)، معاهدات لإضفاء الشرعية على القواعد العسكرية الفرنسية و التدخل بإفريقيا لحماية المصالح الإستراتيجية.الجدول رقم 11: يوضح عمليات التدخل الفرنسي بإفريقيا(1960–2013)

السنة	البلد	الهدف
1964	غابون	إستعادة الرئيس بعد الإنقلاب
1972–1968	تشاد	وقف تمرد الشمال
1980–1978	تشاد	الدفاع على الحكومة ضد المتمردين
1978	الزائير (كونغو الديمقراطية)	إنقاذ الرهائن الأوروبيين من المتمردين
1979	جمهورية إفريقيا الوسطى	إزالة الإمبراطور Jean Bedel Bakassa عن السلطة
1984–1983	تشاد	حماية النظام من المتمردين
1986	تشاد	الدفاع عن الحكومة ضد المتمردين

[39]FROMION, MM. Yves et ROUILLARD, Gwendal ,**Op.Cit**, P 190.

1986	طوغو	استعادة الرئيس بعد الإنقلاب
1989	جزر القمر	وقف الإنقلاب
1990	غابون	دعم نظام الرئيس Omar Bongoو إجلاء المواطنين الأجانب من المدن المتضررة
1993–1990	رواندا	إجلاء الفرنسيين و غيرهم من الأوروبيين بعد هجوم المتمردين
1991	الزائير (كونغو الديمقراطية)	إستعادة نظام الرئيس Mobutu Sese Seko
1994–1992	الصومال	للمشاركة في إستعادة النظام بالتعاون مع الو.الم.الأ
1994	رواندا	للمشاركة بعملية turquoise.
1995	جزر القمر	لوقف الإنقلاب و حماية النظام.
1997–1996	جمهورية إفريقيا الوسطى	للحفاظ على النظام بعد الإنقلاب.
1997	جمهورية كونغو الديمقراطية	إجلاء الأجانب خلال الحرب الأهلية بالبلاد.
1996	كامرون	تقديم المساعدة العسكرية للكامرون.
1998	جمهورية كونغو الديمقراطية	إجلاء الأجانب
2002	ساحل العاج	المشاركة بعملية licorne.
2003	جمهورية كونغو الديمقراطية	للحفاظ على النظام بشمال و شرق البلاد.
2008	تشاد	تعزيز النظام و إجلاء الأجانب خلال اضطرابات البلاد.
2011	ليبيا	لوقف نظام القذافي.
2011	ساحل العاج	المشاركة في عملية licorne و إنهاء نظام Laurent Gbagbo.
2013	مالي	لاستعادة نظام البلاد ضد المتمردين.

Source: http://www.expatica.com/fr/news/french-news/france-africa-a-long-historyof-military-intervention_142434.html

هناك 05 ديناميات هامة وراء الوجود العسكري و نشر القواعد الفرنسية في إفريقيا و هي كالتالي:

السبب الأول: أن فرنسا لديها مصالح اقتصادية، حيث إفريقيا مثلت أكبر متداول شريك في الفترة ما بين 1991–2008، ضف لتوفيرها المواد الخام من يورانيوم، نفط، غاز...إلخ.

الأساس المنطقي الثاني:أن إفريقيا كانت قارة مهمة جدا لنشر اللغة و الثقافة الفرنسية لتوسيع تأثيرها ونفوذها الثقافي عن طريق "استخدام القوة العسكرية لتعزيز المصالح الفرنسية في جميع أنحاء إفريقيا".
السبب الثالث: يتمحور حول المصالح السياسية، ففرنسا لديها علاقات سياسية قوية مع البلدان الإفريقية.
الدينامية الرابعة: القوات الفرنسية في إفريقيا تلعب دورا هاما في حماية ممتلكات و أمن المواطنين الذين يعيشون بالمناطق الإفريقية، ما يزيد عن 200 ألف مواطن حيث لهم دور هام في تطوير المصالح الإقتصادية الفرنسية.
السبب الأخير هو أن القوة العسكرية الفرنسية تلعب دورا هاما في تعزيز الدبلوماسية العسكرية و زيادة مبيعات الأسلحة للدول الإفريقية و مراقبة بعثات حفظ السلام و توفير أمن دول القارة40.
إذن المشاركة العسكرية لفرنسا في إدارة الأزمات بإفريقيا من الشمال نحو الصحراء و كذا شرقا وغربا، ليست بالأمر الجديد، كانت دوما نشطة، اعتمادا على ظروف سياسية و عسكرية محلية، فبداية من 2011 و نشوء الجماعات الجهادية الكثيرة الموزعة على عرض القارة الإفريقية من موريتانيا وتتجاوز ذلك بالوصول إلى أفغانستان و زيادة على ذلك بظهور ما يسمى بالدولة الإسلامية، واقع فرض تغييرا للوضع، لتتبنى فرنسا استراتيجية المواجهة على المدى الطويل من جميع الجبهات، بالمشاركة على مختلف المسارح العملياتية. لتتجسد أكثر بإفريقيا من خلال عملية برخان سنة 2014، باستراتيجية تراجعت عن المفاهيم العسكرية التقليدية كصدّ التمرد و تحقيق الإستقرار، ليتم بناؤها حول وجود عسكري دائم ممتد على كامل حزام الساحل/ الصحراء، بحركية تعتمد على عناصر برية، جوية (طائرات استطلاع بدون طيار) وقوات خاصة. إن الجهاز العسكري الفرنسي في مستوى أقل من القضاء نهائيا على كل تهديد للجماعات الإرهابية أو حتى أطرها، أو بتدمير مخازن أسلحتهم و نقاط ارتكازهم أو تشتيت خطوط اتصالاتهم41. بالمعنى الواضح، تبقى المهمة الفرنسية في غاية الصعوبة بالنظر إلى التهديد الوجودي القائم بمالي ودول الساحل بعد التدخل العسكري الأخير الذي ساهم صراحة في انتشار أوراق التهديد بكامل المنطقة.

إضافة إلى التطورات في عالم ما بعد أحداث 09/11 عدد نسبي من الجهات الأمنية الجديدة دخلت جوهر الفناء الخلفي الفرنسي، كل من الولايات المتحدة الأمريكية و القوى الناشئة كالصين مثلا في الساحل الإفريقي، بلدين عرفا تعاونا عسكريا في إفريقيا، بحلول عام 2008 الولايات المتحدة الأمريكية والصين اللّتان وقّعتا اتفاقيات تعاون عسكري مع 18 دولة إفريقية ثم 15 لاحقا، فالحرب على الإرهاب أوضحت مصالح استراتيجية أخرى، ما دفع أمريكا إلى فتح قاعدة دائمة بجيبوتي سنة

[40]SIRADAG, Abdurrahim, **Op.Cit**, PP 107-109.
[41]Thierry DE MONTBRIAL et David DOMINIQUE, **Op.cit**., P 44.

2002 التي هي في نفس الوقت الموطن الأكبر للقيادة العسكرية الفرنسية، بذلك عززت واشنطن وجودها العسكري بمنطقة جنوب الساحل و القرن الإفريقي في الغالب كجزء من الحرب على الإرهاب. تحقق هذا الوجود نسبيا بإنشاء قيادة الأفريكوم، قيادة عسكرية أمريكية سنة 2007، كرمز لا جدال فيه عن نهاية الدور الفرنسي كشرطي إفريقيا و منذ ذلك الحين قدمت الو.م.أ قوات إفريقية مع تدريبات لمكافحة الإرهاب وزيادة المعلومات الإستخباراتية و المراقبة والإستطلاع.سؤال يطرح نفسه: هل هو نهاية لشرطي أو دركي إفريقيا عامة و الصحراء الساحل خاصة؟

كل هذه التطورات لم تمنع فرنسا من لعب الدور الحاسم في الصراعات الإفريقية في السنوات الأخيرة حتى في ظل أو تحت الولايات الأوروبية و الأمم المتحدة، و يرجع ذلك للعديد من الأسباب، الأكثر وضوحا، هي جهاز المخابرات و مجموع الخبراء في المسائل الإفريقية و الأوساط الأكاديمية، إلى جانب القوات المسلحة الفرنسية بعد عقود من الحملات الإستعمارية و مرحلة ما بعد الإستعمار ما خلف معرفة عميقة لثقافة منطقة الساحل و الشعوب الإفريقية، إضافة لتاريخها المشترك الوطيد مع القارة و اللغة المشتركة (في المستعمرات السابقة)، عوامل مجتمعة تسمح للقوات الفرنسية الإتصال مع الأفارقة المحليين لجمع المعلومات الكافية، تمكّن فرنسا و القادة السياسيين بخلق أو الحفاظ على علاقات قوية كمفتاح مع القادة الأفارقة، ما يجعلها الرائد في منطقة الساحل الإفريقي إلى حدود التدخل العسكري.

الدليل على التواجد الدائم العسكري هو رسم فرنسا عودة عسكرية مذهلة في إفريقيا عام 2011 بموجب قرار الأمم المتحدة رقم 1973 حول ليبيا في مارس 2011، و كوت ديفوار قرار 1975 في أفريل 2011، و مؤخرا في مالي قرار الأمم المتحدة 2085 سنة 2012.

"" لكن جوهر التغير في التدخلات الفرنسية الحالية بإفريقيا عن تلك التابعة لفترة 1960– 1990، هو أن فرنسا الآن تسعى للحصول على ضمانات صريحة متعددة الأطراف قبل أي عمل عسكري كبير في إفريقيا من (مجلس الأمن، الإيكواس، الإتحاد الإفريقي و كذلك الإتحاد الأوروبي) من أجل ضمان أنها لن تعمل بمفردها و لمنع أي اتهامات بمحاولتها إحياء الفترة الإستعمارية الجديدة أو ما يسمى بالإرث الكولونيالي، نمط جديد في البداية و هو السبب الرئيسي حيث كانت حذرة جدا بشأن تدخلها المحتمل في مالي"" [42].

بشكل غير متوقع، سنة 2013 شهدت العودة العسكرية الفرنسية الثانية في منطقة الصحراء– الساحل التي كانت مفاجأة استراتيجية.

[42]VALLIN, Victor-Manuel, **Op.Cit**, PP 91-97.

الفرع الثالث: الأزمة بمالي، اختبار حالة بالنسبة للتدخل الفرنسي المباشر

دوافع الجانب الفرنسي للتدخل بمالي عسكريا:

في سياق تصعيد شدة التوتر و عدم إمكانية الوصول إلى حل سياسي للصراع بشمال مالي الذي تم تجاهله أصلا جاء التدخل العسكري الفرنسي لتبدأ العملية تحت اسم servalفي أوائل جانفي 2013، لكن قبل ذلك سبقها في أواخر عام 2012 التخطيط لمؤتمر وطني من شأنه معالجة القضايا الملحة بوضع خارطة طريق للإنتقال السياسي وتحرير الشمال بتنظيم انتخابات، ليصبح الطريق مسدودا بسبب الخلافات العميقة حول طبيعة المؤتمر – التأسيسية "constitutive و الإستشارية "consultative"– و حول الأطراف المشاركة فيه، كانت الحكومة عاجزة لوضع قائمة توافقية من المشاركين ضف إلى نفوذ الجماعات المعارضة في باماكو التي هددت بمقاطعة العملية لأنها لا ترى بأنها شفافة و شاملة بما يكفي، و الأهم من ذلك، المناقشات بين الجماعات المتصارعة لا يمكن أن يحدث منذ الإنقلاب الذي ترك السلطة الإنتقالية غير قادرة من العمل سواء سياسيا أو عسكريا، فالجيش لم يكن قادرا على "تحرير الشمال" من تلقاء نفسه، و في الوقت ذاته المأزق السياسي في باماكو منع من مناقشة العناصر الأساسية في جدول الأعمال حول الجماعات المتمردة، تكوين الدولة و بناؤها الإجتماعي و ما إلى ذلك، الأمر الذي يترك مجالا كبيرا للامقايضات، كذلك التشكيك في مدى صدق و تعهد المتمردين للوصول إلى حل سلمي للأزمة الذي يبقى موضع تساؤل؟، ضف إلى غياب مسألة تقديم تنازلات فحتى الحكومة المدنية لم تكن قادرة على التفاوض بفعالية لعدم امتلاكها دعما سياسيا كما أن وساطة الأمم المتحدة فشلت.

كذلك، بالنظر إلى شرعية مسؤول "ECOWAS" في الأزمة بمالي، فقد أثير جدل حول الرئيس "**Blaise Compaoré** لبوركينافاسو، بأنه ديكتاتور منذ 1987 و غير مؤهل لتشجيع إنشاء الديمقراطية بمالي، واتهموه أيضا في الدور المنسوب إليه على أنه يريد تحسين و توطيد علاقاته مع الجانب الفرنسي وراء أزمة مالي، حيث و في عام 2012 اشتبه فيه أنه من دعم الثوار.أما في دول الجوار نجد الجزائر التي ليست عضوا من الجماعة و لكنتحاول التفاوض مع أنصار الدين ورفض أي تدخل خارجي حتى بداية سنة 2013.[43]

لتتابع الأمم المتحدة مساري النهج السياسي و العسكري على حد سواء حيث تهدف من وراء ذلك إلى الضغط على السلطات المالية لمعالجة الفجوة التي طال أمدها بين مجموعات الشمال، قبل اتخاذ أي إجراء يفرض التدخل العسكري بمالي، لكن بالنظر إلى القوات الإفريقية التي لم تكن قادرة و جاهزة قبل

[43]BERGAMASCHI, Isaline, "French military intervention in Mali : inevitable, consensual, yet insufficient", Stability : internative journal of security and development, 2013, PP 5-6.

سبتمبر 2013 من السيطرة على الجماعات المتمردة و البلاد، استدعى الأمر تدخل فرنسا الذي أصبح لا مفر منه "inevitable"44.

في مارس 2012، أدخل الإنقلاب العسكري مالي في حالة من الفوضى بعد أن زعزع استقرار البلاد بشدة من تمرد الطوارق الذي بدأ في جانفي من نفس السنة بشمال البلاد، حدثين استفادت منهما الجماعات المسلحة بإنشاء عدة حركات منها "MUJAO" التي تمكنت في أعقاب الإنقلاب من السيطرة على شمال مالي، لتفشل خطة الحكومة المحلية من تعزيز قدرة مكافحة الإرهاب بشكل واضح، أمر استدعى الحكومة المحلية اختيار فرنسا كدعم في حل الصراع الإقليمي الذي تقوده الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإيكواس" كمحاولة وساطة و تدخل عسكري لاستعادة السيطرة على الشمال.

تدخل عسكري فرنسي تحت اسم " عملية Serval" في 11 يناير 2013، قررت فرنسا بموجبه تغييرا جذريا في استراتيجيتها بشأن أزمة مالي خصوصا بعد تحالف القاعدة ببلاد المغرب الإسلاميوأنصار الدين و MUJAO و استيلائهم على شمال و وسط البلاد. ردّ الرئيس الفرنسي **فرنسوا هولاند** على مكالمة الرئيس المالي **Traoré** و نشر القوات الخاصة الفرنسية بمالي، حيث كان الهدف الأول التدخل لوقف الدفع المتزايد نحو الجنوب من قبل الجماعات الإرهابية التي يمكن أن تصل إلى العاصمة باماكو، وشرعت في التدخل بدعم من قوات مالي و قوات إفريقية معظمهم من تشاد، كذلك النيجر ونجحت نسبيا من تحقيق الأهداف الرئيسية للتدخل المتمثلة في: وقف الإرهابيين من توسيع نفوذهم نحو الجنوب، طردهم من المدن الرئيسية في الشمال، و تدمير قدراتهم اللوجيستية، لكن و رغم ذلك، التحديات التي تواجهها فرنسا و المجتمع الدولي منذ انطلاق التدخل لم تتغير إلى حد كبير45.

إن السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا تحت رئاسة **فرنسوا هولاند** الذي انتخب يوم 06 ماي 2012، و على وجه الخصوص تجاه أزمة مالي تعتبر اختبارا حاسما للرئيس الفرنسي، فالتدخل الأخير أظهر أن فرنسا تواصل تحقيق مصالحها الإستراتيجية و الإقتصادية في إفريقيا كما أظهرت أن **الإستمرارية** "continuity" واحدة من أهم المبادئ الهامة في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه القارة. حيث أدلى في زيارته الأولى الرسمية إلى داكار في أكتوبر 2012: *"" أن الديمقراطية، حقوق الإنسان و مبدأ الإحترام المتبادل سوف تلعب دورا حاسما في تطوير العلاقات، كما أنه بالنسبة إليه القرب الجغرافي "geographic proximity"، العامل البشري "human factor"، العلاقات الإقتصادية والطاقوية "economic and energy relations" من أهم العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية الفرنسية نحو*

[44]BERGAMASCHI, Isaline, **Op.Cit**, PP 5-6.
[45]KOEPT, Tobias, **Op.Cit**, P 25.

إفريقيا". إضافة إلى كل هذا، التدخل النشط الفرنسي عام 2011 و 2013 أثبت أنه من الصعب على الطرف الفرنسي تغيير العلاقات القديمة مع الدول الإستعمارية التقليدية السابقة.

عند تسليط الضوء على العملية الأخيرة بمالي، تسعى فرنسا لإضفاء الشرعية على العملية العسكرية من خلال ثلاث خطوات حاسمة، الأولى أن فرنسا تدخلت عسكريا بناءا على طلب من الحكومة المالية، ثانيا هو أن فرنسا تعاونت مع المجتمع الدولي في أزمة مالي، على سبيل المثال، مجلس الأمن وخطة قراره 2085 الذي اعتمد في 20-12-2012 لعب دورا حاسما في إضفاء الشرعية على التدخل، أما الخطوة الأخيرة، هي أن فرنسا تتقاسم المسؤولية المالية و المشاركة مع المجتمع الدولي في إطار التدخل بمالي[46]. وكأننا نلاحظ أن فرنسا تحاول تبرير شرعية التدخل بأطر قانونية دولية تبرئة لنفسها وتجنبا لأصابع الإتهام من المجموعة الدولية.

لاقتعملية servalدعما كبيرا على الصعيدين الوطني و الدولي، حيث رأى الرئيس النيجيري "**Mahamadou Issoufou**" في العملية بأنها *"الأكثر شعبية من جميع التدخلات العسكرية الفرنسية بإفريقيا"*، بالنظر إلى هذا الإجماع، يمكن أن يكون له تفسير لمنعطف دراماتيكي "dramatic turn" في الآونة الأخيرة للأحداث، وطريقة التدخل ذات شرعية الإجماع التي وصلت عن طريق حجج قانونية وسياسية، و انتشار استراتيجيات اتصال بين مالي و فرنسا حيث كانت السلطات الفرنسية ناجحة إلى حد كبير في تصوير التدخل العسكري بمالي–المستعمرة السابقة– كخيار لا مفر منه و كسيناريو على المدى القصير و برر ذلك للحفاظ على السيادة الوطنية و وحدة و سلامة أراضيها[47]. لتصوّغ بذلك فرنسا التدخل في إطاره القانوني، ويلقى ترحيبا دوليا و ترسم المشهد الأمني في مالي تحت مظلة مكافحة الإرهاب و حماية السلامة الترابية لدولة مالي.

من وجهة النظر القانونية، برر الجانب الفرنسي تدخله بموجب القرار الأممي رقم 2085 كما سبق الذكر، إضافة للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة بموجب مبدأ الدفاع الشرعي " the principle of legitimate defense"، إضافة إلى طلب الرئيس المالي نفسه دعما من نظيره الفرنسي، و ما أثار الإنتباه أكثر أن هولاند تجنب بحذر تبرير التدخل على أساس اتفاقيات الدفاع التي وقعت عقب استقلال الدول الإفريقية من أجل تجنب اتهام فرنسا أنه شكل من أشكال الإستعمار الجديد.

العملية كانت سريعة جدا بشكل مذهل في مطاردة المتمردين للخروج من شمال مالي و شكلت بحوالي 4000 جندي فرنسي، لتمر عملية servalعبر ثلاث مراحل أو خطوات[48]:

[46]SIRADAG, Abdurrahim ,**Op.Cit**, PP 15-17.
[47]BERGAMASCHI, Isaline, **Op.Cit**, PP 6-7.
[48]MEMIER, Marc, Que reste-il-d'Aqmi au Nord-Mali?: évaluation des conséquences de l'opération serval, Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (GRIP), Bruxelles, 12-12-2013, P 5.

➢ المرحلة الأولى (21–11 جانفي 2013): وقف هجوم الجماعات المسلحة نحو الجنوب و تجنب اتخاذهم نقاط إستراتيجية مثل مطار sévaré و جسر markala، و خلاله تم استعادة القوات الفرنسية في 21 جانفي و السيطرة على محور Di abaly-Konna.

➢ المرحلة الثانية (21 جانفي إلى 01 فبراير 2013): تم السيطرة على المناطق الرئيسية: غاو وتمبوكتو و كيدال ما أدى إلى تراجع الجماعات المسلحة إلى قواعدهم الخلفية بالشمال و شرق البلاد.

➢ المرحلة الثالثة (18 فبراير إلى 25 مارس 2013) هدفها الإستيلاء على القواعد الخاصة بالجماعات المسلحة خصوصا منها لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.

الخارطة رقم 23: توضح عملية serval (2013)

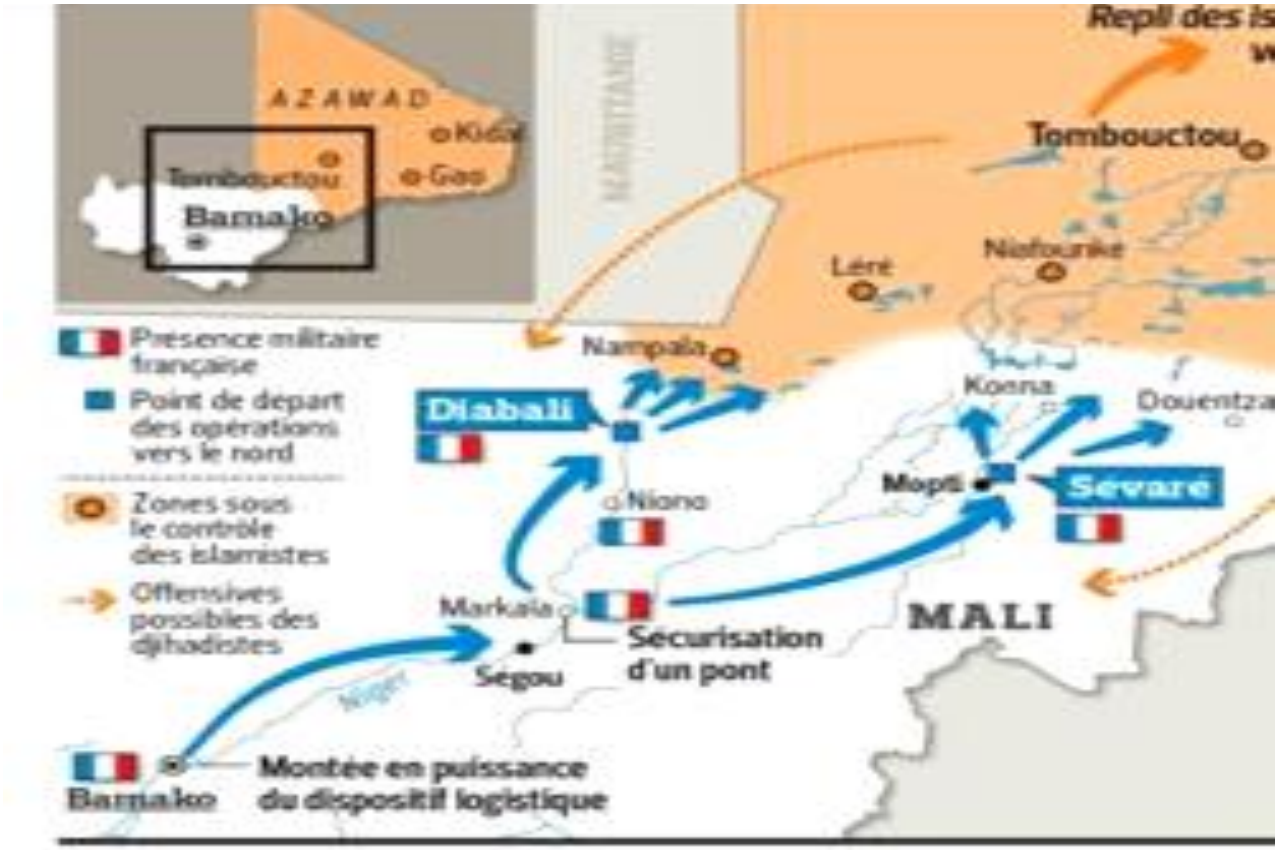

Source: http://rpdefense.over-blog.com/tag/africa%20%26%20maghreb/181

الأسابيع الثلاث الأولى من التدخل العسكري كلف الميزانية الفرنسية 50 مليون أورو حسب ما أفاد به وزير الدفاع الفرنسي Jean-Yves le Drian في إطار ميزانية الدولة للدفاع و تراوحت العمليات العسكرية الخارجية 630 مليون أورو حيث يمكن اعتبار هذا الرقم مرتبط أساسا بالمسائل

اللوجيستية[49]، و في تصريح آخر لمشروع قانون المالية لسنة 2014، أن العملية كلفت 646 مليون أورو بسبب الشروط المناخية وطبيعة الأقاليم[50].

الفرع الرابع: إعادة تنظيم الوجود العسكري الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي من خلال عملية "barkhane"

تنظيم أعلن في 08 ماي 2014 تحت قيادة وزير الدفاع الفرنسي Jean –Yves Le Drian، لوضع مفهوم إقليمي ضد الإرهاب بالتعاون مع أربع دول من الساحل، وجود و حضور فعال بسبب الترحيب الكبير من عدة بلدان بالمنطقة للقوات الفرنسية، هدف العملية محاربة الجماعات المسلحة في جميع أنحاء المنطقة كخطوة ثانية في التدخل العسكري الفرنسي من عام 2013، بدأت العملية أنشطتها في 01 أوت 2014 كامتداد لعملية serval، تشكلت عملية "barkhane" في ثلاث دول من الساحل الإفريقي، في كل من مالي بالشمال (Tessalit)، في شمال تشاد (Faya Largean) و بالنيجر (Forte De Madame). لاعتراض الجماعات الإرهابية[51]، أنظر الخريطة رقم 06.دمجت العملية العسكرية للجيش الفرنسي العمليات العسكرية السابقة بتشكيل نظام عسكري ببعد إقليمي، مفهوم جديد لمكافحة الإرهاب[52]، بذلك تعتبرbarkhaneجزءا جديدا في التوجه الإستراتيجي للأمن و الدفاع الفرنسي بالساحل، تقوم على أساس نهج الشراكة و التعاون العسكري مع دول شريط الصحراء–الساحل (بوركينافاسو، موريتانيا، مالي، النيجر و تشاد).

الخارطة رقم 24: توضح التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي تحت عملية barkhane

[49] Mali: L'opération serval a coute: "autour de 50 million d'euros" en trios semaines, le monde, sur le site : www.le monde.fr, 31.01.2013, date de consultation : 25-01-2016.

[50]SOTIREL, Joseph, 1.25 milliard d'euros de dépenses militaires extérieures en 2013, Date de consultation : 27-01-2016, Sur le site : www.bfmbusiness.bfmtv.com

[51]BIKA, Pierre-Paul, Surenchère militaire en Afrique: Le cas du Sahel, Institut de documentation et recherche sur la paix, Mars 2015, PP 8-9.

[52]HOUENOU, A. Seminakpon, "La force Barkhane: nouvelle approche stratégique de sécurité et de défense de la France en Afrique", Paix et sécurité Européenne et internationale (PSEI), N° 1, 15-07-2015, P 4.

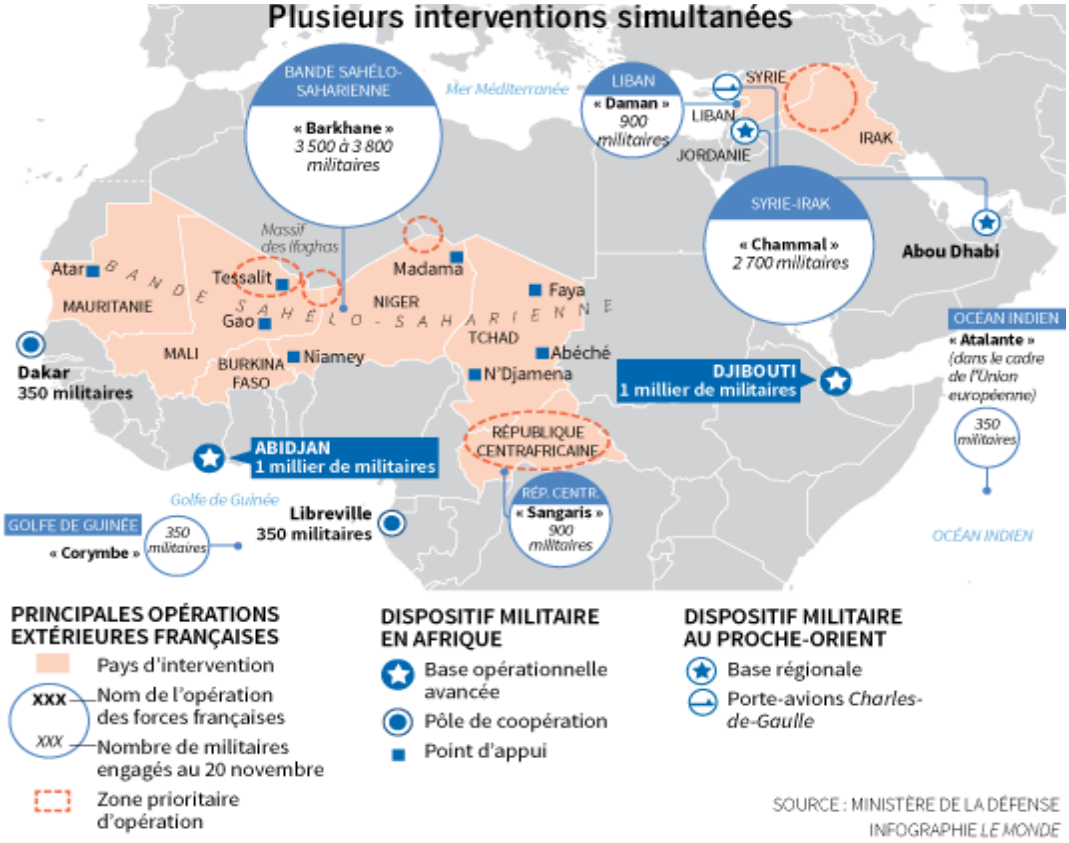

Source : ministère de la défense, infographie le monde

إن التدخل العسكري الفرنسي سنة 2013 بمالي و منطقة الساحل عامة، هو مقياس لزيادة حجم أولويات صناع السياسة الفرنسية نحو إفريقيا من جهة، و مؤشر آخر لمجموع التحديات المعقدة في القارة التي لا تزال قائمة، تدخل أثبت بأنه لا تزال إفريقيا قارة أين لا يمكن أن تدفع إلى هامش العمل السياسي والدبلوماسي و الإقتصادي، لكن ما يثير قلق الحكومة الفرنسية هو المخاوف المتعلقة بالميزانية أو تغير البيئة الإستراتيجية الأمر الذي شجعها من اعتماد نهج جديد في سياستها المتعددة الأطراف "multilateral approach". بإشراك أطراف في العملية خصوصا دول الميدان، و كأن فرنسا لا تحاول تحمل جميع الأعباء بمفردها في هذه العملية، و منه كيف يمكننا قراءة السلوك الفرنسي: هل هو حذر، تخوف أم حجم التهديد في الساحل أكبر بكثير مما نتصوره؟

فيما يخص انتشار الجنود الفرنسيين بالقارة، فوفقا لوزارة الدفاع الفرنسي في فبراير 2013، تم نشر حوالي 10.025 جندي مشرف في الخارج، 4610 في غرب إفريقيا، 2180 في وسط إفريقيا، 270 شاركوا في عمليات مكافحة القرصنة في خليج عدن...إلخ[53].

[53]MELLY, Paul Et DARRACQ, Vincent, A new way to engage? French policy in Africa from Sarkozy to Hollande, Institut Chatham House, May 2013, PP 3-4

إضافة لذلك، فيما يخص النفقات العسكرية الفرنسية في المجال العسكري، فإنه في 20 ماي 2015، مجلس الوزراء وافق على وثيقة من 109 صفحات لمراجعة قانون البرنامج العسكري للفترة الممتدة ما بين 2014–2019 التي اعتمدت عقب نشرها من قبل الحكومة و تم مناقشة و التصويت على القانون في جوان 2015 المنصرم.

تقدم الوثيقة إنفاق إضافي للدفاع العسكري إلى 3.8 مليار أورو ما بين 2015–2019، ليصل مجموع ميزانية الدفاع في هذه الفترة إلى 162.4 مليار أورو و هي أول زيادة بهذا الحجم في الإنفاق العسكري الفرنسي منذ ربع قرن، بالإضافة إلى هذه النفقات من المرجح نشر 7000 إلى 10.000 جندي على الأراضي العسكرية كما سيقوم الجهاز بزيادة من 66 ألف إلى 77 ألف من الجنود سنة 2016، هذا الجزء من القوات الجديدة مجهز للحروب في الخارج، و وفقا لصحيفة le monde" من الضروري توفير عدد كافي من الموظفين و الأفراد المدربين للعمليات العسكرية الخارجية ذات مستوى عال في كل من الساحل الإفريقي والعراق"[54].

تقول الوثيقة أن *" الهجمات الإرهابية في باريس سنة 2015، أظهرت أن فرنسا مثل الدول الأوروبية تتعرض مباشرة للتهديد الإرهابي الذي اتخذ أبعاد غير مسبوقة خاصة في إفريقيا و الشرق الأوسط لأنه لا يتوقف عند الحدود".*هذا لا يعني اتخاذ تدابير كبيرة و لكن التزام الجانب الفرنسي بإعادة احتلال أجزاء كبيرة من الإمبراطورية الإستعمارية الفرنسية السابقة بإفريقيا.

الوثيقة تقول أن *"هذا التهديد الإرهابي العسكري يمثل تحديا كبيرا في منطقة الساحل بالتالي يتطلب جهدا كبيرا في مجال الإستخبارات و استجابة القوات المسلحة "*[55]. تهديد يجعل المقاربة الفرنسية في مكافحة الجماعات الإرهابية أكثر حذرا و براغماتية، فهي ذات تكلفة و استهلاكية للغاية من حيث القوة البشرية والمعدات والتجهيزات في ظروف خاصة طارئة، لذلك من المهم أكثر من أي وقت مضى أن ينفذ على أرض الواقع البرنامج العسكري2014–2019 المراجع سنة2015، لتشكل الرهانات الأمنية الأولويات ذات النقاش على المستوى الوطني السياسي في انتخابات 2017. [56] في هذا السياق المقلق، و بعد إحصائيات و معطيات من الوزير الأول "Manuel Valls" هناك حوالي 627 فرنسي موجود في مسرح الحرب بداية من ماي 2016، إذ عاد 244 إلى فرنسا و قتل حوالي 171. إن التهديدات لن تحل في اليوم أو الغد لكن على الأقل يجب أخذ اليقظة بحجم المهمة و بدأ أخذ مقاييس في محاولة المواجهة[57].

[54]IRA, Kumaran, "La France augmente ses dépenses militaires et recrute plus de jeunes dans l'armée", Revue: world socialiste web site, Date de consultation : 12-03-2016, Publié par le comité international de la quatrième international (CIQI), 25-05-2013, Sur le site : www.wsws.org

[55]Ibid, "La France augmente ses dépenses militaires et recrute plus de jeunes dans l'armée".

[56]Thierry DE MONTBRIAL et David DOMINIQUE, **Op.cit**., P 47.

[57]Thierry DE MONTBRIAL et David DOMINIQUE, **Op.cit**, PP 52-53.

الفرع الخامس: نتائج و تحديات الإستقرار بمالي و منطقة الساحل الإفريقي

أعطى التدخل العسكري الفرنسي نتائج مهمة على المستوى السياسي و الأمني، فسياسيا، في جزء منه قد خلق جوا لإجراء انتخابات بمالي، و ظهور سلطة قانونية على المستوى التنفيذي والتشريعي، كما ساعد ذلك على إبرام اتفاق في واغادوغو بين الحكومة الإنتقالية و الحركات الأزوادية المسلحة، اتفاق نص على إجراء مفاوضات شاملة لمعالجة مشاكل الشمال و انتخابات اعتبرتها فرنسا نجاحا سياسيا رغم تحفظ الأمم المتحدة و الإتحاد الإفريقي بحجة عدم إمكانية إجراء انتخابات نزيهة وتوافقية في الآجال المحددة يساهم في حل الأزمة السياسية للبلاد. لكن الإنتخابات قد أخرجت مالي من الغموض فيما يتعلق بالنظام السياسي القائم مع وصول الرئيس المالي الجديد "**إبراهيم ببكر كيتا**"، في المجمل مبادرات تدعو للإئتلاف لكن الحركات الأزوادية متمسكة بمطالب و مسألة الحكم في الشمال حيث لا تزال تمارس سلطة فعلية من كيدال نحو الحدود الجزائرية – الموريتانية. لكن في ظل كل هذا التوتر الذي لا يزال قائما و الوضع الإقتصادي المتدهور بانعدام البنى التحتية و المرافق الإجتماعية و عدم استثمار مالي في أية برامج تنموية بالشمال، يظل شمال مالي يشهد نشاط الجماعات المسلحة و تجارة السلاح و تهريب المخدرات والأنشطة غير المشروعة.

أما عسكريا، تمكنت عملية serval، من وقف تقدم الجماعات المسلحة نحو باماكو التي كانت مهددة بالسقوط، و تم تحرير كافة مدن الشمال من قبضة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي و حركة أنصار الدين، ملاحقة الجماعات و حسب معلومات تمكنت العملية من القضاء على حوالي 400 مقاتل و تدمير 120 سيارة و اكتشاف 220 طن من الذخيرة و تفكيك معامل لصنع المتفجرات، و تم قتل قائد شهير "**عبد الحميد أبو زيد** و مساعده الموريتاني **محمد الأمين ولد الحسن** المقلب ب: عبد الله الشنقيطي"[58].

بالرغم من النجاح النسبي للتدخل العسكري الفرنسي، إلا أن الإرهاب لا يزال يشكل تحديا في شمال مالي، فبعد فترة وجيزة كل من تنظيم القاعدة ببلاد المغرب و أنصار الدين وMUJAO أجبروا على التخلي عن مدن رئيسية في الشمال و غيرت هذه الجماعات من استراتيجيتها، و منذ ذلك الحين تم إشراك فرنسا وحلفائها ضمن حرب العصابات "guerilla warfare". حيث أن بعض المقاتلين لجأوا إلى المناطق الصحراوية والجبلية في شمال مالي كمناطق لجوء و لا تزال تعمل، فمنذ يناير 2013، نفذت عدد من الهجمات الإنتحارية، هجمات تستهدف أساسا مالي، و غيرهم من الجنود التشاديين والأطراف المشاركة في عملية serval والجنود الماليين بكيدال و غاو.

[58]محمد بوبوش، الأمن في منطقة الساحل و الصحراء، ط1 (الأردن: عمان، دار الخليج للصحافة والنشر، 2015)، ص ص 191– 195.

كان البحث عن حل سياسي للنزاع في مالي موضع انتظار، و في 29 جانفي 2013 اعتمدت حكومة مالي "خارطة طريق" التي تمثل نهجا بين خطوتين لمعالجة الأزمة السياسية، و هي تمثل أولا، خطوة للعودة إلى النظام الدستوري عن طريق إجراء انتخابات رئاسية في جويلية 2013، ثانيا بدء مفاوضات مع تلك المجموعات في الشمال، ثالثا، توقفها عن العمليات الإرهابية و تعترف بسلامة الوحدة الإقليمية.

خارطة طريق ينظر إليها مجدية نظريا، لكن ليست واضحة حتى الآن في جانبها العملي، سؤال يطرح نفسه لماذا؟ إن إجراء انتخابات في جويلية صعب و تحدي رئيسي بالنسبة لسكان الشمال خاصة و أنه ما يقرب 150.000 شخص فروا إلى دول مجاورة جراء النزاع، فإذا كان هذا لا يمكن أن يتحقق فإنه من الممكن أن يقوض شرعية الرئيس المنتخب حديثا و الحكومة كذلك، ضف إلى أنه لم يتم العثور على حل حتى الآن لتجنب التدخل المستمر للجيش المالي.

خطر انتشار " spillover"، الإرهاب في مالي إلى البلدان المجاورة

إن المفاوضات مع الجماعات في الشمال هو بالتأكيد المقترح الرئيسي لحل الأزمة المالية على المدى الطويل، لكن ليس هناك شيء واضح المعالم، بمعنى هل تعتبر آلية الحل السياسي كافية في ظل وجود عقبات متعددة بشأن التوفيق بين اختلافات السلطات المالية و الطوارق؟ إضافة إلى هذا التحدي لتحقيق الإستقرار بمالي، هناك خطر من وجهة البعد المتعلق بالتدخل العسكري المباشر التي ستكون له آثار في زعزعة استقرار البلدان الضعيفة في الجوار، خطر امتداد لمشكلة الإرهاب بمالي مرتفع بشكل خاص في موريتانيا و النيجر، بالنظر إلى الحدود الطويلة التي تتقاسمها مع الجزء الشمالي للبلد، كما هناك احتمال أن بعض المتطرفين الذين طردوا من الشمال قد فروا إلى البلدين، بالتالي وعدت الحكومتين تأمين حدودهما لتجنب الإرهابيين من مالي، لكن عمليا تحقيق ذلك صعب جدا بسبب طبيعة الحدود[59].

لكن الملاحظ، أنه ليس سوى اثنين من دول الجوار في منطقة الساحل الذين يواجهان مشكل الإرهاب على أراضيها نتيجة المخاطر الناجمة عن التطورات الأخيرة في مالي، لكن هناك مخاوف أن العدوى تشقّ طريقها إلى بوركينافاسو و السنغال اللتين تشاركان حدودهما مع مالي ضف إلى نيجيريا حيث الروابط بين المتطرفين في مالي و بوكو حرام غامضة، بالتالي منطقة الصحراء/ الساحل تعتبر كملاذ آمن للجماعات الإرهابية.

أجبرت العمليات العسكرية الفرنسية لاستعادة الأقاليم المحتلة من قبل الجماعات المسلحة توسيع الأخيرة إقليمها نحو مناطق أخرى، من مناطق عدم الإستقرار في الساحل الإفريقي بما في ذلك الجنوب الليبي، فوفقا ل **Antoni Tisseron**باحث في معهد Thomas More: *""فإن ليبيا أصبحت بؤر*

[59]KOEPT, Tobias**, Op.Cit**, PP 25-27.

جهادية جديدة بالمنطقة التي لها تأثير مباشر على النيجر و تشاد"" ، و هذا ما أعرب عنه الرئيس النيجيري نفسه عن قلقه إزاء إعادة تركيب و إنشاء مقر جهادي في الجنوب الليبي: *"فبالنسبة للنيجر، التهديد الرئيسي هو التحول من حدود مالي نحو حدود ليبيا"* ، كما توضحه الخارطة رقم 25، ليتفاقم الوضع الأمني أكثر فأكثر بتوسع أنشطة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.

الخارطة رقم 25: توضح طول الحدود.

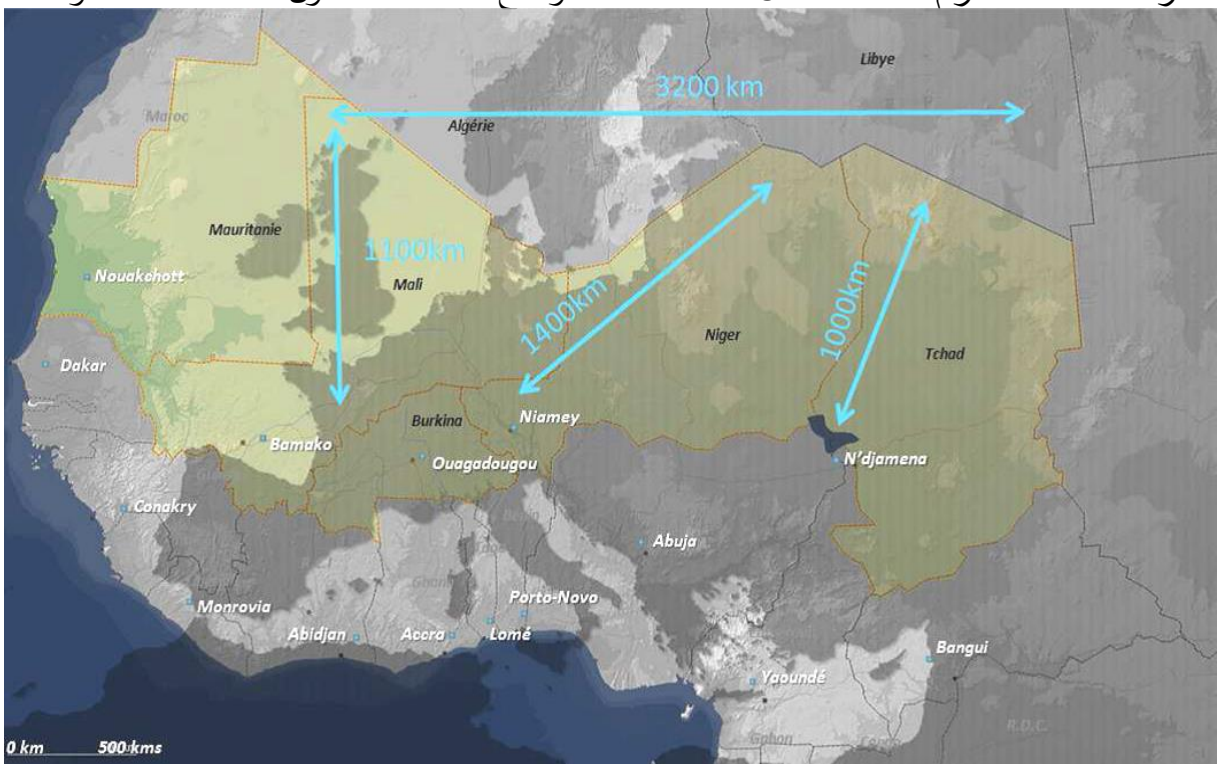

Source: http://www.geopolitique-geostrategie.fr/jean-bernard-pinatel/analyses

أكد رئيس الوزراء التونسي **Ali Larayedh** عام 2013 من وجود علاقات بين قادة القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي و جماعة أنصار الشريعة في تونس و ليبيا، و وفقا لرئيس الحكومة التونسية فإن المقاتلين الجهاديين بما في ذلك المنتمين إلى صالح تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي استفادوا جدا من حالة الفوضى الليبية و انتشار الأسلحة. و مع ذلك فيما يخص مسألة انتشار القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في جنوب و شرق ليبيا أو لا، البعض يرى أن هناك بالفعل زرع متقدم والبعض الآخر يعتقد ببساطة أن " القاعدة ستحافظ على التواطؤ اللوجيستيكي مع المجموعات المسلحة الأخرى الليبية التي تقدم لها التمويل مقابل تسهيلات في معسكرات التدريب"[60].

[60]MEMIER, Marc, **Op.Cit,** P 6.

على أية حال الجنوب الليبي ذو ميزات مثيرة للإهتمام بالنسبة للحضور القوي لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، بوجود العديد من الميليشيات المسلحة، الإتجار بجميع أنواعه، انتشار للأسلحة، عدم سيطرة الدولة على حدودها...إلخ.

بالتالي إذا كان التدخل العسكري الأخير قد زعزع استقرار الجماعات المسلحة في شمال مالي، فإنه لم يقم بإزالة التهديد كله، و الجانب الأكثر خطرا هو توزيع "serval" بطاقات التهديد على المستوى الإقليمي بتشتيتها للجماعات المسلحة في الساحل الإفريقي ما يساعدها على إعادة التنظيم و الإنتشار في المنطقة، الأمر الذي من شأنه تشكيل خطر لملاذ جغرافي جديد لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وتواصل مشروعها على المدى الطويل61. بالتالي دينامية على الحدود تظهر أهمية مكافحة نشاط الإرهاب من حيث عامل الزمن، اليقظة، الصعيد الإقليمي و ذلك من خلال الثقة المشركة، تبادل المعلومات والتعاون المشترك.

لتكشف العمليات الجارية بمالي عن صعوبة إلحاق الهزيمة بصورة سريعة ضد المقاتلين، الصعوبة الثانية تكمن في تحدي إغلاق قنوات تسليح هذه الجماعات حيث يمتلكون موارد مالية تكفي لشراء الأسلحة، والمفارقة هي أن ذلك بفضل الحكومات الغربية ذاتها التي دفعت للجماعات ملايين الدولارات من الفدية خلال السنوات الأخيرة للإفراج عن رهائن أوروبيين، ما يجدر الإشارة إليه، أن العملية الفرنسية حتى و إن ألحقت خسائر بشرية و مادية على الجماعات المسلحة، لكنها لم تقد إلى نصر حاسم إذ يتوقع أن يتجهوا نحو أماكن من الصحراء لبدأ ما يعرف بحرب العصابات ما يهدد بتحويل مالي و الساحل إلى أخطر مستنقع لإنتاج الأزمات. كما يمكن أن يدفع التدخل نحو تكثيف عمليات التجنيد في صفوف الجماعات المسلحة بسبب عوامل الإستياء لدى الشعوب المحلية من التواجد الأجنبي (الذي يعتبرونه شكلا من أشكال الإستعمار الجديد).وفقا لهذا الطرح، لا يمكن حصر التدخل في الإطار الداخلي لمالي فحسب، بالنظر إلى المحيط الجغرافي و التماس الحدودي مع العديد من الدول، ما يشكل التدخل انعكاسات سياسية، أمنية وإنسانية على هذه الدول62. و هنا مسألة التأثير والتأثر واضحة بين الوحدات المكونة لهذا المجمع الإقليمي غير خاضع لبنية حكم حيث مسألة الرقابة و السيطرة على الأقاليم غائبة تماما على أرض الواقع، لتبقى التهديدات الأمنية بمختلف أشكالها مفتوحة على كل دولة.

[61]MEMIER, Marc, **Op.Cit**, P 18.

[62]محمد بوبوش، مرجع سابق، ص ص 172– 174.

الفرع السادس: استمرار الحاجة إلى نهج إقليمي

على المدى القصير، غيّر التدخل الفرنسي بعض الأمور نحو الأفضل حيث منع تنظيم القاعدة وحلفائها من توسيع نفوذهم نحو الجنوب المالي أين العمليات الهجومية ضعفت بشكل ملحوظ من قبل الجماعات الإرهابية، أما على المدى المتوسط، هناك خطر يكمن في إذا ما حافظت فرنسا على موقع القيادة الحالية لمدة أطول جدا من شأنه أن يكون له آثار سلبية.

نتيجة لذلك، لن يكون هنالك بديل لفرنسا و لكن نقل المسؤولية لمواجهة التحدي المزدوج لتحقيق الإستقرار بمالي و تجنب امتداده و انتشار الأزمة إلى البلدان المجاورة، بالتالي نحو اللاعبين المحليين و الإقليميين.

بمالي، لا تزال فرنسا تستفيد من دعم كبير من السكان المحليين لأنها حررت البلاد من الجماعات المتطرفة و مع ذلك إذا بقيت فرنسا كلاعب خارجي محوري، فعلى المدى البعيد ستفقد هذا الدعم الذي سيكون رافضا العيش تحت وصاية قوة استعمارية سابقة لفترة طويلة من الزمن، محصلة ستكون صحيحة إذا لم يتم القضاء على الإرهابيين و إن لم يتحسن الوضع الإقتصادي و الإجتماعي الهش في البلاد.

من جهة أخرى بالنظر إلى التكاليف المالية لفرنسا بالوقوف على خط المواجهة في الحرب ضد الإرهاب تعتبر عالية جدا، بحيث هناك التزام طويل الأمد في مالي بالتالي ستكون مكلفة للجيش الفرنسي الذي يتأثر بذلك جراء الأزمة بمالي، كما يكمن الخطر على المواطنين الفرنسيين و شركات ومنظمات الإغاثة و المؤسسات في المنطقة أن تصبح أهدافا للأنشطة الإرهابية أيضا، حيث تجلى ذلك من خلال عملية احتجاز رهائن من عائلة فرنسية في شمال كاميرون بمنتصف فبراير 2013 الخاطفون كانوا لطائفة بوكو حرام و برر الخطف أنه جزء من إشارة للتدخل العسكري الفرنسي بمالي.

نتيجة لذلك، توجه صناع القرار الفرنسيين نحوتسليم قيادة معالجة النزاع بمالي إلى اللاعبين الإقليميين، في البداية نشرت بسرعة قوة "AFISMA*"، لتولي مهمة تحقيق الإستقرار و تأمين الشمال جنبا إلى جنب مع الجيش المالي (كما هو مخطط في قرار الأمم المتحدة 2085 في الفترة من ديسمبر 2012، لكن و بسبب المشاكل المالية و اللوجيستية، القوة الإفريقية لم تكن قادرة على الإنتشار الكامل ، وفي فبراير 2013 أطلقت باريس تحويل مبادرة AFISMA إلى قوة حفظ السلام للأمم المتحدة تعمل جنبا إلى جنب مع قوة SERVAL الفرنسية، بالموازاة مع ذلك، ضغطت فرنسا بنجاح في بروكسل في إطلاق بعثة الإتحاد الأوروبي لتدريب الجنود الماليين كما كان مخططا له في وقت سابق، البعثة تدعى "EUTM) "EU training mission) التي أطلقت في 01 أفريل 2013 وتدريب مجموع أولي ل 2000 جندي مالي[63].

[63]KOEPT, Tobias, **Op.Cit**, PP 28-30.

أما على المستوى السياسي، رحبت فرنسا بإنشاء لجنة مصالحة "reconciliation commission" في أوائل مارس 2013 و شجعت الحكومة المالية لتشمل العديد من الأطراف الممكنة في العملية السياسية.وفيما يتعلق بمنطقة الساحل الأوسع عامة، صناع القرار بباريس يدركون أنه سيكون من الضروري إحياء الجهود الإقليمية الرامية إلى معالجة المشكلة الإرهابية، و هذا سيكون تحديا أكثر خطورة مما عليه في حالة الأزمة بمالي. تجد فرنسا نفسها في وضع صعب فيما يتعلق رغبتها في لعب الدور القيادي في مجال مكافحة الإرهاب بالمنطقة، فمن ناحية نهج البصمة الخفيفة بين عامي 2007 و أوائل 2012 لم تسفر عن نتائج مرضية، كما كان التعاون الأمني مع دول الساحل في المجال الأمني غير كافي لمواجهة الإرهاب بشكل فعال بالمنطقة، فمالي لم تتمكن من تجنب انهيار الحكومة التي تعاني من فساد وراء واجهة الديمقراطية، وبالرغم من الدعم الخارجي فإن قوات الأمن في مالي بقيت عاجزة عن التصدي للإستيلاء على السلطة من تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وأنصار الدين و MUJAO في شمال البلاد بعد تمرد الطوارق وانقلاب مارس 2012. من ناحية أخرى النهج الجديد نحو التدخل المباشر نفسه لا يزال عرضة لإشكالية، يتطلب تكاليف مالية و بشرية عالية أمر يؤدي لتراجع تأييد الدور الفرنسي في المنطقة.

لا توجد بالنسبة لفرنسا وسيلة سهلة للخروج من هذه المعضلة نظرا لأوجه القصور في التعاون الثنائي و العمل المباشر، ليبدأ صناع السياسة الفرنسية مؤخرا بالعودة إلى النهج الذي كان يفضل بالفعل ""التدخل"". بالتالي في مالي، العملية السياسية لابد من إعادتها على الطريق الصحيح لمعالجة الإنقسامات السياسية، الدينية و العرقية الداخلية في المجتمع المالي64، في نفس الوقت لا تقتصر على القضايا المتعلقة بقضية الطوارق و الهوية و الإنفصال أو الإرهاب، على العكس من ذلك ينبغي أن تفسر هذه الأزمة كممر لامتداد جغرافي، فمالي منعطف هام لثلاث مناطق جيواستراتيجية في القارة الإفريقية، مناطق تؤثر في الظروف الداخلية و الخارجية للجانب الإقليمي، و هي: المغرب العربي (شمال إفريقيا نحو البحر المتوسط)،الساحل الإفريقي (من موريتانيا و السنغال إلى القرن الإفريقي شرقا) و أخيرا جنوبا نحو منطقة خليج غينيا وشبكة العلاقات الإقتصادية للدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية65، الأخيرة التي حجزت مقعدا لها بمنطقة الساحل الإفريقي و انتشارها العسكري و مجموع البرامج المنفذة، مناطق تتعرض لتدخلات قوى كبرى لتتحول مالي و منطقة الساحل الإفريقي إلى مسرح وجود وانتشار و مجال نفوذ تدخل أجنبي، و من أجل فهم أعمق للأزمة

AFISMA*: قوة نشرتها فرنسا بموجب قرار مجلس الأمن 2085 في مالي، التابعة لعملية serval، لوقف تقدم الجماعات المسلحة.

[64]KOEPT, Tobias, **Op.Cit**, PP 30-31.

[65]FARHAOUI, Fouad, The great power struggle for Africa : The crisis in Mali, USAK Centre for middle eastern and Africa studies, International Strategic Research Organization, Report N°13-03, Library cataloguing information, April 2013, PP 9-10.

لابد من التطرق لآثار الجهات الفاعلة في المجال الإفريقي بالتركيز على الإنتشار الأمريكي بالساحل الإفريقي و علاقته مع الطرف الفرنسي بالمنطقة.

المبحث الثاني: المصالح الأمريكية في سياق استراتيجية مكافحة الإرهاب

بداية، الولايات المتحدة الأمريكية ذات وضعية المنفرد "singular" وجها لوجه مع إفريقيا التي تعتبر مركزية أوروبية، الصورة التي تزال تهيمن على القارة من خلال المستعمر السابق، الأمر الذي ليس كذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث لا احتلال عسكري، لا ذاكرة امبراطورية بريطانية أو فرنسية، لا تجارة رقيق، لا جرائم استعمارية، لا نهب أو ابتزاز، باختصار لا تشابك تاريخي مشترك من شأنه ترك ذاكرة سيئة لدى الأفارقة[66]. لكن الملاحظ اليوم أن أمريكا تطمح للعديد من الخيارات في علاقاتها مع العالم، من محاولة لتبني مركز الإمبراطورية العالمية و دور الدركي في العالم، كمحاولة نحو بسط النفوذ و السيطرة من صعود أي دولة تحاول أن تلعب دور المنافس. و بما أنه لا يمكننا أن نكون في أي مكان أو في كل مكان، الولايات المتحدة كان ملزما عليها من اختيار المناطق التي سيتم النظر فيها على أنها ضرورية و ستحاول أن تلعب دورا حاسما فيها[67]، بمعنى أنها ستصنف مناطق العالم حسب أهميتها تبعا لمصالحها الحيوية الإستراتيجية فيها، حسب تسلسل هرمي، تراعي فيه شدة المخاطر و التحديات الأمنية التي من شأنها أن تهدد تواجدها في العالم.

الهدف من هذه الدراسة هو محاولة لفهم تطور الإستراتيجية الأمريكية بالساحل الإفريقي وأهداف البرامج المنفذة منذ 2000 لتحليل التصور الأمريكي للأرض الساحلية و تأثيراتها على الجهات الفاعلة بالمنطقة بما في ذلك فرنسا.

على المستوى الإفريقي، الولايات المتحدة الأمريكية كانت متأخرة في الإهتمام بالساحل الإفريقي العكس منها بمنطقة القرن الإفريقي الناطقة باللغة الإنجليزية. فمن الناحية الإقتصادية والعسكرية، غرب إفريقيا و منطقة الساحل ظهروا تدريجيا على الرادار الإستراتيجي لواشنطن في نهاية 1990 و بطريقة أكثر تأكيدا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، من المصلحة الأمنية نحو المصلحة الإستراتيجية وصولا للموارد الطبيعية و الدور المتنامي للدول الناشئة[68] ، اليوم، ما هي القراءة للمصالح الأمريكية في الساحل الإفريقي؟

[66]ROGALSKI, Michel, "Afrique/ Etat Unies : une relation singulière", Recherche internationales, N° 85, janvier-mars 2009, P 89.
[67]Ibid., PP 93-94.
[68]PIGNE, Jérôme, "Stratégie Américaine au Sahel entre héritage historique et enjeux stratégique"é, Policy Breif, Institut Française des relations internationales, January 2015, P 1.

المطلب الأول: الولايات المتحدة الأمريكية: المصالح الإستراتيجية للأهداف الأمنية بالساحل

بعد التهميش النسبي لإفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة و سقوط جدار برلين، نشهد منذ بداية القرن 21 إعادة الإنتشار الإستراتيجي في القارة و هو الإتجاه الذي ينخرط فيه العديد من الجهات على المدى الطويل، كفاعل على رقعة الشطرنج تريد إعادة تشكيل نفسها بعمق، طامحة في بناء هوية وفقا لمسارات متعددة. إفريقيا غنية بالموارد الطاقوية و المعدنية، في نفس الوقت في قلب المناورات السياسية والإقتصادية و العسكرية للقوى العظمى تحت شعار" the game of go is open" بمعنى لعبة الذهاب مفتوحة، فبالإضافة للقوى الإستعمارية السابقة كفرنسا نجد جهات فاعلة جديدة الولايات المتحدة الأمريكية، الصين...إلخ.

هذا الغنى بالموارد جعل منها موضوع كل الرغبات لتصبح منطقة نفوذ لاعبين تقليديين جنبا إلى جنب مع قوى صاعدة ترغب في تأمين مصالحها، توجه انعكس على دول غرب إفريقيا و منطقة الصحراء/الساحل. لتصبح من بين أهم القضايا لوجود القوى الخارجية متنوعة و تختلف وفقا لاحتياجات مصالح الفاعلين الخارجية و لكن في الغالب ترجع إلى: موارد باطن الأرض بما في ذلك النفط، الإستحواذ على اليورانيوم ومختلف المنتجات المعدنية من ذهب و حديد ...إلخ[69].

بالنسبة لأمريكافأولوياتها منطقيا، هي حماية أفرادها و مصالحها لتنتقل تنازليا نحو المستوى الإقليمي شرق إفريقيا، الشمال ثم الساحل الإفريقي و أخيرا بقية القارة[70]، من هذا المنظور أهداف أمريكا تنطلق من منطلق استراتيجي، تتحرك على أساس هيكل و هندسة أمنية تترجم أهمية القارة الإفريقية في تصوراتها، التي بدأت تأخذ حيزا مهما في وثائق استراتيجية أمنها القومي.

إذا ما نظرنا إلى منطقة الساحل، فإنها لم تكن أبدا أولوية استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية و مع ذلك ارتفعت أهميتها في إدارة واشنطن، لتلعب القارة دورا هاما باعتبارها ساحة اختبار لاستراتيجية جديدة: "البصمة الخفيفة" كرمز لاستراتيجية أوباما أو عقيدة أو مذهب في سياسته الخارجية، حيث ارتفعت بشكل ملحوظ و متزايد بالمناطق الإفريقية في خطب أوباما الأخيرة لهذا النهج الجديد، ما يجعل بوضوح أن المناطق الإفريقية اليوم ارتفعت في التسلسل الهرمي للمصالح الأمريكية وهذا يمكن أن يكون مرتبطا بارتفاع مستوى التهديد الإرهابي من القارة ككل. في إطار مكافحة الإرهاب و تنفيذ استراتيجية جديدة، فإفريقيا الآن تعتبر حقل تجارب لهذا النهج الجديد المعروف باسم "البصمة الخفيفة والقيادة من الخلف" المحدد في الوثائق الإستراتيجية للبنتاغون في يناير 2012، باعتبارها مبتكرة ومنخفضة التكلفة كنهج لوزارة الدفاع الأمريكية سنة 2012، استراتيجية و من خلال

[69]Les défis stratégiques Africains: exploration des racines de la conflictualité, **Op.cit**, PP 135-136.
[70]KANDEL, Maya, U.S.A strategy in Africa, IRSEM, N° 36, 2015, P 7.

الترجمة اللغوية لها، تعني أن أمريكا ستتدخل في فضاء الساحل بشكل غير مباشر، بصفتها داعم فقط، لن تتحمل المسؤولية أو القيادة أو التموقع في الجبهة الأمامية ضد الجماعات الإرهابية، لنطرح التساؤل: لماذا هذا السلوك الأمريكي؟ هل لأنها تدرك بأن التورط في مجال الصحراء– الساحل مغامرة ستكلفها خسائر مادية و بشرية ضخمة؟ أم أن السلوك الأمريكي هو حذر أم أن شدة التهديد الوجودي الإرهابي في المنطقة خطير جدا؟

الفرع الأول: أولويات الو.م.أ و مصالحها في إفريقيا: U.S.A priorities and interests in Africa

تعتبر قيادة أفريكوم أحدث قيادة جغرافية للو.م.أ، وحسب الجنرال رودريغيز "**Rodriguez**" قائد الأفريكوم قد صرح للكونغرس في مارس 2014 أن الأفريكوم أجرت 55 عملية، 10 تمارين و 481 أنشطة تعاون أمني بإفريقيا سنة 2013، و عليه ما الذي يوجه تصرفات السياسة الأمريكية؟ على المدى القصير، مكافحة الإرهاب و محاربة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي تحدي يمثل تهديدا لمصالح أمريكا، أما على المدى الطويل، التعامل مع التهديدات و الأزمات العابرة للحدود الوطنية.

من حيث الأولويات، حماية المصالح الأمريكية و الموظفين على أرض الواقع و هذا ما عززته استراتيجية 2012، أما بالنسبة للأولويات الأخرى فإن تسلسلها الهرمي لم يتغير نسبيا من الناحية الإقليمية في السنوات الأخيرة على الرغم من أن التقييم العام هو أن التهديد الإرهابي ينمو من إفريقيا حسب وزارة الخارجية الأمريكية سنة 2014، و هذا عرض لسلم أولويات الجانب الإقليمي للقارة الإفريقية في السياسة الخارجية الأمريكية، أنظر الجدول رقم 12 [71]: الأوليات الأمريكية بالقارة الإفريقية

الأولوية	المنطقة
الأولوية رقم 01	**شرق إفريقيا** ' الصومال و مكافحة القرصنة و بالتحديد مناهضتها في المحيط الهندي و خليج عدن'
الأولوية رقم 02	**شمال إفريقيا** 'التي شهدت اهتماما متجددا بسبب التطورات الأخيرة في أعقاب ثورات ما يسمى بالربيع العربي في ليبيا، مصر، تونس.
الأولوية رقم 03	**غرب إفريقيا و منطقة الساحل الإفريقي** و الأحداث في مالي ضف إلى التدخل الفرنسي و عملية "serval" سنة 2013، الهجوم على مجمع الغاز بالجزائر، تنظيم القاعدة ما زاد قلق الروابط مع طائفة بوكو حرام بنيجيريا.
الأولوية رقم 04	الإستقرار في **خليج غينيا** و على طول سواحل نيجيريا و السنغال.

Source :U.S.A strategy in Africa, IRSEM, N° 36, 2015, P 14.

[71]KANDEL, Maya,**Op.Cit**, PP 13- 14.

من خلال التقسيم الإقليمي للأولويات، نلتمس الإهتمام الأمريكي الأول بالمناطق ذات الواجهات البحرية وصولا لأهم منطقة المتمثلة في خليج غينيا و محاولتها إبعاد و ردّ أي تهديد يصل لهذه المنطقة.

عودة إلى الساحل، بالرغم من الإهتمام المتجدد بالمنطقة إلا أنها ليست المسرح الأولوي في السياسة الخارجية الأمريكية، لكن ومع ذلك واشنطن تعمل على توثيق علاقاتها مع نيجيريا، مبدؤها الرئيسي أهم شريك تجاري في إفريقيا و الصحراء (باستثمارات تجارية و واردات نفط)، و بسبب تدهور الوضع الأمني في البلد وارتباطه بتهديد طائفة بوكو حرام تولي واشنطن اهتماماتها بالمنطقة و ما يزيد قلقها هو علاقاتها بالجماعات الإرهابية بالساحل و تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي. فانعدام الأمن في شمال شرق البلاد يمكن انتشاره في كامل التراب الوطني و حتى خارجه، هشاشة الدولة، سوء الحكم عاملان أثارا قلق السلطات الأمريكية ما ساعد من تسليط الضوء على الأخطاء و تجاوز استراتيجية تقوم على مكافحة الإرهاب لتقوم أساسا على نهج عسكري أمني. و إضافة بوكو حرام، من طرف واشنطن ضمن قائمة المنظمات الإرهابية في ظل عودة العنف للبلاد و إعلان الرئيس حالة الطوارئ72. إذن، تصنيف في كله، يقوم على المصلحة، و إذا ما تمعّنّا في الترتيب الإقليمي الأمريكي للقارة، نلاحظ بأن المناطق ذات الواجهات البحرية هي أهم الفضاءات باعتبارها مناطق مرور ناقلات النفط من جهة، و يتواجد بها أكبر الشركاء كنيجيريا من جهة أخرى.

الإستراتيجية الأمريكية و تحقيق الإستقلالية الطاقوية أو أمن الطاقة

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تترسخ كلاعب رئيسي في المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة في ظل عهد كلينتون لتعزيز العلاقات مع شمال إفريقيا و دمجها في اقتصاد السوق.و في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001، قررت إدارة بوش نشر سياستها في ثلاث محاور: الأمني– الطاقوي– الإقتصادي، حيث قادت أمريكا نضالا فعالا ضد الإرهاب، بإطلاق مجموعة واسعة من البرامج الأمنية و العسكرية، أساسها حماية مصالحها الوطنية، بالتالي على ضوء الأهداف الأمنية تظهر لنا جليا الأهداف الطاقوية الطامحة للتغلب على مخاطر مصادر إمدادات النفط من الشرق الأوسط بتنويع وتأمين مصادر التوريد73، و هي الإعتبارات التي في صلب استراتيجية الو.م.أ بالساحل الإفريقي.

في عام 2002، قدر إنتاج الو.م.أ 7.6 مليون برميل في اليوم، يقابله استهلاك 19.7 مليون برميل يوميا، بالنظر لهذه الأرقام ينبغي عليها استيراد 60.1 % من احتياجاتها الإجمالية و هكذا حدد البلد هدفه بحلول 2015 استيراد 25% من الإستهلاك النفطي من إفريقيا السوداء، و لتحقيق ذلك

[72]PIGNE, Jérôme, **OP.Cit**, PP 4-5.

[73]ROUPPERT, Bérangère, Les états Sahéliens et leurs partenaires extrarégionaux : Le cas de l'Union Européenne en particulier, Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (GRIP), 06-12-2012, PP 4-5.

تقرر استثمار 10 مليار دولار سنويا. في الواقع اكتشفت أمريكا إفريقيا و تقرر أن جزءا منها سيلعب دورا استراتيجيا في العقود المقبلة. لكن، واقعيا و براغماتيا، يوجد تهديدات تقوض هذا الهدف الإستراتيجي، هو انعكاس أوجه القصورو ضعف شركائها في الشأن الأمني[74]، ضعف أساسه الأول هو انكماش وضعف قدراتهم العسكرية وهشاشة المبنى السياسي، الإقتصادي و كذا الرقابة و السيطرة على الأقاليم التي تظل مكشوفة بتهديدات أمنية متزايدة.

على عكس الدول الأوروبية، لدى الولايات المتحدة الأمريكية ميزة في الوجود بإفريقيا دون أي تاريخ مشترك أو ترك بصمة سلبية، ليتضح اليوم اهتمامها بالقارة من خلال رؤية استراتيجية شاملة لاحتياجات اقتصادها الوطني، و تصبح إفريقيا من خلال نهج مكافحة الإرهاب قضية تستقطب مجالين من المنطقة القرن الإفريقي و منطقة الساحل أين عرفت تصاعدا لأشكال التطرف العنيف، ضف إلى خليج غينيا المنطقة التي أصبحت حاسمة بالنسبة للثروة فيما يتعلق بالبترول و المعادن الإستراتيجية. ففي أقل من 10 سنوات، ربع احتياجات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط يأتي من إفريقيا[75]، اهتمام يفسر إصرار الأخيرة بتعزيز التعاون العسكري و الأمني مع الدول الأفارقة بحثا وسعيا منها نحو تثبيت مقعد في القيادة القطرية الجديدة بالقارة عن طريق الأفريكوم.

لتتحدد مصالح أمريكا بعد أحداث 11 سبتمبر في استراتيجيتين هما ضرورة مكافحة الإرهاب الذي بدأ يترسخ في القارة، ثانيا غزو الأسواق الإفريقية و تأمين إمدادات الطاقة، المسألة التي أخذت أهمية كبيرة بعد ظهور عدم الإستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ففي أقل من 10 سنوات، 25 % من النفط الذي تستورده الولايات المتحدة الأمريكية يأتي من إفريقيا، الحصة التي تقدر ب 18% اليوم ما يتجاوز بالفعل 17% من الشرق الأوسط[76].

اليوم و بالنسبة للو.م.أ " إفريقيا " تبرز في 04 مناطق حساسة التي تستوجب الإنتباه إليها لحماية مصالحها و هذه المناطق هي:

- القرن الإفريقي: حيث الهدف مواجهة نفوذ "الإسلام الراديكالي" الذي يتغذى من المناطق المحرومة، هدف يتكئ على القاعدة في جيبوتي، كما يتعلق بالتحالف مع إثيوبيا، إيريتيريا، رواندا، أوغندا وكينيا.
- جنوب إفريقيا: التي تمثل الثروة المحتملة التي لا غنى عنها لأمريكا و هي منطقة عبور رئيسية للإقتصاد الغربي حيث تدفق السلع و النفط.
- خليج غينيا: و دوله النفطية المهمة كنيجيريا و أنغولا.

[74] TEDOM, Alain Fogue, "Africom : Le commandement militaire américain pour l'Afrique", Revue géopolitique ,21-11-2011, P 8.
[75] ROGALSKI, Michel, **Op.cit**., P 89.
[76] Ibid, P 94.

➢ منطقة الساحل الإفريقي: التي برزت بوصفها مجالا لتوسع الجماعات المسلحة و تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، و هنا الولايات المتحدة الأمريكية تنسق تعاون مع الدول المتشاطئة (الجزائر، مالي، النيجر و تشاد) لتأمين هذه المنطقة الصعب السيطرة عليها باعتبارها كذلك منطقة لجوء وعبور. لهذا، فإن "أجهزة المخابرات الأمريكية" موجودة في كل مكان باسم محاربة الإرهاب الذي طالما اعتبر حاجزا بين مناطق مختلفة من إفريقيا، فالصحراء ينظر إليها الآن بوصفها ملتقى طرق تجارة وعلاقات نشطة على نحو متزايد. و عليه أهمية و مصالح الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إفريقيا يفسر و يشرح لنا أن القارة إن لم تكن ضرورية في عيونهم، أصبحت استراتيجية في جانبين حجمها و توسعها[77]، لتدرج بذلك القارة ضمن الرؤية الإستراتيجية لصناع القرار الأمريكيين.

في سياق آخر، منذ 1970 فإن الوعي بشأن موارد الطاقة الطبيعية المحدودة عزز و شجع السباق نحو إمدادات مصادر النفط التي عرفت تسارعا متزايدا خلال العقد الماضي، بالنسبة للو.م.أ حيث موثوقية الموردين بالشرق الأوسط يثير تساؤلات عديدة، حيث الأسعار في تغير مستمر بسبب السياق الجيوسياسي المؤثر، ضف إلى استهلاك أمريكا الكبير، التي بدأت البحث عن مصادر جديدة للإمدادات، لتصبح إفريقيا ومنطقة الساحل تشكل مساحة شاسعة غنية بالبترول و الغاز الطبيعي واليورانيوم والذهب...إلخ، منطقة واعدة باكتشاف حقول جديدة ما يخلق طموحات جديدة و أكبر لدى مختلف القوى[78]. كنتيجة، الساحل الإفريقي يعرف ضغطا جد قوي للقوى الخارجية في سباق شرس لاستغلال موارد المنطقة، بالتالي واشنطن تضع سياسة إقليمية بمنطقة الساحل كجزء من استراتيجية اقتصادية أمريكية، مصلحتها في الساحل ترجع لأسباب أمنية ذات أغراض و مصالح استراتيجية.

الفرع الثاني: الساحل الإفريقي في السياق الجيوبوليتيكي للولايات المتحدة الأمريكية

بداية، لقد نمت اهتمامات واشنطن أكثر باحتياطات النفط و الغاز الطبيعي في خليج غينيا، فالرئيس الأمريكي السابق **George.W Buch**، أعلن في خطاب ألقاه عام 2006، أنه ينبه من تقليل اعتماد أمريكا على النفط في الشرق الأوسط بنسبة 75 % بحلول 2025. و في عام 2009 حصة الإستثمار الأمريكي في عمليات الحفر قبالة الساحل في المياه العميقة بخليج غينيا قدرت ب 32% (بمبلغ قدر ب 52 بليون دولار)[79]. بهذا وضعت واشنطن اهتماماتها و مصالحها في خليج غينيا، كما كان واقع الأمر، "The American Eximbanck" و " United States Agency for international development" دعمتا تطوير خط أنابيب الغاز الطبيعي الممتد من نيجيريا نحو غانا و بنين وطوغو[80]، كخطوة نحو تأمين مواردها من الغاز.

[77]ROGALSKI, Michel, **Op.Cit**, P 97.
[78]ROUPPERT, Bérangère, **Op.Cit**, P 2.
[79]FARHAOUI, Fouad, **Op.Cit**, P 42.
[80]FARHAOUI, Fouad, **Op.Cit**, P 44.

سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة علاقاتها مع إفريقيا و جنوب الصحراء، حيث أن التجارة بين الطرفين قد تضاعفت ثلاث مرات منذ 1990، لتعتبر نيجيريا أكبر مورد إفريقي من النفط وخامس أكبر مورد عالمي لأمريكا، لكن عدم الإستقرار في شمال البلاد و جماعة بوكو حرام ضف إلى عدم استقرار منطقة دلتا النيجر قد أضعف و خفض الإنتاج بشكل دوري بأكثر من 25% لتتأثر أسعار النفط بسبب التطورات السياسية النيجيرية و الهجمات المتكررة على خطوط الأنابيب و المنشآت النفطية، وضع جعل الولايات المتحدة الأمريكية تولي اهتماما أكبر لموضوع الأمن البحري " maritime security" وخصوصا قضية القرصنة في خليج غينيا و خليج عدن، المحيط الهندي و السواحل الإفريقية خاصة على طول خليج غينيا، الذي في قلب الصيد و الإتجار غير المشروع و القرصنة في الآونة الأخيرة81. ليندرج موضوع الأمن البحري ضمن قطاعات الأمن الأمريكي ذات الأهمية البالغة، فمع تزايد مخاطر عمليات القرصنة، يصبح أي تهديد قائم بالمنطقة إلا و له نتائج وخيمة على الإقتصاد الأمريكي.

بعد هجومات 11 سبتمبر 2001، تريد الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون في طليعة الحرب العالمية ضد الإرهاب، و منذ عام 2002، رافق الخطاب الأمني مصلحة زيادة اهتمام إدارة بوش بالنفط الإفريقي، حيث يقول الخبراء أن إفريقيا هي أولوية الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر لتنويع إمداداتها من الغاز و النفط، حيث يجب عليها أن تستورد حصة متزايدة من إفريقيا. لتعتمد بشكل رئيسي على موارد خليج غينيا التي وجب تأمينها من خلال نشر قوات داخل و حول المنطقة خاصة الساحل التي من شأنها أن تخفي احتياطات كبيرة82.

من خلال محور " مكافحة الإرهاب" أصبحت إفريقيا قضية رهان، فأشكال التطرف العنيف في أهم مناطق القارة "كالساحل الإفريقي" من شأنه الإنتشار بكامل الأخيرة، الأمر الذي يثير قلق و مخاوف الدول الكبرى من امتداد التهديد نحو البلدان المنتجة للنفط أو القريبة من المناطق البحرية لإيصال تدفقات و ناقلات النفط، و هو سبب الوجود الأمريكي المكثف و الملحوظ على نحو متزايد في هذه الأماكن من القارة كخليج غينيا جنوب منطقة الساحل الإفريقي مثلا، ضف إلى فضاء القرن الإفريقي الممتد في شرق الساحل ما يجعل الأخير في موقع استراتيجي لإفريقيا و الخوف من وصول الجماعات و الأنشطة الإرهابية إلى هذه المنطقتين الحساستين في سلم أولويات المصالح الأمريكية.

بهذا الوضع المعقد في دول الساحل الإفريقي و الأسباب التي تغذي التطرف العنيف من المرجح و المحتمل أن يكون الوجود الأمريكي العسكري مستداما بالمنطقة، من هذا المنطلق، نقول أن

[81]PLOCH, Lauren, Africa Command : U.S.A Strategic interests and the role of the U.S. Military in Africa, CRS Report for Congress, Congressional research service, July 22, 2011, PP 15-16.

[82]Galy, MICHEL, La guerre au Mali : comprendre la crise au Sahel et au Sahara, Enjeux et zones d'ombre, Cahiers d'études africaines, 2015, PP 54-55.

إفريقيا حققت مكانة عالمية بسبب النفط سواء من حيث إنتاجها أو احتياطاتها، وبالرجوع إلى أمريكا البلد الأكثر عرضة للإعتماد على الطاقة في ظل الإستهلاك المرتفع من المحتمل أن تصبح إفريقيا بالنسبة لها قضية طاقة استراتيجية83.

لهذا، النزاع في الساحل و الأزمة بمالي هو أكثر من مجرد تعبير عن صراع داخلي بيني وإنما انعكاس لأنشطة إرهابية يمكن امتداد نطاقها الجغرافي في كامل غرب إفريقيا لتصل إلى خليج غينيا خصوصا و علاقة طائفة بوكوحرام بالقاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، الأمر الذي يثير مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من خطر عدم الإستقرار الإقليمي "regional instability risks".

بالتالي وصول التهديدات الأمنية من الساحل عبر نيجيريا وصولا إلى مناطق من خليج غينيا هو ضرب مباشر لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، و النتيجة وجود مركب أمن إقليمي في منطقة غرب إفريقيا لا يمكن تجاوزه. الخارطة رقم 26: التي توضح خطورة انتشار التهديدات الأمنية والجماعات الإرهابية إلى خليج غينيا عبر نيجيريا (بوكو حرام).

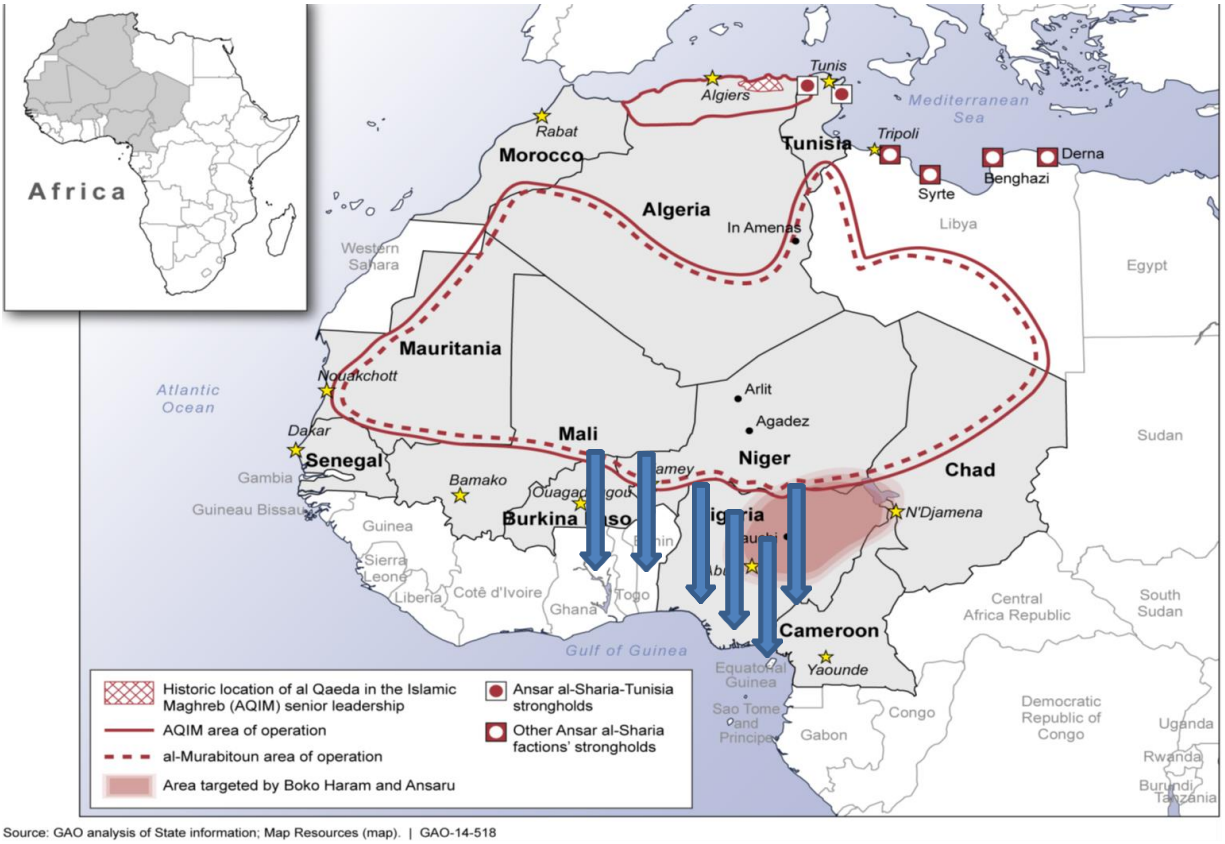

Source : GAO analysis of dtate information, map ressources(map)/GAO-14-518

[83]ROGALSKI, Michel, **Op.cit.**, P 99.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة بالساحل الإفريقي

عقائد الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا مستمرة منذ سنة 2000 و تتمثل في:

- إفريقيا ليست أولوية إستراتيجية.
- إزالة دور القيادة و التدخل كشريك وسط.
- على المدى الطويل، الشعار هو "الحلول الإفريقية للمشاكل الإفريقية"[84]. عناصر، تشرح لنا درجة عدم الإهتمام الأمريكي بالقارة من جهة، و عدم محاولتها لعب أي دور قيادي بالساحل يدخلها ضمن مستنقع لا خروج منه.

ليشهد عام 1998، نقطة التحول في اهتمامات القارة لأمريكا مع الهجومين المتزامنين على سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في كينيا و تنزانيا تليها هجمات 11 سبتمبر 2001، لتصدر استراتيجية الأمن القومي الأمريكي عن إدارة بوش عام 2002، و تصبح إفريقيا واحدة من جبهات "الحرب العالمية على الإرهاب" و لتأكد هذه الأهمية الإستراتيجية عام 2007 و إنشاء قيادة الأفريكوم. تقوم السياسة الخارجية الأمريكية من حيث الممارسة العملية في إفريقيا على استراتيجية التعاون مع الدول الشريكة الإفريقية من خلال برامج إقليمية و اتفاقيات ثنائية، الهدف الرئيسي وراء ذلك مساعدة الجيوش الإفريقية المحلية من بناء قدراتها[85]، و عدم تحمل المسؤولية بالإنجرار في حرب ستكلفها ميزانية ضخمة وقوة بشرية هائلة.

الفرع الأول: إرث الحرب العالمية على الإرهاب

وفقا ل "**Stephen Harmon**"، مثّل الأمن الإقليمي أولوية في السياسة الأمريكية بإفريقيا عامة و الساحل الإفريقي خاصة (قبل و بعد أحداث 11 سبتمبر)، فالجهود ضد مكافحة الإرهاب تعززت في أعقاب الهجمات على السفارتين الأمريكيتين سنة 1998، الفترة التي تصادف استراتيجية الحرب العالمية على الإرهاب "the strategy of global war on terror" (GWOT)في القارة. فوفق بوش قد أصبحت التحديات واسعة النطاقو متعددة الأبعاد لتظل الجوانب العسكرية و الأمنية حجر الزاوية في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة الفرعية لأولوياتها "الساحل الإفريقي"[86]. لتعلن بتاريخ 20 سبتمبر 2002 عقب تفجيرات 09/11 استراتيجية أمنية عرفت "بعقيدة جورج بوش الإبن"، حملت تغييرات استراتيجية، هدفها الأساس مكافحة الإرهاب، في مضمونها تقوم على أساس "مبدأ العالمية الأمريكية". في قراءة متأنية للإستراتيجية الأمريكية العامة أو الشاملة و الكبرى، فمواقفها و سلوكياتها لأزيد من نصف قرن مع تعاقب الرؤساء منذ الحرب الباردة و بعدها، نكاد نميز أنها نفسها لم تتغير من حيث الأهداف سواء في المسرح الدولي أو النظم الإقليمية في مناطق معينة، و إنما شهدت

[84]KANDEL, Maya, **Op.Cit**, P 7.
[85]KANDEL, Maya, **Op.Cit**, PP 15-17.
[86]PIGNE, Jérôme, **Op.Cit**., PP 1-2.

تطورات في الأساليب و التكتيك والتصورات، لتحتل بذلك قضية الإرهاب أولوية في أجندتها، و تمثل الركيزة الأساسية في السياسة الأمريكية، و تتحدد أهدافها وراء ورقة الإرهاب بضمان "الإنفراد في الهيمنة على العالم"، لتوظف بذلك الأخير كمصوّغ لغاياتها ومصالحها، و البحث عن فرص واستغلالها لتحقيق النفوذ في العالم. حقيقة الأمر، الرؤية الأمريكية للإرهاب جد غامضة، تربطه بأشكال العنف المسلح، لتعرّف حركات المقاومة ومنها الإسلامية " مصدرا للإرهاب"87، لتمرر وفق رؤيتها لهذه المسألة تحت عنوان " الإرهاب الإسلامي"، بالتالي، إن التأطير الأمريكي لقضية الإرهاب بالدرجة الأولى يرتبط "بطابعه الإسلامي البحث"، ليصبح التصنيف على أساس معيار الدين؟؟؟، بالمقابل تصنف أي حركة مقاومة تحمل شعار الشريعة و الإسلام: منظمات إرهابية، لنستنتج الإتهامات المباشرة بصورة علنية...88، وراء هذا التوصيف لموضوع الإرهاب القائم على المتغير الإسلاموي، تبنت أمريكا توجه "**آرييل شارون**" رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق" بأن الشعب الفلسطيني "شعب إرهابي"، لتتهم بعد ذلك عناصر حركة حماس و حزب الله في لبنان كجماعات إرهابية89. و لم تكتف بذلك، حيث استخدمت الإرهاب كورقة مربحة بعد أحداث 09/11، و وظفت مجلس الأمن و سيطرت عليه، ليصدر قرارات تؤيد أولا سياستها الخارجية، و تحدث وقائع 09/11 "منعطفا دوليا"، هيمنت فيه الولايات المتحدة الأمريكية على مجلس الأمن و حتى هيئة الأمم المتحدة، لتصل حد التدخل في اختصاصاتهم القانونية ما يمنحها قوة السيطرة على المجتمع الدولي90، وتنصب نفسها قائدة العالم بسلوكات و مواقف تخرق فيها مواثيق هيئة الأمم المتحدة، و تقوم بأفعال تتناقض ومواثيق القانون الدولي المتعارف عليها دون مراعاة مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما وتصدر قرارات تتماشى بالأصل مع ما تراه و يتوافق مع مصالحها وغاياتها، ليقع المجتمع الدولي في دائرة تناقضات و تلاعبات القوى الكبرى بين ما هو نظري و بين ما هو فعلي في الممارسات العملية، و تظلّ القوانين و المواثيق و الأعراف الدولية حبرا على ورق، و تظل ورقة الإرهاب عنصرا أساسيا في يد الولايات المتحدة الأمريكية تصوغه كما تشاء في أي مكان تريد و أي زمان.

إنه و من الجهة القانونية، نلتمس نوعا من التلاعب و المفارقات في الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، فيما يخص تأكيدها في استراتيجية الأمن القومي عام 2002، على مكافحة الإرهاب "بدعم من المجتمع الدولي لنهجها"، في نفس الوقت أعربت عن عدم ترددها في العمل بمفردها إن

---

[87] ياسين طاهر الياسري، مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية: رؤية قانونية و تحليلية، ط 1 (الأردن: دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2011)، ص ص 112–117.

[88] ياسين طاهر الياسري، مرجع سابق، ص 126.

[89] ياسين طاهر الياسري، مرجع سابق، ص 129.

[90] ياسين طاهر الياسري، مرجع سابق، ص ص 137–139.

استدعى الأمر ممارسة الحق في الدفاع عن نفسها"، باستخدام الضربة الوقائية. لكن بالإستناد إلى قواعد القانون الدولي"فإن الأخير اعترف بحق الأمم التحرك دفاعا عن النفس إلا في حالة تثبت فيها أنها مهاجمة فعلا، و هنا اشترط القانون الدولي العمل الوقائي نتيجة هجوم واقع أو محتمل الوقوع"، لتتلاعب أمريكا بمفهوم الوقائية عند ربطه بالإرهاب، لاستخدام مفهوم الإستباقية "pre-emptive" وليس الوقائية "preventive"، كما وتلاعبت في بعض فقرات ميثاق الأمم المتحدة "كالمادة 51" القاضي بحق الدفاع عن النفس، الذي يصبح ساري العمل به عند حدوث هجوم مسلح لا احتمالية حدوثه، لتصبح وراء ذلك بصفتها دولة عظمى و ضامنة لحماية مبادئ القانون الدولي، توظف حروبا وقائية خارج إطار الأمم المتحدة والقانون الدولي[91]، و تفرض بذلك طابع الهيمنة و النفوذ و القوة، و هو ما تقصده بالحرب الوقائية حقيقة الأمر لتنصب نفسها صراحة فوق القانون الدولي.

بالتالي، تأثرت الإستراتيجية الأمريكية بإفريقيا و الساحل الإفريقي إلى حد كبير بسياسة ضد الإرهاب صاحبها حافز تعزيز الديمقراطية و الحكم الرشيد كمقاربة شاملة، لكن الأخيرة تحمل جملة من التناقضات التي وجهت موقف القادة الأمريكيين بالقارة تحت غطاء من الحكم الرشيد و مبادئ حقوق الإنسان.

وضعت واشنطن استراتيجية أساسا أمنية، حيث كانت الرغبة الأولى في الواقع هي رصد و مراقبة المناطق المسماة بالدول "الخارجة عن القانون " لإقامة ديمقراطيات حقيقية. ليندرج الساحل الإفريقي كأولوية بالنسبة لأمريكا وراء القضايا المتعلقة بمكافحة الإرهاب أساسا.

الفرع الثاني: برامج الولايات المتحدة الأمريكية بالساحل الإفريقي

من مبادرة عموم منطقة الساحل " Pan –Sahel initiative" (PSI) عام 2003 عبورا ب "Trans-Saharan Countries-Terrorism Partenrship (TSCTP)" سنة 2005 وصولا إلى تعيين الأفريكوم سنة 2007 "Africom". نمت مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية في الساحل خلال السنوات الأخيرة وراء فرضية أن تصبح أولوية في السياسة الخارجية الأمريكية بجنوبها، فنيجيريا المتاخمة للساحل الإفريقي مدرجة في أولويات واشنطن الأمنية و الإقتصادية.

يمكن تحديد أصل الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا سنة 1996، تحت إدارة كلينتون مع إنشاء " مبادرة الإستجابة للأزمات الإفريقية " "africa crisis response initiative" هدفها تدريب الجيوش الإفريقية لإدارة الأزمات[92].

[91]ياسين طاهر الياسري، مرجع سابق، ص ص 175–177.

[92]PIGNE, Jérôme, **Op.cit**., PP 1- 2.

➢ **مبادرة عموم الساحل (PSI) " Pan –Sahel initiative:** أنشأ عام 2002، برنامج للتدريب على مكافحة الجماعات المسلحة على الأقل بمنطقة واحدة في أربع دول: موريتانيا، مالي، النيجر و تشاد، دول تشكل جزءا لمنطقة الساحل و غرب إفريقيا ترى فيها واشنطن بمثابة ملجأ للجماعات الإرهابية وهدف مكافحتها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، بعبارة أخرى من خلال تدمير أساس القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي و منع الجماعات المسلحة و حلفاؤها من السيطرة على مالي كلية، بهذا المنظور أمريكا تساهم من جهة في أمن فرنسا[93].الخارطة رقم 27: توضح مبادرة عموم الساحل – Pan Sahel initiativeبالصحراء – الساحل

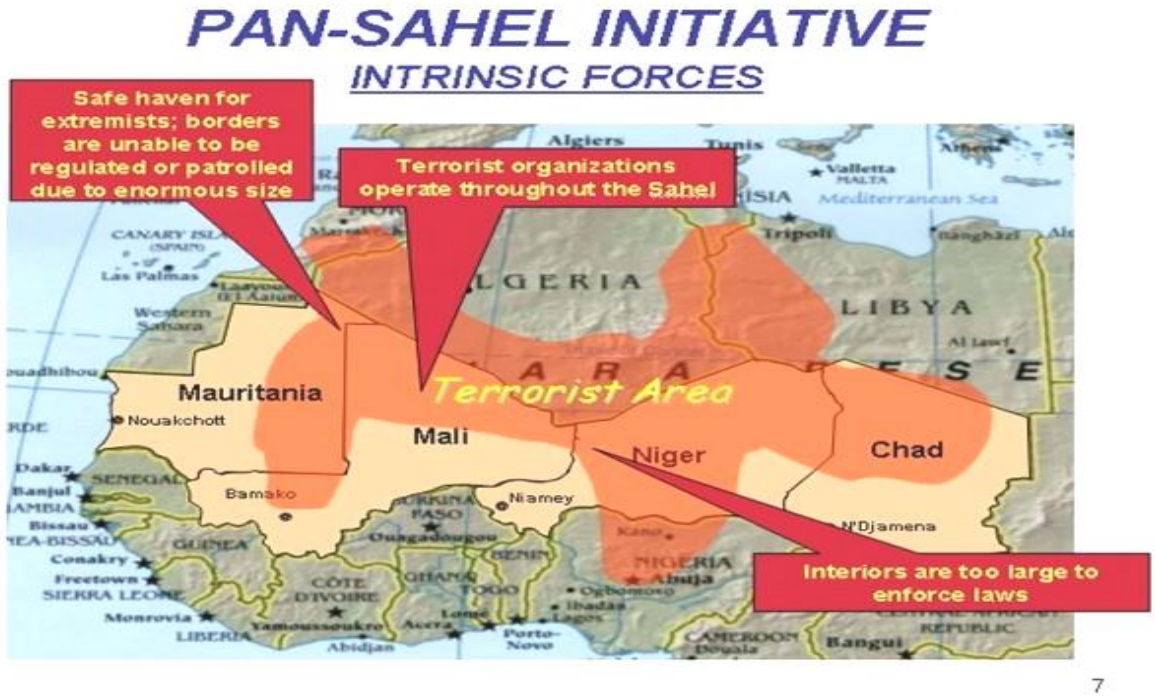

/Source : http://concernedafricascholars.org/bulletin/issue85/mundy

➢ **شراكة لمكافحة الإرهاب العابر لحدود الصحراء** "Trans-Saharan Countries- Terrorism Partenrship: "(TSCTP) أنشأ عام 2005 ليحل محل (PSI)، يتضمن كل من الجزائر، المغرب، تونس، بوركينافاسو، نيجيريا و السنغال، لمدة 5 سنوات بميزانية سنوية تقدر ب 100 مليون دولار[94]، هو التقاء لعدة تيارات، فأولا هناك قناعة أنه نهج متكامل و يتداخل فيه عدة مجالات من سياسية، اقتصادية وعسكرية...إلخ و من التحديات التي تواجهه هشاشة دول المنطقة و تهديد الجماعات المسلحة.

الخارطة رقم 28: توضح الدول المشاركة في المبادرة الأمريكية لمكافحة الإرهاب العابر للحدود

[93]TISSERON, Antonin, Mali, les relations Franco-américaines a l'épreuve de l'opération serval, Institut Thomas More, Mars 2013, Texte de l'intervention prononcé a séminaire « France/Etats Unies/ Regard croisés sur le nouveau monde arabe », organisé par IFRI, partenariat avec New York University –Paris, A Paris 15 mars 2013, P 3.
[94]PIGNE, Jérôme, **Op.cit**., P 55.

يعطي الأولوية للتعاون مع الحلفاء المحليين ما يعني تقوية القدرات في مجال التدريب وتجهيز القوات الأمنية، إن اختيار النهج غير المباشر تراه الولايات المتحدة الأمريكية نوعا ما شكل إيجابي عكس الوجود العسكري على المسرح الذي من شأنه تغذية لدى المجموعات المحلية و السكان الرفض، لينطوي التركيز على النهج غير المباشر لغرض تشكيل البيئة الإستراتيجية الأمنية. (رأي David Kilcullen*).[95]

""PTLCT/TSCTP"" فريق للتدريب المتنقل ""(MTT) "mobile trainning team"

حوالي 350 جندي للكتيبة الأولى من القوات الخاصة الجوية في شتوتغارت، و مجموعة من العمليات الخاصة في Mildenhall ببريطانيا و فريق الإستجابة للطوارئ في ألمانيا، ضف لمشاة البحرية بشتوتغارت كذلك، حيث القوات الخاصة مقرها باماكو و غاو و تمبوكتو و "Atar"، تضمن

[95]Les défis stratégiques Africains: exploration des racines de la conflictualité, **Op.cit**, P 139.

*David Kilculle: ديفيد جون كيلكولين، من مواليد1967، مؤلف أسترالي، إستراتيجي و خبير في مكافحة التمرد، يشغل حاليا منصب رئيس مجلس إدارة "Chairman Of Caerus Associates"، في عامي 2005–2006 كان كبير الإستراتيجيين في المكتب التنسيقي لمكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية الأمريكية، كتب ثلاث كتب: The Accidental Guerrilla, Counterinsurgency, and Out of the Mountains.

تكوين أفراد الجيش لمكافحة الإرهاب أين يتم التدريس باللغة الفرنسية و العربية، تدريب لا يقتصر على الجانب العسكري فقط بل و يمتد للمساعدات الطبية و المشاركات الإنسانية بشمال مالي، النيجر وتشاد و حماية السكان من خطر الجماعات الإرهابية.

يتم تنظيم مبادرة بشكل دوري حيث تمارس فيها تمارين باسم ""flintlock"" لتعزيز قدرات القوات المسلحة المحلية، في هذا الإطار "enduring freedom tran-sahara" عملية تمارس التمارين التي لها شأن بالعنصر المسلح في الصحراء لمكافحة الإرهاب، برنامج وزارة الدفاع الأمريكية و بشكل أكثر تحديدا تنظم تمارين ""flintlock"" بالإشتراك مع قيادة الأفريكوم لغاية تعبئة دول TSCTP.

للتوضيح فإن تمارين ""flintlock"" سنة 2007، حشدت 3500 جندي أمريكي و غيرهم من فرنسا وأيضا دول من إفريقيا و جنوب الصحراء، تدريبات تهدف إلى تعزيز قدرات عمل مشتركة و أنظمة قيادة موحدة، تحسين التواصل المشترك (بإنشاء خلية تنسيق متعددة الجنسيات لتبادل المعلومات والتخطيط لعمليات استهداف التهديد الإرهابي الإقليمي). في الفترة من 02 إلى 23 ماي 2010 وقعت في غرب إفريقيا والساحل تمارين ""flintlock""و انطوت على جيوش 16 دولة إفريقية (كل من بوركينافاسو، مالي، موريتانيا، السنغال، نيجيريا، تشاد، تونس...إلخ) كذلك أوروبية بالإضافة للولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق مع مركز التنسيق المتعدد الجنسيات ببوركينافاسو "" multinational coordination center"" (MCC) و عمليات الميدان بمالي "field operation" و دورات تدريبية أكاديمية و عمليات مدنية– عسكرية " "academic training courses and civil military actions (ACM) بغية تنشيط الحوار المتعدد الأطراف وتعزيز العمل المشترك في الجيوش الإفريقية[96].

- **الأفريكوم** " **Africom**": تأسست في 2007، مقرها شتوتغارت الألمانية، مهمتها تنسيق العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية و جميع الدول الإفريقية، القائد الأول لهذا الهيكل هو الجنرال **William E.Ward**بتاريخ 01 أكتوبر 2007 إلى 09 مارس 2011، ثم من 09 مارس 2011 إلى يومنا هذا تولى القيادة الجنرال **Carter F. Ham**، يساعده نائبان الأول مسؤول عن الأنشطة المدنية والعسكرية و الآخر ملزم بالعمليات العسكرية وفي حالة غياب القائد يتولى النائب المسؤول عن العمليات العسكرية، و القيادة تشمل الأنشطة العسكرية و المدنية، المساعدات الصحية و العمل الإنساني، الإستجابة للكوارث و إصلاح قطاع الأمن. الأفريكوم مجموعة تجمع العسكريين، الديبلوماسيين و عملاء الخبراء و يضاف إليها أعضاء من مجلس الأمن القومي (NSA) و العديد من مسؤولين من وزارات أخرى[97].

[96]Les défis stratégiques Africains: exploration des racines de la conflictualité, **Op.cit**, PP 139-140.
[97]TEDOM, Alain Fogue, **Op.cit**., PP 9-10.

أهدافها:

دخلت الخدمة بشكل كامل في 01 نوفمبر 2008 و تعتبر تاسع مركز قيادة موحدة أمريكية وسادس قيادة إقليمية تم إنشاؤها بعد الحرب العالمية الثانية، أهدافها المحتملة هو تحقيق السلم و الأمن للشعوب الإفريقية و دفع عجلة الشراكة بين أمريكا و دول القارة بما في ذلك دول منطقة الساحل الإفريقي في مجالات عدة تنمية، صحة، تعليمو ديمقراطية بالتالي النهج الشامل، أهداف وراء شراكة عسكرية/عسكرية في الأساس نحو تطوير القدرات العسكرية للجيوش الإفريقية و عند الضرورة القيام بنشاطات عسكرية لحماية مصالحها في القارة عموما. تشمل كذلك القيادة قوة مهام مشتركة في القرن الإفريقي مكونة حوالي من 2000 عنصر في معسكر **لومنييه** بجيبوتي كمجال آخر لأنشطة القيادة من خلال التدخل البحري إضافة لقوات جوية مخصصة في إيطاليا و ألمانيا، بالنظر إلى مراكز القيادة هذه، فإن حصة الأبعاد التنموية تبقى الجانب الأضعف في مركز القيادة ككل حيث لا تتوفر سوى على 30 مسؤول من الوكالات الأمريكية كوزارة الخارجية، منظمات و وكالات التنمية كجزء من هيكلتها ما يشير لطغيان البعد العسكري أكثر فأكثر.

إن إعطاء هذه الأسبقية للنشاطات العسكرية مقارنة بالتنموية يشكل نقطة تناقض في الإطار الثلاثي الدفاع/ العسكري، الدبلوماسية و التنمية[98]. بالرجوع إلى الجدول رقم 13: حول النفقات الأمريكية لميزانية الدفاع على الأفريكوم و القيادة بالشرق الأوسط

Combattant command February 2014- 2016 : Budget/ million dollar

القيادة	فبراير 2014	التغير مقارنة بفبراير 2013	فبراير 2015	التغير مقارنة بفبراير 2014	تقديرات فبراير 2016
الأفريكوم	254.3 م.دولار	−6.5 م. دولار	247.8 م.دولار	2 م.دولار	249.8 م.دولار
الشرق الأوسط	257.6 م.دولار	−86.7م.دولار	170.9 م.دولار	−17.3م.دولار	153.6م.دولار

Source : operation and mainenance overview, fiscal year 2016, budget/ february 2015office of the under secretary of deffense. (comptroller)/ chief financial officier.

تنشط الآن في 49 دولة إفريقية من أصل 54 و لديها 13 قاعدة عسكرية دائمة في 13 بلد تشمل مالي، بوركينافاسو، النيجر، نيجيريا، تشاد، إفريقيا الوسطى، الكونغو الديمقراطية، جنوب السودان، أوغندا، إثيوبيا، الصومال، كينيا و جيبوتي. القوة العسكرية عالميا. فمثلا، جمهورية إفريقيا الوسطى تحوي حوالي 40 جندي، تشاد 80، بجيبوتي لها قاعدة مهمة " le camp le minorier"

[98]إبراهيم شابير الدين،الأفريكوم...حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة، مركز الجزيرة للدراسات، 23 جوان 2013، ص ص 2−3.

بحوالي 4000 جندي، كينيا بمعسكر "simba" بالقرب من حدود الصومال ب 60 جندي (نوفمبر 2013)، بمالي (في أفريل 2013) عشرات الجنود لمساعدة التدخل الفرنسي، بالنيجر القدرات الجوية الأمريكية حيث وضعت قاعدة طائرات بدون طيار في 2013 مكونة من 100 جندي، بنيجيريا بداية شهر ماي 2014 حوالي 70 عسكري و20 جندي بحرية، وجود في غالبية بلدان الساحل الإفريقي والمؤكد أن عدم الإستقرار هو السمة المميزة لهذه المنطقة التي باتت تهدد المصالح الحيوية للغرب والتي أصبحت تشدد على الحاجة الملحة للتدخل العسكري من الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع فرنسا كهيكل لمحاربة الإرهاب[99]. وجود في جوهره تعبير عن التوتر الكبير في منطقة الساحل، في الواقع نيران تجري في هذه المنطقة الشاسعة واحدة في ليبيا و أخرى في مالي إضافة لبوكو حرام بشمال نيجيريا و أنشطتها الإقليمية في جنوب النيجر و شرق تشاد. بعد هذا الوضع المعقد و المثير للقلق، عقد المنتدى الدولي للسلام و الأمن في داكار يومي 15–16 ديسمبر 2014 لبحث سبل الأمن في الساحل، في الواقع سبب القلق أنه في الفترة ما بين ماي/ نوفمبر 2013، حوالي 342 حدث إرهابي وفقا لخبراء الأمم المتحدة و قتل 2400 شخص شمال إفريقيا ومنطقة الساحل[100].

أ/ الأهداف الرسمية للأفريكوم:

– حماية الأراضي الأمريكية، المواطنين و المصالح الوطنية من أي تهديد يأتي من إفريقيا.

– مساعدة الشركاء الأفارقة لبناء قدراتهم في حفظ السلام، تعزيز الإستقرار والحكم الرشيد والتنمية المستدامة.

– بطريقة وقائية أو رد فعل، الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة للتحرك ضد أي فرد أو منطقة في إفريقيا تهدد مصالحها أو مصالح شركائها.

ب/الأغراض العسكرية:

– محاربة تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي و المجموعات المتطرفة الأخرى.

– بناء و تقوية قدرات البلدان الإفريقية الرئيسية و الشركاء الإقليميين بالمساهمة في إعداد مؤسسات عسكرية ديمقراطية، احترام السلطة، القوانين و خدمة المواطنين.

– مساعدة الدول الإفريقية الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية بحيث تكون قادرة من المشاركة في عمليات حفظ السلام على الصعيد الإقليمي و الدولي.

– المشاركة جنبا إلى جنب مع الحكومات الإفريقية في مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان.

بصفة عامة، أفريكوم هي نتيجة لنمو المصالح الإقتصادية و ارتداد المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية بإفريقيا، هيكل عسكري و دبلوماسي يحرص فيه مسؤولون أمريكيون أن

[99]BIKA, Pierre-Paul, **Op.cit**, PP 4-5.
[100]Ibid., P 7.

تظهر القيادة كنتيجة لتشاور مع الشركاء الأفارقة، و حسب واشنطن هؤلاء الشركاء ينصون على أن التعاون العسكري الأمريكي يأخذ بالإعتبار: جيوش محترفة، مرتبطة بالشرعية، قدرات وطنية و إقليمية لمكافحة أشكال الجريمة عبر الوطنية و القدرة العملياتية في حفظ السلام.

من هنا هجمات 11 سبتمبر قد غيرت الوضع الطاقوي و الجيواستراتيجي الأمريكي لتصبح إفريقيا مصلحة على الصعيد الإقتصادي، الإستراتيجي وراء الأمني[101].

إنشاء الأفريكوم جاء أساسا وراء حجة قائلة *" بأن الدول الضعيفة تشكل نفس القدر من الخطورة التي تشكله الجماعات الإرهابية على أمن الولايات المتحدة الأمريكية لوجود ارتباط بين انعدام التنمية وانتشار الإرهاب"*[102]، بهذه الحجة يعتبر هذا اتهاما مباشرا للدول الإفريقية و خصوصا دول الساحل الإفريقي باعتبارها مصنفة ضمن خانة الدول الهشة، بهذا المنطلق أي انتشار في مناطق القارة إلا و تحت غطاء "مكافحة الإرهاب"، والأفريكوم ليست المبادرة الأولى كآلية للتدخل لكن باب الإنتشار جاء من خلال عدة مبادرات سبقتها كما سلفنا الذكر " كتجمع دول الصحراء و الساحل" باسم مكافحة الإرهاب.

من بين تأثيرات و انعكاسات الأفريكوم على دول المنطقة الساحلية، هو تفضيل الدول استخدام نهج القيادة بالتوجه نحو الحلول العسكرية لحل المشاكل الداخلية، و مالي أفضل مثال على ذلك عند طلب الرئيس دعما فرنسيا توّج بتدخل عسكري في جانفي 2013 في البلاد[103]، فبدل محاولة إيجاد حلول توفيقية بين السلطات المحلية و سكان الشمال أدى التدخل إلى عسكرة المنطقة و القضاء على فرص التنمية في الشمال الأمر الذي أدى إلى صعوبة الوضع و تصعيد تعقيد البيئة الأمنية.

الفرع الثالث: عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية بالساحل الإفريقي

إذا كانت عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية بإفريقيا موضوع نقاش فتمثل كذلك مسألة نقد، نظرا لعدم القدرة على تقدير الخطر الذي تشكله الجماعات المتطرفة العاملة بالمنطقة ضف إلى الميزانيات المقدمة لهذه البرامج سواءAfricom, TSCTP، التي تمثل مبالغ متواضعة مقارنة بالأموال التي تمول في أماكن أخرى مثل أفغانستان و العراق مثلا.

ما وراء صعوبة تقييم التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة بالساحل الإفريقي، تواجه واشنطن مشاكل حقيقية في رصد "followed" و تقييم "evaluation" عملية تنفيذ برامجها. حول عسكرة المسرح الساحلي، ليصبح المفهوم الأمريكي واضح تجاه التهديد الإرهابي[104]. فمع هذه السياسة

[101]TEDOM, Alain Fogue, **Op.cit**. PP 10-13.

[102]ا إبراهيم شابير الدين،مرجع سابق، ص 6.

[103] مرجع نفسه، ص ص 9- 10.

[104]PIGNE, Jérôme, **Op.Cit**, P 3.

الأمريكية، دخلت المنطقة مجال تأثير من طرف الفواعل الأجنبية، ليصبح الساحل الإفريقي مثل حلبة سباق، بعد أن كانت فرنسا قد ضمنت الوصاية الإقتصادية و السياسية و العسكرية بإفريقيا و جنوب الصحراء منذ الإستقلال 1960.

النهج غير المباشر للإستراتيجية الأمريكية و التعاون الفرنسي/الأمريكي في ميدان دول الساحل الإفريقي

النهج غير المباشر للو.م.أ في دول الساحل الإفريقي هو نتيجة لاستراتيجية أوباما التي تهدف لوضع بصمة أو أثر خفيف "lighitfoot print" و القيادة من الخلف " leading from behind"، استراتيجية تتميز بالرغبة في الإستفادة من الشراكات الإستراتيجية و تسليط الضوء على الفاعلين المحليين والإقليمين، فبعدما كان النهج أمامي من خلال الحرب العالمية على الإرهاب، تغير نحو القيادة من الخلف، هذه الإعادة في صياغة السياسة الأمريكية للقضايا رافقه واقع المسائل الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي، من وضع غير مستقر، في منطقة تتطلب تحليلا ديناميكيا للقوى ضف للقضايا الراهنة و الناشئة بالنسبة لواشنطن[105].

تمتد هذه الإستراتيجية في المقام الأول إلى استخدام قوات خاصة أمريكية و كذلك إقليمية متخصصة، وقبل كل شيء على التعاون، التدريب و التمارين المشتركةبين الجيش الأمريكي و القوات المسلحة المحلية، كما يجب في نهاية المطاف أن تولي الأهمية للمسائل الأساسية الإفريقية. ليبلغ اليوم مجموع القوات الخاصة الأمريكية ما يقارب 70 ألف شخص بميزانية 10.5 بليون دولار سنة 2012 أي بحوالي (1.4 % من مجموع ميزانية الدفاع). استراتيجية لها دورين: الأول في القدرة على مطاردة منفذي العمليات الإرهابية، ثانيا نحو التدريب و التعاون جنبا لجنب مع القوات المحلية لمكافحة الإرهاب والمتمردين و الشبكات الأخرى العابرة للحدود[106]. لكن صراحة، هذا الدور سيزيد من شدة تعقيد الوضع الأمني لأن المطاردة لن تقضي على الجماعات الإرهابية نهائيا، بل بالعكس ستشتت هذه الجماعات على طول فضاء الصحراء – الساحل ويوقظ خلايا نائمة، الأمر الذي سيبعثر أوراق التهديد و يصعّد من شدة المخاطر الأمنية.

نهج غير مباشر، تمثل في التعاون الفرنسي الأمريكي بإفريقيا كنقطة تحول بين الدولتين، ففي بداية 2014، عدد خاص نشر في مجلة من قبل مركز محاربة الإرهاب " the combating terrorism center" حول مستقبل عمليات مكافحة الإرهاب الأمريكية في إفريقيا حيث تطرق إلى عملية التدخل الفرنسي عام 2013 بمالي حيث " ينظر إليها كتصرف مشروع ذات أهداف مرسومة و واضحة". تم التأكيد على التعاون الفرنسي– الأمريكي في إفريقيا و الساحل بشكل كبير خلال زيارة الرئيس **هولاند**

[105]Ibid., P 5.
[106]KANDEL, Maya, **Op.Cit**, P 18.

نظيره الأمريكي في فبراير 2014، الأمر الذي يجسد " تحالف متحول "a transformed alliance" في بيان مشترك أشار له الطرفان: "*ربما في أي مكان شراكتنا الجديدة على الشاشة أكثر وضوحا مما كانت عليه في إفريقيا*".(le monde 2014).و قد تحقق الكثير من عملية التدخل الفرنسي، حيث تركت انطباعا قويا عند الأمريكيين الذين لعبوا بدورهم دورا مهما في دعم العملية الفرنسي. فمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الساحل لا تزال هامشية في الوقت الحالي لكن المنطقة تستحق مزيدا من الإهتمام كونها تقع على قمة قوس الأزمات و عدم الإستقرار الذي يمتد من موريتانيا نحو نيجيريا إلى القرن الإفريقي.

بالإضافة إلى ذلك، الشركاء الأمريكيين خاصة فرنسا، المغرب و نيجيريا مهتمين بالمنطقة من وجهة نظر استراتيجية و الدعوة إلى الدعم الأمريكي، ما يعطي مصداقية لفكرة أن سيناريو مالي هو قالب مفيد لمعالجة التحديات الجهادية المستقبلية المحتملة بغرب إفريقيا و في أي مكان آخر، سيناريو رد إليه من قبل استراتيجية القيادة من الخلف، قدم لأول مرة من طرف أوباما خلال التدخل بليبيا سنة 2011، حيث أعرب عنها أيضا الكونغرس في 14 فبراير 2013 خلال جلسة استماع أمام لجنة الشؤون الخارجية عندما أعلن الكونغرس و عضو بارز "**Brad Sherman**": *أنه في هذه الحلقة نحن وراء و علينا أن نقف وراء فرنسا ونكثف الجهود بمالي... نحن بحاجة إلى التعاون مع الحلفاء، لكن هناك أوقات و مناطق التي سوف نأخذ فيها زمام المبادرة، و نحن سوف نلعب دورا داعما "supportive role"...*107"، خطاب، يدل على أن السياسة الأمريكية قابلة للتغيير في أي وقت و أي مكان، بمعنى أن هذا الدعم و التعاون والتكامل في الأدوار، يمكن أن يتحول إلى تنافس أو صراع...

وفقا لهذا، يترجم دعم أمريكا لفرنسا في إطار تقاسم الأدوار بالمنطقة، حضور أمريكي بالساحل غرضه تأمين المصالح في إفريقيا (شرقها أي القرن الإفريقي، و نحو خليج غينيا) ليقع الساحل ضمن لعبة استراتيجية بين فرنسا و أمريكا، بالتالي شراكة جديدة في العلاقات بين الطرفين تؤشر لخطة طويلة الأمد وراء عملية التواجد في الساحل الإفريقي108.

إذن على ضوء تطور الإستراتيجية الأمريكية الجديدة بمنطقة الساحل التي تعتبرها منطقة فرعية "sub-region" في سلم أولوياتها الإفريقية، فإن تحليلات هذا النوع من النهج الأمريكي عبارة عن نفوذ بطريقة جديدة يشمل الرغبة في الإبتعاد عن خطاب إدارة بوش و التركيز على تعدد القطاعات، النهج القائم على الشراكة مع وكالات التعاون بالساحل و في صلبه الإعتماد على البعد العسكري، كأنها جهود لتمويه الجهات الإقليمية للحد من الوجود العسكري الأمريكي على الأرض الساحلية.

[107]KANDEL, Maya, **Op.Cit**, PP 19-20.

[108]محمد بوبوش، مرجع سابق، ص ص 198– 199.

بعد أن كان نهج واشنطن أمامي ضد الحرب على الإرهاب كرد فعل فوري لإدارة بوش عقب هجمات 09/11، أعقبتها حرب عالمية على الإرهاب، نهج عسكري اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية ردا واقعيا (بمعنى العلاقات الدولية الكلاسيكية) فهجمات 2001 حولت تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي إلى لاعب في النظام الدولي ما عزز موقف أمريكا لإعلان الحرب و عرفتها "بأنها نزاع مسلح بين اثنين أو أكثر معترف بها و متعددة الأطراف"، بالنسبة لأوباما انتهج استراتيجية يمكن القول مغايرة (تفكيك وردع)109.

تفضل الإستراتيجية الأمريكية في الساحل نهجا متكاملا أين المساعدات العسكرية يرافقها دعم للمؤسسات الديمقراطية و وكالات التنمية و النمو الإقتصادي، استراتيجية ينظر إليها بمثابة مختبر جديد للقوة الذكية الأمريكية القائمة على نهج شامل للأزمات و آثار خفيفة في الميدان. بهذا تعتبر القارة الإفريقية ككل في هذا الصدد الموقع المفضل لعنصر رئيسي في إعادة توجيه الإستراتيجية من طرف البنتاغون (وزارة الدفاع الأمريكية) تحت حكم أوباما الذي يسلط الضوء على مفهوم أو شعار "البصمة الخفيفة والقيادة من الخلف" الذي يعتمد في جوهره على التحالف و الشراكات. كما ذكرنا سابقا البصمة الخفيفة تقوم أساسا على استخدام القوات الخاصة الأمريكية بالتعاون مع القوات العسكرية المحلية تدريب وتكوين مشترك، حيث ينظر للقوات الخاصة على أنها "قوة تكتيكية بتأثير استراتيجي و التي تعتبر اليوم الأداة المفضلة لمعالجة العديد من التهديدات المعاصرة". لكن رغم هذا إلا أن هذه الإستراتيجية تواجه تناقضات من حيث الممارسة، فالخطر الرئيسي في **البصمة الخفيفة تركيزها على الأولوية الأمنية،** و هو **التناقض المحتمل مع أهداف الحكومة والتنمية،** الأهداف الأساسية الطويلة الأجل التي ينبغي أن تضمن مكافحة أسباب الإرهاب، ضف إلى سبب آخر المتمثل في أن المساعدات و الدعم الأمريكي قد يصبح أداة في يد السلطات المحلية لدول الساحل في محاربة جماعات ليست بالضرورة جماعات إرهابية و لا تهدد سوى المصالح السياسية للحكومة.

كذلك في هذا الصدد، من ضمانات الولايات المتحدة الأمريكية القوانين التي يقرها الكونغرس للإشراف على المساعدات الأمريكية للدول الأجنبية، بالتالي هذه المساعدات محدودة و مقيدة من قبل العديد من قوانين الكونغرس و أهمها قوانين "*laws Leahly" و ليس من الصدفة أن هذه القوانين تم الطعن فيها على نحو متزايد في الآونة الأخيرة و خاصة من قبل الأفريكوم (الجانب العسكري).

لكن الملاحظ و رغم المقاربة الشاملة الأمريكية تجاه دول الساحل إلا أن المساعدات العسكرية تأخذ دورا متزايدا في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة و هي الركيزة الأساسية للبصمة الخفيفة.

[109]KANDEL, Maya, **Op.Cit**, PP 79-80.

بشكل أعم، ظهور الدول الإفريقية في سلم البلدان الأعلى المتلقية للمساعدات الأمريكية، أمر لا يمكن إنكاره في السنوات الأخيرة، بما في ذلك نيجيريا عام 2014، كينيا، تنزانيا، إثيوبيا و كذلك السودان ومنطقة الساحل من بين أكثر المستفيدين، موريتانيا و تشاد بالنظر إلى حجم البلد110.

الولايات المتحدة الأمريكية كقوة صلبة "hard power" بالساحل الإفريقي

بعد أن تم التخلي عنها عقب الحرب الباردة، عادت في غضون بضع سنوات لتظهر كتحدي كبير في سياستها الخارجية و كقوة صلبة في الساحل الإفريقي. استراتيجية تقوم على مجموعة واسعة من المبادئ السياسية، الإقتصادية و العسكرية لمواجهة مختلف التهديدات بما في ذلك الإرهاب و مواجهة تصاعد القوى الناشئة ضف إلى تأمين إمداداتها النفطية من خليج غينيا، لتقوم بنشر أجهزة ديبلوماسية وعسكرية للسيطرة على عائدات النفط و التّأثير على مستقبل المنطقة111، و تأتي هذه الرغبة كما ذكرنا سلفا من خلال برامج عسكرة المنطقة تحت قيادة أفريكوم و أهدافها بالساحل...إلخ.

في الأخير، من الناحية النظرية مسألة تصورات الجهات الفاعلة و صناع السياسة جد مركزيين في تحليل عمليات اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، لذلك بالنسبة ل "**Stephen Harmon**" استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية غير واضحة المعالم و يبدو أنها و رغم نهجها غير المباشر تبدو و كأنها جزء من تمديد عهد بوش لا سيما في علاقاتها الوثيقة مع الجزائر (وفقا للمخطط الإستراتيجي لل.م.أ وتوجهاتها بعد أحداث 09/11 نحو شراكتها مع الجزائر باعتبارها الفاعل المحوري بالمغرب العربي و منطقة الساحل، و ما زاد الأمر توضيحا هو خلق " comité d'état –major CEMOC "opérationnelles conjoint) بأفريل 2010، لمكافحة تهديد الإرهاب و تجمع الجزائر، موريتانيا، مالي و النيجر112. لتصبح الجزائر دولة محورية بالمنطقة و طرف لا غنى عنه في نظر الولايات المتحدة الأمريكية.

من خلال المقاربة غير المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل الإفريقي، فإن الأخيرة أثبت في أزمة مالي أن واشنطن لا تميل لأن تصبح أكثر انخراطا في المنطقة، و الدليل هو حجم المساعدات المقدمة الضئيلة و النقائص فيما يخص استراتيجيتها، كلها رموز عن عدم جديةاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الساحل، ما يعكس عجز واشنطن امتلاك رؤية واضحة و دقيقة للقضايا ذات الأهمية من منظور أمني. مع ذلك فإن أمريكا لديها دور مهم تؤديه في الساحل و إفريقيا عامة بالنظر لموقعها على الساحة و على الصعيد الدولي و تاريخها الحديث وجها لوجه مع الإرهاب الدولي

*هو قانون أمريكي لحقوق الإنسان، يحظر على وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الدفاع تقديم المساعدة العسكرية للوحدات العسكرية الأجنبية التي تنتهك حقوق الإنسان مع الإفلات من العقاب.

[110]KANDEL, Maya, Stratégie américaine : risques et contradictions de « l'empreinte légère », Tribune N° 599, PP 1-4.

[111]Les défis stratégiques Africains: exploration des racines de la conflictualité, **Op.cit**, PP 138-139.

[112]PIGNE, Jérôme, **Op.cit**., P 4.

هذا و لا يزال دورها مهما على الرغم من غموض سياستها كمفهوم (GWOT) الذي يتجاهل أبعاد الواقع الإجتماعي و الإقتصادي والإيديولوجي للمناطق محل الدراسة، كما أن الإستراتيجية الأمريكية الإستباقية "pre-emption" خطيرة مقارنة بالنهج الأوروبي الأكثر انسجاما مع نهج الأمن الإنساني113، وبالعودة إلى سياق "GWOT" فمنذ عام 2009 الرئيس أوباما أقل استثمارا في البرنامج وذلك لأسباب اقتصادية مفضلا الإعتماد على فرنسا، بتبادل المعلومات الإستخباراتية، تحالف لكن لم يمنع بعضا من مظاهر التنافس خاصة في جانب المساعدات للجيوش المحلية و الإنتشار بالمنطقة في غاية واحدة حماية المصالح بالنسبة للطرفين و حجز مقعد في الدائرة القطرية الإفريقية، بالتالي فهم تحديات الحرب في مالي التي دخلتها فرنسا في جانفي 2013 هي أبعد من أن تخفض التهديدات الأمنية، و في ما يخص الإرهاب فمن المستحيل أن نفهم و نتجاهل الجذور القديمة للصراعات الإقليمية و تضارب المصالح بين القوى المحلية والدولية في المنطقة ككل114، و حتى الإختلاف في الرؤى تجاه الساحل و أهداف الإنخراط والتواجد بهذا المجال من إفريقيا.

هذا و حتى تكون الإستراتيجية الأمريكية فعالة، ينبغي ضرورة وجود 04 متغيرات تعتبر مركزية حاليا:

- قدرة الولايات المتحدة الأمريكية من تقييم برامجها و التكيف مع وضع الميدان بالساحل.
- تقوية دور "USAID" من أجل إعطاء منظور حقيقي للسياسة الأمريكية في المنطقة.
- محاربة بوكو حرام و امتداداتها الجغرافية و علاقاتها مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.
- قدرة الو.م.أ من التفاعل و الجهات الفاعلة الأخرى الحاضرة بمنطقة الساحل الإفريقي، ما ينتج عنه تنفيذ سياسات مشتركة، متعددة الأبعاد، بالتالي متغيرات لابد و أن تكون متسقة و شاملة في وقت واحد من أجل التصدي بفعالية للتحديات بالمنطقة و الكفاح ضد أشكال التطرف العنيف و الجماعات الإرهابية و خلق حالة الإستقرار[115].

عملية "serval" و القوات الموجودة في منطقة الساحل الإفريقي: فرصة ذهبية للنهج غير المباشر للولايات المتحدة الأمريكية

موقف الولايات المتحدة الأمريكية غير المباشر بمنطقة الساحل الإفريقي هو نتيجة لاستراتيجية أوباما التي تهدف إلى أن تكون خفيفة و ذات قيادة من الخلف (دعم من الوراء) و ذلك لتحقيق ديناميكية جديدة في السياسة الخارجية لواشنطن، التي تعتمد على الشركاء المحليين والإقليميين مثل الجزائر والنيجر متجاوزة مالي التي كانت تحصل في وقت سابق على معظم التمويل الأمريكي في المنطقة الفرعية.

[113]PIGNE, Jérôme, **Op.cit**., P 8.
[114]Cinquante ans de tensions dans la zone Sahélo-Saharienne, **Op.cit**., P 56.
[115]PIGNE, Jérôme, **Op.cit**., P 8.

لا يزال تاريخ فرنسا و جزء من مستعمرتها السابقة ذو وزن أكثر من أي وقت مضى خاصة خلال الأحداث الأخيرة بمنطقة الساحل الإفريقي حيث تشارك عسكريا في مالي و تلعب دورا محوريا في مكافحة مختلف مظاهر العنف، بدورها الإستباقي الذي تضطلع إليه و هو موضع ترحيب في الغالب من قبل المجتمع الدولي، الذي في نفس الوقت موضوع للإنتقاد. في بعض الأحيان علاقاتها مع بعض الجماعات المتمردة بشمال مالي و غياب الرؤية الإستراتيجية خلال التدخل في ليبيا، فإن فرنسا تبدو غير قادرة على مواجهة التحديات الجدّ معقدة في منطقة الساحل من تلقاء نفسها، و هي الحالة التي تمكّن للولايات المتحدة الأمريكية التدخل في نفس الوقت دون أن تكون في الطليعة (الواجهة الأمامية).

كان دعم الولايات المتحدة الأمريكية في مالي للعمليات العسكرية حاسما لفرنسا، دعم استراتيجي و لكن من المهم أن نلاحظ بأن الوضع كان يمكن أن يكون بالتأكيد مختلفا في غياب الدعم الأمريكي، هذا ما يثير التساؤل حول اعتماد أوروبا– فرنسا عل واشنطن في المسرح بمنطقة الساحل الإفريقي[116]، فخلال عملية التدخل العسكري بمالي، تبحث فرنسا في استراتيجيتها عن ائتلاف دولي بمعنى عدم التورط الأحادي الفرنسي على المدى الطويل بالساحل مدركة شدة الخطورة، و هنا بدأت فرنسا البحث عن التحضير الفوري لنقل المهمة إلى القوات الإفريقية و الدعم الدولي المتمثل في جانبه الأمريكي[117]، فواشنطن أعلنت تقديم مساعدات تقتصر على معلومات استخباراتية عن حركة الجماعات المسلحة و ما تترصده الطائرات بدون طيار مع الموافقة على طلب باريس المتمثل في دعم تسيير نقل الجنود الفرنسيين و معداتهم، بالتالي دعم حذر و محدود للطرف الفرنسي أثناء عملية مالي لتعرب فرنسا عن قلقها إزاء التكلفة المالية الكبيرة للحرب[118].

بناءا على ما سبق، يعتبر العنصر العسكري في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وجها لوجه مع المناطق الإفريقية الأكثر ديناميكية حيث يأخذ عدة ملامح و يجمع بين عدة وسائل مختلفة، من برامج تدريب عسكرية للجنود الأفارقة، انتشار القواعد العسكرية، مرورا بالتدخل المباشر، مناورات مشتركة، دعم البلدان المحورية في منطقة الساحل الإفريقي، محورها الرئيسي الحرب ضد الإرهاب وتأمين إمدادات الطاقة والقرار الذي اتخذته لإنشاء الأفريكوم يعكس مدى أهمية إفريقيا التي ستصبح في المستقبل القريب أمنها تمديدا لمحيط الأمن الأمريكي، هذه الأخيرة التي أصبحت فضاء لغياب الأمن[119]، في هذه النقطة نعود إلى فكرة بوزان على أن أمن الدول لا يمكن عزله أو فصله عن أمن الدول الأخرى، بحيث أن التهديدات الأمنية تنتشر وعبر وطنية تتجاوز حدود الدول بسرعة.

[116]KANDEL, Maya, **Op.Cit**, PP 80-81.

[117]محمد بوبوش، مرجع سابق، ص 159.

[118]محمد بوبوش، مرجع سابق، ص ص 169–170.

[119]ROGALSKI, Michel , **Op.cit**., PP 94-95.

بعد هذا الطرح لجوانب الإستراتيجية الأمنية الأمريكية و أهم مصالحها بالساحل الإفريقي، لا تزال المنطقة الأخيرة في قائمة الأولويات الإستراتيجية الأمريكية، حيث و كما ذكرنا سلفا نقطة التحول جاءت في سنة 1998 بعد الهجومين على سفارتين أمريكيتين لتظهر إفريقيا عامة في الرادار الإستراتيجي الأمريكيو تصبح القارة واحدة من جبهات مكافحة الإرهاب و تصبح أولوية قصوى، أهمية استراتيجية جديدة توّجت بمجموعة من المبادرات نحو القارة من مبادرة عموم الساحل إلى " TSCTP" وصولا إلى إنشاء الأفريكوم120 و تخصيص ميزانيات ضخمة مقارنة ببرامج التنمية لدول الساحل الإفريقي، انتشار ببعد عسكري وراء استراتيجية سميت "بالأثر أو البصمة الخفيفة و القيادة من الخلف" لكن ذات مضمون مكافحة الإرهاب كأهداف علنية رسمية وراؤها أهداف اقتصادية – طاقوية – وتأمين مناطق أخرى ذات أهمية أولى كخليج غينيا في الخارطة الجيوبوليتيكية الأمريكية أين المصالح الإستراتيجية الأكثر و الواجب تأمينها خوفا من انتشار عدم الإستقرار الإقليمي في منطقة غرب إفريقيا ككل.

بالمقابل، و في إطار الجهات الفاعلة الدولية نلمس الوجود الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي الذي ينتهج بشكل مباشر استراتيجية التدخل العسكري في المنطقة، فما تفسير الحضور الغربي الفرنسي– الأمريكي بالمنطقة و كيف يمكن تأويله بعد الطرح لكل من الإستراتيجيتين والمصالح في دول المنطقة، هل عسكرة للمنطقة من أجل تعاون أمني أم تفسير لتنافس خفي بين الطرفين رغم آليات التعاون مؤخرا سنة 2014 في مالي، عام التحول لشراكة متجددة أكدتها الموارد الجديدة التي خصصتها واشنطن وباريس ضف للوجود العسكري في العديد من القواعد العسكرية بالمنطقة ؟

السلوكيات الفرنسية – الأمريكية ترجمة لواقع تأمين المصالح الإستراتيجية ببعد عسكري، ما يجعلنا نلتمس واقع العلاقات الدولية في جانبه الكلاسيكي بالإعتماد على القوة الصلبة – العسكرية– كحل مثالي لمشاكل دول المنطقة دون مراعاة والأخذ بعين الإعتبار التركيبة المجتمعية و البنية الإقتصادية و السياسية والإيديولوجية و الدينية...إلخ لدول المنطقة.

حيث أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية في إطار مهمة MINUSMAمبلغ قدره 262 مليون دولار في الفترة ما بين 2015–2016. الشكل رقم 06: يوضح المساهمة في ميزانية عملية MINUSMAمن طرف الدول الثلاث الرئيسة لمهمة حفظ السلام التابعة لهيئة الأمم المتحدة.

[120] KANDEL, Maya, Les Etats Unies, L'Afrique et la guerre au Mali, Fondation Jean Jaurès Orion-Observation de la défense, N° 22, 07-02-2013, PP 1-2.

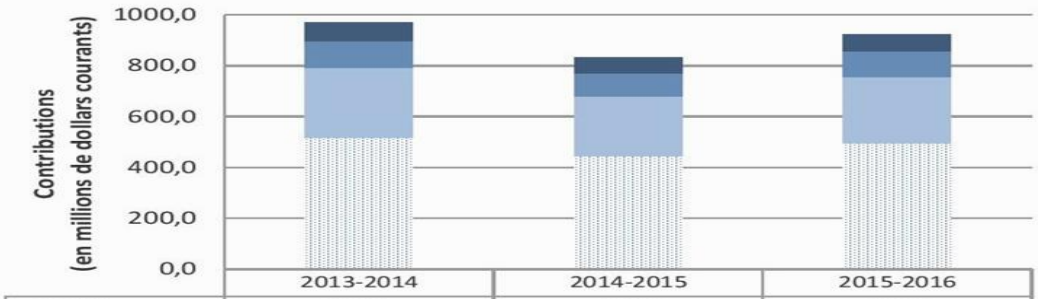

	2013-2014	2014-2015	2015-2016
TOTAL	968,8	830,7	923,3
France	69,9	60,0	66,7
Japon	104,9	90,0	100,0
Etats-Unis	274,9	235,8	262,0
Reste du monde	519,0	445,0	494,6

Sources : site web des Nations Unies,
voir http://www.un.org/fr/peacekeeping/operations/financing.shtml ; Nations Unies, *Fiche technique sur le maintien de la paix de l'ONU*, publié chaque année.

بهذا تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المساهم الأول في عملية MINUSMAبنسبة 28.38 % تليها اليابان بنسبة 10.83% ثم فرنسا ثالثا بنسبة 7.22% .[121]

بالمقابل و في إطار العمليات العسكرية الخارجية، أنفقت فرنسا بالساحل الإفريقي من خلال عملية serval و مهمة MINUSMA في الفترة ما بين 2013–2014 مبلغا بقيمة 935.3 مليون أورو، و في إطار مهمة تدريب الجيش المالي EUTM-MALI أنفقت مبلغ قدر ب 18.2 مليون أورو في الفترة ما بين 2013–2015، و في إطار عملية barkhane و MINUSMAخلال سنة 2015، أنفقت فرنسا مبلغ 484.2 مليون أورو، ليقدر مجموع النفقات العسكرية خلال الفترة ما بين 2013–2015 حوالي 1.437.7 مليار أورو، رقم هائل من حجم النفقات يترجم مدى أهمية الساحل الإفريقي بالنسبة للطرف الفرنسي، المسرح الوحيد أين تتدخل بشكل جد كبير.

الجدول رقم 14: يوضح التكاليف الإضافية المرتبطة بالعمليات العسكرية الفرنسية الخارجية في الفترة ما بين (2008–2015) بالمليون أورو.

[121]LAVILLE, Camille, Les dépenses militaires et l'aide au développement au Sahel : Quelle 2quilibre ?, Fondation pour les études et recherches sur le développement international, FERDI working paper, N° 174, November 2016, P 15.

Zone	Théâtre	Opération	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015*
Europe	Kosovo	TRIDENT	103,4	81,8	64,7	47,3	39,9	33,5	19,3	2,8
	Bosnie	ASTREE	5,2	2,4	0,1			2,2	2,4	1,5
	TOTAL Europe		108,6	84,2	64,8	47,3	39,9	35,7	21,7	4,3
Afrique	Libye	HARMATTAN				368,5				
	RCI	LICORNE + *CALAO/ONUCI* + *CORYMBE*	107,6	72,7	65,9	64	63,1	60,7	62,3	22
	Tchad	*EUFORTCHAD*	109,8	68	0,3					
		EPERVIER[36]	93,2	111,9	84,6	97,4	115,5	105,6	189,7	
	Sahel (hors Tchad)	SERVAL[37] + *MISMA/MINUSMA*						641,7	293,6	
		EUTM MALI						8,2	6,4	3,6
	Sahel	BARKHANE + *MINUSMA*								484,2
	(dont Tchad)	Opération spéciale SABRE								78,4
	RCA	BOALI	13,3	11,1	11,5	12,6	14,3	27,5		
		SANGARIS + MISCA/MINUSCA							233,7	148,5
		EUFOR RCA							15,1	
		EUNAM RCA[38]								8,2
	Guinée	TAMARIN								16,3
	Océan Indien	ATALANTE		21	41,5	29,4	30,1	19,3	13,9	6,3
	TOTAL Afrique		323,9	284,7	203,8	571,9	223	863	814,7	767,5
Asie	Liban	DAMAN	81,4	90,3	83,3	78,6	76,3	56,5	57,4	67,5
	Afghanistan	PAMIR HERACLES EPIDOTE	292,4	387,2	482,7	518,3	485,3	249,6	132,7	34,4
	Levant	CHAMMAL								235,7
	TOTAL Asie		373,8	477,5	566	596,9	561,6	306,1	190,1	337,6
Autres		HAITI			5,6	0,7				
		autres opérations	24	24,1	20	29,7	48,9	45,4	92,5	10,5
		TOTAL autres	24	24,1	25,6	30,4	48,9	45,4	92,5	10,5
TOTAL			830,3	870,5	860,1	1246,5	873,4	1250,2	1119	1119,9

Sources : PLF 2016 – Notes de présentation

Voir : https://www.senat.fr/commission/fin/pjlf2016/np/np08/np081.html

PLF 2015- Notes de présentation

Voir : https://www.senat.fr/commission/fin/pjlf2015/np/np08/np087.html

على عكس الولايات المتحدة الأمريكية، باستراتيجية لا تريد الإنجرار إلى صراع جديد على مسرح الساحل باعتباره منطقة ثانوية وفق ما تم ذكره و هي تخشى من الوقوع في مستنقع نزاعات الساحل

الإفريقي كما هو الحال بأفغانستان و العراق. بهذا الواقع، نلتمس النهج الأمريكي القائم على " حرب بالوكالة *"a proxy war122 ضد الإرهاب أي الترجمة الفعلية لإستراتيجية القيادة من الخلف، حرب بالتفويض، تستخدم عناصر فاعلة لتجنب احتمالية تصاعد المواجهة المباشرة إلى درجة التدمير المتبادل بعبارة أخرى ' سيناريو التدمير و مالي مثال واضح بتوظيف بلدان المنطقة كطرف ثالث داعم باستخدام الشعوب المهزومة للمساعدة في الدفاع عن أراضيهم. في إشارة إلى حجم النفقات العسكرية الأمريكية تجاه إفريقيا عامة، و عودة إلى الجدول رقم14 الذي يوضح قيمة النفقات الأمريكية لميزانية الدفاع على الأفريكوم التي قدرت سنة 2014 ب 254.3 مليون دولار و نضيف لها النفقات الأمريكية في مهمة MINUSMAالمقدرة ب 274.9 مليون دولار من نفس السنة، نستنتج أن أمريكا أنفقت حوالي 529.2 مليون دولار، رقم إنفاق كبير يقارب الإنفاق العسكري الفرنسي. بالتالي البعد العسكري للطرفين آخذ في الإستمرار و ينذر بخطر عسكرة إفريقيا عامة والساحل الإفريقي خاصة. و في سنة 2016 قدر حجم الإنفاق الأمريكي حوالي 511.8 مليون دولار.

بهذا ما يجدر الإشارة إليه، أنه و في العمق مصالح واشنطن و باريس و حتى رؤيتهم لمستقبل المنطقة **متكاملان** "complementary "، فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية الصحراء/الساحل مسرح ثانوي تماما مقارنة بالشرق الأوسط و آسيا، فالتدخل و التواجد العسكري بدعم أطراف المنطقة هو فرصة للحد من التهديد الإرهابي بالمنطقة و الشروع بإجراء تغييرات بمالي التي تعتبر الحلقة الأضعف في الحرب على الإرهاب123.

فرنسا مثل الولايات المتحدة الأمريكية لديها تاريخ طوبل من الإستخدام للمجال العسكري و الأمني كجزء لا يتجزأ من سياستها الخارجية بإفريقيا، بلدين لم يتراجعا في التعاون الأمني بالمعنى الواسع الذي سمي أحيانا بالدبلوماسية العسكرية "military diplomacy"، دبلوماسية دفاعية " defense diplomacy" والدبلوماسية الوقائية "preventive diplomacy"، غالبا ما يتم إجراء هذه التعديلات من

---

[122]*الحرب بالوكالة: تم تعريف الفهم التقليدي لمصطلح الحرب بالوكالة خلال فترة الحرب الباردة باعتبارها مواجهة بين طرفين من خلال استخدام عناصر فاعلة كطرف ثالث، أيضا جهات غير حكومية كوكلاء لقوى عظمى تقوم بالتمويل دون التورط المباشر كجزء من إستراتيجية لتأمين و دعم الحلفاء في محاولة لزيادة مجال نفوذهم، من خلال وسائل إمدادات الأسلحة، الإستخبارات و التدريب، لتأخذ بذلك الصراعات الداخلية بعدا جديدا ما يؤدي نحو تأجيج العنف و إطالة أمد الحروب و النتيجة تقويض أي إمكانية لتسوية النزاعات وفقا لطبيعة المنافسة، تنافس بين قوى عظمى لا يمنع قوى صغيرة في الإنخراط ضمن حروب بالوكالة. ليظل هذا النوع من الحروب إستراتيجية للقوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية التي لا تزال تستخدم وكلاء كجزء من الأدوات الإستراتيجية و سمة أساسية إلى عمل طرف ثالث للدخول ضمن حرب نيابة عن أحدّ آخر لتظهر علاقة القوة غير المتكافئة بين الجهات الفاعلة بحصول طرف على خدمات خاصة و أسلحة مقارنة بالنسبة للآخر.

[123]TISSERON, Antonin, **Op.cit**., P 3.

خلال تعميق عناصر مختلفة من الأنشطة على المستوى الثنائي، من خلال إعادة توزيع الأدوار داخل هياكل، و هكذا إجراء إصلاحات بالتأكيد في إطار من العلاقات مع الدول، كمساعد و مستفيد خاصة فيما يتعلق بإعادة التعريف العملي لاحتياجات الشركاء و التوسيع المتزامن لدائرة الأمن من العسكري إلى الإنساني[124].

عدة عوامل دفعت القوى الخارجية نحو منطقة الساحل و القارة الإفريقية للإهتمام سواء كانت استراتيجية فرنسية أو أمريكية فإنها تخدم بالدرجة الأولى مصالحهم الإستراتيجية، حيث ينظر إليها على المدى القصير في ضرورة تحقيق السلم، لكن و رغم السياسات و الإستراتيجيات الفرنسية والأمريكية المطبقة وعسكرة المنطقة إلا أن ذلك لم يمنع من تدهور الوضع ما ينعكس سلبا سواء على مختلف مصالحهم الأمنية والإقتصادية و كذا على أمن دول المنطقة المحليين.

[124]BATIS, Samir,Une stratégie de sécurité de L'Otan pour le Sahel : avec qui et comment ?, Nato defense college, « Research paper produced under the NDCFellowship programme », Rome, September 2016, PP 40-41,

المبحث الثالث: الأمن و التنمية في الإستراتيجية الفرنسية و الأمريكية بالساحل الإفريقي

يسلط التحليل الإقليمي للساحل الإفريقي الضوء على الوضع الإنساني المشترك بين الروابط والقواسم المشتركة بمختلف بلدان المنطقة، تحليل إقليمي يعتبر بمثابة أداة لقياس أو دراسة الإطار الداخلي للدول وفقا للإحتياجات و الأولويات، فوضع أزمة الغذاء قد يتقلب بسرعة على أساس سنوي، و هذا يتوقف على حدة الصراعات الداخلية، تغير المناخ...إلخ، ليشكل بذلك النهج الإقليمي وسيلة لاكتشاف كيف يمكن تقديم الدعم بطريقة شاملة، متماسكة و فعالة للرد على الأسباب الكامنة للإحتياجات الإنسانية في المنطقة.

ستتمحور الدراسة حول حجم المساعدات التنموية لكل من الجانب الفرنسي و الأمريكي في إطار البعد التنموي لاستراتيجيتهما بالساحل الإفريقي بغية معالجة القضايا الإنسانية التي يمكن التنبؤ بها بشكل دوري عن طريق وسائل التمويل الإنساني. مساعدات تهدف لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمات المتكررة، تركز على البعد الإنساني الموجه نحو التنمية على المدى الطويل، وفق استراتيجية تأخذ بعين الإعتبار أربع نقاط: انعدام الأمن الغذائي و أزمة التغذية، النزاعات الداخلية، الحد من الكوارث، و التنسيق و التعاون في الشؤون الإنسانية.

إن الوضع الإنساني بالمنطقة لا يزال ينحدر نحو الخطر و يتوقع أن يستمر خلال السنوات المقبلة، نتيجة الوقائع الحالية من شدة النزاعات، تغير المناخ الأمر الذي يولد احتياجات إنسانية كبيرة بجميع أنحاء المنطقة.

سنحاول في هذا المحور تسليط الضوء على حجم المساعدات الخارجية التنموية لكل من فرنسا وأمريكا، مقارنة مع بعدهما العسكري، اعتمادا على بيانات منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية "OCDE". الصراعات في الساحل، كما سلف الذكر ذات آثار داخلية و عبر حدودية على حد السواء بأوضاع مضطربة مختلفة من نزاع مالي، نيجيريا و نشاط طائفة بوكو حرام الإقليمي، ليبيا و ضربها للمنطقة رغم عدم تضمينها في الأخيرة جغرافيا، بالتالي الأوضاع تزيد من أهمية تحديد الإحتياجات الإنسانية في منطقة تتناقص فيها عوامل الإستقرار و الأمن.

رد الحكومات المحلية في تلبية الإحتياجات التنموية و الإنسانية تبقى ضعيفة حتى الآن، دول في المراتب الأخيرة و من بين أدنى المعدلات في مؤشر التنمية البشرية (HDI) بالعالم، ما يكبح عجلة النمو، ببنى تحتية غير كافية، طرق غير آمنة ما يشكل عائقا بالمنطقة أسرها و يجعل المساعدات الخارجية صعبة ومكلفة أكثر. **ليبقى السؤال المطروح: ما مدى استجابة و حجم المساعدات**

الخارجية الفرنسية والأمريكية لدول الساحل الإفريقي؟ و ما هو مدى فعالية و وصول هذه المساعدات للجهات المحلية ؟

المنطقة عرفت العديد من الجهات المانحة سواء دول، منظمات غير حكومية، الأمم المتحدة، لكن معظمها تفتقر إلى حد ما استراتيجية تنمية القدرات. جهات ركزت على الأزمات المرتبطة بالنزاع بما في ذلك مسألة اللاجئين و أوضاع النازحين، التحركات السكانية بسبب الصراع، ليظل انعدام الأمن الغذائي و سوء التغذية أحد المجالات ذات الأولوية.

المطلب الأول: حجم المساعدات الخارجية الفرنسية و الأمريكية لدول الساحل الإفريقي

تعتبر المساعدات الخارجية بمثابة عنصر أساسي في الشؤون الدولية، ينظر إليها كثيرون باعتبارها أداة أساسية للسياسة الخارجية في تحقيق الأمن القومي، الإحتياجات الإنسانية...إلخ. تأتي من خلال تدفقات العديد من الوكالات و من دعم كبير بهدف تعزيز النمو الإقتصادي، الحد من الفقر، تحسين الحكم و زيادة فرص الحصول على الرعاية الصحية و التعليم، تعزيز الإستقرار في مناطق موضع النزاعات، مكافحة الإرهاب، تعزيز حقوق الإنسان، تعزيز الحلفاء و الحد من الإتجار غير المشروع بجميع أشكاله[125].

تشمل المساعدات الخارجية الرئيسية مساعدات تنموية خاصة في برامج الصحة/ زيادة المساعدات الأمنية، جهود مكافحة الإرهاب، مساعدات إنسانية لمعالجة الأزمات.

للمساعدات الخارجية أغراض و أولويات حيث تتمثل الأسس المنطقية لها في 03 مبررات رئيسية:

الأمن القومي كموضوع سائد في برامج المساعدات الأجنبية، المصالح التجارية حيث و منذ فترة طويلة دافع المساعدات وسيلة نحو تشجيع الصادرات من خلال خلق عملاء جدد للمنتجات و من خلال تحسين البيئة الإقتصادية التي تعرف تنافسا للشركات، و مبرر آخر يكمن في الإهتمامات الإنسانية كاستجابة إنمائية طويلة الأجل الهادفة إلى الحد من الفقر، الجوع و غيرها من المعاناة الإنسانية الناجمة عن النزاعات.

يواجه الساحل الإفريقي تحديات متعددة، سواء من حيث موضوع الأمن أو مسألة التنمية. لهذا، سيبحث المحور في كيفية تدخل المجتمع الدولي بالساحل منذ بدايات 2000، خصوصا بالنسبة للطرفين الفرنسي و الأمريكي، من خلال مقارنة نفقاتهما في سياق المساعدات الإنمائية، المساعدات الغذائية و الإنسانية. فتحليل عام 2014 للنفقات، يدل على أن المجتمع الدولي قد أنفق بالساحل الإفريقي ميزانية قدرها حوالي 4 مليار دولار من المساعدات الإنسانية مقابل 1.5 مليار دولار

[125] TARNOFF, Curt and Marian L.Lauson, Foreign aid: an introduction to U.S Programs and policy, Congressional Research Service, CRS Report: prepared for members and committees of congress, January, 29, 2016.

من النفقات العسكرية في سياق التدخلات العسكرية المتعددة. كما تبين الدراسة التي قامت بها "foundationfor international development studies and research"، أنه على الرغم من أهمية الأموال المدفوعة من قبل المجتمع الدولي في شكل المساعدات، إلا أنه تظهر العديد من القطاعات اليوم كأنها "مهجورة"، نخص بالذكر التعليم و الزراعة، قطاعات أهملت بسبب مجموع التوترات التي ضربت شمال الساحل الإفريقي لا سيما أزمة مالي، التي أثرت بشكل كبير على كل دول المنطقة بحلقات من عدم الإستقرار المتكررة، أزمة مالي و حرب الأزواد التي بدأت عام 2013، مع عودة العديد من الجماعات المسلحة الإرهابية في السنوات الأخيرة، ما خلق زيادة كبيرة في درجة انعدام الأمن بالمنطقة126. و إيلاء الحكومات الإهتمام المباشر وبالدرجة الأولى لقطاع الدفاع. كما يوضحه الشكل رقم 07: كرونولوجيا الأحداث الأمنية بالساحل في الفترة ما بين 1960-2015).

[126]LAVILLE, Camille, **Op.cit**, P 1.

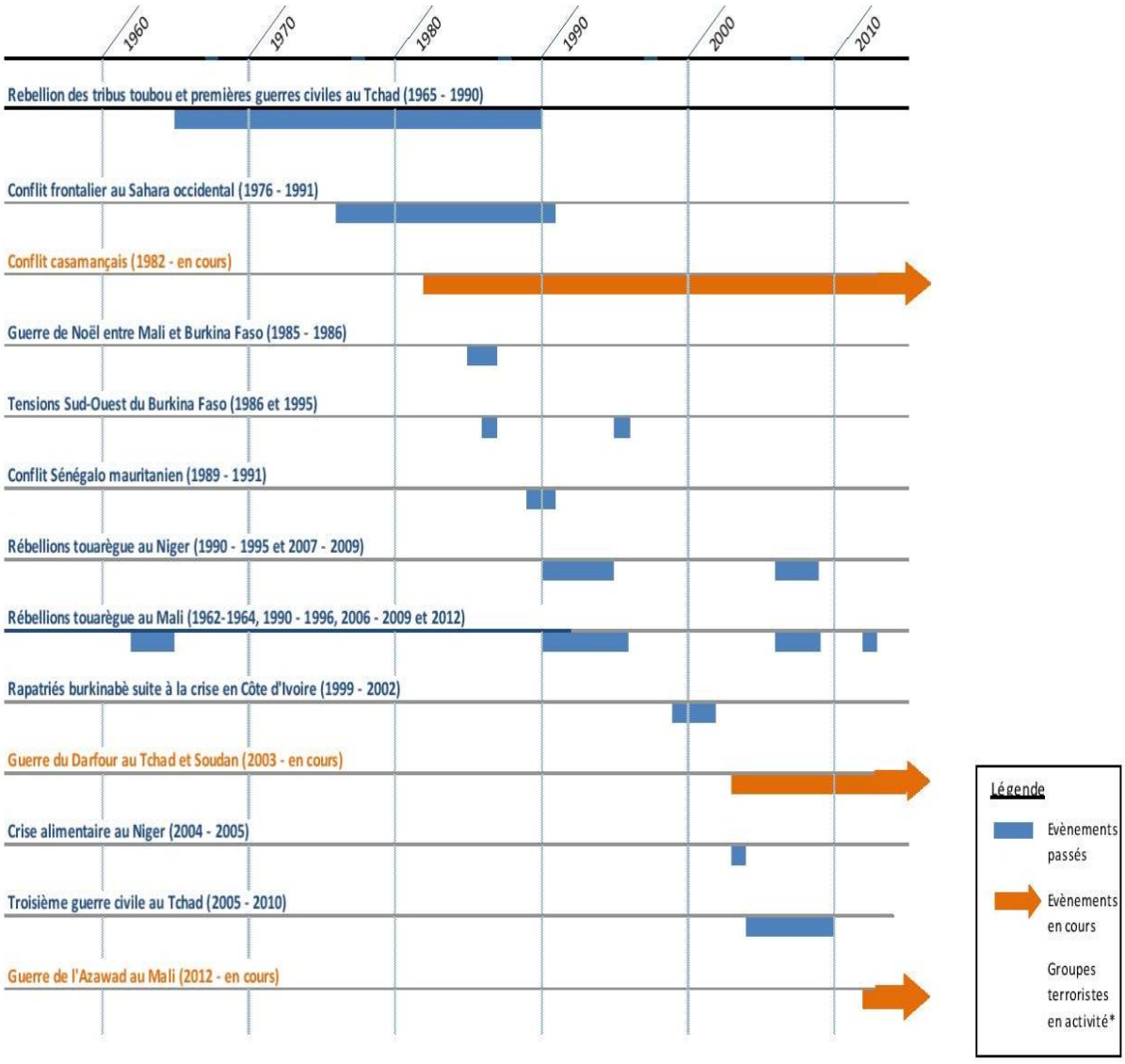

Source : FERDI, Les dépenses militaires et l'aideau développement au Sahel : quel équilibre?, November 2016, N° 174, P 59.

حاليا، العمليات العسكرية التي تجري بمنطقة الساحل ثلاثة: عملية "Barkhane"، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الإستقرار بمالي أو "MINUSMA"، الإتحاد الأوروبي موجود أيضا على أرض الساحل بمهمة تدريب الجيش المالي: EUTM-MALI.

عودة للمحور، **ما هو حجم الدعم التنموي الفرنسي و الأمريكي لدول الساحل الإفريقي إذا ما قورن بالإنفاق العسكري؟** في إطار الإجابة على التساؤل، لابد أولا من الإعتماد على مجموعة من البيانات تمكن من إعطاء فكرة أو لمحة عن مجموع المساعدات المقدمة لدول المنطقة، و هنا سيتم إحصاء المساعدات استنادا على مجموعة من البيانات و المعلومات قدمتها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية

"OCDE" في الفترة ما بين 2000–2014، اعتمادا على مؤشرات، عرفتها كل من OCDE* و CAD*:

- مؤشر المساعدات الإنمائية "APD : Aide publique au développement"
- مؤشر المساعدات الإنمائية المبرمجة المرتفعة+ المساعدات الإنسانية+ المساعدات الغذائية "APA : Aide-pays programmable augmentée+ aide humanitaire+ aide alimentaire"

مؤشرات تعني "الموارد التي يتم توفيرها للبلدان النامية من طرف الدول المتواجدة في قائمة CAD وكذا المساعدات الإنمائية في إطار المؤسسات و الهيئات و الوكالات الدولية، الهادفة لتعزيز التنمية الإقتصادية و تحسين المستويات المعيشة في البلدان النامية"[127]. حيث و في ظرف أربعة عشر سنة (2000–2014) بلغ مجموع المساعدات الإنسانية الأمريكية 1681.73 مليون دولار و المساعدات الغذائية 517.7 مليون دولار لدول الساحل الإفريقي، في حين قدرت المساعدات الإنسانية الفرنسية من نفس الفترة 88.67 مليون دولار و المساعدات الغذائية 111.93 مليون دولار، لتصبح الولايات المتحدة الأمريكية المانح الأول من حيث المساعدات لدول الساحل الإفريقي. كما يوضحه الجدول رقم 15: مجموع المانحين للمساعدات الإنسانية و الغذائية في الفترة ما بين (2000–2014) بالمليون دولار.

[127]LAVILLE, Camille, **Op.cit**, P23.

*OCDE: منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية، أنشأت سنة 1961، تضم أكثر من 30 دولة، من أوروبا الغربية، أمريكا الشمالية، و سنة 1995–1996 بعض بلدان أوروبا الوسطى، إضافة لشيلي، سلوفينيا و إسرائيل سنة 2010، مقرها باريس.

* CAD: لجنة المساعدة للتنمية "Comité d'aide au développement"، تم إنشاؤها من خلال قرار وزاري ل "OCDE" بتاريخ 23 جويلية 1961، منتدى دولي جديد، CAD تجمع أكبر المانحين للمساعدات، تضم 30 عضو، و يعتبر البنك الدولي، صندوق النقد الدولي و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفة مراقبين. من أهدافها: تعزيز السياسات و التعاون من أجل التنمية، المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة، بما في ذلك النمو الإقتصادي للدول الفقيرة، و كذا مكافحة الفقر و تحسين المستويات المعيشية في البلدان النامية و ضمان مستقبل أين الدول لن تعتمد فيه على المساعدات الخارجية.

	TOTAL Sahel			Burkina-Faso		Tchad		Mali		Mauritanie		Niger	
	Aide humanitaire	Aide alimentaire	TOTAL	Aide humanitaire	Aide alimentaire	Aide humanitaire	Aide alimentaire	Aide humanitaire	Aide alimentaire	Aide humanitaire	Aide alimentaire	Aide humanitaire	Aide alimentaire
États-Unis	1681,73	517,7	2199,43	52,03	158,16	888,6	60,43	244,56	71,5	97,78	57,84	398,76	169,76
Institutions de l'UE	1120,65	317,92	1438,57	155,06	65,83	457,76	24,1	164,79	49,94	66,45	28,29	276,6	149,76
Japon	183,93	244,03	427,96	8,9	61,54	50,61	40,59	55,98	41,87	22,65	51,56	45,8	48,46
Allemagne	212,82	43,93	256,74	15,62	7,74	98,88	2,83	47,37	7,51	11,48	1,14	39,47	24,69
PAM	198,99	38,07	237,06	21,62	7,19	28,62	1,92	37,52	1,8	17,78	12,48	93,45	14,68
France	88,67	117,93	206,6	4,04	14,27	24,38	34,09	15,67	16,07	23,79	12,76	20,79	40,74
Canada	159,39	32,27	191,66	8,18	0,35	71,37		30,5	29,04	5,14		44,2	2,88
Suède	179,31		179,31	8,34		83,91		33,05		8,9		45,11	
Espagne	107,17	25,16	132,32	6,68	0,3	37,53	0,03	21,27	8,2	6,1	6,09	35,58	10,53
Suisse	104,07	0,09	104,16	16,41	0,09	36,69		16,71		3,33		30,93	
Belgique	82,56	0,18	82,74	7,91		15,15		21,9	0,17	1,18		36,43	0,01
Pays-Bas	63,42	6,02	69,44	0,38	0,16	38,22		10,58				14,23	
Irlande	59,36		59,36	2,3		29,59		6,66		1,3		19,51	
Royaume-Uni	58,4	0,59	58,99	0,35		37,87		1		2,6		16,57	0,59
Autriche	55,27	0,48	55,75	3,2	0,34	49,85		0,77		0,32		1,13	0,14
Luxembourg	40,84	12,36	53,2	7,93	1,5	7,78	2,64	12,92	5,87	0,06	0,1	12,14	8,13
Association internationale de développement [IDA]	7,83	43,33	51,16		19,4			5,03		0,05		2,75	23,93
Australie	44,07	3,93	48,01	1,93		5,49	3,93	14,62		0,52		21,52	
Norvège	44,01	0,09	44,09	0,4		13,39		14,12	0,09	1,61		14,49	
Finlande	43,72		43,72			29,96		6,51		0,26		7	
HCR	40,81		40,81			36,59		1,09		2,82		0,31	
Italie	12,11	23,74	35,85	1,65	1,76	0,97	0,78	4,25	0,77	1,24	16,3	3,99	4,12
UNICEF	17,91	0,39	18,3	4,49		4,25	0,04	3,07		0,29		5,81	0,35
Danemark	14,67	1,04	15,71	0,21		6,81		6,36				1,3	1,04
PNUD	6,89		6,89	0,23		0,62		0,73				5,31	
Koweït [FKDEA]		4,95	4,95		1,46		1,17		1,46		0,87		

Source : FERDI, Les dépenses militaires et l'aideau développement au Sahel : quel équilibre?, November 2016, N° 174, P 65.

الفرع الأول: حجم الدعم التنموي الفرنسي لدول الساحل الإفريقي

تمر المساعدات الفرنسية عبر ثلاث قنوات، إما مساعدات ثنائية، مساعدات متعددة الأطراف أو في إطار الإتحاد الأوروبي. بالنسبة للمتعددة الأطراف ترتكز أساسا عام 2014 على عدة مؤسسات: البنك الدولي، الصندوق العالمي لمكافحة الأيدز، السل و الملاريا و البنك الإفريقي للتنمية. وفقا للتقرير الأخير لمنظمة التعاون الإقتصادي و التنمية، حول المساعدات المتعددة الأطراف، فإن دول لجنة المساعدة للتنمية منحت عام 2013 حوالي 40.961 مليون دولار كمساعدات متعددة الأطراف، حصة فرنسا بلغت 4592 مليون دولار أي بنسبة 11.2 % من إجمالي حصص CAD128.

في مقارنة لحجم المساعدات المقدمة لدول الساحل من طرف المانحين، فإن كل دولة من دول المنطقة استفادت من المساعدات الإنمائية المبرمجة المرتفعة و المساعدات الإنسانية و المساعدات الغذائيةAPA سنة 2014 مقارنة مع عام 2000 (بالمليون دولار)، لكن منذ سنة 2009 حجم المساعدات المقدم لموريتانيا و تشاد انخفض مقارنة بمالي، بوركينافاسو و النيجر بسبب التطورات والإتجاهات اللامنتظمة بدول المنطقة129.

الشكل رقم 08: يوضح حجم المساعدات الإنمائية المبرمجة المرتفعة و المساعدات الإنسانية والمساعدات الغذائيةAPA لكل دولة من دول الساحل في الفترة ما بين 2000-2014 (بالمليون دولار)

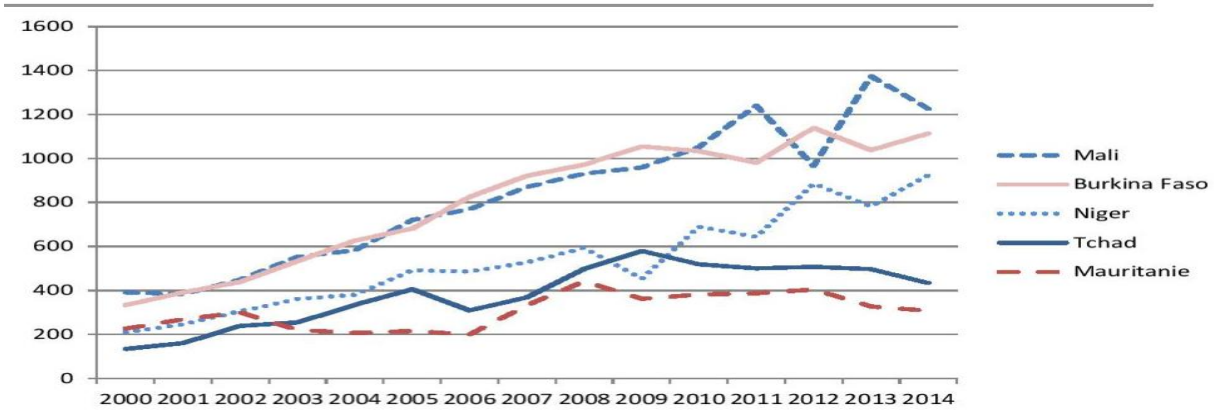

Source : OCDE

أما عن المساهمة الفرنسية في برنامج المساعدات لدول الساحل الإفريقي في الفترة ما بين 2000-2014، ما نستنتجه من خلال المنحنى البياني أدناه، فرنسا تعتبر المانح الثاني للمساعدات الإنمائية بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث بلغ أقصى قدر من المساعدات الفرنسية سنة 2012 في ظل

[128]LAVILLE, Camille, **Op.cit**, PP 34-35.
[129]Ibid, P 28.

الأزمة التي شهدتها مالي، مبلغ قدره 300 مليون دولار، لتشهد تراجعا سنة 2014 إلى ما يقارب 250 مليون دولار. لنستنتج عدم الإستجابة الفرنسية على المدى الطويل في إطار تقديم المساعدات التنموية لدول الساحل الإفريقي، ركود يشرح لنا أن جزء المساعدات الفرنسية الموجه للساحل في انخفاض تدريجي منذ عام 2006.

الشكل رقم 09: APA المقدم لدول الساحل من طرف الدول المانحة 2000-2014 بالمليون دولار

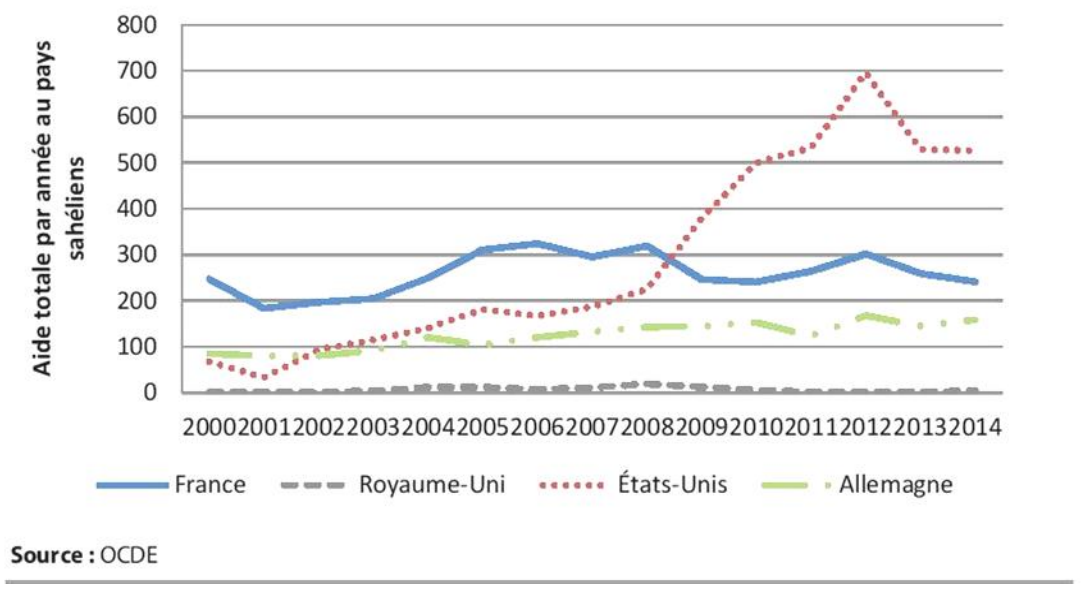

Source : OCDE, (2000- 2014)

المساعدات الفرنسية الثنائية

بالساحل الإفريقي، ما يميز المساعداتالإنمائية المبرمجة المرتفعة و المساعدات الإنسانية والمساعدات الغذائيةAPA الفرنسية المدفوعة لدول المنطقة، أنها لم تشمل بقدر كبير مجال المساعدات الإنسانية و الغذائية في الفترة ما بين 2000-2014، حيث تمثل الأخيرة سوى نسبة 5.27% من حجم مساعدات البرنامج الإنمائي المرتفع APA الموجه للساحل سنة 2014 و نفس الأمر فيما يتعلق بالمساعدات الغذائية التي تبقى في تراجع و في أدنى مستوياتها.

الشكل رقم 10: يوضح تركيبة مساعدات APA الفرنسية المقدمة لدول الساحل الإفريقي في الفترة (2000-2014)[130].

[130]LAVILLE, Camille, **Op.cit**, 34.

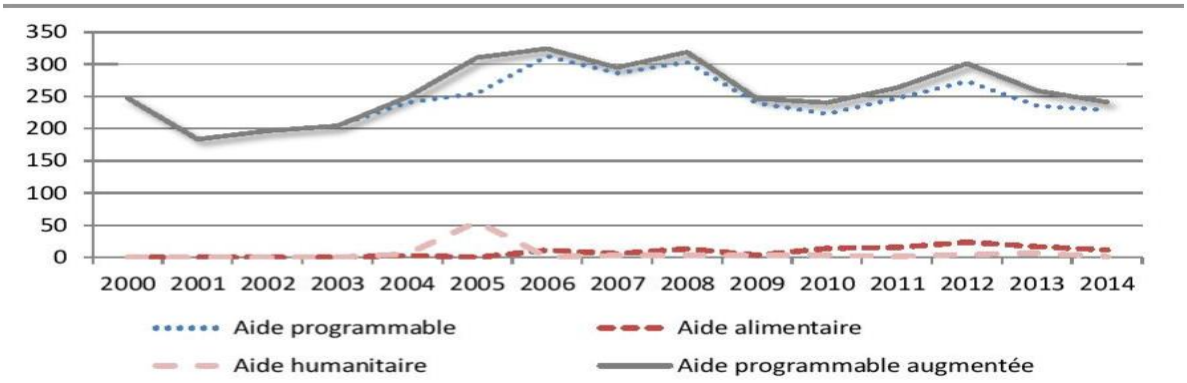

Source : OCDE

في سياق المساعدات الإنمائية APA الثنائية، تقدمها فرنسا في شكلين: إما تبرعات "donations" أو قروض "loans"، حيث أن أكبر حجم من التبرعات قدم للنيجر سنة 2014 بقيمة 66.5 مليون دولار، تليها موريتانيا ب 57.3 مليون دولار من نفس السنة، في حين أكبر نسبة من القروض لمالي بقيمة 53.07 مليون دولار، لكن ما نستنتجه أن حصة كبيرة من الإلتزامات الفرنسية في سياق القروض لم تسدد بعد، فسنة 2014، الإلتزامات في شكل القروض نحو الساحل قدرت ب 122 مليون دولار لكن دفع فقط 43.5 مليون دولار، أيضا الإلتزامات في شكل التبرعات نحو الساحل من المفروض أن تقدر ب 240.95 مليون دولار، فلم يدفع إلا 197.82 مليون دولار. دليل على عدم الجدية في تقديم المساعدات و دفع عجلة التنمية بدول الساحل الإقريقي[131]. الجدول رقم 16: يوضح المساعدات الإنمائية APA الثنائية الفرنسية لدول الساحل الإفريقي لسنة 2014 (بالمليون دولار)

	TOTAL		Dons		Prêts	
	Engagements	Décaissements	Engagements	Décaissements	Engagements	Décaissements
Burkina-Faso	63,05	58,95	33,2	51,26	29,85	7,7
Tchad	24,98	24,27	24,98	24,27	0	0
Mali	110,37	87,09	57,3	52,59	53,07	34,5
Mauritanie	16,2	22,71	16,2	22,35	0	0,36
Niger	105,95	47,92	66,15	46,97	39,8	0,95
TOTAL	**320,55**	**240,95**	**197,82**	**197,45**	**122,73**	**43,5**

Source : OCDE

في نظرة إلى توزيع المساعدات الفرنسية APA، نحو كل قطاع، نلاحظ أنها متعددة من خلال الشكل أدناه، غالبيتها وجهت نحو التعليم بنسبة 28% أي بقيمة 65.34 مليون دولار، في حين أهملت كل من المساعدات الإنسانية التي بلغت 1 % فقط، المساعدات الغذائية 5% و نفس الأمر بالنسبة لحماية البيئة 3%، و عليه أي تنمية تتحدث عليها الإستراتيجية الأوروبية من أجل تنمية

[131]LAVILLE, Camille, **Op.cit**, P 41.

الساحل الإفريقي في ظل التفاوت حول المساعدات المقدمة لكل قطاع، بإعطاء الأولوية لقطاع دو الآخر الذي يظل يتلقى نسب دعم ضئيلة.

الشكل رقم11: يوضح توزيع المساعدات الفرنسية APA، نحو كل قطاع لمجموع دول الساحل الإفريقي 2014

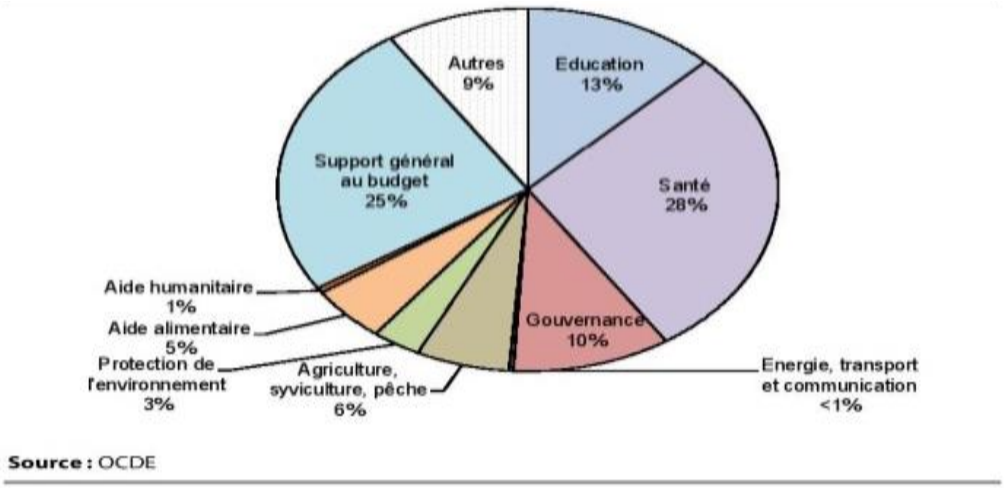

Source : OCDE, (2014)

المساعدات الفرنسية المتعددة الأطراف

أما عن المساعدات الفرنسية المتعددة الأطراف، خصوصا في إطار الإتحاد الأوروبي، نلاحظ من خلال الجدول أدناه، أن فرنسا ساهمت بنسبة 12,73% أي ما يعادل 2349,38 مليون دولار، في ظل القيم الضعيفة ضمن المؤسسات الأخرى و فروع هيئة الأمم المتحدة...إلخ.

الجدول رقم 17: يوضح البيانات المستخدمة لتقدير القيمة من المساعدات الفرنسية المتعددة الأطراف لسنة 2014 تجاه منطقة الساحل الإفريقي (بالمليون دولار)

		Versements bruts des institutions à l'ensemble des pays en développement en 2014		Versements bruts des institutions au Sahel en 2014		Contributions françaises aux budgets généraux des institutions en 2014		Aide française au Sahel en 2014 (Estimation)
BANQUE MONDIALE	IDA	13759,27	100%	555,1	4,03%	584,23	4,25%	23,57
INSTITUTIONS DE L'UE	-	18453,72	100%	967,02	5,24%	2349,38	12,73%	123,11
BANQUES REGIONALES DE DEVELOPPEMENT	BAfD	137,44	100%	0,1	0,07%	18,89	13,75%	0,01
	FAfD	2010,24	100%	91,36	4,54%	146,86	7,31%	6,67
	BADEA	125,99	100%	15,9	12,62%	0	0,00%	0
	IsDB	245,9	100%	45,4	18,46%	0	0,00%	0
	FADES	884,89	100%	87,6	9,90%	0	0,00%	0
FMI	-	832,08	100%	91,56	11,00%	0	0,00%	0
ONU	UNAIDS	238,67	100%	2,28	0,96%	0,66	0,28%	0,01
	PNUD	462,97	100%	25,15	5,43%	17,93	3,87%	0,97
	FNUAP	340,01	100%	14,24	4,19%	0,73	0,21%	0,03
	HCR	480,08	100%	0,06	0,01%	20,41	4,25%	0
	UNICEF	1342,4	100%	71,4	5,32%	4,66	0,35%	0,25
	PBF	65,01	100%	3,93	6,04%	0	0,00%	0
	PAM	308,81	100%	54,06	17,51%	0,13	0,04%	0,02
	OMS	471,36	100%	6,63	1,41%	24,44	5,19%	0,34
	AIEA	74,07	100%	1,65	2,23%	13,15	17,75%	0,29
	IFAD	320,43	100%	33,67	10,51%	15,52	4,84%	1,63
AUTRES	CIF	350,22	100%	6,07	1,73%	0	0,00%	0
	GAVI	1414,73	100%	80,04	5,66%	0	0,00%	0
	FEM	605,66	100%	12,53	2,07%	0	0,00%	0
	Fonds Mondial	2887,14	100%	112,17	3,89%	493,57	17,10%	19,18
	FODI	460,26	100%	8,37	1,82%	0	0,00%	0
TOTAL	-	46271,37	-	2286,28	-	3690,57	-	176,1

Source : OCDE, (2014)

كرد فعل و استجابة لكل أشكال التطرف العنيف، الإتجار غير المشروع، الإرهاب بالتوازي مع تحديات الفقر المدقع و الحكم الهش في الساحل الإفريقي، اعتمد المجلس الأوروبي عام 2011،

مخطط عمل إقليمي لمنطقة الساحل للفترة ما بين (2015-2020)، مخطط يحدد إطار عام يهدف لتنفيذ **استراتيجية الإتحاد الأوروبي من أجل الأمن و التنمية** بفضاء الساحل الإفريقي، التي تبناها سنة 2011، ليتم مراجعة الإستراتيجية و مناقشتها خلال الشؤون الخارجية للمجلس بمارس 2014، حيث خلص إلى تمديد تنفيذ الإطار الجغرافي للإستراتيجية نحو بوركينافاسو و تشاد أين تم اقتراح وضع خطة عمل إقليمية جديدة. أيدت الدول الأعضاء بنشاط تنفيذ الإستراتيجية الأساسية للعمل في مجالات التنمية و الأمن وبناء السلم، منع الصراعات و مكافحة التطرف، بتوفير إطار للمشاركة في الساحل الإفريقي و في بعض الحالات إلى وضع استراتيجيات خاصة بها[132]. ستراتيجية نظريا تأخذ كل القطاعات، التغذية، التنمية، الأمن... لكن السؤال المطروح هل فرنسا و الدول المساعدة تلتزم فعليا من حيث الممارسة العملية و على المدى الطويل؟

الإستراتيجية نتيجة لعملية واسعة النطاق من المفاوضات و التخطيط، كما تستجيب للقلق المشترك بين دول الإتحاد الأوروبي و أعضائه من تزايد التهديدات الأمنية في الساحل، حيث ترى في قيادة الجيش الفرنسي لعملية serval و عملية barkhane التي انطلقت في أوت 2014، أهمية في مكافحة الإرهاب بالمنطقة في نفس المعركة ضد أشكال الجريمة المنظمة.

مما لا شك فيه أن الإتحاد الأوروبي قد قطع شوطا طويلا في مواجهة التحديات المختلفة بالساحل والتغلب في نفس الوقت على العقبات القائمة، و كان قادرا على ضمان التكامل بين أعضائه المختلفة ومجموع البعثات و كذا التنسيق مع الدول الأعضاء، و لكن يجب المزيد من العمل:

- من حيث التركيز الإستراتيجي: من الضروري منع و مكافحة التطرف، رصد و مراقبة الهجرة والتنقل، إدارة الحدود و مكافحة أشكال الإتجار غير المشروع و الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- من حيث المنهج: من المهم مواصلة تعزيز نهج شامل للعمل بالساحل لا سيما الجهود الجارية نحو التقييم و البرمجة المشتركة من خلال نظام الرصد و المراقبة ما يولد إجراءات أكثر كفاءة و فعالية.

تنفيذ برامج العمل الإقليمي يشمل مجموعة واسعة من الأدوات و الآليات و الطرائق، في تقسيم العمل بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، التي تهدف إلى تعزيز نهج شامل مع التذكير في ضوء منطقة تتميز بشدة الديناميكية و التقلب بأنشطة لا يمكن التنبؤ بها و تحديدها[133]، ليبقى الإطار النظري في مسار والممارسة العملية في مسار آخر، تعرف نوعا من الصعوبات و العوائق تحول دون تحقيق ذلك.

[132]EU Sahel Strategy: Regional action plan 2015-2020, Council of the European Union, Brussels, 20 April 2015, P 6.

[133]EU Sahel Strategy: Regional action plan 2015-2020,**Op.Cit**, PP.11-13.

جدول رقم 18 : لمحة عامة عن مساهمات فرنسا في التمويل التنموي بالساحل الإفريقي في إطار استراتيجية الإتحاد الأوروبي (2015–2020)

البلد الممول	إسم/وصف المشروع	الميزانية (مليون أورور)	الحالة	الفترة
موريتانيا	راجع وثيقة إطار الشراكة "C.F partenrship framework document"	180 مليون أورو	/	2015–2013
مالي	- إرسال 12 ضابط	/	جاري	منذ 2014
	- مساعدات إنسانية	3 مليون أورو	/	2014
	–توقعات التزام الوكالة الفرنسية للتنمية	261 مليون أورو	/	2016 –2014
	–توقعات مسجلة في وثيقة البرمجة المشتركة الأوروبية	472 مليون أورو	جاري	2018 –2014
النيجر	راجع وثيقة إطار الشراكة "C.F partenrship framewprk document"	260–310 مليون أورو	/	2016–2013
تشاد	–مشاركة كلية لجملة من الأمور: الحكم الديمقراطي، الحوكمة...إلخ	100 مليون أورو	/	2016–2013
	–دعم مكافحة الإرهاب	0.6 مليون أورو + خبير	/	2017 –2014
	–تعزيز القوات الأمنيةوالمسلحة	13 خبير	/	2016–2013
	–منع التطرف	/	/	/
	–دعم التعليم	0.4 مليون أورو		

	-تعليم الفرنسية **-التعليم الجامعي** **-التدريب المهني** **-التنمية الإقتصادية** **-الدعم الزراعي و الرعوي**	**1 خبير** **0.5 مليون أورو+ خبير** **5 مليون أورو** / **6 مليون أورو**	/	**2014- 2017** /

Source : Annex, EU Sahel Strategy: Regional action plan 2015-2020, See PP 25-65

على المستوى الإقليمي تم إرسال 107 خبراء تقنيين دوليين و 57 وكلاء تعاون عسكري.

بالنظر إلى الجدول، المساعدات الإنسانية الفرنسية جد ضئيلة، لم تتجاوز 3 مليون أورو لمالي، في تشاد جد منخفضة و منعدمة في مجال التنمية الإقتصادية، ما يفسر جليا نهجها المباشر القائم على التدخل العسكري بمنطقة الساحل الإفريقي.

ما نستنتجه في واقع و ميدان الساحل الإفريقي، أن الوضع الحالي لا يزال هشّا في المنطقة وربما أكثر تحديا، وضع يشدد إلى تجديد الإلتزام بأهداف طموحة فضلا عن مواصلة تعزيز، تماسك وفعالية إجراءات الإتحاد الأوروبي. كما اختتم المجلس أيضا "بأن القضايا الأمنية المعقدة و حدة الصراعات سيتم تصاعد شدتها نحو بلدان غرب إفريقيا و الدول المجاورة بما في ذلك بلدان المغرب العربي". لكن ما يلاحظ في برنامج العمل الإقليمي الحالي أنه نتيجة لعملية المشاورات للدول الأعضاء مع مدخلات للمصالح الذاتية في وضع غير مستقر، لتظل هذه الوثيقة – ""**استراتيجية من أجل الأمن و التنمية**""– أداة مرنة و ديناميكية لتنفيذ مخطط عمل الإتحاد الأوروبي في السنوات المقبلة.[134]

إن المساعدات الفرنسية غير كافية في ضوء التحديات التي تمر بها دول الساحل، أرقام توضح عدم توازن المعونات بين القطاع العسكري و التنموي، فالمساعدات الإنمائية الرسمية التي تخصصها فرنسا أقل بنسبة 29% من تكاليفها في عملية برخان عام 2015بحوالي 572,6 مليون أورو، بالتالي إذا كان الإنفاق العسكري لا غنى عنه يجب أن يصاحبه إنفاق لصالح التنمية. علاوة على ذلك، فرنسا في هذه المنطقة تفضل تقديم قروض بدل التبرعات فالأخيرة لا تمثل سوى ثلث من المساعدات الإنمائية، مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية المانح الثنائي الأول منذ 2009 بصيغة التبرعات فقط. ورغم ذلك

[134]EU Sahel Strategy: Regional action plan 2015-2020, **Op,Cit**, PP 6-7.

فإن وتيرة صرف التبرعات بطيئة للغاية بسبب هشاشة الدول و عدم جدية الجهات المانحة[135]. فبالرغم من أن فرنسا وضعت دول الساحل على قائمة ذات الأولوية لعدة سنوات من حيث تلقي المساعدات الإنمائية، فإنه خلال سنة 2016 خصصت فرنسا فقط 4,4% من المساعدات أي حوالي 400 ملايين أورو من أصل ميزانية إجمالية قدرها 9 مليار دولار، لتنخفض بذلك المساعدات الفرنسية الرسمية من 7% إلى 4% سنتي 2015 و 2016. [136]

الفرع الثاني: حجم الدعم التنموي الأمريكي لدول الساحل الإفريقي

منذ 2000، تضاعف حجم المساعدات الأمريكية لدول الساحل الإفريقي 5 مرات، هذا الإرتفاع بلغ سنة 2012 حوالي 700 مليون دولار، و أكثر من 500 مليون دولار عام 2014 حسب ما يوضحه الشكل رقم 12: حجم المساعدات الأمريكية APA الموجه نحو الساحل الإفريقي في الفترة ما بين 2000–2014 (بالمليون دولار)

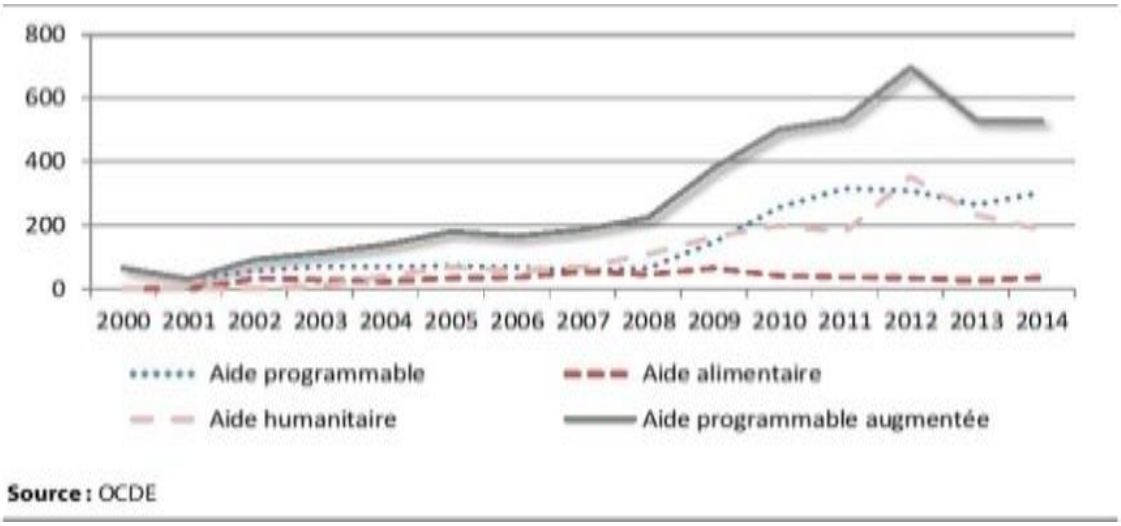

Source: OCDE (2000-2014)

إن المساعدات الأمريكية الثنائية و خلافا لفرنسا، فإن حصص APA الأمريكية لبلدان الساحل الإفريقي كانت قوية في الفترة ما بين 2000– 2014، موجهة بشكل كبير للمساعدات الإنسانية التي تمثلت في 42.44 % من مساعدات APA الإجمالية.137 و في نفس السياق، المساعدات الأمريكية الثنائية نحو دول الساحل الإفريقي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ بعين الإعتبار حجم سكان الدول المستقبلة، برامج المساعدات الإنمائية الأمريكية عام 2014 بالساحل، قدمت أساسا لبوركينافاسو التي

[135]M.MARC LE FUR, Aidepublique au developpement prets à des états étrangeres, Assemblée nationale, N° 273, enregistré à la présidence de l'assemblée nationale le 12 octobre 2017, P 30.
[136]Sahel : pour une approche du developpement, Action contre la faim, P 5, Date de consultation : 20-07-2018, Sur le site : http://www.actioncontrelafaim.org
[137]LAVILLE, Camille, **Op.cit**, P 38.

تحصلت على دعم بنسبة 36 % تليها مالي، النيجر، تشاد و موريتانيا[138]. الشكل رقم 13: يوضح توزيع APP الأمريكية للساحل الإفريقي سنة 2014 (%)، لتصبح بوركينافاسو أكبر مستفيد بالمنطقة.

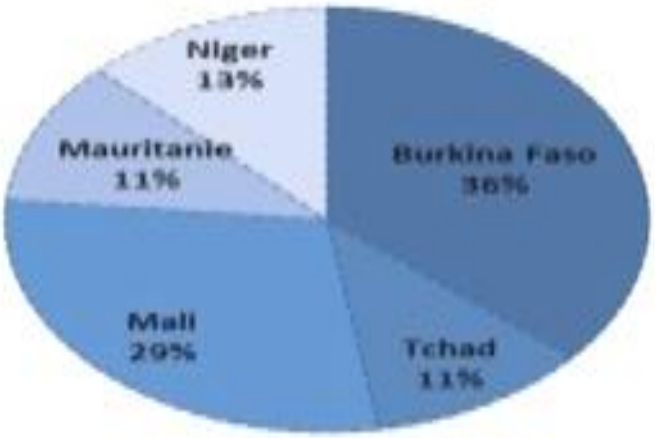

Source : OCDE

ما نلاحظه، و خلافا لفرنسا، لا تقدم الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات في شكل قروض، بل التزامات نحو بلدان الساحل الإفريقي، التي تعتبر مرتفعة عند تسديدها لدول المنطقة، حيث أن الدفعات المقدمة تجاوزت الإلتزامات المصرح بها لكن الأمر يتعلق فقط ببوركينافاسو، التي تحصلت على دفعة تجاوزت الإلتزام ثلاثة أضعاف، في حين تشاد، مالي وموريتانيا و النيجر قدم لهم إسهامات منخفضة مقارنة بالإلتزام الأمريكي المصرح به، و منه تبقى الأسئلة تخيم على المساعدات المقدمة لدول الساحل الإفريقي، لماذا هذا التفاوت القائم على طابع الإنتقائية بين الدول في حين الوضع الإنساني في تدهور؟

[138]LAVILLE, Camille, **Op.cit**, P 42.

من جهة أخرى وفي نظرة إلى توزيع المساعدات الأمريكية APA، نحو كل قطاع، نلاحظ أنها متعددة من خلال الشكل أدناه، و بالمقارنة مع فرنسا تولي الولايات المتحدة الأمريكية المجال الإنساني الأولوية حيث خصصت له غلاف مالي بنسبة 35 %، يليها النقل بنسبة 20 %، لتبقى مسألة الأمن الغذائي في ركود في ظل الدعم الضئيل المقدم بنسبة 7 % .الشكل رقم 14: يوضح توزيع المساعدات الأمريكية APA، نحو كل قطاع لمجموع دول الساحل الإفريقي 2014 (%)

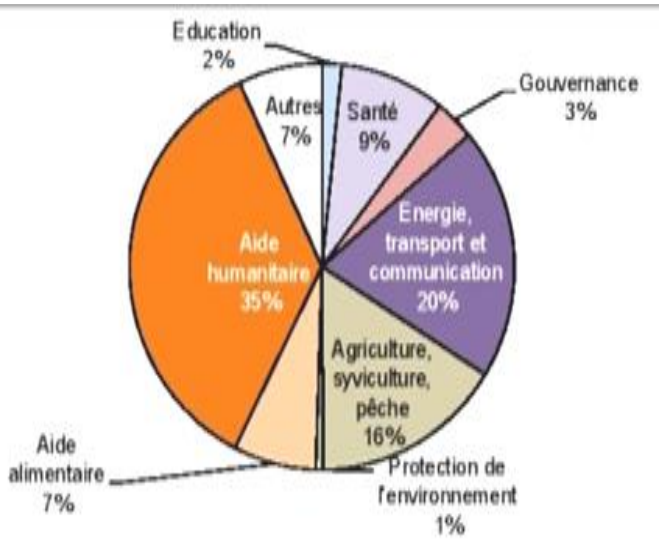

Source: OCDE (2014).

من خلال تقرير FERDI، باستخدام مفهوم APA، قد بلغت المساعدات الدولية للساحل عام 2014، 4 مليار دولار، 30.17 مليون دولار وجهت للمساعدات الإنسانية، و 136.26 مليون دولار للمساعدات الغذائية...إلخ، في هذا الإطار فرنسا لم تعد المانح الرئيسي منذ عام 2009 بالساحل الإفريقي، رغم أن مساعدات 2014 أعلى بشكل طفيف من عام 2000، لكن أقل مما كانت عليه في عام 2013.

بلغت المساعدات الأمريكية سنة 2014، أكثر من 500 مليون دولار لتصبح بذلك المانح الثنائي الأول من حيث المساعدات الإنمائية بالساحل، بالرجوع إلى الجدول رقم 18: يوضح APA المقدم لدول الساحل من طرف الدول المانحة 2000–2014 (بالمليون دولار). و الملاحظ مما سبق، أن الطرف الفرنسي يعطي الأولوية للأمن مقابل التنمية، حيث أنفقت فرنسا سنة 2014 كما سبق الذكر مبلغ 241 مليون دولار كمساعدات تنموية مقابل 652.9 مليون دولار في إطار التدخل العسكري، و منه فرنسا تعطي الأفضلية للأمننة بنسبة 60 % و التنمية 40% ، مقارنة بالجهد الكلي للمجتمع الدولي بالساحل الإفريقي، حيث ساهمت عام 2014 بنسبة 11 % من المساعدات التنموية، و 45 % من الإنفاق العسكري، بالتالي تمويل أكبر لأمننة الساحل الإفريقي، لذلك هناك خطر من أن تجسد أكثر فأكثر عسكرة المنطقة في ظل عملية barkhane[139].

[139]LAVILLE, Camille, **Op.cit**, PP 50-51.

الشكل رقم 15: يوضح توزيع النفقات الفرنسية بالساحل عام 2014 (%)

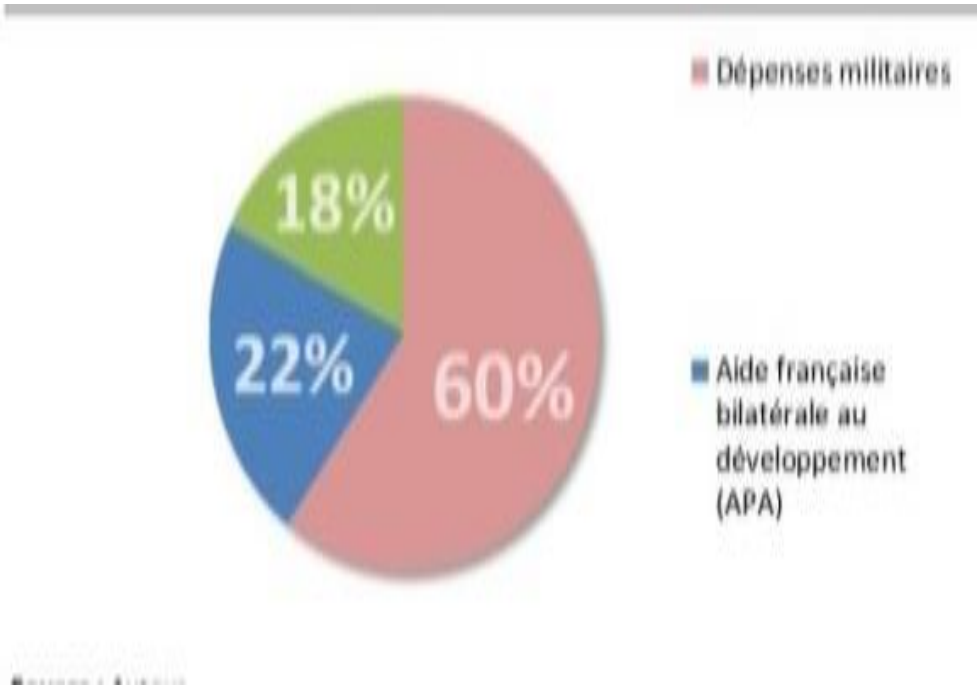

Source : Source: Ferdi Working Paper n°174 Les dépenses militaires et l'aide au développement au Sahel…P 52

ما يؤخذ عن المساعدات بالساحل، أن قطاع التعليم عموما استقبل أقل تمويل عام 2014، حيث أن مجموع المانحين ، أنفقوا فقط 2 % من مجموع المساعدات لدول المنطقة، رغم أن التعليم يمثل عامل مهم في تراجع اللامساواة و الفقر، و يلعب دورا مهم و مفتاحا في مكافحة الظلم على المدى الطويل140، إضافة لقطاعات لا تقل أهمية، كالزراعة، الصحة و المساعدات الغذائية. و في تقييم للإنفاق الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي، الأخير يعتبر أفضل من الطرف الفرنسي، فمنذ هجمات 09/11، على نحو متزايد ارتبطت المساعدات الخارجية بسياسة الأمن القومي. ففي فبراير 2015، المساعدات الخارجية الأمريكية عرفت نطاقا أوسع بمبلغ 48.57 بليون دولار بحوالي 1.3 % من إجمالي الميزانية. 43 % وزعت في إطار برامج التنمية، المساعدات الإقتصادية، السياسية والإستراتيجية، 35 % مساعدات عسكرية و أمنية، 16 % أنشطة إنسانية و 6 % لدعم عمل المؤسسات المتعددة الأطراف. المساعدات يمكن أن تأخذ شكل تحويلات نقدية، معدات، سلع، بنى تحتية أو مساعدات تقنية. بهذا تعتبر الولايات المتحدة أكبر مانح للمساعدات الخارجية و قدر حجم

[140]LAVILLE, Camille, **Op.cit**, P 53.

الدعم نحو إفريقيا في فبراير 2015 نسبة 32 %. [141] ليأخذ الجانب الإنساني (التغذية و الصحة) نصيبهما في النهج الأمريكي متجاوزة نوعا ما البعد العسكري الأمني، فقط كترجمة للنهج غير المباشر للإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي و تغطية لمصالحها بالمنطقة، كذلك محاولة لكسب السكان المحليين[142]، و محاولة لزرع الثقة و هذا ما هو إلا إدراك منها بأنه عامل ضروري في التضييق على الأطراف الإقليمية بالساحل كالجزائر مثلا و تغييب دورها في المنطقة بالتالي تهميشها كفاعل محوري وعرقلة لاستراتيجتها القائمة على الحوار، الأمن والتنمية.

في نظرة مقارنة مع حجم التمويل الإنساني الفرنسي الذي قدر سنة 2014 للمنطقة ب 7.404.171 مليون دولار في تكتله ضمن الإتحاد الأوروبي الذي قدم تمويلا بحوالي 233.663.995 مليون دولار[143]، فإن حجم التمويل الأمريكي للجانب التنموي الإنساني يعتبر في وضع أفضل، لكن ورغم ذلك يتعرض لانتقادات، أهمها عدم الإستمرارية و التراجع الكبير في الدعم لدول الساحل الإفريقي مقارنة بسنة 2015 وعدم الإلتزام بما كان مخطط و مخصصا عند مرحلة الإنفاق، الجدول رقم 19: يبين تطور حجم الإنفاق الأمريكي في الفترة ما بين (2015–2016) لدول الساحل الإفريقي (بالمليون $): [144]

الدول	سنة 2015	سنة 2016
موريتانيا	التمويل المخطط: 1.915.000 **الإنفاق:22.091.871**	التمويل المخطط: 2.384.000 **الإنفاق:151.163**
مالي	التمويل المخطط: 126.430.000 **الإنفاق:150.420.234**	التمويل المخطط: 118.395.000 **الإنفاق:203.491**
النيجر	التمويل المخطط: 10.400.000 **الإنفاق:98.149.976**	التمويل المخطط: 9.900.000 **الإنفاق:312.968**
تشاد	التمويل المخطط: 300.000 **الإنفاق:49.362.598**	التمويل المخطط: 300.000 **الإنفاق:60.000**

[141]TARNOFF, Curt and L.LAUSON, Marian, Foreign aid: an introduction to U.S Programs and policy, CRS Report: prepared for members and committees of congress Congressional Research Service, January, 29, 2016, P.2.

[142]http :www.usaid.gov, Dernière modification 02/05/2016, Date de consultation : 09/05/2016

[143]Sahel-Food insecurity and complex emergency, Fact Sheat 1, Fiscal year Fy 2014, May,16, USAID. 2014, P 5.

[144]http://beta.foreignassistance.gov, Date de consultation : 10-05-2016.

Source:http://beta.foreignassistance.gov, Date de consultation : 10-05-2016.

لتقدر المساعدات الخارجية الأمريكية خلال سنة 2016 لدول الساحل الأربع 727.622 مليون دولار.

من جهة أخرى، في إطار دعم برنامج TSCTP لدول الساحل، منذ إنشائه، " Trans-Saharan Countries- Terrorism Partenrship " موضوع للحوار و النقاش حول مدى فعاليته، طرق تنفيذه وتوجهاته، سنة2008 تناول "the united States government accountability office أربع نقائص للبرنامج كالآتي:

– عدم وجود استراتيجية متكاملة: (بين وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، USAID) في ظل مناهج منفصلة، خلافات بين اتجاهات الأفراد العسكريين، وزارة الخارجية و وزارة الدولة المسؤولة عن تنسيق TSCTP.

– الخلاف حول الهيئة المختصة في التوجيه المباشر للموظفين العسكريين، صعوبات تقييم البرنامج على أرض الواقع من التهديد الإرهابي و تقييم الشركاء المحتملين (فرنسا و دول المنطقة).

– عدم الإستمرارية في تخصيص أموال للبرنامج و عدم وجود أدوات لقياس نوعية النتائج للإجراءات والعمليات المتخذة145، فمثلا USAID*، تشير البيانات أنه تم تخصيص حوالي 288 مليون دولار للبرنامج بين الفترة (2013–2009) لكن الواقع عكس ذلك حيث تم إنفاق 138.786 مليون دولار كما يوضحه الجدول رقم 20، و انخفض حجم هذه المساعدات من 80 مليون دولار سنة 2010 إلى حوالي 53 مليون دولار سنة 2013، و ابتداءا من أواخر 2013، USAID خصصت حوالي 139 مليون دولار أي 48% من الأموال المخصصة للبرنامج. الجدول رقم 20: يوضح وضع التمويل المقدم لبرنامج TSCTP، من طرف الوكالة الأمريكية ,USAID Development assisstance founding peacekeping operation، خلال اعتمادات السنوات المالية 2009–2013 (بالمليون دولار)

145TISSERON, Antonin, Quelles enseignement de l'approche américain au Sahel, Institut Thomas More, PP 1-3.

*"USAID" The U.S. Agency for International Development: أنشأت عام 1961، تعتبر أول وكالة مساعدات خارجية للولايات المتحدة الأمريكية، تركيزها الأساسي التطور العالمي على المدى الطويل لتشمل التقدم الإجتماعي والإقتصادي، وفي سنة 2010 وقع الرئيس أوباما توجيه للتنمية العالمية، يدعو لإعلاء التنمية باعتبارها ركيزة أساسية للقوة الأمريكية في اتفاق مع الدبلوماسية و الدفاع باتباع تهج متكامل للأمن القومي. اليوم تدير الولايات المتحدة الأمريكية برامج المساعدات الخارجية في أكثر من 100 بلد في جميع أنحاء العالم من خلال جهود أكثر من 20 وكالة حكومية أمريكية مختلفة، تحقق إستثمارات و مزيد من مصالح السباسة الخارجية الأمريكية، في قضايا تتراوح من توسيع الأسواق الحرة، مكافحة التطرف، ضمان الديمقراطيات المستقرة و معالجة الأسباب الجذرية للفقر. تتكون USAID من عدة فروع منها:

US aid 's office of US foreign disaster assistance, US aid 's office of food for peace, US departement stat's bureau of population, refugee and immigration, Sahel-Foof insecurity and complex emergency.

USAID	السنوات				
	2009	2010	2011	2012	2013
المخصصات	39.650	79.769	59.622	55.617	53.021
الإنفاق	30.504	56.057	27.408	24.456	361 ألف

Source : GAO analysis of USAID data GAO -14-518

– انتقاد آخر أعمق، يتمثل في الأهمية المعطاة للبعد العسكري ضمن مجال التعاون، في واقع الأمر، مساهمة وزارة الدفاع في برنامج TSCTP يمثل ما يقارب ثلاثة أرباع الميزانية الأمريكية للبرنامج سنوات 2006، 2007، 2008 على التوالي: 39 مليون دولار، 118 مليون دولار و 92 مليون دولار.

كما ذكرنا سابقا، اليوم بلغ مجموع القوات الخاصة الأمريكية ما يقارب 70 ألف شخص بميزانية 10.5 بليون دولار سنة 2012 أي بحوالي (1.4 % من مجموع ميزانية الدفاع).

التركيز على البعد العسكري يثير 03 تساؤلات: هل الجماعات المسلحة في الساحل هم حقا تهديد محلي و دولي؟ / هل تقديم المساعدات العسكرية للأنظمة أقل أو أكثر فسادا يمثل استجابة مناسبة لتأمين وصول الشركات الأمريكية و الأوروبية إلى الموارد الطبيعية أين السكان المحليين يطالبون بها؟ / هل تعزيز القدرات العسكرية يخلق حالة الأمن بالساحل الإفريقي؟

إن اضطراب مالي خلال عام 2012 أحيى النقاش حول مسألة كفاءة البرنامج، فانقلاب مارس 2012 أكبر دليل على أن تأثيره على القوات المسلحة المالية لا يزال بمستوى منخفض جدا، ما أدى إلى حالة الإنفلات الأمني و طلب الحكومة دعما دوليا، في ظل غياب تعاون إقليمي حقيقي[146].

كما سلف الذكر، بالنظر إلى قيادة الأفريكوم، فإن حصة الأبعاد التنموية تبقى الجانب الأضعف في مركز الأخيرة ككل حيث لا تتوفر القيادة سوى على 30 مسؤول من الوكالات الأمريكية كوزارة الخارجية، منظمات و وكالات التنمية كجزء من هيكلتها ما يشير لطغيان البعد العسكري أكثر و أكثر وذلك واضح من خلال نشرها حوالي 500 جندي في إطار العمليات العسكرية الأمريكية بالساحل الإفريقي كما يوضحه الشكل رقم 16: تعداد الجنود الأمريكيين من خلال العمليات العسكرية الجارية (إحصاء ديسمبر 2015)

[146]TISSERON, Antonin, **Op.Cit**, PP 3-4.

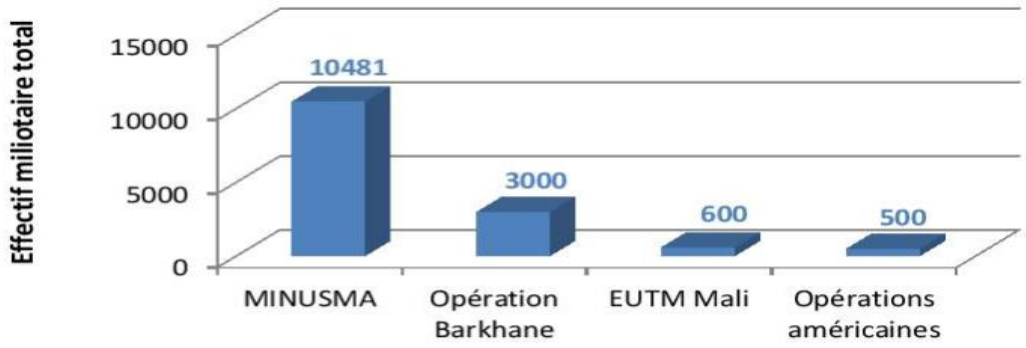

Sources : Ministère français de la Défense (2016) « Opération Barkhane » *Dossier de presse*, 28 avril ; Nations Unies – Département des opérations de maintien de la paix [en ligne] http://www.un.org/fr/peacekeeping consulté le 12/07/2016 ; Union européenne – Mission extérieure (2015) *Politique de sécurité et de défense commune - Mission de formation de l'UE au Mali (EUTM Mali)*, Fiche d'information, décembre; Source militaire américaine

الولايات المتحدة الأمريكية ذات العديد من البرامج العسكرية في منطقة الساحل الإفريقي، بما في ذلك التدريب، العمليات الخاصة والدعم اللوجستيكي، و أكثر برنامج فعال في هذا السياق هو "TSCTP".

إن إعطاء هذه الأسبقية للنشاطات العسكرية مقارنة بالتنموية يشكل نقطة تناقض في الإطار الثلاثي الدفاعو البعد العسكري، الدبلوماسية و التنمية. **لكن السؤال الذي يطرح نفسه: ما وراء هذه المساعدات الخارجية لدول الساحل الإفريقي؟ و مدى فعاليتها بالنسبة للجهات المتلقية؟**

المطلب الثاني: أغراض و مدى فعالية المساعدات الخارجية لمنطقة الساحل الإفريقي

خلافا للإعتقاد الشائع، فإن تقديم المساعدات لدول الجنوب لم تفقد بعدها الإستراتيجي منذ نهاية الحرب الباردة، فبعد 1990 فرضية الإنسحاب الكامل للمانحين الغربيين ألحقها بناء حق التدخل الإنساني في الصراعات التي يمكن أن تهدد السلام العالمي. مساعدات ينظر إليها على أنها وسيلة للضغط والتأثير وأداة دبلوماسية. فالمساعدة الدولية يرافقها نهج إيجابي عندما ترافقها عملية تحول ديمقراطي في الدول المتلقية و العكس صحيح عندما يتبعها نهج سلبي بحكم دكتاتوري.[147] إذن المعادلة واضحة تتوقف على مدى حكامة الأنظمة المتلقية للمساعدات و في أي مجال تستثمرها.

فبالرغم من تأكيد ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة الثالثة من المادة الأولى على أهمية التعاون الدولي بغية حل القضايا الدولية في شتى المجالات من اقتصادية، اجتماعية و ثقافية، إلا أن الأخير – التعاون– تزامن وطبيعة الظروف سواء في الحالات العادية و غير العادية، بالنسبة للأولى تأخذ شكل المساعدات من أجل التنمية تطورت بمراحل لتعرف بما يسمى بالمساعدات المشروطة، أما المستوى الثاني من المساعدات ينصرف إلى تقديم المساعدات للشعوب في إطار ما يسمى بمبدأ التضامن بين

[147]Marc-Antonie, "La face cache de l'aide international", Revue politique international, N° 107, 2005, P 1.

الشعوب، لكن الأخير نفسه طبقت عليه سياسة المساعدات المشروطة، لتثار هنا المسألة بخصوص مدى أخلاقية هذه الممارسة "المشروطية"، خصوصا النوع الثاني الذي ينبغي فيه تجاوزها و استبعادها، لأنها تندرج ضمن خانة الحقوق المعتوقة148، و هذا ما سنتطرق إليه بخصوص مبدأ المشروطية.

الفرع الأول: المساعدات الخارجية و مبدأ المشروطية

كانت المساعدات دائما مشروطة، و وفقا ل **Johannesen And Lerand**المشروطية في شكلها الكلاسيكي هي تقديم المانح دعما خارجيا بمطالب/ شروط لتحقيق مصالح مختلفة و ضمان وصول المساعدات للدول بغية تحقيق أهداف معينة و معلنة. لكن منذ 1980، محتوى المفهوم تغير وتوسع جزئيا، مساعدات ارتبطت باتفاقيات و ارتبطت بنحو متزايد بالإستقرار الإقتصادي والإصلاحات الهيكلية.

وفقا لقاموس "Oxford" الشرط هو الإشتراط "stipulation"، بالإعتماد على الآخر. أما في المصطلحات الحديثة للمساعدات، المشروطية ليست استراتيجية واحدة فقط بل مجموعة من الإستراتيجيات حيث يمكن بموجبها المانح استخدام و الحث على تغييرات سياسية و اقتصادية في البلدان المتلقية. ليصبح العنصر الرئيسي هو أن الجهة المانحة تسعى للحث على المتلقي متابعة أهداف معينة و اعتماد بعض السياسات التي تضعها الجهات المانحة149.

غالبا ما يتم التمييز في أدبيات المساعدات بين جيلين من المشروطية، الأول يشير إلى جيل الشروط الإقتصادية، قدم من قبل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي في وقت مبكر سنة 1980.
لتمتد الشروط الإقتصادية تقريبا و تشمل الشروط السياسية، هذا الجيل الثاني من المشروطية ظهر سنة 1990. جيل جعل من مساعدات التنمية مشروطا بتنفيذ إصلاحات سياسية في البلدان المتلقية، بمطالب تركز على احترام حقوق الإنسان، الديمقراطية و الحكم الرشيد.
استجابة الدول المسلمة يرافقه نوع من الصور السلبية حيث تهدد بإنهاء أو تعليق أو الحد من تدفقات المعونة حيث تفعل ذلك إذا لم يتم استيفاء الشروط المحددة مسبقا من قبل المتلقي، و يرى الكثيرون أن " مفهوم المشروطية" يحظى بشروط سلبية فقط، و ما يمكن الإشارة إليه أن المساعدات لم تكن أبدا من دون قيد أو شرط150، لتظل ممارسة الأخيرة في الساحل الإفريقي متوقفة على نقطتين أساسيتين:

---

[148]محمد بوسلطان، نصر الدين بوسماحة، "المساعدات الإنسانية حقوق معتوقة"، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف ح.ب ، العدد 2، 22-11-2009، ص 1.

[149]SELBERVIK, Hilde, Aid and conditionality: the role of the bilateral-case study of Norwegian/Tanzanian aid relationship, Report submitted to the Norwegian Ministry of foreign affairs, July 1999, P 12.

[150]SELBERVIK, Hilde, **Op.Cit**, P 13.

- المساعدة بالساحل مرهونة من خلال العرض أو المقابل "offer": حيث الجهات المانحة تلعب دورا قياديا في جميع مراحل دورة عمليات المساعدة من فكرة الإنطلاق، التقديم، مرورا بالتصميم، التنفيذ والتقييم، و هذا ينطبق على جميع أنواع المساعدات و يشرح عدم كفاية إدارة المساعدات.

- المساعدة ككل تعطي صورة التعارض "incoherence": في نظرة شاملة على المساعدات المقدمة للساحل الإفريقي نكشف العديد من التناقضات، عدد الأنشطة نفسها تتجاوز بكثير المؤسسات المحلية، إجراءات تتطلب غالبا قدرات لا يمكن تعبئتها. بالتالي اختلالات بمثابة عنصر مهم جدا حيث يساهم في تقويض فعالية المساعدات لا سيما الخلل من طرف الإلتزام المحلي مما يعيق أطر التنمية و يولد شعورا بعدم الرضا عند الشعوب.[151] و يخلف حالة من رفض السياسات الحكومية التي ينظر إليها أنها غير شرعية و ظالمة، ما ينتج حالة من العنف و اللاأمن.

في تقييم لسياسة المساعدات المشروطة على الدول المستفيدة، نطرح نوع من التناقض، فمن جهة تطالب الدول المانحة الدول الفقيرة تبني نظام ديمقراطي و تكريس مبدأ الحكم الراشد ما يعني فتح باب المشاركة للمواطنين في شتى المجالات، في نفس الوقت تفرض تلك الدول تبني إصلاحات وفق ما تراه هي، النتيجة الحتمية ستكون استبعاد المواطنين في حق تسيير دولتهم على أسس الديمقراطية، بالتالي معادلة متناقضة من حيث احترام حقوق الإنسان المحددة في الإعلان العالمي. لتظل برامج التنمية في الدول الفقيرة معطلة و تبقى الأخيرة غارقة في ديونها. صراحة، الدول الفقيرة و ما تعانيه من أزمات سياسية لحد الحروب الأهلية، و ما يسيطر عليها من فوضى و فراغ أمني و انعدام الإستقرار و تحطم هياكل الدولة أصبح أمرا واقعا ملازما لتلك الدول، لنعتبر الحق في مساعدتها للخروج من أزماتها "حق معتوق" مجرد من الشروط السياسية/ الإقتصادية و مبني على التضامن بين الشعوب.

تعود أسباب أزمات الدول الفقيرة إلى عوامل مختلفة كالتأخر العلمي و التكنولوجي، عدم توفرها على الموارد الطبيعية و ضعف الأنظمة السياسية...لكن جذورها ترجع إلى تراكم للفترات التاريخية التي مرت بها، موروثة لدول مستعمرة، خلفت وراءها ظروف الحرمان و الفقر، بنى هشة، ما هيأ أرضية خصبة للتبعية مع الدول المتقدمة. بالتالي حقائق تفرض على الدول المانحة تحمل مسؤولياتها لمساعدة الدول المتخلفة و عدم تعليق المساعدات بمبادئ مشروطة حتى لا تطال الحقوق المعتوقة، خصوصا في ضوء:

[151]NAUDET, Jean-David, Vingt ans d'aide au Sahel: Un bilan pour envisager la coopération de la génération à venir, Document de travail, 02/1998, P 2, Date de consultation : 08-05-2016, Sur le site : https://basepub.dauphine.fr/handle/123456789/5140

أ–الفصل بين الحكام و الشعوب: عند فرض الدول المتقدمة شروط سياسية/ اقتصادية، المهمة تكون بدور الحكام و ليس الرعية، و مخالفة السلطة لمبادئ الديمقراطية يعني حرمان الشعوب من اختيار حكامها و النتيجة منع تحديد نظام الحكم الذي يناسبها، كذلك فيما يخص احترام حقوق الإنسان ينسب إلى السلطة لا الشعوب لتظل في صورة الضحية، و أصلا الدول المستفيدة في حد ذاتها تهمش شعوبها، لتبقى الأخيرة تعاني من الجانبين: **تلاعب الجهات المانحة و تصلب الحكام.**

ب–ما هو ملاحظ في سياسات الدول المتقدمة: ربط شعوب الدول الفقيرة بحكامها عند فرض العقوبات، باعتبارها شريك لحكامها، مخالفة بذلك مبادئ القانون الدولي الجنائي، لتقع الشعوب ضحية عدم احترام حكامها لحقوق الإنسان، المفارقة هو أن الشعوب في الأصل منتهكة الحقوق.

ج–طبيعة الحقوق المعتوقة: ما يجعل الحقوق معتوقة خارجة عن نطاق سياسة المساعدات المشروطة كونها حقوق جماعية، بغض النظر عن العرق، الدين أو اللغة، كالحق في تقرير المصير، التنمية والعدالة الإجتماعية[152].

و منه، المساعدات الإنسانية كحقوق معتوقة يمكن أن يعود بالإيجاب على الطرفين المانح/المستفيد، من جهة الدول المتخلفة عند حصولها على مساعدات خارجية لتحقيق التنمية دون شرط يجلب الإستقرار، و بالنسبة للدول المتقدمة فقلة الحروب يخفف من الإنعكاسات السلبية التي تطالها من تهديدات (الهجرة غير الشرعية كمثال) التي أنهكتها و تسببت في ظهور سوق السوداء للعمالة، ارتفاع نسب البطالة، تكلفة لمتابعة تدفق المهاجرين، تنامي الأنشطة الإجرامية ما يشكل جملة من التهديدات الأمنية. إذن تقديم مساعدات في إطار حقوق معتوقة، يساعد الشعوب للحصول على قسط من المساواة في العالم153. و يترجم معادلة إيجابية للطرفين المساعد و المتلقي، و تخفيف من شدة التهديدات الأمنية العبر الوطنية.

الفرع الثاني: سوء الحكم و سوء استخدام المساعدات الخارجية

لأكثر من نصف قرن، أفرغ المجتمع الدولي حوالي نصف تريليون دولار من المساعدات نحو إفريقيا وفقا لمنظمة التعاون الإقتصادي و التنمية، مساعدات مقدمة بدوافع، الأساس فيها هو المصلحة الذاتية، بناء تحالفات سياسية و اقتصادية، تحسين المستوى المعيشي و القضاء على الفقر، لكن ما يلاحظ، أن تدفق المساعدات تعثرت بانتشار أكثر للفقر و زيادة عميقة حاليا.

[152]بوسلطان، نصر الدين بوسماحة، مرجع سابق، ص ص 4–6.

[153]محمد بوسلطان، نصر الدين بوسماحة، مرجع سابق، ص 7.

يرى النقاد أن المساعدات الخارجية فشلت في تحسين أوضاع الشعوب و بدلا من ذلك خفضت من مستويات معيشتهم و ذلك نتيجة لعوامل مختلفة من إهدار الأموال من قبل المسؤولين، انتشار الفساد، مسؤولين غير كفء و اختلاس للأموال لتصبح المساعدات أداة تستخدم لتحصين السلطة و خدمة المصلحة الذاتية. وفقا لتقرير من قبل مؤسسة "freedom house" سنة 2012، ذكرت بأن المساعدات تشل "إفريقيا وتعيق التنمية ". فما يعوق التنمية بإفريقيا هو غياب الإرادة السياسية.

مالي كنموذج لسوء الحكم و استخدام المساعدات الخارجية ما مهد الطريق للحرب الجهادية

بالنظر إلى حالة مالي كحلقة أضعف ضمن سلسلة الساحل الإفريقي، منذ استقلاله عام 1960 عانت مالي الجفاف، تمردات، انقلابين و 23 عاما من الدكتاتورية العسكرية. بعد انتخابات حرة في عام 1992 و 10 سنوات من التحول الديمقراطي حدث الإنقلاب الثالث بمارس 2012 و بعد أشهر استولى المتمردون السيطرة على شمال مالي.أكثر ما ميّز تاريخ مالي هو القمع، غياب برامج التنمية أو تعرف فشلا أو يستفيد منها سوى عدد قليل من السكان المحليين، عوامل جعلت السكان تنظمّ للجماعات المسلحة و حركات و تنظيمات الخطف، التهريب، الإتجار مع شبكات المخدرات التي تعمل بالساحل الإفريقي154. انضمام، صراحة وراءه مجموعة من الدوافع في مقدمتها عامل الفشل الخدماتي لدول الساحل و عدم قدرتها من توفير الإحتياجات الأساسية للسكان أهمها الأمن الغائي مثلا، ما خلق عنصر الإحباط والإستياء، لتكون النتيجة الإنخراط ضمن جماعات مسلحة مختلفة.

في ظل حكم الرئيس "Amadou Toumani Touré"، لم يحظ الأخير بشرعية من سكانه، مرحلته شهدت فسادا و لم تعرف الكثير من تحسين مالي، ما أعاق أكثر كفاءة عملية صنع القرار، و قبل الإنقلاب، المرشحين للرئاسة في الإنتخابات كانوا يعملون في حكومة Amadou، بالتالي تقديم فرصة ضئيلة للتغيير الحقيقي.على مر العقود القليلة الماضية، هذا التاريخ من الإدارة الفاشلة ترك مالي فقيرة وتعتمد اعتمادا كبيرا على المساعدات الخارجية، مساعدات مشروطة ببرامج التكييف الهيكلي ما ضعّف مستوى الخدمات العامة للدولة و خاصة الفقراء، بتخفيض موظفي المؤسسات العامة.لكن ما لوحظ في العقد الماضي، خفض المانحين نشاطهم في شمال مالي، بتقليل وجودهم في مناطق غاو، تمبوكتو وكيدال، السبب وراء ذلك التخوف و القلق من شمال مالي أين انعدام الأمن أو ببساطة لا يمكن الوصول إلى هناك.

[154]ENDRES, John, "Africa in fact: aid the bottomless pit", Journal of good governance Africa, Issue 10, April 2013, PP 2-4.

Yourra Touré، المنسق السابق للمشروع الأوروبي في غاو و آخرون يختلفون كثيرا في ما يخص الأموال التي كانت تتجه نحو شمال مالي، حيث يرون أن المال كان **سيئ الإستعمال**. أولا الحكومة المركزية في باماكو حددت مخصصاتها إلى الشمال و على المستوى المحلي صفقات احتيالية، مشاريع مصممة بشكل سيئ من قبل الهيئات و المسؤولين المستلمين.نجح التدخل الفرنسي العسكري في مطاردة الجماعات المسلحة من المدن الشمالية في جانفي، فبراير ومارس 2013، و في أعقابها اعتمدت السلطات المؤقتة اعتماد خارطة طريق للإنتقال إلى الحكم الديمقراطي حيث المساعدات الإنمائية استأنفت و تعهد المجتمع الدولي بأموال طائلة بمالي.

فيما يلي بعض الإقتراحات بشأن كيفية إنفاق هذه الأموال على نحو أكثر فعالية:

أولا: الفروع الثلاث الرئيسية للمساعدات الدولية: العسكرية– الأمنية و الإنسانية التي استخدمت حتى الآن للتعامل مع الأزمة ليست كافية لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع و تمهيد الطريق لسيناريو ما بعد الصراع.فالجهات المانحة بحاجة لاعتماد منظور التنمية الطويل الأجل، مشاريعهم يجب أن تشجع النمو من خلال تقييم الإمكانيات الإقتصادية و تحديد الأنشطة البديلة للإتجار و التهريب كخيار داعم منسق نحو تحقيق وكسب سبل العيش في الشمال.

ثانيا: ينبغي للجهات المانحة التفكير في مالي كأمة واحدة و ليس تقسيمها إلى شمال و جنوب، فأزمة مالي متعددة الأبعاد و ليست محصورة في جزئها الساحل، فإذا تم توزيع المساعدات في المستقبل على نحو غير متناسب في مجال واحد سيولد ذلك ارتفاع شدة الإستياء. بالتالي على وكالات الإغاثة المساعدة على تهيئة ظروف المساواة بالتالي حماية أفضل للدولة. كما على الجهات المانحة ليس فقط الإستماع إلى وسط الحكومة و لكن أيضا التعامل مع الفئات الإجتماعية على المستوى الإقليمي.

ثالثا: على الجهات المانحة تقييم نقدي للمساعدات الماضية، و التركيز على جودة الخدمات و ليس التغطية فقط، إضافة للرصد و المتابعة، الرقابة و المساءلة.155 بالتالي، على الدول مراجعة سياساتها تجاه الساحل الإفريقي، و النظر بعمق و شكل جدّيّ في نزاعات المنطقة، مع الإستجابة على المدى الطويل.

بصفة عامة، لإفريقيا سجل سيئ في إطار تحويل المساعدات الخارجية نحو التنمية في العديد من البلدان و اليوم أكثرها فقرا مما كانت عليه عهد الإستقلال. 49 دولة إفريقية في قائمة الأمم

[155]ENDRES, John, **Op,Cit**, P 6-8.

المتحدة لسنة 2012 أقل البلدان نموا حيث كانوا غالبيتهم من منطقة الصحراء/الساحل، **ليبقى السؤال مطروحا: مئات المليارات من المساعدات المقدمة إلى إفريقيا أين ذهبت؟**

فشل ذريع في المساعدات الخارجية أدى إلى حتمية مناقشة الواقع في الآونة الأخيرة عن جدوى المساعدات و الدعوات القوية نحو الإصلاح. و ما يثير القلق أيضا هو معيار الإنتقائية بين الدول المانحة الغربية في الإنخراط مع الدول الإفريقية و هذا يتوقف على حجم الفوائد و المصالح، بهذا فإن الغرب في كثير من الأحيان يغض الطرف على الفساد و الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في البلدان الغنية بالموارد، لتظل المساعدات مشروطة بصفقات متبادلة و تبقى مسألة الأمن الإنساني مغيبة ومرهونة بمصالح الدول، و في كثير من الأحيان ترتبط المساعدات بشروط غير واقعية تتسبب في استياء البلد المتلقي[156]، تفرض شرطا أحيانا يصل لحد التدخل في الشؤون الداخلية للدول كالمطالبة بإصلاح النظام السياسي في البلاد قبل تقديم الأموال. بعض الحكومات المتلقية ترى في هذه المطالب كشرط لاستعمار جديد و أداة للتأثير و السيطرة على النظم الإجتماعية، السياسية والإقتصادية لبلدانهم.

في الأخير، المساعدات وحدها لا يمكن أن تحقق التنمية، ففرص التطور تعتمد في أساسها على الجهات المعنية نفسها، على الدقة و الكفاءة[157]، ليبقى الوضع بالساحل متقلبا للغاية بوضع خطير في شمال مالي، تداعيات منتشرة من جنوب ليبيا و شمال نيجيريا، ليظل النيجر بلد محور وعبور مهم لحركات الهجرة في المنطقة، يميزه تحديات مرتبطة بالفقر المدقع، انعدام الإستقرار وهشاشة اقتصادياته التي تبقى حادة كما كان الحال في العقود الماضية. هجرة غير نظامية و جرائم ذات صلة بالإتجار غير المشروع، تهريب، فساد، الجريمة العابرة للحدود الوطنية المتزايدة بشكل كبير بحضور ضعيف أو قليل لأي جهة حكومية، الأمر الذي يشكل تهديدا أمنيا خطيرا على دول المنطقة بأكملها.

بأزمات إنسانية لا تزال تضرب المنطقة و بشكل منتظم دوري، ما خلف أكثر من 20 مليون شخص يعانون انعدام الأمن الغذائي سنة 2015، منهم أكثر من 4 مليون في حاجة لمساعدات غذائية طارئة، وعلى نحو متزايد لا يزال الساحل واحد من المناطق الرئيسية في إفريقيا التي تستهدفها المساعدات الإنسانية.

يستمر الجفاف، تغير المناخ، تدني قطاع الصحة، و هي القضايا التي تؤثر بشكل متزايد على السكان المحليين. ما يشكل حاجة ماسة لمعالجة النقاط الكامنة وراء الضعف و بناء القدرة على التكيف مع

[156]ENDRES, John, **Op,Cit**, PP.29-30.
[157]Ibid, P35.

الصدمات في المستقبل (المناخية و ذات الصلة بالصراع) على المستوى الوطني، الإقليمي و الدولي، مع تدخلات تغطي الحماية الإجتماعية و الأمن الغذائي و سبل العيش على وجه الخصوص.

في الوقت نفسه و تزامنا مع مجموع التحديات، هناك نقص في قدرات الحكومة و التزامها السياسي، ففي بعض الأحيان لا يكفي بالمنطقة لضمان حماية حقوق الإنسان، التزام يشكل كلاّ من الأسباب الجذرية و الأسباب المكررة للنزاعات ليتفاقم الأمر سوءا بضعف سيادة القانون، المؤسسات، الفساد و عدم الشفافية و النقص العام في المساءلة ضف لعدم المساواة الإجتماعية واللاعدالة في التوزيع. أوضاع، تجعل الدول تتسم بتحديات تنمية ضخمة و حادة لا تعرف تحسنا بالرغم من المساعدات الخارجية التي تصلها و أكبر دليل على مؤشرات التنمية البشرية لهذه الدول التي تبقى ضمن أدنى المعدلات في العالم في مراتب متأخرة، لتبقى معادلة الأمن / التنمية في الساحل الإفريقي تعرف ركودا على نطاق واسع.[158]

الفرع الثالث: خطاب الحرب على الإرهاب في أمننة الساحل الإفريقي

بالعودة إلى الخطابات الفرنسية و الأمريكية المدرجة في هذا الفصل من الدراسة، عقب التدخل العسكري الفرنسي بمالي في جانفي 2013 و ما لحقه من تطورات على الساحة الأمنية، و استنادا على منطق **الأمننة لويفر** و تأكيده على مفاهيم رئيسية في التحليل، نلتمس في تلك الخطابات **التهديد الوجودي** بالساحل الإفريقي الذي موضوعه المرجعي النشاطات الإرهابية، الجماعات المسلحة، الجماعات المتطرفة والتنظيمات الجهادية (المشاكل المستجدة)، ليتخذ الطرفان تدابير استثنائية وطارئة قائمة في الأساس على البعد العسكري، و يتم نقل قضية أمن و استقرار منطقة الساحل من دائرة السياسات العادية نحو القضايا الطارئة و يتم التعامل معها من الجانب الفرنسي بوجه السرعة، في عملية عسكرية شكلت عنصر مفاجأة خارج القواعد العادية، لتلقى دعما من دول الميدان و نفسه من الطرف الأمريكي و لو بشكل محدود.

حقيقة الأمر سلوكيات و أفعال غربية إن دلّت على مكافحة الإرهاب، تدلّ على الأمننة الكلية للمنطقة، فمنذ عام 2002، قامت الحكومة الأمريكية بسلسلة من مبادرات مكافحة الإرهاب كما سبق الذكر، من PSI، مرورا ب TSCTI وصولا إلى AFRICOM، و وفقا للسرد الأكثر روتينية، تواجد

[158] EU Sahel Strategy: Regional action plan 2015-2020, **Op.Cit**, PP.7-8.

الإرهابيين في الصحراء/الساحل احتشاد لعوامل أهمها امتداده من النزاع المسلح بالجزائر سنوات التسعينات. **ليبقى التساؤل مطروحا، ما إذا كان التهديد الذي يشكله الإرهاب في المنطقة كافيا لتبرير تمويل و نشر هذه المبادرات؟، أو ما إذا كانت فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية تبالغ في خطورة التهديد لتبرير مبادرات أمننتهما securitization "its"** ؟[159]

في الساحل، سؤالين حول الأمننة يطرحان: ما هو الخطر الحقيقي و كيف يمكن تأمين هذا التهديد؟

على ما يبدو، في الآونة الأخيرة لم يكن هناك محاولة لتوضيح الإرهاب بالصحراء مع الأنشطة غير المشروعة كتهريب للمخدرات عبر غرب إفريقيا. في الواقع نبرز هيمنة كاملة لمسألة الإرهاب كمتغير للأمننة من المستحيل إنكاره. ما يمكن تأكيده الآن أن قضية الإرهاب تعتبر تهديدا موجودا بدلا من محاولة إظهاره، إثباته أو برهنته 'demonstration'، في الوقت نفسه تغير البيئة الأمنية ناجم جزئيا بفعل عوامل أخرى مجتمعة ناتجة عن تغير المناخ الذي برز على طول المنطقة من جهة و هشاشة الدول من جهة أخرى.

في ملاحظة أكثر و بعمق، فإن الجهات الأمنية الأجنبية الفاعلة بالساحل، تشخص المشكلة الإرهابية ضمن سياق كلمات رئيسة ساخنة جدا عند دراسة التهديد: **التطرف** "extremism"، كما و ترى في أعمال الإرهاب أنها أصبحت مدبرة و بشكل متزايد من قبل خلايا أصغر و أصغر وصولا إلى حالات فردية، ليظهر التطرف محورا للخطاب في قضية الإرهاب خصوصا مسألة التطرف الإسلامي، حيث يرى بعض المراقبين من الأحداث بنيجيريا مع طائفة بوكو حرام مزيدا من الأدلة لهذه المسألة على نطاق واسع، وهكذا تقدم الجهات الغربية مبررا نحو اتخاذ تدابير وقائية استثنائية مرتكزة على القوة العسكرية بالأساس.

باعتماد النهج الإثنوغرافي "ethnographie approach"، ترى كارولين إيفك "**Caroline Ifek**" في هذا النهج مساهمة في تحليل المفاهيم الأساسية لخطاب التطرف من خلال عملية التفكيك، كتفكيك الشبكات الإرهابية العالمية، الإقليمية، الوطنية و المحلية. فكارولين تتساءل من هم الجذور الحقيقة للتطرف؟ هل حقيقة الشباب المحبطين "the frustrated youth" الذين يعانون اللاعدالة و الظلم؟ أو أن الأنظمة من تنتج ذلك؟ وفق كارولين ترى: أنه في واقع الأمر، أيا كان الوضع الأنطولوجي " status ontological" للمنظمات الإرهابية الأصيلة بالصحراء/ الساحل، فإن التأثير الداخلي لمبادرات الأمننة الأمريكية من الصعب تجاهله. لتصبح من أهم الإنعكاسات الكلية لانعدام الأمن انتشار بدائل متعددة (

[159]JACOB, Mundy, "Seccuritizing the Sahara", Concerned Africa Scholars, Bulletin N° 85, Spring 2010, PP 1-2.

نشاط السوق السوداء، تهريب البشر، الأسلحة و السلع، تجارة المخدرات، النشاطات غير المشروعة)160.

بالمقابل و في صورة نقدية، هناك مشككون يفترضون أن كل السرد حول تهديد الإرهاب بالساحل غالبا ما يقدم في إطار نظريات المؤامرة "conspiracy theories"، فالمشككون يعتقدون أن هناك مصالح إما كبيرة/ صغيرة، أو عالمية/ محلية. و وفقا لهؤلاء النقاد، فالتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة في الصحراء ما هو إلا نتاج لتلاعب من قبل الأطراف الإقليمية (لتحقيق مكاسب وطنية) أو ظواهر اصطناعية "مفبركة"، اصطناع لتوفير أساس التدخل الأجنبي. ففي ظل كل هذه المبادرات، **لا أحد توقف وطرح تساؤلا حول الإرادة الشعبية بخصوص مسألة التدخل، موضع قبول أو رفض ؟**

الآن هذه المشاريع المدنية و العسكرية أصبحت ملفوفة ضمن مبادرات الشراكة "partnership"، ما يعني ضمنا أن دول الساحل منخرطة في الإستراتيجية الأمريكية و موافقة ببصمتها الجديدة "the new US foot print".

غياب آخر في النقاش يبرز، و هو عدم وجود أي محاولة لقياس أثر "to gauge the impact" السياسات الأمنية في الساحل منها الأمريكية، فلا أحد رأى في آثار هذه المبادرات خارج تأثيرها المباشر على الجماعات الإرهابية و ممارسات الدول مكافحة الإرهاب بالمنطقة، لا أحد تساءل عن: **ما هي المواقف الشعبية المحلية تجاه السياسات الأمنية الفرنسية و الأمريكية في الساحل؟** ماذا **تقول الصحافة المحلية؟ بماذا يفكر المجتمع المدني؟ ما هي مساهمات أحزاب المعارضة والشخصيات في النقاش؟** على سبيل المثال،أبرزت "**Fatoumata Maiga**" ناشطة في مجال حقوق المرأة بمالي التي قالت: " *نحن لسنا ضد تدريب الجيش المالي من قبل الأمريكيين (...) لكن لا نريد الجيش الأمريكي أن يكون موجودا هنا. ونحن نرى أن في جميع أنحاء العالم، أينما كان الأمريكيون، ثمة هناك إغراء "temptation" لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي للتواجد هناك*(2009)، لتظهر من خلال كل هذا، أوجه القصور واضحة بين التهديد الفعلي الوجودي و التبرير لزيادة التواجد العسكري الفرنسي الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي، ليزعم النقاد أن المنطق العميق وراء أمننة المنطقة هو الجيواستراتيجية، مع الجزائر و ليبيا بالشمال، و نيجيريا وخليج غينيا بالجنوب، ليقع الساحل بين مسافتين من المصالح الإستراتيجية العليا للولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا و أوروبا وبشكل متزايد الصعود الصيني، ليشكل الأخير عامل مهم آخر في زيادة الإهتمام الأمني الأمريكي، ما أطلق نقدا مماثلا في جهود أمريكا بإنشاء قيادة عسكرية في إفريقيا[161].

[160]JACOB, Mundy, **Op.cit**, P 3-7.
[161]JACOB, Mundy, **Op.Cit**, P 8.

من أهم النقاد المشككين الأكثرة شهرة للتهديد الإرهابي في الساحل، الأنثروبولوجي البريطاني **جريمي كينان** "**Jeremy Keenan**"، عالم اجتماعي ذو خبرة على أرض الواقع في قلب الصحراء لأربع عقود، يرى أن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلاميحتى الآن يمثل أقل شيء من عملية استخباراتية كاذبة، ارتكبتها المخابرات الجزائرية للمساعدة في دفع القضية الإمبريالية الأمريكية غرب إفريقيا (2009).

حول الإتفاق مع فرضية كينان أم لا، فلا شك أن إفريقيا سوق الطاقة العالمية، من المستحيل تجاهلها، وقال المحلل ديفيد فولمان "**Daniel Volman**": أن منطق زيادة التدخل العسكري في القارة، لا سيما من خلال تجسيد الأفريكوم، يجعل من السهل بما فيه من الكفاية، استقراء أنه نفس المسار كما رأينا في الشرق الأوسط تحت القيادة المركزية الأمريكية التي أنشأت في الأساس بنفس الطريقة عام 1979، قيادة أنشأت للوفاء بالعهد الذي قطعه الرئيس "**جريمي كارتر**" أن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون مستعدة لاستخدام القوة العسكرية إذا لزم الأمر لحماية التدفق الحر للنفط من الخليج الفارسي. و كان التعهد المعروف باسم "عقيدة كارتر" أساس التدخل العسكري الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط منذ ذلك الحين[162].

فجريمي كينان، يرى بشأن الأدبيات في تعاملها مع "الحرب ضد الإرهاب" إن تمتاز بالوفرة فإنها مع ذلك تبدو و كأنها مبنية على أساس معلومات خاطئة إن لم تكن أكاذيب حقيقية، بالإضافة لذلك متشعبة بالفكر المرتبط بمشروع القرن الأمريكي الجديد "Project For A New American Century ‘PNAC’" الذي أطلق عام 1997 بانتهاج أجندة و برامج المحافظين الجدد، الهادف إلى تثبيت الهيمنة العالمية. هنا النقطة التي سيتم التطرق إليها، هي محاولة توضيح كيفية توظيف واستخدام "الحق" في المعنى الغربي، و محور التلاعب به من قبلهم في الحرب ضد الإرهاب.أصبح عنصر مكافحة الإرهاب حقيقة أداة أو وسيلة إيديولوجية لضمان **عسكرة المناطق،** و إفريقيا حسب ما أفاد به **جريمي كينان،** كان الحل البسيط نحو إدراجها ضمن المناطق المعنية بمكافحة الإرهاب بطريقة شرعية من خلال: جعل الإرهاب بإفريقياأي الإصطناع ، بالمعنى الغربي "makes terrorism in Africa"[163].

بالنسبة لكينان، كان للحرب على الإرهاب دور كبير في الولايات المتحدة الأمريكية لعسكرة إفريقيا، وجوهر حجته أن إدارة بوش قررت استخدام البنية العسكرية لتأمين الوصول إلى السيطرة على النفط، لتستخدم "الحرب على الإرهاب" كمبرر بدلا من الإعتراف الصريح أن الجيش الأمريكي تدخل في

[162]JACOB, Mundy, **Op.Cit**, P 9.

[163]JEREMY H. Keenan, Traduit par JULIEN, Pieret, LAURENCE, Marie et HEBERT, Dolbec,L’utilisation du « droit » dans la guerre contre le terrorisme, Revue québécoise de droit international, Décembre 2015, PP 161-163.

إفريقيا أساسا من أجل السيطرة على الموارد لتشكل "الأفريكوم" نقلة نوعية في خطاب أمننة الساحل الإفريقي.

خطاب "الأمن– التنمية":

الحرب العالمية ضد الإرهاب بالصحراء/الساحل في حقيقة الأمر مسألة مصطنعة، قدمت ووفرت لواشنطن مبررات لعسكرة القارة، **لكن السؤال المطروح: لماذا و كيف جعلت الولايات المتحدة الأمريكية نموذج التحول؟** في ما يخص: كيف "how"؟ من السهل جدا الإجابة: الخطاب الجديد (أمن– تنمية) قد تم شحنه أكثر بالجملة من طرف واشنطن بخطاب (تهديد/خطر/خوف)، في مثل هذه الطريقة، إفريقيا على نحو متزايد تبقى ضمن دائرة الحرب على الإرهاب، إضافة لعنصر رئيسي هو الفقر و التخلف، و التأكيد على التهديد الذي يأتي من فئة المهمشين و المستبعدين، ليتم تصنيفهم ضمن خانة الطبقات الخطيرة "dangerous classes". و يتم نقله بنوعية: خطاب "التنمية/الأمن" باتصال مع خطاب "التهديد/الخطر".إن أمننة إفريقيا يتم الترويج لها من خلال لفت الإنتباه إلى العلاقة بين التخلف والصراع والخطابات المختلفة بشأن الدول الفاشلة، فقر، تخلف، فشل دولاتي، ثقوب سوداء فيما يخص المناطق غير الخاضعة للحكم، ليتم إعادة صياغة القارة ككل باعتبارها "قلب الظلام" وتحول الحرب على الإرهاب إلى المساحات الشاسعة التي لا حكم فيها، لتشكل الصحراء/الساحل مستنقع الإرهاب.

لماذا؟ أيضا من السهل الإجابة: تمكين الجيش الأمريكي من استبداله على أنه عدواني، و إعطاء مصداقية للحرب العالمية على الإرهاب بصورة عسكرية نحو إفريقيا، لتعزز الدول الأجنبية جهودها للمساعدة في تحقيق السلام و الأمن لشعوب إفريقيا و تعزيز أهداف التنمية، الصحة، التعليم، الديمقراطية و النمو الإقتصادي. هذا غير عدواني على ما يبدو بإلغاء القوة العسكرية و التأكيد على لغة التنمية والأهداف الإنسانية و تعزيز القدرات المدنية، لذا يجب على الحكومات معالجة الأسباب الجذرية للمظالم العامة، ويجب أن يكون الحل الأمني التنموي قائما[164]. حسب **كينان**، هذا التحول في الخطاب المتعلق بتنمية الساحل الإفريقي و إفريقيا عامة مزعوم، فالبرامج و المساعدات الفرنسية والأمريكية ، كالأفريكوم ذات وجه خفي في الواقع، **ليبقى التساؤل مطروحا: ما إذا كانت خطابات الأمن/التنمية موجهة حقا نحو نقلة نوعية في التفكير الأجنبي لاستقرار الساحل الإفريقي؟** تم العثور على الإجابة في أرض الواقع بإفريقيا، سواء صيغت بلغة الحرب على الإرهاب أو خطاب الأمن والتنمية، فمثلا و وفقا **لكينان**، عمليات الأفريكوم حتى الآن خلقت انعدام الأمن و قوضت التعبيرات

[164]KEENAN, Jeremy, "Demystifying Africa's Security", Review of Africa political economy, Issue 118, Vol 35, 2008, P 635.

الديمقراطية و المجتمع المدني، إنشاؤها يعكس إدارة بوش في الإعتماد بشكل أساسي على القوة العسكرية لمتابعة الإهتمامات و المصالح الإستراتيجية، عسكرة تقدمية في إفريقيا عامة ذات عواقب خطيرة حسب كينان لشعوب إفريقيا ككل:

أ/ سوف تؤدي إلى عسكرة العلاقات بين الدول الأجنبية و إفريقيا، و عسكرة عديد الدول الإفريقية، التي بدورها ستكون أكثر احتمالا باستخدام القوة للحصول على أهداف خاصة.
ب/ التواجد الفرنسي الأمريكي العسكري جنبا إلى جنب تشجيع للحكومات المحلية تفضيل استخدام القوة العسكرية دون الديمقراطية، سيخلق المزيد من المسلحين و الإضطرابات بالتالي انعدام الأمن ونحن نشهد ذلك حاليا في عديد الدول بالساحل[165].
ج/ الإدارة الأمريكية و الإعتماد بقوة على دور الجيش له نتائج عكسية لقسم الوكالات المتخصصة مثل "USAID" للتنمية نحو تحقيق خطاب الأمن و التنمية الذي تدعي الأفريكوم تبنيه.

وفقا **لجيريمي كينان** تظهر الأفريكوم بعلامات لخدمة حماية الأنظمة القمعية التي لا تحظى بشرعية و شعبية دائمة في حالة منطقة الساحل. تدخلات عسكرية قدمت تعزيزا لاستبدادية الدول القمعية، ليس فقط من خلال توفير المزيد من المراقبة التكنولوجية العالية للأسلحة و نظم الأمن لكن عن طريق محاولة النهوض بأجهزة الدولة. هي بمثابة ترسيخ لأنظمة في الأساس غير ديمقراطية، في نفس الوقت إضعاف أو تأخير تطور المجتمعات المدنية المستقلة الديمقراطية.

إذن، استخدم خطاب الأمن/التنمية لربط التخلف بإفريقيا مع خطر الإرهاب، لتتبع دول الساحل هذه الدعوى الأجنبية حيث العديد منهم تستخدم ذريعة الحرب على الإرهاب لقمع المعارضة المشروعة من خلال ربطها بالإرهاب. في الواقع إجراءات بجميع أنحاء الساحل، تجعل أمريكا على مقربة من صنع الحرب على الإرهاب، إضافة إلى ذلك "**Abrahamsen**" أكد أيضا على الصلة بين التخلف و الإرهاب ليعمل على توليد صورة سلبية بجميع أنحاء القارة و خلق الشك و العداء تجاه شعبها، ما يترتب على ذلك تدهور في العلاقات بين الأعراق، ليؤدي في نهاية المطاف إلى تآكل الحريات المدنية في ظل مواجهة التهديدات لينظر إليها على أنها إرهابية بالدرجة الأولى166. نظرة غرستها القوى الكبرى و غذتها الجماعات الإرهابية.

تدخل الشركات الأمنية الخاصة في إفريقيا

[165]KEENAN, Jeremy, **Op.Cit**, P 636.
[166] KEENAN, Jeremy, **Op.Cit**, PP 637-638.

عرف مفهوم الأمن اهتماما كبيرا و زاد حضوره على رأس أولويات و أجندة المجتمع الدولي، ليرتبط بمجموعة من الأبعاد و المستويات و يشهد تطورا من حيث الشكل و المضمون، لتدرج القارة الإفريقية في سياسات الدول الكبرى و تعرف عسكرة و درجة تسليح عالية، بانتشار للشركات الأمنية التي عرفت انتشارا متزايدا كأداة للإستعمار الجديد، ما يؤكد ضعف و عجز المبنى السياسي للبلدان الإفريقية باختراق سيادتها إلى حدّ التدخل في شؤونها الداخلية[167]. و من بين أهم الشركات الأمنية الخاصة: نجد الفرنسية ك[168]:

Consultants Sa, Euro risque international, Compagnie international d'assistance spesialisée.

و أمريكية مثل:

Hill and Associates, Aid win wright, Ad consulting, Betroc corporation.

أهم ما يميز الشركات الأمنية الخاصة أنها لا تخضع للقوانين المحلية لدول الميدان ما يفتح فجوات و انتفادات واسعة حول مسألة السيادة، و يتم خرق الدول بالتدخل في عمل أجهزتها الأمنية العاجزة و القيام بوظائفها، من سماتها التنقل بحرية دون الخضوع لرقابة السلطة المحلية، ليعتبر بذلك مظهرا من مظاهر التدخل[169]. لتقوم هذه الشركات الخاصة بمحاربة مجموعات ليست بالضرورة إرهابية و إنما تطالب بحقوقها فقط و يظهر التلاعب بمصير أمن الشعوب بمنطقة الساحل الإفريقي.

في الأخير يظل دور هذه الشركات الأمنية يتعاظم بإفريقيا تتحالف مع أنظمة هشة، ليبقى تلاعب القوى الكبرى واضحا و يظل التدخل باسم مكافحة التهديدات ورقة تدخل و تبرير الوجود، وتظل المؤسسة العسكرية لدول الساحل عاجزة ما يجعلها رهينة و حبيسة تحالفات مع مؤسسات عسكرية دولية ظاهرها أمني وجوهرها مصلحي براغماتي لتحقيق مصالح و غايات دولها بالدرجة الأولى.

بصفة عامة، لا تزال مسألة التنمية بالساحل الإفريقي ناقصة الجوانب غير فعالة في استراتيجيات الدول الغربية، يقابلها في ذلك مبدأ التدخل والإنتشار العسكري كبعد أولوي آخذا النصيب والحصة الأكبر في الأجندة الفرنسية و الأمريكية، ليبقى الأخير من بين المسائل المثيرة للجدل على

---

[167] بوحنية قوي، شركات الأمن الخاصة في إفريقيا: أذرع عسكرية للعولمة، مركز الجزيرة للدراسات/ 12 أفريل 2015، ص 2.

[168] المرجع نفسه، ص 9.

[169] المرجع نفسه، ص 3.

حد سواء عند حدوثه أو الفشل في حدوثه، فمنذ نهاية الحرب الباردة اجتذبت المسألة اهتمام غالبية المفكرين وتجلى ذلك في عدة حالات لاستخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها.
في إطار كل هذا، تبقى و تظل مسائل السيادة الوطنية المبدأ الأساسي حيث تأسس خلالها النظام الدولي منذ معاهدة وستفاليا. وحدة الأراضي و عدم التدخل في الشؤون الداخلية استمرت لتكون الأساس للقانون الدولي، و المدونة في ميثاق الأمم المتحدة، و مع ذلك مسألة السيادة و عدم التدخل و منذ نهاية الحرب الباردة قد تم الطعن فيها من حيث ظهور خطابات حقوق الإنسان في ظل جرائم الحرب و الإبادة الجماعية.

مع إفريقيا، التي تظل غير مستثناة و التي أصبحت في وسط التدخلات العسكرية بالتالي القارة ليست محصنة من معضلة التدخل على الرغم من التناقض بين الرفض و الحاجة في نفس الوقت من أجل تحقيق الإستقرار و السلام و الأمن، و هناك البعض من يرى أن انتشار الصراعات تتطلب في نهاية المطاف أو قد تتطلب ردا عسكريا، حيث تنص على ذلك مجموعة من المنظمات الإقليمية مثل الإتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة عن تلبية هذا السيناريو، لكن مثل هذا الإحتمال لديه فعل سلبي بمعنى له مناورة حول القضايا المعقدة للسيادة و مع ذلك في إفريقيا الصراعات المسلحة في العديد من الحالات تتطلب ردا عسكريا[170].

و في ظل تعقد و فوضوية البيئة الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي و باعتبار الجزائر دولة إقليمية محورية بالمنطقة ما موقع سياستها الأمنية في ظل التواجد العسكري للقوى الكبرى بالمنطقة؟، خاصة و أن ما يلاحظ في الفكر الفرنسي و الأمريكي حول أبعاد أمن الساحل التي تركز على المشكلات المستجدة أكثر منه على الأصيلة، لتربط مسألة أمن المنطقة بالمشكلات الجهادية والتخوف منها أكثر منه مشاكل الطوارق وبناء الدولة الهش[171]، بين الرفض التام للتدخل في الشؤون الداخلية للدول و بين الضرورة الملحة للقضاء على الجماعات المسلحة؟، إضافة لواقع بيئتها الإستراتيجية المعقد و الفوضوي كما تمثله الخريطة أدناه.
الخارطة رقم 29: البيئة الإستراتيجية الخارجية للجزائر

[170] RAMUHALA, Mashudu Godfrey, "Post cold war military intervention in Africa", Scientia militaria: Journal of military studies, South Africa, Vol 39, N° 01, 2011, PP 33-34.

[171] كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 119.

Source : Le monde diplomatique, 2012

الفصل الرابع:

الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في التّعامل مع نزاعات منطقة الساحل الإفريقي

في ظل الوضع المتأزم و مجموع المتغيرات التي يشهدها الجوار الإقليمي للجزائر، من طبيعة التهديدات العابرة للحدود الوطنية، امتداد لمواطن النزاع بالساحل الإفريقي و الفوضى التي تعيشها المنطقة، كان لزاما على الجزائر رسم استراتيجيات مضادة بغرض احتواء مجموع تلك التهديدات لحماية مصالحها الوطنية، في إطار مرجعيتها الإيديولوجية التي تحملها سياستها الخارجية. و بالنظر إلى منطق عملها الخارجي فإن الجزائر تجمع بين مجموعة من المقاربات في بناء استراتيجيتها الأمنية، الأولى متمثلة في **إطار الطرح البنائي** لمفهوم الأمن على أساس أنه شيء يمكن بناؤه من خلال المجتمع و ليس القوة ضف لآلية الحوار كأداة رئيسية في تحقيقه، دون تجاهل التعاون بين الدول على أساس المصالح والإحتياجات المشتركة كمؤشر في تحقيق الإستقرار و أن أهم تهديد للأمن الوطني هو غياب الأخير – التعاون–، و لعل أن الدور الجزائري خارج حدوده و بمنطقة الساحل الإفريقي القائم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، التسوية السلمية للنزاعات، حسن الجوار، عدم تدخل الجيش، التكامل و التنسيق الإقليمي بين كل من مالي، النيجر، موريتانيا، دور الوسيط و صانع السلام، أداء يترجم ذلك الطرح.

في حين تشمل المقاربة الثانية **الطرح الواقعي الدفاعي**، بإستراتيجية أمنية تمنع الجيش الخروج ما وراء الحدود و احترام مبدأ عدم التدخل العسكري، مبدأ الدفاع كوسيلة لتحقيق الأمن بالمقابل التقليل من حظوظ توسع الدول الأخرى، وضع من شأنه خلق حالة التعاون، ليشكل بذلك كل من المبدأين عوامل التقليل من الفوضى بالساحل الإفريقي. بالتالي الجزائر و من خلال توجهات دورها الخارجي تنادي بمعادلة مفادها أن زيادة التعاون بين دول المنطقة يقلل من هيمنة و نفوذ جهات أخرى و يزيد من حالة الأمن. وعليه، من منظور هذا السياق يعتبر التعاون المؤشر و الوسيلة لقرارات عقلانية أكثر منه نحو التدخل العسكري، ليشكل بذلك الأخير حالة التكامل الإقليمي، الأمر الغائب بالساحل الإفريقي حيث انعدام الثقة وتفضيل دول المنطقة التعامل مع أطراف خارجية بالخصوص فرنسا.

ضف إلى آلية تنادي بها الجزائر وفقا للطرح الواقعي الدفاعي و هي خلق مؤسسات أمنية، حيث تجسد هذا الأمر على أرض الواقع من خلال تأسيسها لوحدة تبادل المعلومات الإستخباراتية عام 2010 مقرها "تمنراست" بالجزائر "Unit for fusion and liaison, an intelligence-sharing club (UFLISC)" جنبا إلى جنب مع قادة مخابرات الساحل للدول المعنية بالتهديدات العابرة للحدود، كذلك اللجنة التنفيذية للأركان العملياتية المشتركة "CEMOC" التي أنشأت في 21 أفريل 2010 و مقرها تمنراست في الصحراء الجزائرية تضم مالي، موريتانيا، النيجر و الجزائر كمنسق و قائد في مهمة لمكافحة الإرهاب بمنطقة الساحل الإفريقي، بغية توفير أمن مشترك لكن الملاحظ أن العمل الميداني يبقى غير فعال.

من منظور الجزائر، فإن التعاون المشترك يحقق قاعدة المصالح المتوافقة لكن بشرط عدم اللجوء إلى وسائل التظليل و المراوغة في المصالح الوطنية الأمنية.

مقاربة أخرى تتمثل في تحقيق الأمن من خلال الخطاب كممارسة، لتعمل وفق **منطق نزع الأمننة** "**desecuritization**"،حيث و كما تمّ ذكره في الفصل الأول من الدراسة، يتم عكس الأمننة و تنقل القضايا من التهديد–الدفاع إلى المجال العام حيث يمكن التعامل معها وفقا لقواعد الديمقراطية السياسية. فنزع الأمننة كتغيير من خلال الإستقرار يشير إلى الحالة التي يكون فيها هناك أدلة على وجود تغيير واضح في الخطاب الأمني من خلال عملية تدريجية، هذا التغيير التدريجي يجعل المنهج العسكري أقل استخداما و عنفا بشكل ملموس، و هو المستنبط من خلال سلوكيات الجزائر في محاولة حلها لنزاعات الساحل الإفريقي من خلال التأكيد على الخطاب الأمني القائم على متغيري "**الأمن/التنمية**". كما و تعمل جاهدة لنقل القضية خارج المجال العسكري من خلال تقديم النشاط السياسي في التعامل مع التهديد محل النظر، بالتالي معالجة مصدر النزاع فيما يخص إعادة التعبير، و إدراك الأطراف المتنازعة أن التعاون والتفاوض سوف يخدم مصالحهم على نحو أفضل للبقاء على الوجود.

أما المساهمة النهائية، تندرج في العمل وفق آلية تعتبر الأكثر معاصرة هي تلك التي وضعها بوزان فيما يخص **الأمننة الكلية "macro-securitization"**، فكرة أكبر نطاقا تهدف إلى تأطير القضايا الأمنية "framing security issues"، إنها قائمة على **البناءات الشمولية** للتهديدات و المواضيع المرجعية.

إن استراتيجية الأمن الوطني الجزائري سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، تعكس **مقاربتي الأمن الإنساني** لمدرسة كوبنهاغن و **الأمن الشامل** لبوزان، آخذة أبعاد متعددة من عسكري لتأمين الدفاع ومكافحة الإرهاب و أعمال الجريمة المنظمة، بعد اجتماعي في بناء السلم و تحقيق التماسك الإجتماعي، بعد اقتصادي في محاولة تحقيق التنمية و بعد سياسي من خلال الآلية الدبلوماسية والمصالحة الوطنية والحوار.

بعد هذا التوضيح المختصر لمضمون الإستراتيجية الأمنية الجزائرية، فإنه و من الضروري عدم تجاهل البيئة الداخلية للدولة كمعيار أساسي في صياغة الأخيرة لأي وحدة دولية، في هذا الإطار سيتم تحليل البيئة الوطنية للجزائر و تحديد نقاط قوة و ضعف البلاد كمحور في بناء استراتيجيتها الأمنية بهدف تحديد المزايا الخاصة بالدولة، إمكانيتها مقارنة بالدول الأخرى، نقاط الضعف و ما يمكن تحسينه.

المبحث الأول: فحص البيئة الوطنية للجزائر

ظهرت الجزائر كوسيط لا غنى عنه للإستقرار في شمال إفريقيا و منطقة الساحل الإفريقي حيث انعدام الأمن "insecurity"، التدخل الأجنبي "foreign medling"، و درجة الإستقطاب "polarisation" الآخذة في الإرتفاع بجميع أنحاء المنطقة (البيئة المحيطة بالجزائر)، فكانت و لا تزال تعتمد على الحوار كمفتاح لبناء الدولة و إحلال السلم باعتباره أفضل وسيلة لإخراج دول الجوار من النزاعات المتشابكة بالتالي ضمان الأمن على المدى الطويل.

ما يسميه البعض عن الجزائر "بالعودة" إلى السياسة الإقليمية بعد غياب طويل منذ "فترة العشرية السوداء" و الصراع الداخلي سنوات التسعينات، كان له جانب إيجابي في كثير من النواحي كنهجها في تعزيز الإندماج و الحل الوسط لتحقيق استقرار الدول المجاورة، مدفوعا بتحقيق مصلحتها الذاتية ما يقدم فرصة للنظام الدولي لمكافحة و مواجهة مجمل التحديات التي تترتب عن الإضطرابات الإقليمية، و مع ذلك طموحاتها الإقليمية لها حدود فرضتها بيئتها الداخلية من مشهد سياسي داخلي محتضر، نظام ممزق نتيجة الإنقسامات "factionalism" و عدم اليقين "uncertainty" ما يلقي ضبابية في الأفق السياسي.

دون تجاهل عامل التوتر في بيئتها الخارجية الذي يسود علاقاتها مع الأطراف الأخرى في المنطقة كالمغرب وعدم الثقة التي تسود مع دول الجوار كمالي و النيجر ضف إلى القوة الفرنسية، فقرابة أكثر من عقد من إعطاء الأولوية للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي، أعادت الجزائر ضبط "recalibrating" سياستها الخارجية بدبلوماسيةاحترافية تحظى باحترام واسع من الإفريقيين، نشطة نحو القارة و محيطها، ما يدل على أن البلاد راغبة في أن تكون مرساة "an anchor" لمحيط مضطرب دون إبعاد المشاركة مع الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي، كجزء من الإستجابة اللازمة التي لم يسبق لها مثيل في مكافحة جل التحديات على الحدود، من الأجزاء الشرقية و الجنوبية من حدودها البرية بحوالي 6500 كلم، بهذا الجزائر عليها أن تتعامل مع الضعف التي تعانيه الدولة و التهديدات الجهادية، ما يحدث في ليبيا ضف أزمة مالي و ما أعقبها ومنطقة الساحل على نطاق واسع، ليتحول الأمن إلى مسألة عابرة للحدود "cross-border" لأول مرة في الجزائر[1]. لم يسبق لها مثيل من قبل، بتهديدات خارج نطاق الدول لتتحول قضية الأمن في غاية التّعقيد تشترك في نقطة، إنها لا تتوقف عند الدولة نفسها بل تتعداها إلى ما يجاورها، لتصبح المخاطر الأمنية مفتوحة على كل دولة من دول المنطقة.

[1]" Algeria and its neighbours", Middle East and North Africa, ,(Belgium: Brussels, International Crisis Group, Report N° 164, 12 October 2015), P 1.

ففي يناير 2013، الهجوم على مجمع الغاز الطبيعي بعين أميناس كان دليلا واضحا على ذلك، فمنذ الإضطراب الإقليمي عام 2011، لعبت الجزائر أدوارا مهمة في الأزمات السياسية والأمنية بدول الجوار الثلاث، في ليبيا حيث دعّمت مفاوضات الأمم المتحدة و قادت الإدارة الدبلوماسية منتصف 2014 للتوفيق بين الفصائل المتحاربة، بمالي حيث استضافت و توسطت المحادثات بين الحكومة و الفصائل المتمردة بالشمال لتحقيق الإستقرار بالبلاد و منع الإنفصال بين الشمال والجنوب. أما بتونس، كانت داعما هادئا و لكن حاسما للإجماع بين الإسلاميين و العلمانيين الذين كانوا مصدر للإستقرار منذ عام 2014.في هذه الحالات، قد دافعت الدبلوماسية الجزائرية و كبار المسؤولين عن حلول سياسية لاستقطاب الإضطرابات الإجتماعية و الصراعات المسلحة، و نظرا لنذرة الجهات الفاعلة الإقليمية القادرة و المستعدة من لعب دور بنّاء في المنطقة خاصة الساحل الإفريقي و ما يميزه المساحات غير المحكومة في العالم صعّب من المهمة إلى حد ما. لتضاف قيود على دور التطلع الإقليمي البارز بالمنطقة التي تبدأ مع السياسة الداخلية للجزائر حيث ظهر النظام أقل مرونة، بمخاوف كثيرة على الخلافة للرئيس الحالي "عبد العزيز بوتفليقة" و المنافسة داخل النخبة السياسية ما يثير قلق و اضطرابات شعبية، ففي الوقت الذي يدعو البعض إلى الإنفتاح السياسي، لاقى الأخير نوعا من الرفض،الأمر الذي دفع البعض في المعارضة باتهام النظام بالجمود و الركود، لتصبح الجبهة الداخلية عامل ضعف بالنسبة للإستراتيجية الجزائرية وليس مقوّم سياسي، ضف لذلك السياق الإقليمي الذي جعل من عملية الإنتقال السياسي بالفعل أكثر خطورة.

تقليديا تركز الجزائر على العلاقات بين دولة و دولة، لكن يجدر الإشارة هنا باعتبار هذا التركيز مسار للعلاقات الدبلوماسية التقليدية التي قلّما يحقق تعاون إقليمي بين وحداتالمركب الأمني الإقليمي لتظل أطر التعاون مجزأة منقسمة. فعلاقاتها مع القوة الإستعمارية السابقة والجار المغرب ممزقة بتوترات غير ضرورية ومنافسات في كثير من الأحيان لا لزوم لها، في ظل انعدام الأمن الإقليمي المتزايد و إيديولوجية الإستقطاب، فإن زيادة المشاركة الجزائرية كوسيط في الإستقرار والتسوية السياسية للصراعات بمنطقة الساحل ينبغي الترحيب به.منذ فترة طويلة، تركز الجزائر على المصلحة السياسية بعد عقد من الأزمة في التسعينات، حيث تبذل جهودها للعب دور محوري إقليمي في محيطها الجغرافي القريب و تنص بوضوح في رغبتها من أن تكون عامل استقرار في منطقة مضطربة و للقيام بذلك تحاول في غالب الأحيان تسهيل بناء حل للنزاعات عن طريق بناء توافق في الآراء مع جيرانها خاصة ليبيا و مالي[2]، بغية التوصل إلى حل سلمي توافقي بين كل أطراف النزاع، حيث ترى في ذلك المخرج الوحيد من أي صراع، هذا الموقف نابع من تجربتها ضد الإرهاب و فترة العشرية السوداء.

[2]Algeria and its neighbours, **Op.Cit**, PP 1-2.

هذا المحور سيحاول تقديم خلفية عن المبنى السياسي الذي ينشط من خلال زاوية التفاعل بين السياسة الداخلية و مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كعقيدة لا رجعة فيها بالتالي مقومين سياسي و عقائدي للإستراتيجية الأمنية، ضف إلى ما يشكله الساحل الإفريقي من منطقة أمن للجزائر وعمقها الإستراتيجي كمقوم جيوبوليتيكي، دون تجاهل أهم نقاط الضعف من انشقاقات و تصاعد التوترات داخل الجبهة الداخلية من اجتماعية، سياسية و اقتصادية التي تقف عائقا وراء استراتيجية أمنية فعالة تبحث عن فرصة لإيجاد الحلول للمشاكل الإقليمية.

المطلب الأول: مقومات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية

أ/ المقوم السياسي: عندما اندلعت أحداث ما يسمى بالربيع العربي و الإضطرابات في عام 2011، كان للجزائريين وجهة نظر أنهم خضعوا بالفعل لتجربة مماثلة التي دفعت بشدة و سميت قي وقت لاحق بالعشرية السوداء، كصراع مميت بين المتمردين الإسلاميين و قوات الأمن في فترة التسعينات، لتلغي الحكومة الإنتخابات التي كان مقررا إجراؤها –انتخابات التي كان متوقعا أن تفوز بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS– لتتشهد الجزائر إدانات جراء سلوكها من قبل منظمة حقوق الإنسان و الدول الأجنبية واشتبه في قوات الأمن أنها لعبت دورا في مقتل مئات المدنيين.

ما هو متعارف عليه، أن الجزائر هزمت الإرهابيين و عرفت في تلك الفترة عزلة و ضعفا، حيث فشلت في الحصول على دعم المجتمع الدولي، لتعرف تباطؤا في العودة لدورها إلى غاية وصول "عبد العزيز بوتفليقة للرئاسة عام 1999 لصنع السلام الوطني و المصالحة و تبدأ عملية طويلة في إعادة الإنخراط مع المنظمات الدولية، و بالفعل قام ببناء تعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا على أساس المصالح المتبادلة في قطاع الطاقة خاصة بعد هجمات 09/11 في أمريكا، مؤكدا أن الجزائر كانت ومنذ فترة طويلة على خط الجبهة في الحرب على الإرهاب ليصبح عابرا للحدود و يصل إلى الأراضي الأمريكية، و ينجح بوتفليقة بإقامة علاقات أمنية قوية مع واشنطن و إنهاء العزلة التي عرفتها البلاد و استعادة الشرعية الدولية، لترفع أمريكا عام 2002 الحظر المفروض على الأسلحة الذي كان لمدة 10 سنوات ضد الجزائر، ليبدأ إدراجها في سلم المنتديات الأمنية الدولية لا سيما الإقليمية في الحوار المتوسطي لحلف الناتو الذي بدأ عام 1994. بالنسبة للبعض يبدو أن هذا تركيز على كسب مكانة في المجتمع الدولي –الغربي– جاء على حساب الدور التاريخي للجزائر في إفريقيا و دول الجوار لا سيما من خلال الإتحاد الإفريقي و سابقته حيث لعبت دبلوماسية الجزائر أدوارا قيادية3، في حل العديد من النزاعات بالقارة، أشاد بها الرؤساء الأفارقة، ما

[3] Algeria and its neighbours,**Op.Cit**, PP 2-3.

جعلها تعود للواجهة الدولية و القارية و تكسب مكانة مهمة كفاعل في عمليات استسباب السلم والأمن الإفريقي خاصة.

السياسة الخارجية و السياسة الداخلية الجزائرية: مفاهيم الدور الوطني الجزائري

في مواجهة للتغيرات الإقليمية بدول الجوار منذ 2011، تبرز الجزائر على الأقل في ثلاث نقاط: أولا، الرغبة المتكررة في البقاء محايدة تماما فيما يخص مجموع التوترات الإقليمية، ثم البيانات المتكررة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة و أخيرا التركيز على مخاطر تصاعد شدة التهديدات والعنف المرتبط بتغيرات سياسية غير منتظمة. ففي الوقت التي اجتاحت فيه وسائل الإعلام بمجموعة من التعليقات و المقالات و المواقف، صممت الجزائر على الإنتظار بهدوء بتصريحات متكررة عن عدم التدخل العسكري في الشؤون الداخلية و احترام سيادة الدول و دعم تحقيق السلم و الأمن. و في واقع الأمر، العديد من المواقف الجزائرية كرفض الإعتراف المبكر بشرعية المجلس الوطني الإنتقالي وكذا رفض دعم تدخل حلف الشمال الأطلسي في ليبيا، كذلك من إدانة لنظام "بشار الأسد" ضف إلى معارضة التدخل العسكري بمالي، بالنسبة لها مواقف تعبر عن الإرث السياسي لجزائر المقاومة، و مع ذلك تبرير لا يلقى توافق بين الجميع، في ظل أصوات تنتقد السياسة الخارجية، كونها انتظارية "attensite"، دفاعية "deffensive"، رد فعل "reactive"، غير مقروءة "illegible"، غير مسموعة "inaudible"، ليظهر ما يسمى بمسألة "صراع الدور"، فما هو السبب؟

تتخذ الحكومة الجزائرية مواقف من أجل بقاء و استدامة و استقرار النظام بالتالي قراءة جد متناقضة، تدل على أنه من منظور السياسة الخارجية وجها لوجه هناك حاجة لسياسة داخلية، أولا، من المفيد أن نتساءل ما إذا كانت السياسة الخارجية الجزائرية هي نتيجة لحسابات سياسية، هدفها استمرار لسياسة داخلية ونهاية الوضع الراهن "the final of statu quo"؟، في الوقت نفسه هل يمكننا أن نفترض أن السياسة الخارجية الجزائرية هي نتيجة البناء السياسي الذي بدأ قبل الإستقلال و عزز لمدة نصف قرن لعملية تاريخية؟للإجابة عن هذه السؤال، سيناقشالمحور فرضيتين: إمكانية القول أن السياسة الخارجية هي أداة تخدم مصالح السياسة الداخلية.و إمكانية القول أن السياسة الخارجية كأداة من أجل بناء القدرة على صمود النظام[4].

فمقارنة بالسياسة الداخلية، السياسة الخارجية الجزائرية في مركز البيلبوغرافيا أقل بكثير بغض النظر عن بعض الدوريات و الكتب التي تتحدث عن حرب التحرير في حين خصص العديد من الكتب خلال فترة الحرب الباردة، و هناك فترة من الإنقسامات السياسية القوية و الإيديولوجية أن تجلت في

[4] DRIS, Louisa et HAMADOUCHE, Ait, "Politique éxtérieure et politique intérieure Algérienne : la résistance révolutionnaire au service de la résilience autoritaire ?, Revue « Maghreb-Machrek », N°221, 03/2014, P 9.

الجزائر بشكل ملحوظ في النشاط الدبلوماسي ضد أي شكل من أشكال الإمبريالية و الإستعمار بدعمها حركات التحرر[5]، لتجسد الأخيرة كمبدأ من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية و عقيدتها في تسوية النزاعات وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

لا تهدفالدراسة إلى تحليل مفصل عن موقف الجزائر تجاه التوترات السياسية و لكن الإستفادة من هذه الإضطرابات لتحليل السياسة الخارجية كأداة للسياسة الداخلية، سواء لأسباب نظرية أو لأسباب تتعلق بحالة الجزائر، في الواقع قبل مجموع كل المواقف، الإجراءات، الأنشطة و الأهداف المنشودة من قبل الدولة على المستوى الدولي، السياسة الخارجية قبل كل شيء و في المقام الأول سياسة عامة. بالتالي **ترتبط ارتباطا مباشرا و وثيقا بطبيعة النظام الجزائري و الأفراد الذين يشكلون الجوهر منذ الإستقلال**، وعلاوة على ذلك، ميزة أخرى للسياسة الخارجية الجزائرية هو استقرارها العالي الذي يسمح بالتحليل على المدى القصير والطويل. في المدى القصير، تسمح بالتوقف على وقائع محددة في حين و **على المدى الطويل تنحني إيجابا حول تأثير الماضي–الذاكرة– القواعد و المبادئ الوطنية** التي في كل مكان من خيارات السياسة الخارجية الجزائرية، و منه إطارين زمنيين ضروريين لمحاولة التعرف على القرب والتكامل الطبيعي بين السياسة الداخلية و السياسة الخارجية الجزائرية.

أسس السياسة الخارجية الجزائرية

استقرار السياسة الخارجية الجزائرية هو نتيجة لقاعدة معيارية تستند عليها، بالنسبة لبنائها وقواعدها، ليست مجرد مراجع بسيطة للأطراف الباحثة عن إضفاء الشرعية على أي فعل أو عمل لها ولكنها تشكل قلب مصالح الدولة و هويتها، و من المثير للإهتمام أن نلاحظ و بموجب الدستور الجزائري استحضاره للسياسة الخارجية للأمة، **في ميلادها المرتبط عن كثب و تعلقه بحرب الإستقلال.**

حجر الزاوية في الهوية الجزائرية الحديثة هو **حرب التحرير** التي و كما يشير اسمها، قد دعمت من قبل دبلوماسية ثورية "diplomacy revolutionary*" ملحوظة بشكل نشط. ففي الفترة ما بين 1954–1962،

[5] DRIS, Louisa et HAMADOUCHE, Ait, "Politique éxtérieure et politique intérieure Algérienne : la résistance révolutionnaire au service de la résilience autoritaire ?, Revue « Maghreb-Machrek », N°221, 03/2014, P10.

*الدبلوماسية الثورية الجزائرية تستند أساس الأنشطة التاريخية السابقة التي بدأت في الفترة الممتدة من 1839–1919 من قبل الحاج أحمد باي قائد بايلك قسنطينة و حمدان خوجة باستخدام المساعدات الخارجية لمواجهة الغزو الفرنسي. دون نسيان الأمير عبد القادر اشتغل هو كذلك البعد الدولي للخروج كقائد حقيقي للدولة، من خلال معاهدات "desmichels" و"tafna".

تمثّل التحدي ببساطة في فرض المسألة الجزائرية ضمن جدول أعمال المجتمع الدولي لكسر العزلة المفروضة على الحركة الوطنية الجزائرية بمضاعفة مصادر الدعم، دبلوماسية عامة حقيقية بالمعنى الحديث، تتم باستثمار الرأي العام و الإعلام...إلخ، ومن بين الفاعلين الرئيسيين في دبلوماسية التأييد "advocacy diplomacy" كل من "**محمد يزيد**" و "**حسين آيت احمد**"، حيث المهمة كانت أكثر تعقيدا لأن الهدف ليس فقط في تحسين و الحصول على دعم بصورة طبيعية و لكن كسر دعم مكاسب فرنسا في الوقت نفسه.

لتحقق الجزائر أول انتصار دبلوماسي لها بفتح الطريق تجاه الأمم المتحدة أين تم تدويل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة منذ عام 1956 و دوما بنشاطها الدبلوماسي سمح لها في الحصول على دعم و اعتراف 50 دولة سنة 1958.

في ميلاد للعلاقة المعقدة بين الداخل و الخارج، الجهات الفاعلة في التعريف الثوري لحرب التحرير تركت بصمة قوية، فمع الإستقلال و انسحاب المستعمر الفرنسي ترك البلد يكاد يخلو من الإدارات والإداريين، باستثناء الجانب الدبلوماسي تقريبا لأن عمل السياسة الخارجية لحرب التحرير قد شكل فعلا موظفين لوزارة الشؤون الخارجية و بالتالي الأخيرة عملت على رأس الوضع الإجتماعي مستفيدة من تجربة الدبلوماسية الثورية، هذا الرابط العضوي بين الدبلوماسية الجزائرية و الجزائر المستقلة حديثا خلق تصورا قويا بإدخال مفاهيم **الدولة، السيادة، عدم التدخل، حق الشعوب في تقرير المصير**...إلخ.

لقد كان النضال من أجل استعادة السيادة الجزائرية أمرا جد صعب و بالمثل **تقديس** "**sacralisation**" **لمبدأ عدم التدخل** هو نتيجة لصراعات تأثير بين السلطة الداخلية و الخارجية في دستور الحركة الوطنية، لكنو بالنسبة للجزائر كما نص عليه ميثاق الصومام من خلال التأكيد على "أولوية الداخل على الخارج"، فخلال سنوات التسعينات، الخارج لا يزال لديه صورة سلبية نظرا لأنه مصدر تهديد (شبكات إرهابية، أسلحة...إلخ)و مصدر ضعف (ضغوط اقتصادية، سياسات بشأن مسألة حقوق الإنسان) و منذ عام 2011 الخطاب أصبح أقوى من أي وقت مضى مع خلفية الحرب بليبيا، أزمة مالي، و في كل خطوة "الخارج" يمثل نمط مقاومة الهوية الداخلية لمواجهة التهديدات التي تعرف انتشارا سريعا.

من المستحيل في نطاق هذه الدراسة حصر أزيد من 50 عاما في تحليل للسياسة الخارجية الجزائرية، لذلك سنحاول أدناه التركيز على أقواس تاريخية حيث العلاقات بين السياسة الداخلية والخارجية لها معنى محدد: السياسة الخارجية "العصر الذهبي (1960–1970)/ سنوات الأزمة (1990)/ إعادة التأهيل الدولي (2000)[6].

[6]DRIS, Louisa et HAMADOUCHE, Ait,**Op.Cit**, PP11-13.

إن مبادئ السياسة الخارجية واضحة من خلال مختلف الدساتير الجزائرية المتعاقبة، حيث تنص **المادة 29 من دستور 1996: "على أن الجزائر تمتنع عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى و حريتها. و تبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية. المادة 30: "الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والإقتصادي، و الحق في تقرير المصير، و ضد كل تمييز عنصري. كما و تنص المادة 31: "على أن الجزائر تعمل على دعم التعاون الدولي، تنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة، عدم التدخل في الشؤون الداخلية و تتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه"**[7].

ب/ المقوم العقائدي

كما ذكرنا سابقا في إطار الفصل الأول من الدراسة يقصد بالمقوم العقائدي، العقيدة الأمنية للدولة و منظومة القيم السائدة في المجتمع بالمقابل، درجة قبولها من مختلف فئات الأخير و درجة تمثيلها مع بقية المقومات الأخرى، في هذا السياق نشير إلى **العقيدة الأمنية** و التي تعني" مجموع الآراء، الإعتقادات و المبادئ التي في مجملها تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة، تتبناها الأخيرة عندما يتعلق الأمر في مواجهة مجموعة من التحديات و القضايا التي تشكل خطرا على أمنها، هذه العقيدة من شأنها إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني، عبارة عن أداة تقوم الدولة من خلالها بتعريف التهديدات والتحدياتو المخاطر التي تواجهها حيث تختلف من دولة لأخرى باختلاف طبيعة التهديدات الأمنية[8].

العقيدة الأمنية ذو صلة باستراتيجية الأمن الوطني، حيث توجه الغرض الأعلى للدفاع والسياسات الأمنية، تحدد المبادئ العامة و المهام الأساسية للقوات المسلحة، المجتمعات الإستخباراتية و الدبلوماسية بالتالي تسعى لتحقيق الأهداف الوطنية، لا يمكن أن تنشأ من فراغ حيث تعود جذورها بشكل حيوي من تاريخ، جغرافية و ثقافة الدولة بالتالي مكون معقد للغاية[9].

فيما يخص العقيدة الأمنية للجزائر، فإنها تتحرك وفقا لمجموعة من المبادئ و الثوابت الدستورية، حيث أنّ عقيدتها الأمنية بقيت مبنية أساسا على عنصر عدم التدخل العسكري، تمنع الجيش من القيام بأي عمل عسكري خارج إقليمه الوطني، حيث تناشد و تذكر دائما هذا المبدأ لتبرر أن قواتها العسكرية لن تكون أبدا محل تدخل خارج الحدود حتى و إن تلقت طلب دعم من دول

---

[7]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، العدد 14 (السنة الثالثة و الخمسون، الإثنين 7 مارس 2016)، ص 9.

[8]صالح زياني، مرجع سابق، ص 290.

[9]Joshy, Manoj et ABHIJIT, Lyer-Mitra,**Op.Cit**, Sur le site : www.orfonline.org

الجوار[10]، موقف يمكن ترجمته في شقين، الأول هو أن الجزائر و تاريخها الإستعماري جعلها تدرك بأن التدخل في الشؤون الداخلية للدولة هو صراحة مساس بسيادة الدولة، ثانيا، عدم التدخل خارج الحدود خصوصا في ظل الوضع الأمني الفوضوي والمعقد، هو حذر من الإنجرار في مستنقع لا مخرج منه سيكلفها عواقب وخيمة.

في إطار عقيدتها، فإن معظم التصريحات في السياسة الخارجية تعطي الصدارة للأمن كشرط ضروري لتحقيق أهداف سياسية أخرى سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي، و مع ظهور المزيد من التوترات في منطقة الساحل، أصبحت القدرات الدفاعية واسعة جدا في البلاد بما في ذلك القوات العسكرية والأمنية الداخلية مجتمعة تصل حوالي 187 ألف و على نحو متزايد[11].

فبالرغم من الوضع الأمني المتدهور و التهديدات الخارجية غير المسبوقة لأمنها و استقرارها، لا تزال الجزائر متمسكة بنهج عدم التدخل بدلا من استخدام القوة العسكرية للحدّ من التهديدات الخارجية، حيث تواصل وتشجع الحكومة حل أزمات منطقة الساحل و تأثيرات ليبيا من خلال الحلول السياسية عن طريق التفاوض وأسلوب الحوار بإشراك حد أقصى من الأطراف حتى يمكن أن يبنى الحوار على أسس صلبة، بهذا تطرح الجزائر بعض المفاوضات التي ينبغي أن تأخذ بعين الإعتبار جميع المواقف "positions"، الأطراف "actors"، التفضيلات "preferences" و المصالح "interests"[12] ، بالنظر إلى هذه العناصر، نلتمس نوعا من الجدّيّة الجزائرية في حل النزاعات، فحضور جميع الأطراف يساعد على تحديد المواقف المتباينة بالتالي استبعاد فشل أي قرار يصدر عن المفاوضات في مراحل متقدمة.

كما أن عدم الإستقرار في دول الجوار و التهديدات الجديدة العابرة للحدود، خلقت الحاجة لتكيف العقيدة الأمنية الجزائرية و تبنّي موقفا دفاعيا، بما في ذلك عسكرة الحدود "militarisation of borders" التي رأت فيها حاجة و ضرورة ملحّة. على وجه الخصوص، اندلاع النزاع بمالي عام 2012 الذي لم يسبق له مثيل و الذي انطوى لأول مرة ليس فقط على الطوارق و القتال ضد الحكومة المركزية لكن أيضا متمردين، جهاديين و إرهابيين و مهربين، مدموجا بعدم وجود سيطرة على الحدود و فراغات أمنية في الجنوب الليبي، لفتح جبهات جديدة من التهديدات الأمنية على الحدود الجزائرية، ما خلق بيئة استراتيجية جديدة، فمخاطر واقع استراتيجي جديد حدد معالم جديدة حيث أدى بالجزائر لزيادة الإنفاق العسكري ونشر مزيد من القوات الأمنية على الحدود بطبيعة الحال بصورة مكلفة "costly" و ترقية القدرة العسكرية على نطاق أوسع ليتضاعف حجم الإنفاق العسكري بين الفترة

[10] AMMOUR, Laurence Aida, "Evolution de la politique de défense Algérienne", Centre Français de recherche sur le renseignement, Bulletin de documentation N° 07, France : Paris, Aout 2013, P 2.
[11] SPENCER, Claire, "Strategic posture review : Algeria", 25 juillet 2012, Date de consultation : 08-03-2016, Sur le site : worldpolitics-review.com
[12] GEOFF, D.Porter, "Le non-interventionnisme de l'Algérie en question", Politique étrangère, Institut Française des relations internationales, France : Paris, 3/2015, P 52.

2004–2013، ما يجعل الجزائر أول بلد إفريقي بميزانية عسكرية تتجاوز 10 مليار دولار أو 05 % من ناتجها المحلي الإجمالي.

هذا التكيف مع مجموع التهديدات الأمنية على طول الحدود الجنوبية و الشرقية هو حماية لأمنها واستقرارها ضد أي عدو غير مرئي "a largely invisible enemy" و ضد احتمال نشوب حرب طويلة[13]، لأن الوضع الأمني بالساحل معقد و شدة التهديدات خطيرة، الأمر الذي يستلزم على الجزائر العمل بيقظة جدّ عالية و تأهب و استعداد تكيفا مع أي تغيرات أو تحولات تحدث في فضاء الصحراء– الساحل.

ج/ المقوم الجيوبوليتيكي

في الآونة الأخيرة، اللااستقرار بالمنطقة المدفوع بعدة عوامل و أسباب من تمردات الطوارق الدورية، سقوط نظام القذافي، عوامل اضطرت بالنظام الجزائري للرد على عدم اليقين و الشكوك التي يطرحها هذا الوضع الذي لم يسبق له مثيل في بيئتها الإستراتيجية الخارجية للحفاظ على مركزها كدولة محورية.

لهذا فإن العلاقة الناشئة بين الجزائر و منطقة الساحل تغطي في كلها العمق الجنوبي من إقليمها على أطرافها السياسية و الإجتماعية حيث العلاقات التي تربط الجزائر بالمنطقة متنوعة:

روابط عابرة للحدود "transnational links"، تبادلات اقتصادية غير رسمية "informels" و غير قانونية "illegal"، تحديات و قضايا السلطة و الأمن المحلي، الإقليمي و الدولي[14]، روابط رسّخت علاقة عبر وطنية تتجاوز حدود دول المنطقة، ما ينجم عن ذلك إطار من التأثير و التأثر سواءبالإيجاب أو بالسلب.

أصبحت مساحة الساحل موضوع محل تنافس، يصور أو يعبر عن منطقة خطرة للسيطرة أو فضاء للنضال الإيديولوجي و أحيانا كمنطقة مهددة بالمشاكل البيئية، الإنسانية، السياسية، الإجتماعية، الإقتصادية...إلخ، في هذا السياق تواجه الجزائر تحديات اقتصادية و اجتماعية بسبب تدفق المهاجرين غير الشرعيين في ظل مشكل العنصرية تجاه الأفارقة من منطقة الصحراء الكبرى خصوصا بين الطوارق و مع ذلك لم ينتج عن هذه العنصرية أية اشتباكات عنيفة حتى الآن[15]، لكن الواقع متغير، حيث يمكن أن يتحول أي نزاع من منطقة تجاه منطقة أخرى و هنا تظهر عدوى الإنتشار، لتصبح النزاعات ذات طابع يغلب عليه شدة الحركية أو ما يعرف بالديناميية.

---

[13] *MOKHEFI, Mansouria,*Introduction : "L'Algérie, blocages internes, instabilité externes", Politique étrangère, Institut française des relations internationales, 03/2015, P 22.

[14] CHENA, Salim, "Le Sahara et le Sahel dans la politique Algérienne : territoires menacés, espaces menaçant", Recherches internationales, N° 97, Octobre-décembre 2013, P 129.

[15] Conflict analysis of Algeria,**Op.Cit**, P 15.

شهد الساحل عسكرة للمنطقة بعد نشوب النزاع في مالي سنة 2012 مع التدخل الفرنسي والأفارقة بالبلد، و بعد عام من سقوط نظام القذافي عامل آخر زاد من زعزعة الإستقرار وقتل إن صح التعبيرالقدرة في بناء سلطة مركزية ليجعل منطقة الصحراء–الساحل فضاء لجوء و تراجع لجزء من الجماعات الإرهابية، لتشكل مجموع الإضطرابات السياسية وضعا ملائما للتعبير عن ديناميات قديمة بدول الجوار في حين أن الجبهة السياسية و العسكرية فتحت على الجزائر إعادة تشكيل السيطرةوالرقابةعلى محيطها الجنوبي باعتباره قضية أمنية، سياسية و عسكرية، كما تدعو مجمل هذه التغييرات على ضرورة حماية الوحدة الإقليمية و سلامة و استقرار الأمن الوطني.

في إطار الأمننة الجزائرية لمنطقة الساحل الإفريقي، وصفت الأخيرة على أنها منطقة خطر ومشكل أمني في الدول المعنية (محل الدراسة) لتشارك الجزائر في أطر التعاون الإقليمي و كذلك بالتعاون مع القوى الخارجية. كما يجدر الإشارة أنه و في ظل غياب منظمات و مؤسسات بين الدول توحد المنطقة نشير إلى عامل انفصال ثقافي "cultural disjunction" موروث عن إعادة بناء مجموعة إقليمية مستعمرة سابقا و منه إعادة توجيه المبادلات الإقتصادية الإقليمية ظاهريا[16]، ليبقى عامل الإستعمار في هذه النقطة بالتحديد، يلقي بظلاله و يعرقل صراحة أي محاولة نحو تحقيق تعاون إقليمي مشترك أو حتى التفكير في ذلك، و ذلك راجع بالأصل إلى غياب عنصر الثقة من جهة وفرض القوى الغربية خصوصا فرنسا منطقها الكولونيالي منذ الستينات ليومنا هذا لتظل دول الساحل في ولاء مطلق لها.

إن المنافسات الإقليمية و الديناميات السياسية و الإجتماعية المحلية اليوم، متكاملة لمسرح مكافحة الإرهاب أو الحرب ضد الإرهاب، فضمن المنظور الجزائري الذي ينظر إليه أحيانا على أنه متردد وغير موثوق (عدم التدخل) ضمن آلية دبلوماسية جزائرية متصلبة "sclerosis" و محاولة الدولة استقطاب حركيات الأطراف بالمنطقة، فإن السياسة الجزائرية تجاه الصحراء–الساحل تتكيف مع الظروف الداخلية والخارجية ولكن بالنظر إلى بعض العوامل كعدم الكفاية الإقتصادية و أحيانا عزلتها السياسية تحرمها من استغلال بعض الأوراق المربحة و تفوّت بذلك فرصا غير مستغلة.

شهدت منطقة الصحراء الساحل أوضاع لااستقرار في كل من ليبيا و مالي و بهذا التوتر تم إنشاء منطقتين شبه عسكريتين في 05 جويلية 2012 تتعلق بالمناطق العسكرية 15 و 16 على التوالي مقرهما بورقلة وتمنراست للقيام بمهمة رقابة الحدود و حماية السلامة الإقليمية، بهذا التوصيف أصبحت الصحراء الجزائرية صورة لعملية عسكرة متزايدة بالتالي أهمية استراتيجية لمنطقة كانت مهملة لفترة طويلة لتصبح معبر للجماعات الإرهابية، الإتجار بمختلف أشكاله و شبكات التهريب، صور

[16]CHENA, Salim, **Op.cit**., PP 129-130.

لتهديدات ليست جديدة في فضاء واسع تترسخ به جماعات مسلحة في تصاعد مستمر17، لترسم مشهد العنف الذي يفسح المجال أمام القوى الغربية بالتموقع في هذا المجال من إفريقيا، و تصوّغه الأخيرة كمبرر للتواجد، تواجد غايته تحقيق المصالح الإستراتيجية بالدرجة الأولى تاركة وراءها استقرار ومصير الشعوب.

منطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للجزائر

يشكل الساحل الإفريقي بالنسبة للجزائر عمقها الجغرافي الإستراتيجي، من هجرة و تجارة بالمنطقة، صور العلاقات عبر الوطنية للطوارق الجزائريين. و بالرغم من المراقبة والرصد، إلا أن السكان الطوارق الجزائريين من خلال قادتهم التقليديين سرعان ما وجدوا مكانا ضمن مؤسسات تسعى للبحث عن تحديث الصحراء "modernization of the sahara" و ضمان السلم الإجتماعي و يعتبر هذا بمثابة سؤال داخلي. موقف لا يحد أي علاقة للجزائر مع طوارق الساحل الإفريقي وراء خطاب الإعتراف الثقافي الذي لا يطبق إلا بشكل انتقائي نظرا لطبيعة العلاقات بين سكان الطوارق.

إن البنية أو الهيكل الجيوسياسي لمنطقة الساحل–المغرب العربي، تفضل النهج الثنائي في العلاقات الإقليمية بسبب الطابع الإيديولوجي و التعددي بالمنطقة، ضف للتنافس على الفرص الإقليمية، القارية والدولية، لذلك فإن **البحث عن التحالفات** أو **الدعم** بما في ذلك الخارجي من بين الإستراتيجيات المحلية والإقليمية18، ليظل **عنصر المصلحة** يغلب على أي مبادرة نحو إيجاد حل لنزاعات الساحل، عنصر يغيّب الثقة بين أطراف المنطقة لتتجه نحو تفضيل التعامل مع القوى الأجنبية و ترضخ لشروطها إلى حد التدخل في شؤونها الداخلية. إن البيئة الحالية تصاحبها تغيرات تعاني منها المنطقة بأكملها، و من أجل عدم اللعب و التفاعل في العمق لتليها بعد ذلك مطالب دولية و التزامات، تفضل الجزائر الخيار السياسي لحل النزاع على الحل العسكري الذي يحمل في صلبه تغيرات استراتيجية لا مفر منها لتصعيد و تغذية النزاع بالساحل الإفريقي و يضع الجزائر في واجهة النزاع.

في استجابة لعدم اليقين و الشكوك، فإن مخاطر زعزعة الإستقرار في منطقة الساحل بما في ذلك الصحراء الجزائرية، راجع في الخيال التقليدي للقومية الجزائرية لمشروع قطع " amputation" أو فصل الجنوب الجزائري –الصحراء الأوسع– خلال الحرب بالجزائر و بعد الإكتشافات الأولى لحقل حاسي مسعود سنة 1956، كانت السيادة الجزائرية في إطار منطقتها ضمن مسار و سياق مفاوضات إيفيان، أما حاليا يبقى شبح التقسيم الإقليمي متعذر الإستخدامات لكنه واحد من العواقب و التحديات المحتملة والمذكورة في ظل الوضع الحالي الذي يؤثر بدرجة عالية على التوازن الإقليمي، ففي جنوبها

[17]CHENA, Salim, **Op.cit**, PP 135-136.
[18]CHENA, Salim, **Op.cit**., P 139.

الشرقي الجزائر تشارك في خدمات إعادة بناء المنظومة الأمنية الليبية و تشكيلها "CEMOC" فريق العمل بمركز العمليات المشتركة في تمنراست لمواجهة التهديدات و تلبية الإستجابة للشركاء المحليين الماليين والنيجيريين و الموريتانيين، لكن انتقدت منذ إنشائها نظرا لخمولها "inactivity"، لأن سياسات الجزائر في جنوبها سواء داخليا و خارجيا تتشكل أولا على أساس رد فعل ضد الإضطرابات الإقليمية.

بعد الطرح المذكور أعلاه، يجب أن لا نتجاهل **قدرات و موارد الدولة التي تشكل عنصرا أساسيا في تشكيل مفاهيم الدور لأي دولة**، في هذا الصدد تمتلك الجزائر في نواحي كثيرة المقومات اللازمة لتكون اللاعب الرئيسي في مجال الأمن بشمال إفريقيا و الساحل الإفريقي خصوصا في سياق أزمة مالي:

أولا: من خلال البيانات المرفقة في الجدول أدناه فإن الجزائر تعتبر قوة عسكرية إقليميا في الفترة الممتدة ما بين 2012–2017، بالنظر الى قطاع الدفاع الذي خصصت له ميزانية ضخمة قدرت ب1.118.297.000.000 دج سنة 2017 و نفس القيمة سنة 2016 ، كما تمتلك القوات المسلحة الجزائرية أيضا قدرات قتالية بتدريبات عسكرية، قوات للتدخل السريع تتكون من 4 أفواج من قوات المضليين و فوج للقوات الخاصة، 125 طائرة و 33 مروحية قتالية، أكثر من 1000 دبابة قتال رئيسية وعدد مماثل من مركبات المشاة القتالية.

ثانيا: عن طريق التجربة حيث كانت الجزائر و لوحدها تقريبا في كفاح ضد الإرهاب و العنف المترتب عن الجماعات الإسلامية المسلحة خلال الأزمة ما بين 1991–2000، صراع داخلي أودى بحياة أكثر من 100 ألف شخص لتحصل الجزائر بموجبها على خبرة مباشرة في مجال مكافحة الإرهاب في وقت كانت معزولة من المجتمع الدولي بسبب ممارسات أجهزتها الأمنية، و في 2001/09/11 م استخدم الحدث لإضفاء الشرعية على ما حدث بالجزائر و يصبح "قسم الإستخبارات الأمنية" ب 16 ألف رجل في قلب الجهاز الأمني بالجزائر منذ تأسيسها عام 1962.[19]

ثالثا: من خلال التأثير أيضا، بصفة عامة لأن الجزائر تملك اتصال دائم مع الفاعلين الرئيسيين في المنطقة كما أنها كانت الوسيط لكل الإتفاقيات التي تم التفاوض عليها بين مالي و الطوارق و مختلف الحركات. بضغط جزائري، وافقت "MNLA" على الإفراج عن جنود ماليين في بداية الإنتفاضة والأهم

[19] TE-LESSIA, Joël, "Sécurité au Sahel : Comprendre le " puzzle algérien", February 2013, Date de consultation: 05-07-2016, sur : http://terangaweb.com/securite_au sahel_comprendre_le_puzzle_algerien/

[19]SEIDIK, Abba, Comment l'Occident a financé le terrorisme au Sahel, Date de consultation : 09- 02- 2018, Dèrnière modification : 21 décembre 2015, Sur le site : https://mondafrique.com/4545-2/

من ذلك كله، "**إياد آغ غالي**" زعيم أنصار الدين كان أحد المتحاورين الرئيسيين مع الحكومة الجزائرية خلال المفاوضات حول قضية الطوارق.

رابعا: من خلال لعبة التحالفات: "CEMOC" التي أنشأت في أفريل 2010 بدفع من الجزائر مقرها تمنراست تجمع كما ذكرنا الجزائر و مالي، موريتانيا، و النيجر و من المفترض أن تنسق الجهود لهذه الدول في مجال مكافحة الإرهاب بالساحل، كما أن الجزائر جزء من شراكة "TSCTP" الهادف لإنشاء بناء قدرات الجيوش الإفريقية في المعركة ضد "تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" و تعزيز التعاون المشترك بين دول الصحراء–الساحل.[20]

خامسا: تجفيف مصادر دعم الإرهاب، حيث تحارب قوات الأمن الجزائري شبكات دعم الإرهاب داخل السكان، لا تلك التي تشارك في إمداد الجماعات الإرهابية بالمواد اللوجيستية و الغذائية، و قد وضعت الجزائر مبدأ عدم التفاوض مع هذه الجماعات في حالة احتجازهم الرهائن و المطالبة بفدية أو تبادل السجناء لإطلاق سراحهم.

تعمل الجزائر على المستوى الدبلوماسي بقوة على إدانة و حضر دفع الفدية للإفراج عن الرهائن في المحافل الدولية، كالأمم المتحدة و الإتحاد الإفريقي بالمقابل قد دفعت دول أوروبية أموالا للإفراج عن رعاياها الذين أخذوا كرهائن. لتشكل الدول الغربية مصدرا و مرجعا رئيسيا في تمويل الجماعات الإرهابية بدفع أموال مقابل تحرير رعاياها من الإرهاب بمنطقة الصحراء الساحل، و يشكل التمويل من هذا المنطلق عامل قوة لتلك المجموعات الممتدة على كامل عرض المنطقة، مجموعات تعلم علم اليقين رضوخ القوى الغربية لمطلبها مدركة بأن أمن رعاياها يمثل أولوية في سلم مصالحها، و الأمثلة كثيرة[21]:

–في فبراير من عام 2011، عندما دفعت شركة AREVA و VINCI بعد مفاوضات طويلة مبلغا قدر ب 13 مليون أورو لإطلاق سراح ثلاثة رهائن كل من: Françoise Larribeو Alex Awandoو Jean Claude Rakotorilalao.

– ليتكرر نفس الشيء في فبراير من سنة 2013 مع عائلة Moulin Fournierفي شمال الكاميرون حيث تم دفع المبلغ عبر وسيط ثالث، عندما أراد الرئيس الكاميروني Biya Paul إرضاء حكومة فرنسا ودفع تعويضات مالية بقيمة 15 مليون أورو للخاطفين.

و حسب المرصد الجيوبوليتيكي و الإستراتيجي للساحل الصحراوي، الذي يقع بمدينة باماكو، فإن الدول الغربية دفعت ما يقارب 150 مليون أورو للمجموعات الإرهابية الناشطة بمنطقة الصحراء

[20] TE-LESSIA, Joël, **Op.Cit**, sur : http://terangaweb.com/securite_au sahel_comprendre_le_puzzle_algerien/
[20]SEIDIK, Abba, Comment l'Occident a financé le terrorisme au Sahel, Date de consultation : 09- 02- 2018, Dèrnière modification : 21 décembre 2015, Sur le site : https://mondafrique.com/4545-2/

الساحل في الفترة ما بين 2011–2014 كفدية لإطلاق سراح رعاياها حيث تم تحرير 38 حالة اختطاف في ذات الفترة.

لتثبت هذه المعاملات التواطؤ الغربي العلني مع الجماعات الإرهابية الناشطة بالمنطقة، تواطؤ في سياق التمويل المباشر بالأموال مقابل تحرير الرهائن، لنشهد تناقضا واضحا في مواقف الدول الغربية في قضية الإرهاب بين ما هو نظري و ما هو عملي، فأي مكافحة تتحدث عنها، و أي استفادة من تجربة الجزائر! تمويل يشكل مصدر قوة للجماعات الإرهابية دون تجاهل مشاركة دول الميدان نفسها في هذا النشاط، ليظل دور الجزائر و دعوتها إلى تجريم دفع الفدية مرهونا بسلوكات القوى الأجنبية و الدول الإقليمية، بالتالي معطيات تعطل و تكبح دور الجزائر و مبادراتها في حل وتسوية نزاعات الصحراء الساحل بل و تصعيد لقوة الجماعات الإرهابية.

سادسا: آثار المصالحة الوطنية، حيث كان لها أثر دولي إيجابي على العديد من البلدان و أعرب المتضررون اهتمامهم بالخبرة الجزائرية في حل الصراعات.

سابعا: سياسة محاربة التطرف، من خلال تصريحات القادة الجزائريين، يبدو أن السلطات الجزائرية مصممة على مكافحة التطرف الديني، بالتالي أعلن وزير الشؤون الدينية الأسبق "**بو عبد الله غلام الله**" أن الشيعة والسلفية مستبعدة من التعليم و أن الجزائر ليست شيعية و لا سلفية". حيث تعتبر الأخيرتين إيديولوجيات مستوردة و انتشارها محظور، و يعتبر أتباعها مسلحين مقاتلين يستخدمون العنف لفرض تعليمهم، مفاهيمهم تختلف عن المعتقدات الدينية لغالبية الشعب الجزائري الذي يعتبر سنيا إلى حد كبير ومذهبه المالكي والدعوة إلى السلام و التسامح[22]، لتنادي الجزائر من هذا المنطلق بضرورة محاربة أي عامل من عوامل زرع التطرف الذي يؤدي حتما إلى الإنقسام ما يترتب عنه تهديد للسلامة و الوحدة الإقليمية.

لكن بالموازاة مع كل هذا، الكثير من الأسباب التي تجعل من موقف السلطات الجزائرية منذ بداية النزاع في الساحل غير مفهوم "incomprehensible" سواء تعلق الأمر بانسحاب مستشاريها العسكريين في ذروة المواجهة ب "Tessalit" في مارس 2012، أو من ناحية التردد لفتح مجالها الجوي للقوات الفرنسية في الأيام الأولى من عملية "serval"، كلها عوامل مساهمة في خلق حالة صراع الدور و إحجام دور الجزائر الذي يعطي غذاءا لأولئك الذين و منذ فترة طويلة في اتهامها بالمؤسسة العسكرية للبلاد، لكن الواقع أكثر تعقيدا من ذلك حيث تظهر علامات هشاشة المبنى السياسي والعسكري الجزائري، كما أن الجزائر لم تغفر لإدارة "Amadou Toumani Touré" في إطار الروابط التي حافظ عليها بين 2002 مع "تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"و رغبة الحكومة شراء السلام

[22] IRATIN, Belkacem, Dialogues sécuritaires dans l'éspace Sahelo-Saharien : Les défis et enjeux sécuritaires dans l'éspace : préspéctive de l'Algérie, Friedrich-Elbert-Stifling, Centre deCmpétence Afrique Subsaharienne, PP 11-12.

بالشمال و السماح بتطوير نظام فاسد بالشمال الذي استفاد منه تنظيم القاعدة سياسيا و ماليا، بالتالي، تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، تمردات الطوارق، تطرف "MNLA" ذو تأثير مباشر على الجزائر و المنطقة بأكملها[23]، وهنا يتعلق الأمر كما ذكرنا سلفا بالروابط بين الجزائر و دول المنطقة، التي تظهر جليا في جانبها السلبي.

لتشكل الجزائر بذلك قوة كبيرة في منطقة الساحل الإفريقي لأسباب عدة، بدءا بالثقل الإقتصادي و قدراتها العسكرية و تجربتها في مكافحة الإرهاب و روابطها التاريخية مع شمال مالي.

د/ الجزائر قوة إقليمية

بلغ الناتج المحلي الإجمالي 215 مليار$ و احتياطي النقد الأجنبي 186 مليار$ سنة 2013، أكبر قوة اقتصادية في المنطقة، ليبقى اقتصادها على ما يرام في تلك الفترة بسبب مكانتها الرائدة في إنتاج النفط و الغاز الطبيعي بشمال إفريقيا ما ساعد النظام على البقاء مستقرا بالرغم من تقلبات البلدان المجاورة خلال الآونة الأخيرة 2011–2016، حيث عرف إجمالي الناتج المحلي تراجعا سنة 2015 ليقدر ب 165,87 مليار$ لينخفض بدوره إلى 159,05 مليار$ عام 2016 ، ثمم يتراجع إلى قرابة 98 مليار دولار سنة 2017 حسب إحصائيات البنك الدولي، باقتصاد لا يزال يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات الذي يمثل 98% من إجمالي الصادرات و 60% من إيرادات الحكومة، ثروة سمحت للجزائر بالإستثمار في قطاع الأمن، فالبلاد تعتبر ذات أكبر ميزانية عسكرية بالقارة الإفريقية ككل و تهدف لتحسين معداتها لتكون أكثر فعالية في مجال مكافحة الإرهاب، كما يعتقد بعض الخبراء أن قسم المخابرات و الأمن واحد من أجهزة الإستخبارات الأكثر فعالية في الحرب ضد تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي بالساحل.

شكلت تجربتها في مكافحة الإرهاب مقاربة و نهج الدولة في تحقيق استقرارها النسبي، وأصبحت بذلك حليفا مهما للولايات المتحدة الأمريكية و عدد من دول الإتحاد الأوروبي كفرنسا في مجال مكافحة الجماعات المسلحة الإرهابية منذ بدايات 2000، و نذكر في هذا المجال أمثلة عن التعاون الأمني: مبادرة عموم الساحل 2002، برنامج TSCTP 2005، التعاون و التنسيق مع AFRICOM، كما شاركت في عدة مبادرات إقليمية رئيسية لمكافحة الإرهاب مثل CEMOC[24].

د.1/ الجزائر قوة عسكرية:

بشمال إفريقيا و منطقة الساحل الإفريقي، تعتبر الجزائر القائد على مستوى جهود الدفاع، وذلك واضح من خلال حجم الإنفاق على قطاع الدفاع مقارنة بالقطاعات الأخرى، حسب الجدول رقم

[23]TE-LESSIA, Joël,**Op.cit**., sur : http://terangaweb.com/securite_au sahel_comprendre_le_puzzle_algerien/
[24]LAGATTA, Martina, "L'Algérie : un potentiel sous-exploité pour la coopération en matière de sécurité dans la région du Sahel", Note thématique : Direction générale des politiques externes (département thématique), European parliament, Juin 2013, PP 6-7.

21: الذي يوضح تطور حصة قطاع الدفاع بالنسبة للقطاعات الأخرى في الفترة الممتدة ما بين (2012– 2017) بالمليار دينار جزائري:

القطاعات	2012	2013	2014
الدفاع الوطني	723.123.173.000	825.860.800.000	955.926.000.000
الشؤون الداخلية	622.260.318.00	566.450.318.000	540.708.651.000
الشؤون الخارجية	29.716.600.000	30.383.812.000	30.617.909.000
التربية الوطنية	544.383.508.000	628.664.041.000	696.810.413.000
التعليم العالي	277.173.918.000	264.582.513.000	270.742.002.000
الصحة	404.945.348.000	306.925.642.000	365.946.753.000
القطاعات	2015	2016	2017
الدفاع الوطني	1.047.926.000.000	1.118.297.000.000	1.118.297.000.000
الشؤون الداخلية	549.809.342.000	426.127.386.000	394.260.754.000
الشؤون الخارجية	31.196.709.000	30.573.877.000	35.216.220.000
التربية الوطنية	746.643.907.000	764.052.396.000	746.261.385.000
التعليم العالي	300.333.642.000	312.145.998.000	310.791.629.000
الصحة	381.972.062.000	379.407.269.000	389.073.747.000

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد: 72 بتاريخ 29–12–2011، العدد 72 بتاريخ 30–12–2012، العدد 68 بتاريخ 31–12–2013، العدد 78 بتاريخ 31–12–2014، العدد 72 بتاريخ 31–12–2015 والعدد 77 بتاريخ 29–12–2016.

أما عن سنة **2018**، بقي الغلاف المخصص لقطاع الدفاع نفسه بقيمة تقدر ب 1.118.297.000.000دينار جزائري أي ما يعادل 10 مليار دولار ذو الأولوية على بقية القطاعات (المصدر: الجلريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 76/ بتاريخ 28 ديسمبر 2017 ص 66).

الملاحظ من خلال توزيع اعتمادات الجزائر بعنوان سنوات الفترة 2012 إلى غاية 2017 حسب كل دائرة وزارية، هو الإهتمام المتزايد بحجم النفقات في مجال الدفاع و المعدات العسكرية خاصة و منذ 2011، كلها زيادات تهدف نحو تحديث القطاع العسكري و الإحترافية للقوات العسكرية، زيادة تعود لأسباب بنيوية هيكلية و دورية[25] :

– السلام البارد مع المغرب الذي روج إلى سبب نحو تسلح بلا نهاية، و بشكل طبيعي بإعادة تنشيط القدرات العسكرية بين دول الجوار.

– الصراع المالي و عدم الإستقرار المستمر بليبيا الذي وضع الجزائر في حذر دائم لإمكانية أو احتمال تأثير عدوى الإضطرابات على البلاد.

– بقاء نشاط الإرهاب في المناطق الجبلية و على طول الحدود الجزائرية الشاسعة غربا (ليبيا) وجنوبا (مالي)، الذي قاد الجيش الجزائري بالتمركز و إقامة نظام دفاعي لمكافحة التهديدات الأمنية والجماعات الإرهابية.

– الهجوم على المجمع الغازي في جانفي 2013 الذي عزز و أقنع موقف الجزائر من الحاجة إلى تعزيز تأمين الحدود.

في إطار سياستها لشراء الأسلحة، كانت تواجه الجزائر دائما تهديد تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي و الجماعات المسلحة ذات العنف المتطرف، لهذا السبب أعادت الدولة التفكير في سياستها لاكتساب الأسلحة وفق 03 محاور :[26]

– الشراكة الإستراتيجية مع روسيا رغم العدد المتزايد للشركات الأجنبية في صناعة الدفاع الجزائري إلا أن روسيا تظل الشريك الأساسي للجزائر، في الواقع ثامن مشتري عالمي للسلاح العسكري الروسي وتمثل للروس نسبة 13% من مبيعات الأسلحة.

– تنويع الموردين، كما ذكرنا روسيا تبقى بالتأكيد الشريك المهيمن على معدات الأسلحة لكن السوق الجزائري فتح بابه لشركاء آخرين سواء من خلال شركات، مشاريع مع ألمانيا، الصين، السويد...إلخ.

– إلى جانب الإكتساب المباشر للأسلحة، حيث قامت الجزائر خلال السنوات الأخيرة بتنويع مصادر المعدات العسكرية بشراء أنظمة تسلح جديدة، مع الولايات المتحدة الأمريكية كنظام مراقبة الحدود، نظام السيطرة على الإتصال الجوي، خدمات المعلومات، كل هذا للسيطرة على أنشطة الجماعات الإرهابية بمنطقة الصحراء–الساحل.

[25]"Une prespective de politique de sécurité nationale : Algérie", Centre pour le contrôle démocratique des forces armées (DCAF), Document est une contribution de la conférence « intégrer la sécurité humaine dans les politiques de sécurité nationales dans le nord-ouest de l'Afrique », (CEDHD et DCAF), 23-24 novembre 2010, Rabat-Maroc, PP 7-8.

[26]Une prespective de politique de sécurité nationale : Algérie, **Op.cit** , PP 10-11.

تظل الجزائر بالمقارنة مع دول الساحل الإفريقي قوة عسكرية، حسب ما جاء في بيانات البنك الدولي[27] و معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام لسنة 2017، حيث بلغ الإنفاق العسكري الجزائري 5.7 % من إجمالي الناتج المحلي، مالي بلغ إنفاقها العسكري 3.1%، النيجر 2.7 %، تشاد 2.2 %.

إضافة إلى إجمالي أفراد قواتها المسلحة الذي بلغ 317.000، تليها تشاد بتعداد 35.000، موريتانيا ب 21.000، مالي 18000 و أخيرا النيجر ب 10000.

بيانات توضح مدى الإهتمام الجزائري بالجانب العسكري و الدفاع مقارنة بالدول الأخرى التي تبقى جيوشها ضعيفة من حيث التعداد و التركيبة و الكفاءة.

د.2/ الجزائر قوة دبلوماسية:

من المستحيل في نطاق هذه الدراسة تحليل أزيد من 50 عاما للسياسة الخارجية الجزائرية، لذلك سنركز على أقواس تاريخية حيث العلاقات بين السياسة الداخلية و الخارجية كان لها معنى محدد في إطار: العصر الذهبي للدبلوماسية الجزائرية (1960–1970)/ سنوات الأزمة (1990)/ إعادة التأهيل الدولي (منذ 2000).

د.1.2/ الدبلوماسية في بناء الدولة "diplomacy ediffying the state"...: خلال العقود الأولى من الإستقلال، أبقت و حافظت السياسة الخارجية للجزائر على ديناميتها و أدت وظيفتين: الأولى وظيفة سياسية لتوحيد و بناء النظام السياسي الهش من انقسامات و فتن داخلية، ثانيا، وظيفة اقتصادية من خلال السعي نحو تطوير اقتصاد اشتراكي مخطط. مع وصول **هواري بومدين** للسلطة في جوان 1965، قام بتجميد وبشكل فعال نسبي التوترات المدنية–العسكرية و ركز على بناء و استقرار الدولة على الصعيد السياسي و الإقتصادي[28]. أيضا، بإجراءات رئيسية على مستوى حركة عدم الإنحياز في العالم الثالث والأمم المتحدة، تهدف أساسا على تقديم الدعم، و تعزيزه استراتيجية اقتصادية خصوصا السياسة الحساسة للتأميم "nationalisation" بداية سنوات السبعينات، و هي ليست من قبيل المصادفة أن الدبلوماسية الجزائرية جاهدت لعقد قمة لحركة عدم الإنحياز في 1973 بالجزائر و نص القرار على السيادة الدائمة للشعوب على مواردها.

على المستوى السياسي، قدمت حرب التحرير عداءا قويا تجاه التحالفات العسكرية و استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية و النظام العالمي و هذا يظهر خلال 20 سنة أولى للإستقلال والنشاط الدؤوب للقادة العظام (Amilcar Cabral, Nelson Mandela, Samora Machel, Yasser

---

بيانات و إحصائيات البنك الدولي، الإنفاق العسكري، تاريخ التصفح: 27–04–2019: على الرابط التالي:

[27] http://data.albankadawli.org

[28] DRIS, Louisa et HAMADOUCHE, Ait, **Op.cit**, PP 13-14.

Arafat...) والأسباب الرئيسية: النضال ضد التمييز و الفصل العنصري، القضية الفلسطينية و حركات التحرر ضد الإستعمار.

نمت عاصمة الجزائر الثورية كوسيط بين فرنسا و ليبيا لوقف تصاعد الصراع التشادي في جانفي 1987، كما و عن طريق الجزائر أبرمت اتفاقيات الإستقلال بين التقدميين البرتغاليين و حركات التحرر الإفريقية، لتذهب الجزائر إلى أبعد من ذلك خلال استضافتها حركات المعارضة الأمريكية مثل "the black panthers" مقابل سلطة البيض العنصرية و كذلك "Timothée Larry" ضد الحرب بفيتنام.

د.2.2/... دبلوماسية الأزمة أو المقاومة الأمنية "crisisdiplomacy or security resistance"...:

خلال سنوات التسعيناتأصبحت الدبلوماسية و السياسة الخارجية أقل نشاطا و ديناميكية و لكن ذات أهمية من أي وقت مضى و يتعلق الأمر تقريبا بدبلوماسية التأييد في ظل الإنهيار الإقتصادي والصراع الداخلي الذي شهدته البلاد، بالتالي كان الجهاز الدبلوماسي يعاني من تداعيات عدم الإستقرار الداخلي، بسفارات مغلقة في الخارج...إلخ، لتصبح نتائج هذه الفترة جد صعبة بتعليمات مفقودة، لا وجود لسلطة قوية، لا إرادة للمحاربة بالخارج، و حقيقة شهدت الدبلوماسية عدم وجود التزام و إرادة في المحيط الخارجي حيث ركزت السياسة الخارجية في هذه الفترة على المفاوضات مع صندوق النقد الدولي "FMI" لإعادة جدولة الديون التي أصبحت خانقة، و المحاولة في الحصول على دعم اقتصادي و في الوقت نفسه التركيز على معظم النشاطات الخارجية من محاولات و مبادرات لإقناع المجتمع الدولي عن صحّة و مبررات انقطاع العملية الإنتخابية.

رغم هذا الإنكماش الذي عرفته الجزائر واصلت بإلقاء ثقلها الدبلوماسي على الصراع بمالي و ساهمت في توقيع اتفاق 1996، عام بعد ذلك سنة 1997، نجح رئيس الحكومة الجزائرية في الحصول على موافقة وزراء الخارجية الأفارقة من تنظيم قمة منظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر العاصمة، في ظل البعد الداخلي الأمني المتدهور و سعر النفط المنخفض آن ذاك[29]، ليعتبر بذلك نصرا دبلوماسيا ذو أهمية كبيرة بالنظر إلى البيئة الداخلية المتراجعة.

لتعرف الجزائر خلال هذه الفترة مرحلة العزلة، حيث انتقدت بعنف من بعض الدول الغربية لوقفها العملية الإنتخابية التي اعتبرته إشارة ضد الحركة الديمقراطية التي بدأت مكاسبها في شمال إفريقيا أواخر الثمانينات، لتصبح المهمة صعبة على الجزائر في مسارها الدبلوماسي لإقناع المجموعة الدولية من سلامة القرار الذي اتخذته، لكن و من المفارقات نفس هذه الحكومات الغربية، الولايات المتحدة الأمريكية و في أواخر التسعينات خصوصا بعد أحداث 09/11 تعترف بما حصل في الجزائر، و تشيد بدورها في مكافحة الإرهاب واصفة إياها كحليف مهم و مرجع و مصدر لا يقدّر

[29]DRIS, Louisa et HAMADOUCHE, Ait, **Op.cit**, PP 14-16.

بثمن في مجال مكافحة الإرهاب و مجال الإستخبارات، و مع ذلك اعتراف لم يوفر الحصول على المساعدات العسكرية التي تحتاجها الجزائر، بل أن إدارة كلينتون أظهرت نفسها جد مترددة بشأن بيع المعدات العسكرية لحكومة اتهمتها بأنها سريعة نسبيا ذات توجه نسبي في العملية الديمقراطية، وواصلت أمريكا بعض السياسات المواتية لمصالح الغرب لا سيما فيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية و رفض بيع الأسلحة ما يؤثر بشكل كبير على توازن القوى في المنطقة أو على الأقل كنوع من التكافؤ الإستراتيجي[30]، الأمر الذي أفقد الجزائر مكانتها كقوة إقليمية وجعلها في خانة العزلة.

د.3.2/ ...الرجوع الدبلوماسي "the diplomatic return":

إذا كان الإرهاب سبّب ارتداد الدبلوماسية الجزائرية، فإن مكافحة الإرهاب بمثابة "المحرك" لعودة الجزائر في الواجهة الدولية، لنطرح التساؤل هل رجوع و تحول لم يكن ليتحقق لولا هجمات 09/11؟ إنه منالصعب أن نقول على وجه اليقين أن الجزائر أصبحت الشريك الأفضل للقوى الغربية لمواجهة الخوف ومكافحة الإرهاب، بحيث أنها نفسها شريكة في الإرهاب.في الواقع، حتى الدول التي لا تعاني من هجمات إرهابية في وضعية وقائية "preventive" للمكافحة ضد الإرهاب، القمم الدولية تتضاعف و تتزايد، و رئيس الدولة الجزائرية كرس معظم ولايته الأولى (1999–2004) لاستمرارية الحركية المتعاقبة، في المقام الأول العالم الغربي و الشرقي و في الوقت نفسه الجبهة الداخلية، السلطات العسكرية–السياسية والتوصل لمكافحة عسكرية و سياسية للإرهاب بإعداد ميثاق السلم والمصالحة الوطنية. و على جانب نشاط الدبلوماسية الجزائرية لمكافحة الإرهاب اتخذت عدة تدابير منها حظر و تجريم دفعالفديةprohibitand and criminalizethe payment of ranson" (بموجب قرار مجلس الأمن 1904)، ومذكرة الجزائر بالمنتدى العالمي ضد الإرهاب حيث وضع جدول أعمال هذه المسألة إلى مجلس حقوق الإنسان*.

فيما يخص تكوين، إعداد، و اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية الجزائرية، يأخذ في الإعتبار قواعد دستورية و تقارير القوى الداخلية، فالدستور الجزائري يحدد بوضوح دور رئيس الدولة الذي "يقرر ويدير السياسة الخارجية للأمة"، و في المادة 77–3 يظهر جيدا دور رئيس الدولة في إنشاء الخطوط الإستراتيجية و قرارات السياسة الخارجية حيث يقرّر السياسة الخارجية للأمة ويوجّهها' ، هذه الأخيرة مؤكدة بموجب المادة 78 من دستور 1996 المتعلقة بتعيين واستدعاء السفراء.

[30]DRIS, Cherif, "L'Algérie et le Sahel: De la fin de l'isolement à la régionalisation contraignante", Maghreb-Machrek , N° 200 , 2/2009, PP 58-59.

*المنتدى العالمي ضد الإرهاب، كانت الجزائر من بين الدول المؤسسة، حيث يضم 29 دولة إضافة إلى الإتحاد الأوروبي، تأسس في 21 سبتمبر 2011 بنيويورك، كإطار لحشد الخبرات و تضافر الجهود و الموارد اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة، ما يساعد على بلورة سياسة عالمية ضد هذا الخطر و التهديد عبر الوطني المتنامي بصورة سريعة.

كما يجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين الرئيس و السياسة الخارجية لا تخضع لاعتبارات قانونية، فمثلا إذا كانت الرئاسة تحتكر "monopolizes" السياسة الخارجية، فالأخيرة تصبح إذن في وضعية تبعية بالنسبة للأولى، بمعنى آخر، إذا كان الرئيس ديناميكيا و يرى في القضايا الدولية عنصر الأولوية، السياسة الخارجية ستكون ديناميكية و الدبلوماسية نشطة (بالتالي تبعية إيجابية "dépence positive")، و مع ذلك لسبب أو لآخر، إذا كان الرئيس بعيدا عن الجانب الدولي و يستثمر في المقام الأول القضايا الداخلية، السياسة الخارجية تعاني في هذهالوضعية حالة الجزر "reflux " (بالتالي تبعية/اعتماد سلبي "dépence négative")، فرضية أصبحت تدريجيا واضحة مع التركيز الواضح على التحولات و التغيرات الإقليمية نظرا لخطورة الوضع و التهديدات الأمنية، لتبقى مبادئ الدبلوماسية الجزائرية ثابتة تتأرجح بين وضعية رد الفعل، الدفاع، الحذر، الإنتظار. مواقف ترجع إلى المبادئ التأسيسية للسياسة الخارجية الجزائرية المتمثلة أساسا في مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، احترام سيادة الدول، التسوية السلمية للنزاعات الإقليمية، عدم استخدام القوة العسكرية و حق الشعوب في تقرير المصير.

فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تبدو أن تكون حالة استثنائية، فيما يخص تكوين القرارات في السياسة الخارجية، نشاطه الدولي خلال فترة رئاسته على نحو سمي: "برئيس الشؤون الخارجية"، حيث أنه لا يحتفظ فقط بصناعة القرارات لكنه يحتكر تماما إعدادها و السيطرة على كل التفاصيل حيث يتولى شخصيا مراجعة الرسائل و التقارير. لفهم هذا، من الضروري العودة إلى الشرعية التاريخية لعبد العزيز بوتفليقة ليس فقط كوزير للشؤون الخارجية سابقا خلال العصر الذهبي و لكن أيضا ساعد بشكل مباشر في تنظيم العمل وإعطاء الشكل القانونيو الإداري للوزارة من خلال وضع الهياكل جنبا إلى جنب مع "عبد اللطيف رحال" و"عبد المالك بن حبيلس"، أما التفسير الآخر يتمثل في محاولة الرغبة من فرض السيطرة الكاملة على المجال الذيكان قد مارس فيه تأثيرا نسبيا عندما كان وزير الشؤون الخارجية الجزائرية سابقا[31]، ليظهر بوتفليقة من خلال ذلك مهارته و حنكته السياسية.

في الأخير، لابد من فهم أنّ الدبلوماسية الجزائرية سبقت ولادة الدولة الجزائرية و أخذت المعركة من أجل الإستقلال، من خلال بيانات بمثابة أحداث لتاريخ يصرف "يترجم" في الحاضر لسببين:

- متعلق بدولة لديها أزيد من 50 عاما من الوجود، إضافة إلى أفرادها السياسيين الذين يقودونها ولم يتجددوا تقريبا.
- بسبب ما ذكر أعلاه، تتميز السياسة الخارجية بفكرة المقاومة و مركز قاعدة معيارية وإيديولوجية، بالتالي مرجع لهوية سياسية و شرعية داخلية.

[31]DRIS, Louisa et HAMADOUCHE, Ait, **Op.cit**., PP 16-20.

المطلب الثاني: عراقيل الإستراتيجية الأمنية الجزائرية: عناصر الضعف

في قلب التوترات الداخلية، الأسئلة الرئيسية كيف سيؤثر ذلك على ميزان القوى و تقسيم المسؤولية بين المدنيين و العسكريين لا سيما قوة جهاز الإستخبارات و الأمن (Departement of intelligence and security)و ما إذا كان النظام الحاكم لعدة عقود يمكن و يجب إصلاحه. ليصبح النقاش حول دور القوات الأمنية و نفوذهم السياسي يتم دفعه من قبل الرئاسة و حلفائها. النقاد من دائرة جهاز الإستخبارات الأمنية يؤكدون حاجتهم للإبتعاد عن إرث 1990 و بالخصوص بعد نهاية ورفع حالة الطوارئ سنة 2011، وعودة القوات المسلحة إلى مسؤولية الدفاع التي ينبغي أن تكون في ظل نظام سياسي ديمقراطي، لكن ضباط كبار جهاز الإستخبارات الأمنية و الجيش بشكل عام يقال أنهم في شك دائم عن أهمية و فائدة حكومة مدنية التي يرون أنها تفتقر لكفاءة و إنتاجية و نتائج غير مؤكدة مقارنة مع عملية صنع القرار العسكري[32]، عبارة في حقيقة الأمر، تفرض واقع هيمنة المؤسسة العسكرية التي ترى في نفسها العنصر القائد و المهيمن في صنع قرارات الدولة.

بهذا و بعد مرور أزيد من 20 عاما من الأزمة الجزائرية التي أدمت البلاد، استعادت الجزائر نوعا من السلام و الإستقرار في ظل عائدات النفط و الغاز الطبيعي التي سجلت أعلى مستوياتها وحققت بذلك نوعا من التقدم الإقتصادي و الإجتماعي الذي لا يمكن إنكاره لكن و مع ذلك لا تزال شكوك كثيرة وعدم اليقين يحوم بأغلب التعديلات السياسية و الإقتصادية التي تبطئ نوعا ما من آفاق التقدم الإجتماعي والإقتصادي في ظل التوترات المختلفة من سياسية، اجتماعية، اقتصادية، دون تجاهل العامل الجغرافي للبلاد حيث الإنكشاف الحدودي الشاسع الذي يكلف الدولة إنفاق مالي وبشري في ظل الإستراتيجية الأمنية الدفاعية المتبناة.

1/ نظام مسدود "blocked regime"

في نظرة إلى مؤسسة الرئاسة، يظل النظام يرفض أي انتقال أو تناوب، ومنذ الإستقلال البلد تحت قبضة نفس النخب و السلطة و قائمة على ثلاث دعامات كل من مؤسسة الرئاسة، المؤسسة الأمنية والمؤسسة العسكرية ، كما يوجد الحزب الواحد جبهة التحرير الوطني "FLN" كضامن لتوازن سياسي من خلال نظام يجمع بينهم، خيث يتواجهون أحيانا بعنف بسلوكات وفقا للظروف والمصالح السياسية، ومواصلة العمل من أجل هدف وحيد و هو الحفاظ على السلطة واستمرارية النظام[33].

كما اتخذ النظام الجزائري خطوة لم يسبق لها مثيل للحد الرسمي من دائرة الإستعلامات و الأمن على وجه الخصوص ففي سبتمبر 2013 صرح عن تجريدها من ثلاث مكاتب استراتيجية، حيث حل الشرطة القضائية، نقل السيطرة عن المكتب الصحفي للجيش و المديرية المركزية لأمن الجيش إلى

[32]Algeria and its neighbours, **Op.Cit**, P 4.
[33]*MOKHEFI, Mansouria,***Op.cit**, P 10.

رئيس أركان الجيش و اضطر ثلاث كبار ضباط دائرة الإستخبارات و الأمن إلى التقاعد في حين وضع الضابط الرابع تحت إشراف قضائي، و في أكتوبر 2014 كبار ضباط قسم الإستخبارات والأمن انفصلوا عن وزارات الحكومة كما تم وضع خدمة التنصت على المكالمات الهاتفية تحت سيطرة وزارة العدل.

بالنسبة للكثير من المراقبين هذه مجموعة من التدابير ذات وزن حقيقي، و رغم ذلك لا يزال قسم الإستخبارات و الأمن الفاعل الأول على مستوى السياسة الداخلية رغم تقاعد الفريق"**محمد توفيق مدين**" * رئيس القسم لمدة 25 عاما في سبتمبر 2015.[34]

برز الجيش في السلطة منذ الإستقلال، و منذ فترة طويلة لا يزال يحمل سلطة اتخاذ القرار غير القابل للطعن "incontestable" و يبقى العمود الفقري للنظام، على الرغم من فشله الأمني خلال التسعينات، لا يزال قسم الإستخبارات و الأمن المؤسسة السرية و المنتشرة في كل مكان –منتقدة ومخشى منها– من أجل استمرارية واستقرار النظام مع تعزيز التعتيم "opacity".

رغم كل هذا، لا تزال الجزائر تعاني مخلّفات العشرية السوداء، تتمتع بأمن نسبي تكفله النخبة السياسية– العسكرية للبلاد و دعم الغالبية العظمى للجيش الذي يعتبر أكثر المؤسسات الصلبة للجمهورية الجزائرية مع قدرته من الحفاظ على الإستقرار في ظل منطقة تجتاحها اضطرابات جيوسياسية و اقتصادية واجتماعية، و في كل هذا لا يزال الرئيس بوتفليقة يمثل منفذ للبلاد و إنهاء لصراع داخلي عنيف وعامل من أجل المصالحة الوطنية، إضافة للوئام المدني الذي صنع السلم والإستقرار، لتظل تجربة المصالحة الوطنية نموذجا يجب تصديره للخارج كخبرة اكتسبتها الجزائر بعد أزمة عنيفة، تمكنت في الخروج منها في الوقت الذي اعتبرتها القوى الغربية حربا أهلية و عزلتها.

---

[34] MOKHEFI, Mansouria, **Op.cit**., P 5.

*" محمد توفيق مدين" تم استبداله بالجنرال "AthmanTartag"، لكن حسب العديد من المراقبين الأجانب في الجزائر أن تعيينه يدل على درجة من الإستمرارية و هي كجزء من محاولة لإعادة هيكلة و احترافية الأجهزة الأمنية أكثر من كونها انعكاس لمعركة على السلطة داخل النظام: وسيلة لتحقيق الكفاءة التنظيمية مدفوعة بتغيير في الوضع الأمني، على حد تعبير مقابلات ل "crisis group interview" مع دبلوماسيين غربيون و ملحقون عسكريين بالجزائر في سبتمبر 2015، حيث الهدف " هو إضفاء الطابع المهني على الجيش و إعادة تركيز دائر قسم الإستخبارات و الأمن على الأعمال الأساسية و هي التجسس/مكافحة التجسس.

فإعادة الهيكلة هي إعادة النظر و التركيز للإهتمام بمنطقة الساحل و المغرب العربي و وضع حد لمكافحة الإرهاب كأولوية كبرى. و وفقا للمقابلة صرح أن "الرئيس يحرك قسم الإستخبارات و الأمن حسب ما كان عليه في 1970، فالنظام لم يعد لديه نظام المزدوج، وحرب العشيرة انتهت.

إذا كانت السلطة تمتاز بنوع من المرونة ممزوجة بركود سياسي، فشل اقتصادي، فالجزائر ومنذ استقلالها يعرف النظام استدامة منذ فترة طويلة يغذيها غياب و عدم وجود معارضة فعالة وعدم وجود مجتمع مدني منتظم، مجلس دستوري نشط يكسب قوته من السلطة، أحزاب معارضة منقسمة منذ فترة طويلة لا تزال تعاني انخفاض الرؤية ذات برامج من أجل العثور على صدى و دعم شعبي الذي منذ فترة طويلة بعيد عن السياسة، لا يعطي أي ثقة و يوضح عدم مبالاة بالأحزاب و الدليل نسبة الغياب المسجل في عمليات الإنتخابات.

مما لاشك فيه أن النظام من خلال العائدات –النفط و الغاز– استفاد من بعض التطورات التي خفضت العجز الإجتماعي، لكن إدارة و تسييره للعائدات وسع من نطاق الفساد و أصبح واسع الإنتشار، و بمثابة الأداة السياسية في إعادة توزيع الدخل في شكل إعانات و تحويلات اجتماعية[35]، لتصبح سلاح ذو حدين، إعانات تهدف لكسب ولاء المستفيدين من جهة أو ضمان شراء سلام اجتماعي نسبي، لكن في واقع الأمر على العكس من ذلك إعانات تشكل في عمقها إسراف منظم عكس أي عقلانية اقتصادية.

ضف إلى هذا، هناك العديد من التحديات على المستوى الداخلي تعيق أو تكبح إن صح التعبير لعب الجزائر أوراق القوة الإقليمية في المنطقة، لهذا كما ذكرنا في إطار الفصل الأول من الدراسة، الهدف من دراسة نقاط القوة و ضعف الدولة هو محاولة لإيجاد علاقة بين عناصر قوة الدولة و بين النقص الذي تعانيه قصد تدارك الضعف و تهيئ الظروف المناسبة و الإستجابة للتهديدات نحو تحقيق استقرار وأمن الدولة، و يتحدد ذلك من خلال قياس عناصر القوة الوطنية، عناصر تصور لنا قدرة الدولة على إدارة شؤونها و حوكمة نفسها بنفسها و هذا ما سنحاول تطبيقه عمليا على الجزائر كمحور رئيسي في الساحل الإفريقي في ظل بيئة استراتيجية معقدة و فوضوية، تتميز بالتقلب، الغموض و عدم اليقين.

2/ العامل الجغرافي كعنصر تهديد للأمن الجزائري

كما ذكرنا سابقا، **العامل الجغرافي** يقوم أساسا على مجموعة من المحددات من موقع، مساحة، حدود...إلخ، مجموعة عناصر تؤثر سواء بصورة سلبية أو إيجابية، ضعفا أو قوة، تخلفا أو نموا، عوامل قابلة للتغير و التطور كالقوة العسكرية مثلا، الإجتماعية، لتظل القوة مفهوما نسبيا و مهما بلغ حجم قوة الدولة و تنوع مواردها من المستحيل أن لا تعاني من نقاط ضعف من شأنها التأثير في قوتها الوطنية الإجمالية من جهة، و خياراتها الإستراتيجية من جهة أخرى، و هو الحال بالنسبة للجزائر، فالمساحة جد شاسعة رغم أن هذا يعتبر عامل قوة في نفس الوقت ذو جانب سلبي خاصة في حالة وجود مساحات خالية مثل الصحاري نظرا لقلة عدد السكان و مشاكل التنمية ما يولد محاولات

[35] *MOKHEFI, Mansouria,* **Op.cit**., PP 10-12.

الإنفصال عن المجموعات المجتمعية كونها بعيدة عن المركز و هو الوضع في الجزائر ذات المناخ القاحل إلى شبه الجاف بالمناطق الجنوبية، حيث الصحراء الشاسعة تبلغ حوالي 80% من المساحة الإجمالية ليصبح العامل الجغرافي عاملضغط للنظام الداخلي و يخلق حالة من الخلل في النسيج الإجتماعي، لتضاف إلى سلة الضعف طول الحدود الذي ينهك الدولة و هو ما يتطلب رقابة مستمرة بنشر قوات كبيرة **نوعا** و **كمّا** لمنع أي اختراق لتشكل في آخر المطاف مسألة الحدود عبئا اقتصاديا وعسكريا (تكلفة عالية) و اجتماعيا (طاقة بشرية)، و هو الحال بالنسبة للجزائر حيث تعرف انفتاحا حدوديا شاسعا بطول يبلغ حوالي 6734 كلم يتوزع كالآتي[36]:

مع تونس 1034 كلم/ ليبيا 989 كلم/ النيجر 951 كلم/ مالي 1359 كلم/ موريتانيا 460 كلم/ المغرب 1900 كلم/ الصحراء الغربية 41 كلم. تقع في شمال إفريقيا (2800 N، 300 E) بمساحة تقدر ب 2.381.741 كلم2. ليصبح عامل القوة الجغرافية للجزائر مصدر ضعف في إطار بيئتها الإستراتيجية مع ما يجري بمنطقة الصحراء–الساحل و يحتم عليها ضرورة تأمين الحدود، لينعكس ذلك على الجانب المالي من جهة، و ضرورة حماية و تأمين المنشآت الطاقوية التي تمثل عناصر قوتها من جهة ثانية، و عكس ذلك، أي عدم السيطرة على الحدود سيشكل جانبا سلبيا و يصبح بقاؤها (الموارد) مرهونا بمدى تأمين حدودها و حتى بقاء الدولة في الأصل أمرا سياديا.

3/ الإنفاق العسكري عبء إقتصادي و بشري

زيادة الإنفاق العسكري الضخم و خاصة بنشر قوات في المناطق الحدودية الطويلة يقابله جانب التكلفة الذي في تزايد مستمر حفاظا على الأمن، في حين مالية الدولة تحت ضغط جراء الإنخفاض في أسعار النفط الذي شهده في الآونة الأخيرة، إنفاق يتنافس مع مطالب اجتماعية في وقت من عدم اليقين السياسي[37]، احتياطات العملة الصعبة التي شهدت بدورها تراجعا ب 35 مليار $ خلال سنة واحدة مقارنة ب 2015 حسب صندوق النقد الدوليFMI ما يعطي مهلة لبضع السنوات فقط، حيث قدر احتياطي النقد الأجنبي الجزائري سنة 2016، ب 155.700.000.000 مليار دولار و سنة 2017 ب 153 مليار دولار.[38]

بالتالي الخيارات جد صعبة تطرح نفسها بالنسبة للجزائر إذا واصلت أسعار النفط بالتراجع في ذروة النزاع بليبيا ليلقي بتداعياته على كل دول الجوار.

[36] Algeria, Central Intelligence Agency (US), Date de consultation : 16-11-2016, Sur le site: http://www.cia.gov/library/publications/ressources/

[37] "Algeria and its neighbours", **Op.Cit**, P 22.

[38] Sur le site : http://www.mas.gov.sg/Statistics/Reserve-Statistics/Official-Foreign-Reserves.aspx, Date de consultation: 27-01-2018.

4/ التوترات الإجتماعية

في لمحة عن النسيج الإجتماعي للجزائر، فإن التراث الكبير للجزائر يعكس كل من البربر وتأثيرات العرب، لكن الدولة انتهجت سياسة التعريب في السياسة الوطنية و التعليم التي ينظر إليها من بعض البربر مجحفة بحقهم، حيث أن هذه الجماعات في منطقة القبائل بشكل خاص ركزت على المطالبة بالحقوق الإجتماعية و اللغوية و الثقافية، بهذا فإن الإضطرابات الدورية في المنطقة ناجمة عن التمييز والإهمال، كما أن المنطقة أصبحت في عزلة اقتصادية متزايدة نتيجة لنشاطات الجماعات الإرهابية والتدابير الأمنية المتصلة التي جعلت من الصعب على الشركات العمل بالمنطقة.

على الرغم من مخاوف الحكومة إلا أن الخيار نحو الإنفصال منعدم، و مع ذلك نذكر أن هناك تأييد لزيادة الإعتراف بالهوية الأمازيغية و حقوق البربر ضمن الدولة الجزائرية "الأكثر ديمقراطية وتعددية". لتصبح البربر لغة وطنية إدراجها كلغة رسمية في تعديل الدستور الأخير سنة 2016، كما أن هناك حزبين سياسيين أمازيغيين (جبهة القوى الإشتراكية"The front of forces socialistوالتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية "the rally for culture and democracy").

مجموعة أخرى ضمن النسيج الإ"جتماعي للجزائر متواجدة في غرب البلاد، هم اللاجئين الصحراويين "Sahrawirefugees"، و الجزائر تعتبر الداعم الرئيسي لجمهورية الصحراء العربية و جناحها المسلح لجبهة البوليساريو بتندوف و التخوف الجزائري من وجود اتصالات و روابط بين اللاجئين و تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي و المنظمات الإجرامية و عن إمكانية تطرف لهؤلاء، لكن بعض الخبراء يقولون أن مثل هذا الفعل لا يخدم قضيتهم دوليا و هم في إدراك لتبعات هذه الخطوة و يقولون أن جبهة البوليساريو ستبذل جهودها لمنع حدوث هذا السيناريو لنفس السبب.

فئة أخرى ضمن التركيبة الإجتماعية الطوارق، و هم قبيلة البربر الرحل، مجتمع على نحو متزايد لم يتحصلوا على الإستقلال، عدم الرضا أدى إلى تمردهم المتكرر بمالي و النيجر، و التخوف بالنسبة للجزائر في تزايد مستمر خاصة بعد الأحداث الأخيرة و القلق من تدمير النسيج الإجتماعي للجزائر وإمكانية التطرف لكن هذا أقل في جنوب الجزائر مما عليه في مالي و النيجر، كما لابد الإشارة إلى حجم خطر آخر و هو بالرغم من أن القاعدة لها وجود قوي في نفس منطقة أو إقليم سكان الطوارق، إلا أن الأخيرة أظهرت عدم وجود مؤشرات على التحول نحو التطرف أو أي صلات أو قابلية لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي[39]. وهذا واضح من خلال الإستقرار في الجنوب الجزائري.

[39] STRACHAN, Anna Louise, "Conflict analysis of Algeria", GSDRC (Governance.Social Development. Conflict) Applied Services, January 2014, P 14.

5/ المأزق الإقتصادي

المأزق الإقتصادي المتمثل في الإعتماد المفرط للإقتصاد الجزائري فيما يتعلق بقطاع المحروقات الذي يقارب 98% من صادرات الدولة و 60% من إيرادات الدولة، ما يؤدي إلى انشقاقات في الإقتصاد بتراجع قطاع الصناعة و ارتفاع واردات الدولة، كما أن الجزائر فشلت من استعمال إيرادات النفط و الغاز لخلق و تنويع قطاعات أخرى في الإقتصاد الوطني، فشل أدى إلى تراجع القطاع الصناعي بشكل مستمر لسنوات طويلة الذي لا يمثل سوى 10% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ليمثل 4.5 % في عام 2015،[40] ليقدر الناتج الإجمالي المحلي الجزائري ب 156,1 مليار دولارعام 2016 منخفضا عن سنة 2015 حيث قدر ب165,87 مليار دولار حسب معطيات البنك الدولي، لتشهد نسبة النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي حسب سعر الدولار الأمريكي تراجعا منذ 2015، من 3,8% إلى 3,5% سنة 2016 وصولا إلى نحو 1,75% عام 2017.

الغياب الفعلي لإنتاج وطني أنقص في عملية العرض الوطني المحلي ما يتبعه زيادة هائلة للواردات، لتصبح الجزائر لا تنتج، و تستورد إلى حد ما كل شيء و تبلغ فاتورة وارداتها 39 مليار $ سنة 2009 و 55 مليار $ سنة 2013. و هكذا بين الفترة 2004–2014 فاتورة الواردات تضاعفت ثلاث مرات، لتقدر ب 45,95 مليار دولار سنة 2017، مقابل 47,08 مليار دولار سنة 2016 حسب بيانات المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات التابع للجمارك[41].

لتتجه الجزائر إلى سياسة الدعم غير الموجه للفوز بولاء المستفيدين و ضمان بذلك أو شراء السلم الإجتماعي، كسياسة تشكل هدرا منظما " gaspillage organisé" على الإقتصاد العقلاني" economic rationality".

ليضاف تحدي اقتصادي آخر و هو انخفاض أسعار النفط الرهيب إلى أقل من 50$ ما ساهم في جفاف بشكل ملحوظ إيرادات الدولة و اضطرار السلطات الإعتماد على احتياطات النقد الأجنبي الذي ارتفع إلى 194 مليار$ سنة 2014. و انخفض إلى أقل من 100 دولار في نهاية 2017.

حاولت الدراسة التعرف على بعض مظاهر الضعف و التحديات التي يمكن أن تهدد أمن الجزائر في سياق غير مستقر و أحيانا عنيف سواءا بمنطقة المغرب العربي أو الصحراء– الساحل، حيث أن أكبر خطر على الجزائر الصادر من الجماعات الإرهابية الناشطة بشمال إفريقيا 'ليبيا وتونس' و حدود الصحراء ' موريتانيا و مالي و النيجر' و انتشار التطرف الديني الذي يقوض التماسك الإجتماعي للبلد على المدى الطويل، و مع ذلك يبدو أنه و باختصار فإن أكبر تهديد لا يزال قائما هو

[40]MOKHEFI, Mansouria, "Algérie : Défis intérieures, menaces extérieures", Commentaire SA, 3/2015, N° 151, PP 501-502.

[41]إحصائيات و حصائل،اخر تحديث: 21–01–2018، تاريخ التصفح: 12–08–2018، على الرابط التالي:
www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/statistique-du-commerce-exterieure-fr-DZ&tg=737=17

الوضع الإقتصادي و حتى الإجتماعي في حال أن السلطات لن تكون قادرة على الحد من اعتماد الإقتصاد الجزائري على النفط و الغاز و في حال فشلوا في إيجاد بدائل و مصادر بديلة من أجل تغطية الإنفاق العام و تلبية حاجيات السكان المتزايدة.

إن كيفية توحيد الجبهة الداخلية و حل مسألة التناوب على السلطة التي تثير جدلا حادا، أصبحت موضوع تحليل و تفكير من جانب الخبراء و الباحثين على أساس دوري[42]، و الأمر الصعب في هذه النقطة، هو الجانب التحليلي باعتبار أن توفر المعلومات في ما يخص النظام السياسي تظل غير متوفرة تتعلق بطابعها السري.

باختصار، تعاني الجزائر ضعفا سياسي، اقتصادي و اجتماعي و هي بحاجة إلى اتخاذ قرارات حيوية، فواقعيا، يعتبر بناء دولة مستقرة سياسيا و قوية اقتصاديا من بين أهم الأولويات في مجال السياسة وأجندة أعمال أي بلد من بلدان العالم الثالث، فقط و بعد إقامة اقتصاد قوي ذو اعتماد على الذات مع استقرار للبيئة السياسية و الإجتماعية و جيش متطور، حينها يجب على صناع القرار في دول العالم الثالث التفكير في كيفية تنفيذ سياسة خارجية مؤثرة و لعب أدوار نشطة سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي، ودون ذلك تبقى دول العالم الثالث ضعيفة جدا، عرضة لأن تكون ذات تأثير من الخارج باعتبارها غير متطورة و مستقرة، ذات وزن دولي محدود[43]، لكن هذه يمكن أن تكون فرضية تقبل الخطأ، باعتبار الجزائر دولة من دول العالم الثالث، لكنها ذات استراتيجية تكيفية على المستوى الداخلي لحد الآن ناجحة، لكن ما يميزها عل الصعيد الخارجي أنها نوعا ما ضيقة الأفق في محاولتها استسباب أمن الساحل الإفريقي، بانحصار دورها كطرف يدعو للحوار السلمي، يغلب عليها الآلية الدبلوماسية، التي في نظرها ونتيجة لخبرتها المكتسبة هي الطريق نحو السلم، و استطاعت بفضلها جمع أطراف النزاع المالي و توقيع اتفاق شامل بمالي جمع في نصوصه بنودا على مختلف المستويات: تعليم، صحة، سكن...إلخ.

كما سبق الذكر، فإن الدور الفعال للدولة ينبع من عوامل و محددات عادة ما ترتبط بقدرات الدولة و مواردها ليكون أداؤها ذو تأثير فعال في سلوكها الخارجي، قدرات قوية ليست متوفرة في عدد من بلدان العالم الثالث، بلدان عاجزة عن لعب أدوار رئيسية دوليا و إقليميا، ما يؤدي إلى حالة الإنكفاء الذاتي في السياسة الخارجية "self-contained foreign policy": بعبارة حفظ نفسي لنفسي"keeping myself to myself"[44]، لكن الجزائر و تميزها عن الدول الإقليمية باعتبارها قوة عسكرية، دبلوماسية، اتجهت نحو محاولات عديدة لحل نزاعات المنطقة، كخطوة لاستسباب السلم

[42]IRATIN, Belkacem, **Op.Cit**, P21.
[43]SEKHRI, Sofiane, "The role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries", African journal of political science and international relations, Vol 3, October 2009, P 424.
[44]SEKHRI, Sofiane, **Op.Cit**, P 428.

والإستقرار، و لم تتوقف عند حدودها، لأنها تدرك أن عناصر التهديد في حركية مستمرة و متغيرة، على أساس هذا يجب بالضرورة التعاون المشترك للقضاء على مختلف التحديات و المخاطر الأمنية.

منذ استقلالها، يحاولصناع السياسة الخارجية الجزائرية لعب أدوار على المستوى الإقليمي، بما في ذلك أدوار الوسيط، مؤيد للتحرير، قائد إقليمي، مناهض للإمبريالية، لكن و في قضايا عديدة كانت سلوكياتهم على خلاف مع توجهات السياسة الخارجية لبلادهم، فالجزائر ذات اعتماد متعدد الأبعاد على الغرب لا سيما فرنسا و الإتحاد الأوروبي التي لعبت جزءا كبيرا في إحباط تحقيق الجزائر أدوارها بمحاولات **خلق صراع الدور الجزائري**. فمشاركتها مثلا في برامج التصنيع التي تتطلب المساعدة التكنولوجية و المالية (على أساس مبدأ المشروطية) يتناقض مع مساعي الجزائر لعب أدور "مناهض للإمبريالية" و "تأييد التحرر"، ما خلق وضعا كبيرا لصراع الدور، جنبا إلى جنب مع التبعيةو عدم الإستقرار السياسي الذي من شأنه أن يقوض بسهولة شرعية الحكم و الفرص المتاحة نحو لعب أدوار نشطة على المستوى الكلي للمنطقة. و في حالات أخرى مفاهيم دور بلدان العالم الثالث ليست دائما حقيقية، فالأدوار المرتبطة بالسيادة، الثورة، الإستعمار، هي في بعض الحالات مستخدمة من قبل زعماء العالم الثالث لتعبئة الجماهير و تعزيز شرعية النظام.

و بعد الفحص للبيئة الإستراتيجية الداخلية و الخارجية، يمكن استنتاج أهمما يلي:

الجدول رقم 22: يوضح نقاط القوة/ الضعف، الفرص/التهديدات في البيئة الإستراتيجية الجزائرية

	نقاط القوة	نقاط الضعف
البيئة الداخلية	– القوة العسكرية مقارنة بدول الجوار الإقليمي. – تجربتها في الحرب ضد الإرهاب و اكتسابها الخبرة المباشرة في وقت كانت منبوذة دوليا. – القدرة على التكيف و الظروف الحالية والدليل تحقيقها لاستقرار و أمن نسبي مقارنة بدول الجوار. – القدرة من استقطاب حركيات الأطراف الفاعلة بالمنطقة (مالي و جمع فرقاء الأزمة على طاولة المفاوضات). – قوة التأثير و امتلاكها الإتصال الدائم مع اللاعبين بالمنطقة و الدليل الوسيط لكل الإتفاقياتالتي تم التفاوض عليها مع الطوارق. – من خلال التحالفات (CEMOC/ TSCTP). – ثقلها العسكري بقوة عسكرية (أكبر ميزانية	– ركود سياسي بنظام مسدود/ممزق/أقل مرونة نتيجة الإنقسامات، منافسة داخل النخبة السياسية، مخاوف حول الخلافة و عدم اليقين و رفض لأي انتقال أو تناوب، ما يلقي ضبابية في الأفق السياسي. – أمن نسبي لا يزال يعاني ويلات الصراع الداخلي سنوات التسعينات. – فشل اقتصادي بفساد واسع الإنتشار وسياسات دعم لتخفيض العجز الإجتماعي و ضمان السلم الإجتماعي و يقابلها إسراف منظم عكس أي عقلانية اقتصادية. – تحديات اجتماعية، اقتصادية و أمنية بسبب تدفق المهاجرين غير الشرعيين. – انقسام الرأي العام الداخلي نتيجة تأثير الوضع الإقليمي على السياسة الداخلية و الخارجية بين مؤيد و معارض لعدم التدخل.

للجزائر	إنفاق على قطاع الدفاع) و الروابط التاريخية في منطقة الصحراء – الساحل و شمال مالي. – قوة دبلوماسية واضحة في قدرتها على تسوية النزاعات و التوسط في تمرد الطوارق و دعم الشعوب في حق تقرير المصير. – الرجوع الدبلوماسي القوي منذ 2001 واتخاذ تدابير بتجريم دفع الفدية للإرهابيين.	– طول الحدود الشاسع و موقع الجزائر الجغرافي بالمنطقة في قلب التوترات الجيوبوليتيكية (ليبيا و مالي). – الجنوب الجزائري الصحراوي الشاسع بمساحات خالية وقلة السكان في ظل بطئ عجلة التنمية ما يولد بطبيعة الحال توترات اجتماعية. – طول الحدود حوالي 6734 كلم الذي يكلف ميزانية مالية جد عالية لغرض تأمينها و طاقة بشرية. – تهديدات أمنية تتطلب إنفاق عسكري ضخم في ظل المأزق الإقتصادي الذي تعيشه الدولة الذي يتوقف نموه وتطوره على اقتصاد ريعي (قطاع المحروقات، خاصة وأنها تعيش تدبدبا اقتصاديا في الفترة الأخيرة جراء انهيار أسعار النفط). – توترات اجتماعية بنسيج و بناء اجتماعي يتكون من فئة البربر ذو المطالب الدورية من جهة و فئة الطوارق بالجنوب الجزائري و التخوف من تأثير و انتشار عدوى مالي. لتظهر عوامل هشاشة المبنى السياسي، الإجتماعي و الإقتصادي على المستوى الداخلي، ليلقي ضلاله على لعب الجزائر دور فعال على إقليميا، ويجعلها في تبعية على المستوى الإقتصادي و التكنولوجي للدول الغربية، والنتيجةخلق لحالة صراع الدور الوطني الجزائري.
	التهديدات	**الفرص**
البيئة الخارجية للجزائر	– العلاقات مع الجهات المحلية بالمنطقة و عنصر عدم الثقة. – نذرة الجهات الفاعلة في لعب دور بناء بالمنطقة. – مساحات غير محكومة و عدم وجود سيطرة على الحدود و انتشار فراغات أمنية خاصة بالجنوب الليبي. – سقوط نظام القذافي و تمردات الطوارق الدورية. – التدخل الأجنبي العسكري(الفرنسي والأمريكي) بالتالي عسكرة المنطقة و تصعيد النزاع بتغذيته. – الإرث الإستعماري التاريخي و التقسيم	– استثمار تجربة "العشرية السوداء". – البحث عن التحالف الخارجي. – البحث عن تحقيق الريادة الإقليمية. – الضغط من خلال تجربة مكافحة الإرهاب لتسوية بعض الملفات العربية مثلا قضية الصحراء الغربية و القضية الفلسطينية. – البحث عن كسر نفوذ القوة الفرنسية و ولاء الدول الإفريقية. – استغلال الهياكل الإقليمية.

	الجغرافي للأقاليم دون الأخذ في الإعتبار ومراعاة التكوين الإجتماعي للسكان المحليين. – غياب منظمات و مؤسسات فعالة بين دول المنطقة ليظهر عامل انفصالي موروث أصلا من إعادة بناء المنطقة إقليميا في الأصل كانت مستعمرة. – منطقة الصحراء–الساحل معبر لجماعات إرهابية و أشكال الجريمة المنظمة من تهريب و الإتجار غير المشروع للأسلحة والبشر...إلخ. – هشاشة دول منطقة الساحل الإفريقي اقتصادية، اجتماعية و سياسية (طابع تعددي وإيديولوجي، تعدد إثني، تهميش مجتمعي، تمردات متكررة، إنقسامات عرقية، ضعف خدماتي، فشل سلطوي، فشل الشرعية، نزاعات وصراعات داخلية، نقص الموارد الطبيعية، الحكم السيئ، تفتت اجتماعي، ضعف الترابط بين الدول والمجتمع، قمع المشاركة السياسية، فقر حرمان، غياب التعددية، الإرث الإستعماري، غياب مؤسسات الدولة، نقص الرقابة على الحدود، انعدام الأمن الغذائي، مجاعة...إلخ). – شدة و حركية تنقل السكان. – دول طغى عليها العنف. – مقرات صراع غير مستقرة و ثابة ذات ديناميكية و سرعة تنقل كبير. – تدهور الأوضاع راجع إلى مجموعة من العوامل التركيبية ذات بعد داخلي منتجة أزمات متعددة ذات تداخل جيوبوليتيكي ما يجعل الساحل حزاما منتجا بطبيعته لأزمات متعددة الأوجه. – نزاعات ذات بعد إقليمي عبر وطني "transnational" تتميز بعدم اليقين الجيوبوليتيكي. – التنافس على الفرص الإقليمية و القارية	

	و الدولية. – ضعف منظمات التعاون منها "CEMOC". – حركة السلاح الليبي و انتشارها في منطقة الصحراء–الساحل، بالتالي ربط النزاع بديناميكية جيوبوليتيكية إقليمية (ليبيا دولة لم تعد قادرة من تأسيس سلطة فاعلة). – انتشار الجمات المسلحة الجهادية المتطرفة و علاقاتها مع بعضها البعض (تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وبوكو حرام،...إلخ).	

المصدر: من إعداد الباحث.

ما نلاحظه من خلال التحليل الإستراتيجي الجزائري هو ثقل كفة نقاط الضعف و التهديدات في بيئتها الإستراتيجية مقارنة بنقاط القوة التي يمكن القول إن صح التعبير مرهونة بوضعها الداخلي والخيارات الإستراتيجية التي ستتبناها مستقبلا على المدى القصير في ظل فرص منعدمة تقريبا، في واقع يحتم عليها السعي للبحث عنها. وفقا لتحليل SWOT:

Interne / Externe	**Opportunities**	**Menaces**
Forces	استراتيجية الهجوم	استراتيجية التكيف
Faiblesses	استراتيجية الدفاع	استراتيجية البقاء على قيد الحياة

في ظل نقاط القوة و الضعف، التهديدات و الفرص، ما هي طبيعة الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في التعامل مع النزاعات الإقليمية؟ هل إستراتيجية هجومية؟ تكيفية؟ إستراتيجية دفاعية أم البقاء؟

المبحث الثاني: الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في التعامل مع مخرجات نزاعات منطقة الساحل الإفريقي

يشكل نشاط المجموعات المسلحة في منطقة الساحل تحديات خطيرة على الأمن الوطني الجزائري، و مع أزمة الطوارق منذ فترة طويلة كتحدي ثابت و متوقع بسبب تأثيراته المحتملة على الأراضي الجزائرية، لتضاف متغيرات جديدة إلى مجموعة التهديدات بالمنطقة كالإرهاب العابر للحدود وعبر الوطني، كل هذا يضع القضايا الأمنية الجزائرية في إشكالية كبيرة فيما يتعلق بهذه المنطقة الأكثر تعقيدا. فإذا كان من القبول القول أن مكافحة الإرهاب تقدم فرصة للجزائر نحو تأكيد نفسها كلاعب رئيسي و في الوقت نفسه فرصة للتعريف على دورها للمجتمع الدولي، فإن إدراج الساحل في ظل هذه الإستراتيجية الشاملة يحمل قيودا جديدة ومتناقضة[45]، بالتالي نطرح السؤال: ***ما هي الإستراتيجية التي ستتخذها الجزائر للتكيف والتناسب في ظل هذه الجهوية الإقليمية "regionalization" مع تصاعد شدة النزاعات و تعقد البيئة الأمنية و التواجد الأجنبي ؟***

تقوم الجزائر بترسيخ و تجسيد مفهوم الأمن الشامل كخطوة للحفاظ على استقرارها، حيث لم تعد تتشكل توجهات منظومة دفاعها و أمنها الوطني ضمن المنظور العسكري البحث، و لكن تتداخل فيه مجموعة أبعاد سياسية، اقتصادية، اجتماعية و دبلوماسية، هذا ما أكده رئيس الجمهورية "السيد عبد العزيز بوتفليقة" القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني في افتتاحية أعداد مجلة الجيش لسنة 2012، قائلا: *" إن تطوير جهاز الدفاع الوطني لجعله قادرا على حماية السيادة الوطنية وسلامة إقليمنا، يتطلب جبهة داخلية قوية، متينة و موحدة و منسجمة، على استعداد لحماية الوطن داخليا وخارجيا من أي تهديد من حيث أتى، لتشكل بذلك العلاقة بين الجيش و الأمة، كحجر زاوية في مسألة الدفاع الوطني و يساهم الكل في المجهود الوطني الذي يفرض الإستمرارية و التنسيق..."*[46]، خطاب يوضح مدى أهمية الجهاز العسكري و المنظومة الدفاعية من جهة، و الجبهة الداخلية السياسية، الإجتماعية و الإقتصادية من جهة ثانية.

بالتالي، المفهوم الجديد للدفاع و الأمن (بأبعاده) كمتغيرين أساسين في استراتيجية الأمن الوطني، مكن الجزائر من امتلاك آلية دفاعية و حصانة فعالة لسلامة حدودها في ظل المتغيرات الإقليمية الراهنة.

بهذا اعتمدت الجزائر في الوقاية من تهديدات الساحل الإفريقي و الأزمة الليبية استراتيجية أمنية متكاملة و متناسقة على المستويين الداخلي و الخارجي، الأول تضمن استراتيجية وطنية شاملة

[45] DRIS, Cherif, **Op.cit**, P 57.

[46] "تحضير و جاهزية في مستوى عظمة المهام"، مجلة الجيش، العدد 631، فبراير 2016، ص 35.

تجمع بين كل من البعد السياسي و الإجتماعي، الإقتصادي و الأمني العسكري، أما الثاني يتمثل في العمل الدبلوماسي القائم على لغة الحوار و الخيار السياسي و الجانب التنموي كآليتين في إيجاد تسوية لنزاعات المنطقة خاصة بمالي مع ضرورة التعاون الإقليمي المشترك.

المطلب الأول: الإطار الداخلي للإستراتيجية الأمنية الجزائرية

من خلال البعد السياسي المتمثل في المصالحة الوطنية التي أخذت دورا بارزا في مكافحة الإرهاب و تثبيت الوحدة الوطنية، أيضا على أساس البعد الأمني العسكري من خلال جملة التدابير الدفاعية بالإعتماد على الأجهزة العسكرية و حرس الحدود في التصدي لأي تهديد إرهابي، و أخيرا من خلال البعد الإجتماعي و الإقتصادي بمحاولة إدماج فئة الطوارق ضمن النسيج المجتمعي الجزائري وتنمية الجنوب بهدف تعزيز الإندماج و السلم الإجتماعي.

1/ البعد السياسي

تتميز استراتيجية الأمن الوطني الجزائري تجاه التوترات الإقليمية بخاصية رئيسية، حيث أنها ترى في تجربتها الخاصة في التعامل مع الجماعات المتطرفة و دمج الإسلاميين المعتدلين كنموذج ينبغي تصديره.

يرى الخبراء أنها قادرة على اجتثاث العنف الإسلامي الجهادي و مساهمتها من خلال عدة عوامل بعد العشرية السوداء على أساس تدابير المصالحة و اجتثاث التطرف بالقضاء عليه و استخدام القوة عند الضرورة وبالرغم من أنه لا يزال هناك نوع من التطرف في البلاد إلا أنه تم احتواء العنف الداخلي.

على الرغم من وجود عيوب في مبادرات المصالحة بعد العشرية السوداء الخاصة بالجزائر التي إلى حد كبير مبنية على الهزيمة العسكرية للجماعات المسلحة بدلا من إصلاح المنحى السياسي بتدابير سياسية، إلا أن البلاد انتهجت خطوة نحو السلم و الإستقرار[47]، و كمحاولة لفهم لماذا تحبذ الجزائر الحوار قبل التوجه نحو تصعيد الحل العسكري يجب العودة نحو الوراء و دراسة استراتيجية مكافحة الإرهاب التي وضعتها البلاد منذ نهاية التسعينات.

بالنسبة للجزائر، ظاهرة الإرهاب لم تعرف صورتها الحديثة إلا نهاية التسعينات، و من الوجهة القانونية فإن المشرع الجزائري و قبل سنوات التسعينات، لم يتعرض للظاهرة بخصوصية كبيرة، ليذكر الإرهاب لأول مرة بموجب المرسوم التشريعي رقم 92-03 المؤرخ في 30 سبتمبر 1992 و المعدل بالمرسوم التشريعي رقم 93-05 في 19 أفريل 1993، الذي يتعلق بمكافحة الإرهاب و التخريب ليتم إلحاقها بقانون العقوبات بموجب الأمر رقم 95-11 المؤرخ في 25 فبراير 1995، القانون 93-05 يعتبر كل مخالفة تستهدف أمن الدولة، السلامة الترابية و المؤسسات و كل ما يخلق جو لانعدام

[47]"Algeria and its neighbours", **Op.Cit**, P13.

الأمن، عملا إرهابيا و تخريبيا. من هنا و في قراءة متأنية للقانون، فإن المشرع الجزائري و عند ربطه الظاهرة الإرهابية بكل ما يمس أمن الدولة، فإن هذا خلط بين الإرهاب و بعض الجرائم لا علاقة له بالظاهرة، قانون يرجع إلى التسرع في المعالجة و عمومية الأفعال التي تشكل الجريمة الإرهابية، قانون يخلط بين الفعل أي العمل الإرهابي والنتيجة التي نهايتها التخريب. لكن يجب الإشارة إلى أن ليس كل عمل تخريبي عمل إرهابي[48]. ليستحدث المشرع الجزائري مجموعة قوانين أكدها كل من قانون استعادة الوئام المدني رقم 99-08 المؤرخ في 13 جويلية 1999، ثم ميثاق السلم و المصالحة الوطنية بموجب القانون رقم 06-01 المؤرخ في 27 أكتوبر 2006.

- ***من المصالحة الوطنية إلى الإحتواء : "from reconciliation to containment"***

تقوم الإستراتيجية الجزائرية ضد الإرهاب على الخبرة المكتسبة خلال فترة العشرية السوداء والحرب على الإرهاب. حيث أن الإستراتيجية المتبعة من قبل الحكومة خلال المرحلة الأولى (1992-1997) كانت في "كلها أمنية at all safe" في مضمونها القضاء عسكريا على الجماعات الإسلامية المسلحة النشطة في البلاد، مرحلة عرفت عنفا شديدا و شهدت عشرات الآلاف من القتلى، استراتيجية ضعفت الجماعات المسلحة لكن فشلت في القضاء على الإرهاب.

المرحلة الثانية (1997-2000) تشاركية، حيث بدأت بالحوار مع الجماعات المسلحة و أدت في عام 1997 لوقف إطلاق النار مع الجيش الإسلامي للإنقاذ (l'armée islamique du salut" AIS")
والرابطة الإسلامية للدعوة و القتال (la ligue islamique pour la dawaa et le combat « LIDC »)، ليليها قانون الوئام المدني "the law on civil concord" في سبتمبر 1999 بالعفو على جميع المقاتلين و تعهدهم بنبذ العنف[49]، قانون رقم 99-08، يتعلق باستعادة الوئام المدني المؤرخ في 13 جويلية 1999، يتضمن مجموعة من التدابير المتمثلة في: الإعفاء من المتابعات في المادة 3 من الفصل الثاني، كذلك الوضع رهن الإرجاء والمقصود هنا التأجيل المؤقت للمتابعات خلال فترة معينة بغرض التأكيد من الإستقامة الكاملة للشخص، كما و تضمن القانون في الفصل الرابع تخفيف العقوبات في المادة 27 التي تخص الأشخاص الذين توقفوا عن كل نشاط إرهابي أو تخريبي في أجل 3 أشهر ابتداءا من صدور القانون[50].

---

[48]محمد بلهاشمي الأمين طيبي، "تجريم الإرهاب في القانون الدولي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية، (جامعة وهران: كلية الحقوق)، 2011-2012، ص 315- 316.

[49]LOINNAS, Djallil, "La stratégie Algérienne face à AQMI", Politique étrangère, Institut française des relations internationales (IFRI), 03/2013, P 148.

[50]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، المؤرخ في 13 جويلية 1999، ص ص 3-6.

المرحلة الثالثة (سبتمبر 2005) لتنتهي نحو "الميثاق من أجل السلم و المصالحة و الوطنية" " charter on peace and national reconciliation" كامتداد لقانون 1999، بفتح أبواب الغفران النهائي و التوبة للمقاتلين و غير المذنبين في ارتكابهم الجرائم[51]. "ليصدر قرار التنفيذ بموجب الأمر رقم 06-01 في 28 فبراير 2006، الذي جاء فيه: ضرورة تنفيذ الميثاق المعبر عن إرادة الشعب لاستقرار الأمة، في مضمونه تنفيذ **الإجراءات الإلزامية لاستسباب السلم** باستصدار أحكام عامة، لتنص المادة 16 منه بالعفو على الأشخاص المحكوم عليهم نهائيا، إجراءات رامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية في القسم الأول: تخص الأشخاص الذين استفادوا من القانون المتعلق باستعادة الوئام المدني. كما و تناول الأمر في القسم الثالث من الفصل الثالث: إجراءات الوقاية من تكرار المأساة الوطنية في المادة 26. إضافة إلى إجراءات مختلفة كدعم سياسة التكفل بملف المفقودين، تعويض ذوي حقوق ضحايا المأساة الوطنية و كذلك إجراءات رامية إلى تعزيز التماسك الوطني"[52].

مكافحة الإرهاب في مرحلة قبل 1997، قد أظهرت حدودا بين استخدام القوة العسكرية والمسلحة و الحاجة إلى دعم أو الضرورة بالأخذ في عين الإعتبار بعض الأبعاد السياسية، القانونية والإجتماعية للإرهاب.

كنتيجة، قوانين 1999 و 2005 أدت إلى إفراغ جماعات التمرد من حوالي 7000 رجل والعديد من قادة الجماعات المسلحة و أيضا الحد من التجنيد. و خلال نفس هذه الفترة، ملاحقة ومتابعة ومكافحة الإرهاب من خلال الوسائل العسكرية -أجريت بالموازاة مع سياسة المصالحة الوطنية - سمحت للسلطات الجزائرية من تفكيك شبكات الجماعات الإسلامية المسلحة (GIA) و القضاء على العديد من المتمردين، لكن انتشار (GSPC) خارج الجزائر بداية 2003 عقّد أكثر فأكثر مهمة السلطات الجزائرية حيث امتدت نشاطاتالمجموعة على المستوى الإقليمي نحو الساحل الإفريقي في منطقة صحراوية واسعة ذات حدود يسهل اختراقها.

فجنبا إلى جنب مع سياسة المصالحة الوطنية، أعادت الجزائر عملها العسكري ضد تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي بتنفيذ استراتيجية جديدة "الإحتواء المزدوج double containment" و بهذا الجيش الجزائري سعى نحو تطويق معاقل تنظيم القاعدة في شمال الجزائر و إجبار الجهاديين نحو التراجع إلى مناطق جبلية يصعب الوصول إليهاو في كثير من الأحيان ملغمة. بالتالي انخفاض بذلك قدراتهم على الحركة ما ساعد الجيش و استطاع بعد ذلك تنفيذ تدخلات مستهدفة ما أدى بالجماعات المسلحة للخروج من معاقلهم نحو مناطق أخرى.

[51] LOINNAS, Djallil, **Op.cit**, P 148.

[52] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 11، المؤرخ في 28 فبراير 2006، ص ص 3-7.

كنتيجة لذلك، تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في الفترة ما بين (2007–2011) لجأ إلى نوع من الهجمات الإنتحارية، قرار أعلنه "عبد المالك دروكدال" موضحا: *"قررنا استخدام العمليات الإستشهادية ضد أعدائنا، وقائمة المرشحين للإستشهاد تنمو كل يوم"*، في الفترة ما بين 2008–2011، كمواجهة لفرع المنظمة بالساحل، فإن الخطوة التي اتبعتها الجزائر كانت بإغلاق الحدود مع مالي، و إصدار قرار ببناء قاعدة جوية عسكرية ببرج باجي مختار بالقرب من الحدود المالية و نشر وسائل كافية لمراقبة جميع تحركات تنظيم القاعدة و اعتراض القوات نحو الجنوب[53]، كل هذا كخطة أولى نحو حصار عناصر القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، ما يؤدي إلى التضييق عليهم و منه إجبارهم على الإستسلام.

2/ البعد الأمني العسكري

إن مسألة حماية و مراقبة الحدود أمر في غاية الأهمية للأمن الوطني الجزائري، بالنظر لشدة تعقد البيئة الأمنية المجاورة في ظل تشعب دائرة التهديدات و المخاطر من إرهاب عابر للحدود، مشكل الهجرة غير الشرعية، تهريب، اتجار غير مشروع و أشكال الجريمة المنظمة المتعددة إضافة لهشاشة و فشل دول منطقة الساحل الإفريقي و مالي كحلقة أضعف ضف إلى الفراغ الأمني الليبي.
معطيات جعلتالملف الأمني ضمن أولويات أجندة الدولة الجزائرية و ذلك لمحاولة إيجاد مختلف التدابير اللازمة لرصد و مراقبة و حماية شتى جبهات الحدود. لهذا سنحاول من خلال هذا المحور من الدراسة النظر في الجهود الجزائرية للسيطرة على أمن حدودها و عسكرتها كاستراتيجية أمنية داخلية.

بداية، الوضع بالحدود يضع أمن الجزائر في خطر نظرا لطول الحدود الشاسعة كما سبق الذكر، في ظل ضعف جيوش الدول المجاورة غير القادرة على التعامل و مجموع التوترات الإقليمية منذ عام 2011 بليبيا ومالي، أمر جعل الجزائر تتجه نحو تكثيف "intensified"، رصد و مراقبة 956 كلم2 للحدود مع تونس، و تركيب 80 نقطة ارتكاز للمراقبة منذ 2013، كما عززت وجودها العسكري بنشر 60 ألف جندي...إلخ.
إضافة لمراقبتها عن كثب حدودها مع الجار الليبي في مواجهة للفراغ الأمني و الحد من تسلل الجماعات الإرهابية، حيث نشرت حوالي 20 ألف جندي على طول الحدود أين المخابئ الكبيرة من الأسلحة التي تم اكتشافها بشكل منتظم، بالتالي فراغ أمني استفادت منه الجماعات المسلحة و تحاول الإنتقال تدريجيا في جميع أنحاء منطقة الساحل و توسيع نفوذها، لتشكل عوامل تغيير للوضع الجيواستراتيجي لدول الساحل الإفريقي من جهة و الجزائر من جهة ثانية في ظل تزايد مجموع التهديدات الأمنية المباشرة على البلاد.

[53]LOINNAS, Djallil, **Op.cit**, PP 149-151.

منذ 2012، على الحدود الليبية، المالية و النيجيرية، 30 قاعدة جديدة للدرك الوطني تم تجهيزها إضافة لقاعدة جوية في مهمة السماح لتغطية فعالة للمناطق الصحراوية العابرة للحدود.

فالجزائر ترى نفسها الضحية الأولى بالمنطقة نظرا للقرب الجغرافي للجماعات المسلحة التي تعتبرها الشغل الشاغل في مجال الأمن.

تدهور الوضع الأمني، اضطر بالجزائر إلى إعادة تنظيم جهازها العسكري بشكل أكثر يقظة و استمرار الأنشطة على عدة جبهات شرقا و جنوبا و غربا. تعتبر القوة العسكرية الأولى بالمنطقة بميزانية جيش جزائري تتجاوز 6 مليار $ سنة 2010 إلى ما يعادل 10 مليار $ سنتي 2017 و 2018 (المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية/ العدد 76) ضف لتجربة مخابراتها في مجال مكافحة الإرهاب و بهذا تعبر البلد الوحيد في المنطقة القادر من الحفاظ على استقرار الساحل و هذا ما اعترفت به كل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية[54]، هكذا تعتبر الجزائر الدولة الإقليمية في مقدمة المسرح الساحلي في ظل سياسات القوى الغربية و الإنتشار العسكري باسم مكافحة الإرهاب، فما موقع السياسة الجزائرية في المنطقة؟ صراحة يظل السؤال مخيما على دور الجزائر، تنادي بالحل السياسي و تحذر من تدخل أجنبي في دول الجوار و تشيد القوى الأجنبية بمجهوداتها في حل نزاعات المنطقة من جهة، في نفس الوقت، تتواجد فرنسا و أمريكا كداعم عسكري على الأرض الساحلية، فأي استفادة من التجربة الجزائرية؟

أ-إعادة التنظيم الإقليمي "territoriale organization"

في جويلية 2012 وفي سياق التوترات الإقليمية قامت الجزائر بمراجعة منظومة الدفاع الإقليمي وتم إقرار إنشاء منطقتين عسكريتين إقليميتين: واحدة مرتبطة بالمنطقة الرابعة "ورقلة" التي تأوي الحقول البترولية لحاسي مسعود، التي شهدت هجوما انتحاريا على كتيبة الدرك في جوان 2012. أما الثانية مرتبطة بالمنطقة السادسة "تمنراست" التي تضم هيئة "CEMOC" أين ارتكب هجوم على ثكنة في مارس 2012.

منطقتين مهمتهم الأساسية رقابة الحدود بنظام رقابة إلكتروني الذي هو محل نقاش بين الشركاء المحليين و الدوليين و تأمين حقول الغاز.

و استفادة من دروس الهجوم على مجمع الغاز في عين أميناس بجانفي 2013، قررت السلطات العسكرية في جويلية 2013 إنشاء منطقة عسكرية سابعة في إليزي بمئات الكيلومترات عن الحدود الليبية لوضع شبكة تأمين إقليمي آمنة، كذلك إنشاء أكبر عدد من القوات على طول الحدود الغربية والجنوبية بتموقع 30 ألف رجل و إنشاء مرافق جديدة و قواعد لقوات الأمن بقرب الحقول البترولية والغازية كحاسي مسعود، أدرار، عين أميناس...إلخ.

[54]MOKHEFI, Mansouria, **Op.cit**, PP 504-505.

مضاعفة التمرينات و التدريبات الثنائية: و ذلك في إطار مكافحة الإرهاب، ما يسمح من توفير كفاءات محورية في الجانب العملياتي، كما يساعد ذلك في تقوية القدرات الحرفية للقوات في مكافحة التمرد. المساعدات الثنائية الجزائرية– الأمريكية في هذا الميدان، تجسدت سنة 2013 من خلال: 1.800.000 دولار في سياق مكافحة الإرهاب، إزالة الألغام، و برامج أخرى ذات الصلة. إضافة لبرنامج التدريب والتعليم العسكري الذي قدر ب 1.150.000 دولار، علاوة على ذلك، و منذ نهاية 2000، حوالي 400 مدرب أمريكي تحملوا تدريب نخبة من القوات الجزائرية في منطقة تمنراست[55].

هجوم 16 جانفي 2013، على مجمع الغاز بتيقنتورين في عين أميناس بجنوب شرق إليزي قرب الحدود الليبية، كان حدثا فاصلا، هجوم أبرز مدى عدم الإستقرار في البلدان المجاورة ليهدد بذلك المصالح الوطنية لا سيما في الرقعة الشاسعة في الصحراء الجنوبية التي يصعب السيطرة عليها حيث الإتجار غير المشروع بالسلع و الأسلحة و المخدرات المنتشر بشكل متزايد، هجوم فرض تحولا عميقا لتحديات الأمن القومي الجزائري، وفي استجابة فورية للحدث،فرض الرئيس "بوتفليقة" رقابة صارمة على الحدود و أمر بغلق المعابر إلى ماليو ليبيا، بمشروطية الوصول إلى المناطق الجنوبية بإذن عسكري ونشر قوات برية و جوية لتقوية قواعد جديدة مع التركيز بشكل خاص على الحدود الليبية بحوالي 100 ألف جندي ينشطون على الحدود و إنشاء منطقة عسكرية جديدة سابعة على طول الحدود الخطيرة للجزء الجنوبي الشرقي.

وراء الإستراتيجية الأمنية بين النهج السياسي و العسكري، أدت إلى تطوير نظرية الممرات " corridor theory"، تعني هذه النظرية أن الجزائر تركت عددا من الممرات مفتوحا بين الجماعات المتمردة الجهادية بين الشمال و الأخرى المتراجعة نحو الجنوب، وراء فرضية قائمة على 3 ملاحظات:

- غياب العمليات العسكرية ضد تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في شمال مالي.
- غياب التدخلات العسكرية على ممرات تنظيم القاعدة المتجهة نحو مالي.
- على العكس، باعتراض ممرات تنظيم القاعدة المتوجهة نحو شمال الجزائر.

بالتالي الملاحظ لهذا الطرح، يستنتج مباشرة أن الإستراتيجية الأمنية الجزائرية دفاعية، ذات تحرك أمني وفق منظور المبادئ و الثوابت الدستورية: من عدم تدخل عسكري ما وراء الحدود الوطنية (كنتيجة لا تتبنى هجوما على قواعد تنظيم القاعدة بالساحل الإفريقي)، لكن هذه النظرية لا تأخذ في الحسبان أن أي تدخل مباشر للجزائر سوف لن يخلو من المخاطر في حين الموقع الجيد لتنظيم القاعدة في النسيج الإجتماعي و الإقتصادي في شمال مالي يشكل خطورة في مثل هذا التدخل ليكون

[55]AMMOUR, Laurence Aida, **Op.cit**., PP 5-6.

له تأثيرات سلبية على كامل الساحل[56]، ليظهر هنا التخوف من انضمام السكان المحليين خصوصا المهمشين منهم إلى التنظيمو تصبح مهمة حل النزاع في غاية الصعوبة.

في النهاية، الإستراتيجية الأمنية الجزائرية الدفاعية حتى 2011 يبدو و كأنها تعمل بشكل صحيح حيث تم تطويق و إضعاف تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، لكن و منذ 2011 بعد سقوط نظام القذافي و ظهور حركات جديدة مثل MUJAOو MNLA ضف إلى حركة بوكو حرام بنيجيريا و العلاقة مع تنظيم القاعدة ضف إلى ضعف الأجهزة الأمنية و الإستخباراتية لدول المنطقة، غيّر تماما المعطيات الجيوبوليتيكية.

الفرع الثالث: البعد الإجتماعي و الإقتصادي

لقد شكلت توترات الطوارق شمال مالي الدورية، مصدر تخوف لدى الجزائر خاصة و أن البلاد تشهد هذه الفئة ضمن نسيجها الإجتماعي، لتعزز بذلك الجزائر عملية الإستقرار من حيث إضفاء الطابع الأمني عبر آلية السلم الإجتماعي، الذي يعني في أوسع مضامينه الإنسجام "concord"، الهدوء "tranquility"، الذي يسود المجال العام للسكان، ليعني بذلك "العلاقات الهادئة بين المواطنين وغياب كل أشكال الفوضى والإضطراب"، و في نفس الوقت نقصد بالسلم " وضع البلد الذي ليس في حرب"[57]، من خلال التعريفين يصبح للمفهوم دلالة اجتماعية و سياسية، الأولى و التي نقصد بها غياب التوترات الإجتماعية باستبعاد كل أنواع الحرمان و التهميش و الفوارق الطبقية، أما الدلالة السياسة، تكريس للشرعية و الحكم الراشد.

أثارت الأزمة في مالي قلق الجزائر في أعقاب الأحداث التي هزّت جارها الجنوبي بما في ذلك إعلان حركة تحرير الأزواد من أجل استقلال شمال مالي، لتعلن الحكومة الجزائرية عن العديد من المشاريع التنموية الكبرى بالجنوب، 1000 كلم من الطريق السريع الذي يربط العاصمة بالجنوب بتكلفة أكثر من مليار دينار، إنشاء مستشفيات جامعية (CHU) و مركز السرطان في مدينتين جنوبيتين بشار وورقلة ب 100 مليون أورو، مشاريع نقل المياه و إنشاء 10 شركات عامة لمكافحة البطالة المتفشية في هذه المناطق الغنية بالنفط.

ضف إلى مشروع نقل المياه بين تمنراست و عين صالح، فعلى سبيل المثال زار رئيس الحكومة أحمد أوحيى تمنراست في أقصى الجنوب للإلتقاء بزعماء قبائل الطوارق لتأكيد وجود الدولة في هذه المناطق الفقيرة، واقع يترجم شدة قلق السلطات الجزائرية من انتقال عدوى انفصال الطوارق معلنين بذلك التمرد ضد النظام، و كنتيجة لذلك قامت السلطات بتبرير احترام مبدأ التوازن الإقليمي المقدس من جهة، والعدالة في إعادة توزيع الثروة من جهة ثانية من بيع النفط و الغاز و استثمار

[56]LOINNAS, Djallil , **Op.cit**, P 152.
57WERLY, Nicole, "Paix : l'insaisissable définition",Études de linguistique appliquée, N°128, 2002/4, P 482.

الإيرادات في مشاريع التنمية بالجنوب الكبير. ليتم انطلاق مشروع ضخم لنقل المياه بين عين صالح و تمنراست بمسافة أكثر من 700 كلم بقيمة قدرها مليارين دينار، مشروع كان خيالا قبل بضع سنوات و الآن أصبح واقعا لإيجاد حل لأزمة المياه الحادة بتمنراست[58]، مشروع هدفه الأول هو فك العزلة بمناطق الجنوب و إدراجهم ضمن المشاريع التنموية للبلاد.

حيث ركزت الجزائر في بعدها الإجتماعي على سكان منطقة الجنوب منهم الطوارق بطلب دعمهم في حماية الحدود، "" بتعهد وزير الداخلية الجزائري " دحو ولد قابلية" نقل طلب أعيان الطوارق في ولاية إليزي، إدماج عدد أكبر من شباب الولاية في صفوف الدرك والجيش إلى وزارة الدفاع، بعدما خصّ سكان المنطقة على التعاون مع الأجهزة الأمنية في فرض رقابة على الحدود بعد الإعتداء المسلح الذي تعرضت له منشأة للغاز في الولاية شهر جانفي.

كما زار ولد قابلية إليزي في 15-02-2013 مع وزير الفلاحة رشيد بن عيسى الذي أعلن بدوره امتيازات زراعية لسكان المنطقة ووعد بتجاوز مشاكل طرحها الأعيان تتعلق بملكية الأراضي. وتأتي الزيارة في إطار اهتمام حكومي بضبط الأوضاع في مناطق الطوراق تجنّبا لتكرار تجربة مالي.

ورفع أعيان الولاية إلى ولد قابلية خلال اللقاء مطلب إدماج شباب المنطقة في أجهزة الأمن الوطني. ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية أن ولد قابلية تعهد بدراسة الملفات المتعلقة بانخراط هؤلاء في صفوف الشرطة بينما "سيتكفل بإيصال الطلب الخاص بإدماج الطوارق في الجيش والدرك إلى وزارة الدفاع". ورأى الوزير أن "سكان المناطق الحدودية لهم دور كبير في حماية الحدود من خلال يقظتهم".

ونقل إلى سكان الولاية تعهد أعضاء الحكومة بإعطاء دفع للتنمية الاقتصادية في مناطقهم. وذكر أن"الهدف من هذه اللقاءات هو التحقق من أن الإجراءات التي تتخذها الحكومة لمصلحة التنمية في الجنوب تتماشى مع حاجات السكان[59]"، إجراءات ذكية من قبل الحكومة، و كأنها تريد من وراء ذلك تجنب و تفادي ما يحدث في دول الجوار كمالي مثلا، لأن الجزائر تدرك بأن الحرمان، التهميش والإقصاء من العوامل التي بمثابة شرارات لاشتعال و تفجير الأزمات و مختلف النزاعات.

بالتالي فتح المجال للشباب الطوارق في التجنيد عسكريا بالجيش الجزائري، له دور كبير في تحسين مستوى المراقبة والحماية الأمنية للحدود، لما لهم من خبرة جغرافية بالمنطقة الجنوبية الشاسعة هذا من جهة، و نفس الوقت كسر الحرمان الذي يعانيه سكان الطوارق و إدخالهم ضمن النسيج المجتمعي الجزائري.

---

[58]GUEMACHA, Hamid, "l'Algérie accélère ses projets de développement pour le grand sud", Alger, 11-04-2012, date de consultation : 21-05-2016, sur le site : www.latribune.fr/actualité/économie/international/20120411trb00693026//

[59]عاطف قدادرة، "الجزائر تطلب دعم الطوارق في حماية الحدود"، جريدة الحياة، 16-02-2013، العدد 18215، الجزائر، ص 6.

كما و تشيد الجزائر بهذه الفئة، باستحضارهم ضمن تاريخ المقاومة الشعبية و الثورة المسلحة، حيث نظمت في هذا السياق بتاريخ 6 جانفي 2015، ندوة بعنوان: "مساهمة الطوارق في المقاومة الشعبية و الثورة المسلحة" بمناسبة الذكرى التاسعة لوفاة المجاهد "حاج موسى آخاموخ". التفاتة جزائرية للشخصية التاريخية حيث اعتبرته رمزا من رموز المقاومة بالجنوب الجزائري و الدور الذي لعبه في إفشال مخططات المستعمر لتقسيم الجزائر، و كذا الدور الذي لعبه في رفض التفاوض مع "شارل ديغول" لفكرة تقسيم الجزائر. و حسب الدكتور "محمد لحسن زغيدي" (مؤرخ و باحث بجامعة الجزائر) أن الطوارق شاركوا في 22 معركة على مدى 39 سنة من المقاومة، لتشيد الجزائر بدور "حاج موسى آخاموخ" خلال الثورة بترأسه أول لجنة رسمية مثّلت الحركة الثورية بالجنوب ليمتد الكفاح إلى غاية منطقة "أدرار"[60]. هذا الإستحضار لدور الطوارق ما هو إلا تعبير عن كونهم عنصر مهم ضمن النسيج المجتمعي الجزائري، التفاتة تعزز دورهم في استقلال البلاد كما و تشير إلى عدم تهميشهم وحرمانهم اجتماعيا، سياسيا و اقتصاديا...

جاء اهتمام الجزائر بالطرف الجنوبي من البلاد، كإدراك منها بخطورة التهديد الذي يحدق بأمنها و استقرارها، خاصة بعد العمليات الإرهابية عام 2013 التي ضربت المجمع الغازي بتيقنتورين، اهتمام جاء من منطلق "الإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم" التي عرفت بداياتها منذ أكثر من 10 سنوات (2005). إيلاء هذه الأهمية بالجنوب الجزائري الذي يشترك في حدود مع دول الجوار هو في ذاته استراتيجية وقائية نحو خلق "دينامية اقتصادية و اجتماعية بالمنطقة" و بذل جهودها في دفع عجلة التنمية الشاملة، كل هذا ضمانا لبناء اجتماعي و اقتصادي وطني، يعزز أكثر أمن واستقرار البلاد و تكديس أي شرارة توتر أو تهديد، بالتالي إضفاء الجزائر سياسة طابع أمننة المنطقة.

كل هذا أكده السيد رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" خلال الإجتماع الوزاري المصغر* الذي عقد في بداية 2015، و أقر بضرورة *" تجنيد الدولة على الصعيد السياسي و الأمني والإقتصادي لصالح هذه المنطقة من وطننا التي يشهد جوارها مع الأسف وضعية لاستقرار خطير..."*[61]،هذا ما يفسر إدراك الجزائر شدة الخطورة و تهديدات البيئة الأمنية الفوضوية التي تعيشها الجزائر.

---

[60]"مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة"، مجلة الجيش، العدد 619، فبراير 2015، ص 62.

[61]*الإجتماع الوزاري المصغر: عقد يوم 27 جانفي 2015، خصيصا لدعم التنمية المحلية في الجنوب و الهضاب العليا بمشاركة الوزير الأول، وزير الدولة مدير ديوان رئاسة الجمهورية، نائب وزير الدفاع الوطني و رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي بالإضافة إلى وزراء مكلفون بالمالية و الطاقة، الصناعة، الموارد المائية، الأشغال العمومية والسكن و العمران، العمل و التشغيل و الضمان الإجتماعي...، خلال المجلس سطر الرئيس برنامجا تنمويا خماسيا(2015–2019) لدعم التنمية كاستجابة للسكان في جميع الميادين اقتصادية، اجتماعية... دون تجاوز مسألة تحسين

وفقا للطرح المذكور أعلاه، تتحدد لنا ميادين أو معالم استراتيجية الأمن الداخلي الجزائري، المستنبطة من مجالات السياسة العامة الوطنية، لتغطي في مضمونها مفهوم الأمن الشامل المتعدد الأبعاد، و تقوم على ثلاث ركائز أو أسس المتمثلة في: **تأمين الدفاع الوطني*** المرتبط بالبعد الأمني– العسكري من خلال تأمين الحدود الوطنية و عسكرتها لغرض صدّ أي تهديد من شأنه الإخلال بأمن البلاد، دفاع وطني تبرز غاياته في حماية للأشخاص و الممتلكات (دفاع مدني)، تأمين للمنشآت والموارد (دفاع اقتصادي) و ضمان الدفاع عن المصالح الوطنية (دفاع دبلوماسي) ليعرف الدفاع الوطني ب: "التشكيلة الإستراتيجية الشاملة للدولة تهدف للمحافظة بصفة دائمة على الأمن في ظل كل أشكال التهديدات سواء الداخلية أو الخارجية"[62]، و هي المهمة المنوطة على الجيش الوطني الشعبي و فق ما حدده الدستور.

ركيزة ثانية، تتجسد في **مكافحة الإرهاب** من خلال البعد السياسي في إطار مسار "المصالحة الوطنية" التي تمثل منصة لمبادرات سياسية متكاملة التي ترى في مقاربة "الأمن الشامل" الذي كله عسكري، ما هو إلا عامل تفجير و تزايد وتيرة العنف و ارتفاع الأنشطة الإرهابية، لتعمل الجزائر بأبعاد الأمن (سياسي، اقتصادي، اجتماعي) كخطوة نحو استسباب الأمن و ربطه بمتغير التنمية. لتتجسد بدايات سياسة المصالحة الوطنية من خلال سياسة الرحمة ثم سياسة الوئام المدني، كمعيار أساسي في

الحكامة المحلية، و كان من أهم الأهداف للخماسي: تحسين المستوى الدراسي و التعليمي، تحسين الخدمات الصحية، توفير السكن و دعم البناء الذاتي للسكنات الإجتماعية و الريفية، تقليص البطالة بتوفير و زيادة عروض العمل، تعزيز قدرات التكوين المهني، استصلاح مليون هكتار عبر ولايات الجنوب و الهضاب العليا مع تعزيز الري، تقديم تحفيزات للإستثمارات الوطنية و الأجنبية بالشراكة، إنجاز مناطق صناعية و بناء محطات تكرير المحروقات، تحسين المستوى المعيشي للسكان و إيلاء أهمية لشبكة الطرقات.

بالنظر إلى الأهداف المرجوة مع آفاق 2019، فإن الرئيس السيد "عبد العزيز بوتفليقة" أخذ في الصميم كل المجالات من سياسية، اقتصادية، اجتماعية، صناعة، استثمار...إلخ، في انتظار ما ستبلغه الأهداف. كما دعا لإنشاء ولايات منتدبة بصلاحيات موسعة عبر الجنوب لتقريب المواطن بالمرافق العمومية، كما أشار السيد الرئيس إلى ضرورة إشراك المجتمع المدني في صياغة تصور التنمية بالتالي تكريس الديمقراطية التشاركية. كما و يحرص السيد الرئيس على تنفيذ المخطط الخماسي الوطني للتنمية برفع تقرير دوري له في هذا الخصوص.

*مسألة الدفاع الوطني التي وصفت على هامش انعقاد الإجتماع السنوي لإطارات منظومة التكوين بالجيش الوطني الشعبي سنة 2015، و حسب ما أكده نائب وزير الدفاع و رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي على أن الأخير: " شأن تشترك في تجسيده كافة القوى و الطاقات الوطنية باعتباره يتمثل في مجمل التدابير المتخذة من طرف الدولة لمواجهة أي عدوان يستهدف سواء: سيادتها أو وحدتها الترابية، أمن سكانها و مواردها و قدراتها الإقتصادية". على هذا الأساس "الدفاع الوطني" مفهوم واسع شامل، ينصرف إلى توظيف الدولة قدراتها للدفاع عن الوطن.

62مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة، مرجع سابق، ص 3.

استقرار الجزائر سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا و مؤسساتيا[63]، لتبقى رؤى و توجهات الجزائر في متغيري الأمن و التنمية كعلاقة عضوية، غياب أحدهما يعني بالضرورة غياب للآخر، كعبارة أخرى " وجهان لعملة واحدة" أحدهما يستلزم الآخر.

أما الأساس الأخير في استراتيجية الأمن الوطني الجزائري يتمثل في **تأمين السلم الإجتماعي** باعتباره صورة للتماسك الوطني، توليه الجزائر اهتماما بالغا بقدر حماية الحدود و مكافحة الإرهاب، الذي يعني غيابه "الإنقسام الداخلي" بدون أي شك، الأمر الذي يهدد أحد أهم أركان الدولة و هو النسيج المجتمعي ليتهدد بذلك أساس الوحدة الوطنية و الشعور بالإنتماء المشترك للوطن، الذي يقابله " الإنقسام الإجتماعي" و يعني الرفض التام و استبعاد العيش ضمن وحدة ترابية واحدة أي ضمن الدولة الواحدة، و يعرف على أنه "التنكر للوحدة الوطنية التي يفترض أن تطغى على كل ما دونها من تنوعات قيمية في الدولة"، ليخلف الإنقسام الداخلي خلاف قومي، الذي يهدد بالدرجة الأولى الأمن الوطني و تصبح النتيجة تفتيت الدولة إقليميا وانتشار النزاعات[64]. تخوفا من هذا الوضع، باشرت الجزائر بسياسة وقائية و انتهجت البديل الإجتماعي والإقتصادي تجاه الجنوب، بالخصوص فئة الطوارق في الجزء الشرقي الجنوبي بإعلان العديد من المشاريع التنموية، كل هذا في سياق إدمجاهم وتحسيسهم بشعور الإنتماء للوطن، و عدم تهميشهم وإقصائهم من النسيج المجتمعي الجزائري.

لتظل "قضية الطوارق" تمثل أحد أهم التحديات بالنسبة للجزائر و اختبار لصلابة بنائها الوطني وتماسكه، خاصة و أن الجنوب عرف منذ بداية 2006 ظهور تنظيم "حركة أبناء الصحراء من أجل العدالة" الذي يعتبر امتدادا " لحركة المواطنة من أجل أبناء الجنوب التي ظهرت في فيفري 2004، التي قامت بحركات احتجاجية، أطلق عليها الإعلام اسم "انتفاضة الجنوب" التي نادت بحقوق أولوية التوظيف بالشركات البترولية المنتشرة بالصحراء الجزائرية. و انتهجت "حركة أبناء الصحراء من أجل العدالة" المواجهة المسلحة لأول مرة بمطالب اجتماعية فقط، لم تصل إلى حد الإنفصال، لتحل المشكلة بتطبيق أحكام "ميثاق السلمو المصالحة الوطنية"[65]، لتضع مسألة الجنوب الأمن الوطني في المسار المهدد، تظل توليه اهتماما بالغا، باعتباره مكون من فئة الطوارق التي يتخوف من أن تبلغها أو تصلها عدوى التمرد أو حتى الإنفصال، فعلى الجزائر أن تظل حذرة، يقظة و على استعداد دائم، بتوفير كل البدائل المتاحة، لأنه و في الواقع، لا شيء مضمون أو آمن، و إنما متغير بتغير الأحداث و المستجدات.

---

[63]منصور لخضاري، "استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006–2011"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة "دكتوراه في العلوم" غير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013/2012)،ص ص 342– 343.

[64]المرجع نفسه، ص ص 349– 350.

[65]منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 363.

المطلب الثاني: الدور الجزائري في بناء أمن و استقرار الساحل الإفريقي "الإطار الخارجي"

يعتبر الدور أحد أهم مكونات السياسة الخارجية، فهو "الوظيفة أو مجموع الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة خارج حدودها خلال فترة زمنية طويلة سعيا منها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية". وأساس نشأة و قيام الدور الإقليمي لأية دولة هو سعيها إليه بل و صياغته في إطار عملية واعية وفقا للقدرات المتاحة و الموارد. كما للدور أبعاد ترتبط بتصورات صانع السياسة الخارجية لمركز دولته، دوافعها في السياسة الدولية و توقعات حجم التغيرات التي قد تطرأ جراء ممارسة دورها و مدى قبول البيئة الإقليمية لهذا الدور، قبول مرتبط إما بالموافقة أو المعارضة أو حتى يمكن اعتباره تهديدا لمصالح الدائرة الإقليمية، بالتالي يرتبط مفهوم الدور أساسا بالممارسة الفعلية للدولة، تصورات صانع السياسة الخارجية و قد تنصرف وظيفة الدولة لتداخل مجموعة من الأدوار، و في هذا السياق تدخل مسألة الأداء أو التنفيذ، مسألة ترتبط بتخصيص الموارد المطلوبة لذلك، لتتحدد أهداف الدور في أشكال متعددة إما محاولة لتغيير الوضع الراهن في البيئة الإقليمية لتصنف الدولة في هذا السياق من الدول غير القانعة ب "statut quo" لتلعب دورا تدخليا نشيطا، كما يستهدف الدور تقديم نموذج كقيام الدول بمحاولة تصدير نموذج كمكافحة الإرهاب تسعى من خلاله اكتساب مكانة دولية، أو تحاول من خلال دورها تكريس إما نموذج استخدام القوة في العلاقات الدولية أو الدفاع الإقليمي كحالة الجزائر[66].

منظري العلاقات الدولية، المسؤولين و وسائل الإعلام يستخدمون مصطلحات مثل: محايد "neutral"، معتدي "agressor"، وسيط "mediator"، مناهض للإمبريالية "anti-imperialist" عند الإشارة إلى الدول. هذه الأوصاف نابعة من القرارات و الإجراءات التي تتخذها الجهات الفاعلة فمثلا إذا ما وصفت الدولة كوسيط فهذا لأنها تبنت سياسات ذات صلة بمسؤوليات الوساطة دوليا أو إقليميا، لهذا على نطاق واسع نهج الدور هو الإطار النظري المكرس لدراسة السلوك باستخدام الدور في مجال السياسة الخارجية[67].

و بناءا على هذا النهج يمكن للدول أن تكون عرضة للعب مجموعة متنوعة من الأدوار أشهرها: داعم التحرير "liberation supporter"، قائد إقليمي "regional leader"، حامي إقليمي "regional protector"، وسيط، دركي أو شرطي المنطقة، صانع سلام، حليف، مكافح للإرهاب، نموذج...إلخ. و من المهم في هذا السياق أنه يجوز لدولة لعب عدة أدوار في آن واحد. وفقا لهذا، فإنه ليس من الخطأ بأن توظف مفهوم الدور في دراسة العلاقات الدولية بوصفها عرض مسرحي، فيه كل وحدة دولية فاعل

---

[66] محمد بوبوش، مرجع سابق، ص ص 263– 266.

[67] SEKHRI, Sofiane, "The role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries", African journal of political science and international relations, Vol 3, October 2009, P 424.

يلعب دورا معينا أو مجموعة أدوار في منطقة معينة[68]، و ذلك يرجع بالأساس، إلى طبيعة القضايا سواء الإقليمية أو الدولية التي تتعاطى و تتعامل معها الوحدة الدولية.

على هذا الأساس سيتم محاولة البحث في الدور الذي تلعبه الجزائر كدولة محورية في منطقة الساحل الإفريقي بهدف إرساء أمن و استقرار المنطقة، على الرغم من أن محاولة تحليل السلوك الخارجي لدول العالم الثالث سواء في النظام الدولي أو النظم الإقليمية التابعة لها يعتبر أمرا صعبا من جهة و دول ذات تأثيرا أقل بالخارج تتميز بنوع من الغموض عند محاولة العثور على إطار نظري مناسب لدراسة دورها الخارجي.

إجمالا يمكن استنباط الإستراتيجية الجزائرية بمنطقة الساحل الإفريقي من خلال منطق عملها الخارجي، في إطار مبدأ عدم التدخل، السياسة الخارجية الجزائرية حقيقة نابعة من استراتيجية ما يعرف **بالتصلب** "intransigent strategy"، هدفها الأول إظهار مدى "استقلالية الجزائر عن التبعية"، بعدم الخضوع و الرضوخ لضغوط خارجية، من خلال تأكيدها على عدم التدخل الذي تعتبره مساس بسيادة الدول و استقلالها كمبدأ أساسي في عملها الخارجي. استراتيجية تستند على ثوابت قانونية ودستورية من جهة إلى جانب قناعات لتراكمات تاريخية طويلة، ليعتبر بذلك مبدأ عدم التدخل من بين الخطوط الممنوع تتجاوزها.

في سياق دور الوسيط لحل النزاعات الإقليمية، تتحرك الجزائر وفق استراتيجية **المساومات** " the bargaining strategy"، التي تنصرف إلى الآلية الدبلوماسية، الحوار، التفاوض و الحل السياسي بهدف تحقيق أكبر قدر من المكاسب و الربح "maximization of interest".
كما و أن هذه الإستراتيجية نابعة من طبيعة التعامل الدولي وفق **استراتيجية التبني** " adaptive strategy" التي تنصرف إلى ضرورة الإلتزام بالأعراف و الشرعية الدولية، تعمل بميثاق الأمم المتحدة كإطار أمثل يمكّن الجزائر من التطلع نحو مسار الأمن/التنمية المشتركة.

و انطلاقا من الدور الذي تسعى إليه لحل أزمات الساحل الإفريقي، تنطلق الجزائر من **استراتيجية التحفيز الذاتي** "self promotion strategy" الهادفة إلى التأكيد على دورها الإقليمي و أهمية احتسابها ضمن المعادلة السياسية الإقليمية، فدبلوماسيتها النشطة في إفريقيا عامة في إطار قضايا الأمن والسلام والتعاون من منطلق الحوار الشامل و الحل السياسي، أشاد به المجتمع الدولي في العديد من المحافل الدولية. فالجزائر ترى في آلية التعاون الجماعي مع مختلف الشركاء في ظل المتغيرات

[68]SEKHRI, Sofiane,**Op.Cit**, P 425.

العميقة ضمن محيط مضطرب، أساس نحو ترسيخ مسار ملموس لحسن الجوار[69]، تعاون جماعي من شأنه زرع الثقة بين مختلف الأطراف، و منه حل مختلف قضايا الأمن و السلم بتقاسم الأدوار وتحقيق المصلحة المشتركة.

إن الأحداث المأساوية التي ضربت مالي بنمو التهديد الإرهابي و تفاقم تمرد الطوارق أثار مخاوف بالنسبة لأمن و استقرار الجزائر، لتتطور استراتيجية الأخيرة بغية تحقيق نوع من التوازن تجاه عواقب هذه التهديدات. استراتيجية تنبع من عوامل عدة تواصل جغرافي، ثقافة قديمة، روابط اقتصادية، تربط الجزائر بدول الصحراء– الساحل، دون تجاهل خبرتها في محاربة الإستعمار قديما والقضاء على الإرهاب في السنوات الأخيرة. التصور الأمني الجزائري نحو الصحراء – الساحل يقوم أساسا على قدرات البلد نفسها، التعاون مع دول الجوار و كذلك معارضة التدخل العسكري الخارجي. في واقع الأمر، تؤكد سعيها نحو الحل السياسي القائم على سياسة المصالحة الوطنية و الحوار الشامل بين أطراف النزاعات.

إن نهج الجزائر فيما يتعلق بالساحل ليس جزئيا و لا دوريا في سياق روابط هذا البلد مع منطقة الصحراء– الساحل القديمة و المتعددة الأشكال، علاقات وثيقة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالرؤية و النظرة العامة للقادة الجزائريين، أيضا بالمجال الجيواستراتيجي الإقليمي و طبيعة الشؤون الدولية و التحولات السريعة غير المتوقعة.

فهم الرؤية الإستراتيجية للجزائر نحو منطقة الساحل سواء بالماضي أو حاليا، قد تبدو مهمة سهلة في ضوء ثوابت السياسة الخارجية لهذا البلد و مجموع الإضطرابات التي تعرفها النزاعات المتاخمة على حدودها الجنوبية، خصوصا بشمال مالي، الذي اهتز بشكل خطير منذ سنوات قليلة جرّاء تمرد سكان الطوارق و نمو نشاط الجماعات المسلحة الإرهابية و شبكات الجريمة، الإتجار بالمخدرات و الهجرة غير الشرعية.لكن، نقص المرجعيات الرسمية فيما يخص العقيدة الإستراتيجية و العسكرية يجعل تحليل الرؤية الجزائرية في ظل حزامها الجنوبي معقدا، و محصورا في نهج اختزالي أقل تخطيطا. من جهة أخرى تسلسل الأحداث وانتشارها جعل من غير الممكن التنبؤ بها بالنسبة للوضع السائد حاليا في منطقة الصحراء– الساحل و تأثيره بشكل مباشر أو غير مباشر على الأمن الجزائري يمكنه تغيير التحليل المحتشم و الموجز لتصورات هذا البلد في ضوء هذه المنطقة. أحداث تمكن من تبسيط فهم خطوات القادة الجزائريين فيما يتعلق بالأهداف المتبعة في هذه المنطقة الجغرافية و المخاوف المثارة

[69]عبد الله بالحبيب، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة: 1992–1997، (دار الراية للنشر و التوزيع، 2012)، ص ص 164–178.

من طرف الإظطرابات السياسية، الأمنية و الإجتماعية والإقتصادية التي تهدد استقرار دول الساحل وتنتج آثارا سلبية على أمن الجزائر، وحدته الإقليمية و تناسقه أو انسجامه الإجتماعي. في هذا السياق، التماس الجغرافي و البعد الإستراتيجي يبدو واضحا و يعزز فكرة أن مستقبل الجزائر وثيق ومرتبط بالتطور السياسي و التهديدات الأمنية والتغيرات الإقتصادية لبيئة الساحل الإفريقي. هذه القاعدة الوثيقة سواء الجغرافية أو التي تشكلت أيضا من قبل التاريخ و الروابط التاريخية والثقافية التي توحد الجزائر بدول الساحل، يمكنها أن تشرح هيكل التحليل السياسي الجزائري في ضوء هذه المنطقة[70]، و هو ما يبرز العمق الإستراتيجي للساحل الإفريقي بالنسبة للجزائر، بسبب الروابط العميقة المختلفة.

بالنسبة للإستراتيجية التي ستضعها الجزائر فهي نفس الإستراتيجية النابعة من عقيدتها، مستوحاة من التجربة المكتسبة من طرف القادة الجزائريين الذين يفضلون الإعتماد على وسائلهم الذاتية و على الشعب مثلما حدث في حرب التحرير ضد الإستعمار الفرنسي و كذا الحق في تقرير المصير. عقيدة تم بناؤها على معايير مهمة:

المعيار الأول: ظهر الإرهاب كخطر على الوحدة الإقليمية، على الإستقرار السياسي و التماسك الإجتماعي للبلاد في أسس العقيدة الجزائرية. كما تم ملاحظته في التصريحات الرسمية للشخصيات السياسية الجزائرية. الإرهاب الذي يقال أنه "إسلامي" هو تصميم كظاهرة خارجية أجنبية للقيم الثقافية للمجتمع الجزائري و إيمانه الديني، لأن الإسلام يعتبر ديانة الأخوة و التسامح و التضامن. الخطاب الجزائري يميز إرهاب المجموعات المسلحة الذي يهاجم بطريقة غير شرعية الأنظمة السياسية، أين لديه شرائح مجتمع مختلفة و جماعات تستخدم وسائل عنيفة، لتعتبره الجزائر عكس حروب التحرر ضد الإستعمار و الكفاح من أجل تقرير المصير للشعوب.

المعيار الثاني: مكافحة الإرهاب ينبغي أن تكون متصلبة دون أي تنازل فيما يتعلق بالجماعات المتورطة في الهجمات و اغتيالات العسكريين أو المدنيين و تدمير الممتلكات العامة و الرافضين تقديم السلاح. في هذا السياق الوزير الأول " أحمد أويحيى" حاليا، ترجم هذه العقيدة في مكافحة الإرهاب من خلال قوله: "المعالجة من خلال تجفيف الدعم بين السكان". يجب أن تكون المكافحة صلبة للدولة مع دقة كل قوانينها و قوة تنفيذها، هذا ما يسمح لنا من وقت لآخر وضع اليد على مجموعة صغيرة ومحاربة من لا يقبل الإستسلام.

[70]IRATNI, Belkacem, La stratégie de l'Algérie à l'égard des récents évenements au Sahel, The Algerian Journal Of Political Sciences and International relations, Fourth Issue, December 2015, PP 33-36.

المعيار الثالث: انطلاقا من خبرتها في مكافحة الإرهاب، طورت الجزائر مبدأ عدم التفاوض مع المجموعات الإرهابية، في حالة اختطاف الرهائن و طلب الفدية لتبادل تحرير المحتجزين أيضا، فمثلا القوات المسلحة الجزائرية أطلقوا هجوما حاسما ضد الإرهابيين الذين احتجزوا حوالي 30 موظف أجنبي في الهجوم على المجمع الغازي لتيقنتورين، كما أن الحكومة رفضت تقديم 15 مليون أورو لتحرير الدبلوماسيين المختطفين من قبل MUJAO بغاو شمال مالي.

المعيار الرابع: مكافحة التطرف الديني الذي يعتبر من طرف الجزائريين كمصفوفة تتغذى من الإرهاب، لذا من الضرورة اعتماد سياسة إعادة التأهيل للقيم التقليدية، خصوصا صورة الإسلام المتسامح و المنفتح، هذه المكافحة ينبغي أن تنفذ على مستوى نظام تربوي و على مستوى المساجد. والهدف المنشود هو المواجهة الفعالة للإيديولوجيات المستوردة أي الدخيلة و التبشير المخالف للمذهب المالكي المهيمن ليس بالمغرب فقط بل على مستوى منطقة الصحراء– الساحل[71]، ليشكل بذلك عنصر الدين، عاملا آخر مهم في الإستراتيجية الجزائرية كآلية لمحاربة التطرف الذي من شأنه زرع الفتن والإنقسام الداخلي لا محالة.

فيما يتعلق بالدور الذي تلعبه الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي في إطار سياستها الخارجية، يأخذ في الحسبان المعايير التالية:

1/ دور احترام مبدأ عدم التدخل: تميزها بالماضي الإستعماري، جعل الجزائر لا تريد أبدا للقوى الخارجية التدخل في شؤونها الداخلية، في المقابل، الجزائر حريصة على عدم التدخل العسكري خارج حدودها.عدم التدخل كمبدأ دستوري في بيئة إقليمية تتصف بالهشاشة على وجه الخصوص، بقوة دفع الجماعات المسلحة الجهادية المختلفة، فوضى وشدة التعقيد، مذهب أو عقيدة أمنية يطرح تساؤلا كثيرة لأسباب مختلفة.عدد قليل من البلدان التي تضع مبادئ لسياستهم الخارجية بطريقة واضحة و منهجية كالجزائر، فمنذ استقلالها عام 1962، الجزائر تصف "عدم التدخل" كركيزة أساسية و المادة 26 من دساتير 1989و 1996 تنص على أن " تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل التقويض بالسيادة المشروعة وحرية الشعوب الأخرى و تسعى جاهدة لتسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية ".على عكس دول أخرى تشارك في صراعات الحدود أو بيئتها الخارجية اعتمادا على ظروف معينة ومصالح خاصة، الجزائر لا تشارك بأي صراع، موقف يطرح العديد من المزايا في نفس الوقت عرضة لعيوب كبيرة إلى جانب تدهور الوضع الأمني لدول الجوار.

[71]IRATNI, Belkacem, **Op.Cit**, PP 49-50.

أسباب الجزائر الصارمة بعدم التدخل معقدة، مرتبطة من جهة بالتجربة التاريخية للبلد و أخرى مرتبطة بالنظر إلى مستقبل الجزائر و كثيرا ما يقال أن السياسة ولدت من اجتماع الذاكرة "memory" و الرغبة "desire" و عندما تحدد الدول سياساتها و قراراتها يعودون إلى تجاربهم و تطلعاتهم نحو المستقبل. هذا بالضبط ما يشرح الجمع المتجذر لعقيدة الجزائر حول مبدأ عدم التدخل، فالإرث الإستعماري يفسر إلى حد كبير هذا الإختيار و قد خرجت البلاد منذ فترة طويلة بشعور من الإحباط والقلق و الغضب حيث عانت و لفترة طويلة من التدخل الأجنبي لتتوعد بعدم إعادة نفس الأمر لبلد آخر أو غيره من الشعوب، و كدلالة عن رغبتها في حماية سيادتها و سيادة الدول الأخرى التي تواجه التدخل الإمبريالي أو الإمبريالي الجديد انضمت إلى حركة عدم الإنحياز "(movementof non-aligned (MNA" في أقرب وقت كان من الممكن بالنسبة إليها، حيث بقيت عضوا و مقتنعة بذلك وفقا لميثاقها "الإمتناع عن أي تدخل أو تدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى و الإمتناع عن الأفعال والتهديدات العدوانية أو استخدام القوة العسكرية ضد السلامة الإقليمية أو الإستقلال السياسي لبلد ما وتسوية جميع النزاعات بالوسائل السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة"[72].بقيت الجزائر مؤمنة بالمبدأ وفي الآونة الأخيرة بماي 2014 تولت رئاسة الحركة و استضافت المؤتمر الوزاري 17 للحركة، و خلالها الوزير الأول السابق "عبد المالك سلال" و وزير الشؤون الخارجية "رمطان لعمامرة" أكدا التزام بلادهما في "MNA".

مبدأ عدم التدخل هو لإضفاء الشرعية على الدور الذي قررته الجزائر للعبه في الساحة الدولية، لكن و قلّما مورس في الواقع، و في ظل بيئتها الإقليمية وضعت في دور الحكم "arbitrator" كعنصر فاعل يطمح نحو السلام و الإستقرار و تحقق هذا الطموح مع حلها لأزمة الرهائن 1979، حيث أن وزير الخارجية الأسبق "محمد صديق" جنبا إلى جنب مع وزير الخارجية الأمريكي/ نائب الدولة "Warren Christopher" تفاوضوا في عام 1980 لإطلاق سراح الرهائن الأمريكيين الذين احتجزوا بإيران لمدة 444 يوم و عند الإفراج عنهم استقلوا طائرة نحو الجزائر قبل مواصلة رحلتهم نحو أمريكا حيث لا تزال أصداء هذه الحلقة التاريخية من الدبلوماسية الجزائرية إلى يومنا هذا. و شكلت النموذج المثالي حول مهمة الجزائر في المجتمع الدولي، فمثلا "Mohamed Sahah Dembry" الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية الأسبق وقت أزمة الرهائن، عقد مؤتمر حول هذه الوساطة الجزائرية في أفريل 2013 و وفقا لجريدة المجاهد الرسمية أبرز السيد Dembryعلى الدور الرئيسي الذي لعبته الجزائر في الحل السلمي لهذه الأزمة في وقت حاسم في العلاقات الدولية. و أخيرا مبدأ عدم التدخل

[72] GEOFF, D.Porter, "Le non-interventionnisme de l'Algérie en question", Politique étrangère, Institut français des relations internationales, 3/2015, PP 43-44.

الذي تتبناه الجزائر هو تفسير يعكس الكيفية التي تريد أن يتعامل معها، فهي في وضع حساس للغاية في حدودها و في لحظة أي تهديد محتمل على سيادتها.

أ/ إيجابيات لسياسة واضحة و منسقة (clear and constant) و سلبية لموقف غير مرن (inflexible)

انتهاج سياسة واضحة و غير قابلة للتغيير تمثل إيجابية في حد ذاتها لا يمكن إنكارها، خصوصا عندما تكون هذه السياسة غير موجهة فقط على الصعيد الوطني و لكن أيضا الدولي، وواقع الأمر أن تحديد مبدأ سياسي و الإلتزام به يساعد أولا من وضوح إجابات ممكنة على أي مشكلة معينة و الإحترام الصارم لعدم التدخل عبارة واضحة لصانعي القرار الجزائري و كذا القوات المسلحة.
بالتالي، الآلية الدبلوماسية محددة المعالم بإيجاد حل سلمي للمشاكل الخارجية و لعب دور في تسهيل حوار من شأنه أن يؤدي لحل و تسوية النزاعات بتركيز جهودهم في نفس الوقت على السياسة الوطنية والإستجابة للتحديات الداخلية للبلاد، من حيث التخطيط العسكري الإستراتيجي الجيش مدرك تماما أنه لن يرسل إلى أي أرض أجنبية خارج حدوده وفقا لمبدأ عدم التدخل بدلا من التخطيط لانتشار متعدد ومجهول ما وراء الحدود الوطنية ما يمكن للجيش التركيز على تمركز القوات و توزيع الموارد داخل البلاد و منه عدم المخاطرة بالقوى المادية أو البشرية ومنحهم مهمة غير مؤكدة خارج الحدود ما يشجع بعض من درجة الثقة بين المسؤولين المدنيين و العسكرين[73]، بالتالي خط الحل السياسي و التفاوضي الذي تستثمره الإستراتيجية الأمنية كإيجابية في حل الأزمات الإقليمية.

غير أن الإستراتيجية الأمنية الدفاعية التي تتجسد في تأمين الحدود و رفض توظيف قواتها خارج التراب الوطني يترك الميدان حرا "طليقا" لدول أخرى لا تشاطرها نفس المعتقدات و المصالح مثل الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا بالتالي خطوة في تخليها عن الصراعات الدائرة في محيطها الجغرافي لأطراف أخرى ما يمكن أن يضع الجزائر في خانة الخطر بطريقة لاإرادية "involuntarily"، تعارض بشدة التدخل العسكري لحلف الناتو بليبيا معتبرة أن الأحداث المؤخرة تحت اسم "ثورة 17 فبراير 2011" شأن يخص البلد، فالوضع بالبلد غير مستقر للغاية، حرب أهلية طال أمدها و تشهد تضاعفا كبيرا ما يمثل تهديدا مباشرا للأمن الوطني الجزائري.

بالتالي الرفض الإرادي خارج الحدود يفرض تفاعلا عالي بالداخل / موقف دفاعي " a defensive attitude"، لتصبح مزايا و سلبيات الآلية الجزائرية ملحوظة بشكل متزايد خلال الأشهر القليلة والسنوات المقبلة، بتهديدات جديدة تلقي بثقلها على أمن و استقرار البلاد من الداخل بينما تواجه مخاطر خارجية

[73]GEOFF, D.Porter, **Op.Cit**, PP 46-47.

غير مسبوقة من قبل، ففي تاريخ الجزائر، تهديدات عدم الإستقرار تأتي من الداخل و مثال على ذلك صراع التسعينات وانخراط البلاد في عنف ضد الجماعات الإرهابية لتأتي سنة 2000 و يصبح التهديد مبدد لكن الملحوظ أن خطر تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي حتى الآن لا يزال قائما بتهديد متقطع "intermittent" مشتت في نطاقها الجغرافي على عكس مما هو عليه، فسنوات التسعينات، الدول التي كانت مستقرة (ليبيا تحت حكم القذافي، تونس بالمثل تحت قيادة زين العابدين بن علي) الحكم بقبضة تمنع ارتفاع أي صوت ضد نظامه.

الوضع مختلف اليوم، تهديدات داخلية جنبا إلى جنب لأخرى موجودة في بيئة خارجية متفاقمة الخطورة و متدهورة جدا، و للمرة الأولى منذ الإستقلال تواجه الجزائر حقا تهديدات عابرة للحدود في فوضى إقليمية، لتصبح البلاد على أبواب مناطق لا يسيطر عليها مستخدمة من جماعات إرهابية ومسلحة لتقوض بذلك المصالح الجزائرية الوطنية[74]، مناطق تغاب فيها الرقابة، نظرا لضعف و هشاشة جيوش المنطقة، ما يجعل الجزائر تتكبد هذا الضعف بالمضاعفة من الموارد البشرية والمالية على حدودها.

بهذا المبدأ، فإن مكافحة الإرهاب يجب أن تتم في المقام الأول من طرف الدول ذات العلاقة دون تدخل الدول الأجنبية، هذا النهج الذي تنادي به الجزائر مرارا و تكرارا مجسد و مقدس في عقيدتها والتقارير المنصوص عليها في سياستها الخارجية التي تدعو إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ينبع هذا الموقف ضمنيا من الخوف من تدخل خارجي في شؤونها الداخلية ما يؤدي إلى تآكل سيادتها الوطنية وهذا ما يؤكده القادة الجزائريين حيث كان الحصول على الإستقلال في إطار محاربة الإستعمار ذو ثمن باهض. لهذا فإن السعي وراء التضامن و دعم القوى الأخرى يجب أن ينظر إليه في سياق سياسة التعاون والتكامل بين الجزائر و الشركاء بمنطقة الساحل و ليس كبديل[71]، أي ينظر إليه من خلال زاوية ضرورة أولوية ملحّة لا خيار يتأرجح بين الرفض أو القبول.

2/ دور الوسيط و صانع سلام في بيئة مليئة بالتحديات

الجزائر نشطة جدا على الصعيد الخارجي بدبلوماسيتها و وساطتها ما يجعلها في عيون تلفت انتباه القوى الغربية كلاعب محوري "essential actor" و شريك ضروري "an indispensable partner" لا مفر منه. مع التوترات الإقليمية التي وضعت المنطقة في غليان "boiling"، لاحظت الجزائر بحذر

[74]GEOFF, D.Porter, **Op.Cit**, PP 48-51.
71 IRATNI, Belkacem ,**Op.Cit**, P 490.

"prudence" و عدم ثقة "mistrust" و انتظار "seeandwait" و ترقب مجموع التغيرات الواقعة في المناطق المجاورة لها و تخوف للهندسة الأمنية في عمقها الإستراتيجي.
تقليديا تعتبر طرف عدائي "hostile" لأي تدخل أجنبي و تجد نفسها اليوم في الجهة الأمامية– طليعة الدعوة للحلول السياسية التوافقية لمنع تزايد انتشار الإضطرابات الإقليمية و تجنب خطر فيضان "overflow" أو العدوى "contagion" و محاولة استعادة التوازن السياسي و العسكري الذي إن صح التعبير قد دمر جراء التوترات الأمنية.

في مالي، الإستراتيجية الجزائرية ضد تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي بنيت أساسا على إرث الأزمة سنوات التسعينات، و تتألف من المواجهة و القتال ضد العناصر الإرهابية الأكثر تطرفا وتسلحا والأشد عنفا، البلاد و في الأزمة بمالي تسعى نحو تطبيق هذا الخليط من المواجهة والحوار، فحقيقة الأمر، اللعب المزدوج لحركة أنصار الدين قاد السلطات الجزائرية بقبول التدخل العسكري الفرنسي جانفي 2013.و قبل اندلاع عملية "serval" كانت الجزائر تتابع بقلق عدم الإستقرار في شمال مالي لثلاث أسباب على الأقل، أولا و قبل كل شيء، واجهت البلاد الإرهاب العنيف خلال العشرية السوداء سنوات 90 و كلفها خسائر بشرية، ثم أن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي عرف جذوره في الجزائر وقامت بالعديد من الهجمات[75]، و أخيرا المصالح الجزائرية بالساحل محل أهداف الجماعات الإرهابية حيث استهدفت القنصلية الجزائرية من قبل حركة MUJAOباحتجاز 7 دبلوماسيين كرهائن بما في ذلك القنصل و في 01 سبتمبر 2012 أعدم نائب القنصل، وضع مقلق لم يدفع الحكومة الجزائرية للدفاع عن حل عسكري و تفضل طريق الحوار و تريد التوصل لحل سياسي.
ففي نوفمبر 2012 صرح وزير الخارجية مراد مدلسي الأسبق قائلا: *"الحرب لها قواعدها الخاصة، أهدافها و وسائلها، النتيجة ستكون تعزيز وانتشار الأعمال العدائية على المدى الطويل، لذا نحن لا نريد الحرب في جوارنا المباشر و يتوجب أن نقدم كل الفرص للحل السياسي فهو وحده يمكن أن يضمن وجود مالي و وجود مؤسساتها و وجود جميع أراضيها، بالتالي الخيار العسكري لا يضمن أي شيء"*[76]، خطاب، نلتمس فيه شدة خطورة البعد العسكري، لهذا تنادي الجزائر مرارا و تكرارا بالحلول السلمية التوافقية لمختلف المشاكل.

[75]LOINNAS, Djallil, **Op.cit**, P 147.

[76]LOINNAS, Djallil, **Op.cit**, P 147.

لم تتمكن الجزائر من منع تطرف الجماعات و حاولت إقناعها بالتخلي عن أي تلميح للإستقلال، الإنفصال أو الحكم الذاتي عن حكومة مالي و القبول بنقاش مطالبهم السياسية، الإقتصادية و الإجتماعية، من جهة أخرى، لم تتمكن من منع تدخل الجيش الفرنسي و هنا يكمن اللغز الجزائري؟ بموافقتها في الأخير.

يكمن و يتجسد الخطر كما سبق الذكر، في وجود جماعات مسلحة إرهابية كتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي و علاقاتها مع مجموعات مسلحة متطرفة جهادية، خطر مشاركة الطوارق الجزائريين و إقامة علاقات قوية مع تلك في شمال مالي و مخاطر تسلل و تفعيل أو تنشيط خلايا نائمة "activation de cellules dormantes" على الجانب الآخر من الحدود، إضافة للصراع الليبي وتأثيراته على المنطقة، عبارة عن ثلاث أسباب جعلت الصحراء– الساحل الآن قضية أمن قومي جزائري.

لهذا حل النزاع المالي مثل أولوية قصوى، من خلال الحوار "dialogue"، المفاوضات "negotiation" و التسوية "settlement"[77]، كعناصر مهمة في عملية السلام و الإستقرار و أي خروج عن المسار الدبلوماسي سيؤدي إلى حدوث انعكاسات سلبية لإيجاد حلول نهائية للنزاع تفاقم من شدة الوضع الأمني المعقد.

في هذا الصدد، أطلقت الجزائر في جانفي 2014 حوار مالي شامل* "inclusive malien dialogue" في محاولة لإيجاد حل سلمي للنزاع الذي يؤثر على البلاد و الصحراء–الساحل ككل. جمع الحوار على طاولة واحدة العديدمن فرقاء دولة مالي، 5 حكومات (بوركينافاسو، تشاد، موريتانيا، النيجر ومالي)، 5 منظمات متعددة الأطراف(الإتحاد الإفريقي، الأمم المتحدة، الإتحاد الأوروبي، منظمة التعاون الإسلامي و CEDEA) و بالرغم من التقدم المتفاوت في خلال 16 شهرا، عزيمة الجزائر

[77]"Algérie : Défis intérieures, menaces extérieures", **Op.cit**., P 503.

* لتبدأ المرحلة الأولى من الحوار بالجزائر في الفترة الممتدة ما بين 16–24 جويلية 2014، أدت إلى توقيع اتفاقيتين: "خارطة الطريق للتفاوض في إطار عملية الجزائر" و "إعلان وقف الأعمال العدائية". الخارطة تسمح لوضع إطار مفاوضات السلام و خلق مناخ من الثقة الضرورية لحسن سير عملية السلام. المرحلة الثانية من الحوار الشامل بدأت في 01 سبتمبر 2014 بالجزائر و ضمت ممثلين عن حكومة مالي و الحركات السياسية و العسكرية من الشمال والموقعين عن خارطة الطريق حيث أكد الجانبان التزامهما بالعملية و التوصل نحو حل سلمي و دائم للأزمة. لتعقد المرحلة الثالثة في 19 أكتوبر 2014 و كانت لدراسة وثيقة تلخص مقترحات الطرفين في إطار مجموعات عمل تم تركيبهما في افتتاح المرحلة 2. وثيقة أعدتها الجزائر بصفتها رئيساللوساطة، وثيقة بمثابة قاعدة المفاوضات تغطي أساسا المسائل المتعلقة بالدفاع والأمن و الجانب السياسي، التنمية، المصالحة...إلخ.

توصلت إلى أن هذه العملية على الأقل ليست ضعيفة في جانبها لكن الهجمات لا تزال مستمرة رغم ذلك و مدينة غاو بالشمال لا تزال الهدف لهجمات المجموعات الإرهابية التي لا تزال طليقة[78].

ألقت الجزائر بوزنها و ثقلها الدبلوماسي للتوقيع على اتفاق مع المتمردين الطوارق الذين ترددوا إلى غاية جوان 2015، قائلين: *" بأنه اتفاق كان أقل بكثير من مطالبهم "*، و هنا كرست الدبلوماسية الجزائرية نفسها للعب دور الوسط الحاسم و وضعت الإتفاقية في إطار استراتيجية شاملة لتسوية الأزمة نظرا لأن كلا الطرفين أي حكومة مالي و حركة الأزواد ذو إدراك على ضرورة محاولة الإتفاق بدون شروط الحكم الذاتي والإستقلال، و هي المطالب الرئيسية للمجموعات لتبقى من القضايا العالقة و السبب الرئيسي للعنف و عدم الإستقرار بمالي، ضف إلى المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية التي يعاني منها سكان الشمال من فساد، حكم ضعيف، مشكل إشراك جميع الطبقات الإجتماعية، التطرف، الإتجار غير المشروع، القصور البنيوي للجيش، النفوذ الإيديولوجي للجماعات الأكثر تطرفا...إلخ[79]، عقبات تحول دون عودة السلام و الإستقرار بشمال مالي خصوصا و أن التوازن الإقليمي السياسي والأمني يبقى مضطربا و متقلبا "volatif" في ليبيا و النيجر...إلخ.

رغم الوضع المتدهور، تشارك الجزائر في صراع عنيف ينزف بمنطقة الصحراء– الساحل شرقها وغربها (ليبيا و مالي) حيث تواصل تعزيز الحوار و التعريف بتحفظها على التدخل العسكري الأجنبي الجديد.

في الشأن الليبي، نظمت الجزائر حوار ليبي لإيجاد حلول للصراع الداخلي العنيف، حوار يجمع العديد من اللاعبين الليبيين بما في ذلك الجماعات الأقرب إلى القذافي السابقة و أعضاء سابقين في الجماعة الإسلامية للقتال بليبيا و استبعاد جماعات إرهابية في الأخير من قبل تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي كما كفلت الجزائر أيضا مشاركة 10 حكومات أخرى في العملية.
الإجتماع الثالث للمحادثات بين الأطراف الليبية بدأ بتاريخ 3 جوان 2015 في الجزائر العاصمة بقيادة الوزير الجزائري المكلف بالشؤون المغاربية "عبد القادر مساهل" فضلا عن الإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية[80]، لتعرب الجزائر من خلال هذا الإجتماع على أهمية الملف الليبي في أمن المنطقة ككل.

موقف الجزائر من الحراك الليبي لم يقرر لا حكما عفويا و لا ذاتيا، في ظل موقفها المعارض لتدخل حلف الناتو و تحميله مسؤولية زعزعة الإستقرار عموما بالمنطقة، أحداث جعلت ليبيا

[78]GEOFF, D.Porter, **Op.cit**., PP 52-53.
[79]MOKHEFI, Mansouria, **Op.cit**., P 503.
[80]GEOFF, D.Porter, **Op.cit**., P 53.

من دون دولة وملجأ لمعظم الجماعات المسلحة و الإرهابية، لتجد الجزائر نفسها من جديد في المركز الأول للعب دور الوساطة بين الجماعات المختلفة لمدة 4 أربع سنوات حيث حصلت على تفويض وترخيص من المنظمات الدولية لإدارة الوساطة بين المتحاربين و الضغط على المجتمع الدولي بضرورة و حاجة ملحة على حل سياسي يقرّب بين الفصائل المختلفة داخل حكومة – وحدة وطنية – 81، و ضرورة استعادة الإستقرار الذي في مضمونه استقرار أمني للجزائر و المنطقة بأسرها صراحة.

اليوم، فرع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب في الساحل استفاد جدا و الأكثر مستفيد من المتغيرات الجيوبوليتيكية الحاصلة خاصة في ظل الفوضى الليبية بتقوية قدراتها عن طريق إمدادات الأسلحة، وانتهزت فرصة التحالف مع جهات أخرى، معطيات غيرت السياق الإستراتيجي للمواجهة مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب إلى حد سياسة الإحتواء الغربي لها بالإنتشار العسكري في الساحل. في المقابل لم تتخلى الجزائر عن مقاربتها في "الحل السياسي" الذي يقوم على نتيجتين، من ناحية القاعدة بالمغرب موجودة بالفعل منذ عدة عقود، و التفاوض مع الطوارق بشأن تحقيق مطالبهم.

في إطار الملف الليبي و المالي، فإن الإستراتيجية الجزائرية تستند إلى حد كبير على تجربتها في مكافحة الإرهاب في العشرية السوداء بتحييد استراتيجية "الأمن الكلي" في 1992–1996 الهادفة للقضاء التام على الجماعات المسلحة ما أدى إلى زيادة العنف، و انتهاج استراتيجية "المصالحة" التي تقدم و تفتح بنظرها الباب السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي للجماعات المسلحة. إذن بالنسبة للجزائر نجاح هذه التجربة صادق على فعالية "الشرط الأساسي للحوار" بهدف عزل ومحاربة المتطرفين.

دخول الجزائر في أي مفاوضات و لعب دور الوسيط يكون مشروطا مسبقا، ففي الملف المالي كحالة، دخولها مع أنصار الدين و MNLA في مفاوضات، تطلب إقناع الأطراف أولا و قبل كل شيء التخلي نهائيا عن فكرة الإستقلال و الإنفصال و الحكم الذاتي و عدم إدراج بعض المطالب على الطاولة وإعادة الإرتباط مع حكومة مالي في الشمال، و عند استيفاء هذه الشروط أعلنت الجزائر استعدادها للتدخل كوسيط لدعم حكومة مالي و تقاسم المعلومة الأمنية، الموارد المالية، تدريب الجنود...إلخ82، بالنظر إلى هذه الشروط، نلاحظ مدى أهمية السلامة و الوحدة الإقليمية بالنسبة للجزائر التي تضعها في رأس أولوياتها، حيث ترى فيها سيادة الدولة على أراضيها و أي رضوخ أيا كان نوعه نحو الإنقسام، سيؤدي إلى التفكك.

[81]MOKHEFI, Mansouria, **Op.cit**., P 504.
[82]LOINNAS, Djallil, **Op.cit**, PP 154-155.

إن جهود الوساطة الجزائرية في النزاعات بين الطوارق و السلطة المركزية سواء بالنيجر أو مالي، لا يدخل ضمن منطق المصالح أو الرغبات أو الأهداف الخاصة أو الهيمنة الإقليمية، كما عبر عنه بعض المحللين للسياسة الجزائرية بالساحل، بالتركيز على خطابات و تصريحات قادة الساحل على دور الجزائر في إدارة أزمات هذه المنطقة، خصوصا الرئيس المالي الأسبق " Amadou Toumani" حيث صرح قائلا *"الجزائر دائما قد تحملت مسؤولية الوساطة بالنظر إلى موقعها ليس كصاحب مصلحة و لكن كناشط يريد حل نزاعات المنطقة"* . إن حسن نية الجزائر أشاد به كل أطراف النزاع الماليعلى الرغم من أن عناصر MNLA حاولوا أحيانا وضع محاولة إشراك قوى أجنبية في منطقة الساحل في جهود الوساطة مع السلطات المالية. لكن المجموعة الدولية تشيد في ثقتها بالوساطة و الدبلوماسية الجزائرية، نزاهتها وبصيرتها التي أثبتتها في الممارسة العملية[83]، وساطة استطاعت جمع الفرقاء الماليين على طاولة واحدة و توقيع الإتفاق الشامل بعد حوار لجولات عدة، ألقت فيه الجزائر ثقلها لحل نهائي توافقي.

3/ دور الشريك و الحليف في مكافحة الإرهاب (تصدير نموذج)

تجربتها في مكافحة الإرهاب شكل مقاربة و نهج الدولةالجزائرية في تحقيق استقرارها النسبي، وأصبحت بذلك حليفا مهما للولايات المتحدة الأمريكية و عدد من دول الإتحاد الأوروبي كفرنسا في مجال مكافحة الجماعات المسلحة الإرهابية منذ بديات 2000، و نذكر في هذا المجال أمثلة عن التعاون الأمني كمبادرة عموم الساحل 2002، برنامج TSCTP 2005، التعاون و التنسيق مع AFRICOM، كما شاركت في عدة مبادرات إقليمية رئيسية لمكافحة الإرهاب مثل CEMOC[84].

كما تجسد هذا الدور من خلال إطلاق الولايات الأمريكية و الجزائر ***حوار عسكري مشترك*** *" Joint **Military Dialogue***" منذ عام 2005، لتشجيع تبادل المعلومات، التدريب و المناورات المشتركة، ضف أن الجزائر واحدة من البلدان العشرة المشاركة في الشراكة الأمريكية في ***برنامج مكافحة الإرهاب العابرة للصحراء الكبرى*** *"**TSCTP**"* ، المبادرة الهادفة لتحسين القدرات الإقليمية للحكومات و التنسيق لمواجهة التطرف العنيف، لكن الطرفين يفضلان الأنشطة الثنائية الذين يرى فيهما أهمية إقليمية أكثر كإطار للتعاون.

عضو مؤسس للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب الذي بدأ بسبتمبر 2011 في نيويورك و استضافت الجزائر في هذا الصدد عام 2013 عقد اجتماع دولي بهدف تحديد استراتيجيات و برامج مكافحة توسع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي و الفروع التابعة لها العاملة بالساحل و المغرب العربي،

[83]IRATNI, Belkacem, **OP, Cit**, PP57-58.
[84]LAGATTA, Martina, **Op.cit**.

ضف أنها تشكل مقرا للمركز الإفريقي للدراسات و البحوث حول الإرهاب[85]، لنلاحظ بذلك الجهود العمليّة التي تبذلها الجزائر في سبيل تحقيق الإستقرار الإقليمي و محاولة القضاء على الإرهاب.

4/ دور صانع التكامل و التنسيق الإقليمي

في هذا الشأن، مواجهة للتحولات الإقليمية في ظل التهديدات عبر الوطنية يقول الرئيس السيد "عبد العزيز بوتفليقة": *" يقتضي الدفاع الوطني أن نأخذ في الحسبان المحيطين الإقليمي والدولي و إقامة علاقات تعاون عسكري و عملياتي على مختلف المستويات و المساهمة في كافة الأعمال والمبادرات الثنائية أو المتعددة الأطراف الرامية إلى المساعدة على استتباب الأمن و الإستقرار محليا وإقليميا وعالميا..."*[86]، ليشدد بذلك الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في خطابه على التكامل الإقليمي كعنصر مهم في تحقيق الأمن على الصعيد الدولي و حتى العالمي، باعتبار أن التهديدات الأمنية اليوم، أصبحت عبر وطنية لا تتوقف عند حدود الدولة بل تتجاوزها لتخترق دولا أخرى بفعل الإنتشار و العدوى.

لتعزز الجزائر أطر التعاون الأمني الإقليمي باستضافتها اثنين من المبادرات العملياتية، الأولى تتمثل في وحدة تبادل المعلومات الإستخباراتية التي أنشأت عام 2010 مقرها "تمنراست" بالجزائر " Unit for fusion and liaison, an intelligence-sharing club (UFLISC)" تضم الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينافاسو، ليبيا و تشاد، و يتم رئاستها بصورة دورية، تأخذ أولوية الترتيب الأبجدي حسب حروف الدول، تعتبر آلية لمكافحة الإرهاب و أشكال الجريمة المنظمة.

الثانية، لجنة الأركان العملياتية المشتركة "CEMOC" التي أنشأت في 21 أفريل 2010 و مقرها تمنراست في الصحراء الجزائرية تضم مالي، موريتانيا، النيجر و الجزائر كمنسق و قائد في مهمة لمكافحة الإرهاب عبر الوطني ميدانيا بمنطقة الساحل الإفريقي[87]. لجنة تجتمع بصفة دورية كل ستة أشهر، لتعقد يوم 16 سبتمبر 2015، اجتماع عادي بتمنراست برئاسة نائب وزير الدفاع رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي "**أحمد قايد صالح**" و يؤكد على ضرورة التنسيق الإقليمي باعتماد آلية تعاون بين الأعضاء لمكافحة الإرهاب من جهة، و الإستفادة من الخبرة المكتسبة للجزائر في مكافحة الإرهاب من جهة ثانية، و شدد على ضرورة تصرف بلدان الجوار ضمن "دينامية جماعية" و تضافر

[85]CHIKHAOUI, "Arslan, les paradigmes de la politique étrangère de L'Algérie", Freidrich Elbert Stifting: Fondation politique d'Allemagne, 2015, P 6.

[86]"تحضير و جاهزية في مستوى عظمة المهام"، مرجع سابق، ص 36.

[87]منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 347.

الجهود. و في الإجتماع شدد على المجال الإقتصادي و الإجتماعي و المعلوماتي للإستقرار، كما أكد على أن تعزيز الجزائر لتأمين حدودها كان له الدور البارز في استقرار المنطقة "الأثر الإيجابي" لتضيق بذلك على دائرة التهديدات و تدفق السلاح، ما انعكس إيجابا على أمن الساحل الإفريقي. وفي المقابل أعضاء CEMOC، أولوا بضرورة تكثيف الجهود لحماية الحدود ورأوا ضرورة مواصلة الجهود بضبط استراتيجية مشتركة لمحاربة الجماعات الإرهابية، و من جانبه، رئيس الأركان العامة للجيوش المالية العميد "**ماهامان توري**" أشاد بدور الجزائر في السياق و النتائج التي حققتها طيلة فترة رئاستها للجنة الأركان العملياتية المشتركة و وافقها على ضرورة تكثيف الجهود والتنسيق و اتخاذ إجراءات استباقية ضد أي عمل إرهابي محتمل[88]، من شأنه زيادة تعقد الوضع الأمني، ليظل العمل التعاوني مهما في الوضع بالساحل الإفريقي، و الذي يجب أن يكون و نتطلع لأن يكون فعالا على أرض الواقع.

كما تنادي الجزائر بتكامل بين دول الساحل الإفريقي ضد التطرف الديني و العنيف، في الواقع، استضافت في جانفي 2013، المؤتمر التأسيسي لرابطة العلماء المسلمين و الدعاة و الأئمة من الجزائر و دول المنطقة (بوركينافاسو، مالي، موريتانيا و النيجر)، اجتماعان آخران بالعاصمة الجزائر بأفريل 2013 ونوفمبر 2015. خلال الإجتماع الأخير رئيس هذه الرابطة " Cheikh Daouda Abdou Boureima" من النيجر، ذكر بأن مكافحة الإرهاب *" لا تكون من قبل قوة مسلحة واحدة لكن من خلال زراعة قيم التسامح و مبادئ الإسلام، و بأن التطرف الديني المتفشي في المجتمعات هو مسؤولية الجميع"*.

و قياسا على خطورة الوضع في الساحل و المخاطر التي يمكن انتشارها بامتدادها على الأمن والإستقرار الوطني، بمواصلة الجزائر مكافحة الإرهاب القائم، قد بدأت في وضع و تنفيذ مع شركائها من المنطقة استراتيجية مشتركة تقوم على أساس التشاور و التعاون بين مختلف الأجهزة الأمنية والعسكرية. فعلى المستوى الثنائي، أعادت الجزائر تنشيط الهيئة الحدودية مع النيجر (لجنة الحدود) لضمان أمننة المنطقة الحدودية و التكامل بين الأجهزة الأمنية للدولتين في إطار آلية التعاون التي أنشأت بموجب بروتوكول الإتفاق الموقع بالجزائر في 30 أكتوبر 1997. أيضا أعادت تنشيط أعمال اللجنة الجزائرية المالية التي أنشأت في مارس 2014، و التي توجت باتفاق التعاون من أجل الدفاع

[88] "الإجتماع العادي لتعزيز التعاون لمجلس رؤساء أركان الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة"، مجلة الجيش، العدد 627، أكتوبر 2015، ص ص 12–13.

والأمن، كما استضافت الجزائر بأفريل 2014 الدورة الثانية للجنة الثنائية الإستراتيجية الجزائرية المالية حول الوضع بشمال مالي و ضمت كل من مالي، النيجر و موريتانيا و بوركينافاسو[89].

5/ دور التنمية: تقوم المقاربة التنموية الجزائرية بمنطقة الساحل الإفريقي، انطلاقا من العلاقة الطردية بين متغيري الأمن و التنمية التي تعتمدها الجزائر و تتبناها في جلّ أعمالها و أجندتها من أجل تحقيق استقرار و سلم المنطقة، لتقدم الجزائر نهجها على المستوى الإفريقي و تؤسس بذلك علاقة وثيقة بين الأمن و التنمية و تلاقي ترحيبا كبيرا، و الدليل تبنيها من طرف الإتحاد الإفريقي في أوت 2014 لتسمى " **باستراتيجية الإتحاد الإفريقي الخاصة بالساحل**". مبادرة هادفة إلى تحمل الدول مسؤولياتها والحد من التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية، كما تدعو إلى:" المساهمة في التفكير و التحليل من أجل تفعيل المشاريع التنموية " بدعم أكثر فرص الإدماج الإجتماعي و المهني لكل فئات المجتمع ومنه القضاء على التهميش و الحرمان و تجنيد الأموال و استغلالها في تمويل التعليم. كما تدعو الإستراتيجية إلى التطبيق الفعلي لمبادرة " الجدار الأخضر الكبير الخاص بالساحل الصحراوي لسنة 2007 "، الهادف إلى مكافحة التصحر و آثاره البيئية، الإقتصادية و الإجتماعية.

لتنظم الجزائر ملتقى معنون تحت " **التنمية في الساحل و مالي** "، تواصلت أعماله في 3 ديسمبر 2015، يعزز الإستراتيجية الإفريقية الخاصة بالساحل المرتكزة على 03 محاور: الحكامة، التنمية والأمن.

ملتقى نظمته وزارة الخارجية الجزائرية مناصفة مع الإتحاد الإفريقي، لتعزيز أكثر تنفيذ منهج المقاربة الجزائرية الشاملة المتعلقة بالأمن و الحكم الراشد و التنمية، ثلاثية تبناها مجلس السلم و الأمن الإفريقي في دورته 449 المنعقدة في 11 أوت 2014. استراتيجية في سلم أولوياتها " دعم التعاون بين دول الجوار لا سيما الجزائر التي تغطي مقاربة شاملة أساسها مشاريع التنمية و الإدماج الإجتماعي، و خلص الملتقى إلى مجموعة من التوصيات، أهمها:

–ضرورة خلق انسجام بين هياكل الإتحاد الإفريقي و المنظمات و الهيئات الإقليمية و الدولية من أجل تحقيق تعاون فعال كفيل بتجسيد المبادرات التنموية.

– الإطلاع على مجمل استراتيجيات دول الساحل و كذا آليات التنسيق على تنفيذها.

– ضرورة إعداد حوصلة لكل الأفكار التي تم طرحها خلال الورشات ليتم عرضها على المشاركين كمسودة للتقرير النهائي و الذي سيتم إعداده في وقت لاحق بعد إضافة كل ملاحظات المشاركين.

[89]IRATNI, Belkacem, **OP, Cit**, P 51.

– تحمل دول الساحل مسؤولياتها و تحديد الأعمال التي يجب على شركائها القيام بها و الحد من التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لدول الساحل[90].

لتتحرك الجزائر وفق المنظور الواسع للأمن الذي يشمل جميع القطاعات: سياسية، اجتماعية، اقتصادية تنموية...إلخ، و تعمل وفق مسار التعاون الإقليمي المشترك الكفيل بتحقيق مصلحة الجماعة.

و قبل كل هذا، تعتبر الجزائر بالفعل " محركا للعمل الإفريقي المشترك "، من خلال مساهمتها في التأسيس لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا "نيباد" كأحد أهم الرهانات القارية، التي تهدف إلى وضع خارطة طريق لبناء إفريقيا بديلا لتسوية مشاكل القارة المتراكمة".

موضوع التنمية أخذ حيزا كبيرا في نهج أعمال الجزائر، ليشكل بذلك طرحا معمقا يعزز من ورائه سبل مواجهة جل التحديات الأمنية و كذا التنموية في إفريقيا عامة.

لتمضي الجزائر في مشروعها التنموي المعزز بآلية التعاون الإقليمي لمواجهة التحديات التنموية المتصلة بالأمن الغذائي الذي يعرف تزايدا كبيرا في السنوات الأخيرة خاصة بالساحل الإفريقي، بإشراكها البحث العلمي في المسألة من خلال مخبر التكامل الإقتصادي و الإجتماعي الإفريقي الذي تحتضنه جامعة أدرار كدليل واضح للرؤية الإستشرافية باشتماله على جملة من المجالات المعرفية والميدانية على غرار الأمن الغذائي، التنمية، الإقتصاد، التكامل الصناعي و اللوجيستيكي، المتطلبات القانونية لتحسين التكامل. ليبرز عنصر البحث العلمي ضمن الجهود الرامية نحو إيجاد حلول مشاكل القارة عامة خصوصا أمام التداعيات السلبية التي تشهدها منطقة الصحراء – الساحل[91]، عنصر لم تتجاهله الجزائر، ترى فيه داعما لحلول نزاع المنطقة، فالإستفادة من الكفاءات العلمية من خبراء أمنيين و باحثين في مختلف التخصصات، من شأنه دفع عجلة استسباب الأمن من خلال الإستفادة من اقتراحاتهم، تصوراتهم وتوصيايهم المدرجة، من خلال مثلا المنتديات التي تعقد بصفة دورية أو إسهاماتهم في مخابر البحث...إلخ.

---

[90]ملتقى التنمية في الساحل و مالي: حشد للجهود من أجل تفعيل الإستراتيجية الإفريقية الخاصة بمنطقة الساحل، على موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، صفحة التصدي للإرهاب: قضايا دولية و إقليمية: السياسة الخارجية، 03–12–2015، تاريخ التصفح: 21–05–2016، على الموقع التالي:

www.mae-gov.dz/news-article/3568.aspx

[91]المقاربة الجزائرية المتعلقة بالأمن الغذائي تندرج ضمن إطار شامل من التنمية المستدامة في إفريقيا، على موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، صفحة التصدي للإرهاب: قضايا دولية و إقليمية: السياسة الخارجية، 26–06–2014، تاريخ التصفح: 21–05–2016، على الموقع التالي:

www.mae-gov.dz/news-article/3568.aspx

التعاون و مشاريع التنمية الإقليمية: ما يمكن أخذه عن أقاليم منطقة الساحل الإفريقي، أنها أقاليم لم تأخذ بعين الإعتبار الخصائص الإجتماعية و لم تتوافق في غالب الأحيان مع السمات الطبيعية للمنطقة، ليلقي بذلك الواقع المكاني تأثيره على المناخ المجتمعي لسكان المنطقة. رغم ذلك جاءت التنمية كأساس للتعاون بين الدول بغية تحويل الحدود إلى مناطق للعيش و إضفاء الجانب الخدماتي للسكان المحليين.

أ/ ليمثل مشروع الطريق العابر للصحراء أحد مشاريع التكامل الإقليمي، كوسيلة نقل و عبور بين الجزائر و جنوب إفريقيا ضف لأنبوب النفط النيجيري إلى أوروبا عبر الجزائر.

مشروع الطريق العابر لصحراء إفريقيا: تاريخيا، يعتبر أول مشروع إفريقي من نوعه ضمن سياق " البرنامج الإفريقي للهياكل الأساسية للطرقات على مستوى القارة و الذي يغطي 9 طرق رئيسية تربط جميع عواصم الدول الإفريقية " نحو ترقية التنمية و التكامل الإقتصادي و الإجتماعي لإفريقيا و هذه الدول هي: مالي، النيجر، تشاد، نيجيريا، تونس و الجزائر.

من إيجابيات المشروع:

- ✓ زيادة نسبة المبادلات التجارية بين البلدان.
- ✓ تحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة.
- ✓ كسر العزلة عن المناطق الصحراوية.
- ✓ تطوير المبادلات الثقافية بين الشعوب المجاورة.

بالتالي مشروع هيكلي غرضه تحقيق التنمية و الأمن بالساحل الإفريقي.

أنفقت الجزائر مبلغ 2 مليار أورو أي ما يعادل 212 مليار دينار جزائري، و نجحت لحد الآن في إنجاز نسبة 95 % منه، حيث أنجزت نصيبها المتمثل في 3400 كلم بإنجاز المقطعين المتعلقين بالنيجر وتونس على امتداد 2400 كلم و 29 كلم على التوالي، ليبقى الجزء من مالي معطلا بسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة بعدما أنجزت الجزائر 50 % من الأشغال على مسافة بلغت 200 كلم التي تربط بين المناطق تمنراست، نيمياوين و تيزاواتين.

ب/ مشاريع نقل كابل الألياف البصرية و أنابيب البترول والغاز: حيث تربط هذه المشاريع بين نيجيريا والجزائر مرورا بالنيجر ومالي استنادا إلى طرق الصحراء التي تمر عبرها أنابيب نقل الغاز والبترول، حيث تفرض عليها رسوم توجه لتنمية تلك المناطق الحدودية. ضف إلى مباشرة الجزائر

ومند فترة تمويل عمليات حفر أبار المياه وكذا مراكز التكوين الإحترافي والمراكز الصحية خصوصا في شمال مالي والنيجر وتشاد[92].

ج/ تقديم المساعدات الإنسانية للنازحين: مثلا من نيجيريا نحو النيجر، و ذلك حسب تعليمات رئيس الجمهورية نتيجة هروب السكان من أعمال بوكو حرام بنيجيريا، حيث تم إرسال 60 طنا من المواد الغذائية بتاريخ 30 جانفي 2015 نحو النيجر و سبقها دفعتين يوم 17 و 24 جانفي 2015، الأولى ب 62 طن والثانية 60 طن[93]، مساعدات تترجم الحس التضامني و التعاوني الجزائري مع دول الجوار نتيجة الظروف الصعبة التي تمر بها الأخيرة.

كما فتحت الجزائر أوّل معبر حدودي مع موريتانيا سنة 2018يهدف إلى ضمان تنقل الأشخاص والبضائع وكذا تعزيز المراقبة الأمنية للحدود بين البلدين و منه مكافحة كل أشكال التهريب. معبر يبعد 75كلم عن مدينة تندوف الجزائرية و الزويرات الموريتانية، معبر من شأنه خلق فرص تنموية بين الطرفين وفك العزلة عن المناطق المهمشة[94].

إن التوجه الجزائري المهتم بالجانب التنموي ما هو إلا إدراك منها و من خلال تجربتها في مكافحة الإرهاب أن عوامل الفقر و تدني المستوى المعيشي أحد الحركيات المسببة، المنتجة و المغذية للعنف واللاأمن، لذا تشدد و بشكل ضروري تطوير مقاربات اقتصادية إقليمية قائمة على التعاون بغية الحد من ظاهرة التطرف من خلال مراعاة الجانب الإنساني بإقامة مشاريع تنموية تولد الإطار الخدماتي بالتالي ضمان الإستقرار و هو الأمر الذي تلح عليه الجزائر كبديل فعال عن النهج العسكري الذي في نظرها ما هو إلا تصعيد للنزاعات.

كاستنتاج، الإستراتيجية الجزائرية في تسوية و حل نزاعات الساحل الإفريقي ترتكز على ثلاث ركائز أساسية و هي:

1- السلامة الإقليمية للدول: هذا المبدأ يعكس خبرة القادة الجزائريين أين نجحوا في الحفاظ على وحدة شعبهم و السلامة الإقليمية لبلادهم خلال حرب التحرير ضد الإستعمار الفرنسي. أيضا، كان منطقيا أن الجزائر ستصبح مستقلة سنة 1962، لتنظم إلى مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الإستعمار، الذي صادقت عليه في إطار منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963.

---

[92]نور الدين دخان و عيدون الحامدي، "مسار تأمين الحدود الجزائرية : بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 14، جامعة محمد بوضياف المسيلة(الجزائر)، جانفي 2016، ص ص 182.

[93]مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة، مرجع سابق، ص 13.

[94]الجزائر و موريتانيا تفتحان أول معبر حدودي بينهما، تاريخ التصفح: 12-08-2018، على الرابط التالي:
http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/2017/09/

2- الحل السياسي للنزاعات و الحوار الشامل: في هذا السياق عبر **عبد القادر مساهل** بطرح واقعي سياسي في عدة مناسبات " نعلم كيف الحروب تبدأ، لكن لا نعرف كيف تنتهي". لهذا و تجنبا لعدم اليقين لأي تدخل عسكري أو حل أمني كلّي للمشاكل، فإن القادة الجزائريين يجادلون بأن الحل السياسي القائم على الحوار الشامل و المصالحة الوطنية يعتبر أفضل الوسائل لحل النزاعات بطريقة صحيحة و دائمة.

3- ضرورة البناء الإقليمي: منذ خلق مبادرات تكامل اقتصادي على مستوى الساحل سنة 1976، دافعت الجزائر باستمرار من أجل اندماج اقتصاديات دول المنطقة، و كذا بالمساهمة المالية والإنسانية المهمة. لكن اقتصاديات دول الساحل ظلت متخلفة تعتمد على السوق الخارجية، أكثر من ذلك الجفاف الذي يظل يميز الصحراء- الساحل على مدى السنين. في هذا السياق غير المشجع لاندماج اقتصادي بالمنطقة، تشجع الجزائر على المساعدات لهذه الدول بشكل ثنائي، أيضا تقديم مساعدات مالية جوهرية لهذه الدول، تساهم في مشاريع هيكلية لصالح الفئات المهمشة خصوصا بمالي، و كذا تقديم مساعدات غذائية لسكان النيجر و مالي و مسح ديون دول المنطقة. إذن الإندماج الإقتصادي أصبح ضرورة لا غنى عنه، أين التنمية الإقتصادية بالساحل يجب أن تقدم بصورة شاملة، في الواقع، المنطقة يجب أن تصمّم كفضاء في بعده الشامل و يدمج لأن دول الساحل يشتركون في نفس المميزات و الخصائص الإيكولوجية، الموارد الطبيعية، الزراعة، كما تواجه نفس التهديدات الأمنية وتحديات التنمية المستدامة[95]، بالتالي، ينبغي النظر إلى الساحل كمجمع أمني إقليمي مشترك، دون فصل أي وحدة عنه، سواء عند حل النزاعات التي يمر بها، أو تقديم المساعدات، أو حتى عنما نرسم و نقوم بصياغة مقاربة أو استراتيجية معينة.

بشكل عام، ضمن قراءة متأنية لمواقف و سلوكيات الجزائر في بيئة الساحل الإفريقي و أزمة مالي خاصة، يجعلنا نتوقف لتحليل سياستها الإقليمية في ضوء عملية الأمننة حاليا، لكن من ناحية الخطاب القائم على متغيري 'الأمن/التنمية'، توجه جزائري مبني على **نزع الطابع الأمني**، فاستراتيجية الأمن الوطني الجزائري في سلوكها الخارجي تقوم على أساس دعامتين رئيسيتين: بين **عدم التدخل العسكري خارج الحدود و احترام السيادة الوطنية** للدول من جهة و **بناء السلم عن طريق مكافحة الإرهاب و دفع عجلة التنمية**. من خلال **جهودها الدبلوماسية** في حل النزاعات بالطرق السلمية و**الجهود العملياتية** من خلال تعزيز آلية التعاون و التنسيق المشترك لتغطية المتطلبات العسكرية والأمنية[96].

[95]IRATNI, Belkacem, **OP, Cit**, PP 65-66.

[96]منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 342.

موقف تسعى جاهدة تطبيقه، في نفس الوقت و بصفة تدريجية، بجعل المنهج العسكري أقل استخداما. تعمل لنقل القضية خارج المجال الأمني/العسكري من خلال تقديم النشاط السياسي في التعامل مع التهديد محل النظر، بالتالي معالجة مصدر النزاع فيما يخص إعادة التعبير، و إدراك الأطراف المتنازعة أن التعاون و التفاوض سوف يخدم مصالحهم على نحو أفضل للبقاء على الوجود. حيث تنادي مرارا و تكرارا إلى تبني الحوار السياسي بين جميع الأطراف المتنازعة للوصول إلى حل نهائي.

تنظر إلى الأمن من جميع الزوايا و تذهب من **الجزئي** "micro" **نحو الكلي** "macro"، بمعالجة الجوانب الإجتماعية، الإقتصادية، السياسية، العسكرية بهدف بناء أو تأمين التهديدات، بالتالي نحن أمام الرؤية المعاصرة للأمن حسب ما جاء به باري بوزان[97].

إن المبادرات الجزائرية بالساحل الإفريقي، تهدف إلى تمكين دول المنطقة من تحمل المسؤولية في إيجاد حل للأزمات و الحد من التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية بالدرجة الأولى، و لا تنظر إلى نزاعات هذا الفضاء من إفريقيا بشكل منفصل و لكن في سياق إقليمي مترابط، ترى في تأثيرات جماعة بوكوحرام خطرا إرهابيا متناميا، لترفع من منبر قمة الإتحاد الإفريقي بأديس أبابا المنعقدة بتاريخ 29-30 جانفي 2015، من أجل تعاون إقليمي و دولي في محاربة الظاهرة و تجفيف منابعها التي تتطور من خلال تقديم الفدية التي تعتبر تمويلا مباشرا للجماعات الإرهابية، لتنتهي أشغال القمة بإرسال الإتحاد الإفريقي قوة إقليمية عددها 7500 عنصر لمكافحة التطرف بنيجيريا. ما يجدر الإشارة إليه، أن عملية بناء/حفظ السلام ليست بالأمر السهل، عملية أكثر ما يعيقها بدول القارة الإفريقية هو الإفتقار للموارد المالية و العسكرية، قادرة من فرض السلام بين أطراف النزاع[98]، ما يشكل في الصميم بطء في تنفيذ خطط استتباب الأمن، في المقابل واقع تستغله الأطراف المسلحة و الإرهابية لاستمرارية الفوضى الأمنية، كما أن الأمر لا يقتصر على الموارد بل و حتى الخبرة و غيابها في إدارة الأزمات وصناعة السلم.

في الوقت الراهن، تحتل القضية الليبية و السلام بمالي، الأولوية في الأجندة الجزائرية، و في قراءة للوساطة التي تلعبها بالمنطقة، تحاول إيجاد حل توافقي للنزاعات القائمة دون استبعاد أو إقصاء لأي طرف في الحوار[99]، لتمشي الجزائر وفق إحداثيات و معادلة واضحة: غياب لغة الحوار يساوي العنف

---

[97]STONE, Marcanne, Security according to Buuzan: A comprehensive security analysis, Groupe d'etudes et d'expertise "securité et technologies"GEEST, Security discussion papers series 1, Spring 2009, P 2.

[98] "جاد على الحدود، حزم، عزم و تصدي"، مجلة الجيش، العدد 62، أفريل 2015، ص 21.

[99]"جاد على الحدود، حزم، عزم و تصدي"، مرجع سابق، ص 23.

واللااستقرار، غياب الأمن يساوي غياب التنمية، تدخل أجنبي يساوي تصعيد للنزاعات، ما يترتب عن ذلك في الكل حالة الفوضى الأمنية.

كخاتمة للمحور، تشير الإستراتيجية الجزائرية في جزء كبير منها إلى تاريخ الإستقلال عام 1962، اختيارتها مرتبطة دوما مع الماضي الإستعماري، حافظت إلى يومنا هذا على رفض أي تدخل أجنبي، ضد أي شكل من أشكال الحصار سياسي، عسكري أو اقتصادي, رافضة لأي تواجد أجنبي يهدد السلامة والوحدة الوطنية للدول، هذا ما يترجم من خلال العلاقات بين فرنسا و تفاعلها مع دول غرب إفريقيا الذي ترى فيه "استعمار جديد' ما يهدد مصالحها و تطلعاتها في منطقة تشكل عمقها الإستراتيجي, إن الإستراتيجيون الجزائريون يمثلون بلادهم كقوة إقليمية، حامي لدول الجوار و لا تعترض لإنشاء تعاون مع الدول مع الحفاظ على بعض ردود الفعل "المناهضة للإمبريالية"، فالدبلوماسية الجزائرية تدمج في قراءتها للوضع في الساحل التهديدات الأمنية بالأنشطة الإرهابية، الأقلمة "regionalization" و التدويل "internalization"، هذا ما يؤدي إلى تطوير دبلوماسية الشراكة في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف, إن استغلال الخطاب حول التضامن في مكافحة الإرهاب كعدو مشترك، يسمح للجزائر القيام بضربة مزدوجة، من جهة مواجهة الإنشقاقات الغربية في إدارة الشؤون الداخلية، و من جهة أخرى بث أو نشر صورتها أو إشارة لصورتها كرائد أو مرجع في مجال مكافحة الإرهاب، لكن لشراكات في هذا المجال لا تخلو من الخلافات و التعارض مع التزامها الإستراتيجي[100]، خلافات أولها يندرج في تعريف الإرهاب أولا وثانيا من حيث تصنيف الجماعات على أنها إرهابية أم لا.

لتظل الجزائر إن صح التعبير بين واقعين، من ناحية لا تزال مؤمنة و صارمة بمبدأ عدم التدخل الموروث عن الثورة التحريرية، و من ناحية أخرى، تواجه زيادة و تضاعف للتهديدات الخارجية وسط ضغط دولي نحو التدخل خارج الحدود، ليبقى السؤال مطروحا: ما هي الديناميكية التي ستتبعها في ظل هذه البيئة المعقدة الفوضوية؟ هل الإبقاء على خيار إمكانية إيجاد حلول تفاوضية توافقية بين مختلف الجهات والقرار الثابت بشأن عدم التدخل العسكري؟

يظلّ منطق العمل الجزائري لحدّ الآن سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي هو الأرشد والأعقل من بين كل الحلول و المبادرات سواء الإقليمية أو لدول الميدان أو الدولية للقوى الغربية، بحيث أن الإستراتيجية الأمنية الجزائرية من المنظور الدفاعي و مقوماتها القائمة على الخبرة في مكافحة الإرهاب في سياق مبدأ المصالحة الوطنية و الوئام المدني، من أهم المرتكزات لحل النزاعات و الأزمات الداخلية، من خلال إبعاد المنطق العسكري الأمني الكلّي البحث، و اعتماد نهج تنموي،

[100] BATIS, Samir,Une stratégie de sécurité de L'Otan pour le Sahel : avec qui et comment ?, Nato defense college, « Research paper produced under the NDCFellowship programme », Rome, September 2016, PP 10-11.

سلمي حواري، لأن الجزائر مدركة تمام الإدراك أنّ القوة العسكرية هي تصعيد للنزاع و أنّ الهدف الأول تأمين التماسك الإجتماعي والسلامة الإقليمية تجنبا لأي انزلاقات تؤدي نحو الإنفصال والإنقسام، و حدوث ذلك يعني انفصال لوحدات منطقة الصحراء – الساحل كنتيجة حتمية.

في رأيها، سوى حل سياسي يمكن أن يمنع تفادي انعدام أمن مزمن الذي من شأنه إثارة رد فعل أجنبي، و تعمل بدروس استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب حيث أن "الأمن العسكري الشامل all safe" لا يعمل وإنما يعزز العنف أما بالنسبة "لأي حوار all dialogue" فإنه يعمل على إضعاف هذه العناصر الإرهابية وبهذا "الحل الجيد" يسعى للبحث عن تحديد الجماعات غير الجهادية المستعدة للحوار والمحاربة بوسائل عسكرية الرافضة لفكرة التفاوض و في حالة مالي 2012 فشلت هذه الإستراتيجية لأن أنصار الدين لم يمتثلوا مع اتفاق ديسمبر 2012، الذي شاركت فيه الجزائر و أشرفت على اتفاق بين أنصار الدين و MNLA –عدة جولات بوساطة جزائرية– كان مكانها Ouagadougou ببوركينافاسو، ثم بالجزائر، جاء الإتفاق في 7 نقاط نص بما في ذلك على ضرورة أنصار الدين و MNLA بتأمين المناطق التي تحت سيطرتهم، تجنب أي وضع مواجهة بينهما، العمل من أجل إطلاق سراح الرهائن الغربيين المحتجزين والجزائريين، من رفض الإرهاب و الدخول في مفاوضات. كان هذا بمثابة نقطة تحول جذرية لتكريس الإستراتيجية الجزائرية القائمة على أسلوب الحوار و فتح عملية قطيعة بين أنصار الدين و تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، لكن اتفاق سرعان ما استنكر من طرف قائد أنصار الدين "Iyad Ag Ghali" وأكثر خطورة في جانفي 2013 أنصار الدين وحلفائهم هاجموا مواقع مالية في مدينة "Mopti" ما أدى إلى تدخل الجيش الفرنسي. عمل أدى بنمو شعور عدم الثقة و الخيانة لدى الطرف الجزائري ليقرر إعادة تقييم موقفه و فتح المجال الجوي لعملية "serval" وردا على ذلك تم الهجوم على مجمع الغازي في عين أميناس، و كرد آخر شكلوا قادة أنصار الدين تكوينا آخر the islamic movement of the azawed (MIA).[101]

لذلك تعتزم الدبلوماسية الجزائرية بحل مخلص للمفاوضات الخارجية تحت رعاية الأمم المتحدة، خطوة تؤكد وراءها رجوعها المؤكد في السياق الإقليمي لتلعب دورا جديدا ذو أهمية كبيرة من خلال تأثير دبلوماسي و حلول سياسية مرضية لأطراف النزاعات، و ما هو مسلم به على نحو متزايد من جانب القوى الغربية أنها وسيط لا غنى عنه و الراعي "guarantor" الرئيسي للأمن الإقليمي.

لم تحاول الجزائر فرض أي هيمنة على المنطقة، رغم موقعها الجغرافي و إمكانياتها العسكرية ومواردها المالية و رغم لعبها دور التأثير و القائد و المتدخل و القوة الإقليمية. إن الإستراتيجية الجزائرية في ضوء المشاكل الهيكلية و الصدمات السياسية و الأمنية بالساحل الإفريقي ليست بصمة

[101]LOINNAS, Djallil,**Op.Cit**, PP 154-155.

ضرورية براغماتية لكن استجابة لاعتبارات أخلاقية تجاه الدول و الحس التضامني تجاه شعوبها، قوام هذه الإستراتيجية ولد في إطار تجربة الإستعمار و استعادة سيادتها بعد حرب تحرير و من خلال مرونتها تجاه الأشكال المتعددة للتدخل في شؤونها الداخلية. ميزة الدبلوماسية الجزائرية هو ميلها نحو التوفيق بين المصالح الوطنية مع استقرار بلدان الجوار، ليعتبر بذلك الجزائر بلد مصدر للإستقرار كما رددهرمطان لعمامرة في عدة مناسبات[102]، تؤمن بضرورة العمل الجماعي المشترك، الذي يحقق مصالح الجماعة ككل، لترى في الأمن الإقليمي ضرورة يجب العمل بها، رافضة فصل ما يحدث في دولة عن محيط دول الجوار، لأنّ له تأثير سواء مباشر أو غير مباشر على الأخيرة بفعل حركيّة وسرعة انتقال التهديدات العبر الوطنية. في هذا الإطار كيف تتجسد أطر العلاقات بين الجزائر والأطراف المحلية لدول الساحل الإفريقي من جهة و الجهات الأجنبية الفاعلة بالمنطقة من جهة أخرى؟ إضافة إلى مدى فعالية الإستراتيجية الجزائرية في تحقيق الإستقرار النسبي على المستوى الداخلي، و مدى نجاعتها على الصعيد الخارجي في ظل التواجد الفرنسي الأمريكي.

[102]IRATIN, Belkacem, **OP.Cit**, P 67.

المبحث الثالث: موقع الإستراتيجية الجزائرية في ظل التوجهات الإقليمية لدول الساحل الإفريقي و الإستجابات الأجنبية

بعد أن تم إضعاف و تراجع الجماعات المتمردة في –الداخل– شمال مالي، فإن الأطراف بالمنطقة يصفون اليوم التهديد من طرف الجماعات المسلحة بأنه لا يزال قائما "residual"، لتعتبر الجزائر في كل هذا نفسها أرض الإستقرار يحدها بلدان غير مستقرة، تتألف أو تتشكل استراتيجيتها الإقليمية من خلال إعداد " سياسة الجوار" -neighbourhood Policy، التي تعزز التكامل الأفقي بين بلدان الساحل الإفريقي، مع الجزائر كمحور "pivot" و حامي "protector" أو وصي، على عكس وخلاف دول الجواروتطلّع الغرب (فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية) لحل مشاكل المنطقة في نفس الوقت تقاوم الجزائر ضغط و تفاعلات بيئتها الإستراتيجية لتصبح "دركي المنطقة" أو "شرطي إقليمي".

بالتعاقد و الشراكة مع الغرب للقضاء على عنف الجماعات المسلحة و تحديات الهجرة السرية وأشكال التطرف و محاولة وقوفها ضد أعمال التدخل العسكري الأجنبي في النزاعات، تحرص على تأكيد نفسها كقوة إقليمية راغبة في ذلك وفقا لشروطها و مبادئها التاريخية و الدستورية خصوصا في ظل سياسات الغرب الأخيرة و التدخل العسكري الفرنسي بمالي جنبا إلى جنب مع تدخل الناتو بليبيا، معتبرة إياه كفعل غير مدروس و غير مسؤول تنقصه سياسة ما بعد التدخل بالموازاة مع حفاظها و تمسكها بمذهبها التقليدي في سياستها الخارجية القائم على مبدأ عدم التدخل و الحوار السياسي.

نهج و مقاربة أمنية تجاه ما يحصل في ليبيا و مالي لا يمكن أن ينظر إليه بمعزل عن علاقاتها مع دول الجوار "المغرب"، و دول المنطقة (موريتانيا، النيجر و مالي)، ضف إلى الطرفين الفاعلين الفرنسي والأمريكي و تعيين الساحل الإفريقي ضمن أولوياتهما بدرجات متفاوتة و سياستهما المتوافقة إلى حد ما القائمة على التدخل العسكري ضمن استراتيجياتهما و مشروعهما المؤخر والإنتشار و التواجد العسكري المكثف بالمنطقة، أمر يتعارض مع الرؤى و المصالح الجزائرية بمعنى سياسة الجوار الجديدة الهادفة نحو الأمن و التنمية المستدامة[103].

المطلب الأول:أطر التعاون الأمني الجزائري و العلاقات مع الأطراف الفاعلة بمنطقة الساحل

أخذت القوى الكبرى اهتمامها بالساحل و الصحراء من خلال إعادة تقويم المنطقة و وزعت القوى الإقليمية و المحلية إلى ثلاث رتب من حيث القدرات:

–الجزائر، نيجيريا و مصر: دول صحراوية إفريقية محورية.

[103]"Algeria and its neighbours", **Op.Cit**, P 9.

-المغرب و ليبيا: دول صحراوية- ساحلية فاعلة.
-دول ميدان الساحل مثل موريتانيا، مالي، النيجر و تشاد: دول صحراوية- ساحلية ثانوية.
لتظل نيجيريا البلد المركزي في إفريقيا و انفتاحها على خليج غينيا و هنا نخص بالذكر أولوية نيجيريا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. وفقا لهذا التصنيف، القوى الكبرى تتقاطع اهتماماتها مع القوى الصحراوية في العوامل التالية:
-مدى قيمة هذه الدول كالجزائر و نيجيريا كبديل عن دول أخرى.
-مدى تعرض هذه الدول لأزمات داخلية موريتانيا، النيجر و مالي.
-مدى مرونة و استجابة هذه الدول للسياسات الإقليمية الخارجية كالمغرب مثلا.
على هذا الأساس تتعاون القوى الخارجية مع القوى البديلة، للتدخل في الساحل بشكل مفيد، لذا لا تستفيد قوة كأمريكا من التدخل بمالي دون ربط التعاون مع الجزائر أو نيجيريا، لهذا تتعامل مع نزاعات المنطقة وفق: تكثيف التعاون مع الدول المحورية و التدخل في توجيه سياسات دول المنطقة المرتبطة بدورها ومصالحها[104]. لهذا تمّ التطرق إلى أهم ما يجسد أطر العلاقات الأمنية الجزائرية مع القوى الكبرى.

الفرع الأول: أطر العلاقات الأمنية الجزائرية الأمريكية بمنطقة الساحل الإفريقي

نمت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر على مدى العقد الماضي، و رأت أمريكا في الجزائر شريكا أساسيا في مواجهة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي و الجماعات المرتبطة بها في شمال و غرب إفريقيا، أيضا تعتبر مصدر كبير للنفط و الغاز الطبيعي لها و لأوروبا ليصبح قطاعها الطاقوي مقصد استثمار، وعليه خصص الكونغرس أطر التعاون الأمني و أشرف على تقديم كميات من المساعدات الخارجية و إخطار مبيعات الأسلحة و استفادت قوات الأمن الجزائري من برامج التعاون الأمريكي و صرح مسؤولوا إدارة أوباما رغبتهم في توسيع العلاقات الثنائية بما عقب احتجاز الرهائن لمدة 4 أيام في المجمع الغازي جنوب شرق البلاد في جانفي 2013 أين قتل ثلاث أمريكيين. ليبرز الهجوم التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية في دفع و حماية مصالحها ضمن منطقة متقلبة على نحو متزايد.الجماعات الإرهابية التي احتجزت الرهائن فصيلة مشتقة عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي شبكة إقليمية. تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية منظمة إرهابية أجنبية "foreign terrorist organization" مع جذور للصراع المدني بالجزائر 1990.

[104]كريم مصلوح، مرجع سابق، ص ص 53- 54.

نظرا لحجمها كقوة عسكرية واسعة النطاق و موارد مالية متاحة، أعرب مسؤولون أمريكيون دعم الجهود الجزائرية للإستجابة الإقليمية ردا على التهديدات الإرهابية و مع ذلك العلاقات الجزائرية مع دول الجوار لا تزال معقدة و أحيانا تتميز بانعدام الثقة "distrustful" لتحول أو تعوق أطر التعاون الإقليمي و بالتالي أي إجراء ردا على التهديدات الإقليمية يمكن أن يشكل خطرا كبيرا و فرص مكلفة.

حقيقة أنه يهيمن على النظام السياسي الجزائري جهاز رئاسي و أمني قوي بنظام معقد و حراك سياسي يسيطر عليه نخبة سياسية– عسكرية، و يعتبره و يشير إليه الجزائريين كما لو كان السلطة –التي يجب أن تكون "the power that be"، إلا أن النظام السياسي ظل مستقرا وسط اضطرابات إقليمية منذ عام 2011 ومع ذلك الجزائر في مواجهة عدم يقين مستقبلي "future uncertainty"، ضمن وضع اقتصادي كلي مرهون بارتفاع و انخفاض أسعار النفط العالمية مع تسرب الثروة نحو الأسفل[105]، الوضع الذي سيؤثر بدون شك على قدرتها في تأمين الحدود و منشآتها الطاقوية الذان يستنزفان موارد مالية و بشرية هائلة بالنظر إلى طول الحزام الحدودي للجزائر بأزيد عن 6000 كلم.

من ناحية أخرى أطر السياسة الخارجية بين الطرفين كثيرا ما تتعارض بين الجزائر و نظيرتها الأمريكية، توترات في العلاقات مع الجار المغربي المستمرة و ذلك بسبب عدم تسوية الوضع في الصحراء الغربية و التنافس على النفوذ الإقليمي. إرث من النضال الإستعماري ساهم في تشكيل وتقديس مبدأ عدم التدخل الأجنبي المباشر وراء الشكوك في النوايا الفرنسية و حلف "NATO" وتعارض المواقف تجاه القضايا الإقليمية.خبرتها في مجال مكافحة الإرهاب زادت من الإهتمام الأمريكي بالجزائر التي يرون فيها الشريك الإقليمي و المستجيب لمجموع التحديات الأمنية في منطقة الصحراء–الساحل. لتخلق إدارة أوباما توازن ثنائي في العلاقة التي تركز إلى حد كبير على التعاون في مكافحة الإرهاب و قطاع النفط و الغاز الطبيعي مع مقاييس تشجيع الإنفتاح السياسي والإقتصادي الكبير.

توازن اتخذ أهمية إضافية في هذه الفترة من الإضطرابات الجارية و التحولات السياسية في الدول المجاورة، أين البنية السياسية في الجزائر لم تتغير إلى حد كبير، لكن الملاحظ أن الحكومة الأمريكية تفتقر إلى أعمدة ثنائية متطورة للتأثير و النفوذ في العلاقات نظرا لمحدودية نوع و طبيعة المساعدات الثنائية الأمريكية، من جهة أخرى علاقات الجزائر نحو الأطراف و اللاعبين الإستراتيجيين غير الغربيين مثل روسيا ضف لطبيعة الجزائر و مقاومتها للضغوط الخارجية و الرافضة لأي تدخل في شؤونها الداخلية وشؤون الغير.كما أن مطالب الجزائر لقيادة إقليمية عرفت حقيقة الأمر تعقدا بسبب

[105] ARIEFF, Alexis, "Algeria : Current issues", Congressional research service : informing the legislative debate since 1914 (CRS report), 18, november 2013, P 1.

انشغالات القادة بالسياسات الداخلية ليلقي غموضا في صناعة القرار دون نسيان التوترات الإقليمية وعنصر المنافسة.

في أكتوبر 2012، أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر الحوار الإستراتيجي الثنائي "bilateral strategic dialogue" وكان تركيزه على 04 مجالات للتعاون: مكافحة الإرهاب، الأمن الإقليمي، القضايا السياسية، القضايا الإقتصادية و التجارية و التعليم و المجتمع المدني، نظريا الحوار يشمل جميع قطاعات الأمن من سياسي، اجتماعي، اقتصادي، عسكري...، و تجسد بذلك مفهوم الأمن الشامل، لكن النتائج من الحوار تبقى غير واضحة بعد.وذلك بالنظر إلى الواقع العملي فيما يخص تطبيق أطر الحوار الجزائري الأمريكي التي تظل في سياق مكافحة الإرهاب و تظل أطر التنمية والديمقراطية و حقوق الإنسان متأخرة ورهينة البعد العسكري الذي يغلب و يقضي على أي معبر نحو الحوار السياسي. كل هذا التركيز على البعد العسكري، ما هو إلا ترجمة للمخاوف الأمريكية من قضية الأمن الإقليمي التي زادت خصوصا في ظل انتشار تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي الواسع النطاق –شبكة إقليمية متطرفة عنيفة– وجماعات إسلامية مسلحة أخرى تستغل عدم الإستقرار السياسي في المنطقة لتوسع أنشطتها في شمال وغرب إفريقيا و منطقة الصحراء– الساحل بالخصوص.

على مر العقد الماضي، قامت أمريكا بمحاولة للعمل من خلال الشركاء الإقليميين في مكافحة الإرهاب، وتم تقييم هذا النهج على أنه أكثر تحدي في زعزعة الإستقرار و تزايد انعدام الأمن في أماكن مختلفة من الصحراء–الساحل، **و في هذا الصدد ناقش مسؤولون أمريكيون عن درجة مدى استجابة الولايات المتحدة الأمريكية أو تدخلها المباشر ضد الجماعات الإرهابية في المنطقة؟**أشار مسؤولوا إدارة أوباما في بيان عام، أن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي لا يشكل تهديدا وشيكا للولايات المتحدة الأمريكية لكن أن تهدف بقدرتها ضرب أمريكا مباشرة و مصالح أخرى للغرب في الساحل الإفريقي وإفريقيا، و عن دورها في الإتجار بالأسلحة و علاقاتها بالجماعات المتطرفة، كما أن العملية العسكرية الفرنسية في 2013 قد أظهرت تعطيلها للشبكات اللوجيستية لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي والجماعات التابعة لها لتنتقل نحو البحث عن ملاذ آمن بهدف التحرك بسرعة وإعادة هيكلة نفسها[106]، ليشكل التدخل الفرنسي صراحة، عامل إعادة قراءة الخطط و الإستراتيجيات لمختلف الجماعات الإرهابية.

حسب الجنرال "Martin Dempsey" رئيس هيئة الأركان المشتركة "chairman of the joint cheifs of staff" أشار بأن تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي يشبه في الممارسة العملية: *"نقابة من الجماعات، يأتون معا بصورة عرضية، لتحقيق أهدافهم المربحة و المضي قدما نحو قضيتهم"*، لذا و حفاظا على

[106]ARIEFF, Alexis,**Op.Cit**, P 1.

رعاياها من التهديد الإرهابي المحتمل ضد الجزائر، تشدد الولايات المتحدة الأمريكية الرقابة على مواطنيها إلى حد العيش في ظل قيود أمنية كبيرة.

فيما يخص الشؤون الخارجية، برزت الجزائر من جديد كفاعل إقليمي مهم في المنطقة حيث عملت على توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية و تركز سياستها الخارجية في الغالب على قضايا العالم العربي و إفريقيا أكثر. في إطار الملف الليبي لا تزال تنتقد دور NATO في تغيير النظام بليبيا و تحث على نهج عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، رافضة أي انتشار عسكري بدول الجوار كمالي.

العلاقات الجزائرية الأمريكية: تركز العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر إلى حد كبير على مصالح مكافحة الإرهاب و قطاع النفط و الغاز الطبيعي و التجارة. فالعلاقات الثنائية عرفت نشاطها عام 2001 حيث التقى الرئيس "بوتفليقة" و الرئيس "جورج بوش الإبن" عدة مرات خلال إدارته، و العديد من كبار مسؤولي إدارة أوباما قاموا بزيارات إلى الجزائر من بينهم "هيلاري كلينتون" عام 2012، و دورها البارز في الإتحاد الإفريقي والمنطقة وسعيها في تسوية النزاعات الأمنية الإقليمية. بدورها تسعى أمريكا إلى التمكن نحو تعزيز أطر العلاقات الثنائية بين البلدين عن طريق الحوار الإستراتيجي عام 2012.وخلال الحصار والهجوم الإرهابي في 2013، ذكرت وزيرة الخارجية الأمريكية أنه: "*من الضروري أن نوسع و نعمق التعاون في مكافحة الإرهاب و المضي قدما مع الجزائر و جميع دول المنطقة وضرورة تبادل المعلومات الإستخباراتية أكثر*".كما كان للولايات الأمريكية و الجزائر **حوار عسكري مشترك** "***Joint Military Dialogue***" منذ عام 2005، لتشجيع تبادل المعلومات، التدريب و المناورات المشتركة، كما تشارك في **حوار *حلف الشمال الأطلسي- المتوسطي-*** "***Nato-MiditerraneanDialogue***" و في المناورات البحرية لحلف الناتو.أطلقت مجموعة اتصال ثنائية حول مكافحة الإرهاب بمارس 2011، حيث أشارت إليها السفارة الأمريكية بالجزائر أنها "لحظة تاريخية نحو تطوير التعاون الأمني بين البلدين"، كما وقع البلدين ***معاهدة للمساعدة القانونية المتبادلة في 2010*** "***a mutual legal assistance***" و واصلت الجزائر مؤخرا شراء الوسائل الدفاعية من الولايات المتحدة الأمريكية البلد المنشأ، وسائل متعلقة بتعزيز قدرات المراقبة البحرية و الجوية والتحول من الموقف السابق في الإعتماد إلى حد كبير على روسيا[107].

كما أن الجزائر واحدة من البلدان العشرة المشاركة في الشراكة الأمريكية في ***برنامج مكافحة الإرهاب العابرة للصحراء الكبرى*** "***TSCTP***"، المبادرة الهادفة لتحسين القدرات الإقليمية للحكومات و التنسيق

[107]ARIEFF, Alexis,Op.Cit, PP 13-14.

لمواجهة التطرف العنيف، لكن الطرفين يفضلان الأنشطة الثنائية الذين يرى فيهما أهمية إقليمية أكثر كإطار للتعاون.

و هذا كثيرا ما يشير إليه المسؤولون الأمريكيون باعتباره ذو أهمية في إطار "الشراكة"، المصطلح الذي يؤكد المنافع المتبادلة و يستجيب للإهتمامات الجزائرية أكثر حول مسألة السيادة[108]، شراكة تعزز المنافع والمصالح المتبادلة.

لكن أطر التعاون الأمني بين الجزائر و واشنطن في كثير من الأحيان، يقابلها العديد من الإختلافات في مجالات السياسة الخارجية، فمثلا الجزائر تدين الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على العراق 2003 و دعت للإنسحاب المبكر للقوات الأجنبية، الجزائر من جهة أخرى ترفض الحديث عن تطبيع العلاقات مع الكيان الإسرائيلي و تجسيد مبادرة السلام العربية عام 2002، و عموما تنتقد بشدة السياسة الإسرائيلية، كما انتقد مسؤولون جزائريون التدخل العسكري لحلف NATO بليبيا و ترى في ذلك مساهمة في عدم استقرار المنطقة بأكملها و تهميش للواسطة الجزائرية في تسوية النزاعات، بالتالي ضرب مباشر للموقف الجزائري دون أخذه بعين الإعتبار، ضف لقضية الصحراء الغربية، القضية الفلسطينية، والآن سوريا وليبيا، لكن و في سياق العلاقات بينهما و انتشار أنشطة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلمي جنوبا نحو الساحل أصبحت الجزائر الشريك المفضل في مبادراتها لمكافحة أشكال الإجرام لتصبح بمثابة العمود الفقري لجهودها في تحقيق الإستقرار الإقليمي.

مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية "USassistance"

تتلقى الجزائر نسبيا القليل من المساعدات الثنائية الأمريكية في إطار التعاون ضد الإرهاب، مساعدات تدار على أساس ثنائي، ***كمبادرة الشراكة الشرق الأوسطية " the Middle East partnership initiative" (MEPI)*** حيث مولت مشاريع الجزائر لتعزيز الحكم الديمقراطي، تحسين التعليم و تحسين القطاع المالي.

برامج إضافية لمواجهة أشكال التطرف العنيف و أمن الحدود من خلال شراكة مكافحة الإرهاب "TSCTP".[109]

الجدول رقم 23: المساعدات الأمريكية الخارجية الثنائية إلى الجزائر (2009–2014) بالمليون$

	فبراير 2009	فبراير 2010	فبراير 2011	فبراير 2012	فبراير 2013	فبراير 2014
NADR	0.5	0.8	0.7	0.9	1.3	1.3
IMET	0.9	1.0	1.0	1.3	1.2	1.3

[108] ARIEFF, Alexis,Op.Cit, P 14.
[109] Ibid, PP 14-16.

0.0	0.0	0.0	0.0	0.7	0.4	DA
–	–	8.7	8.2	6.2	0.0	Food For Peace
2.6	2.5	10.9	9.9	8.7	1.8	المجموع

Source : U.S Departement of state congressional budget justifications for foreingn operations, state departement 653(a) initial allocations, Fy 2013-Fy 2014

ملاحظة:

NADR: Nonproliferation, منع الإنتشار النووي، مكافحة الإرهاب، نزع الألغام و البرامج ذات الصلة
.Antiterrorism, Demining, and related programs
." IMET: International military education and training"التعليم العسكري و التدريب
."DA: development assistance " المساعدة الإنمائية

الملاحظ من خلال الجدول، أن مجموع المساعدات الأمريكية في الفترة ما بين (2009–2014) محدودة للجزائر، لا تعتبر استجابة حقيقة طويلة الأمد، على العكس من ذلك ببرامج متقطعة و أحيانا متوقفة ما يدل على عدم جدية الطرف الأمريكي حقيقة في مكافحة الإرهاب بالساحل الإفريقي، خصوصا و أن المنطقة تعتبر أولوية هامشية كما سبق الذكر، لتبقى أطر التعاون الأمني بالنسبة للطرف الأمريكي قائمة على التدخل و الإنتشار بالمنطقة[110].

في الأخير، مكافحة الإرهاب من المرجح أن تظل الركيزة الأساسية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الجزائر، و تبلور ذلك بالخصوص بعدهجوم عين أميناس في جانفي 2013 و تدهور بشكل عام البيئة الأمنية، موضوع تظل أمريكا تعتمده و تصوغه لتبرر التواجد العسكري بالمنطقة من جهة، و كورقة تتهم فيها دول المنطقة مباشرة على أنها حاضنة للإرهاب أو بمعنى آخر منتج للإرهاب، معززة بذلك تواجدها، لتترجم صورة تعقيد و فوضى لفضاء الصحراء– الساحل و ترسم مشهدا أمنيا تحقق فيه مصالحها الحيوية بهذا الفضاء من إفريقيا كاستدامة للتدخل بشؤون المنطقة وتعزيز تموقعها في القارة، ليبقى الطرح الجزائري التنموي بعيدا كل البعد عن التوجهات الأمريكية.

في الوقت نفسه من المرجح أن تستمر أطر التعاون الثنائي لمواجهة العقبات المتعلقة بالتهديدات الأمنية المتفاقمة في ظل نقاط متباينة مع بعضها البعض، فيما يخص أولويات السياسة الخارجية للطرفين من جهة و الرؤى و التوجهات و الإعتقادات فيما يخص بعض المسائل، فمن حيث تعريف الإرهاب هناك وجود نوع من الضبابية لا سيما فيما يتعلق بحركات التحرر مثل حماس في فلسطين وحزب الله بلبنان، حيث ترفض الجزائر تسميتها منظمات إرهابية، مخاطر سوء الفهم و تعريف التهديد يمكن أن تمتد إلى متمردي الطوارق في شمال مالي و النيجر و كذا متمردي تشاد و إذا ما قررت

[110]DRIS, Cherif, **Op.cit**, P 68.

أمريكا إدراج هذه الحركات في قائمة الجماعات الإرهابية لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، سيناريو سيكون ربما مفيدا لحكومة مالي، النيجر و تشاد لكن ليس لحكومة الجزائر حيث بذلك جهود الوساطة المضطلع بها منذ 1990 في وقت مبكر يمكن التنازل عنها دون الأخذ في الإعتبار الآثار السلبية الناشئة مع جماعات الطوارق الموجودة في الجنوب الجزائري[111]، التي سيتم تصنيفها طبيعيا مع تلك المنتشرة في مالي و النيجر، بهذا ستصبح قراءة البيئة الإستراتيجية في غاية التعقيد و يزيد من شدة تصعيد الوضع الأمني الذي بالأساس جد فوضوي.

في نقطة مهمة، خاصة بأطر التعاون الأمني الأمريكي الجزائري، على الرغم من أن التنسيق بين الطرفين يشهد نوعا من الدينامية باعتبار الجزائر الشريك الأفضل في مكافحة الإرهاب، إلا أن الجانب الأمريكي و في نفس الوقت يخطو بتوجه "ذو طابع تكتيكي" بحسابات حذرة على المسرح الساحلي، تخوفا من تحقيق الجزائر الريادة و النفوذ الإقليمي و قلب التوازنات لصالحها، لذلك تعمل على تقوية علاقاتها مع جانب آخر و هو المغرب و كذا دون تغييب تونس عن منصة التعاون والمساعدات المالية[112] و هذا ما يلاحظ من خلال برامج المساعدات الأمريكية. و بالمقابل الجزائر وفي إطار علاقاتها بفرنسا تتبع سياسة الحذر مع بروز الذاكرة الإستعمارية دوما عكس موريتانيا ومالي المفضلة التعاون مع فرنسا، لتهتم الجزائر بأمريكا، اهتمام راجع لأسباب متعددة باعتبار الأخيرة قوة عظمى، كلها ضغوط استراتيجية تواجه فرنسا بالساحل خصوصا بمالي و النيجر و صعوبة القضاء على الجماعات المسلحة[113]. فكيف تتجسد أطر العلاقات الأمنية الجزائرية الفرنسية بمنطقة الساحل الإفريقي؟

الفرع الثاني: أطر العلاقات الأمنية الجزائرية الفرنسية بمنطقة الساحل الإفريقي

تحسن أو تراجع العلاقات بين الجزائر و فرنسا ينظر إليها وفقا لمصالح كل طرف على حساب الآخر، فالعلاقات الفرنسية الجزائرية لكلا البلدين تعقدت بسبب حرب الإستقلال التي لا تزال يتردد صداها في السياسة الداخلية للبلد خاصة و عقيدة البلاد. إن الطرف الجزائري يرى في فرنسا حقيقة أنها في إطار تنافس بمنطقة الساحل حتى و لو كانت الجزائر شريك لها في تحقيق الإستقرار بالمنطقة.

[111] DRIS, Cherif, **Op.cit**., P 68.

[112] كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 123.

[113] كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 127.

تنظر فرنسا إلى الصحراء–الساحل فناءها الخلفي و الدليل اعتباره أولوية قصوى بالنظر إلى مصالحا، ترجمه وجود عسكري قوي في الطليعة صاحبه نفوذ سياسي واسع النطاق في مستعمراتها السابقة مثل النيجر و مالي و إفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية بشكل عام، رغم ذلك، البلدان لهما مصالح أمنية مشتركة وعززا التعاون بين الأجهزة العسكرية و الإستخباراتية و مع ذلك هناك استمرار في وجود خلافات واضحة بشأن النهج أو المقاربة لأمن الساحل الإفريقي خاصة بشأن استخدام الأخير القوة العسكرية في حل النزاعات الإقليمية، باستثناء التدخل الفرنسي في مالي تحت اسم عملية serval والموافقة الجزائرية لتحليق القوات الجوية فوق مجالها الجوي للتدخل شمال مالي، ففي أعقاب صدور قرار مجلس الأمن الدولي 2085 في 20 ديسمبر 2012 الذي يجيز نشر بعثة دعم بقيادة إفريقية لاستعادة النظام و السلامة الإقليمية بمالي بطلب رسمي من رئيس حكومة مالي، هنا وافقت الجزائر على التدخل و صرحت السلطات في نوفمبر 2014 أن: *" العملية الفرنسية أيدت من قبل الأمم المتحدة (أضفت على شرعيتها) في مواجهة انهيار دولة مالي و انتشار الفوضى، ضف لطلب الدعم من مالي نفسه و تقبله لتواجد القوات الفرنسية، لتأتي الترتيبات الفرنسية سريعة و تجيز استخدام القوة العسكرية، لذلك الجزائر لم تتمكن أن تعارض القرار الأممي".*

لكن، الجزائر غير راضية و بدرجة محدودة عن درجة تبادل المعلومات في شمال مالي والعملية الأخيرة ذات تأثير مباشر على الأخيرة لا سيما من خلال تدفقات اللاجئين أو فرار المقاتلين والجماعات المسلحة نحو الصحراء الكبرى. كما أن فرنسا تعزز نهجا مختلفا و رؤى متباينة لأمن الساحل، أحيانا تعكس المرآة الخاصة بالجزائر، على سبيل المثال، إطلاق وحدة دمج الإستخبارات الإقليمية "Regional Intelligence Fusion Unit (RIFU)" في اجتماع عقد بباريس بعد اختطاف بوكو حرام لفتيات من مدرسة ب " Chibok" عام 2014، وحدة تحمل تشابها كبيرا لتلك الوحدة لتبادل المعلومات الإستخباراتية الذي تم إنشاؤها عام 2010 مقرها "تمنراست" بالجزائر " Unit for fusion and liaison, an intelligence-sharing club (UFLISC)" جنبا إلى جنب مع قادة مخابرات الساحل للدول المعنية بالتهديدات العابرة للحدود[114].

من جهة أخرى، في جويلية 2014 أطلقت عملية "Barkhane" خلفا لعملية "Serval" كمواصلة للعمليات الفرنسية بمالي، أيضا لإقامة بنية و قوة مشروع إمبريالي جديد بالساحل الإفريقي من خلال الإنتشار الإقليمي الواسع النطاق و قواعد بتشاد الشريك الإقليمي الرئيسي بالمنطقة ، النيجر و كوت ديفوار وبوركينافاسو. إن عملية "Barkhane" ظهرت أكثر طموحا و أكثر عسكرة في الساحل[115]، ضف إلى " التحالف من أجل الساحل" الذي بدأ في 13 جويلية 2017 بمبادرة من فرنسا و ألمانيا

[114]ARIEFF, Alexis, **Op.Cit**, PP 10-11.
[115]ARIEFF, Alexis, **Op.Cit**, P 12.

بتمويل قيمته 6مليار أورور بحلول عام 2023 كاستجابة لمجموع التحديات بالمنطقة أين اللاأمن والفقر في تصاعد مستمر، مع ذلك الحدود بين التنمية و الأمن تبقى في شكلها الضبابي بإضفاء الأهمية على البعد العسكري[116].

لهذا السبب تنظر الجزائر إلى الطرف الفرنسي **كعامل لتطويق أمن المنطقة**، الصورة التي تزيد من كبح الآلية الدبلوماسية الجزائرية في إيجاد حل سلمي توافقي للنزاع و تمهيد الطريق لتدخلات عسكرية إضافية بالقرب من حدودها، و هذا هو مصدر القلق في العلاقات الثنائية بين البلدين بشأن علاقات أمنية وثيقة.

إن الجزائر قلقة حيال الدور الفرنسي في قضية الأمن بالساحل عامة و مالي خصوصا، من خلال الجانب التاريخي الذي لا يزال يلقي ضلاله على العلاقات، و انتقاد الجزائر التدخل بمالي الذي سمح بالإفراج عن كميات كبيرة من الأسلحة لتستخدم لاحقا ضد مالي، و اعتبارها التدخل في مالي كقرار متسرع شكل عواقب سلبية و متوقعة، و في إشارة ل" CEDEAO" لم تكن سوى مجرد لعبة من طرف باريس، تستخدم لمواجهة نفوذ الجزائر و تأثيرها بالمنطقة، بالتالي، السلطات الجزائرية تعرب عن قلقها المستمر بشأن التدخل الأجنبي و من الواضح أن السيناريو العسكري يؤدي بالضرورة إلى اتحاد و تعزيز تعاون الجماعات المسلحة و هو ما يشكل خطرا واقعا موجودا يجعل الجزائر ترسخ نفسها بعيدة عن أي عمل خارج حدودها. تهديدات تضع الجزائر أمام نزاعات في خليط من المتغيرات الجيوسياسية الحادة للغاية و صراع على السلطة.

في الأخير، كانت و لا تزال الإستراتيجية الأمنية الجزائرية قائمة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مشددة على الآلية الدبلوماسية في حل النزاعات بالساحل الإفريقي و دول أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و دول الجوار بالدخول في مبادرات مشتركة لكن أطر التعاون الإقليمي الأمني لا تزال أقل بكثير من المستويات المرغوبة فيها بالنظر إلى فوضوية البيئة الأمنية وتضارب المصالح.

الخيار العسكري لا يحل جميع المشاكل، و أكثر من ذلك يعزز أطر التعاون بين الجماعات المسلحة، الجانب الفرنسي يدرك تماما ذلك، و هنا نجد الدعوة الجزائرية كقوة ناعمة في إطار عملية تحقيق السلام بالصحراء–الساحل لإيجاد حلولا أكثر انسجامية "harmonious" و فعالة "effective".

من ناحية استراتيجية العمل، إذا كانت فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية تظهر أكثر تفضيلا للنهج العسكري ببرامج ذات بعد عسكري أكثر منه مدني، فإن الجزائر أكثر توجها نحو نهج الحوار الشامل القائم على التنمية الإقتصادية التي تحتل مساحة محورية في استراتيجيتها. فالعكس من ذلك

[116]Quelle avenir pour pour l'aide publique au developpement au Sahel, Conférece du jeudi 31 mai 2018 àl'assemblée nationale, Salle Colbert, Date de consultation : 20-07-2018, Sur le site : http://www.actioncontrelafaim.org/enenement/quel-avenir-pour-laide-publique-au-developpement-au-sahel-/

مبادرات أمريكية لا تأخذ في الإعتبار كافة هذه المسائل حيث المساعدات المقدمة لبلدان المنطقة لا تزال منخفضة جدا بالنظر للفقر المدقع الذي تواجهه جلّ دول الساحل. علاوة على ذلك الرؤى الجزائرية و الغربية تختلف جذريا ما يثير قلقلا بشأن أمننة المنطقة في ظل المصالح الفرنسية والأمريكية في تأمين إمدادات النفط من غرب إفريقيا و نيجيريا، و أخيرا الجزائر ترى خطرا في إدراج جهازها الأمني ضمن شبكة إقليمية، لأنه سيفرض دون أي شك معايير و مقاييس و تدابير صارمة نحو التزام القوات المسلحة بالتالي الدخول ضمن معادلة مجهولة المعالم و النهج العسكري الغربي لا محال ذو آثار سلبية على منطقة الصحراء. الساحل بأكملها.

الفرع الثالث: أطر العلاقات الأمنية الجزائرية مع دول الساحل "موريتانيا، النيجر و مالي"

التهديدات الأمنية بالصحراء . الساحل إقليمية عابرة للحدود بطبيعتها، منطقة على مفترق طرق الشبكات الإجرامية، الجماعات الإرهابية، طرق التهريب و طرق التجارة التقليدية عبر الصحراء، حدود غير مسيطر عليها، بل أيضا منطقة نفوذ قوى كبرى.تدخل عسكري في ليبيا عام 2011، سقوط شمال مالي عقب انقلاب عسكري 2012، إطلاق لعملية 2013 serval، و عملية barkhane كامتداد ل servalعام 2014، يليها تدخل الناتو بليبيا في 2016، بالتالي تركيز انتباه المجتمع الدولي على المنطقة.

الآن هناك مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة على مسرح الواقع، تتصرف أحيانا بطريقة متكاملة ولكن في كثير من الأحيان تكرار لجهود دون داع لذلك. حقيقة الأمر أن التهديدات الأمنية تتطلب استجابة إقليمية لدول المنطقة بما في ذلك الجزائر التي ينبغي أن تشارك جنبا لجنب مع دول المنطقة بنشاط في المعادلة الأمنية بالصحراء . الساحل، ضمن منطقة مترابطة في شعوبها و حدودها واقتصادياتها...إلخ، لكن الملاحظ، أنه غالبا ما يتم معالجة مشاكل هذا الفضاء من إفريقيا بشكل منفصل. في هذا المجال، وفي إطار سعيها نحو تحقيق تعاون في قضايا الأمن المشترك، وقعت الجزائر على عدد من الإتفاقيات الثنائية مع دول الجوار فيما يخص التعاون الأمني، الجدول رقم 24: يوضح مجموع الإتفاقيات المبرمة بين الجزائر ودول الجوار (2012–2014)

اتفاقيات ثنائية حول قضايا الأمن المشرك في المنطقة بين ليبيا و الجزائر	**في شهري مارس و أفريل من سنة 2012:** لمحاربة استمرار التوغلات عبر الحدود من قبل المهربين والإرهابيين.
قررت ليبيا والجزائر تفعيل لجنة مشتركة	**في أوت 2013:** أخذ المجال الأمني الجانب الرئيسي فيها، كما تم إرسال الشرطة الليبية إلى الجزائر لحضور دورات تدريبية.
اللجنة المشتركة للتعاون الأمني و اتفاقات الشراكة بين الجزائر و تونس	**انعقدت في 2014/04/07:** على جملة من الاتفاقيات في عدة مجالات، نخص بالذكر اتفاقيات التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب، إضافة إلى محاربة التهريب في الشريط الحدودي الفاصل بينهما والتعاون المالي بين المصرفين المركزيين وتسوية الوضعيات المالية العالقة. كما تم الاتفاق على تزويد المدن الحدودية بالغاز، وانطلاق تطبيق اتفاقية التبادل التجاري التفاضلي بين البلدين.
الاتفاق الثلاثي بين الجزائر وتونس وليبيا لتعزيز أمن الحدود	**في 12 جانفي 2013:** هدف الاتفاق على تعزيز القدرات والإجراءات الأمنية على الحدود المشتركة، وتفعيل التعاون الأمني بين الدول وعقد اجتماعات دورية لمتابعة التقدم الحاصل و بحث في القضايا السياسية والاقتصادية .إضافة إلى ضرورة التنسيق بين كل المصالح المعنية على مستوى الحدود في الجزائر وليبيا وتونس، لمقاومة إشكالية الإرهاب والتطرف الإسلامي.
اتفاق بين الجزائر و مالي لإنشاء لجنة متابعة ثنائية	**في جانفي 2014:** مهمتها مراقبة تنفيذ القرارات الضرورية من أجل تسوية سلمية للأزمة في مالي. كما اتفق الجانبان على إعداد وتنفيذ اتفاقات حول الأمن المشترك تأخذ بعين الاعتبار تعزيز التعاون العسكري والأمني ومكافحة الإرهاب وجميع أشكال التهريب، وقرر البلدان أيضا تنفيذ برنامج خاص للتنمية الاقتصادية لمناطق الشمال والمناطق الحدودية لكلا البلدين وإنجاز

	برنامج خاص للمساعدات الإنسانية لصالح السكان المتضررين في شمال مالي.

المرجع: نور الدين دخان، مسار تأمين الحدود الجزائرية : بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الاقليمية، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 14، جانفي 2016، ص ص 178- 181.

إضافة لهذا و في سبيل تعزيز أطر التعاون الأمني المشترك مع دول الجوار، استقبل رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بتاريخ 25 جانفي 2015، الرئيس النيجيري "**محامادو إيسوفو**" لزيارة دامت 3 أيام، في إطارها استقبل وزير الدفاع الوطني "**أحمد قايد صالح**" بتاريخ 26 جانفي 2015 وزير الدفاع النيجيري "**كاريجو ماما دو**"، تناولا الطرفان أطر التعاون الثنائي. كذلك و في تاريخ 12-15 جانفي 2015 و في إطار الترتيبات الأمنية الإقليمية، استقبلت الجزائر وفد عسكري موريتاني ترأسه رئيس أركان الجيش الموريتاني العميد "**محمد الشيخ محمد لمين**" لبحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية[117].

كما و أنه في إطار تعزيز التعاون الأمني بين الجزائر و دول الساحل الإفريقي، في سياق مكافحة أشكال الجريمة المنظمة خصوصا الإرهاب، ربطت الجزائر المجال الأمني بالمجال القضائي، حيث دعا وزير العدل الجزائري "**الطيب لوح**"، بتاريخ 15 ماي 2017، تعزيز التعاون القضائي بين الطرفين الجزائري والمالي، من خلال تحيين الإتفاقية القضائية لسنة 1983، و تكييف مضامينها مع المتغيرات الإقليمية الراهنة، كما دعا لوح إلى تقوية سبل التعاون القضائي من أجل مواجهة التحديات الأمنية خصوصا الإرهاب و تجريم دفع الفدية و منه تجفيف مصادر تمويله. هذا، ليوقع لوح و"**مامادو اسماعيلا كوناتي**" بروتوكول تعاون في المجال القضائي و القانوني بالعاصمة الجزائر، كما و أكد لوح إرسال خبراء جزائريين لاحقا إلى باماكو لمساعدة الخبراء الماليين نحو "عصرنة مجال العدالة والتكوين في مسائل مكافحة الإرهاب". لتقدم الجزائر من هذا المنطلق، رؤية شاملة لمفهوم الأمن، تعزز من خلاله كل الآليات من سياسية، دبلوماسية، اقتصادية تنموية، اجتماعية، وصولا إلى القضائية والقانونية[118]. لترى من خلال إصلاح قطاع العدالة منحى مهم جدا لتفعيل دولة القانون و الحق، خصّها رئيس الجمهورية السيد "**عبد العزيز بوتفليقة**" مكانة و"حرصا شديد"، حيث التكوين المتواصل

[117]"مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة"، مرجع سابق، ص ص 8- 11.

[118]طالب بتحيين الإتفاقية القضائية الموقعة بين البلدين في 1983، تاريخ النشر 16 ماي 2017، تاريخ التصفح: 19 ماي 2017، على الرابط التالي:
www.annsaronline.com/index.php/2014/08-09-10-33-20/2014.08-23-11-15-15/72099-1983

للقضاة المعنيين بقضايا الإرهاب، أعوان الشرطة القضائية و شرطة الحدود، أمر في بالغ الأهمية لتحقيق الأمن الوطني[119].

و في ذات السياق، وقعت كل من النيجر و تشاد و مالي بتاريخ 09 ماي 2017، "اتفاق قضائي "تاريخي" لمكافحة الإرهاب و الجريمة العابرة للحدود" بالعاصمة نيامي، لمواجهة مجموع التحديات الأمنية الراهنة التي تشهدها المنطقة من تهريب للمخدرات و الأسلحة و الإرهاب. التعاون القضائي الموقع بين وزراء العدل للدول الثلاث هادف إلى: "تكوين إنابات قضائية دولية و تبادل العقود القضائية بين البلدان، مثول الشهود و الخبراء في حال تسليم المتهمين و إجراء تحقيقات مشتركة و متابعات قضائية[120].

كما و تتابع الجزائر الأوضاع في الساحل الإفريقي خصوصا بمالي، حيث احتضنت بتاريخ 28 و 29 جويلية 2017 **اجتماع اللجنة الثنائية الإستراتيجية**. و ترأس الإجتماع **عبد القادر مساهل** ونظيره المالي **عبد اللاي ديوب**. اجتماع جاء بعد انعقاده سابقا في باماكو بتاريخ 12 جوان 2016، لغرض تقييم الوضع في شمال مالي و مدى التقدم الذي أحرزه اتفاق السلم و المصالحة بمالي الذي جاء بوساطة الجزائر سنة 2015، و من أهداف الإجتماع تقييم التعاون الثنائي بين البلدين و مناقشة سبل تعزيزه. كما وأنه في إطار اللجنة الثنائية الدورة 12، استقبل وزير الشؤون الخارجية **عبد القادر مساهل** الممثل الخاص للأمين العام الأممي في مالي السيد **محمد الصالح نظيف** و رئيس البعثة **مينوسماحو** في سياق المشاورات بين الجزائر و الأمم المتحدة لبحث الوضع في مالي و كذا تقييم مسار الإتفاق[121].

إذن، تحرك جزائري نشط لمتابعة الوضع الأمني في الساحل و شمال مالي، تناول مختلف المجالات، عدل و قضاء،أمن الحدود، المساعدات و تبادل المعلومات... لم تستبعد فيه وحدات منطقة الساحل كل من مالي، النيجر، موريتانيا و التشاد، لتأكد مرارا و تكرارا على آلية التعاون الإقليمي المشترك للخروج من نزاعات المنطقة و منه تحقيق الأمن الجماعي.

---

[119]الجزائر/ مالي: التوقيع على بروتوكول في مجال التعاون القانوني و القضائي بين البلدين، تاريخ النشر: 15 ماي 2017، تاريخ التصفح: 19 ماي 2017، على الرابط التالي:www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170515/112185.html

[120]اتفاق قضائي تاريخي بين نيجر و تشاد و مالي لمكافحة الإرهاب و الجريمة العابرة للحدود"، تاررريخ التصفح 19 ماي 2017، على الرابط التالي:

www.aarasid.com/?p=16866

[121]اللجنة الثنائية الإستراتيجية الجزائرية المالية حول شمال مالي الجزائر تحتضن الدورة 12، تاريخ النشر 28 جويلية 2017، على الرابط التالي:

www. radioalgerie./ dz/ news/ar/ article/ 28-07-2017, 11829; HTML

كما احتصنت الجزائر **الندوة 14 لمجموعة حوار 5+5**، في جانفي 2018 لوزراء الشؤون الخارجية تحت شعار "المتوسط الغربي: ترقية نمو اقتصادي و اجتماعي شامل و متقاسم و مستدام أمام تحديات مشتركة بالمنطقة"، و ضمت وزير الشؤون الخارجية الجزائرية **عبد القادر مساهل** ونظيره الفرنسي **جون إيف لودريان**، و كل أطراف المجموعة من الضفة الجنوبية و الشمالية (المغرب، تونس، ليبيا و موريتانيا، إيطاليا، فرنسا، البرتغال، مالطا)، كما حضر الإجتماع الأمين العام للإتحاد المتوسط والمفوض الأوروبي المكلف بالشؤون الأوروبية والجوار[122]، أكدت الجزائر خلال الندوة على البعدين الأمني و التنموي كمقاربة شاملة في مواجهة ظاهرة الإجرام المرتبط بالمتاجرة بالبشر وكذا التطرف بمنطقة الساحل، كمادعت الجزائر إلى تعزيز لغة الحوار و التشاور كوسيلة مناسبة للبحث عن حلول فعالة لأزمات و بؤر التوتر التي تشهدها المنطقة، تشاور هدفه تقريب المواقف و انسجامها لتحقيق حل سياسي و عاجل ترعاه الأمم المتحدة بعيدا عن أي تدخل أجنبي[123]، حلول تهدف بالأساس للحفاظ على سيادة الدول بالدرجة الأولى و الوحدة من خلال المصالحة الوطنية.

من خلال استقراء الجدول فيما يخص مسألة ترتيبات الأمن الإقليمي، فإن هذه الجهود المبذولة راجع بالأساس إلى قاعدة أن ما يحصل في أي دولة سيكون له تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على قضية الأمن الإقليمي، لكن يمكن التأكيد على ملاحظتين:

أ/ أن جل ترتيبات التعاون و التنسيق الأمني الإقليمي تكون برعاية و قيادة دول الشمال الإفريقي كالجزائر لما تمتلكه من قدرات مقارنة من دول الجوار، حيث تحاول ملئ الفراغ بتقديم المساعدات والتدريبات و استضافتها لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة و وحدة الإندماج والإتصال.

ب/ ما هو ملاحظ هو تركيز الدول على مسألة تأمين الحدود في تعاونهما المشترك لمواجهة التهديدات[124]. عاملان يؤثران و ينعكسان سلبا على أطر التنسيق الأمني بعدم الإهتمام لمشاكل السكان المحليين كالتنمية... و كأن الدول تحاول من خلال تأمين الحدود صد الجماعات المسلحة وبالتالي تحقيق المصلحة الذاتية فقط، لتبقى هذه الجماعات في ظل عملية "المد و الجزر" أي الإندفاع و التراجع، تقدم وعودة نحو الخلف في مساحات شاسعة من الصحراء. ضف لهذا فإن الفوضى

---

[122] الجزائر تحتضن أشغال الندوة ال 14 لوزراء الشؤون الخارجية حوار 5+5، تاريخ التصفح: 2018-03-09، على الرابط التالي:

الجزائر تحتضن أشغال الندوة ال 14 لوزراء/www.algerianembassy.it/ar/2018/01/22

[123] حوار 5+5: انطلاق أشغال الندوة ال 14 لوزراء الشؤونالخارجية بالجزائر، تاريخ التصفح: 2018-03-09، على الرابط التالي: ar.aps.dz/algerie/52341-5-5-14

[124] كريم مصلوح، مرجع سابق، ص ص 218- 219.

المتزايدة تغطية لفرص جديدة بالنسبة للمجموعات و تهيئة الظروف للقيام بعمليات أخرى هذا من جهة و تراجعها نحو معاقلها بمثابة إعطاء نفسا جديدا و الرجوع بقوة في المراحل القديمة.

رغم النجاح الجزائري في إقامة اتفاقيات ثنائية و جماعية للتنسيق الإقليمي في حماية الحدود مع جيرانها لازالت تعاني توترات و اختراقات و يتعلق الأمر بنقطتين رئيسيتين:

أولهما، استفحال أو تزايد شدة مصادر التهديدات المرتبطة بالفشل الدولاتي للبلدان المشكلة لمنطقة الصحراء – الساحل، إشكاليات أمنية أنهكت كاهل الجزائر خاصة المتعلقة بأشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

ثانيا، شدة الفراغ الأمني و انكشاف الحدود ما يولد سهولة الإختراق لتبقى منطقة الساحل ملاذا آمنا للجماعات المسلحة و ممارستها كل أشكال الإتجار غير المشروع[125].

و بالرغم من الحاجة إلى تعاون إقليمي في جميع أنحاء المنطقة، إلا أن الأخير يبقى إلى حد بعيد وهما يرجع إلى توترات سياسية بين الدول المشكلة لفضاء الصحراء . الساحل، كالجزائر والمغرب، العداء المستمر و تزايد انعدام الثقة بين البلدين رغم الجهود الرامية لإنشاء هذا التعاون الإقليمي لينعكس على مبادرات التعاون الأخرى كما يسعى كلا الطرفان لاستبعاد الآخر عن منصة التعاون.

الساحل الإفريقي: المسرح الجديد للتنافس الجزائري – المغربي

إن العلاقات و التنافس بين الجزائر و المغرب بشكل خاص، ذو أهمية كبيرة حيث تجدها دائما في سياق غير مستقر، الطرفان ينظران إلى العلاقات الثنائية من حيث محصلة صفرية (zero-sum)، حيث يعتبر أي مكسب في المكانة الإقليمية لإحداهما، هو خسارة للطرف الآخر. فالمغرب يرى في مواقف الجزائر هيمنة على منطقة الساحل الإفريقي بمثابة تهديد لنمو نفوذه في غرب إفريقيا وحول هدفها في الصحراء الغربية (النزاع الأقدم) خاصة على الصعيد الدبلوماسي لأن معظم الدول اعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، و بالمثل الجزائر ترى في المغرب كطرف كابح "spoiler" أكثر منه منافس "rival" بالمنطقة[126]. ليشكل الساحل ساحة للمكافحة من أجل القوة الإقليمية بين دولتان مستقلان ذات حجم و مستوى تنمية وطموحات إقليمية للعب دور بالمغرب العربي.

تمكنت المغرب من الحصول على امتيازات دبلوماسية من عملية سرفال، كما هو موضح من المؤتمر الوزاري الإقليمي حول أمن الحدود الذي عقد في الرباط يوم 14-11-2013، في غياب الجزائر التي تعتبر نفسها قد خدعت. يريد و يحاول المغرب لعب دور القيادة في مالي، و إنشاؤه مركز إقليمي لتدريب الضباط المسؤولين عن أمن الحدود لدول المنطقة يعطي للمغرب الأداة اللازمة

[125]BARRIOS, Cristina and KOEPT, Tobias, Re-mapping the Sahel : transnational security challenges and international responses, Institute for security studies (ISS), June 2014, P 51.
[126]"Algeria and its neighbours", **Op.Cit**, PP 9-10.

لممارسة تأثيرها، ما يضع صعوبة بالنسبة للهياكل الإقليمية التي تقودها الجزائر. من جهة أخرى الدعم غير المشروط للجزائريين الصحراويين، المغرب الآن لديها تدابير انتقامية كبيرة مع "قضية الطوارق"، باختصار إذا كانت الجزائر لا تزال تأمل في خسارة المغرب إقليم الصحراء الغربية، يمكن للمغرب رفع "مسألة الطوارق"، وإمكانية طلب طوارق أزواد تضمين جزء من الإقليم الجزائري. و عليه المغرب يستفيد من عملية التدخل العسكري الفرنسي لتوسيع شبكاتها بمالي و حتى ليبيا. حقيقة الأمر، عملية سرفال، زعزعت السياسة الأمنية الجزائرية بمنطقة الساحل، و عززت نفوذ المغرب، ليراها البعض هزيمة دبلوماسية و أمنية[127].

لا يزال المغرب يلقي بكاهله على أطر التعاون الإقليمي لتحقيق أمن المنطقة، ينشط لوضع عودة ملحوظة كبيرة، من خلال تكثيف زياراته، كالتي قام بها "الملك محمد السادس" إلى باماكو عام 2014، وتعزيز علاقاته مع أطراف الأزمة بمالي، توجت بزيارة قائد MNLA"Bilal Ag Acherif" للرباط للحصول على وساطة المغرب لحل النزاع المالي، مبادرة أغضبت الطرف الجزائري و أدت لحدوث انشقاقات داخل "MNLA" حيث صرحAg Mohamed Assaleh" قائلا: " *إذا كنت تعتقد أننا بالقرب من الجزائر، أقول لك نعم، جغرافيا، اجتماعيا...إنه البلد الذي نتقاسم معه نفس الحدود والمجتمع...*"، ليرد بلال أشريف: " *قبل الوساطة مع المغرب، لدينا بالفعل وساطة من خلال "CEDEAO" التي وقعت اتفاق واغادوغو*"[128]، تنافس من شأنه تعطيل أطر التعاون الإقليمي لحل مشترك لنزاعات الساحل الإفريقي.

المبدأ السياسي– الدبلوماسي المغربي: الموقف المغربي هو تنفيذ فعلي للخط السياسي من طرف الملك الحسن الثاني "Hassan2" ، في استعارة لخطابه: " *أن المغرب جذور لشجرة إفريقيا و تنفس أوروبا*" ، تقوم على نهج يهدف أو يميل نحو وصف ظروف تنفيذ سلوك متوقع، و تحديد الحد الأدنى للأداء المراد تحقيقه للحد من انعدام الأمن بمنطقة الساحل. في هذا المنظور على عكس الرؤية الجزائرية التي تصف الرؤية المغربية تركيز على نتائج مرغوبة باستخدام وسائل محددة. سعي دبلوماسي مغربي للتموقع "كقوة إقليمية ناشئة" و "المحور نحو إفريقيا"، لكن رغم ذلك، المغرب لم تسجل تقدما في مجال التعاون الأمني بإفريقيا، بذلت جهودا بطريقة مباشرة ليست مقيدة بمبادئ ثابتة، بدلا من ذلك يمكن تفسير الإنجازات التي حققها المغرب من خلال الروابط التي توحدها مع أكبر حليفين ذو وزن ثقيل: فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية[129]. بالنسبة للطرفين الجزائري و المغربي،

[127]Political stability and security in West and North Africa, By Canadian security intelligence service, 01-04-2014, www.csis-scrs.gs.ca.
[128] LOUNNAS, Djallil, "L'évolution de l'environnement stratégique de l'Algérie post-printemps arabs", Maghreb-Machrek, N° 221, 2014/3, PP 62-63.
[129]BATTIS, Samir, **OP,Cit**, PP 17-20.

ونحو الوصول للقوة الإقليمية الناشئة، يجب أن يكونا سائدين في البيئة المباشرة و الإقليمية، بتعاون و مبادرات إقليمية سواء في المجال العسكري أو السياسي أو الإقتصادي.

إذن، في حين أن أزمة الساحل كان يمكن أن تشكل عنصرا موحدا لبلدان المغرب العربي أو على الأقل تهديد خارجي مشترك، على النقيض من ذلك، نشرت التنافس بين دوله و أجلت ديناميكية التكامل الإقليمي الموقوف منذ 1994، و قد طورت و وضعت دول المغرب العربي سياسات و تدابير أمنية وطنية متنافرة تجاه الساحل على الرغم من بعض المحاولات المبدئية نحو وضع استراتيجية مشتركة ومتكاملة[130]، فمظاهر التنافس واضحة من طرف السلوكات المغربية و ما تقوم به من محاولات للعب دور الشريك الأساسي في المعادلة الأمنية بالمنطقة.

الهدف العام من المحور، محاولة الفهم الأعمق للسياق السياسي و الأمني لدول الجوار (الجزائر، موريتانيا، مالي و النيجر) نحو تحديد و شرح الدوافع المختلفة التي أدت للمساهمة في النزاع من خلال تحليل المصالح الرئيسية و الحوافز التي تشرح مشاركة هذه الدول سياسيا أو عسكريا في مالي و تسليط الضوء على كيف يمكن للدول المجاورة أن تؤثر في حل النزاعات بالساحل الإفريقي.

بداية، على الرغم من مرور 60 عاما منذ الإستعمار في غرب إفريقيا، لم تكن الدول قادرة على ضمان استقرار الحكم الديمقراطي و الأمن الإنساني أو حتى علاقات ثقة فيما بينها، منطقة تتميز بعدم كفاية الحكم، عدم الإستقرار و العنف المتكرر، ضعف مؤسسات الدولة، سيطرة محدودة أو غائبة عن الإقليم، مستوى فساد عالي ما يقوض تأمين إيرادات الدولة و يقلل من قدراتها ليبقى المشهد السياسي يحمل علامات الصراعات السياسية و الإنقسامات و العنف...إلخ.

في الساحل الإفريقي، غالبا ما ينظر إلى المصالح الوطنية في إطار التعاون مع الجهات الخارجية و ليس مع دول الجوار لتبقى معادلة التعاون في إطار الأمن الإقليمي مجزأة "fragmented" و يرجع ذلك إلى انعدام الثقة بين الدول في المنطقة و التنافس بين الجزائر كقوة إقليمية و الطرف المغربي، الأمر الذي يقوض تبادل المعلومات و استراتيجيات جماعية لمعالجة الوضع الأمني الإقليمي مثلا في إطار ECOWAS و كذا برامج و مبادرات وضعت للتعامل مع التحديات الإقليمية من أجل تعزيز التعاون بين الدول بهدف مواجهة التهديدات المتعاقبة للوضع المتأزم في المنطقة بشكل عام في عام 2013. بدأت عملية نواكشوط من طرف الإتحاد الإفريقي من أجل تنسيق التعاون الأمني و الإستخباراتي بين دول الساحل، خطوة إلى الأمام أخرى G5 للساحل أطلقت من طرف موريتانيا، بوركينافاسو، مالي، تشاد و النيجر بداية 2014 حيث شكلت كمنصة جديدة للتعاون الإقليمي، مفهوم G5 يتجاوز الأجندة الضيقة و يشمل التنمية الإقتصادية و التعاون لخلق فرص عمل

[130] BAGHZOUZ, Aomar, La nouvelle géopolitique du Sahel: Une opportunité pour refonder le partenariat euro-maghrébin?, Cahier de la méditerannée, Centre de la Med moderne et contemporaire, Décembre 2015,PP 4-5.

و تشجيع التجارة كما تهدف لمواجهة خطر التطرف و التجنيد في الجماعات المتطرفة و مع ذلك فهي كالعديد من سابقاتها، مبادرات ذات نتائج محدودة بالنظر لعنصر عدم الثقة بين الدول[131]، عنصر وفق ما يقره بعض الباحثين يعتبر أهم عامل وراء تراجع أطر التعاون الأمني بين دول الجوار الإقليمي، حيث أن الدول الإفريقية أصبحت تتحدث "لغة استراتيجية صعبة القراءة والفهم" أو حتى التخوف من مقاصدها خاصة من طرف دول الشمال كالجزائر مثلا كقوة دبلوماسية و إقليمية الرافضة لإقامة قاعدة عسكرية بالمنطقة و تحاول إقناع الأطراف عدم إيوائها من جهة، و ترفض أي تدخل عسكري من جهة ثانية، في نفس الوقت فتحت مجالها الجوي في عملية الفرنسية serval، أمر تنظر إليه دول الساحل بنوع من الشكوك خاصة في ظل ما يفرضه الواقع الأمني و ضعف الدول في بنائها الهيكلي. ضف إلى مسألة "الرياء السياسي" بين الجزائر و المغرب، فكل دولة ترى في نفسها أو تحاول أن تكون الشريك الإستراتيجي الأفضل للدول الغربية، كما و يحاول الطرفين تحقيق المكانة الإقليمية لكن ذلك مرتبط بما يقدم على أرض الواقع و الميدان.

و هنا يكمن الضعف في الإستراتيجية سواء الجزائرية أو غيرها: فهي تسعى لإيجاد حلول للمشاكل الإفريقية و محاولة إخراجها من النفوذ الأجنبي و تحريرها من منطق عسكرة مجال الساحل في نفس الوقت لا تريد تحمل أعباء ذلك، كما و أنها تقيم علاقات وطيدة مع نفس القوى الأجنبية (فرنسا و أمريكا) ؟[132] لنستنتج أن مسألة الأمن الإفريقي و المصير المشترك يدخل ضمن واقع المصالح والمنافع المتبادلة.

إضافة لهذا، لم تتغيب الجزائر عن بعض التجمعات الإفريقية و مجموعة G5، بل تم تغييبها محاولة لاستبعادها في حين تعتبر دولة محورية في منطقة الصحراء الساحل لصيقة جغرافيا بالإقليم، استبعاد سببه التخوف من المنافسة الإقليمية و تجنب تأثيرها، كما أن هناك مغزى آخر من إنشاء G5 وهنا يتعلق الأمر بالوقوف في وجه المبادرة الجزائرية و إنشاء CEMOC التي مقرها تمنراست.

كما أن الطرفان الجزائري و المغربي لا ينظران إلى قضية أمن الساحل الإفريقي بنفس الرؤية، فالطرف الجزائري يرى في أمن المنطقة قضية أمن قومي و كل ما يحدث فيها من تهديدات له تأثير مباشر على أمنها، تتجرك بدون رؤية براغماتية و إنما بحس تضامني نحو بناء سلم و أمن المنطقة بعيدا عن أي طموحات نحو تحقيق الريادة الإقليمية، بخلاف الطرف المغربي الذي يشكل له الساحل الإفريقي أهمية كبيرة و من بين الملفات التي تحتل الأولوية في أجندة سياستة الخارجية، حضور بالمنطقة تغذيه مجموعة من الدوافع والحوافز و المصالح على رأسها قضية الصحراء الذي تحتل مكانة

[131] INGERSTAD, Guabriella et THAM LINDELL, Magdalena, Stabilising Mali : Negighbouring states political and military engagement, January 2015, report N° (FOI-R—4026—SE), FOI: Swedish defence research agency,PP 15-16.

[132] كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 228.

كبيرة في أجندة أعمال السياسة الخارجية المغربية و هي الدافع الأول للإنتشار في القارة و الإنضمام ضمن التجمعات الإقليمية، للبحث عن الحلفاء كسب شركاء دوليين و إقليميين مما يساعد على الدعم المتواصل لقضاياها و ربح رهان الصحراء. حضور غرضه التموقع ضمن ممر استراتيجي تصدّيا للحضور الجزائر بهدف إضعافه إقليميا، وتطوير علاقاته الإقتصادية و التجارية مع دول المنطقة.

والسؤال المطروح: لماذا تتدخل الدول "Why states engage" ؟

هنا يتعلق البحث في اللغز حول المصالح "interests" و الحوافز"incentives" التي تدفع بالتدخل العسكري و السياسي للدول المجاورة في مالي، فنتائج البحوث السابقة في مجالات تحليل السياسة الخارجية و البحوث المتعلقة بمشاركة الدول في حفظ السلام تستخدم هنا كأداة تحليلية من أجل توفير تحليل منظم للعوامل الدافعة وراء التدخل بمالي، 03 فئات من العوامل يركز عليها:

- مصالح الأمن القومي و طبيعة التهديدات"national security interests and nature of thraets"

- العلاقات الخارجية و نوع التفاعل "external relations and type of actor"

- السياسة الداخلية و دور الجيش "domestic politics and the role of the military"

و الإفتراض أن مصالح الأمن الوطني و تصورات التهديد تشكل سياسات الدفاع و الأمن الخارجي لأية دولة، إضافة إلى أن السياسة الخارجية للجزائر تسعى إلى التوفيق بين المصالح الداخلية والظروف الخارجية، لذلك فتحديد السياقات الداخلية و الخارجية و التفاعل بين هذين البيئتين يعد أمرا مهما من أجل فهم السياسة الخارجية للبلد، كمثال على ذلك في البلدان الإفريقية كانت السياسة الخارجية أساسا مسألة لإجراءات معتمدة من قبل نخب بتأثير من قبل العلاقات مع الجيش[133].

دول الجوار:

الجزائر: نظرا لموقعها كقوة عسكرية، سياسية و اقتصادية إقليمية، تعتبر لاعب رئيسي في أزمة مالي، مع معرفتها بديناميات النزاع، نفوذها في الأجزاء الشمالية من البلاد و تجربتها كوسيط في عمليات السلام في أعقاب تمردات الطوارق المتكررة، لذا المشاركة الجزائرية أمر ضروري لإيجاد حل للنزاع.

في 2012، أدانت الإنقلاب و اتخذت إجراءات لزيادة الأمن على حدودها بمراقبة مشددة و وجود عسكري في الجنوب، و في 2013 سمحت لفرنسا باستخدام مجالها الجوي لعملية serval، ثم اختارت المساهمة في مهمة "MINUSMA" لكن بمهمة دور ممثل سياسي و دبلوماسي و طوال الأزمة انتهجت الحل السياسي.

[133]INGERSTAD, Guabriella et THAM LINDELL, Magdalena, **Op.Cit**, P 23.

في أواخر عام 2014، كانت الوسيط الرئيسي في الصراع بين حكومة مالي و الجماعات المتمردة، ليبقى الحفاظ على استقرار حدودها و منع اتساع رقعة التهديدات من الأهداف الرئيسية في سياستها الخارجية، لتشكل بذلك الجماعات المسلحة واحدة من أهم التهديدات الأمنية للبلاد.

رد فعل الجزائر بالساحل مدفوع إلى حد كبير بمصالح أمنها الوطني، بما في ذلك الإلتزام بالحفاظ على استقرار النظام على المدى الطويل، ***قرارات تستند إلى حسابات "calculations"، لما هي أفضل الوسائل خدمة لهذه المصالح،*** ليحدد الدستور الجزائري و يقيد رسميا قدرة الجيش للعمل خارج حدوده وأراضيه[134]، و مع تدهور الوضع الأمني بالمنطقة تظل المصالح الأمنية الأولية للجزائر في ضوء البناء الهش بشمال مالي و الساحل على نطاق أوسع هي حماية الحدود و احتواء مصادر التهديد خارج أراضيها.

منذ الإستقلال، تنظر الجزائر إلى الساحل كبؤر صراع و اضطرابات و توترات و مصدر هذه الأخيرة عنصر المنافسة الإقليمية، أشكال الجريمة المنظمة، تدفقات الأسلحة غير المشروعة، المصالح الأجنبية، وحقيقة الواقع أن المنطقة حاليا تخدم عدد من الجماعات المسلحة كمخبأ و ملجأ.

إن الإهتمام الدولي لمكافحة الإرهاب المدفوع بأحداث 09/11، أعطى الجزائر دورا هاما في المنطقة لكن استراتيجية ذات تركيز ضيق متوقفة في الدفاع على سلامة أراضيها فقط، ما يجدر الإشارة إليه أن النظام الجزائري يحاول إعادة تأكيد نفسه مرة أخرى كمحاولة لإعادة تعريف الجزائر على أنها دولة طبيعية "normal state" في المنظومة الدولية بدلا من قوة إقليمية ذات إجراءات و نوايا يصعب قراءتها، مع أجندة إصلاح سياسي، اقتصادي و اجتماعي جديد، نظام يسعى للإعتراف الدولي والشرعية " مصلحة معنوية"، والإعتراف بها كشريك رائد في المنطقة، إجراءات تعمل على تحسين صورة الجزائر في المجموعة الدولية وعموما تحسين التعاون الإستراتيجي مع الغرب خاصة في الفناء الخلفي الذي يعرف زيادة التهديد المسلح، تحول في السياسة الخارجية قد يفسر إلى حد ما لغز قبول الجزائر التدخل الفرنسي بمالي و سبب آخر بصرف النظر عن ما إذا كان هناك ضغط مباشر من فرنسا و أمريكا و هو التحول في تكتيكات أنصار الدين كعنصر مفاجئ للسلطات الجزائرية[135]، عامل أزعج الدبلوماسية الجزائرية و دفعها لقبول التدخل العسكري الفرنسي كخطوة لمنع استفحال النزاع إلى درجة أخطر مما هو عليه.

الجزائر و التعارض مع دول جوار "منطقة الساحل الإفريقي"

النيجر: واحدة من أهم القوى الفاعلة بالأزمة، بعد تمرد الطوارق 2012 دافع رئيس النيجر بوضوح عن التدخل العسكري في مالي لاسترداد المناطق الشمالية من الجماعات المسلحة لتنشر بعد

[134]INGERSTAD, Guabriella et THAM LINDELL, Magdalena, **Op.Cit**, PP 27-28.
[135]INGERSTAD, Guabriella et THAM LINDELL, Magdalena, **Op.Cit**, PP 32-33.

أسبوع من بدء العملية الفرنسية كتيبة مقاتلة نحو الشمال تشارك في القتال بمنطقة غاو جنبا إلى جنب مع فرنسا و مالي و تشاد، بقربها الجغرافي من شمال مالي إلى جانب المناطق بدون رقابة، معظم المنظرين يرون في الحدود النيجيرية–المالية قد أوضحت ضرورة إيجاد حل للوضع بمالي بالنظر إلى توافق المصالح الأمنية. ذات موقع جيوسياسي يضعها في قلب التهديدات الإرهابية من 3 اتجاهات: شمال مالي، جنوب ليبيا، شمال نيجيريا ضف لوضعها الداخلي و التخوف من تكرار انتفاضات الطوارق دون تجاهل تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي و الروابط مع الجماعات المسلحة كبوكو حرام شمال نيجيريا. كنتيجة لمشاركةالبلد في التدخل العسكري في مالي، عامل ساهم في جعل البلاد هدفا مباشرا للإرهاب و تصنيفها كدولة مساهمة في التدخل العسكري لتصبح هدف انتقامي للجماعات المسلحة. مثلها مثل مالي تعتبر أكبر عدد سكان من الطوارق بالمنطقة لذا من المحتمل أن يكون هناك تهديد كامن لثورات جديدة بالبلد لكن في الوقت الحالي لا ينظر إلى طوارق نيجر كتهديد أمني، و أحد الأسباب أن بعض المطالب تم الوفاء بها جزئيا من خلال قدر أكبر من اللامركزية[136].

في سياق علاقاتها الخارجية، هدف النيجر هو امتداد الصراع و انتشاره من دول الجوار، ليظل قطاع الأمن الشغل الشاغل في سياستها حيث زادت مراقبة حدودها مع مالي إلى ما يقرب 5000 جندي تم توزيعهم على الحدود. و على الرغم من نقص موارد البلد لديها إرادة سياسية واضحة للعب دور في القضايا الأمنية المتعلقة بمنطقة الصحراء . الساحل و القيام بدور نشط في الجانب الإقليمي و التعاون الدولي، مثلا و في عهد الرئيس "**Issoufou**" زادت مشاركاتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من 550 جندي سنة 2011 إلى 1130 عام 2013 و 1869 سنة 2014 بسبب مهمة "MINUSMA" والمشاركة في "ECOWAS" لحفظ السلام الإقليمي كأولوية هامة.

الركن الهام في علاقاتها الخارجية هو العلاقات الثنائية مع فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية و ما هو ملاحظ، كلا الطرفين ذو وجود عسكري موسع بالبلد، فأمريكا تستخدم النيجر كقاعدة لمكافحة الإرهاب مع طائرات استطلاع بدون طيار و حوالي 120 جندي، أما فرنسا تستخدم البلد كقاعدة لطائرات بدون طيار مع حوالي 300 جندي منتشر. **و الإستنتاج ترحيب نيجيري بالوجود العسكري.**

مصلحة تقرأ على أن التعاون العسكري النيجيري و الشراكة في مكافحة الإرهاب لا يمكن أن ينظر إليه إلا كمحاولة لتأمين الدعم الخارجي للحكومة في حال تعرضها لضغوط مع تزايد قمع المعارضة وانتخابات رئاسية عام 2016 في ظل نظام سياسي هش، بالتالي تهديد للإهتمامات الفرنسية والأمريكية.

[136]INGERSTAD, Guabriella et THAM LINDELL, Magdalena, **Op.Cit**, PP 36-38.

موريتانيا: تعتبر لاعب مهم في المنطقة باعتبارها واحدة من البلدان الأكثر تضررا من الإرهاب على مدى 10 سنوات الأخيرة لتصبح فاعل رئيسي في مكافحته، تشارك عسكريا في الحرب ضد الجماعات المسلحة على الأراضي المالية قبل أن تحتل تلك الجماعات شمال مالي سنة 2012، أجرت عمليات مشتركة لمكافحة الإرهاب مع قوات الأمن المالي و فرنسا. و في عام 2013، تعهد الرئيس "**محمد ولد عبدالعزيز**" إرسال 1800 جندي لقوات حفظ السلام التابعة ل "MINUSMA" لكنه لم يسلم و نشر 6 ضباط موظفين في المهمة. في عام 2014، الدور السياسي لموريتانيا في الصراعات بمالي اكتسب أهمية بصفته رئيسا للإتحاد الإفريقي حيث توسط الرئيس وقف إطلاق النار بين الحكومة و جماعات الطوارق المسلحة في ماي 2014، كما شاركت في محادثات السلام بين الجماعات المسلحة و الحكومة المالية بالجزائر و لعبت دورا رئيسيا في إنشاء G5، لكن عدة عوامل تحجم إرسال الرئيس قوات إلى "MINUSMA"، رغم ذلك تعتبر سياسة موريتانيا في الصراع الدائر بمالي "غريبة" و "متناقضة"[137].

في إطار مصالحها الوطنية، يشكل الإرهاب تهديدا كبيرا للأمن الوطني الموريتاني و هو الدافع وراء نهجها في النزاع بمالي، **هدف موريتانيا وراء انخراطها هو الحفاظ أو إبقاء الجماعات المسلحة خارج أراضيها**، ليصبح الإرهاب في صميم مسألة الأمن الداخلي لها وتتدخل في مالي عدة مرات في السنوات القليلة الماضية من أجل القضاء على التهديد. و مراقبة الحدود من أولويات الحكومة، حيث تمثل شرط موريتانيا لإرسال قواتها في مهمة "MINUSMA" أن تتموقع على مقربة من الحدود الموريتانية– المالية ليتحول الطلب نحو الأسفل من قبل الأمم المتحدة و مالي. بالتالي عرض المشاركة لخدمة مصلحة أمنها الوطني الرئيسي و منه تأمين الحدود ليس بالضرورة للقضاء على الجماعات المسلحة.

في إطار علاقاتها الخارجية، تاريخيا كثيرا ما طغى على السياسة الخارجية الموريتانية كثرة الغموض، طموحات للتنقل بين العالم العربي، الغرب و إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أدت في كثير من الأحيان اتخاذ قرارات غير متناسقة. تحاول تأطير نفسها استراتيجيا كجسر فرعي بين إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و العالم العربي، تصف نفسها في المنطقة الجيوسياسية لشمال إفريقيا وخفضت علاقاتها مع غرب إفريقيا في السنوات الأخيرة.

كعضو في جامعة الدول العربية عام 1973، لتترك "ECAWAS" في 2000، حقيقة التخلي يعتبر تفسيرا جزئيا لماذا الدولة لا تساهم في مهمة "MINUSMA". اليوم تعتبر فرنسا موريتانيا شريكا في مكافحة الإرهاب و هي المانح الثنائي الرئيسي للتنمية بالبلد و تستفيد من الدعم الفرنسي في القدرة على بناء قوات أمنية، تقدم لها منذ 2009 دعم لوجيستيكي، تقني و تدريبي للقوات في مجال مكافحة

[137]INGERSTAD, Guabriella et THAM LINDELL, Magdalena, **Op.Cit**, PP 39-42.

الإرهاب وضد تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، و علاوة على ذلك، مغطاة من قبل عملية القوات الفرنسية الإقليمية "BARKHANE " كما تستخدم مطارها في "ATAR".تتلقى موريتانيا دعما فرنسيا دون المشاركة في مهمة "MINUSMA" ضف إلى وضع العلاقات الجد قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية كشريك رئيسي في الحرب الأمريكية منذ 2001 ضد الإرهاب حيث تتلقى تدريبات ومعدات من الطرف الأمريكي لتشكل بذلك حليفا رئيسيا لكل من فرنسا وأمريكا[138]، و تعرب عن تفضيلها التعامل مع الطرف الفرنسي والأمريكي، ما يؤدي إلى كبح عجلة التعاون الإقليمي المشترك وزعزعة الثقة المشتركة بين وحدات الصحراء الساحل.

مما سبق، يمكن القول أن الدول المجاورة تشارك بدرجات مختلفة و بطرق متباينة، فالطرف النيجيري والمساهمة بعدد كبير من القوات المسلحة المنتشرة في الأجزاء الشمالية لمالي، بينما الجزائر اختارت كونها طرفا سياسيا في النزاع أما عن موريتانيا مساهمة من خلال القوات العسكرية و ضباط أركان في مهمة "MINUSMA". مع ذلك تعتبر الجزائر جهة فاعلة في مجال مكافحة الإرهاب رافضة التدخل العسكري الذي لديه تأثير على منطقة الساحل.

كما أن دوافع مصالح و حوافز وراء مشاركة كل دولة تختلف في مالي، بعض الدول منخرطة من أجل مواجهة التهديدات الخارجية لأمنها القومي بينما البعض الآخر أكثر قلقا بشأن أمن النظام و بقائه واستقراره، البعض الآخر، يحاول تحسين موقفه الدولي و أطراف أخرى تريد تعزيز نفوذها بالمنطقة. بالتالي كل دولة من دول الجوار تقاد من خلال منطق اهتماماتها الخاصة، في جميع الحالات مزيج من العوامل الداخلية و الخارجية التي تقود مشاركة الدول في النزاع بمالي بينما مصالح و حوافز مختلفة تدفع بالمشاركة أيضا.ما ينبغي الإشارة إليه لفهم مشاركة الدول هو فهم علاقاتها مع فرنسا والدول الأجنبية، دول ذات علاقات وثيقة مع الطرف الفرنسي في العديد من المجالات: تعاون في مجال الدفاع، مساعدات إنمائية، لغة و ثقافة مشتركة، لتصبح علاقة تستغلها فرنسا للضغط على دول الجوار، علاقة أثبتها تسارع الدول نحو نشر قواتها على الأراضي المالية بغض النظر عن الطرف الجزائري ذو العلاقات المعقدة مع فرنسا و ليس لها سوى تأثير محدود في سياستها الخارجية. و من الواضح أن جغرافية مسائل تصور طبيعة التهديد بمالي على دول الجوار يدفع بالمشاركة خاصة تلك الدول المتاخمة لشمال البلاد كالجزائر و النيجر المدفوعة إلى حد كبير في الرغبة من احتواء التهديدات الأمنية المباشرة من الجماعات المسلحة، دول تعرف فئة الطوارق و التخوف من انتقال

[138]INGERSTAD, Guabriella et THAM LINDELL, Magdalena, **Op.Cit**, PP 42-45.

عدوى التأثير، في نفس الوقت يخشى جيران مالي "الجنوب" من زعزعة الإستقرار الإقليمي دول مثل كوت ديفوار و غينيا و السنغال، التي تشهد خطر متزايد للتطرف و التجنيد في الجماعات المسلّحة.

لقد اتخذت فرنسا دورا فاعلا في تشكيل المشهد الأمني بمالي كلاعب خارجي مهيمن في المنطقة ككل، عملية "serval" انتهت في جوان 2014 لتحل محلها قوة فرنسية بنهج إقليمي "barkhane"، بهذا، السيناريو المحتمل أنه سيكون لفرنسا دور حيوي في أي تسوية مستقبلية للصراعات بالساحل الإفريقي في ظل العمل الوثيق لغالبية دول الجيران مع فرنسا في مكافحة الإرهاب، كنتيجة تتأثر مصالح مشاركة الدول المجاورة "بشدة المصالح الفرنسية".

يمكن القول، أن الصراعات الكبرى بالساحل تاريخيا، صراع بين الجماعات العرقية والحكومة أما الديناميات المتغيرة جلبت قضية مكافحة الإرهاب إلى قلب الأجندة الأمنية، ليؤكد هذا الظرف جلب مزيد من الجهات الخارجية الرئيسية في المنطقة تحديدا لمواجهة هذا التهديد، و هما فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية. ليصبح الصراع ذو آثار عابرة للحدود الوطنية و هناك خطر التركيز على الإحتواء أكثر من التركيز على الأسباب الجذرية للصراعات، كما يندرج خطر آخر ذو تأثير عند التركيز على مراقبة الحدود التي تميزت على مدى عقود طويلة بمجموع الأنشطة الثقافية و الإجتماعية و التبادل والتجارة لتصبح بذلك مسألة مراقبة أفراد منه للأقاليم و تقييد بذلك حرية الأشخاص. أما النتيجة الثالثة، فيما يخص عسكرة المنطقة لإدارة الصراع، الدول المجاورة أكثر تضررا من التهديد الإرهابي الجزائر، موريتانيا و النيجر، جميعها لديها سياسات ثابتة في الوقوف ضد الإرهاب و مكافحته، بالتالي مكافحة سيكون لها تأثير على المدى البعيد، ينبغي أن تتزامن هذه الجهود مع تدابير تشمل جهود رامية إلى مكافحة التطرف العنيف من خلال المعالجة الجذرية لأسبابه و مبادرة G5 مثال واعد في هذا الصدد من خلال مشاريع التنمية.

من المحتمل جدا ظهور جماعات إرهابية في شكل مستمر بالمنطقة على المدى الطويل، وفي الوقت الحاضر لا فاعل سواء إقليمي أو دولي على مقربة من تنفيذ أي نوع من حل مستدام لهذا التهديد على الدولة و الأمن الإنساني، فالحرب الدائرة بليبيا سوف تزيد من استمرارية توفير الظروف لملاذات آمنة للجماعات المسلحة و غيرها من الجماعات العنيفة.

عند مناقشة التأثير الممكن لدول الجوار في صراع مالي فإنه لابد من التأكيد على أن العديد من العوامل تؤثر في السعي من أجل إحلال السلام و الإستقرار و الأمن بالمنطقة، من تطلعات الدول المجاورة جنبا إلى جنب مع القوى الخارجية و دور الجهات المحلية الفاعلة، الجماعات المتمردة المسلحة و الجماعات الإسلامية المسلحة لتشكل في مجموعها فواعل مؤثرة في هذه العملية. ضف إلى أن النزاع ينبثق من مشاكل أمنية وسياسية داخلية و على الرغم من أن إشراك أطراف خارجية مهم، فالمسؤولية الأولى لمالي في إيجاد حل دائم للنزاع. في حين أن مشاركة الدول المجاورة له تأثير

إيجابي في استقرار المنطقة، هناك أيضا خطر للوجود الدولي من أجل استغلال و الحفاظ على الوضع الراهن، في نفس الوقت يمكن استخدامه من قبل حكومة مالي لتجنب تنفيذ إصلاحات ضرورية للدولة و التوصل لاتفاقيات على سبيل المثال اللامركزية في الشمال ودعم عجلة التنمية، كما يمكن أن يستخدم الوضع الراهن من قبل الجماعات المسلحة على مواصلة وممارسة أشكال الجريمة المنظمة والإتجار غير المشروع، بالتالي الوضع يتطلب حل سياسي مستدام الذي تعمل عليه الجزائر جاهدة بالمنطقة في التعامل مع نزاعات الساحل الإفريقي في ظل التركيبة المعقدة بالمنطقة.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في ظل التوجهات الفرنسية و الأمريكية

سيتم تحليل مدى حركية و فعالية الإستراتيجية الأمنية الجزائرية من خلال أطر نظرية الممثلة في نموذج "تشارلز هيرمان" الذي يحكم حركة تفاعلات سياسات و استراتيجيات الدولة في بيئتها الخارجية، وهنا تحديدا لقياس شدة الإستمرارية و التغير في الإستراتيجية الأمنية الجزائرية تجاه مخرجات و تهديدات منطقة الساحل الإفريقي. و نموذج آخر "the Lykkle model" الذي يعبر عن الشكل المتوازن و الصحيح للإستراتيجية و يعبر عنها من خلال المعادلة التالية: **الإستراتيجية تساوي غايات و طرق و وسائل**، و إذا لم تكن في توازن نفترض حدوث خطر كبير.

الفرع الأول: الحراك الجزائري في مواجهة و إدارة النزاعات الإقليمية

ما هو مسلم به في واقع العلاقات الدولية، هو شدة و سرعة التغير لمجمل الأحداث والظواهر الدولية، واقع ينظر إليه من زاوية عدم الجمود و السكون بل في شكل عملية متغيرة ومتطورة نتيجة مجموع التفاعلات في البيئة الدولية المتسمة بالحركية، المرونة و الديناميكية، التقلب، عدم اليقين[139] وعدم القدرة على التنبؤ، مدفوعة بجملة من الأسباب و العوامل حفاظا على المصالح وفق آليات، وسائل، أدوات، قدرات أو إمكانيات الدولة المتاحة، لذا نلاحظ مدى التغير في سياسات واستراتيجيات الوحدات في النظام الدولي إدراكا منها أن البيئة الإستراتيجية سواء الإقليمية أو الدولية يحكمها منطق التنافس والصراع على تحقيق المصالح. لذلك ثمة 04 أنماط للتغير في استراتيجيات الدول و سياساتها الخارجية وفقا ل"**تشارلز هيرمان**" التي تحكم حركة تفاعلاتها في بيئتها الإستراتيجية و هي[140]: الجدول رقم 25: يوضح أنماط التغير في الإستراتيجيات

[139]F. HERMAN, Charles, Changing course: When government choose to redirect foreign policy, International Studies Quartely, N° 34, 1990, P 5.
[140]F. HERMAN, Charles, **Op.Cit**, P 5.

التغير التكيفي "adjustement change"	التغير البرنامجي "program change"	التغير الهدفي "goal change"	التغير التوجهي "orientation change"
المقصود به التغير في مستوى الإهتمام الموجه إلى قضية معينة مع الحفاظ على الأهداف و الوسائل المستخدمة دون تغييرها.	يعني التغيير في الأدوات و الوسائل.	نمط تتغير فيه أهداف الإستراتيجي نفسها لتتغير وسائلها و أدواتها.	ينصرف إلى تغيير التوجه العام و الكلي للإستراتيجية ما يتبعه تغير في الأهداف، الغايات، الوسائل و الأدوات.

Source : . HERMAN, Charles, Changing course: When government choose to redirect foreign policy

النمط الأول يعتبر نظري دون أن يكون له نتائج حقيقية في واقع الإستراتيجية و الأهداف، النمط الرابع ناذر الحدوث، في حين الثاني و الثالث أكثر شيوعا.

و قد تم إسقاط الأنماط الأربع لفهم واقع الحركية و التغير في الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة و حل النزاعات بالساحل الإفريقي.

مجموعة من التوترات الداخلية و الإقليمية متنوعة من القضايا سياسية، اقتصادية، اجتماعية وأمنية حدثت في البيئة الإستراتيجية للجزائر منذ عام 2011، إلا أن كثيرا من الأدبيات تشير إلى أن البلاد لم تتأثر بتلك التحديات سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي المنبثق عن شدة التوتر في دول الجوار ليبيا و مالي، حيث نجحت الحكومة إلى حد نسبي من منع شدة التهديدات و تصاعدها إلى مستويات خطرة من خلال تدابير على المدى القصير[141].

بالنسبة للجزائر و في سياق التحليل الإستراتيجي "لتشارلز هيرمان"، فإن واقع الحراك الأمني الجزائري تجاه الأوضاع الإقليمية مرتبط بمجموعة من الثوابت و المبادئ الدستورية لإرث تاريخي وتجربة لصراع داخلي سنوات التسعينات، لتعتبر كديناميكيتين وراء عدم انتشار التوتر الأمني الإقليمي الواسع النطاق.

إذ يمكن القول، أنه و وفقا لنمط التغير التكيفي أن الجزائر أولت اهتماماتها وجها لوجه مع قضية مكافحة الإرهاب و كل أشكال التطرف "terrorism and radicalisation" و منع انتقال عدوى دول الجوار واحتوائها حفاظا على النظام و استقراره، حيث أن الجهادية بالجزائر تعود إلى سنوات الثمانينات، و بين الفترة 2001–2012 وقعت حوالي 938 هجوم إرهابي داخل حدودها، في حين الحكومة اتخذت نهجا متشددا، وكثير من الكتابات و الأدبيات تأكد حقيقة أن تنظيم القاعدة ببلاد

[141]Conflict analysis of Algeria, **Op.Cit**, P 4.

المغرب الإسلامي ينظر إليه بشكل متزايد على أنها منظمة إجرامية بدلا من أن ينظر إليها فقط من خلال جماعة إرهابية، فهي الآن عبارة عن مجموعة من الخلايا المنتشرة المنفصلة في منطقة الصحراء . الساحل، انقسام أصبح أكثر وضوحا بعدد الهجمات المتعددة بمناطق مختلفة[142]، لتسعى للقضاء على شبكة التنظيم المتعددة.

أما عن البرامج، الجزائر فيما يخص أدوات و قدراتها حسب إمكانياتها ظلت ثابتة لم تتغير منذ تجربة الإرهاب، حيث كانت و لا تزال الإستراتيجية الجزائرية قائمة و متشددة على النهج العسكري داخل حدودها "**military approach**"، بتأمين طول الحدود و عسكرة المناطق الجنوبية تجاه الصحراء . الساحل (ليبيا ومالي) و تطوير القدرات العسكرية بزيادة الإنفاق على قطاع الدفاع، في نفس الوقت، تلعب دور الوسيط و الداعم لحل سياسي لأزمات المنطقة بنهج دبلوماسي " diplomatic approach" بمحاولة التفاوض والوصول إلى حلول توافقية، كما بقيت دائما نشطة و تشارك في كثير من مبادرات مجال مكافحة الإرهاب وكذا مساعدة دول الساحل، فعلى سبيل المثال لم يمنع مبدأ عدم التدخل القوات الجزائرية بتزويد مساعدات لوجيستية و تدريبات للجيوش المالية حيث فتحت بابا للتعاون الإقليمي من خلال عدة برامج مثل[143]: CEMOCالتي تجمع الجزائر، مالي، النيجر وموريتانيا مقرها تمنراست أنشأت في 21 أفريل 2010، جزء من مبادرة TSCTP لكن دون المشاركة في التمارين السنوية "flintlock" للأفريكوم، واحدة أيضا من الأعضاء المؤسسون للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب "forum de contre-terrorisme globale" الذي أطلق بنيويورك في سبتمبر 2011 وفي فبراير 2013 حيث أن مدينة وهران بالجزائر رحبت بأزيد من100 خبير لمكافحة الإرهاب من دول مختلفة، عبارة عن لقاء دولي يهدف لتحديد استراتيجيات و برامج خاصة لمكافحة توسع الظاهرة و القضاء عل حركات التطرف العنيفة.

في إطار نمط التغير الهدفي، لم تشهد الإستراتيجية الأمنية الجزائرية تغييرا في أهدافها و لا وسائلها، لتركز الإستراتيجية المرتبطة بالأمن الوطني للجزائر على مبدأ الحفاظ على السيادة الوطنية، الدفاع عن الوحدة الوطنية و سلامة الأراضي الإقليمية دون أي تدخل أجنبي و مبدأ حرمة الحدود، بالإضافة إلى ذلك الإستراتيجية تنص على تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية و عدم الإعتداء على سيادة و حرية الآخرين باللجوء إلى القوة العسكرية[144]،لتظل ركائز أساسية تقوم عليها سياسة الدفاع والأمن الوطني الجزائري.

[142]Conflict analysis of Algeria, **Op.Cit**, P 8.
[143]AMMOUR, Laurence Aida, **Op.Cit**. P 4.
[144]Une prespective de politique de sécurité nationale : Algérie, Centre pour le contrôle démocratique des forces armées- Genève (DCAF), 23-24 novembre 2010, P 5.

ما يجدر الإشارة إليه، أن بعض المؤشرات و العلامات تدل على أن السياسة الخارجية الجزائرية تميزت بنوع من المرونة* أو التمايل " Flexibility "، فعلى سبيل المثال، سمحت لفرنسا بالتحليق فوق إقليميها كجزء من عملية "serval" جانفي 2013، ضد الجماعات المسلحة بشمال مالي. السماح باستخدام المجال الجوي الجزائري لا يعني التدخل في إقليم أجنبي، لكن و في عمقه يعتبر دعما لتدخل كطرف ثالث في معادلة التدخل الفرنسي. لكن الموقف الجزائري كان مدفوعا باستنكار حركة أنصار الدين لاتفاق 2012 و القيام بهجمات في مالي، لتعتبره الحكومة نوعا من عدم الثقة، ليأتي القرار تكيفا و واقع الوضع الأمني في مالي.اتفاقية التعاون العسكري الموقعة مع تونس في ماي 2014، هي أيضا علامة أخرى تبين لنا أن الجزائر قد تكون أكثر مرونة في التعامل مع التهديدات الناشئة عبر الحدود، الطرق المحددة لهذا الإتفاق تظل سرية لكن يبدو أن الإتفاق يوفر تبادل المعلومات بين البلدين و تنسيق الأنشطة العسكرية145.

الجزائر إن صح التعبير بين ديناميكيتين، من ناحية لا تزال تتحرك بسلوكيات ذات مواقف ثابتة لم تتغير حيث تظل مؤمنة و صارمة بمبدأ عدم التدخل الموروث عن التاريخ الإستعماري، من ناحية أخرى تواجه زيادة التهديدات الخارجية خاصة بعد الإنفلات و الفراغ الأمني الحاد بليبيا بدولة منهارة، لتنتهج الجزائر ديناميكية الحوار السياسي و الحل التفاوضي في ظل وضع معقد فوضوي، باستراتيجية تبقى ثابتة المواقف.

حتى الآن، يحكم السياسة الجزائرية اثنين من الدوافع و الأهداف المرتبطة، أولا التأثر الكبير بنضال البلد من أجل الإستقلال و من تم الحفاظ على نشاط الدولة الجزائرية للعمل في المجال الدولي، الأمر الثاني الذي يعكس المناهضة ضد الإستعمار، الدفاع عن السيادة الجزائرية من التدخلات الخارجية غير المرغوب فيها146، ما يعني أن البلاد لم تكن أبدا في حركية نحو خطوة مباشرة في منطقة أمنها "الساحل الإفريقي" أو على استعداد لتدخل مباشر عسكري خارج حدودها، ذات موقف غالبا ما يترجم سلوكا دفاعيا.

بالنسبة للجزائر:

-في إطار تصنيفها بمنطقة الساحل الإفريقي تعتبر كقوة ناعمة "soft power" و المعروفة كذلك بالقوة اللينة، بمحاولتها تشكيل تفضيلات لأطراف النزاع و جمعهم على طاولة المفاوضات دون استخدام القوة

* المرونة: لغة تعني ليونة الشيء و سهولته، اصطلاحا: كغيره من المصطلحات تتعدد فيه المفاهيم و تختلف، فمنهم من يرى المرونة بالحل الأيسر و هو التوسط، القابلية للتغيير نحو الأحسن، تقبل أفكار الآخرين، القدرة على التكيف والتلاؤم.

145GEOFF, D.Porter, **Op.Cit**, P 53.
146SPENCER, Claire, **Op.Cit**, P 4.

أو الإكراه أو العنف بغية الوصول إلى حل شامل بالصحراء . الساحل لبناء السلام وبناء دول قادرة وديمقراطية، فمنذ جويلية 2014 و تفكك ليبيا، الحكومة منقسمة في وضع إن صح القول "بالكاد هناك دولة" بين تفاعل الأحداث الداخلية و التدخل الأجنبي"، في هذا السياق الجزائر تدافع عن المصالحة الوطنية و هو المؤشر الذي افتتح به الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" حقبته الرئاسية 1999، من خلال عملية شاملة.

–التأكيد على مبدأ عدم التدخل العسكري باعتباره مساس بسيادة دول الساحل الإفريقي.

–افتتاح آفاق التعاون الإقليمي المشترك في التعامل مع القضايا الإقليمية.

الفرع الثاني: الشكل المتوازن و الصحيح للإستراتيجية الأمنية الجزائرية بمنطقة الساحل الإفريقي "الفعالية"

وفق نموذج "The Lykkle model"[147] الذي سبق تناوله في الفصل الأول من الدراسة، النموذج الذي يقترح ثلاث أسئلة: ما الذي يجب عمله؟/ كيف يتم القيام بذلك؟/ما هي الموارد المطلوبة؟

إذن يجب على الإستراتيجية الجيدة و الصالحة أن تكون متوازنة من حيث الأهداف، الطرق و الموارد أو الوسائل ، بالتالي تواصل بين عناصر الإستراتيجية، هكذا الإستراتيجية هي عملية التفكير المنضبطة تسعى إلى تطبيق درجة من العقلانية في البيئة الإستراتيجية من خلال تحديد الغايات الإستراتيجية (الأهداف)، الطرق (المفاهيم) و الموارد (الوسائل) و تحديد الحساب الصحيح لهذه العناصر الثلاثة.

هذه العناصر الثلاثة تحددهما مجموعة من المعايير للإختبار متمثلة في:

اختبار الملائمة للغايات Suitability: توضع لمعرفة ما إذا كانت الإستراتيجية المقترحة تحقق الغايات المطلوبة إذا لم يحدث ذلك فإنها لن تكون إستراتيجية محتملة.

اختبار القبول للطرق Acceptability : بمعنى هل مسار العمل المقترح يتوافق في تحقيق الإستراتيجية للأهداف؟

اختبار جدوى الوسائل Feasibility: هل الوسائل المتاحة كافية لتحقيق و تنفيذ غاية الإستراتيجية؟

[147] J. BOONE, Bartholomees.Jr, **Op.Cit**, P 48.

منه يجب على الإستراتيجية أن تلبي على الأقل توقعات معقولة لتلبية جميع الإختبارات الثلاثة لتكون صالحة، هذه التحاليل الثلاثة لاختبار الإستراتيجية تسمح بالإختيار الأفضل و الأكثر كفاءة و الأقل خطورة.

في إسقاط النموذج على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية نعرفها كالآتي: الشكل رقم 17: يوضح الإستراتيجية الأمنية الجزائرية وفق نموذج lykkle:

الإستراتيجية الأمنية الجزائرية

الأهداف:	**الطرق:**	**الوسائل:**
بناء أمن و سلم منطقة الساحل.	الحلول السياسية التوافقية.	الآلية الدبلوماسية.
بناء تعاون أمني إقليمي مشترك.	إطلاق حوار مالي شامل في جانفي 2014.	العمل بدروس
القضاء على أشكال الجريمة المنظمة.	حوار ليبي جمع العديد من الأطراف	استراتيجية مكافحة
تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية.	في جوان 2015.	الإرهاب.
حل النزاعات بالطرق السلمية بعيدا	مبادرات إقليمية ك: CEMOC, ULF.	
عن الحلول العسكرية.	عدم التدخل العسكري خارج الحدود.	
استراتيجية تنموية بالساحل تجمع بين متغيري		
الأمن و التنمية تبناها الإتحاد الإفريقي في 3-12-2015.		
تقديم مساعدات إنسانية.		

RISKS

المصدر: من إعداد الباحث.

في إطار تحديد المعايير الثلاث كاختبار للإستراتيجية الأمنية الجزائرية، نستنتج أنه و نظريا الإستراتيجية ناجحة و متوازنة ف:

1/ من حيث *اختبار القبول للطرق Acceptability* : فإن مسار العمل المقترح يتوافق إلى حد ما في تحقيق الإستراتيجية للأهداف، في ما عدا قبول فتح مجالها الجوي لمرور الطائرات الفرنسية لتصبح

بذلك طرفا في العملية بشكل غير مباشر، لكن هذه الموافقة جاءت في صورة التكيف و الوضع الأمني الذي كانت تشهده مالي في أواخر عام 2012 و بداية 2013. فيما عدا ذلك طرق الإستراتيجية الجزائرية في إطارها النظري متوافقة مع مجموع الأهداف التي تحاول الوصول إليها، كمحاولتها بناء تعاون أمني مشترك من خلال إنشائها مبادرات بالجزائر "CEMOC و ULF"، كذلك إقامة العلاقة العضوية بين مسألة الأمن و التنمية بغية استتباب استقرار الساحل الإفريقي.

2/من حيث اختبار جدوى الوسائل Feasibility: فإن الوسائل المتاحة كافية لتحقيق و تنفيذ غاية الإستراتيجية الأمنية الجزائرية، بإلقاء وزنها و ثقلها الدبلوماسي للتوقيع على اتفاق السلام المالي، وعملها بدروس استراتيجية مكافحة الإرهاب التي تنظر إلى أن خيار "الأمن العسكري الشامل" لا يعمل و إنما يعزز العنف و الفوضى أكثر، لذلك تنادي مرارا و تكرارا بالحوار كآلية لإضعاف العناصر الإرهابية باعتباره الحل الجيد.

أما عمليا: فإن الإستراتيجية الأمنية الجزائرية *في إطار مدى فعاليتها* يمكن ترجمتها في شقين:

شق إيجابي: على المستوى الداخلي ذات القدرة على التكيف، من حيث مواجهة و التصدي لمجموع التهديدات، فمنذ 2011 وبعد الإضطرابات التي لا تزال تجتاح المنطقة يمكن القول أن البلاد قد حققت توازنا مريحا بين أولوياتها الإستراتيجية الداخلية و الخارجية بسياسة أمنية مشددة قائمة على نهج عسكرة الحدود و تأمينها، ضف إلى نهجها في القضاء على الجماعات الإرهابية، حيث نجت من عواصف التغير الإقليمي العميق و المتزايد السرعة متزامنا مع بيئة متقلبة من حولها باضطرابات على طول حدودها (تونس، ليبيا، مالي، المغرب)، وضع يحتمل أن يسير في الإتجاه الخاطئ لمصالحها الإستراتيجية، فمنذ 2011، تظهر *سمة الحذر* في أي قرار يخص الأجندة الأمنية رغم وضوح مبادئها الدستورية. نقطة أخرى يجدر الإشارة إليها، رغم جنوبها الذي يعرف مساحة لسكان الطوارق ذات الروابط مع فئتهم بمالي و النيجر، إلا أن المنطقة تعرف استقرارا داخليا، فتجربة 1990 بمثابة "فرامل" و وسيلة فعالة لمنع صعود حركات احتجاجية وطنية148. إضافة إلى التمتع بالمرونة حيث أظهرت في وجه الهجوم على المجمع الغازي عام 2013 وحدة رد الفعل و القدرة من الحفاظ على النشاط الإقتصادي، وعلى المستوى الإقليمي في ظل التدهور الأمني أظهرت إمكانيات جيدة من حيث مرونة سلوكياتها، فالمرونة يمكن أن تقترب إلى قدرة الفاعل من توظيف تحت مختلف الصدمات خاصة الهجمات الإرهابية، قدراته و إمكانياته لمواجهة التهديد و الخطر و ضمان استمرارية الحياة الإجتماعية و الإقتصادية و عدم التأثر بمختلف الظروف الداخلية أو الخارجية. مثل الحال بالنسبة للجزائر، القدرة على مجاراة الفوضى الأمنية بدول الجوار من حيث التهديدات التماثلية واللاتماثلية، كتهريب المخدرات على الحدود، الهجرة غير الشرعية، المد الجهادي و الجماعات الإرهابية، ضف إلى

148SPENCER, Claire, **Op.cit**, PP 2-3.

تواجد القوات الأجنبية على حدودها وتصاعد لفواعل غير حكومية تحديدا بدول كل من مالي و ليبيا، تحديات خارجية تواجهها الجزائر بكل استعداد حتى الآن و هدفها الأول أمن البلاد واستقرارها، ومحاولات إصلاح سياسية، اجتماعية واقتصادية لإخراج البلاد من الركود الذي استمر لفترة طويلة جدا.

لنستنتج، أن السياسة الإقليمية الجزائرية بالساحل تكيفت إلى حد كبير مع التهديدات الجديدة، وقد وضعت رؤية جيواستراتيجية واضحة التي يمكن من خلالها صياغة سياسة خارجية أكثر واقعية لخلق بيئة جيوبوليتيكية مستقرة. إن الجزائر تعتمد سياسة جديدة تقوم على المشاركة الفعالة في الشؤون الإقليمية و هو نتيجة للتغيرات الجذرية في الساحة الوطنية، الإقليمية و الدولية. و تماشيا مع هذه السياسة الجديدة تسعى إلى تعزيز دورها الإقليمي، و تحاول أن تضطلع للعب دور الوسيط في الأزمات الإقليمية ، سياسة صراحة، تقوم على التقليل من التحديات مع دول الجوار، كما تهدف إلى مواكبة تسارع التطورات وتغيرات المنطقة المحيطة بها على أساس مصالحا الخاصة.إن مصداقية الجزائر و التأثير "Algeria's credibility and infuence" في السياسات الإقليمية، تعتمد اعتمادا كبيرا على كيف ينظر إليها كسلطة مستقلة من قبل بقية اللاعبين في المنطقة، و مع ذلك ستكون المساعدات الإقليمية و الدولية شرطا مسبقا للقضاء على تهديد الإرهاب و إدارة الأزمات السياسية والإقتصادية...إلخ[149]،لأن ظاهرة الإرهاب أصبحت مسألة عبر وطنية لا تتوقف عند حدود الدولة، لهذا لابد من تبادل المعلومات و تظافر الجهود للقضاء علّة هذا التهديد الوجودي.

أما من حيث الجانب العملياتي في مكافحتها للإرهاب و الجريمة المنظمة، و حسب إصدار لمجلة الجيش، فالجزائر بواسطة جاهزية و احترافية الجيش الوطني الشعبي حققت نتائج غير مسبوقة بقضائها على 157 إرهابي (10 منهم قيادات لتنظيمات إرهابية التحقوا بالجماعات الإرهابية منذ 1994) و تفكيك خلايا و تدمير مخابئ مستعملة من المجموعات الإرهابية سنة 2015،150 ونفس الأمر لسنة 2016، حيث واصل الجيش الوطني الشعبي جهوده بكل جاهزية و إصرار لتبلغ الحصيلة العملياتية تحييد 350 إرهابي(بالقضاء على 125 و توقيف 225)، كذلك توقيف 2615 مهرب، توقيف 6103 مهاجر غير شرعي، 414 تاجر مخدرات، القضاء على 458 مخبئ و ملجأ، حجز 110.951 كغ من الكيف المعالج، حجز 2556 من المواد الكيماوية لصناعة المتفجرات و 1.839.827 لتر من الوقود، بالإضافة إلى ذخائر متنوعة من الأسلحة (متفجرات، قنابل،

[149]SOUR, Lotfi,"Analysing the Algerian approach in the Sahelian crisis from the point of the Copenhagen school", International relations, N° 13, 2016,PP 25-26.

[150]"الحصيلة العملياتية لسنة 2015: نتائج غير مسبوقة"، مجلة الجيش، العدد 630، جانفي 2016، ص 20.

قذائف...)151، بالتالي جهود كبيرة تبذلها الجزائر للقضاء على أشكال الجريمة المنظمة. و في ذات السياق، حققت وحدات الجيش الوطني الشعبي حصيلة باهرة خلال السداسي الأول لسنة 2018، بتحييد 117 إرهابي و القضاء على 20 و القبض على 18 مع استسلام 66. هذا و تمكن الجيش من توقيف 57 عنصر دعم للجماعات الإرهابية و كشف و تدمير 311 مخبأ. و في مجال مكافحة الجريمة المنظمة تم توقيف 947 مهربا و إحباط تهريب 565.581 لتر وقود، و في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية، تم تويف 4700 مهاجر غير شرعي...إلخ[152]. كلها جهود مستمرة و متواصلة تقدمها وحدات الجيش الوطني الشعبي لضمان أمن و استقرار البلاد و صدّ أيّ تهديد من شأنه المساس بالوحدة الإقليمية للبلاد، و هذا راجع إلى جدّية و مستوى الإحترافية التي وصل إليها الجيش الوطني الشعبي.

شق سلبي: استراتيجية محدودة و ذلك ظاهر من خلال الأهداف المتوصل إليها:

فمن حيث اختبار الملائمة للغايات Suitability: فإن الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لم تحقق كل الغايات المطلوبة باستثناء اتفاق السلام بمالي بين الأطراف المالية و الحكومة المركزية و المحافظة على استقرارها النسبي بتأمين الحدود، فيما عدا ذلك يبقى منطق عسكرة فضاء الساحل الإفريقي أولوية في أعمال المجتمع الدولي خاصة بعد عملية التدخل العسكري الفرنسي الأخيرة و إعطائها الصبغة الإقليمية تحت مظلة عملية "BARKHANE" منذ أوت 2014 و الإنتشار بموريتانيا، مالي، النيجر وتشاد وراء دعم أمريكي. و في الشأن الليبي يبقى الملف معقدا و عدم التوصل إلى حل نهائي للجمود السياسي و الفراغ الأمني في ظل انتشار السلاح و أنشطة الجريمة المنظمة، أما عن أطر التعاون الأمني، فعمليا تظل بدون فعالية و تبقى مجزأة، يغلب عليها طابع الحسابات التكتيكية للدول وراء تفضيل التعامل مع الطرف الأجنبي.

و في جانب أطر التنمية تظل عجلة الأخيرة في المرتبة الثانية وراء الأجندة الأمنية و العسكرية، لتصبح النتيجة أن يظل الساحل ممزقا بين ديناميتي الأمن و التنمية، بين محاربة الجماعات المسلحة الإرهابية من جهة و توفير كل الموارد اللازمة لذلك و بين محاولة دفع التنمية نحو الأفضل ببرامج التعليم والصحة و البنى التحتية...من جهة أخرى .هذا الضعف في الإستراتيجية الجزائرية من حيث الجانب العملي يكمن في أنها تسعى لإيجاد حلول للمشاكل الإفريقية و محاولة إخراجها من النفوذ الأجنبي و تحريرها من منطق عسكرة مجال الصحراء/الساحل في نفس الوقت لا تريد تحمل

---

[151]"الجيش الوطني الشعبي في المواعيد الهامة: حصيلة 2016"، مجلة الجيش، العدد 641، ديسمبر 2016، ص 20.

[152]حصيلة باهرة لحرب الجيش على الإرهاب، نشر في: 24-07-2018، تاريخ التصفح: 12-08-2018، على الرابط التالي: http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/247986

أعباء ذلك، كما و أنها تقيم علاقات وطيدة مع نفس القوى الأجنبية (فرنسا وأمريكا)![153]، لنستنتج أن مسألة الأمن الإفريقي و المصير المشترك يدخل ضمن واقع المصالح و المنافع المتبادلة.و ما جعل الإستراتيجية الجزائرية تعاني نوعا من النقائص، هو عدم كفايتها بمنطقة الصحراء الساحل، فعلى الرغم من أنها تلقت ردود فعل إيجابية و خدمت المصالح الوطنية، اتضح أن الإعتبارات الخاصة لبلدان الساحل لا تتماشى و مصالح الجزائر، فيما يتعلق بأمن واستقرار منطقة الصحراء– الساحل، ويمكن تلخيص هذه الإعتبارات على النحو التالي:– دعوة مالي على ما يبدو للتدخل الفرنسي في شمال مالي بعد التمرد الذي قاده الطوارق و ظهور جماعات جهادية، رغم أنها عارضت التدخل في الشؤون الداخلية.– إنشاء آلية أمنية على مستوى منطقة الساحل تسمى مجموعة G5، لتعتبر الجزائر هذه الأخيرة محاولة لإزالة دورها الذي لا جدال فيه أنه كفاح مشترك ضد الإرهاب. محلل للشؤون السياسية الإفريقية اعتبر هذا الإطار الجديد للتعاون بأنه: "تحالف دبلوماسي وعسكري" بقيادة فريدة لفضاء الصحراء– الساحل، مع 3000 رجل "مسبق" و سلسلة من قواعد الجيش الفرنسي الذي سيطوق الحدود الجنوبية للجزائر و ليبيا. وبعد مرور عام من إنشاء **القوة المشتركة** لمجموعة دول الساحل الخمس، سلط المؤتمر الرفيع المستوى حول الساحل في فبراير 2018 ببروكسل في بلجيكا على ضرورة وعي المجتمع الدولي بأهمية منطقة الساحل بالنسبة لاستقرار أوروبا و إفريقيا، كما أكد على الإلتزام الأوروبي الراسخ بدعم سلطات الساحل.

إن أطر التعاون مع مجموعة دول الساحل الخمس لاتزال محدودة، و يتجلى التناقض في الدعم الفرنسي لأوسع عملية في الساحل، ففي البداية صممت في إطار للتنسيق و رصد التعاون الإقليمي وتعزيز مبادرات الأمن و التنمية، لتصبح كمنظمة أمنية ذات تركيز عسكري قوي، جوهرها هو إعادة لتشكيل الإستراتيجية الفرنسية نحو شمولية جغرافية أكبر بالساحل الإفريقي. لتظل مسألة التمويل تلقي ضلالها على جل الهياكل والمؤسسات لمواجهة الوضع المتدهور بوسط مالي على الحدود مع بوركينافاسو و النيجر، فخلال المؤتمر الرفيع المستوى ببروكسل تم إعلان 424 مليون أورو من المساعدات المالية بما في ذلك 176 مليون أورو من الإتحاد الأوروبي و الدول الأعضاء و 100 مليون أورو من مكتب السلام الإفريقي (حسب ما أفادته المفوضية الأوروبية سنة 2018). كل هذا ما هو إلا استمرار لجهود فرنسا بعد العمليات العسكرية. كما و أنه خلال مؤتمر انعقد في Celle Saint Cloudبديسمبر 2017 توج بتقديم مساعدات من طرف الإتحاد الأوروبي و الولايات

[153]محمد بوبوش، مرجع سابق، ص 228.

المتحدة الأمريكية ب 60 مليون دولار[154]. لكن رغم التعهد الأمريكي بدعم المجموعة فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي الغائب بالساحل بغض النظر عن بعض المبادرات التي تم وضعها في سياق الحرب على الإرهاب في ظل إدارة كلينتون و بوش الإبن وأوباما، مع ذلك فإن مشروعا مثل مبادرة الساحل عطل بسبب عدم الإتساق بين الإدارات و الوكالات الأمريكية. وحاليا تظل سياسة إدارة ترامب في إفريقيا غير واضحة بسبب خطاب الرئيس الغامض والنقص في الإهتمام بالمنطقة مما سمح للأوروبيين بتوظيف موقع قيادي داخل مثلث الولايات المتحدة الأمريكية الإتحاد الأوروبي و غرب إفريقيا[155].

تعتبر مجموعة الدول الخمس **G5**أحدث مبادرة اتخذتها فرنسا للمساعدة في تعزيز التعاون بالساحل وتعزيز القدرات العسكرية لدول المنطقة، و أوضح مسؤول مجموعة الدول الخمس أن خارطة الطريق لهذه المنظمة الجديدة تستند إلى مفاوضات بين الإتحاد الأوروبي و لا سيما بين فرنسا مع أعضاء المجموعة. و لكن المنظمة حسب العديد من المراقبين تعاني مشاكل كثيرة كونها مرتبطة تكتيكيا بالعمليات العسكرية الفرنسية ضف للإحتياجات المالية التي تشكل تحديا بالنظر إلى فقر و ضعف الدول. ضف لرفض القوى الإقليمية الرئيسية خاصة الجزائر الإنضمام إلى المنطقة و التدخل عسكريا، لتجادل الجزائر بالفعل في المبادرة بأنها لن تحل العديد من المشاكل و القضايا كتغير المناخ، مسألة الحدود، الخدمات الأمنية، التنمية الإقتصادية في المنطقة...إلخ[156].

– ضعف التعاون في مكافحة الإرهاب بالمغرب العربي سبب انعدام الثقة بين دول الساحل، في الواقع يبدو أن سياسة الإعتماد على الذات "كل واحد لنفسه" بدأت تسود المنطقة، و هذا ما يفسر فشل اتحاد المغرب العربي منذ سنوات[157] 2000 .

كما و وضعت الإستراتيجية الأمنية الجزائرية على هامش عارضة المجتمع الدولي، فالموقف الجزائري بشأن الصراعات الإقليمية القائم على عدم التدخل العسكري المباشر بالمنطقة و ضرورة استنفاد جميع الخيارات لحوار سياسي مستدام، و إزائها عن الرفض القاطع نحو تدخل أجنبي خارجي

[154]DIDIE, Brice,The regionalization of counter-terrorism strategies in the Sahel: The G5 as a challenge for transatlantic relations, College of Europe Policy Brief (CEPOB), June 2018, P 1-2.
[155]DIDIE, Brice,**OP,Cit**, P 3.
[156]Lounass, The transmutation of jihadi organizations in the Sahel and regional security architecture, N° 10, Revue Menara future notes, April 2015,
[157]IRATIN, Belkacem, **Op.Cit**, PP 17-18.

بما في ذلك الفرنسي والأمريكي، موقف وضع على هامش الإجماع الدولي[158]. و الدليل على ذلك لم تمنع التدخل العسكري الفرنسي بمالي سنة 2013، بل و أكثر من ذلك التدخل أضفت عليه الصبغة الإقليمية بالإنتشار على كامل عرض منطقة الساحل الإفريقي (موريتانيا، مالي، النيجر و تشاد).4

اليوم عسكرة المنطقة يشير إلى حماية المصالح الجيوسياسية لفرنسا التي تخشى زعزعة استقرار النيجر، لهذا، البلد موضوع تدابير و إجراءات دعم من طرف الإتحاد الأوروبي من خلال وضع برامج تدريب عسكري في جويلية 2012 كجزء من مهمة "EU.CAP-SAHEL NIGER"، عسكرة تتبع استراتيجيات التموقع "positioning strategies" و الرهان على استغلال موارد المنطقة بشكل عام وخصوصا مناطق النفط واليورانيوم...إلخ.

في حقيقة الأمر، كقراءة متأنية لسلوكيات الدور الجزائري في حل نزاعات منطقة الساحل، حقيقة الأمر يمكن تقسيمها إلى مرحلتين اثنين[159]:

أ/ فترة العزلة و الفشل السياسي في حل أزمة مالي (2011–2012): فتأثر البيئة الأمنية خصوصا الفوضى الليبية سنة 2011، غيرت الوضع الجيواستراتيجي للجزائر و ضاعف من معضلتها الأمنية، الأمر الذي أدى إلى مراجعة سياستها الخارجية و قطاع الدفاع، سقوط نظام القذافي ليليها تدخل الناتو، شكل انعكاسات على الأمن الجزائري، لتظهر النتيجة الأولى في الفراغ الأمني بالمنطقة وسرعة تدفق الأسلحة ليستفيد تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي بدون أي صعوبة من الوضع، النتيجة الثانية، الأكثر مأساوية بشمال مالي وسقوطه في أيدي جماعات مسلحة بجانفي 2012، لتبدأ حرب واضحة بشمالي مالي. لتبقى الجزائر أكبر عدو لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي و حرمانها من انتصار 1990، كما و لا تزال الدولة الوحيدة في المنطقة كعائق لأهدافها.

لتحاول إجراء عودة إلى منطقة الساحل، بإيجاد حل سياسي لأزمة مالي بدلا من أي تدخل أجنبي، بناءا على تجربتها في مكافحة الإرهاب من خلال قطع **الإتصال بين الجماعات المسلحة و السكان المحليين** كما اقترحت تحقيق مطالب الجماعات المتطرفة، لتصرح السلطات أن الأزمة المالية، تنبع من مشاكل داخلية و فشل الحكومة من تلبية مطالب و احتياجات المشروعة لشعوب الطوارق. لتبقى رؤى الجزائر أن البقاء على الوجود يعتمد بشكل رئيسي بدعم من السكان المحليين. لتصل الجزائر في ديسمبر 2012 إلى توقيع اتفاق بين MNLA و أنصار الدين، حيث تعهدت المنظمتين رفض الإرهاب و التفاوض على اتفاق شامل مع باماكو، اتفاق تناول سبع نقاط: ذكر جملة أمور كضرورة التزام MNLA و أنصار الدين تأمين المناطق الواقعة تحت سيطرتهما، تجنب وضع المواجهة، العمل

[158]LAGATTA, Martina, **Op.Cit**., P 17.
[159]GEOFF, D.Porter, **Op.Cit**, PP 54- 62.

علىّ إطلاق سراح الرهائن الغربيين والجزائريين أيضا من طرف تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلاميو MUJAO، مع ذلك خرق الإتفاق بسرعة من طرف زعيم أنصار الدين "إياد آغ غالي" بهجوم في جانفي 2013 على موبتي، و آخر على محطة للجيش المالي قبل باماكو، ما تسبب بتدخل عسكري فرنسي. ليعتبر هذا تراجعا للدبلوماسية الجزائرية التي ألقت بوزنها وثقلها في نجاح المفاوضات لتسمح بعد ذلك للتدخل الفرنسي العودة للعب دور في الساحل، وضع بمثابة صفعة للجزائر التي وجهت لها انتقادات في ظل المبادئ التي تنادي بها منذ الإستقلال. ليعتبر ذلك بمثابة فشل وضربة للقيادة الجزائرية في المنطقة، ما سمح بعودة المغرب المنافس التقليدي بالساحل و على وجه الخصوص من خلال زيارات و جولات "الملك محمد السادس" للمنطقة بمالي عام 2014.

ب/ إعادة التنظيم الجزائري: في الواقع مفاجأة أنصار الدين ، أجبر الجزائر مراجعة تماما موقعها بالمنطقة أسرها، ليكون أول رد فعل الدعم الكامل لعملية ""SERVAL" و سمحت بفتح مجالها الجوي، ثانيا قررت تعزيز تعاونها مع أمريكا في مراقبة الحدود الجزائري المالية، و أكثر من ذلك قدمت مساعدات للجيش المالي بإرسال مدربين إلى الشمال و رفع مستوى الجيش (حسب معلومات رسمية من وزير الخارجية رمطان لعمامرة) كما سلمت الوقود للجيش الفرنسي.

عودة جزائرية ترجمت بقرار في جويلية 2012، بإلغاء ديون 10 دول إفريقية بقيمة 3 مليار دولار من دون أي شرط، يتبعها قرار بإلغاء دولتين في ماي 2013 بقيمة 900 مليون دولار، بالتالي في غضون 9 أشهر مسحت دون ما يقرب 4 مليارات دولار ل 24 دولة إفريقية. بمواردها الطاقوية، تمكنت بإجراءات سمحت لها بزيادة نفوذها في القارة بعد تراجعات فترة 2011–2012. من بين دول الساحل التي استفادت من التدابير: بوركينافاسو، موريتانيا، مالي و نيجر. مبادرات إلى جانب عدم استقرار المنطقة، تمكنت الجزائر صراحة من العودة إلى المنافسة الإقليمية بعد فترة 2011–2012. و مع ذلك لا تزال تعاني مشاكل كثيرة، على الرغم من قدراتها العسكرية، ترفض الدخول في ارتباطات عسكرية على المستوى الإقليمي. لتوصف على أنها قوة مترددة "reluctat power"، تفضل التعاون مع دول المنطقة الذي لا يزال منخفضا عموما، و الضعف فيه هو بحد ذاته موضوع، لأن الأطراف لديهم صعوبة أكثر في الحفاظ على الأمن و الإستقرار داخل حدودها، وأخيرا استمرار التوتر بين المغرب والجزائر.

الفرع الثالث: انعكاسات التواجد الفرنسي– الأمريكي بالساحل الإفريقي على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية و أمن المنطقة

بالنسبة لنظرتها نحو منطقة الساحل، تصرّ الجزائر على أن الصراعات مترابطة يجب أن تحل من خلال مفاوضات بين أطراف متعددة للوصول لحل شامل مستدام، على النقيض من الموقف الغربي المعارض تماما لفكرة التسوية السلمية و لجوئه إلى القوة العسكرية، معربة عن تخوفها من

تضاعف شدة النزاعات بالمنطقة ما يساعد على انتشار نفوذ تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وأنشطتها160، لتصبح تعقيدات المنطقة في صالح الجماعات المتطرفة الإقليمية و تنذر بشدة الخطر، فالعلاقات المتبادلة بين الجهات الفاعلة تتأثر إلى درجة أكبر بالشبكات الإجرامية الناشطة في الإتجار غير المشروع بالمخدرات، الأسلحة، البضائع، البشر عبر الصحراء، و عمليات الخطف المتكررة الدورية مقابل الحصول على فدية.

على المستوى الخارجي في ظل الحضور الفرنسي و الأمريكي و في سياق آليتها السلمية و الوساطة لحل النزاعات، فإن الدبلوماسية الجزائرية لا تزال قيد النشاط منذ تمردات الطوارق الدورية 2006 إلى يومنا هذا، رغم اتفاقيات السلام الموقعة بين الحكومة و الطوارق إلا أنها لم تعط النتائج المرغوب فيها بشكل ملموس، و الدليل التمرد الأخير بمالي عام 2012 و ظهور جماعات جهادية مختلفة ذات علاقة مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

وعن آلية الحوار السياسي التفاوضي، بالمنطقة يمكن القول أنها ذات قدرة منكمشة، في إطار آلية الوجود والإنتشار العسكري الفرنسي و الأمريكي بليبيا و الساحل. بالتالي لابد من الإنتهاء منها و على الجزائر أن تجرب إقناع اللاعبين الدوليين من تجنب أشكال التدخل في المنطقة، لكنها صراحة، لا تملك القدرات على منع هذا الفعل حتى و إن قررت ذلك لا تصل إلى درجة إمكانيات الدول الكبرى. فهي لا تزال مؤمنة بإيجاد حل سلمي دبلوماسي للصراعات و تعزيز موقفها الدفاعي بدلا من الإنتقال نحو وضعية الهجوم161، الذي ترى فيه حرب استنزاف لقدراتها و الدخول في مستنقع دون مخرج، في ظل تهديدات خارجية لم يسبق لها مثيل.

يمكن تقييم انعكاسات التواجد العسكري الفرنسي- الأمريكي على استراتيجية الجزائر في الساحل الإفريقي على أساس مجموعة معطيات كالتالي:

1/ حضور فرنسي بالساحل الإفريقي هدفه إضعاف و تغييب الجزائر إقليميا

و هذا راجع بالأساس إلى جملة من الأسباب، من تاريخية و الرفض الجزائري لفكرة "الجزائر فرنسية"، بسبب الرهانات الإستراتيجية، حيث تجد الجزائر نفسها في استقلالية في اتخاذ القرارات والمواقف عكس أطراف الساحل الإفريقي التي تبقى تحت مضلة الخضوع و السيطرة، كما و يمكن إرجاع السبب إلى التقارب الجديد و أطر التعاون المشترك بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية وكذا فتح الجزائر مناخ الإستثمار لشركات أجنبية كالصينية مثلا. عوامل تجعل من الجزائر خارج

[160]SPENCER, Claire, **Op.Cit**, P 9.
[161]GEOFF, D.Porter, **Op.cit**, P 54.

سيطرة فرنسا. لتعزز بذلك الأخيرة حضورا أكبر بالمنطقة كمحاولة لإقصاء و استبعاد الجزائر من ساحة الساحل الإفريقي بتهميش دورها الدبلوماسي في المنطقة[162].

ضف إلى كل هذا، الحضور الفرنسي و ربطه بالإرث الكولونيالي، يجعل فرنسا "الشريك المركزي" لدول الميدان (موريتانيا، مالي، النيجر و تشاد)، علاقة تجعل فرنسا الأكثر استفادة من كل الجهات الفاعلة بالساحل الإفريقي[163]، استفادة تجسدها اتفاقيات التعاون المبرمة في مجال الدفاع و الأمن التي ربطت الدول الإفريقية بفرنسا، اتفاقيات تسمح بالقيام بعمليات أمنية كما و تنسق و السلطات المحلية لحماية مصالحها الفرنسية بالأساس[164]. ليبقي هذا الحضور دول الساحل الإفريقي تدور ضمن الدائرة الفرنكفونية في كل التوجهات دبلوماسيا، ثقافيا، اقتصاديا...، حضور يعتمد في ظاهره على صور التعاون لكن يقابله تأمين مكانة فرنسا قاريا[165]، و ذلك من خلال:

أ/ تعزيز ولاء الدول الإفريقية أكثر فأكثر...

حيث غيرت فرنسا من علاقاتها مع دول الفناء الخلفي الفرنكفوني من إطار التبعية نحو الشراكة ودعم الأنظمة الصديقة لها، فمثلا تساند نظام الرئيس "**إدريس ديبي**" في تشاد لمواجهة المعارضة السياسية والمسلحة التشادية و ذلك منذ تعديل الدستور التشادي في مارس 2005، الذي يسمح للرئيس بالترشح لولاية ثالثة مدتها 5 سنوات. لكن هذا الدعم يقابله شروط تجسد المشاريع الفرنسية و في حال معارضة تشاد تقوم فرنسا بمعاقبتها فمثلا: سنة 2000، توترت العلاقات التشادية– الفرنسية، عندما طلبت تشاد من السفير الفرنسي مغادرة أراضيها بحجة العلاقات المتميزة بينه و بين رئيس حركة العدالة والمساواة المعارضة فطرد السفير، ليكون الرد الفرنسي إصدار خريطة فرنسية تشكك في تبعية إقليم أوزو لتشاد، كما دعت فرنسا البنك الأوروبي للإستثمار لتعليق مساهمته في مشروعه المقدر بنحو 44 مليون دولار في حوض سيدجي النفطي، بدعوى أن الشروط البيئية و المهنية غير متوافرة، كما و انسحبت الشركة الفرنسية للنفط "آلف" من الإستثمار في تشاد تبعه انسحاب "شل" البريطانية. لكن سرعان ما استدركت فرنسا الموقف و عالجته لمواجهة مخاطر التغلغل الأمريكي و محاولاته ملأ الفراغ بالمنطقة و أعادت توطيد علاقاتها بتشاد[166].

---

[162] منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 494.

[163] كريم مصلوح، مرجع سابق،ص 183.

[164] كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 127.

[165] كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 183.

[166] محمد بوبوش، مرجع سابق، ص ص 148– 149.

إذن الصورة واضحة، بقاء الدول الإفريقية رهينة الحضور الفرنسي كأكبر قوة استعمارية سابقا، حضور لتعزيز السيطرة و الإخضاع لتبقى دول الساحل تتحرك وفق ما يمليه الطرف الفرنسي، ويبقى موقع الجزائر كطرف إقليمي في المنطقة محوري و في نفس الوقت مستبعدا، بالنظر إلى إقصاء مبادرتها في الحل السياسي و الطرح التنموي و حتى من جانب تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية.

ب/ استمرار لإضفاء طابع "الهيمنة و النفوذ" على المنطقة...

ضعف دول الساحل الإفريقي يجعلها في موقع الخضوع لتأثير القوة الإستعمارية السابقة "فرنسا" و يتجسد ذلك من طلب الدول نفسها التدخل الفرنسي في شؤونها الداخلية ما يعني مساس بسيادتها، بل وما زاد الوضع سوءا تسارع الدول نحو نشر قواتها في شمال مالي مثل نيجر وموريتانيا و تشاد وتفضيل التعامل الثنائي مع الطرف الأجنبي، كورقة مربحة لكسب التأييد الفرنسي في حالة أي ضغط أو انقلاب، واقع لم تستطع الجزائر تغييره بل و أكثر من ذلك حال دون تحقيق مكاسب في فعالية أطر التعاون الأمني بين دول الجوار ليظل غياب عنصر الثقة مخيما على العلاقات بين الجزائر و دول الصحراء–الساحل التي تفضل العمل بشكل مستقل و ترحب بالدعم الخارجي، لتبقى الأخيرة غير قادرة من كسر شوكة النفوذ الفرنسي، ما يبقي على فعالية استرايجيتها رهينة التدخل الأجنبي العسكري.

في حقيقة الأمر، لم تجد دول الساحل ككل مشكلة في تولي فرنسا مهمة التدخل العسكري في مكافحة الإرهاب و المد الجهادي، لتلقى دعما محليا من دول الميدان و دعما دوليا حتى و إن كان محدودا[167]، ليبقى السؤال مخيما في منطقة تعرف هشاشة على كافة المستويات، بلدان لا تمتلك أصلا قدرات أمنية وعسكرية لحماية نفسها من الأزمات الداخلية فكيف لها الدخول في نطاق حروب ذات الأمد الطويل و العبئ البشري و المادي الضخم؟

كما و أن التدخل الفرنسي يحمل أبعادا استراتيجية أخرى و هو الوقوف أمام اللاعبين الجدد على الساحة الإفريقية كالصين مثلا و محاولاتها وضع موطئ قدم[168]، ليأتي التدخل كصد للتغلغل الناشئ و الصاعد بالقارة وتعزيز التموقع فيها استراتيجيا.

2/ التموقع الفرنسي– الأمريكي: تكامل للأدوار بالساحل الإفريقي و تضييق للدور الإقليمي الجزائري

من خلال الطرح الذي تناول إستراتيجية أمريكا كداعم للطرف الفرنسي في مجال تعتبره إرثا كولونيالي و فناءها الخلفي، اليوم و بعد 2012، برزت أمريكا في هذا الفضاء من إفريقيا عن طريق إستراتيجية "البصمة الخفيفة و القيادة من الخلف" و تحديد الساحل الإفريقي من المناطق الهامشية في

[167] كريم مصلوح، مرجع سابق، ص ص 281– 282.

[168] محمد بوبوش، مرجع سابق، ص 162.

أولويات سياستها الخارجية، لنترجم الحضور الفرنسي العسكري بمالي و الساحل عامة بلا منافس أو بتعبير آخر " لا أحد من شأنه الحضور عسكريا سواها" و كأنه ترسيخ لفكرة "الإمبريالية"، فرغم الحضور الأمريكي في المنطقة، تتواجد فرنسا في طليعة و قيادة الحرب ضد الإرهاب، حيث ترى في مالي والساحل عامة كمجال يقع في نطاقها بالدرجة الأولى، كما ويقع ضمن المجال الطبيعي لتقاسم المسؤوليات والأدوار بين أهم شريكين في الحلف الأطلسي. " دعم أمريكي لفرنسا يسهم في الحد من دور الجزائر نحو الحل السلمي لمجموع نزاعات الساحل الإفريقي، ليتولد عن ذلك اقتناع خارجي بأن الأخيرة –فرنسا– اللاعب الأساسي في حل الأزمة، و كأنها المتصرف باسم مكانة أوروبا في هذا المجال، و ما سهل المهمة أكثر موافقة المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا على الحل العسكري في إنهاء أزمة مالي[169]، لنستنتج من التوجهات الفرنسية و الأمريكية، التضييق على دور الجزائر في حل الأزمة من جهة، و تقليص فرص الطموح في تحقيق التعاون و التكامل الإقليمي المشترك.

إن التواجد الفرنسي الأمريكي في صلبه تبادل منفعة من حيث التكلفة و تقاسم المهام من خلال دعم واشنطن لباريس سياسيا و لوجيستيا أما بالنسبة للتدخل في مالي عام 2013 فإن وجود القوات العسكرية الأمريكية يسمح لأمريكا بالإحتفاظ "بالأحذية على الأرض الإفريقية"[170].

في قراءة متأنية للسلوك و الموقف الأمريكي تجاه الساحل الإفريقي، نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تتحرك وفق "حسابات تكتيكية"، تتساءل عما ستجنيه من دخولها في حرب أمامية بمنطقة الصحراء/ الساحل ما لم تمتد التهديدات جنوبا نحو خليج غينيا، لذلك ترى في ترك المهمة لفرنسا بصفتها دركي المنطقة و لعبها دور داعم فقط كنشر طائرات بدون طيار في النيجر دون الإنخراط المباشر في نزاعات الساحل الإفريقي[171]. و هذا ما أبرزته المتخصصة في السياسة الخارجية الأمريكية "**Maya Kandel**"، التي ترى في إستراتيجية أوباما، رؤية جديدة حول العالم، يحاول إعادة تعريف خيارات التدخلات العسكرية وطريقة التدخل، تتدخل ليس بالضرورة في الخط الأمامي، حيث تدعم فرنسا و الدول المشاركة ضد بوكو جرام. وفقا لكاندل: " *فإن التواجد العسكري الأمريكي في إفريقيا و الساحل لا يعتبر مشكلا بالنسبة لباريس، ففرنسا تعتبر وحيدة في الخط الأمامي، وحيدة في تحمل النتائج، وحيدة عند الهجوم عليها في حالة عدم التقدم، أظن بالعكس هي في حاجة إلى أطراف أخرى ذات تقنيات لوجستية، فيما يخص المعلومات ومكافحة الإرهاب. ومن المستحيل أن يعوض أي فاعل كان فرنسا في ظل العلاقات التي خلقتها مع الأفارقة منذ الإستعمار، بالتالي ليس هناك تهديد*

[169] كريم مصلوح، مرجع سابق، ص ص 275– 276.

[170]DIDIE, Brice, **Op.Cit**, P 4.

[171]كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 282.

لباريس في ظل التواجد الأمريكي بل هناك مشكل يتمثل في غياب و التنسيق بين الفواعل، كل يقوم بنشاطاته حسب زاويته". وفقا لكاندل، المشكل هو أن الأجندة قد تتغير في أي وقت، التنسيق موجود على الورق لكن غائب في الممارسة العملية بالساحل، لأن وسائل العمل ليست نفسها، فالإرث التاريخي حاضر في الإستراتيجية الفرنسية، لكن أمريكا ذات رؤية أخرى للميدان، لأن مصلحتها الأولى ليست الأمن و لكن تحقيق الفرص الإقتصادية، لهذا أمريكا وراء إستراتيجية البصمة الخفيفة تحقق مكاسب بتكلفة منخفضة[172]، لكن الآن يسيطر عنصر عدم اليقين في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا بمجيء ترامب إلى سدة الحكم، ليطرح السؤال: كيف ستكون الإستراتيجية الأمريكية؟ الحقيقة سيكون من الصعب التنبؤ بها، فالرئيس الأمريكي لم يقل شيئا عن إفريقيا، لم يتحدث، ذو رؤية تقوم على المعاملات في العلاقات الدولية. حتى وإن أخذت القارة اهتمام استراتيجي تظل في آخر أولوياتها الإقليمية.

3/ الجزائر ضمن ميزان القوى غير المتكافئ في ظل التواجد الفرنسي- الأمريكي بفضاء الساحل الإفريقي

بعد طرح أهم التحديات التي تواجه الجزائر في بناء أمن إقليمي مشترك رجوعا إلى دول الساحل الإفريقي كالنيجر مثلا و تفضيلهم التعامل الثنائي مع فرنسا و الأطراف الخارجية و ليس مع الجزائر خصوصا و ما تشهده المنطقة من درجة استقطاب عالية الدرجة، يمكن القول أن الجزائر في ظل بيئتها الإقليمية أمام "موقف المواجهة غير المتكافئة" مع هذه القوى[173]، بحيث يترجم هذا الوضع المكانة المهمة أو الثقل الفرنسي و الغربي في الساحل، ما يمنح بالتأكيد التقدم للجهات الخارجية ويساعدها في تعزيز المشهد الأمني بالمنطقة، تاركة وراءها الإستجابة الإقليمية للجزائر و جهودها في بناء المنطقة وفق آلية الحوار السياسي و التنمية.

لتجد الجزائر نفسها وحيدة و مقيدة، في المقام الأول تحاول ضمان أمنها بسبب انعدامه في مالي واختراق التهديدات حدودها، ثانيا محاولة التكامل مع دول المنطقة لمكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي. أيضا الجزائر مقيدة بسبب الأنشطة الإرهابية على طول حدودها الشاسعة مع ليبيا وتونس...إلخ، و أكثر من ذلك الجزائر في مواجهة ضغط القوى الأجنبية بالساحل للمشاركة في تدخل عسكري خارج حدودها الوطنية. لكن القادة الجزائريون يدركون تماما بأن عجز دول الساحل من جهة و انجرارها خارج الحدود أمر غير ضروري، لدرجة أنه كارثي، فالإعلام الجزائري يستحضر دائما الصعوبات التي واجهتها الولايات المتحدة الأمريكية بالعراق و أفغانستان و فشل تدخل الناتو بليبيا.

[172] Afrique : le grand défi sécuritaire, Culture monde « magazine internationale sur France culture », De Djibouti à Nouakchott : l'influence des puissances étrangères, 06-12-2016, Date de consultation : 24-03-2017, sur le site : www.franceculture.fr

[173] منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 491.

وأكثر من ذلك تستحضر صعوبة المهمة العسكرية الفرنسية بشمال مالي و نتائجها السلبية. فإذا سمح هذا التدخل على بقاء النظام المالي لم يقض على المجموعات الإرهابية التي تنشط بصفة دورية[174].

4/ تواجد فرنسي– أمريكي في الساحل الإفريقي: في عمقه رهان جيواستراتيجي

إن أهداف البرامج و المبادرات تتجاوز قضية مكافحة الإرهاب لاحتضان مسألة أمن الطاقة، فوجود تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي لا يهدد وجود أمن الدول فقط و إنما منشآت و إمدادات مصادر النفط و الغاز الطبيعي من نيجيريا، الجزائر و كذلك الإكتشافات النفطية المحتملة بتشاد وموريتانيا و النيجر، لتقرر الولايات المتحدة الأمريكية إدراج غرب إفريقيا في أولوياتها الإستراتيجية. هكذا وراء خلفية أمن الطاقة برنامج TSCTP يكون إطار إستراتيجي إضافي كآلية لمنع أي هجوم إرهابي ضد البنى التحتية و منشآت النفط، و هنا يجدر الإشارة إلى التأكيد على أمن المصالح الأمريكية من شركات و موظفين إلى ما ذلك. كنتيجة مذهب إقتصادي تجاري طاقوي وراء تعاون أمني لمكافحة الإرهاب 175.

الصورة معقدة، مساحة ذات مطامع كبيرة لأنها غنية بالموارد الطبيعية و علاوة على ذلك واقعها الجغرافي الذي يسمح لبعض الدول بالتموقع فيها اقتصاديا– من شأنه أن يكون الأمثل بالنسبة لهم– وعسكريا للسيطرة أفضل على ثروات غرب إفريقيا–، بالتالي دينامية مزدوجة، فبعض الدول تسعى وتبحث لوضع نفسها داخل هذا الممر الإستراتيجي لتأمين إمداداتها من الموارد الحساسة الطاقوية و المعدنية. نحو خليج غينيا (أي الولايات المتحدة الأمريكية و مصالحها)، نحو الصحراء والبحر الأبيض المتوسط (أي أوروبا– فرنسا) و أخيرا من جهة البحر الأحمر شرقا (آسيا كالصين مثلا)، بالتالي لعبة كبيرة في طور الإعداد على مستوى الساحل الإفريقي بشكل تدريجي بين القوى الغربية الكبرى.

من جهة، الولايات المتحدة الأمريكية لديها مشروع سياسي– اقتصادي يقوم بالفعل من خلال إيصال أنابيب البترول التشادية عبر خليج غينيا في ظل خلفية اكتشاف النفط بمالي و النيجر بالتالي قد تكون أمام مشاريع جيوسياسية ضخمة، أما الوسط مع القوة الإستعمارية السابقة فرنسا تسعى جاهدة لتأمين الإمدادات الطاقوية و محاولة إمكانية الإنفتاح عبر البحر المتوسط من خلال أنابيب الغاز ضف إلى تأمين اليورانيوم في النيجر و مدى أهميته على الصعيد العسكري لكن الأخيرة تتأثر جدا من أحد العناصر الفاعلة في الممر، من الحركة التي تسمى تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.176

---

174 IRATIN, Belkacem,**Op, Cit**, PP 52-53.

175DRIS, Cherif, **Op.cit**., P 66.

176TAJE, Mehdi, "Le Sahel, un couloir stratégique, un échiquier tourmenté", Date de consultation : 15-10-2015, sur le site :
http://www.RMIBILADI.com/FR/INDEX.PHP?OPTION=COM_CONTENT=ARTICLE&ID=1120 :SAHELENTRETIEN-AVEGMEHDI-TAJE-&CATID=4 :INTERVIEWS&ITEMID=5

إن هذا الحضور الغربي و تقاسم المسؤوليات العسكرية بين الطرفين الفرنسي و الأمريكي بمالي و الساحل ككل، لا يفهم إلا من خلال "جيواستراتيجية المناطق المحيطة بالمنطقة" خاصة نحو خليج غينيا، منطقة غرب إفريقيا (نحو واجهة السنغال الأطلسية) و نحو القرن الإفريقي شرقا، لتتباين وجهات النظر حول ما تعنيه المنطقة بالنسبة لدول الميدان أولا، و دول الجوار الإقليمي ثانيا، والجهات الخارجية ثالثا، فما يمثله الساحل الإفريقي للجزائر غير ما يعنيه لنيجيريا و غير ما يعنيه لفرنسا و أمريكا مثلا[177]. فبالنسبة للجزائر و حسب ما صرح به وزير الخارجية الأسبق "مراد مدلسي": *"بالنسبة لنا منطقة الساحل الإفريقي هي الدائرة الأولى للأمن القومي، فإذا كانت تعني بالنسبة لبلدان أخرى مشكلة أمن خارجي، بالنسبة لنا هو قضية أمن قومي، أيضا كونها منطقة نفوذ تقليدي، الجزائر في هذا فاعل تطبق في هذا الإطار الحل السياسي منذ الأشهر الأخيرة من عام 2012".*[178]

في هذا الصدد، يجدر الإشارة إلى أهم الخيارات التي تأطر سلوك الفاعلين الخارجيين تجاه الساحل الإفريقي، وفق المؤشرات التالية: مؤشر التموقع في منطقة معينة حتى و لو كانت هامشية كالساحل بالنسبة لأمريكا و ذلك لمتغير المصلحة في خليج غينيا. و تبعا لمؤشر الواجهات البحرية (ليقع الساحل كممر استراتيجي يمتد على عرض القارة غربا حيث المحيط الأطلسي، شرق البحر الأحمر وجنوبا خليج غينيا) ليصبح "محور ارتباط يتم عسكرته للحفاظ على التوازنات الجيواستراتيجية و مواجهة التهديدات الأمنية. ضف إلى مؤشر ثالث يخص أكثر الطرف الفرنسي الذي ينظر إلى الساحل الإفريقي "كمجال للتعبير النفسي و الفكري" كقوة لاستمرار إرثها الكولونيالي كما و سبق الذكر، ما يتيح مزيدا من الضغط على المنطقة من خلال تفعيل سياستها تجاه إفريقيا[179]. لتقع إفريقيا عامة ضمن لعبة القوى الكبرى وتقسم إلى مجالات بتنويع الأدوار على المسرح الإفريقي، لينال كل طرف (الفرنسي و الأمريكي) مجالا خاص به و تزداد بالمقابل عناصر استمرار القوة و المكانة في المسرح العالمي[180].

5/ عدم فعالية ترتيبات الأمن الإقليمي في ظل التواجد الأجنبي

فيما يخص البرنامج و المبادرات الدافعة نحو التعاون، وضعت الجزائر نفسها كمنسق فعلي إقليمي سياسي بالمنطقة حريصة على نفسها للبقاء الطرف ذو الإستقرار النسبي، اثنين من المبادرات الإقليمية تقع على الأراضي الجزائرية عرفت بداياتها منذ سنوات قليلة قبل أحداث 2013، مركز عسكري مشترك"CEMOC"، و وحدة الإندماج و الإتصال "fusion and liaison unit (UFL)" التي

---

[177]كريم مصلوح، المرجع السابق ذكره، ص ص 276– 278.

[178]GEOFF, D.Porter, **Op.cit**., P 49.

[179]محمد بوبوش، مرجع سابق، ص ص 276– 278.

[180]محمد بوبوش، مرجع سابق، ص 286.

تضم حاليا 8 بلدان (الجزائر، بوركينافاسو، ليبيا، موريتانيا، مالي، النيجر وتشاد و ليبيا)، الهادفة إلى تبادل نظام المخابرات بين الخدمات الوطنية و توزيع المعلومات للقوات المسلحة العملياتية. صراحة يجب علينا الإعتراف، أن ما هو على المحك، هو الوضع الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب بالمنطقة، كل طرف يسعى للتطور كفاعل محوري في الحرب ضد تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، و وضع أنفسهم بمثابة القائد الإقليمي الصحيح "the true regional leader"، حيث تحاول كل دولة بناء روابط قريبة مع القوى الغربية و حشد الدعم لنظامهم[181].لكن و بالنظر إلى الواقع العملي، التعاون لم يأخذ مكانا و لا يزال بمثابة قذائف فارغة "empty shells" لغياب المستوى العالي من الثقة بين الأطراف المعنية الذي لا يزال يتعين تحقيقه، بالتالي تعاون إقليمي بالقول فقط دون نتائج ملموسة[182].

و ذلك راجع إلى مجموعة من العوامل أهمها ميل و تفضيل دول الميدان التعامل مع الجهات الخارجية و ليس مع دول الجوار كالجزائر مثلا، فالنهج العسكري الغربي كبعد مركزي في الإستراتيجية الفرنسية و الأمريكية لمواجهة التمرد والتطرف في الساحل يرتكز على أسس متعددة من أهمها الأنظمة المحلية المتحالفة معها، ضرورة استقرار أماكن تموقع قواعد الأخيرة –الفرنسية والأمريكية– ضف إلى الإرث التاريخي للقوة الإستعمارية السابقة و منطق النفوذ والهيمنة[183].

لتبقى معادلة التعاون في إطار الأمن الإقليمي مجزأة "fragmented" كما سبق الذكر، و تظل أطر التعاون خاضعة لمصالح سياسية و إستراتيجية حيث يميل كل بلد للدفاع عن مصالحه الوطنية وتفسير مسائل أمنية في ضوء اهتماماته الخاصة.

6/ ضرب المساعي الجزائرية في مكافحة الإرهاب

و ذلك واضح من خلال نقاط التعارض فيما يخص مبدأ تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية مقابل تحرير الرهائن، بين الطرف الجزائري و الجهات الأجنبية في مقدمتها فرنسا، كما حدث مع الرهينة "**ميشيل جيرمانو**"، الأمر الذي يضرب جهود الجزائر في مكافحة الأنشطة الإرهابية، الذي تعتبره تمويلا مباشرا للأخيرة، و منه تعمل فرنسا من خلال هذا العمل تعزيز و تقوية الجماعات الإرهابية بالساحل الإفريقي بتمويلها و تعزيز مواردها الإقتصادية. معطيات تبرز التعارض في التوجهات الفرنسية مع نظيرتها الجزائر، وما يجدر الإشارة إليه كما سبق الذكر، هو تفضيل و ميل دول الميدان للتعاون مع فرنسا، ما يقيد بطبيعة الحال دور الجزائر[184]. ناهيك عن مشاركة الجماعات

[181]SOUR, Lotfi, **Op.Cit**, P 21.
[182]BARRIOS, Cristina and KOEPT, Tobias, **Op.Cit**, P 51.
[183]REEVE, Richard, Security in the Sahel : militarisation of the Sahel, Oxford Research Group, February 2014, P 5.

[184]كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 127.

الإرهابية في الأنشطة غير المشروعة[185]، لتبقى مسألة افتداء الرهائن الوسيلة الشائعة في التمويل، ما يدخل الساحل الإفريقي ضمن معادلة طرفيها: تمويل الجماعات يساوي تعزيز اللاأمن بالمنطقة.

على هذا الأساس و باعتبار الجزائر الشريك الأفضل و الذي لا غنى عنه في مكافحة الإرهاب بالساحل الإفريقي، كيف تستفيد أو تعمل فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية بالتجربة الجزائرية؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل، يندرج أولا في تعريف الجماعات الإرهابية أصلا الذي يلقى نقطة تعارض جد كبيرة، فما يعنيه الإرهاب للجزائر غير ما يعنيه للطرف الفرنسي و الأمريكي و حتى لدول الميدان كمالي.

ففي مناقشة لتحديد الإرهاب بين كل من التوجهات الجزائرية و الغربية –الفرنسية و الأمريكية–، ليس هنالك اختلاف حول معناه النظري العام من حيث استخدام العنف و القوة لنشر الرعب، لأهداف غير مشروعة، إنما الإختلاف عند التطبيق في الحالات الواقعية و استقراء الواقع[186]. فالرؤية الأمريكية وتوجهها في الحرب ضد الإرهاب، جعل جل سلوكياتها متناقضة، لتظهر مواقفها غير واضحة إلى درجة الغموض، فلم تعد أولا تميز بين ما هو إرهاب و بين ما هو كفاح مسلح و لا حتى الحق في تقرير المصير. إن تصنيف جماعة ما على أنها تنظيم إرهابي أمر في غاية الصعوبة و ذلك راجع بالأساس إلى إشكالية تحديد تعريف واضح للإرهاب في حد ذاته، لذا فإنه لمن الصعوبات الأساسية إصدار حكم سياسي أو قانوني على حركة أو مجموعة بالإرهابية/ الإجرامية أو حتى المتطرفة، خصوصا و أن الإرهاب في الفكر الغربي أصبح مرتبطا بخطاب التطرف[187].

تصنيف المجموعات الجهادية و المسلحة المختلفة بالساحل وفق الرؤى الغربية و الجزائرية

تعريف الإرهاب، حقيقة هو اختبار يبقى يتميز بعدم الوضوح و النقص في تحديد معنى دقيق له، ليبقى يتأرجح بين عناصر ذاتية و أخرى موضوعية من حيث تحديد هياكله، بنيته...الذي يعتبر في حد ذاته إشكالية أمام المعلومات المتاحة، لذا من المهم توخي الحذر و الحيطة، خصوصا عند معالجة مسألة التصنيف. في واقع الأمر هناك صعوبة في التمييز بين مجموعة مسلحة باعتبارها منظمة إرهابية، عصابة، أو حركة تمرد، لأن كل منها تستخدم في غالب الأحيان العنف المسلح. لتظل التصنيفات على أنها جماعات إرهابية، يعكس مصالح سياسية، لنضع في الإعتبار موضوع

[185] كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 114.

[186] مجموعة مؤلفين، الإرهاب و العولمة، (الأردن: عمان، دار الجامد للنشر و التوزيع، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1، 2014)، ص 69.

[187] محمد بلهاشمي الأمين طيبي، مرجع سابق، ص 133.

التصنيف كعملية سياسية ديناميكية المعالم، وموضوع جدل تغذيه التطورات و التحولات الدولية والإقليمية، و خاضع لتأثير التغيرات الجيوسياسية[188].

مفهوم الإرهاب واسع و يغطي وقائع متعددة، و أيا كان التعريف المأخوذ من الصعب التمييز بين الحركات الإرهابية و الكيانات الأخرى كالمقاومة مثلا، عند التصنيف اعتمد معظم المؤلفون معايير أساسية سياسية و أخلاقية للتمييز بين الشبكات الإرهابية و حركات التحرير الوطني والمقاومة، ليكتب القانوني "**Maurice Duverger**" بداية سنوات الثمانينات أن الإختلاف الأساسي بين الكيانات يتضح في طبيعة الأنظمة التي تعمل عليها، مثلا حركة المقاومة تستخدم شرعية العنف بمكافحة نظام استبدادي أو استعماري في حين الإرهاب يضرب النظام الديمقراطي، معيار ثاني يقوم على الوسائل المعتمدة، فحركات المقاومة تتخلى عن استخدام التعذيب لضرب الأبرياء في حين الإرهاب قبل كل شيء تقنية تتميز باستخدام العنف، كما أن حركات المقاومة و التحرير الوطني تعرف من حيث أهدافها نحو تحرير إقليم مستعمر من طرف قوة أجنبية أو استعمارية[189].

كما سبق الذكر، "مشكلات طارئة/ مستجدة" أهم ما ميز المسرح الساحلي في الآونة الأخيرة نتيجة النشاطات الجهادية المنعوتة "بالإرهاب"، قضية لم تخضع لتقويم حقيقي؟ حيث ارتبطت بقراءتين: "أولى إعلامية" ما يميزها الطابع الإخباري في الغالب، و أخرى "حكومية" مفادها تقويم أمني استخباراتي بصورة خاصة[190]، ليوصف على أساسها الساحل كمركب أمني إقليمي فوضوي "anarchic". ليطرح السؤال نفسه ما هي الصورة الحقيقية بالساحل الإفريقي في سياق التنظيمات الجهادية؟ إن استخدام كلمة "إرهاب" بالمنطقة يميزه طابع التداخل، و هذا راجع في الأساس إلى تعدد الجهات الفاعلة بالساحل الإفريقي و استخدام المصطلح وفق ما يحقق مصالح الأخيرة، هناك من يربطه بنشاط تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، هناك من يربطه بمناطق تواجد الطوارق، و هناك من يربطه بالجماعات الجهادية المستجدة في ساحة المنطقة كحركة أنصار الدين و حركة التوحيد والجهاد غرب إفريقيا[191]. لتبقى تعريف قضية الإرهاب والجماعات المنتشرة محل اختلاف و رؤى متباينة و ذلك حسب توجهات كل فاعل بالمنطقة.

تقدم الولايات المتحدة الأمريكية تعريفا مبسطا للإرهاب باعتباره: " أعمال عنف تجري للأسباب السياسية". و أكثر ما شكل غموضا في تعريفها للإرهاب هو إدراجها لجماعات فلسطينية

---

[188] GREGORY, Gomez, Groupes terroristes : Tel que définis par le Canada, Equipe de recherche sur le terrorisme et l'antiterrorisme (ERTA), date de consultation : 20-01-2017, sur le site : www.erta_tcrg.org/groupes/groupes.description.htm.

[189] DASQUE, Jean-Michel, Geopolitique du terrorisme, Edition ellipses, 2013, PP 13-14.

[190] كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 95.

[191] كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 69.

ضمن قائمة المنظمات الإرهابية، فهي بذلك ترى في حركات التحرر الوطني في غالب الأحيان حركات إرهابية، في نفس الوقت تنظر في شؤون دول أخرى على أي حركة تمرد شأن داخلي أو دفاع مشروع[192]، تناقضات في مواقفها الخارجية راجع بالأساس إلى مصالحها بالدرجة الأولى.

فعلى سبيل المثال و بالساحل الإفريقي، حسب ما أفاد به تقرير المركز القومي الأمريكي لمكافحة الإرهاب "The national counterterrorism center" لسنة 2014، تصنف الولايات المتحدة الأمريكية **حركة أنصار الدين** ضمن قائمة المنظمات الإرهابية[193]، موقف يتعارض و الرؤية الجزائرية التي أدرجت الحركة حسب تصريح أقامه "**DjallilLounas**" مع وزير "للشؤون الخارجية أسبق" بالجزائر في أكتوبر 2012، مصرحا: " ***جماعة أنصار الدين:*** *منظمة محلية "local organization" مكونة من طوارق و تأسست لأسباب سياسية، مقارنة بتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي و حركة التوحيد والجهاد غرب إفريقيا، منظمتين إرهابيتين عبر وطنية*"[194]. من جهة أخرى الجزائر لا تدخل في مفاوضات أبدا مع الجماعات الإرهابية، وهو الدليل الذي من خلاله يعتبر حركة أنصار الدين وفق التوجه الجزائري منظمة محلية غير إرهابية، حيث أن دخول الجزائر في أي مفاوضات و لعب دور الوسيط يكون مشروطا مسبقا، ففي الملف المالي كحالة، دخولها مع أنصار الدين و MNLA في مفاوضات تطلب إقناع الأطراف أولا وقبل كل شيء التخلي نهائيا عن فكرة الإستقلال و الإنفصال والحكم الذاتي و عدم إدراج بعض المطالب على الطاولة و إعادة الإرتباط مع حكومة مالي في الشمال، و عند استيفاء هذه الشروط أعلنت الجزائر استعدادها للتدخل كوسيط لدعم حكومة مالي وتقاسم المعلومة الأمنية، الموارد المالية، تدريب الجنود...إلخ[195] و هذا ما تجسد من خلال اتفاق مالي في ديسمبر 2012 قبل أن يتم اختراق بنوده من قبل أنصار الدين و القيام بهجوم، لكن هذه الجهود الجزائرية تعرف تهميشا و تناقضا كبيرا، في سياق ما أشرنا إله سابقا في الفصل الثالث من الدراسة من حيث الممارسة الفعلية، فإذا كانت رؤية مالي لحركة أنصار الدين وفق الطرح الأمريكي كمنظمة إرهابية، سيشكل الخطر الرئيسي، لسبب وحيد يكمن في أن المساعدات و الدعم الأجنبي قد يصبح أداة في يد السلطات المحلية لمالي و دول الساحل عامة، في محاربة **جماعات ليست بالضرورة جماعات إرهابية و لا تهدد سوى المصالح السياسية للحكومة.**

في ظل هذا، يبقى غياب تناسق التوجهات في معالجة شاملة جامعة لموضوع الإرهاب وغياب تعريف قانوني له من المشكلات الحاضرة، تستخدمه الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق جملة من

---

[192] ياسين طاهر الياسري، مرجع سابق، ص ص 44– 45.

[193] The national counterterrorism center, counterterrorism 2014 Calendar, New York, 20-01-2017, http://www.nctc.goc

[194]GEOFF, D.Porter, **Op.cit**, P 57.

[195]LOINNAS, Djallil, **Op.Cit**,PP 154-155.

الأهداف سياسية و اقتصادية، و تظل التعريفات لهذه القضية رهينة و "نابعة من المصالح"، وللقضاء على هذه الظاهرة لابد أولا من الإستناد على العلاقة الخطية "سبب ـ نتيجة"، أي البحث في الأسباب الكامنة وراء الظاهرة و استفحالها و ليس بالوصول مباشرة إلى نتائجها، كما و أن المسألة تأخذ في الإعتبار أبعاد شمولية من اقتصادية (العدالة في التوزيع و التنمية..)، مجتمعية (المساواة والمستوى المعيشي، حقوق الإنسان والديمقراطية...)، غياب ذلك يؤدي بالضرورة لتوليد العنف نتيجة الحرمان والفقر...إلخ. في ملاحظة أخرى للتعريف الأمريكي للمجموعات الإرهابية، أن ما يميزه هو "**طابع الإنتقائية**" لبلدان دون سواها، و الصورة هنا تبقى واضحة، تصنيف خدمة للمصالح كما و سبق الذكر[196]، في حين الجزائر تعتبر الإرهاب أولا و قبل كل شيء "ظاهرة دولية تتميز بالشمولية، تفرض رد فعل جماعي"، و تولي للمجالات الإجتماعية، الإقتصادية والسياسية أهمية كبيرة في حل الظاهرة، وأن الخطاب المرتكز على "التطرف"، له انعكاس في زعزعة المجتمع و تهديد للدولة في هياكلها ومؤسساتها و تشويه لصورة الإسلام[197].

إن دراسة الظاهرة، يستلزم الجانب الموضوعي، من تحليل العناصر، الكشف عن أسبابها ودوافعها، و نتيجة لأن كل دولة تدرس المسألة بصفة مستقلة خاصة بها، اليوم الجهات الفاعلة تقف عاجزة عن مكافحته، لسبب أنه يتم تجاهل بأن الظاهرة عالمية في عمقها، و أنه لا ينبغي التعامل ومكافحة الإرهاب في إطار مصلحة كل طرف بل من أجل الإنسانية ككل. نتيجة هذا الإنفصال والثغرة في سلوكيات الدولة، وجد الإرهاب أرضية مواتية لأنشطته، ليصل إلى ضرب المصالح من بلد لآخر لا ينتمي إليه، بل و حتى تعاون إرهابي فيما بينه[198].

لتبقى الآراء و وجهات النظر متباينة من دولة لأخرى، وضع أفرز عنه صعوبة التوصل إلى اتفاقيات دولية لأنه موضوع يساق في إطار مصلحة الدول من جهة، و وفق مبادئ و خلفيات من جهة ثانية، لتظل في الأخير مضامين الإتفاقيات محل جدل و نقاش و قراءات نقدية. صعوبة ثانية في تحديد المسألة، تتمثل في الإختلاط و عدم القدرة على التمييز بين أعمال العنف و الأعمال الإرهابية و صور الجرائم المنظمة لاستخدامهم العنف المسلح[199]. الرؤية الفرنسية تعرف الإرهاب: "على أنه كل نشاط سواء فردي/جماعي هدفه تقويض النظام العام في الدولة"، أما المدرسة الأمريكية كما سبق الإشارة إليه، تقدم تعريفا للإرهاب يتميز بنوع من القصور على أنه: "أنشطة عنيفة ضد

[196] ياسين طاهر الياسري، مرجع سابق، ص ص 183–186.

[197] عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص 179.

[198] مجموعة مؤلفين،مرجع السابق، الإرهاب و العولمة، ص 10.

[199] مجموعة مؤلفين،مرجع السابق، الإرهاب و العولمة، ص 21.

الدولة من مجموعات منظمة"200 ، وغالبا ما تغلب النظرة المصلحية البراغماتية على التصور الأمريكي لأي موضوع.

في سياق كل هذه المعطيات، يظل الساحل يتأرجح بين مجموعة من المواقف و الرؤى المتباينة، تتناقض أكثر مما تتفق، ليبقى متغير "الإرهاب"، يفرض المشهد الأمني للمنطقة كأولوية لدى الجهات المحلية، الإقليمية و الدولية، في شكل أكثر ما يميزه الضبابية، خصوصا في إطار التعريف المحدد للجماعات المنتشرة، من يطلق عليها مصطلح: الجماعات الجهادية، التنظيمات المسلحة، المجموعات الإرهابية، الجماعات الإجرامية، الجماعات الإسلامية المتطرفة...إلخ، لكن كلها تلتقي ضمن نقطة واحدة، الإستخدام للعنف المسلح.

إن إفريقيا عموما و الساحل الإفريقي بالخصوص اليوم، يعاني تهديدات أمنية بالجملة أدى إلى "تدهور البيئة الأمنية"، لتبقى القارة تعاني من المشاكل ذات القضايا المستجدة دون تجاهل القضايا الأصيلة، و آثار السياسات الأجنبية في مقدمتها الفرنسية، لتستفيد الجماعات المسلحة من الضعف البنيوي للدول بالأساس دون تجاهل ضعف الرقابة و السيطرة على الأقاليم لتصبح غير خاضعة للحكم. الجزائر في كل هذا تنادي، تدعو و تناشد المجتمع الدولي مرارا و تكرارا نحو تأهيل دول المنطقة لتحمل مسؤولياتها و تقليص التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لدول الساحل الإفريقي من جهة، في نفس الوقت تؤكد على ضرورة التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب من خلال تصدير نموذجها القائم على جملة من الإجراءات ذات الأبعاد السياسية، الإقتصادية و الإجتماعية، إضافة للأمنية والعسكرية من جهة ثانية، كإضعاف للجماعات الإرهابية في رحاب مبدأ المصالحة الوطنية201.

7/ الموقف الجزائري و الترحيب بعملية "serval": تكييف أم تحرك وفق سياسات القوى الخارجية !

رغم التشديد على معارضة أي تدخل عسكري في مالي، تنتقل الجزائر إلى موقع الترحيب بفتح مجالها الجوي للقوات الفرنسية، موقف يبرر على أساس تكييف للوضع الراهن، من تم تبريره على أساس شرعي حسب ما أقره مجلس الأمن بموجب القرار رقم 2085 و كذلك بطلب من رئيس مالي نفسه، وضع في حقيقة الأمر يلقي نوع من الضبابية في تسيير الجزائر للملفات الإستراتيجية الإقليمية، هذه الضبابية ترجع إلى الطبيعة السرية لمسألة الأمن الوطني و التحفظات في معالجة الملفات والقضايا الأمنية بهدف التسيير الأحسن لهذه القضايا. لكن مقابل ذلك، موقف الجزائر من شأنه خلق سلبية تتمثل أساسا في تغييب عنصر الثقة بين الحكومة و الرأي العام الداخلي الذي يحاول معرفة

200مجموعة مؤلفين، مرجع السابق، ص ص 27-28.

201"السلم و الأمن في إفريقيا: نظرة موحدة لمجابهة التهديدات"، مجلة الجيش، العدد 632، مارس 2016، ص 48.

موقع أمن البلاد ضمن الخارطة أو البيئة الأمنية الإقليمية في ظل التهديدات العبر الوطنية من جهة[202]، كما و يخلق عنصر الشك بينها و بين دول الساحل من جهة ثانية.

إن الطرف الجزائري ينظر إلى مشكلات الساحل أمرا واقعا، فرغم التشبث بالحل السلمي، استجابت للقرار الفرنسي، ليكون الرد من الجماعات المسلحة بهجوم على المجمع الغازي بعين أميناس سنة 2013، لتنهيه الجزائر بعملية حاسمة، مناورة أظهرت الجزائر عدم خضوعها للجماعات المسلحة و الإرهابية[203].

8/ تدخل أجنبي بالساحل الإفريقي: تغذية للنزاعات و تراجع للطرح التنموي الجزائري

كما تم الإشارة إليه، فإن عسكرة منطقة الساحل الإفريقي بإعطاء الأهمية القصوى للبعد العسكري مقارنة بالحصص التنموية التي تبقى الجانب الأضعف في أطر التوجهات الفرنسية والأمريكية، التي حتى وإن وجدت لا تكون على المدى الطويل، يتناقض تماما و الرؤية التي يطرحها الطرف الجزائري ذات البعد التنموي، الذي يرى في استخدام القوة العسكرية زيادة للعنف و تعميق للتهديدات الأمنية بالإضافة إلى تشتيت أوراق التهديد من مالي نحو كامل منطقة الصحراء/ الساحل، لتتشكل بمنطقة الساحل **رؤيتين** حول قضية انعدام الأمن، من جهة رؤية غربية تتمحور في الكفاح ضد الإرهاب الذي يخدم قاعدة لأفعال الجماعات الإرهابية في أوروبا و فرنسا بالتركيز على البعد العسكري، بالمقابل رؤية محلية إقليمية مفادها الحاجة إلى الأمن اليومي الضروري للتنمية التي يرغب فيها السكان على نطاق واسع مهددين بمختلف أنواع الجريمة المنظمة.

ليتبلور الموقف الإستراتيجي الذي تتبناه الجهات الغربية في إفريقيا جنوب الصحراء على عناصر استخدام القوة العسكرية، المطالب الصريحة و العلنية من طرف الدول الإفريقية بالتدخل و البعد الإقليمي المتعدد الأطراف في العمليات العسكرية[204].

بالتالي واقع من شأنه تغذية النزاعات أكثر فأكثر، و هذا ما جسد على أرض الواقع، فرغم الهدوء النسبي الذي تشهده المنطقة خلال السنتين الأخيرتين أي ما بعد عملية "barkhane" التي

---

[202] منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 492.

[203] كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 283.

[204] Clloque internationale: Les enjeux de la crise sécuritaire au Sahel: entre fractures territoriales, terrorisme et conflits intercommunautaires, Université Paris (Panthéon Sorbonne), 2018, P 3.

انطلقت بأوت 2014، إلا أن هذا حقيقة الأمر له نتائج سلبية من جهة أخرى، فعملية التدخل العسكري ببعدها الإقليمي تمخضت عنها سلبيات و نتائج عكسية أهمها[205]:

– نجاح تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي من استدراج فرنسا و انجرارها في بدء حرب على **المدى الطويل** بالدخول في مواجهة و تصادم مجهول، لتطرح تساؤلات كثيرة: هل تستطيع و بإمكان فرنسا تحقيق نصر حاسم و القضاء على الجماعات الجهادية التي تمكنت من نقل الحرب من المدن نحو الصحاري الشاسعة، كعامل يعزز نجاحها بالنظر إلى خبرتها الجيدة للمكان و أنها البيئة الأصلية لهذه الفصائل، الأمر الذي يمكنها من اتباع إستراتيجيات مضادة تلحق خسائر بشرية و مادية في صفوف القوات الفرنسية.

– فرض أعباء ثقيلة على دول الميدان التي تعاني أصلا أزمات على مختلف الأصعدة و التي ستضاف عليها هجمات انتقامية بالنظر إلى تعاون هذه الدول و مساندتها للتدخل الفرنسي.

– نجاح الجماعات المسلحة من إدخال الطرف الفرنسي في حرب استنزاف خصوصا و صعوبة فضاء الساحل.

– صعوبة المهمة الفرنسية في ظل التعاطف النسبي من قبل بعض السكان المحليين للجماعات الذين يرون أن العمليات العسكرية ما هي إلا نوع من استمرار الإرث الكولونيالي.

–إمكانية تضافر الجهود الجهادية بين المجموعات الأصلية و كل فروعها، لتصبح مالي منشأ الحرب و الجهاد ضد الغرب، ما يفرض تهديدات جديدة للأنظمة الحاكمة في مواجهة الفكر الجهادي الذي سيتغلغل أكثر فأكثر بإزاحة الأنظمة السياسية القائمة.

لتصبح النتيجة وراء كل هذا، أن مصالح الطرف الفرنسي و الأطراف المساندة للتدخل، هدفا مباشرا للعمليات التي ستقوم بها التيارات الجهادية خلال المرحلة القادمة، و يوقع قضايا الأمن الإنساني والتنمية ضمن الأولويات المتأخرة، ما يترجم تجاهل الواقع المجتمعي لسكان المنطقة الذي يعاني بالأصل تهميشا و حرمانا و فقرا...

لنطرح التساؤل المهم: هل يمكن القول أنه من مصلحة فرنسا و أمريكا استمرار النزاعات في إفريقيا كتبرير لتواجدهما العسكري في سبيل مكافحة الإرهاب؟ ليظل الأخير الورقة المربحة في أيدي القوى الغربية وراء تحقيق مصالحها الإستراتيجية. تدخلات أجنبية تبقي واقع دول الميدان و الإستجابات الإقليمية أهمها الجزائر ذات تحركات رهينة التوجهات الغربية.

[205] محمد بوبوش، مرجع سابق،ص ص 199– 201.

التواجد العسكري الفرنسي– الأمريكي صراحة، عامل تغذية و تصعيد لانعدام الأمن بالساحل، فهو بمثابة حافز لتعبئة و تجنيد هياكل و إيقاظ لخلايا نائمة، بالقياس على الجزائر يشكل لها استنزافا ماليا و عسكريا و عبئا على الدول المجاورة التي تعرف نقصا و محدودية الرقابة و السيطرة على الأقاليم، ما يؤدي إلى تشتيت الجماعات المسلحة على الحدود الجزائرية[206].

ليبقى البعد العسكري الأكثر حضورا في الإستراتيجيات الغربية– الفرنسية– وفق ما ذكرته الباحثة المشاركة في مركز " Michel De L'Hospital" بجامعة "Clermont-Fenant" ب Auvergne في فرنسا، **Amandine Gnanguenon**، "وذلك لعدة أسباب ببساطة لأننا أمام مسألة إمكانيات الجيوش الإفريقية الضعيفة. لكن التساؤل: هل ببساطة قلّة الإمكانيات؟ أو أنه علامة أن السلطة السياسية ذات عدم ثقة أو ارتياب من السلطة العسكرية؟ لترىAmandine Gnanguenon، أن القادة السياسيين ذوي جيوش قوية، مجهزة و ذات خبرة سيكون هناك انقلابات عسكرية، و هنا نطبق التفكير العكسي، بمعنى جيش قوي يشكل خطر على القادة السياسيين للإطاحة بهم. فالملاحظ في الجيوش الإفريقية نقص الإمكانيات، عدم إمكانية الإنخراط، عدم القدرة من تكييف الوسائل مع التهديدات، ورأينا مسألة الإرهاب و مكافحته، إلى اليوم تحاول فرنسا بناء جيوش ذات مستوى، في هذا الإطار هي بحاجة للعنصر المعلوماتي، بتقاسم المعلومات. حقيقة الأمر، ترى Amandine Gnanguenon، أن المهمة الفرنسية تظل صعبة، رغم إمكانياتها و إرادتها السياسية، ذلك يبقى غير كافي، لأن المهمة تتجاوز ذاتها تتجاوز عهدة الرئيس التي ستنتهي، مشكل يدخل ضمن مدة التدخل العسكري الفرنسي، و مشكل تماسك وطني و اجتماعي. لهذا نعود بالضرورة إلى فكرة الأمن الشامل، المهمة العسكرية ليست الحل، يجب اتباع نهج متعدد الأبعاد، التساؤل عن ما هي مطالب الإرهابيين؟ خطاباتهم بين الشعوب المحلية لمنطقة الساحل الإفريقي؟ التساؤل عن البيئة الأمنية و النتائج على المدى الطويل؟[207]

9/ اختلاف الرؤى بين الجزائر و الفواعل الغربية، تقويض لمسار حل نزاعات الساحل الإفريقي

في هذه النقطة، نخص بالذكر انعكاسات التواجد الأجنبي بالمنطقة في ظل عسكرة المنطقة، لما له من تداعيات على الجزائر، حيث تجد الأخيرة نفسها بمفردها في صلب سياسات القوى الكبرى وترحيب دول الميدان لاستجابات الأخيرة في معالجة الملفات الأمنية، قوى كبرى هدفها الأساسي ليس أمن الساحل و إنما تأمين المصالح و حمايتها، لتقع الجزائر ضمن المحصلة الصفرية، خاصة ضمن

[206]منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات– الميادين– التحديات، ط 1 (قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2015)، ص 302.

[207]Afrique : le grand défi sécuritaire, Culture monde « magazine internationale sur France culture », De Djibouti à Nouakchott : l'influence des puissances étrangères, 06-12-2016, Date de consultation : 24-03-2017, sur le site : www.franceculture.fr

التعاون الفرنسي– الأمريكي على أرض الساحل الإفريقي، لتتشكل الرؤية لفضاء الساحل الإفريقي من وجهات الفواعل الأجنبية ضمن دائرة "الرهانات الجيواستراتيجية" مقارنة بما يمثله للجزائر كلاعب إقليمي محوري، باعتبار الساحل الإفريقي صراحة مسألة أمن وطني[208]، من هنا الجزائر " لا تريد أن تصبح مجرد بيدق لتنفيذ إستراتيجيات أجنبية بدعوى التقارب والتعاون الأمني"[209]. في نفس الوقت اختلاف الرؤى يتضح من خلال **إدراج السياسات الغربية مسألة مكافحة التمرد بالأصل في قلب قضية مكافحة الإرهاب**، ليمثل ذلك جزءا من تضخيم المشكل الأمني في الساحل الإفريقي، فبالنسبة للجيوش الإفريقية تتوافق لحد كبير مع القوى الأجنبية الغربية كفرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة التمرد، الذي يمثل في بعض الحالات مشكل أكثر عمقا مقارنة بهجوم الجماعات الإرهابية[210]. لتصبح النتيجة الخلط في الفهم العام لمشاكل منطقة الساحل وتصنيف أي حراك على أساس تنظيم إرهابي. من هذا المنطق تصبح تصورات الجهات الإقليمية، المحلية والخارجية محل اختلاف، فعلى أي أساس يتم حل نزاعات المنطقة؟ و وفق أي مفهوم سيتم بناء الأمن والسلم في الوقت الذي تختلف فيه الرؤى بين الفواعل؟

كاستنتاج، إن استراتيجية القوى الأجنبية خاصة منها الفرنسية و سياسة التدخل الفرنسي، ذات تأثير على الجزائر، تأثير يّقوض الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية و بناء أمن وسلم المنطقة، فكما رأينا، فرنسا تعتبر الأولى على المستوى الأمني مع مالي، و على الصعيد الجيواستراتيجي، تدخل يثير و يهزّ الخطط الجزائرية لتظل فرنسا الطرف القائد بالساحل الإفريقي لا سيما بمالي راسمة مشهدها العسكري، و على أية حال، الموقف الدفاعي الجزائري يحصر دورها ويحد من طموحاتها الإقليمية في تفضيل دول الميدان التعامل مع القوى الأجنبية و الترحيب بالبعد العسكري. واقع ميداني، يحد من تشكيل جنبا إلى جنب (الجزائر و فرنسا) قوة دافعة لأي مبادرة إقليمية و دولية بالساحل الإفريقي،اختلافات بين الجزائر و باريس حول حل أزمة مالي لا يمكن أن يتطور إلى تعاون أمني على أرض الواقع، و إمكانية قيام تكامل في إطار نهج تعاوني بالساحل الإفريقي بعيد جدا.

في جانب آخر، و في سياق مواجهة أزمة الساحل الإفريقي، كان المثل الأعلى هو أن يكون هناك تكامل إقليمي و يتكلم المغرب العربي بصوت واحد، لكن مثل غياب هذا الإطار الإقليمي، يبدوأن الإتحاد الأوروبي يسعى على سبيل المثال إلى تضمين نهجا جديدا مع موريتانيا التي تظهر التزاما في مكافحة الإرهاب، كما يهتم بالدور الذي يلعبه المغرب في أمننة الساحل، بالرغم من أن

[208]منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: الميادين، المحددات، التحديات، مرجع سابق، ص 99.

[209]منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: الميادين، المحددات، التحديات، مرجع سابق، ص 105.

[210]Thierry DE MONTBRIAL et David DOMINIQUE,**Op.Cit**, P 85.

الأخير ليست له حدود مباشرة مع الساحل و يعترف به الإتحاد الأوروبي كحليف قوي ذو ثقل و روابط تاريخية بهذا المجال من إفريقيا[211]، ليصبح الدور الجزائري في المعادلة الأمنية بالساحل الإفريقي محصورا و مرهونا في نطاق التدخل الأجنبي العسكري ضمن لعبة التحالفات بين الجهات الخارجية والإقليمية و المحلية، لهذا يجب الوصول إلى صياغة استراتيجية متكاملة تأخذ في الحساب التواجد العسكري الفرنسي– الأمريكي و منطق التحالفات و النظر إلى موقع الجزائر في سياق علاقاتها الإقليمية و الدولية للتعامل مع نزاعات المنطقة.

[211]BAGHZOUZ, Aomar, **Op.Cit**, PP 8-9.

الخـــاتـمة

تعتبر مساحة الساحل التي تغطي جنوب المغرب العربي و الساحل الإفريقي الآن واحدة من المناطق الحساسة في إفريقيا و السياسة الدولية، خصوصا بعد التوترات التي شهدتها المنطقة عقب الأحداث في ليبيا سنة 2011 مع سقوط نظام القذافي، ضف إلى النزاع المفتوح الذي أعقبه تدخل عسكري فرنسي منذ 2013 من خلال عمليتي سرفال و برخان، لتظهر تدريجيا الهندسة الأمنية لهذه المنطقة الصحراوية الشاسعة المعقدة التي ترتفع من كونها منطقة مهددة "région-menacée" بسبب المشاكل البيئية، السياسية و الإجتماعية إلى منطقة تهديد "région –menace" تتألف من دول ذات سيادة محدودة تتداخل مع تيارات الجماعات الإرهابية وأشكال الجريمة المنظمة .

في حين أن مالي لا يزال يواجه أزمة سياسية عميقة و ليبيا التي تنحدر نحو زيادة عدم الإستقرار فإن النزاعات بالساحل معقدة على نحو متضاعف، منطقة تقليديا تشكل مفترق لطرق أنشطة غير مشروعة بالنظر إلى المساحة الشاسعة التي تغطيها التي من الصعب السيطرة عليها. دول في مواجهة تحديات بجبهات أمنية متعددة الأوجه داخليا و خارجيا، في ظل الإنتشار الواسع للجماعات الإرهابية وأشكال الجريمة المنظمة، حدود غير واضحة المعالم بين المتغيرين لتصبح عامل تهديد لاستقرار الدول.

إن البناء الإستطرادي لمجموع التهديدات بالساحل من خطف، احتجاز الرهائن، الهجمات الإرهابية...إلخ رافقه تبرير لبرامج التواجد العسكري بالمنطقة تحت هيمنة فرنسية–أمريكية. في نفس الوقت استمرار لوجود الجماعات الإرهابية و مشاركتها في الجريمة العبر الوطنية ما يبرز ضعف المبنى السياسي والأمني لدول المنطقة، إلى جانب التنوع العرقي و الثقافي ليخلق صورة لدول هشة داخليا، وتظهر المنطقة بالفعل كمثال مقنع للعلاقات العبر الوطنية في السياسة الدولية، فإذا كانت الأخيرة في الواقع تشمل دول ذات سيادة فإن الأولى تشير إلى جهات فاعلة غير حكومية و التي تكون في غالب الأحيان عدائية، مع ذلك الدولة لم تختف من المنطقة.

أصبحت منطقة الساحل أكثر فأكثر طريق رئيسي للإتجار غير المشروع، أنشطة تجرى بالموازاة مع تدفق الأسلحة المكثف خاصة بعد فوضوية الداخل الليبي لتتطور بدورها الجماعات الإرهابية.

المنطقة وفقا لمفهوم "transnational" الآن هي رمز لهذا الوضع القسري للدولة في التعامل مع الجهات الفاعلة غير الحكومية و العابرة للحدود الوطنية، حالة مالي نموذج مثالي لذلك بمطالب إقليمية و هوية

الطوارق، عجز في مواجهة الجماعات الإرهابية و الإجرامية بشرعية هشة، وضع حالي يعطي ضرورة النظر في الظروف غير المستقرة بفضاء واسع التي وصلت ذروتها و امتدت لتسود المنطقة على مدى عقود طويلة. الدول المحلية جزء من المشكلة بسبب نقاط الضعف الكامنة، بالصفة التاريخية لها، ثقافتها السياسية و علاقاتها بشعبها، مفهومها للدولة، الطابع الرسمي لسيادتها و مبدأ حرمة الحدود غير المسيطر عليه، مقابل استراتيجيات متضاربة بين مسؤولي الدولة و المجموعات الإجتماعية دون تجاهل ولاء هذه الدول للأطراف الغربية "فرنسا" و "أمريكا"، عوامل ساهمت في توجيه و إعادة تشكيل الهندسة السياسية والأمنية بالمنطقة و فرض مشهد أمني وفق التطلعات الغربية.

في سياق هذه المعطيات بالمنطقة، تحاول الجزائر جاهدة وضع خيارات استراتيجية نحو الحلّ السياسي للنزاعات بطرح تنموي في مشهد يظهر أنه غالبا ما يكون من الصعب الحصول على صورة واضحة المعالم و يرجع ذلك إلى حقيقة أن الجماعات الإرهابية في الساحل تتغير باستمرار من حيث علاقاتها وانتماءاتها و تظل حركية الوقائع في ديناميكية متواصلة.

في سياق المبادرات الإقليمية و الأجنبية الفرنسية و الأمريكية القائمة على أساس بعد عسكري، تظل الإستراتيجية الجزائرية من بين الأنجع و الأهم و من بين الإستجابات الأكثر ضرورية التي تقوم على أساس مفهوم الأمن الشامل بكل أبعاده، بآلية دبلوماسية و تنموية، و من بين الخيارات التي يجب على دول الساحل العمل بها خصوصا في إطار التعاون و التكامل الإقليمي. لأن الجزائر طرف إقليمي محوري بالمنطقة لا غنى عنه، يتميز بشدة الحراك بمبادئ ثابتة و مواقف ذات رؤية استراتيجية، فعدم التدخل والحراك بحذر مع تفادي أي عمل استباقي ما هو إلا إدراك منها بشدة وخطورة الوضع في بيئة مليئة وواقع يسوده عدم الإستقرار و كثرة الفواعل و الأفعال المتنوعة والمتزايدة بشكل مستمر و عدم اليقين والقدرة على التنبؤ، ليظل الساحل في علاقات لاخطية أي مجموع المدخلات ليست بالضرورة نفس المخرجات المتوقعة لأن المنظومة معقدة و النتائج غير قابلة للتنبؤ، و هنا عدم التدخل يمثل موقفا في منحى صحيح و مدروس من طرف الجزائر لأنها على يقين بأن الدخول في بيئة الساحل هو دخول في مستنقع بدون مخرج أو مجهول، سيكلفها عبئا بشريا واقتصاديا ما يجعلها تبني استراتيجية دفاعية بالتالي الفعالية الجزائرية تقوم على قرارات عقلانية.

رغم التواجد الفرنسي و فرضه منطق العسكرة و تفضيل دول الساحل التعامل مع الطرفين الأجنبي إلا أن الإستراتيجية الجزائرية في حراك مستمر من خلال مبادرات إقليمية كخلق مؤسسات أمنية متعددة CEMOCمثلا و UFLفي سياق التعاون الإقليمي. حيث ترى الجزائر أن تفادي الصراعات و الحروب يكون من خلال خلق مؤسسات أمنية تقوم بدور هام للخروج من المأزق الأمني و توفير أمن مشترك، إذن مظاهر التعاون المشترك توفر قاعدة مصالح متوافقة بين الدول لكن بشرط عدم اللجوء إلى وسائل التضليل من مراوغة و غش فيما يخص المصالح الوطنية خاصة الأمنية منها، لكن و لسوء الحظ هذا ما يميز فضاء الساحل القائم على نهج مغاير تماما للرؤية الجزائرية بعلامات عدم الثقة، تفضيل التدخل الأجنبي، و الخيار العسكري. بالتالي عسكرة المنطقة يؤدي إلى تفاقم الصراعات الداخلية يمكن أن يكون له تأثير على أي إنتاج للحلول الدائمة و إنما نصبح أمام تحدي أمني عسكري بدلا من قضية أمن إنساني ومساعدة الدول الهشة الضعيفة للمنطقة. لتظل غلبة البعد العسكري غير ملائمة للأسباب الجذرية للإرهاب، بعد لا يولد سوى التناقضات الإجتماعية القائمة من قبل .

تحاول الفعالية الجزائرية المحافظة على توازن البيئة الإقليمية رغم المعادلات الإقليمية المتناقضة بحل تنموي و آليات التعاون سعيا للبقاء، حيث تنادي بأهمية استراتيجيتها التي تربط بين الأمن و التنمية والحكامة، مثلّث يعتبر الأفضل و فرصة للشعوب في حل قضاياها ذات الأولوية. لأنها ترى في التنمية والأمن علاقة تكاملية وثيقة، هادفة إلى ضرورة تحمل الدول مسؤولياتها حيث عملت الجزائر على الكثير من المشاريع التنموية في هذا الصدد إدراكا منها على أن التهميش والحرمان يزيد و يخلق حالة اللاأمن، إنها رؤية استشرافية تنظر من خلالها الجزائر بأن الساحل يدور في حلقة فوضوية لهذا تحاول نقل النزاعات خارج المجال الأمني العسكري من خلال تقديم النشاط السياسي في التعامل مع التهديديدات الوجودية بجهود دبلوماسية و نزع الطابع الأمني في سلوكها الخارجي.

إن الفعالية الجزائرية ما هي إلا إدراك منها بأن عوامل الفقر و تدني المستوى المعيشي هي أحد المحركات أو مسببات الإنفلات الأمني المنتجة للعنف و اللاأمن. و هي تكمن في عملها بالجانب الكلي لمفهوم الأمن من الجوانب الإجتماعية، الإقتصادية، السياسية...إلخ بهدف تأمين و مواجهة التهديدات بالتالي تعميقها لمفهوم الأمن من الزاوية المعاصرة. و التكامل الإقليمي يجعل الجزائر تنطلق

من التحليل الإقليمي دون الفصل بين وحدات المركب الأمني الإقليمي للساحل، إذن استراتيجية جزائرية من بين المبادرات التي يجب أن تأخذ بالإعتبار، لأنها تمشي وفق إحداثيات و معادلة واضحة: لغة الحوار تخلق أرضية للتفاهم، أما الأمن والتنمية يعني حل النزاعات و تقليل من شدة النزاعات في حين التدخل الأجنبي العسكري ما هو إلا تصعيد للنزاعات.

تقوم الفعالية الإستراتيجية الجزائرية على أساس مقومات تاريخية حيث تعمل بدروس استراتيجية مكافحة الإرهاب، لأن الأمن العسكري الشامل يعزز العنف أمّا الأمن الشامل فيعتبر أحد السبل الناجحة في تحقيق السلم والإستقرار. إن الجزائر ترى في الأمن و التنمية علاقة جوهرية كهيكل يستبعد أحدهما عن الآخر، علاقة توضح التقارب و الإرتباط الوثيق، فالركود التنموي و تدهور الخدمات، الفقر و المرض و سوء التغذية يوفر أرضيّة خصبة للصراعات الأمر الذي يعطّل عجلة التنمية. لأن المشاكل التنموية تحبط وتفشل من خلق سياسات فعّالة و بنّاءة نحو الإستقرار، لتصبح التنمية مقوما عميقا لاستراتيجية رئيسة نحو بناء الدولة وضرورة ملحة للنمو الإقتصادي، الإجتماعي والسياسي و مسلكا لتجاوز حلقة التخلف.

إن المقومات التي تقوم عليها الإستراتيجية الجزائرية و الطرق و الوسائل التي تتبناها في الواقع ذات أهمية بالغة بالرغم من الشراكات التي تربط بين دول الساحل و الأطراف الأجنبية، في ظل كل هذا تواجه الجزائر الثقل الغربي بحركيتها و تتبعها للتحولات و الأحداث المفاجئة بالمنطقة ما يجعلها ذات الأولوية من بين جميع المبادرات خاصة فيما يخص تصديرها لنموذج مكافحة الإرهاب و تجربتها الفعالة من خلال مبدأ المصالحة الوطنية، استجابة إقليمية غرضها بناء سلم المنطقة أولا و قبل كل شيء.

وفقا للتحليل الإستراتيجي للبيئة الجزائرية، تحددت لنا ملامح الضعف و التهديد، القوة والفرص، ليظهر لنا مدى ثقل وزن الضعف و التهديد بالنسبة للبلاد، ليركز خطاب النظام الجزائري على الأمن المرتبط ببقاء و وجود الجزائر ضمن مفهوم التهديدات الأمنية الخارجية الجديدة التي لم يسبق لها مثيل، فتبني الدولة موقف الحذر، الدفاع دون الإنجرار خارج الحدود ما هو إلا إدراك منها بشدة خطورة الوضع و أي قرار أو خيار استراتيجي إلا و مرتبط بسلامة النظام و استقراره، فالنظام أكد مرارا وتكرارا "نحن لا نحتاج دروسا من الخارج."

تقع منطقة الساحل الإفريقي في تحدي كبير الذي يكمن في كيفية تحديد الأولويات بين الأمن والتنمية (مجال الدفاع والخدمات من صحة، تعليم...إلخ)، القضية التي تنادي بها الجزائر، و منه كيفية التصدي لتحديين خلال أطر زمنية واحدة، من ناحية الحاجة إلى الإستثمار في القطاع الأمني (الجيش) من أجل أن تكون قادرة على مواجهة التهديدات الحالية على المدى القصير، في نفس الوقت الحاجة إلى الإستثمار في مسألة التنمية على المدى الطويل، ليبقى هنا الدور الإقليمي الجزائري كلاعب متميز بالمنطقة من خلال محاولة تعزيز الثقة مع دول المنطقة و تحقيق تكامل إقليمي على أساس التعاون المرتبط بترتيبات الأمن الإقليمي.

المنظومة بالساحل جد معقدة تتميز بتطورها الكبير ما يجعلها حالة حرجة بالنسبة للبيئة الأمنية الإقليمية، عند هذه النقطة تصبح فيها المنظومة المعقدة و غير المستقرة بتدخل عامل يشكل زيادة ضغط و انشطار فيها، هذه الحالة تدعى نقطة التشعبات التي يحدث فيها تغير كبير لينجم عن هذا العامل منظومة جديدة مختلفة عن أصلها لكن تحتفظ باستمراريتها في بعض الجوانب. في بيئة الصحراء . الساحل، شكّل انهيار النظام الليبي، عامل الضغط و الإنشطار ليصبح نقطة تشعب فاقمت من نزاع الساحل و أزمة مالي خاصة، من انتشار للجماعات المسلحة، الأسلحة، عودة الطوارق المسلحين نحو مالي و النيجر...إلخ.

ليواجه أطراف المنطقة و دول الجوار كالجزائر، منظومة فوضوية معقدة كلها في الأصل لاخطية ولهذا السبب حالة التنبؤ بالنتائج و فهمها ليست بالأمر السهل، على العكس من المنظومة الخطية التي تكون فيها المدخلات متناسقة مع المخرجات، منه مجموع المدخلات يساوي مجموع المخرجات ووفقا للمعادلة تكون النتائج قابلة للتنبؤ. بهذا الطرح يلعب عنصر المفاجأة دوره في تحديد سياق بيئة الساحل الإفريقيبالنظر لوجود مجموعة من العواقب و الظروف المفاجئة في البيئة الإستراتيجية التي ليست أحادية الجانب وإنما تتضمن مجموعة من الأطراف (جماعات مسلحة متعددة ,MUJAO MNLA، جماعات إرهابية كتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي و بوكو حرام، القوى المحلية، أطراف أجنبية كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، جماعات متمردة، دول الجوار كالجزائر...إلخ)، يتخذون مجموعة من الإجراءات وردود فعل، أحيانا أخرى يتخذون إجراءات استباقية بهذا تصبح درجة التعقيد متفاقمة بالرجوع إلى ما يمكن أن يقوم به الآخرون، هكذا خاصية اللاخطية للساحل الإفريقي

ناتجة عن التفاعلات المتشابكة و الظروف المفاجئة أو المنظومات الفرعية السائدة، و بصفة عامة الدول و الأطراف الفاعلة ذات سلوكات و ردود فعل و إجراءات استباقية خاصة منها التدخل العسكري الأجنبي ليجعل من منظومة الساحل الإفريقي في وضع لاخطي الذي تظل فيه مجموع الفرص والتهديدات غير قابلة التنبؤ.

هذا التعقيد في الساحل الإفريقي، راجع بالأساس إلى ردود فعل الأطراف سواء بشكل فردي أو جماعي (علاقات ثنائية أو متعددة الأطراف) لمجموع التحديات و الأخطار التي تواجههم و تهدد بقاءهم، الأمر الذي يشكل حالة من عدم الإستقرار، فتسعى الدول إلى خلق سلوكات و اتباع نماذج ذاتية جديدة تتماشى و ظروف البيئة الإستراتيجية في سبيل استعادة التوازن السابق أو تحقيق مصالح خاصة.

كما هو الوضع في أية منظومة معقدة تطوّر الدولة سلوكها وفقا لمعامل التغيير في البيئة الإستراتيجية و المقصود منه التغيير في الطرق و الوسائل، و هنا تظهر عملية قدرة الدولة على التكيف بالمحافظة على العوامل المستمرة من الماضي التي تعتبر جزءا أساسيا في استراتيجيتها مع الأخذ بعين الإعتبار عوامل" النظام الناشئ الجديد (عوامل التغيير)"، بحيث يكون الهدف من التكيف هو " المحافظة على توازن مقبول بين الإحتياجات الداخلية و المطالب الخارجية بالشكل المناسب "، بهذا يظهر انسجام الدولة مع ظروف البيئة الإستراتيجية و كل هذا سعيا منها في البقاء، و هو الحال بالنسبة للجزائر التي تعتبر الساحل فناءها الخلفي و عمقها الإستراتيجي، فرغم ثبات مبادئها تجاه حل النزاعات الإقليمية فقد عرفت نوعا من المرونة بالسماح للقوات الفرنسية التدخل بشمال مالي، موقف جاء تكيفا و واقع الوضع المتأزم خصوصا بعد استنكار حركة أنصار الدين للإتفاق الموقع في ديسمبر 2012 و توجيه هجمات على مواقع بمالي.

تكيف السياسة الجزائرية ليس بصورة مستمرة، في حالات أغلبها يسودها نوع من السكون و الإستقرار القائم على الآلية الدبلوماسية في تسوية النزاعات، لتمر أوقات يتخللها نوع من التغييرات قد تكون سريعة، أمر يخلق توازن جديد، فإذا ما أخذنا الظاهرة بعين الإعتبار فإن أحداثا صغيرة أحيانا تولد أحداثا كبيرة في البيئة الإستراتيجية و هذا ما يسمى " بتأثيرات الفراشة "، بطريقة مشابهة لنظرية الفوضى.

منه يصبح الوضع بمنطقة الساحل " كمّا " من الأحداث ذات تأثير و عواقب لا يمكن إلغاؤها وتتولد عنها ظروف مختلفة لتصبح مهمة صانع القرار صعبة و يكون أمام خيارات إما التعامل مع مجموعة العوامل و التحديات بطريقة رد الفعل، أو السعي لإجراء دراسة دقيقة لاستغلال هذه النتائج وتحويلها إلى فرص لتعزيز المصالح الوطنية، و هو الحال بالنسبة للجزائر التي تتبنى موقف رد الفعل باستراتيجية أمنية دفاعية سعيا منها لمواجهة تهديدات المنطقة المتزايدة، استراتيجية أمنية تتجسد في إطار الطرح البنائي لمفهوم الأمن على أساس أنه شيء يمكن بناؤه من خلال المجتمع و ليس القوة ضف لآلية الحوار كأداة رئيسية في تحقيقه دون تجاهل التعاون بين الدول على أساس المصالح والإحتياجات المشتركة كمؤشر في تحقيق الإستقرار و أن أهم تهديد للأمن الوطني هو غياب الأخير – التعاون–، ولعل أن الدور الجزائري خارج حدوده و بمنطقة الساحل الإفريقي القائم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، التسوية السلمية للنزاعات، حسن الجوار، عدم تدخل الجيش، التكامل والتنسيق الإقليمي بين كل من مالي، النيجر، موريتانيا وتشاد، دور الوسيط و صانع السلام، أداء يترجم ذلك الطرح.

و عن منطقة الساحل الإفريقي في ظل السياسات و الإستراتيجيات الفرنسية و الأمريكية و منطق التكامل بالمنطقة، في ظل الإستراتيجية الأمريكية "البصمة الخفيفة و القيادة من الخلف" التي تعتمد على التحالف و الشراكات، فإنه لاشيء مسلم به و محسوم بصفة مطلقة خاصة في مجال العلاقات الدولية حيث صفة التغير و دينامية الأحداث مستمرة، دعم أمريكي لفرنسا قد يتحول في أي لحظة، فكما سبق الذكر، الطرف الأمريكي يمشي وفق إحداثيات معينة و حسابات تكتيكية بالقارة الإفريقية، لتبقى ما ستسفر عنه المرحلة القادمة خصوصا بعد وصول "دونالد ترامب" كرئيس جديد للولايات المتحدة الأمريكية إلى سدة الحكم، بعدم اليقين و التنبؤ...

ليبقى دعم أمريكا لفرنسا يترجم في إطار تقاسم الأدوار بالمنطقة، حضور أمريكي بالساحل غرضه تأمين المصالح في إفريقيا (شرقها أي القرن الإفريقي، و نحو خليج غينيا) ليقع الساحل ضمن لعبة إستراتيجية بين فرنسا و أمريكا، بالتالي شراكة جديدة في العلاقات بين الطرفين تؤشر لخطة طويلة الأمد وراء عملية التواجد في الساحل الإفريقي. في سياق هذا، ينبغي ضرورة تفعيل الإستراتيجية الأمنية الجزائرية بمنطقة الصحراء– الساحل في المستقبل القريب، بصياغة تأخذ في عين الإعتبار

تواجد الأطراف الأجنبية وعلاقاتها بدول الميدان و محاولة كسر الولاء و الخضوع بسياسات مضادة، و عدم تجاهل أي حدث من شأنه تشكيل عنصر مفاجأة، كما على القادة الجزائريون تفعيل الهياكل الإقليمية كلجنة الأركان العملياتية المشتركة بين دول الساحل والإنخراط في المؤسسات الإقليمية كG5 كل هذا لتجنب تحييدها وإقصائها عمّا يجري بالمنطقة مع ضرورة زرع الثقة بينها و بين وحدات المركب الأمني الإقليمي للساحل الإفريقي والعمل بشكل متناسق جماعي يخلق التعاون المشترك بعيدا عن العلاقات التقليدية في جانبها الثنائي بين دولة ودولة، ضرورة توسيع و تعميق مفهوم الأمن بقطاعاته و مستوياته المتعددة بنظرة شاملة و ممارسة عملية على أرض الواقع و ليس في إطاره النظري مع محاولات الإصلاح أو التغيير الجذري إن أمكن ذلك، ضرورة إيجاد وسائل و طرق تقنع فيها رؤساء الدول بضرورة إيجاد البديل عن البعد العسكري المتمثل في التنمية وإيلاء الأهمية للمناطق المهمشة التي تعاني الحرمان مع ضرورة إشراك السكان المحليين والأخذ بمواقفهم، و تمرير مقاربتها ونهجها القائم على الحوار في حل المشاكل و النزاعات مع ضرورة تمرير تجربتها في مكافحة الإرهاب القائمة على أسس المصالحة الوطنية و العمل بها من طرف الدول الإقليمية و الدولية.

تظلّ المهمة صعبة التنفيذ و التكهن في سياق سياسي و أمني جد هشّ و متغيّر، فالمشاكل التي تعرفها المنطقة لا تتراجع بالحلول عسكرية. بالعكس، يمكن حل المشاكل باستراتيجية جماعية بنظرة شاملة مشتركة لفضاء الساحل، في سياق أين التحديات و المميزات نفسها، نهج شامل يعكس الميزة المشتركة لهذا الفضاء من إفريقيا الذي ينبغي أن يندرج في معنى التكامل الإقليمي المتناغم، وفي سياق إعادة صياغة دول الساحل على أساس الحكم الرشيد و احترام حقوق الإنسان.

إن الخلل لا يكمن في الإستراتيجية الجزائرية بل في خيارات دول ميدان الساحل الإفريقي التي تحكمها جملة من المصالح الخاصة في مقدمتها تحقيق مصلحة بقاء الأنظمة و مصالح القوى الكبرى على حساب مصالح الدّول و الشعوب.

توصيات:

- الحاجة إلى تقييم عقيدة الدفاع الوطني الجزائري التي لا تزال تنبع من مذهب سنوات السبعينات.
- إعادة النظر في العلاقات الإقليمية لتعزيز التعاون و الإستقرار للمنطقة.
- ضرورة إنشاء بنية و منظومة أمنية تعاونية أكثر كفاءة و الذهاب إلى أبعد ما هو موجود بالفعل.
- ضرورة ابتعاد دول الميدان و حى الإقليمية عن دور الشريك الأفضل للقوى العظمى، الشراكة التي تأخذ في الإعتبار المصالح و ليس دور الأداء.
- ضرورة تأسيس سلطات شرعية قادرة على تأمين الحدود و ملء الفراغات.
- أفضل مواجهة هي الإستجابة الجماعية لمجمل التهديدات الأمنية بالتعاون المشترك أساسه الثقة المتبادلة.
- ينبغي للجهات الأجنبية تكريس الإهتمام لتحقيق الإستقرار في مالي و ليبيا و حتى دول الجوار كالنيجر، تشاد، نيجيريا، فالتحدي هو إشكالية بناء نموذج دول قوية بشرعية في المركز تكون قادرة على حماية وخدمة مواطنيها في المناطق المهمشة.
- ضرورة التركيز على المصالحة الوطنية في حل الأزمات بدلا من السيطرة على الجهات و أطراف النزاعات.
- تعميق القدرات الوظيفية على نطاق واسع و تعزيز الديمقراطية و الشروع في تنمية أكثر شمولا.
- إعادة تأسيس شرعية جديدة للسلطة كمفتاح لدولة مستقرة، تكون شرعية في نظر السكان الماليين.
- إصلاح قطاع الأمن "كمّا و نوعا"، حيث أن التهديد لم ينته بالساحل و مالي خاصة، فالهجمات الإرهابية لا تزال متقطعة لسببين، الأول أن الجماعات الإرهابية لم تختف، ثانيا أن هذه الجماعات من الصعوبة تدميرها كليا فقد تكون هناك خلايا نائمة أو في طور النمو. لذلك يعتبر إصلاح قطاع الأمن أساسيا للإستجابة لمجموع التحديات الهيكلية التي تواجه مالي في مرحلة ما بعد النزاع برؤية شاملة واستجابة للمشاكل السياسية و الهيكلية على المستوى الوطني و الإقليمي.
- العمل بمفهوم الأمن البشري، لأنه يعني حماية الحريات الأساسية، حماية الفرد من التهديدات الخطيرة الواسعة الإنتشار، يجب التركيز على تطلعات كل فرد، يجب خلق أنظمة سياسية، اجتماعية، بيئية، عسكرية و ثقافية تعطي للأفراد عناصر أساسية لبقائهم، وجودهم و كرامتهم. من خلال مفهوم الأمن البشري، السكان الماليين سيتجاوزون الصورة النمطية لقطاع أمن فاسد و إمبريالي إلى نزيه حيث تكون الإستجابة لاحتياجاتهم مباشرة من خلال حماية حقوقهم و التنمية الإجتماعية، الإقتصادية في بيئة آمنة وسليمة.

– تعزيز سيادة القانون و احترام الحريات الفردية و الجماعية و حظر تزوير الإنتخابات و محاربة الفساد و البيروقراطية.

– التأطير المؤسساتي للفتاوى "الرأي الديني" و تدريب و تكوين الأئمة و تعزيز دور الزوايا، الوعظ بالمذهب المالكي و مكافحة التطرف الديني من خلال المدارس، المساجد و وسائل الإعلام.

– برمجة حصص دينية ذات جودة التي تشجع الإسلام كممارسة في الساحل الإفريقي.

– تجفيف منابع تمويل الإرهاب و دعم العناصر الجهادية العائدين من العراق و سوريا، و تشجيع التوبة ونزع التطرف.

–تعزيز عمليات كل من CEMOC و UFL من أجل مكافحة منسقة ضد الجماعات الإرهابية عبر الحدود و تجنب الإزدواجية في أطر التعاون ضد الإرهاب.

– تعزيز التبادلات بينن السكان المتجاورين و الشروع في هيكلة المشاريع للمناطق الواقعة على جانب الحدود و إنشاء مراكز تكوين من أجل الإدماج المهني للشباب.

– التحول في الإطار السياسي بجميع أنحاء المنطقة، بإطلاق محاور من الإصلاحات دون حذف إشكالية التوازنات الإثنية التي ترتب جزء كبير من الإستقرار الإقليمي على المدى الطويل.

– إعادة بناء النظام الإقليمي من خلال بحث واقع جديد لحل النزاعات قوامه الإجماع و التعاون والحوار وليس القوة العسكرية.

– الإعتراف العريض بالحكم الذاتي للمجتمع كمكون من مكونات الدولة، لأن تفكك الدولة ليس في صالح أية دولة، فانفصال الطوارق أو أية فئة أخرى ليس سوى حدوث لأزمة ذات تأثير عبر وطني.

–ضرورة احترام المجموعات المتجانسة دون السؤال حول أشكال الإقليم و خطوط الإنكسار وانشقاقات الماضي و مشكلة الطوارق مع إجراء المزيد من الإجراءات حول المشاركة المدنية.

– خلق مؤسسات قانونية بدول الساحل الإفريقي تركز فيها السلطة على تطوير و تطبيق معايير الحكم الراشد في القطاع الأمني.

– التغلب على تجانس أصحاب المصلحة في المجتمع المدني، بتنظيم إطار التشاور حول الصعوبات ليس فقط من قبل المواطنين لكن أيضا من قبل السلطات المسؤولة عن قطاع الأمن.

–على المدى المتوسط و الطويل، إعطاء صورة ملموسة لمفهوم سيادة القانون من حيث العدالة، تعزيز الخدمات و مكافحة الفساد.

– الإعتماد على حسن النية من طرف الجهات الفاعلة فالعمل المنفرد القائم على المصلحة الخاصة ليس الحل.

قائمة الجداول و الأشكال و الخرائط

قائمة الجداول:

الجدول رقم01: يوضح النظريات التقليدية السائدة في دراسة الشؤون الأمنية	**ص 39**
الجدول رقم02: يوضح اتجاهات المدرسة الواقعية	**ص 80**
الجدول رقم 03: يوضح مصفوفة SWOT	**ص 89**
الجدول رقم 04: المؤشرات و المعايير التي تؤثر في كفاءة الدولة و فعاليتها:	**ص 153**
الجدول رقم 05: يوضح تطور الإستقرار السياسي من 1960–2013 بالساحل	**ص 154**
الجدول رقم 06: المؤشرات الزراعية لدول الساحل الإفريقي	**ص 159**
الجدول رقم 07: السكان المعرضين للخطر و سوء التغذية (1000 x شخص)	**ص 161**
الجدول رقم 08: يوضح مؤشرات التنمية البشرية لدول الساحل الإفريقي مقارنة بفرنسا سنة 2015	**ص 164**
الجدول رقم 09 يوضح لمحة عن سكان الطوارق	**ص 190**
الجدول رقم 10: نيجيريا، بعض مفاتيح التقديم	**ص 196**
الجدول رقم 11: يوضح عمليات التدخل الفرنسي بإفريقيا(1960–2013)	**ص 233**
الجدول رقم 12: الأوليات الأمريكية بالقارة الإفريقية	**ص 253**
الجدول رقم 13: حول النفقات الأمريكية لميزانية الدفاع على الأفريكوم و القيادة بالشرق الأوسط	**ص 265**
الجدول رقم 14: يوضح التكاليف الإضافية المرتبطة بالعمليات العسكرية الفرنسية الخارجية في الفترة ما بين (2008–2015) بالمليون أورو.	**ص 276**
الجدول رقم 15: مجموع المانحين للمساعدات الإنسانية و الغذائية في الفترة ما بين (2000–2014) بالمليون دولار.	**ص 284**
الجدول رقم 16: يوضح المساعدات الإنمائية APA الثنائية الفرنسية لدول الساحل الإفريقي لسنة 2014 (بالمليون دولار)	**ص 287**
الجدول رقم 17: يوضح البيانات المستخدمة لتقدير القيمة من المساعدات الفرنسية المتعددة الأطراف لسنة 2014 تجاه منطقة الساحل الإفريقي (بالمليون دولار)	**ص 289**
الجدول رقم 18 : لمحة عامة عن مساهمات فرنسا في التمويل التنموي بالساحل الإفريقي في إطار استراتيجية الإتحاد الأوروبي (2015–2020)	**ص 291**

الجدول رقم 19: يبين تطور حجم الإنفاق الأمريكي في الفترة ما بين (2015-2016) لدول الساحل الإفريقي (بالمليون $):	**ص 297**
الجدول رقم 20: يوضح وضع التمويل المقدم لبرنامج TSCTP، من طرف الوكالة الأمريكية USAIDDevelopment assisstance founding, peacekeping operation، خلال اعتمادات السنوات المالية 2009-2013 (بالمليون دولار)	**ص 299**
الجدول رقم 21: الذي يوضح تطور حصة قطاع الدفاع بالنسبة للقطاعات الأخرى في الفترة الممتدة ما بين (2012- 2017) بالمعيار دينار جزائري:	**ص 334**
الجدول رقم 22: يوضح نقاط القوة/ الضعف، الفرص/التهديدات في البيئة الإستراتيجية الجزائرية	**ص 347**
الجدول رقم 23: المساعدات الأمريكية الخارجية الثنائية إلى الجزائر (2009-2014) بالمليون$	**ص 392**
الجدول رقم 24: يوضح مجموع الإتفاقيات المبرمة بين الجزائر ودول الجوار (2012-2014)	**ص 397**
الجدول رقم 25: يوضح أنماط التغير في الإستراتيجيات	**ص 413**

قائمة الأشكال:

الشكل رقم1: يوضح نموذج "Lykke"	**ص 28**
الشكل رقم2: يوضح المفاهيم المجاورة للأمن	**ص 33**
الشكل رقم03: يوضح العلاقة بين الإستراتيجية و الأمن	**ص 55**
الشكل رقم 4: يوضح مفهوم ومضمون الإستراتيجية الأمنية	**ص 66**
الشكل رقم 05: يوضح مفاهيم نهج الدور	**ص 71**
الشكل رقم 06: يوضح المساهمة في ميزانية عملية MINUSMAمن طرف الدول الثلاث الرئيسة لمهمة حفظ السلام التابعة لهيئة الأمم المتحدة.	**ص 275**
الشكل رقم 07: كرونولوجيا الأحداث الأمنية بالساحل في الفترة ما بين 1960-2015).	**ص 282**
الشكل رقم 08: يوضح حجم المساعدات الإنمائية المبرمجة المرتفعة و المساعدات الإنسانية والمساعدات الغذائيةAPA لكل دولة من دول الساحل في الفترة ما بين	**ص 285**

2000–2014 (بالمليون دولار)	
الشكل رقم 09: APA المقدم لدول الساحل من طرف الدول المانحة 2000–2014 بالمليون دولار	**ص 286**
الشكل رقم 10: يوضح تركيبة مساعدات APA الفرنسية المقدمة لدول الساحل الإفريقي في الفترة (2000–2014)[1].	**ص 287**
الشكل رقم11: يوضح توزيع المساعدات الفرنسية APA، نحو كل قطاع لمجموع دول الساحل الإفريقي 2014	**ص 288**
الشكل رقم 12: حجم المساعدات الأمريكية APA الموجه نحو الساحل الإفريقي في الفترة ما بين 2000–2014 (بالمليون دولار)	**ص 293**
الشكل رقم 13: يوضح توزيع APP الأمريكية للساحل الإفريقي سنة 2014 (%)، لتصبح بوركينافاسو أكبر مستفيد بالمنطقة.	**ص 294**
الشكل رقم 14: يوضح توزيع المساعدات الأمريكية APA، نحو كل قطاع لمجموع دول الساحل الإفريقي 2014 (%)	**ص 295**
الشكل رقم 15: يوضح توزيع النفقات الفرنسية بالساحل عام 2014 (%)	**ص 296**
الشكل رقم 16: تعداد الجنود الأمريكيين من خلال العمليات العسكرية الجارية (إحصاء ديسمبر 2015)	**ص 300**
الشكل رقم 17: يوضح الإستراتيجية الأمنية الجزائرية وفق نموذج lykke:	**ص 417**

قائمة الخرائط:

الخارطةرقم 01: منطقة الساحل " غير منصوح بها"	**ص 125**
الخارطة رقم 02: توضح موقع منطقة الساحل الإفريقي	**ص 130**
الخارطة رقم 03: الدول محل الدراسة(موريتانيا، مالي، نيجر و تشاد)	**ص 132**
الخارطة رقم 04: طول حدود دول الساحل	**ص 134**
الخارطة رقم 05: الموارد الطبيعية لدول الساحل الإفريقي	**ص 135**
الخارطة رقم 06: توضح مجموع الإثنيات بمالي	**ص 146**
الخارطة رقم 07: أعمال العنف في الفترة ما بين 1997– 2012	**ص 156**

[1]LAVILLE, Camille, **Op.cit**, 34.

الخارطة رقم 08: سوء التغذية الحاد في منطقة الساحل في 2015	ص 162
الخارطة رقم 09 : توضح الأزمة الليبية والتهديدات الإقليمية	ص 176
الخارطة رقم 10: النيجر في وجه التهديدات الإقليمية	ص 178
الخارطة رقم 11: توضح منطقة نزاع التبو " Tibesti"	ص 182
الخارطة رقم 12: المنطقة المتنازع عليها "Aozou"	ص 184
الخارطة رقم 13: توضح موقع تشاد في مواجهة التهديدات الإقليمية	ص 186
الخارطة رقم 14: توضح تمركز الطوارق بمنطقة الساحل	ص 191
الخارطة رقم 15: توضح الترابط الخطير بين ليبيا و منطقة الساحل الإفريقي	ص 193
الخارطة رقم 16: توضح انتشار طائفة بوكوحرام بشمال نيجيريا	ص 198
الخارطة رقم 17: توضح انتشار تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في الصحراء	ص 201
الخارطة رقم 18: توضح كتائب تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي و زعمائها بالساحل الإفريقي	ص 198
الخارطة رقم 19: توضح الإنتشار الفرنسي– الأمريكي و عسكرة منقة الساحل الإفريقي	ص 213
الخارطة رقم 20: توضح المستعمرات الفرنسية السابقة بإفريقيا سنة 1925	ص 219
الخارطة رقم 21: توضح الإطار الإستراتيجي للتدخل العسكري الفرنسي	ص 232
الخارطة رقم 22: التدخل العسكري الفرنسي في مالي و وسط إفريقيا	ص 233
الخارطة رقم 23: توضح عملية serval (2013)	ص 240
الخارطة رقم 24: توضح التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي تحت عملية barkhane	ص 242
الخارطة رقم 25: توضح طول الحدود الذي يساهم في امتداد مواطن النزاع وصعوبة السيطرة	ص 246
الخارطة رقم 26: التي توضح خطورة انتشار التهديدات الأمنية والجماعات الإرهابية إلى خليج غينيا عبر نيجيريا (بوكو حرام).	ص 258
الخارطة رقم 27: توضح مبادرة عموم الساحل Pan –Sahel initiative	ص 262
الخارطة رقم 28: توضح الدول المشاركة في المبادرة الأمريكية لمكافحة الإرهاب	ص 263
الخارطة رقم 29: توضح البيئة الإستراتيجية الخارجية للجزائر	ص 315

قائـــــــــــمة المـــــــــصادر و الـــمراجـــــع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ. المؤلفات:

– آر. يارغر هاري ، الاستراتيجية ومحترفوا الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين.

– الخزرجي تامر كامل ، العلاقات السياسية الدولية و إستراتيجية إدارة الأزمات، ط1 (دار النشر: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005).

– السياري رابعة بنت ناصر ، الأمن الداخلي في ضوء مقاصد الشريعة و القضايا المعاصرة، ط1 (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011).

– الشفحاء فهد بن محمد ، الأمن الوطني: تصور شامل، ط1 (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004).

– الياسري ياسين طاهر ، مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية: رؤية قانونية و تحليلية، ط 1 (الأردن: دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2011).

– بالحبيب عبد الله ، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة: 1992–1997، (دار الراية للنشر و التوزيع، 2012).

– بن العجمي بن عيسى محسن ، الأمن و التنمية، ط1 (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011).

– بن معيض آل سمير فيصل ، إستراتيجيات الإصلاح و التطوير الإداري و دورها في تعزيز الأمن الوطني، (الرياض: مركز الدراسات و البحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007).

– بوبوش محمد ، الأمن في منطقة الساحل و الصحراء، ط1 (الأردن: عمان، دار الخليج للصحافة والنشر، 2015).

– حسين خليل و حسين عبيد ، الإستراتيجيا، ط 1 (لبنان: بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2013).

– رياض محمد ، الأصول العامة في الجغرافية السياسية و الجيوبوليتيكا، (مصر: القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012).

- شاكر سعيد محمود و الحرفش خالد بن عبد العزيز ، مفاهيم أمنية، ط1 (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010).

– طشطوش هايل عبد المولى ، مقدمة في العلاقات الدولية، (الأردن: جامعة اليرموك ، 2010).

– ضياء الدين خليل ، أسس الإستراتيجية الجنائية و تطبيقاتها الأمنية، (الرياض: دار النشر المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، 1992).

– عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح ، الموسوعة المسيرة للمصطلحات السياسية (عربي–إنجليزي).

– عبد المنعم محمد عدلي ، القرار الإستراتيجي في ضوء المتغيرات الدولية: دراسة في صنع القرار نموذج للتحليل، ط 1 (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015).

–عبد الهادي عبد الناصر عباس ، الأمن الشامل و انعكاساته على التخطيط الإستراتيجي للأمن الوطني، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008).

– لخضاري منصور ، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات– الميادين– التحديات، ط 1 (قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2015).

– محمد فرج أنور ، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، (مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007).

– مصباحعامر ، نظريات التحليل الإستراتيجي و الأمني للعلاقات الدولية، ط1 (دار النشر: دار الكتاب الحديث، 2010).

– مصلوح كريم ، الأمن في منطقة الساحل و الصحراء في إفريقيا، ط1 (الإمارات: أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014).

– نيوف صلاح ، مدخل إلى الفكر الإستراتيجي، (الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية العلوم السياسية).

– مجموعة مؤلفين، الإرهاب و العولمة، (الأردن: عمان، دار الجامد للنشر و التوزيع، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1، 2014).

ب. المقالات العلمية:

–الحربي سليمان عبد الله ، مفهوم الأمن: مستوياته و صيغه و تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية.

– بوسلطان محمد ، بوسماحة نصر الدين ، "المساعدات الإنسانية حقوق معتوقة"، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف ح.ب ، العدد 2، 22–11–2009.

–جارش عادل، مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة، مجلة العلوم السياسية و القانون، العدد 1، المركز الديمقراطي العربي، فبراير 2017.

–حنفي علي خالد، لماذا التحرك السعودي–الإماراتي لتفعيل قوة الساحل الإفريقي، مجلة السياسة الدولية، ديسمبر 2017.

– خريبش عبد القادر ، "التحليل الإستراتيجي عند ميشال كروزي"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الأول+ الثاني، 2011.

– دخان نور الدين و الحامدي عيدون ، "مسار تأمين الحدود الجزائرية : بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 14، جامعة محمد بوضياف المسيلة(الجزائر)، جانفي 2016.

– زياني صالح ، " تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهيدات العولمة"، مجلة المفكر، العدد 5، بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2012.

– ظريف شاكر ، "أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي و الصحراء الكبرى: دراسة في الأسباب و الإنعكاسات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 41–42، 2014.

– قشي عشور ، "التنافس الفرنسي– الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في منطلقات الإهتمام و آليات التغلغل"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 45–46، 2015.
-"الجيش الوطني الشعبي في المواعيد الهامة: حصيلة 2016"، مجلة الجيش، العدد 641، ديسمبر 2016.
- "الحصيلة العملياتية لسنة 2015: نتائج غير مسبوقة"، مجلة الجيش، العدد 630، جانفي 2016.
– "السلم و الأمن في إفريقيا: نظرة موحدة لمجابهة التهديدات"، مجلة الجيش، العدد 632، مارس 2016.
- "الإجتماع العادي لتعزيز التعاون لمجلس رؤساء أركان الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة"، مجلة الجيش، العدد 627، أكتوبر 2015.
– تحضير و جاهزية في مستوى عظمة المهام"، مجلة الجيش، العدد 631، فبراير 2016.
- "مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة"، مجلة الجيش، العدد 619، فبراير 2015.

ج.مداخلات الملتقيات:

–أحمد محمد أبو زيد ، التنمية و الأمن: ارتباطات نظرية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العربي السنوي الأول للعلوم الاجتماعية والإنسانية بعنوان: "من النمو المعاق إلى التنمية المستدامة: أي سياسات اقتصادية واجتماعية للأقطار العربية؟''، من تنظيم المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات (قطر: الدوحة، 24– 26 مارس 2012).

–الطيار صالح بن بكر ، الملتقى العلمي حول: كليات و مراكز الدراسات الإستراتيجية في العالمين العربي والإسلامي: استشراف المستقبل– واقع الدراسات الإستراتيجية في العالم الإسلامي–، كلية العلوم الإستراتيجية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرباط، 22–2011/2/24.
– شابير الدين إبراهيم ، الأفريكوم...حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة، مركز الجزيرة للدراسات، 23 جوان 2013.
–علاق جميلة و ويفي خيرة ، الملتقى الدولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق، مداخلة بعنوان مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي و الطروحات النقدية الجديدة، (قسنطينة: جامعة منتوري، كلية الحقوق/ قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 29– 30 أفريل 2008).
–الملتقى العربي الثاني: التسويق في الوطن العربي: الفرص و التحديات الإستراتيجية، (الدوحة قطر، 6– 8 أكتوبر 2003).
–بوحنية قوي، شركات الأمن الخاصة في إفريقيا: أذرع عسكرية للعولمة، مركز الجزيرة للدراسات، 12 أفريل 2015.

د.النصوص القانونية:

–الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، المؤرخ في 13 جويلية 1999.
–الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 11، المؤرخ في 28 فبراير 2006.
–الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، العدد 14 (السنة الثالثة و الخمسون، الإثنين 7 مارس 2016.

هـ. أطروحات الدكتوراه:

-لخضاري منصور ، "استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة "دكتوراه في العلوم" غير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013/2012).

و. الجرائد:

-قدادرة عاطف ، "الجزائر تطلب دعم الطوارق في حماية الحدود"، جريدة الحياة، 16-02-2013، العدد 18215، الجزائر.

ي. مقالات إلكترونية:

-الأسطل كمال ، الإطار النظري لمفهوم الأمن القومي، تاريخ النشر 16-01-2011، الجزء الأول، على الرابط التالي:

K-astal.com/index.php ?action=detail&id=100

-الأسطل كمال ، "الإطار العام لصياغة إستراتيجية أمنية شاملة"، تاريخ النشر 16-01-2011، الجزء الأول، تاريخ التصفح: 18-04-2015، على الرابط التالي: K-astal.com/index.php ?action=detail&id=100

-القحطاني عبد الرحمان بن سعد ، "الإستراتيجية و الأمن الوطني"، مجلة البحوث الأمنية، المملكة العربية السعودية: مركز البحوث و الدراسات في المديرية العامة لكلية الملك فهد الأمنية، تاريخ التصفح: 28-03-2015، على الرابط التالي:

faculty.kfsc.edu.sa/.../qahtanias/.../الإستراتيجية%20والأمن%20الوطني

-حسين زكريا ، "الأمن القومي"، تاريخ التصفح: 20-11-2014، على الرابط التالي:
http://www.ilamonline.net/arabic/mafahem/2001/11/article2.shtml

-حمدي محمد نذير ، ظاهرة التنافس في العلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الإقتصادية، مصر، تاريخ التصفح: 09-06-2015، على الرابط التالي: www.democraticac.de/?p=1775

-خليل حسين ، "التخطيط"، على الموقع الخاص بالدراسات و الأبحاث الإستراتيجية، تاريخ التصفح: 11-05-2015، على الرابط التالي: http://drkhalilhoussein,blogspot.com/2011/02/blog-post3313.html.

-اتفاق قضائي تاريخي بين نيجر و تشاد و مالي لمكافحة الإرهاب و الجريمة العابرة للحدود"، تاررخ التصفح 19 ماي 2017، على الرابط التالي: www.aarasid.com/?p=16866

-إحصائيات و حصائل، تاريخ التصفح: 12-08-2018، على الرابط التالي:

http://.commerce.gov.dz/ar/statistiques/statistique-du-commerce-exterieure-fr-DZ&.tg=737=17

-الجزائر تحتضن أشغال الندوة ال 14 لوزراء الشؤون الخارجية حوار 5+5، تاريخ التصفح: 09-03-2018، على الرابط التالي: الجزائر تحتضن أشغال الندوة ال 14 لوزراء/www.algerianembassy.it/ar/2018/01/22/

-الجزائر/ مالي: التوقيع على بروتوكول في مجال التعاون القانوني و القضائي بين البلدين، تاريخ النشر: 15 ماي 2017، تاريخ التصفح: 19 ماي 2017، على الرابط التالي:
www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170515/112185.html

-الجزائر و موريتانيا تفتحان أول معبر حدودي بينهما، تاريخ التصفح: 12-08-2018، على الرابط التالي:

http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/2017/09

-اللجنة الثنائية الإستراتيجية الجزائرية المالية حول شمال مالي الجزائر تحتضن الدورة 12، تاريخ النشر28 جويلية 2017، على الرابط التالي:
www. radioalgerie./ dz/ news/ar/ article/ 28-07-2017, 11829; HTML

-المقاربة الجزائرية المتعلقة بالأمن الغذائي تندرج ضمن إطار شامل من التنمية المستدامة في إفريقيا، على موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، صفحة التصدي للإرهاب: قضايا دولية و إقليمية: السياسة الخارجية، 26-06-2014، تاريخ التصفح: 21-05-2016، على الموقع التالي:
www.mae-gov.dz/news-article/3568.aspx

-حصيلة باهرة لحرب الجيش على الإرهاب، نشر في: 24-07-2018، تاريخ التصفح: 12-08-2018، على الرابط التالي:
http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/247986

-حوار 5+5: انطلاق أشغال الندوة ال 14 لوزراء الشؤونالخارجية بالجزائر، تاريخ التصفح: 09-03-2018، على الرابط التالي:ar.aps.dz/algerie/52341-5-5-14

-طالب بتحيين الإتفاقية القضائية الموقعة بين البلدين في 1983، تاريخ النشر 16 ماي 2017، تاريخ التصفح: 19 ماي 2017، على الرابط التالي:
www.annsaronline.com/index.php/2014/08-09-10-33-20/2014.08-23-11-15-15/72099-1983

-ملتقى التنمية في الساحل و مالي: حشد للجهود من أجل تفعيل الإستراتيجية الإفريقية الخاصة بمنطقة الساحل، على موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، صفحة التصدي للإرهاب: قضايا دولية و إقليمية: السياسة الخارجية، 03-12-2015، تاريخ التصفح: 21-05-2016، على الموقع التالي:
www.mae-gov.dz/news-article/3568.aspx

-الإستثمارات الصينية في إفريقيا تقفز 64 %، جريدة العرب الإقتصادية الدولية الإلكترونية، تاريخ التصفح: 27-05-2019، على الرابط التالي:
www.aleqt.com/2017/05/12/article-1186201html

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

باللغة الفرنسية

A. Ouvrages :

-André- Louis, SANGUIN, La géographie politique,Paris : Les Presses universitaires de France, 1re édition, 1977.

-Dario, BATTISTELLA, Théories des relations internationals, 3em edition, Paris : presses de sciences Po, 2009.
-Emmanuel, SALLIOT, Revue des évènements sécuritaires au Sahel (1967-2007), OCDE, Secrétariat du club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest, 2010.
-Galy, MICHEL, La guerre au Mali : comprendre la crise au Sahel et au Sahara, Enjeux et zones d'ombre, Cahiers d'études africaines, 2015.
-Jean-Michel, DASQUE, Geopolitique du terrorisme, Edition ellipses, 2013.
-Laurent, BOSSARD, Un atlas du Sahara- Sahel : Géographie-économie et insécurité, Secrétariat du Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest, OCDE, 2014.
-Philippe, HEINRIGS, Incidences sécuritaires du changement climatique au Sahel :Prespectives politique, Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest, CSAO/OCDE, 2010.
-Randriamampianina, MIALISOA, Sécurité et defence : Nouveaux défis, nouveaux acteurs, Freidirich-Ebert-Stifting, Allemagne, 2009.
-Atlas de l'intégration régional en Afrique de l'Ouest, Série environnemental : La zone écologique fragile de pays du Sahel, CEDEAO-CSAO/OCDE, Avril 2006.

B. Articles scientifiques :

-Alain ANTIL, et Sylvain, TOUATI, "Mali et Mauritanie : Pays Sahéliens fragiles et états résilients", Politique étrangère, Institute Française des relations internationales (IFRI), 1/2011.
-Antoine, MALADOSSE, "Tchad : une continuité de conflits", Revue étude, Tom 409, 7/2008.
-Archibald, GALLET, "Les enjeux du chaos Libye", Politique étrangère, Institut française des relations internationales (IFRI), 2/2015.

-Blazacq, THIERRY, "Qu'est que la sécurité nationale ?", Revue Internationale et stratégique, N°52, 4/2003.

-Cherif, DRIS, "L'Algérie et le Sahel: De la fin de l'isolement à la régionalisation contraignante", Maghreb-Machrek , N° 200 , 2/2009.
-Djallil, LOUNNAS, "L'évolution de l'environnement stratégique de l'Algérie post-printemps arabs", Maghreb-Machrek, N° 221, 2014/3.
-D.Porter, GEOFF, "Le non-interventionnisme de l'Algérie en question", Politique étrangère, Institut français des relations internationales, 3/2015.
-ESCOUNGOU, Sahel : le monde se mobilise, Afrique renouveau, Vol 27, N°3, Département de l'information des Nations unies, Décembre 2013.
-Franck, PETITEVILLE, Quatre décennies de « coopération franco-africaine et usure d'un clientélisme », Etudes internationales, Vol 27, N° 03, 1996.
-Frédéric, DEYCARD, "Une région à l'importance internationale croissante", Questions internationales, N° 58, Décembre 2012.
-Hawad- Héllène , CAUDOT, ," La question touareg : quels enjeux ?", La découverte, Paris, Juin 2013.
-Jean-François, FIORINA, "Boko Haram : religion et frontières en Afrique –Secte islamiste, gang criminel ou rébellion ethnique, CLES : comprendre les enjeux stratégique", Note hebdomadaire, N° 151, 5 février 2015.
-Jérôme, PIGNE, "Stratégie Américaine au Sahel entre héritage historique et enjeux stratégique"é, Policy Breif, Institut Française des relations internationales, January 2015.
-Louisa DRIS, et Ait, HAMADOUCHE, "Politique éxtérieure et politique intérieure Algérienne : la résistance révolutionnaire au service de la résilience autoritaire ?, Revue « Maghreb-Machrek », N°221, 03/2014.
-Mahdi, IBRAHIM, L'intervention française au Mali, Perspective Africaines, Volume 11, Edition 38, 2013.
-Mansouria, MOKHEFI, "Algérie : Défis intérieures, menaces extérieures", Commentaire SA, 3/2015,.

-*Mansouria , MOKHEFI,* ,Introduction : "L'Algérie, blocages internes, instabilité externes", Politique étrangère, N° 151, Institut française des relations internationales, 03/2015.
-Marc-Antonie, "La face cache de l'aide international", Revue politique international, N° 107, 2005.
-Mathieu," PELLERIN, Le Sahel et la contagion Libyenne", Politique étrangère, Institut française des relations internationales (IFRI), 4/2012.

-Mathieu PELLERIN, et Yves, TROTIGNON, "Les enjeux sécuritaires des rivages Sahéliens", Sécurité et stratégie, N° 4, 2/2012.
-Michel, ROGALSKI, "Afrique/ Etat Unies : une relation singulière", Recherche internationales, N° 85, janvier-mars 2009.
-Nicole, WERLY, "Paix : l'insaisissable définition",Études de linguistique appliquée, N°128, 2002/4.
-Raphael, GRANYAUD, "Intervention militaires Française en Afrique : nouvelle donne géopolitique", Revue Naqd, N° 31, 1/2014.
-Salim, CHENA, "Le Sahara et le Sahel dans la politique Algérienne : territoires menacés, espaces menaçant", Recherches internationales, N° 97, Octobre-décembre 2013.
-Thierry DE MONTBRIAL et David DOMINIQUE, "Un monde de ruptures", Revue politique étrangère , IFRI RAMSES2017, N° 2, 2016.
-Vincent BONNECASE, et Julien, BRACHET, "Les « crises sahéliennes » entre perceptions locales et gestions internationales", Politique africaine, N° 130, Juin 2013.
-Yves, LACOSTE, "Sahara perspectives et illusions géopolitiques", Hérodote, N° 142, 3/2011.

C. Etudes :

-Afriki, LAKURAYA, Analyse et réflexion sur la crise au Mali, Convergence Africaine pour le renouveau (CARE), Centre d'études politiques, 2012.
-Alan, BRYDEN, Boubacar N'DIAYE, et Funmi, OLONISAKIN, Gouvernance du secteur de la sécurité en Afrique de l'Ouest : les défis à relever, Centre pour le contrôle démocratique des forces armées, Genève (DCAF), 2008.
-Annette, LOHMANN, Qui sont les maitres du Sahara ? vieux conflits, nouvelles menaces : le Mali et le Sahara Central entre les Touareg, Al Qaeda et le crime organisé, Friedrich Ebert Stiftung, 2011.
-Antonin, TISSERON, Mali, les relations Franco-américaines a l'épreuve de l'opération serval, Institut Thomas More, Mars 2013, Texte de l'intervention prononcé a séminaire « France/Etats Unies/ Regard croisés sur le nouveau monde arabe », organisé par IFRI, partenariat avec New York University –Paris, A Paris 15 mars 2013.
-Antonin, TISSERON, Quelles enseignement de l'approche américain au Sahel, Institut Thomas More.
-Aomar, BAGHZOUZ, La nouvelle géopolitique du Sahel: Une opportunité pour refonder le partenariat euro-maghrébin?, Cahier de la méditerannée, Centre de la Med moderne et contemporaire, Décembre 2015.
-Arslan, CHIKHAOUI, " les paradigmes de la politique étrangère de L'Algérie", Freidrich Elbert Stifting: Fondation politique d'Allemagne, 2015.
-A. Seminakpon, HOUENOU, "La force Barkhane: nouvelle approche stratégique de sécurité et de défense de la France en Afrique", Paix et sécurité Européenne et internationale (PSEI), N° 1, 15-07-2015.
-Belkacem, AMMOUR, Laurence Aida, "Evolution de la politique de défense Algérienne", Centre Français de recherche sur le renseignement, Bulletin de documentation N° 07, France : Paris, Aout 2013.
-Bruno, HELLEN DORFF, Ressources naturelles: Conflits et construction de la paix en Afrique de l'Ouest, Groupe de recherche et d'information sur la paix et de la sécurité (GRIP), Juillet 2012.
-Ced, HESSE, ANDERSON, Simon et autres, Soutien des moyens de subsistance résilients au climat dans la région du sahel, Institute for environment and development (IIED), London, November 2013.
-Christiane, ABEL, Sécurité et développement au Sahel-Sahara, International peace institute, New York, Décembre 2013.
-Damien, DELTENRE, Gestion des ressources minérales et conflits au Mali et au Niger, Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité, 12-12-2012.
-Gérard-Françoit, DUMONT, La géopolitique des populations du Sahel, le Cahier du CEREM (Centre d'études et de recherche de l'École militaire), n° 13, décembre 2009.
-IRATIN, Dialogues sécuritaires dans l'éspace Sahelo-Saharien : Les défis et enjeux sécuritaires dans l'éspace : préspéctive de l'Algérie, Friedrich-Elbert-Stifling, Centre de Cmpétence Afrique Subsaharienne.
-Laura SENECAL, et Ali-Mehemi, COLIN Les inégularité de la concurrence internationale, , Edition 10, Programme enseignants-entreprises 2013.
-Lucile, MAERTENS, La sécurité environmentale et le processus de sécurisation : définitions et enjeux théoriques, Institut de recherche stratégique de l'école militaire (IRSEM), Fiche N° 17, June 2012.
-Marc, MEMIER, Que reste-il-d'Aqmi au Nord-Mali?: évaluation des conséquences de l'opération serval, Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (GRIP), Bruxelles, 12-12-2013.

-Maya, KANDEL, Stratégie américaine : risques et contradictions de « l'empreinte légère », IRSEM, Tribune N° 599.
-Mehdi, MEKDOUR, Al Qaïda au Maghreb Islamique : une menace multidimensionnelle, Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (GRIP), Bruxelles, 26 aout 2011.
-Pierre-Paul, BIKA, Surenchère militaire en Afrique: Le cas du Sahel, Institut de documentation et recherche sur la paix, Mars 2015.
-Priscille, GUINANT, La politique de la France en Afrique Subsaharienne après les indépendances, Mémoire préparé sous la direction du génerale Raffenne, Institut d'Etudes Politiques de Toulouse, 2012/2013.
-Raphael, ROSSIGNOL, Les intérêts français en Afrique, Dossier stratégique, Institut de recherche stratégique de l'école militaire (IRSEM), 15-02-2013.
-Boko Haram : Bras armé du terrorism international+Déstabilisation du Niger et reconfiguration géopolitique de la zone Sahélienne, Institute de relations internationales et stratégiques (IRIS), Février 2015.
-Les défis stratégiques Africains: exploration des racines de la conflictualité, Cahier de l'IRSEM, Paris : Institut for strategic research of the école militaire, N° 08, 2011.
-Sécurité alimentaire et implications humanitaires en Afrique de l'Ouest et au Sahel, N° 81, Février-Mars 2017, Food and agriculture organization of the United Nations.
-Sécurité et développement au Sahel-Sahara, Séminaire international inaugurée par M. RAFINI, Brigi, Synthèse de réunion, International peace institute (IPI),leSecrétariat exécutif de la Stratégiede développement et de sécuritédans les zones sahélo sahariennesdu Niger (SDS Sahel Niger) et leCentre des stratégies pour lasécurité du Sahel Sahara (Centre4S), Niger: Niamey, 15-16 février 2013.
-Une prespective de politique de sécurité nationale : Algérie, Centre pour le contrôle démocratique des forces armées- Genève (DCAF), 23-24 novembre 2010.

D. Rapports :

-Barbara, DELCOURT, Théories de la sécurité, Poli401-(4 ECTS) Obligatoire en 2ème cycleen sciences politiques, Orientation relation internationales, 2006-2007.
-Camille, LAVILLE, Les dépenses militaires et l'aide au développement au Sahel : Quelle 2quilibre ?, Fondation pour les études et recherches sur le développement international, FERDI working paper, N° 174, November 2016.
-Laurence Aida,AMMOUR, Les enjeux de sécurité émergents en Maghreb et au Sahel depuis le « printemps arabe », Annuaire IEmed de la méditerranée, 2012.
-Maya, KANDEL, Les Etats Unies, L'Afrique et la guerre au Mali, Fondation Jean Jaurès Orion-Observation de la défense, Fondation Jean Jaurès, N° 22, 07-02-2013.
-Mehdi, TAJE, Les géopolitiques de la guerre au Mali, Séminaire International sur la sécurité et le développement au Sahel et au Sahara, Niger : Au palais Niamey, 15-16 février 2013.

-Mehdi, TAJE, Sécurité et stabilité dans le Sahel Africain, Collège de Défense de l'OTAN,Rome, Research report, Décembre 2006.
-Roland, ADJOVI, La politique Africaine de la France, Annuaire Français de relations internationales (AFRI), Volume 11, 2001.
-Samir,BATIS, Une stratégie de sécurité de L'Otan pour le Sahel : avec qui et comment ?, Nato defense college, « Research paper produced under the NDC Fellowship programme », Rome, September 2016.
-Clloque internationale: Les enjeux de la crise sécuritaire au Sahel: entre fractures territoriales, terrorisme et conflits intercommunautaires, Université Paris (Panthéon Sorbonne), 2018.
-Niger : Un maillon faible dans le Sahel ?, Rapport Africain, International crises group, Belgium : Brussels, N° 208, 19 septembre 2013.
-"Une prespective de politique de sécurité nationale : Algérie", Centre pour le contrôle démocratique des forces armées (DCAF), Document est une contribution de la conférence « intégrer la sécurité humaine dans les politiques de sécurité nationales dans le nord-ouest de l'Afrique », (CEDHD et DCAF), 23-24 novembre 2010, Rabat-Maroc.

E. Arrêts :

-Josselin, De. ROHAN, La politique africaine de la France, Sénat : session ordinaire de 2010-2011, Rapport d'information des affaires étrangères, N° 324, 28-02-2011.

-LE FUR, M.MARC Aidepublique au developpement prets à des états étrangeres, Assemblée nationale, N° 273, enregistré à la présidence de l'assemblée nationale le 12 octobre 2017.
-Martina, LAGATTA,"L'Algérie : un potentiel sous-exploité pour la coopération en matière de sécurité dans la région du Sahel", Note thématique : Direction générale des politiques externes (département thématique), European parliament, Juin 2013.
-M. Jaques, RENULLER, Assemblée nationale, constitution du 04/10/1958, N° 1332, Troisième législative, Rapport d'information des affaires étrangère déposé en application de l'article 145 du règlement par la commission sur : la politique de la France en Afrique, 31/07/2007.
-MM. Yves FROMION, et Gwendal, ROUILLARD, l'évolution du dispositif militaire française en Afrique et sur le suivi des opérations en cours, Assemblée Nationale, Quatorzième législative, N° 2114, 09/07/2014.
-M.Philippe, BAUMEL, La stabilité et le développement de l'Afrique francophone, Assemblée Nationale Français, N° 2746, 06 mai 2015.
-PLAGNOL , HENRI et LONCLE, FRANCOIS, La situation sécuritaire dans les pays Sahéliennes,Rapport d'information déposé en application de l'article 145 du RèglementPar la commission des affaires étrangères, Enregistré à la Présidence de l'Assemblée nationale le 6 mars 2012.

F. Les journaux:

-Belkacem, IRATNI, La stratégie de l'Algérie à l'égard des récents évenements au Sahel, The Algerian Journal Of Political Sciences and International relations, Fourth Issue, December 2015.
-Isaline, BERGAMASCHI, "French military intervention in Mali : inevitable, consensual, yet insufficient", Stability : internative journal of security and development, 2013.

G. Articles électroniques :

-Abba, SEIDIK, Comment l'Occident a financé le terrorisme au Sahel, Date de consultation : 09- 02- 2018, Dèrnière modification : 21 décembre 2015, Sur le site : https://mondafrique.com/4545-2/
-Acheroy COLETTE, et Hédia, HADJAJ, "La méthode SWOT", 07/2007, Date de consultation : 11-05-2015, Sur le site web : www.cota.be
-Andrea, CARBONARI, "Sahel : La bande de l'instabilité", Dossier 3, April 2012, PP 1-3, Sur le site www.misna.org
-Brousselle ASTRID, PH.D, Champagne, FRANCOIS, "L'analyse stratégique : Modèle d'analyse ou démarche théorique pour l'évaluation de l'implantation", Centre de Recherche de l'Hôpital Douglas, Université McGill, 8-09-2010, Date de consultation : 08-05-2015, Sur le site : http://www.etudier.com/dissertations/l%27Analyse-Strat%C3%A9gique-Mod%C3%A8le-d%27Analyse-Ou-D%C3%A9marche/70235.html
-Gérard-François Dumont et Alain Antil, Le Sahel sur la carte du monde, date de consultation : 25-11-2016, Mise à jour : 07/05/2013, sur le site : http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/d000540-le-sahel-un-enjeu-international/le-sahel-sur-la-carte-du-monde

-Gomez, GREGORY, Groupes terroristes : Tel que définis par le Canada, Equipe de recherche sur le terrorisme et l'antiterrorisme (ERTA), date de consultation : 20-01-2017, sur le site : www.erta_tcrg.org/groupes/groupes.description.htm.
-Hamid, GUEMACHA, "l'Algérie accélère ses projets de développement pour le grand sud", Alger, 11-04-2012, date de consultation : 21-05-2016, sur le site : www.latribune.fr/actualité/économie/international/20120411trb00693026//
-Jean-David, NAUDET, Vingt ans d'aide au Sahel: Un bilan pour envisager la coopération de la génération à venir, Document de travail, 02/1998, P 2, Date de consultation : 08-05-2016, Sur le site : https://basepub.dauphine.fr/handle/123456789/5140

-Joël, TE-LESSIA, "Sécurité au Sahel : Comprendre le " puzzle algérien", February 2013, Date de consultation: 05-07-2016, sur : http://terangaweb.com/securite_au sahel_comprendre_le_puzzle_algerien/
-Joseph, SOTIREL, 1.25 milliard d'euros de dépenses militaires extérieures en 2013, Date de consultation : 27-01-2016, Sur le site : www.bfmbusiness.bfmtv.com
-Kumaran, IRA, "La France augmente ses dépenses militaires et recrute plus de jeunes dans l'armée", Revue: world socialiste web site, Date de consultation : 12-03-2016, Publié par le comité international de la quatrième international (CIQI), 25-05-2013, Sur le site : www.wsws.org
-Mehdi, TAJE, "Le Sahel, un couloir stratégique, un échiquier tourmenté", Date de consultation : 15-10-2015, sur le site : http://www.RMIBILADI.com/FR/INDEX.PHP?OPTION=COM_CONTENT=ARTICLE&ID=1120 :SAHELENTRETIEN-AVEGMEHDI-TAJE-&CATID=4 :INTERVIEWS&ITEMID=5
-MICHEL, MARCHESNAY, Management stratégique, Les éditions de L'ADREG, Septembre 2004.
-Moulhade, JOIL, La matrice swot et la gestion stratégique d'une maison de repos, Date de consultation : 10-05-2015, Sur le site web :http://www.medcare.be/images/expo60/presentaties2009/27moulhade.pdf

-Raphael, GRANVAMD, Que fait l'armée française en Afrique ?, Février 2001, P 1, Date de consultation : 25-01-2016, Sur le site : http://survie.org
-Afrique : le grand défi sécuritaire, Culture monde « magazine internationale sur France culture », De Djibouti à Nouakchott : l'influence des puissances étrangères, 06-12-2016, Date de consultation : 24-03-2017, sur le site : www.franceculture.fr
-Bulletins se synthèse souveraineté alimentaire, Institute conjointe d'inter-réseaux développement rural et de SOS faim Belgique, Avril 2012, P 1, Date de consultation: 25-10-2015, Sur le site : www.sosfaim.org
-"La force Barakhane : nouvelle approche stratégique de sécurité et de défense de la France en Afrique", Revue électronique de l'U.N.S, 15-07-2015, sur le site : http://revel-unice-fr/psei/index?id=262.
-"La méthode d'analyse et diagnostic swot", 2011, Date de consultation : 10-05-2015, Sur le site: www.mcrmconsulting.com
-Mali: L'opération serval a coute: "autour de 50 million d'euros" en trios semaines, le monde, sur le site : www.le monde.fr, 31.01.2013, date de consultation : 25-01-2016.
-Quelle avenir pour l'aide publique au developpement au Sahel, Conférece du jeudi 31 mai 2018 àl'assemblée nationale, Salle Colbert, Date de consultation : 20-07-2018, Sur le site : http://www.actioncontrelafaim.org/enenement/quel-avenir-pour-laide-publique-au-developpement-au-sahel-/
-Sahel : pour une approche du developpement, Action contre la faim, P 5, Date de consultation : 20-07-2018, Sur le site : http://www.actioncontrelafaim.org
-"Stabilité politique et sécurité en Afrique de l'Ouest et du Nord", Service Canadien du renseignement de sécurité avec le Cabinet office du Royaume-Uni, Points saillants de la conférence, Publication de la série regards sur le monde : avis d'expert, 2014, PP 57-58 ?, Sur le site : www.scrs-cris.gc.ca
-"Swot analysis", 11.21.2011, Date de consultation: 10-05-2015, Sur le site: http://www.minbtools.com/pages/articles/newTMC05.htm,lastaccessed,
-Touareg, Groupe international de travail pour les peuples autochtones (GITPA), France, PP 1-3, Sur le site : www.gitpa.org

باللغة الإنجليزية

A. Books:

-Bartholomees.Jr, J. BOONE, Theory of war and strategy, The US Army war college, Volume 1,4th edition, July 2010.
-Buzan BARRY, and Hansen, LENE The evolution of international security studies, Cambridge University Press, New York, 2009.
-Causewitz, CARL VON, ON WAR, Edited and Translated by MICHAEL Howard and PETER Paret, Princeton university, Press pticeton, New Jersey.
-COLIN, Gray, Modern strategy, Oxford university, 1999.
-E.Elrich, Utilizing the elements of national power to predict ungoverned space, School of advanced military studies, United States Army, October 2007.

-Guriter Brauch, HANS, Human and environmental security and peace, Hexagon series o,Coping with global environmental change disasters and security, Springer-Verlag, berlin Heidebberg, Vol 5, 2011, PP 61-62.
-Jean Marc COICAUD, and Nicholas, J.WHEERLER, National interest and international solidarity, United nations-University press, Tokyo/ New York/ Paris, 2008.
-Jones, RICHARD WYN, Security, strategy and critical theory, Lynne Rienier Published, IN.C, 1999.
-Maria STERN, and Joakin, OJENDAL, Mapping the security-development nexus: conflict, complexity, cacophony, convergence?, School of global studies, University of Gothenburg Sweden, 2010.
-R, Yarger, HARRY Strategic theory for the 21st century: the little book on big strategy, Strategic studies institute, February 2006.
-Shiping, TANG, A theory of security strategy for our time: Defensive realism, Algrave Macmillan, United States, 2010.

B. Scientific articles:

-Anouar, BOIKHARS, "The drivers of insecurity in Mauritania", Middle East, Carnegie endowment for international peace, April 2012.
-Buzan, BARRY, "New patterns of global security in the twenty first century", International Affairs, (Royal institute of international affairs), Vol 67, N 03, 1944.
-Charles, F. HERMAN, Changing course: When government choose to redirect foreign policy, International Studies Quartely, N° 34, 1990.
-Daniel FIOTT, et Hans, HOEBEKE, "The Sahel crisis: Where do European and African perspectives meets", Policy brief, Institute for European studies, Brussel, Issue 02/2013.
-David, BLADWIN, " The concept f security", Review of international studies, British international studies association, 1997.
-H. Keenan, JEREMY Traduit par JULIEN, Pieret, LAURENCE, Marie et HEBERT, Dolbec,L'utilisation du « droit » dans la guerre contre le terrorisme, Revue québécoise de droit international, Décembre 2015.
-Jeremy, KEENAN, "Demystifying Africa's Security", Review of Africa political economy, Issue 118, Vol 35, 2008.
-Lotfi, SOUR, "Analysing the Algerian approach in the Sahelian crisis from the point of the Copenhagen school", International relations, N° 13, 2016.
-Lounass, The transmutation of jihadi organizations in the Sahel and regional security architecture, N° 10, Revue Menara future notes, April 2015.
-Stephan, KLINGEBIEL, "Africa's new peace and security architectise: comverging the roles of external actors and African interests", African security review, 14 (2), 2015.
-Victor-Manuel, VALLIN, "France as the gendarme of Africa (1960-2014)", Political science quarterly, Academy of political science, Volume 130, N° 1, Spring 2015.
-" Algeria and its neighbours", Middle East and North Africa, ,)Belgium: Brussels, International Crisis Group, Report N° 164, 12 October 2015.

C. Studies:

-A.Michael, OPHEIM, Nicholas BOWEN, and R.Paul, VIOTTI, Terrorism and homeland security: Thinking strategically about policy, CRS Press, Taylor & Francis Group, New York, 2008.
-Claire, MCLOUGHLIN, Topic guide on: Fragile states, GSD/RC: Governance and social development: Ressource Centre, University of Birmingham, UK, March 2012.
-Cristina BARRIOS, and Tobias, KOEPT, Re-mapping the Sahel : transnational security challenges and international responses, Institute for security studies (ISS), June 2014.
-David, CARMENT, "Assessing state failure: implications for theory and policy", Third world quarterly, Vol 24, N°03, Carfax publishing: Taylor & Une prespective de politique de sécurité nationale : Algérie, Centre pour le contrôle démocratique des forces armées- Genève (DCAF), 23-24 novembre 2010.
Francis group, 2003.
-Kalilou, SIDIBE, Security management in Northern Mali : Criminal networks and conflict resolution mechanisms, Research report , Institute of development studies (IDS), Vol 2012, N° 77, UK, August 2012.
-Maya, KANDEL, U.S.A strategy in Africa, IRSEM, N° 36, 2015.

-O.Brien, COLLEEN, What is opportunity? Defining, Operationalizing, and measuring the goal of postsecondary educational opportunity, Aconcept paper prepared, The institute for higher education policy, December 1999.
-Paul , MELLY, Et Vincent, DARRACQ, A new way to engage? French policy in Africa from Sarkozy to Hollande, Institut Chatham House, May 2013.
-Robert FRANCIS, and G.Patman, Globalization and conflict: National security in a new strategic era, Routledge Taylor and Group library, 2006.

-Tobias, KOEPT, France and fight against terrorism in the Sahel : the history of difficul leadership role, Institut française des relations internationales (IFRI), June 2013.
-Tong, DR. X.UE- Analyse of china's national interests, Institute of International studies, Tsinghua University, 1992.

-Notions of security: Shifting concepts and perspectives, COT Institute for Safety, Security and Crisis Management, 15-02-2007.

D. Reports:

-Alexis, ARIEFF, "Algeria : Current issues", Congressional research service : informing the legislative debate since 1914 (CRS report), 18, november 2013.
-Anna Louise,STRACHAN, "Conflict analysis of Algeria", Birmingham, UK: GSDRC (Governance.Social - Development. Conflict), University of Birmingham, January 2014.
-Brice,DIDIE, The regionalization of counter-terrorism strategies in the Sahel: The G5 as a challenge for transatlantic relations, College of Europe Policy Brief (CEPOB), June 2018.
-Curt TARNOFF, and L.Lauson, Marian Foreign aid: an introduction to U.S Programs and policy, Congressional Research Service, CRS Report: prepared for members and committees of congress, January, 29, 2016.
-Curt, TARNOFF, and Marian, L.LAUSON, Foreign aid: an introduction to U.S Programs and policy, CRS Report: prepared for members and committees of congress Congressional Research Service, January, 29, 2016.
-Fouad, FARHAOUI, The great power struggle for Africa : The crisis in Mali, USAK Centre for middle eastern and Africa studies, International Strategic Research Organization, Report N°13-03, Library cataloguing information, April 2013.
-Guabriella INGERSTAD, et Magdalena, THAM LINDELL, Stabilising Mali : Negighbouring states political and military engagement, January 2015, report N° (FOI-R—4026—SE), FOI: Swedish defence research agency.
-Hilde, SELBERVIK, Aid and conditionality: the role of the bilateral-case study of Norwegian/Tanzanian aid relationship, Report submitted to the Norwegian Ministry of foreign affairs, July 1999.
-J.GRANGER, "Strategy matters", EU key documents, European Union: Institute for security studies (ISS), 2013/2014.
-K, Kasim, YANDRY, Securitization and desecuritization in Indonisia's democratic transition: A case study of -ACECH Separatist Movement, Paper presented at the 8th Pan-European conference on international relations, 18-21 september 2013, Warsaw, organized by: the ECPR standing group on international relations and EISA in Coperation with: the institute of international relations of Warsaw and the polish Association for in studies.
-Lauren, PLOCH, Africa Command : U.S.A Strategic interests and the role of the U.S. Military in Africa, CRS Report for Congress, Congressional research service, July 22, 2011.
-Malcolm POTTS, and Eliya ZULU, and others, Crisis in the Sahel:Possible Solutions and the Consequences of Inaction,OASIS Conference (Organizing to Advance Solutions in the Sahel),hosted by the University of California, Berkeley and African Institute for Development Policy in Berkeley, April 9, 2013.
-Marcanne, STONE, Security according to Buuzan: A comprehensive security analysis, Groupe d'etudes et d'expertise "securité et technologies"GEEST, Security discussion papers series 1, Spring 2009.
-Richard, REEVE, Security in the Sahel : militarisation of the Sahel, Oxford Research Group, February 2014.

-Stolberg, ALAN. How nation-states craft national security strategy documents, Enlarged Edition, October 2012.
-Stone, MAEIANNE, Secutity according to Buzan: A comprehensive security analysis, Security discussion papers, Series 1, Group d'etudes et d'expertise (Securité et technologies) Geest, 2009.
-Terhemba NOM AMBE-UYA, and Ph.D Olu., AKEUSOLA, and A. BELLO, Abdul Rahoof, Strategic studies in the 20th century, National open university of Nigeria, 2008.
-Tor-Gunnar VAGEN, and Thomas, GUMBRICHT, Sahel: Atlas of changing landscape « tracing trends and variations in vegetation cover and soil condition, United Nations Environment Programme (UNEP),Nairobi, 2012.
-Frances STEWART, and Graham, BROWN, Fragile state, Center for research on inequality, human security and ethnicity (GRISE), Crise working paper N°: 51, January 2009.

E.Arrest:

EU Sahel Strategy: Regional action plan 2015-2020, Council of the European Union, Brussels, 20 April 2015.

F. Newspapers:

-Abdurrahim, SIRADAG, "Understanding French foreingn and security policy towards Africa : Paragmatism or altruism", Afro Eurasian studies journal, Vol 3, Issue 1, Spring 2014.

-Donald, E.NUECHTERLEIN, National intersests and foreing policy: A comprehensive framework, Analysis and decision-making, British journal of international studies, Combridge University Press, Vol 2. N° 03, 1976.
-John, ENDRES, "Africa in fact: aid the bottomless pit", Journal of good governance Africa, Issue 10, April 2013.
-Mashudu Godfrey, RAMUHALA, "Post cold war military intervention in Africa", Scientia militaria: Journal of military studies, South Africa, Vol 39, N° 01, 2011.
-Sofiane, SEKHRI, "The role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries", African journal of political science and international relations, Vol 3, October 2009.

G. Electronic articles:

-Chen, WEI-HWA Paradigm stifts: Is strategic studies still relevant to the world today?, Graduate School of International Affairs, Ming Chuan University, 07/06/1999, P179, Date de consultation: 14-02-2015, Sur le lien : citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/citation ;jsessionid=
-Claire, SPENCER, "Strategic posture review : Algeria", 25 juillet 2012, Date de consultation : 08-03-2016, Sur le site : worldpolitics-review.com
-David, HILLSON, "Deffining risk and opportunity", Date de consultation: 08-06-2015, Sur le site web : www.risk-dfoctor.com

-Manoj JOSHY, et Lyer-Mitra, ABHIJIT, National security : the need for a doctrine, Special report, February 2014, Date de consultation: 19-04-2015, Sur le site : www.orfonline.org
-Mundy, JACOB, "Seccuritizing the Sahara", Concerned Africa Scholars, Bulletin N° 85, Spring 2010, PP 1-2, Date de consultation: 25-07-2015, Sur le lien: http://concernedafricascholars.org/docs/bulletin85mundy.pdf
-Nickols, FRED, Strategy: Definitions and meanings, Distance consulting LIC, 24/05/2012, P 2, Date de consultation: 25-02-2015,Sur le site: http://www.nickols.us/strategy-definition.html
-Pallaver, MATTEO, Power and its forms: Hard, Soft, Smart, The London School of economics and political science, London, October 2011, PP 28-33, Date de consultation: 24-01-2015, Sur le lien: http://etheses.lse.ac.uk/id/eprint/220

-Rita, TAURECK, "Securitization theory and securitization studies", University of Warwick, Date of Consultation: 20-02-2015, http://dx.doi.org/10.1057/palgrave.jird.1800072
-Van Munster,RENS, "Securitization", Oxford University Press, Last modification: 26 june 2012, Date of Consultation: 20-02-2015, Sur le site: www.oxfordbibliographis.com/view/document/abo-9780199743292/obo-98780199743292-0091.xml/.
-Algeria, Central Intelligence Agency (US), Sur le site: http://www.cia.gov/library/publications/ressources/
-Political stability and security in West and North Africa, By Canadian security intelligence service, 01-04-2014, www.csis-scrs.gs.ca.
-Sahel-Food insecurity and complex emergency, Fact Sheat 1, Fiscal year Fy 2014, May,16, USAID. 2014, P 5, Sur le lien: hyyp://usaid.gov
-The national counterterrorism center, counterterrorism 2014 Calendar, New York, 20-01-2017, http://www.nctc.goc
-The national security strategy, Departemento de seguridad nacional, Gobierno De Espana, 2013, PP 4-5, Date de consultation: 12-01-2105, Sur le site: www.dsn.gob.es

http://beta.foreignassistance.gov, Date de consultation : 10-05-2016.
Sur le site : http://www.mas.gov.sg/Statistics/Reserve-Statistics/Official-Foreign-Reserves.aspx, Date de consultation: 27-01-2018.
http :www.usaid.gov, Dernière modification 02/05/2016, Date de consultation : 09/05/2016

الـــــفـــهرس

قائمة المحتويات	الصفحة
إهداء	**2**
شكرو تقدير	**3**
قائمة المختصرات	**4**

مقدمة	**5**
الفصل الأول: البعد المفاهيمي و النظري للإستراتيجية الأمنية الجزائرية	**17**
المبحث الأول: الإستراتيجية و علاقتها بقضايا الأمن	**19**
المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية	**20**
الفرع الأول: المفهوم الضيق للإستراتيجية	**23**
الفرع الثاني: المفهوم الأوسع أو المعاصر للإستراتيجية	**25**
الفرع الثالث: الإستراتيجية علاقة بين ثلاث متغيرات	**27**
المطلب الثاني: دراسة مفاهيمية و نظرية لمصطلح الأمن	**29**
الفرع الأول: مفهوم الأمن	**30**
الفرع الثاني: التصورات البديلة لمفهوم الأمن	**50**
الفرع الثالث: أهم سمات الأمن	**53**
المطلب الثالث: العلاقة الترابطية بين مفهومي الإستراتيجية و الأمن	**54**
المبحث الثاني: الإطار النظري و المفاهيمي للإستراتيجية الأمنية	**61**
المطلب الأول: الأطر المفاهيمية للإستراتيجية الأمنية	**62**
الفرع الأول: مفهوم الإستراتيجية الأمنية	**63**
الفرع الثاني: مقومات الإستراتيجية الأمنية	**68**
الفرع الثالث: سمات و خصائص الإستراتيجية الأمنية	**72**
الفرع الرابع: أنواع الإستراتيجية الأمنية	**73**
الفرع الخامس: مضمون الإستراتيجية الأمنية	**77**
المطلب الثاني: الأطر النظرية للإستراتيجية الأمنية	**80**
الفرع الأول: الواقعية الدفاعية	**81**

الفرع الثاني: الواقعية الهجومية	82
المبحث الثالث: البيئة الإستراتيجية كأساس في صياغة الإستراتيجية الأمنية	86
المطلب الأول: تحليل البيئة الإستراتيجية أو وضع الدولة وفق نموذج swot	87
الفرع الأول: تقييم بيئة الدولة الداخلية من حيث نقاط القوة و الضعف	91
الفرع الثاني: تقييم بيئة الدولة الخارجية من حيث التهديدات و الفرص الإستراتيجية	103
المطلب الثاني: الأطر النظرية للبيئة الإستراتيجية	115
الفرع الأول: نظرية الفوضى	115
الفرع الثاني: نظرية التعقيد	116
الفصل الثاني: توصيف البيئة الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي	121
المبحث الأول: البيئة الداخلية لمنطقة الساحل الإفريقي	125
المطلب الأول: السمات الجغرافية و الطبيعية لمنطقة الساحل الإفريقي	128
الفرع الأول: طبيعة الحدود	132
الفرع الثاني: الموارد الطبيعية	134
الفرع الثالث: فهم الروابط بين تغير المناخ و الأمن في الساحل الإفريقي	140
المطلب الثاني: البناء الإجتماعي و السياسي لمنطقة الساحل الإفريقي	142
الفرع الأول: الجانب الإجتماعي لدول الساحل الإفريقي	143
الفرع الثاني: الجانب السياسي لدول الساحل الإفريقي	152
المبحث الثاني: إشكالية التنمية بمنطقة الساحل الإفريقي	157
المطلب الأول: اقتصاديات دول منطقة الساحل الإفريقي	158
المطلب الثاني: مؤشر التنمية البشرية كمقياس للهشاشة	164
المبحث الثالث: إشكالية الأمن بالساحل الإفريقي (الأبعاد المحلية والإقليمية)	171
المطلب الأول: هشاشة دول الساحل و تغذيتها للنزاع بالمنطقة	174
الفرع الأول: الأزمة الليبية بين الجمود السياسي و الفراغ الأمني	174
الفرع الثاني: النيجر بين هشاشة الدولة و التهديدات الإقليمية	177

الفرع الثالث: تشاد لاعب هشّ في منطقة الساحل الإفريقي	181
الفرع الرابع: موريتانيا خيار يتوقف على استراتيجية أمنية	187
الفرع الخامس: تمرد الطوارق، النزاع الهيكلي	188
الفرع السادس: النزاع في شمال مالي	192
المطلب الثاني: الجماعات المسلحة، التنظيمات الجهادية و نظاقها الواسع في تغذية اللاأمن	195
الفرع الأول: بوكوحرام، تهديد أمني ببعد إقليمي	196
الفرع الثاني: تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي و نظاقها الواسع	200
الفرع الثالث: العلاقة بين الجماعات المسلحة	203
الفصل الثالث: الساحل الإفريقي بين عسكرة/أمننة المنطقة و المصالح الإستراتيجية	211
المبحث الأول: التدخل الفرنسي العسكري كاستمرار للإرث الكولونيالي	217
المطلب الأول: المصالح الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي	220
الفرع الأول: المصالح الإقتصادية	221
الفرع الثاني: المصالح السياسية	222
الفرع الثالث: المصالح الأمنية الإستراتيجية	224
المطلب الثاني: الإستخدام الجيوبوليتيكي للتعاون الفرنسي بإفريقيا في إطار تحقيق المصالح	225
الفرع الأول: تصنيف القوة الفرنسية بمنطقة الساحل الإفريقي	227
الفرع الثاني: سياسة التدخل العسكري الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي	228
الفرع الثالث: الأزمة بمالي، اختبار حالة بالنسبة للتدخل الفرنسي المباشر	237
الفرع الرابع: إعادة تنظيم الوجود العسكري الفرنسي في الساحل عملية barakhane	241
الفرع الخامس: نتائج و تحديات الإستقرار بمالي و منطقة الساحل الإفريقي	244
الفرع السادس: استمرار الحاجة إلى نهج إقليمي	248

المبحث الثاني: المصالح الأمريكية في سياق إستراتيجية مكافحة الإرهاب	**251**
المطلب الأول: الولايات المتحدة الأمريكية: المصالح الإستراتيجية للأهداف الأمنية بالساحل	**252**
الفرع الأول: أولويات الولايات المتحدة الأمريكية و مصالحها في إفريقيا	**253**
الفرع الثاني: الساحل الإفريقي في السياق الجيوبوليتيكي للولايات المتحدة الأمريكية	**256**
المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة بالساحل الإفريقي	**259**
الفرع الأول: إرث الحرب العالمية على الإرهاب	**259**
الفرع الثاني: برامج الولايات المتحدة الأمريكية بالساحل الإفريقي	**261**
الفرع الثالث: عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية بالساحل الإفريقي	**267**
المبحث الثالث: الأمن و التنمية في الإستراتيجية الفرنسية و الأمريكية بالساحل الإفريقي	**279**
المطلب الأول: حجم المساعدات الخارجية الفرنسية و الأمريكية لدول الساحل الإفريقي	**280**
الفرع الأول: حجم الدعم التنموي الفرنسي لدول الساحل الإفريقي	**285**
الفرع الثاني: حجم الدعم التنموي الأمريكي لدول الساحل الإفريقي	**293**
المطلب الثاني: أغراض و مدى فعالية المساعدات الخارجية لمنطقة الساحل الإفريقي	**300**
الفرع الأول: المساعدات الخارجية و مبدأ المشروطية	**301**
الفرع الثاني: سوء الخكم و سوء استخدام المساعدات الخارجية	**303**
الفرع الثالث: خطاب الحرب على الإرهاب في أمننة الساحل الإفريقي	**307**
الفصل الرابع:الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في التعامل مع نزاعات منطقة الساحل الإفريقي	**316**
المبحث الأول: فحص البيئة الوطنية للجزائر	**319**
المطلب الأول: مقومات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية	**321**
الفرع الأول: المقوم السياسي	**321**
الفرع الثاني: المقوم العقائدي	**325**

الفرع الثالث: المقوم الجيوبوليتيكي	327
الفرع الرابع: قدرات الدولة	330
المطلب الثاني: عراقيل الإستراتيجية الأمنية الجزائرية (عناصر الضعف)	340
الفرع الأول: نظام سياسي مسدود	340
الفرع الثاني: العامل الجغرافي كعنصر تهديد للأمن الجزائري	342
الفرع الثالث: الإنفاق العسكري عبء اقتصادي و بشري	343
الفرع الرابع: التوترات الإجتماعية	344
الفرع الخامس: المأزق الإقتصادي	345
المبحث الثاني:الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في التعامل مع مخرجات نزاعات منطقة	351
المطلب الأول: الإطار الداخلي للإستراتيجية الأمنية الجزائرية	352
الفرع الأول: البعد السياسي	352
الفرع الثاني: البعد الأمني العسكري	355
الفرع الثالث: البعد الإجتماعي و الإقتصادي	358
المطلب الثاني: الدور الجزائري في بناء أمن و استقرار الساحل الإفريقي (الإطار الخارجي)	363
الفرع الأول: دور احترام مبدأ عدم التدخل	367
الفرع الثاني: دور الوسيط و صانع السلام في بيئة مليئة بالتحديات	370
الفرع الثالث: دور الشريك و الحليف في مكافحة الإرهاب (تصدير نموذج)	375
الفرع الرابع: دور صانع التكامل و التنسيق الإقليمي	376
الفرع الخامس: دور التنمية	378
المبحث الثالث: موقع الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في ظل التوجهات الإقليمية لدول الساحل الإفريقي والإستجابات الأجنبية	387
المطلب الأول: أطر التعاون الأمني الجزائري و العلاقات مع الأطراف الفاعلة بمنطقة الساحل	387
الفرع الأول: أطر العلاقات الأمنية الجزائرية الأمريكية بمنطقة الساحل	388

الإفريقي	
الفرع الثاني: أطر العلاقات الأمنية الجزائرية الفرنسية بمنطقة الساحل الإفريقي	**394**
الفرع الثالث: أطر العلاقات الأمنية الجزائرية مع دول الساحل الإفريقي	**397**
المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في ظل التوجهات الفرنسية والأمريكية	**412**
الفرع الأول: الحراك الجزائري في مواجهة و إدارة النزاعات الإقليمية	**412**
الفرع الثاني: الشكل المتوازن و الصحيح للإستراتيجية الأمنية الجزائرية بالساحل "الفعالية"	**416**
الفرع الثالث: انعكاسات التواجد الفرنسي الأمريكي بالساحل الإفريقي على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية و أمن المنطقة	**424**

الخاتمة	**443**
توصيات	**452**
قائمة الجداول و الأشكال	**454**
قائمة المصادر و المراجع	**459**
الفهرس	**474**
الملخص	

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من بين المناطق التي تشهد حالة من التأزم و عدم الاستقرار، بوحدات مترابطة جغرافيا و مفككة اجتماعيا وسياسيا ، وتميزها الهشاشة في مبناها الإجتماعي، الإقتصادي و السياسي. الأمر الذي خلق حالة من عدم التجانس اللغوي، نزوح، هجرة و تنوع ديني. اقتصاديات قائمة على البقاء والبحث عن سبل العيش حيث النزاع على الموارد الطبيعية، اقتصاديات مرتبطة أساسا بالزراعة و المتأثرة بعوامل المناخ، ناهيك عن المبنى السياسي لدول الساحل الإفريقي التي تعرف تاريخيا بالانقلابات و التمردات و ضعف الشرعية، وعدم السيطرة على أراضيها.

وهو ما جعل دول المنطقة تصنف ضمن مجمع الأمن الإقليمي غير الخاضع للحكم، حيث فشلت هذه الدول في المراقبة و السيطرة على حدودها، ليجعل نزاعات المنطقة تعرف تداخلا جيوبوليتيكيا ويضع البيئة الإستراتيجية للساحل الإفريقي في علاقات لاخطية، بسرعة انتشار التهديدات وتنوعها لتصبح عبر وطنية ما جعل من مسألة التنبؤ في غاية الصعوبة.

واقع جعل الهندسة الأمنية في غاية الفوضى و التعقيد، لتشهد المنطقة درجة استقطاب عالية سواء للقوى الإقليمية أو الدولية وفي مقدمتها الطرف الفرنسي، القوة الاستعمارية السابقة التي تعتبر المنطقة فناءها الخلفي المباشر، تتدخل باستراتيجية هجومية من خلال تدخل عسكري آخره في إطار عملية barakhane منذ أوت 2014، لتعكس العملية الإستراتيجية الفرنسية بصبغة إقليمية من خلال مشاركة دول الميدان في مالي، إضافة إلى الطرف الأمريكي الذي حجز هو الآخر مكانا له في المنطقة التي كان يعتبرها هامشية بالنظر إلى أولوياته في القارة الإفريقية حسب ما جاء في أوراق البنتاغون واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي عام 2014، لتنتهج الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية البصمة الخفيفة و القيادة من الخلف منذ 2012، كمذهب أو عقيدة تجاه الساحل الإفريقي، ليعرف الأخير تقاسم وتكامل الأدوار بين الطرفين الفرنسي و الأمريكي و يعرف عسكرة للمنطقة، عززتها خيارات دول الميدان بالترحيب العسكري و ولائها للأطراف الأجنبية و تفضيل التعامل معها.

في سياق كل هذه المعطيات الخاصة بالمنطقة، حركية التهديدات وشدتها، درجة التفاعل بين الوحدات وردود الأفعال لمختلف الأطراف، التحول الذي شكل تأثيرا مباشرا على الجزائر كطرف إقليمي فاعل بالمنطقة، يعمل جاهدا حل نزاعات الساحل الإفريقي من خلال استراتيجية أمنية واضحة تقوم على أساس مفهوم الأمن الشامل بكل أبعاده، بآلية دبلوماسية و تنموية، في إطار التعاون و التكامل الإقليمي دون الفصل بين وحدات المركب الأمني للساحل الإفريقي، وهي تتحرك بمبادئ ثابتة و قواعد دستورية ذات خلفية استراتيحية، في مقدمتها عدم التدخل خارج الحدود، مع تفادي أي عمل استباقي إدراكا منها لحجم التحديات وعدم اليقين الجيوبوليتيكي. فالجزائر على إدراك تام بأن التدخل المباشر

في الساحل الإفريقي سيكلفها عبئا بشريا واقتصاديا و ضغطا دوليا ويفقدها دورها التفاوضي، الأمر الذي جعلها تبني استراتيجية دفاعية فعالة تقوم على أساس العقلانية والمصلحة الوطنية.

لكن و بالمقابل، فإن الوضع في الساحل الإفريقي و خيارات دول الميدان كسر التوازن الإقليمي للمنطقة في ظل تفضيل التعامل مع الطرف الخارجي، و الترحيب العسكري ليقع الساحل ضمن المعادلات الإقليمية المتناقضة ويظل الخلل في خيارات دول الميدان التي تحاول حماية أنظمتها و حماية مصالح القوى الكبرى على حساب مصالح الشعوب والأوطان. و تبقى مسارات النزاع تتغذى من مكون داخلي مرتبط بهشاشة الدول، و مركب إقليمي نتيجة التهديدات عبر وطنية و مكون أجنبي مرتبط بالتدخل العسكري الذي يصعد من النزاعات ويهدد أمن دول الجوار الجغرافي.

فالجزائر تدرك بأن عوامل الفقر و تدني المستوى المعيشي هي أحد المحركات ومسببات الانفلات الأمني المنتجة للعنف و اللاأمن، وهي تؤكد على ضرورة دفع عجلة التنمية من خلال البديل الاقتصادي والاجتماعي لتمشي وفق إحداثيات دقيقة واضحة المعالم، لغة الحوار والتفاوض تخلق أرضية للتفاهم، أمن و تنمية حل للنزاعات ، في حين أن التدخل الأجنبي ما هو إلا تصعيد للنزاعات وتهديد للسلم والأمن.

تدخل له انعكاسات على الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في مقدمتها إضعاف و تغييب الجزائر إقليميا من خلال تعزيز ولاء دول المنطقة أكثر فأكثر و النتيجة فرض واقع الهيمنة و الخضوع و منه عدم فعالية ترتيبات الأمن الإقليمي و تأخر عملية التنمية بسبب الخيار العسكري، و في الأخير تدخل في عمقه رهان جيواستراتيجي هدفه التموقع في ممر استراتيجي للقارة الإفريقية و الحصول على الموارد ليقع الساحل الإفريقي ضمن لعبة استراتيجية القوى الكبرى، و تظل مهمة بناء السلم في غاية الصعوبة ضمن سياق أمني وسياسي جد هش، ما يتطلب استراتيجية جماعية بنظرة شاملة مشتركة لفضاء الساحل بحكم التحديات المشتركة، استراتيجية يجب أن تقوم على أساس الأمن و التنمية والحكم الراشد، الطرح الذي تنادي به الجزائر و تدعم تجسيده في دول الساحل، وترافع من أجله دوليا وأمميا.